

١٣٢٩

الفروع في الفقه الحنبلي

٢

محمد بن مفلح الحنبلي

٢١٧هـ

ف . م

الفروع في الفقه الحنبلي، تأليف ابن مفلح، محمد

ابن مفلح - ٧٦٣هـ. كتب في القرن التاسع الهجري.
تقديرا .

ج ٢ (٢٦٧ ق) ٢١ س ٢٧x١٨ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ حسن، بها أوراق مطبوعة
طبع .

١٢٢٩

الاعلام ٧ : ٢٢٧، الأهرية ٢ : ٦٤٥

١- المذهب الحنبلي، فقه المذاهب الاسلامية

أ- الجول- ف- ب- تاريخ النسخ .

كتاب الفروع في الفقه

قد وقف هذا الكتاب شيخ
صالح بن عثمان القاضي

على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن
حبيب الشيباني رضي الله عنه وأرضاه وأحسن عن
السنة جزاه الله سبحانه وتعالى

الكتاب المذكور في الفروع في الفقه
الكتاب المذكور في الفروع في الفقه

الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق القدوق
أبي الفوارس الفزاري شيخ الإسلام علي بن أبي طالب
الحنفلي المتوفى سنة ١٠١٥ هـ رحمه الله تعالى
ورحمته إنه عالم بأسا

المقدمة

يعلم الواقف عليه والناظر فيه بأن شيخنا
قد وقف وسجل وحسب هذا الكتاب في الفروع قد وقف
وقفاً خالصاً على طلبة العلم الشرعي من المسلمين فممن يدر بعد
ما سمعنا فإنا نأتمن على الذين يبدلون وجه النظر له ولزمت
مما بعد شدد على ذلك عبد العزيز بن محمد الفير وشهد به
علي بن ناصر البوادي وشهد به
ونبينا محمد وآله ولحمده وسبح عظمه

الفروع في الفقه الحنبلي

المقدمة في الفقه الحنبلي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب الفروع في الفقه
اسم المؤلف أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حبيب الشيباني
تاريخ النسخ
عدد الأوراق ٢٦٧
ملاحظات
١٢٥٩
٢٦٧
٢١٧,٥

ف. ٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم
رب اقم مضلك ما لم يزل
كتاب
الصوم لغة الامساك ومنه ان يذوق للرجل صوما ونعال للفرس صايم لا يمسك
عن الضهيل في موضع وكذا عن الغلب وسرعا امساك مخصوص كل شهر
رمضان الحزجوف الصائم فيه ورمضه والرمضان سنة الحزجوف لما نقلوا السما الى
عن اللعين القدمه سموها بالرمضه التي وقعت فيها موافق هذا الشهر ايام سبعة
ورمضه وكل لانه محرق الذنوب وكل موضع غير معنى كابر الشهور وكذا قيل
وقال في الشهر ومعاني ايضا وقيل عن ذلك وجمعه رمضانات وارمضه
ورماضين وارمض ورماض ورماض ورماض ورماض ورماض ورماض ورماض ورماض
قال تعالى ولا يكن قول رمضان باسقاط الشهر **وه** واكثر العلماء وذل
يكون الامع منه الشهر وقالا لا لرا الشاهجه وذكروا **شخصا** وحها يكون وقا
الليكة وقاله كاهد وعطا وقال لعله اسم من اسماء الله والكن قولوا شهر رمضان
مدني والسهتي وعمرهما من رواه الى معشر وموضع عندهم عن المقبة
عن لاهورق موقعا لا يقولوا رمضان فانه اسم من اسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان
قال ابن الحوزي موضوع ولم يذكر احد من اسمائه ولا يجوز ان يسمى به **ع** وقد
المحور لو صح من اسمائه لم يمنع استعماله في غير كالا سماء التي وقعت فيها المساء
وعن لاهورق موقعا من فام رمضان امانا واحسانا عفرلة ما تقدم من
ومن صام رمضان امانا واحسانا عفرلة ما تقدم من ذنبه متفق عليه زاد احمد
رواه عن عقاب عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن سلمة عن لاهورق وم
وحما ذلة او هام ومحمد كلفه وعنه لاهورق موقعا اذا صار رمضان ففتح امر
الجنة وخلصت ابواب النار وصفت الساطن **و** لفظ ففتح ابواب النار

ابواب جهنم وسلسلت الساطن متفق عليه وللخادى ايضا صحت ابواب
مثل انه على ظاهره وحمل ان المراد كثرة الخير او كثرة اسبابه ومعنى صفت غلت
والصفدا الغل وهو معنى سلسلت والمراد المنة وليس فيه اعدام الشرب بل قلت
لضعفهم ولهذا روى الترمذي وانما جاء من حديث ابن هرون صفت الساطن ومن
الحق والساي من حديثه وتغل فيه من الساطن فلا يرد قول القائل ان المحزون يصح
فيه وفوقك عند الله لا يبه هذا حال هكذا الحديث ولا يكلمه ذ او روى احمد
كما ينفذ اسما من لا هشام عن محمد بن محمد بن الاسود عن سلمة عن عبد الرحمن
عن لاهورق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطيت اثني عشر خصا في رمضان
لم تعطه امة من الامم قبلهم خلوف فم الصائم اطيب عند الله من روح المسك وسعفر
له الملائكة حتى ينظروا وينزل الله كل يوم جنة لم يقول نوسك عبادي الصالحون ان
يلقوا عنهم المؤونة والاذي ويصيروا اليك وتقدم فيه من الحجى الساطن
فلا يخلصون فيه الا ما كانوا يخلصون اليه في غيرهم وعفر لهم في اخرا ليله قبل رسول الله
اهي ليلة القدر قال لا ولكن العامل انما توفي احد اذ قضى عمله قال ابن ناصر الحافظ
حدث حسن اسناد عدوك **فصل** في صوم رمضان فرض فرض
في السنة التاسعة من الهجرة **ع** فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع ومضات **ع**
وجب صومه برويه هلاله فان لم يرمع الصومي ليلة اللالين من شعبان اهلولة بلالين
بوصاوا وصلوا التزاور **و** كالوراوة وان حال دون مطلقه عيم او قتر او غيرهما
ليلة اللالين من شعبان وجب صومه سنة رمضان اختاره الاحاث وذكره طاهر
المذهب وان يفرض احمد عليه كذا قالوا ولم اجد عن احمد انه فرض بالوجوب ولا
امر به ولا توجهه اضافته اليه ولهذا قال **شخصا** لا اصل للوجوب في كلام احمد ولا
في كلام احد من الصحابة رضي الله عنهم واجيب الاحاث حديث ابن عمر وفعله وليس

نظامه الوجوب وانما هو احياط وغرض منه واجتنبوا ما يقسه يدك على ان العباد
 تحاط لها واسم هذا المسائل وهي انما يدل على الاحساط فهاست وجوبه او كان الاصل
 كلالين رمضان وفي مسئلتنا لم يست الوجوب والاصل نفا السهر وما ذكره الشك في
 ايضا المنة المسح منع المسح وانما كان لان الاصل الفصل مع الشك يعمل به وما في هل
 مستخرج السك في طلوع الفجر قال القاضي وعنه وانما لم تجب الطهارة مع الشك
 احساط للعباد لانه حتى لا يدمي ولا يظلمه بالشك مع ان ازال الاكل والجماع حق
 لا يدمي ولا يظلمه بالشك وقال القاضي وان سباب وعنه ان الطهارة عن مضمون
 في نفسها وقد قال القاضي وعنه في انه لا يلزم النفل لشرع الطهارة معصية في
 بنها ولهذا سمح بحديثها خلاف ازاله الخامسة وما في فيما يعمل عن الميت وقيل
 لمن نذر من الاحباب في كتب الخلاف صوم يوم الغيم يلزم عليه نذر صوم رجب او
 سعان فانه اذا غم اوله لم يلزم فقال كذلك قال اصحابنا والندوة لاسي الا
 على اصولها من الغرض كذا قال وسوجه يلزم لانه فرض شرعي عندكم وعلى هذا
 بصومه حكاطنا نوجوبه احساطاً وخزونه وقيل للقاضي لا يصح الا بالسهو ومع السك
 فيما لا يجزمها فقال لا يمنع الرد دفع الحاجة كالسير وصلاة من خمس كذا قال وذكر
 الاسرار انه مخونه ان لم تعتبر به التعيين والا فلا كذا قال وصلى التراجع ليلتي
 في اخياره رخصته والقاضي رحمه الله صاحب المحذور وهو اسد بعلام احمد في
 روايه الفصل العام من الصلاة الصائم احساطاً لسنة قيامه ولا يصح من محذور
 والصوم في غير نومه واحساطاً وجف في الغيرة والتميمون وغيرهم لا تقبل
 اصحابا على النص ولا ستبعة الاحكام من حلول الاجال ووقوع المعلقات
 وايضا العدوم من الابل وعنه ذلك وذكر القاضي احكاماً لا يست كما است الصوم
 ومواعيد من النبيه ونبييته ووجوب الحاق بالوطني فيه وخود ذلك والاول شهر

عمل بالاصل

عمل بالاصل خولف للنقض واحساطاً للعبادة عامة وعنه ينوبه حجاجاً زماناً وجوبه
 وذكر ان الساموسي عن بعض اصحابنا مصلى الراوي اذن وقيل لا وعنه لا يجب
 صومه صل ووبه هلاله او اكمل سبعان احسان صاحب التبعة **وتختار** وقال هو
 مذهب احمد المصنوع المخرج عنه وفاقا لاجل حسنة ووجب طلب الهلال
 ليلتي وعنه الناس تبع الامام فان صام وحب الصوم والا فلا يفحري في كونه
 كال الشهور صلة وبعضها واخباره من لا تكفي به وعنه ذلك من الراوي وعنه
 بطنه وما في المسعودي برؤيته هل صومه وعنه صومه منه في احسان الراوي
 ان منة الاصمغاني واول الخطاب وان عتيل وغيرهم قتل يكون وذكر ان
 عتيل رواه وعنه اصمغاني موضع من المنون بقاء غلبه كمن سهر من كميلين
 فالماثل ناقض وانه معنى السعيد وقال ايضا البعد مانع قال يقيم محب على كل
 حنبلي بصوم مع الغيم ان يصوم مع البعد لاحماله والسهو ظاهراً مع رمضان
 ٢ حو المطبوع في اليوم الذي يشك فيه من السهو في المحذور وطلب التحقق ولا
 احذ قال نوحوب عليه بل بالما خير ليقع اداء او فاضاً كذا لا يجوز تقديم يوم لا يحقق
 من رمضان وقال في موضع اخر او مطنه لقولنا سمان واحذ وقيل الهى عنه
 للتخوير وقوله حنبلي ذكره القاضي **ومس** ووجب الصوم على من سكت
 ٢ امطاع حضام من الجور اذا لم يجب صومه وحب اداء السمان بالروية وان
 لم يسأل عنها ومن رواه احساطاً لا يستند سرعي فان منه فعنه لا يجزى **ومس**
 وعنه بلي **وه** وعنه مخونه ولو اعتبر به العين وقيل في الاجزاء وجهان
 وما في المسألة ويدخل فيما موله في الرعايه من صام به يوم او حساب لم يخن وان
 اصاب ولا يحكم بطلوع الهلال بهما ولو كثرت اصانتهما وهذا معنى كلامه في مستهل **الخاتمة**
 قال لانه لسر مسند سرعي **فصل** وان راي الهلال بها اقبل

الصوم

الزوال او بعده اول الشهر واخره وهو لليلة المقبلة وهذا المشهور ولا يجب
به صوم ولا نكاح به فطر وعنه بعد الزوال للمقبله احثان ابو حنيفة والفاخي
وعنه بعد الزوال اخرا السهر للمقبله وعنه اخرا السهر من الزوال وبعده
للمقبله وسكان من الصباح الى الزوال رات الليلة كما في قوله عليه السلام في
حديث الروايات الليلة وبعده الزوال فقال وانت المارحة فانه ثقبت وغنم
قالوا وهي مشتقة من نزع اذا زال وفي الصحيحين عن ثمر بن ابي العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا صلى الضحى قال هل راي احدكم المارحة رؤيا ويكون مراد تغليب وغنم
للمسقة والافال منع مطلقا باطل وبعض العوام حذف الهاء من المارحة واللفظة
اسانها **فصل** وان است رؤيته مكان قريب او بعيد لزوم جميع البلاد
الصوم وحكم من لم يره كمن رآه ولو اختلف المطالع نظر عليه وذكر جماعة
للعوم واجم الفاضي والاحباب وصاحب المغني والمحرم وثبوت جميع الاحكام
فكذا الصوم كذا ذكره ومن خالف في الصوم مع الاحساب للعنان لا اظنه يسلم
هذا ولهذا خب على المذهب مع اليعيم ولاست الاحكام واجتبع بعضهم ما يوجب
احلاف المطالع من جهة المحرم كذا قال واجاب الفاضي عن قول المخالف الهلال
يجري مجرى طلوع الشمس وغروبها وقد است ان لكل بلد حكم نفسه كذا الهلال فقال
شكروا ما غاب في كل يوم ملحوظ المسقة في اعتنا رطلوعها وغروبها فيؤدى الى قضاء
العادات والهلال في السنة من فليس كبر مسقة في صا يومه ودليل المسلة
من العموم يعني السنة وسبق قول احمد اول المواقيت الزوال في الدنيا واحد
لعله اراد هذا والافال واقع خلافة وقال **سختا** حلف المطالع ما عاوا اهل
المعرفة هذا قال فان است لزوم الصوم والافلا وفاقا للاصح للسامعة واحاد
صاحب الرعاية البعد مساهمه في ولا يلزم الصوم في سرح مساهمه انه الاصح

للسامعة واحثا وبعض السامعة البعد احلاف الاقليم وعن **م** وقاله المعين
وان الماحشون يلزمون بلدا الروية وعمله فقط الا ان يحمل الامام الناس على ذلك
وذكر ابن عبد البر ان الروية لا تراعى مع البعد كما لا بد لس من خواسان كذا قال
قال في الرعاية بفرعاً على المذهب واحثان لو سافر من بلد الروية ليلة الجمعة
لا يلزم الروية ليلة السبت فبعد وترسوه ولم يروا الهلال صام معهم وعلى
المذهب بقطر فان شهد به وقبل قوله افطر وامعه على المذهب وان سافر الى
بلد الروية ليلة الجمعة من بلد الروية ليلة السبت وبعده افطر معهم ومضا
يوماً على المذهب ولم يقطر على الثاني ولو عيت سلك بعض الروية ليلة الجمعة
2 او له وسارت به سمنه او غيرهما سرت في يومه الى بلد الروية في اول ليلة
السبت وبعده امسك معهم يومه لا على المذهب كذا قال وما ذكره على المذهب
واصح وعلى احثان فيه نظر لانه في الاولى اعبر حكم البلد المسئل اليه لانه صار
من جملتهم في الناسة اعبر حكم المسئل منه لانه النية حكمه والاصح للسامعة اعسار
ما اسئل الله والثاني ما اسئل منه قال صاحب المحرم ومما اذا افطر على المذهب
ولكن خفيه **فصل** ويسئل في هلال رمضان مول عدل واحد يقر
عليه **وس** وحكاة الرندي عن اكر العلماء لحدثي ان عمرو وابن عباس ولانه جبر
دين وهو احوط ولا تهمه فيه خلاف اخرا السهر ولا خلاف احوال الراي والمروى
ولهذا الحكم طامر شتان واجد وجب العمل بها **وهو** الرعاية ومحل حتى مع غنم
وقرر معهم منه ان المقدم خلافة والمذهب السوية وقال ابو حنيفة ان حاشا خارج
المصر او رآه في جماعة قبل واحد والا اسان وحكي رواه في الرعاية
هذه الرواية الا انه قال لا في جميع كثير ولم يقل والا اسان ومذهب **ه** يسئل واحد
في غنم او رآه خارجا او على مكان منه كالمساة ومع الصحوا الثواتر وعن احمد بن

عدلان **ومرو** وعلى الأول وهو المذهب هو خبر مسلم المرأة والعبد ولا خفض
 حاكم ملزم الصوم من سمعة من عدل زاد بعضهم ولو الحاكم قوله ولا يعتبر
 لفظ السماء وذكر القاضي فيه في سمان العاذر ان السماء لا خبر وذكر بعضهم حين
 فصلت الاحكام وهذا اصح للساعة وتوجه في المستور والميز الخلاف
 وحرم في المستوعب عنه لا يسل في في الثاني لان خبره في المرأة
 وجان احدهما يسل لانه خبر الثاني لان خبره في السماء ولهذا لا يسل
 فيه شاهد الفزع مع امكان شاهد الاصل ومطلع عليه الرجال كلال شوال كذا
 قال واذا است بقول الواحد يست نية الاحكام حرمه صاحب المجز في مسله
 الغيم وقال القاضي في مسله الغيم مفرقا بين الصوم وغيره قدست الصوم ما لا
 ست الطلاق والعق والحل الدين وهو سمان عدل وباني اذا غلق طلاقا بالجميل
 مسهديه امرأة هل يطلون نساء الله ولا يسل في مسه التهور والرجلان **ومرو**
 لا واحد حكمه الرمد في حقا لا في يور وغيره في الرعاية وعنه يسل في
 هلال شوال قول عدل واحد موضع ليس فيه عمره لرجل وامرأان **لا يسل**
 ذلك في غير العمومات ولا يعتبر الموار في العدين مع الغيم **فصل**
 ومن صام ساهدين يلاين يوما ولم يره اذن احد افطروا **مسلك** لا مع صحوة
 واحسان في المسوعب وان يتحدث في الجوري لان عدم الهلال ليس معتد على
 الطبق وهي السماء وعلى الاول فمن صام رسول واحد وجان **مسلك** روايان
مسلك لا فطر مع الغيم احسان صاحب المجز **رواه** **والاح** **للساعة** وان
 صاموا الاصل الغيم لم يظروا لان الصوم انما كان احسا طامع مواضعه للاصل
 وهو تقار رمضان اولى **مسلك** بلي قال صاحب الرعاية ان صاموا جزئيا مع الغيم
 افطروا والا فلا وعلى الاول ان غم هلال سمان وهلال رمضان بعد نصوم

نفية

ويلاين يوما حيث نقصنا رجبا وسعان وكانا كاملين وكذا الزمان ان غم هلال
 رمضان وشوال واكملنا سمان ورمضان وكانا ناقصين وفي المسوعب وعلى
 هذا نفس وليس ثمة ان مطلقا قال في شرح مسلم قالوا يعني العلماء لا يقع النص
 مو الثاني في الثمن اربعة اشهر وفي الصحاح من حديث ابن راعي لا يسل في رمضان
 وذو الحجة يسل عبد الله ولا يثمن وعمرهما لا يجمع نصا في سنة واحدة ولعل
 المراد غا لما وامكر احمد ما قبل من ما قوله على السنة الى قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك مما يوقل البوداد ولا ادري ما هذا امر راسا لها سمان وقال ابراهيم الحارثي
 معناه نوات العامل مهمما على عهد ان يكون الصديق في اليوم واحد وتوجه احسان
 لا يسل في يومين ان بعض العدو وقال لا يسل في جماعه من العلماء وقاله ابن هيبين
 قال ويزيدهما فضلا ان كانا كاملين قال القاضي الاسد الاول لان فيه دلالة على
 معن النبي لانه اجبر بما يكون في الثاني وما ذهبوا اليه فانما هو انات حكم كذا
 قال ويزيدهما فضلا ان كانا كاملين وان صاموا ثمانية وعشرين يوما او اهل
 شوال فصوا يوما فقط يسل في جليل واحجج بقول علي رضي الله عنه وبلغنا القلط
 يومين وتوجه في خرج واحتمال ومن راي هلال رمضان وحده وزدت سمان
 لزمن الصوم وحكمة وللعموم وكلمة فاسق بحاسه ما او دن علام ورويه ولانه
 ملزمه امساكة لو افطروا فيه وسع طلاقه وعقبة المعلق هلال رمضان وغير
 ذلك من حيا يصير الرضا منه وهذا فاروق عن من الناس ولست الهان عقوبه
 محض بل هي عيان او قساسة العيان خلاف الحد وباني في صوم المسافر ان
 الخلاف ليس بسمي في اساطها ذكر ذلك في مستهل القايه في المسوعب وغير
 عار وابه حبل لا يلزمه صوم لا يلزمه في من احكامه وحدث انه يهرق صومكم
 من رواه الرمد في وقال حسن عربت وفيه عبد الله بن جعفر وهو

عندهم ويحكم به ارجحان وقد رآه ابو داود وابن ماجة والاسناد جيدة وذكر
 الفطوري الاصحى فقط ومذهب **هـ** ان وطى فيه ولا فان عليه وذكره ابن عبد البر
 قول اكثر العلماء كذا اذا استقل حنبلا لم يلزمه الصوم احتار **سختا** قال ولا عين
 وعلى الاول هل يسهل لئلا ينضم صام الناس منه وجهان ذكرهما ابو الخطاب
 وسوجه علمهما موضع طلائع وصل دينه المعلقين به واحا وصاحب الرعاية كل
 وقع وان راي هلال سوال وحده لم يفتقر لعل الجماعة **وهـ** من الخبر السابق وقاله
 عمر وعائسه ولا حيا لخطابه وتهيئته فوجب الاحتياط **فك** **سختا** وما لا يعرف
 وحده ولا يصح وحده قال والبراع منى على اصل وهو ان الهلال هل هو اسم
 لما مطلع في السماء وان لم يشتر او انه لا يسمى هلالا الا بالظهور والاسماء وكما
 يدل عليه الكتاب والسنة والاعتماد فيه قولان للعلماء فها رواه ابن احمد
 وقال ابو حليم يخرج ان يطور احب ان يتركه قال ابو بكر قال ان يطور ستر
وس لانه سقته يوما العيد وعلل ان عدل بما فيه من المفسد كتركه بنا للعبة
 على اعدائهم وقتل المنافقين قال ولان الحق وحكمهما عليه مما يحقه كذا
 الفطوري لما اخرج على القاضي سوت الحق واحتج الى عليه احاب ما لا تعرف
 الرواية في ذلك ثم فرق ما فيها عليه والفتوح حوله كاللغة اذا اقرانه عبد
 سئل فيما عليه وهو الروي ولم يبدل مما له من ابطال العقود **مب** لا يغفل
 منع مسافر ومريض وحاضر من التطوير الثلاثة هم فقال ان كانت اعداء
 حصة مع من اطمان كمرض لا امان له ومساقر لا علامة عليه وذكر القاضي انه
 سكر على من اهل في رمضان طاهرا وان حار فهاك غدر وطاهر المنع مطلقا وقد
 قال احمد رحمه الله ان المدخل السوي في الرعاية فمن راي هلال سوال
 وعنه يطور **مب** ستر الا ان قال وقال صاحب المحرر ولا يجوز اطهار الفطوري

حاشية
 قد يكون ولم يظهر

قال والمفسر في غاية لسر سره بل قد سني على من رؤيته لانه لا يسكر مخالفه الحجة
 بل الطاهر لرفقه محار اخر وان رآه عدلان ولم يسمه اعدا الحاكم وشهدا
 مودعا لجهله كالمما لم يجر لاجلها ولا لمن عرف عدا لهما الفطوري لهما في مباس
 المذهب قاله صاحب المحرر لما سبق ولما فيه من الاحلاف ونشئت الحكمة وجعل
 مرتبه الحاكم ليل السان وحزمه السخ بالحواد لعله عليه السلام فان شهد شاهد
 وضووا واطروا وادوا احمد والناسي **فصل** واذا السهت الاسر
 على الاسير والمطوود ومن بمارة وخوهم خزي او صام فان وافق الشهر او ما عك
 اجزاء **و** ولو وافق رمضان السنة العايلة فقال صاحب المحرر ماس المذهب
 لا خريه عن واحد منهما ان اعبر ناسه العين والامع عن الثاني وقضا الاول
 وان وافق صلة لم خريه نص عليه **و** لانه ان يكون صلة بعضي السنة الاخير فقط
 ولو صام سبعان ثلاث سن متواليه لم علم صام بلاءه اسير شهز على اثر شهز
 كالصلاه اذا فاسد بعله منها وذكره ابو بكر في السنة ومرا دهم والله اعلم ان هذه
 المسئلة كالمسك في دخول وقت الصلاة على ما سبق وسبق ما ب السه بصحة القضاء
 سبه الا اذا وعكسه اذا بان خلاف طنه للمحرر وان خريه مسك ومع صلة او
 بعد اخراة من خريه الغيم وصلى ومن صام بلاء احما فكم جمعته عليه
 الصلة وان ظن ان السهو لم يدخل صام لم خريه ولو اصاب وسبق فيه القبلة
 وجبة وكذا الوسك في دخوله وقال صاحب الرعاية يحمل وجهين كذا قال
 وسئل منها ان صام لا بدري هو رمضان ولا فانه بعضي اذا كان لا بدري
 وما في حكمه القضاء **فصل** ما به **فصل** صوم رمضان فرض على كل مسلم
 بالغ عاقل قادر مقيم وسبق حكمه المافز اول كتاب الصلاة ولا حجب على صبي **و**
 وعنه على ان طاهه احتار ابو بكر وان لا موسى وقاله عطاء والاوزاعي وعبد الملك

المأجستون المالكي وأطلق في الرعب وحسين وأطلق ابن عسيل الرواسن والمواذ
 المميز كما ذكره جماعة وحدان في موسى طاقته بصوم بلانه أيامه من أوله ولا يضر الخبر
 فربل وعنه بلزم من بلغ عسرسين وأطاقه ووقال الخزفي بوجبه اذن
 قال ألا كرومويه الصبي إذا طامه **م** ونصرت عليه لعنان أي حب على الوان ذلك
 ذكره جماعة وذكر السخ قول الخزفي وقال اعسان ما عسرا ولي لاجه عليه السلام
 ما القرب على الصلاة عندها وقال صاحب المحرر لا نوحذه ونصرت عليه مما دون
 العشر الصلاة وإن سلم المافوا الأصلي في أثناء الشهر لم يلزمه قضاء ما سبق خلافا
 لعطاء وعلمته وإن سلم المافوا مبلغ الصبي أو أقال المحنون في الهاء لزمه أمساك
 ذلك اليوم **م** وصا **م** في طاهر المذهب لاجه عليه السلام بامساك يوم
 عاسورا والحرمه الوقت وقام يشبه فيه بالرويه كالحب الصلاة ما خروقت
 والمحرم بلزمه صوم يوم عن بعض مئة العديه وعنه لاجبان وباقى الكلام في
 المحنون هل يفي وإن قلنا خاف الصوم على الصبي عصى بالفطر وامساك وهي
 كالبالغ وإن بوى المتمزا الصوم ببلغ في الهاء وسين أو احلام وقلنا بعض لو بلغ
 مفطرا أو لا فقا عليه عند القاضي كذا في إمام فقل وعدا في الخطاب بلزمه القضا
 كسائر السنة يوم الاثنين وهو في بقل معناه وسبق الوجوب في أحدهما وتجدد
 في الأجر ببلغ ما لو كانا مطهرين وكبلوغه في صلاة أو حج فعلى هذا هو كسافر ومدة
 صائما بلزمه الأمساك وحكي قول هنا وعلى الأول هو كبلوغه مفطرا وإن طهرت
 حاضا ونسأ أو قدم مسافرا أو أقال مفطرا أو برأ مريض مفطرا لزمهم الأمساك
 على الأصح **وه** كالفصاع **ع** ويقيم بعد الفطر **و** سافرا وحاصت المرأة أو لا فعلة إن
 العسر وحبل ونعايا بها وسجدة لا أمساك مع حضي ومع السفر خلاف وفي
 المسوعب رواية في صايم أظفر عمدا أو لم سوا الصوم حتى أجمع لا أمساك عليه كذا

قال وأطلق جماعة الرواسن في الأمساك وقال في الفصول بمسك من لم يفطر والأمر وإن
 وبفطر الحلواني إذا قال المسافر أفطر غدا أقدمه مفطرا وجعله العاصي محل وفاق
 وإذا لم يجب الأمساك فعدم مسافرا مفطرا أو حداثته طهرت من حضا له أن يطافا
 وإن برأ مريض صائما أو قدم مسافرا أو أقال صائما لزمه الإمام **و** وأخرا **و** كقيم صايم
 مريض لم يفطر حتى عوفي **و** ولو وطئنا فيه كفرا نص عليه **•** كقيم وطئ مرسا فوإن
 علم مسافرا أنه بعد غدا لزمه الصوم فعلة الوطالب والبواذ أو ذكر من يزوم يوم
 عدم ملان وعلم ورويه في غدا بخلاف الصبي يعلم أنه سلع في عده لانه عن طيف
وم سبب لو خرد سبب الرخصة قال صاحب المحرر وهو امتسك لأن المختار
 أن من سافر في أساء يوم له الفطر وإن قامت سنة ما رويته في يوم منه أمساك **و**
وم صا **و** ذكرنا الخطاب رواية لا يلزم الأمساك وقاله عطاء وخزفي في المغني على
 قول عطاء من طهر أن الفجر لم يطالع وقد طلع وخزفي ذلك وقال **شيخنا** أمساك ولا يفي
 وأنه لو لم يعلم ما لويته إلا بعد الغروب لم يضر الردة تمنع صحة الصوم **ع**
 فلو أريد في يوم برأسلم فيه أو بعد أو أريد في ليلة برأسلم فيه مخرا السخ وعرف
 نصا به وقال صاحب المحرر سني على الرواسن مما إذا أو حذا الموجب في بعض
 اليوم فإن قلنا يجب وجب هنا والآن فلا مذهب **•** لا يفي لوجود المسقط ومن
س بعض لأن الردة لا تمنع الوجوب عنده وإن حاصت المرأة في يوم هناك
 أحمد بمسك كسافر ومدة وجعلها العاصي كعسها بعلسا للموجب ذلك ابن عسيل
 في المشور وذكر في الفصول مما إذا طهر المانع الرواسن وذكر صاحب المحرر
 وتوحد من كلامه غير أن طراجنون وقلنا منع الصحة وأنه لا يفي أنه قل بعض على
 الرواسن في أفاقة في أثناء يوم كجامع أنه أدرك حراما من الموت وطاهر بلامهم الأمساك
 مع المانع وهو ظاهر ولا يلزم الأمساك من أفطر في صوم واجب غير رمضان ذكر

جماعة وذكر صاحب المحرر بما ذكره جماعة انه يسلك اذا اندر صوم يوم قدوم زميله
 وانه نزل على وجهه فاحضر اذا قالوا في هذا المعذور وغير المعذور اولى قال ولا وجه
 له عندي في الموضوعين لان الخوف هنا للعان خاصة وقد قدت كذا قال ولا يلزم لبعض
 ومن العان في المذنب المعين كرمضان بخلاف غيره وقال في الخلاف في صوم الذبح
 لا يلزم الامساك قال لانه لا يلزم لو افطر عمدا لا عدرا لانه لا يلحقه همة بخلاف
 رمضان كذا قال ومن نوى الصوم ليلا لم يجز او اعني عليه جميع اليها ولم يصح صومه
 لان الصوم الامساك مع السهولة في المسوعين خرج بعض اصحابنا من رواية صحبة صوم
 رمضان سهو واجبة في اوله انه لا يفي من اعني عليه امانا بعد سنته المذكورة وان
 افاق المعني عليه في حرمين اليها صح صومه لدخوله في صومه عليه السلام ندع طعامه
 وسرانه من اجلي ومذهب **و** ان كان يفتيا اول اليوم صح والا فلا لان الامساك
 احذر كني الصوم واعتبر لا وله كالمسه واعتبر بعض المالكية افاقته اكثر اليوم ولا
 يفسد دليل الاعمال الصوم **و** الجنون بالاعمال **و** قال يفسد الصوم بقليله احكام
 ابن النبا وصاحب المحرر **و** **والجديد** كالجيش بل اولى لعدم تليفه وقال في الواح
 هل من شرط اقامه جميع يومه او يكتفي بجزء منه واما ان يامر جميع اليها
 صح صومه **و** خلافا للاصطفي السامعي لانه اجماع مسلمة ولانه معتاد اذ ابته اسبه
 فنوكدا اهل وساء واذا لم يصح الصوم مع الاعمال لزمه القضاء **والاصح** ولاه مرض
 ولاه يغطي العقل ولا يرفع الحلف ولا تطول مدته ولا ولايه على صاحبه ويدخل
 على الاساء بخلاف الجنون ولا يلزم المجنون القضاء سواقات بالجنون السهو وبعضه
وش وعنه بعض **و** وعنه ان افاق في السهو قضا وان افاق بعد لم يصح
وه لعظم مسقة القضاء من جن في صوم قضاء وكفان وخود لك قضاء بالوجوب
 السابق **فصل** في صوم رمضان فيمن كان مريضا في يومه او طوله

او الصحيح

او الصحيح مريض في يومه او خاف مرضا يعطش او غيب **ع** وخزنه كمرض ساج له ترك
 الصيام او الجمعة او ساج له السهم قال صاحب المحرر وقاس قول من قال ان صوم
 المسافر لا يعتد به ان المريض كذلك واولي ومن لم يملكه الدواي في مرضه وتركه يصرفه
 فله الدواي بعد اجنبيل من به رمد يخاف الضرر ترك الاجمال كصوم ما الصوم كصوم
 لمجرد الصوم ولا يفطر مريض لا يفطر بالصوم **و** وحزمه في الرعاية في وجع راس حتى
 هو قال قلت الا ان يفطره قال ومن لا يحمي من ينظر المريض قال اذا لم يستطع
 مثل الخبي قال واي مرض اسد من الخبي ومن خاف تلفا بصومه كره واجراه وقال
 في عيون المساييل والاسماء والرعاية وعرفها خوف **و** ولما جدد ذكره في الاخراء
 خلافا وذكر جماعة في صوم الطهارة انه لا يفت في طهر مريض مخوف ومن لم يفت في
 الخلاف يوما العيد خوف صومه بخلاف سائر الامام قال هذا لا يمنع محنة نزل عليه
 لو نذر صام يوم هو مريض فيه مرضا مخوفا فانه يفت ويصومه القضا وان كان بعصية
 وقال الاجري من صنعت ساقه فان خاف تلفا افطر وفتي فان لم يضر تركها الله
 والآفاق هذا قول الفقهاء ورحمهم الله وسبق هذا المعنى في رسب الصلوات وان
 خاف ما الصوم ذهاب ما له فسق ان عذر ترك الجمعة والجماعة وفي صلاة
 الخوف وان احاط العدو عليه والصوم ينعفهم وهل يجوز الفطر **و** ذكر
 الحلال وراسن ويعاين بها وقال ان غتيل ان حصر العدو ولذا او قصدوا
 مسافة فربيه لم يحرم الفطر والعمر على الاصح ومن اجل جنبل اذا كانوا ارض العدو
 وهما القرب افطر واعدا القال وذكر جماعة ممن هو في العز وحصر الصلاة والماء
 لاجسه خاف ان ذهب اليه على نفسه او فوت مطلوبه بعتة ستمه وصلح احسان
 ابو بكر وعنه لا يستمر ويؤخر الصلاة وعنه ان لم يفت على نفسه بوضا وصلى
 سبق في السهم ومن به شيق يخاف تنشق مثانه جامع وقفي **و** **فصل** في

الثالث قال
 ان لا يفسد صوته
 قيل الصائمه
 فصاف له وادام
 ع وهو من له
 واجح بعله
 مالا عابه و
 والسنة الص
 يرد حبيل و
 ك

السَّالِحِيْنَ قَالَ الْاَصْحَابُ هَذَا اِنْ لَمْ يَنْفَعْ شَهْوَتُهُ بَدْوَهُ وَالْاَلَمُ يَجْزِي وَكَذَا اِنْ اَمَلَنَهُ
اِنْ لَا يَفْسُدُ صَوْمُ زَوْجَتِهِ لَمْ يَجْزِ وَالْاَجَازُ لِلْفُرْقَةِ وَمَعَ الْقُرُونِ اِلَى الْوُطْنِ حَاضِرٌ وَصَامَةٌ
فَقِيلَ الصَّامَةُ اَوَّلَى الْقَوْمِ بِالْحَاضِرِ وَالْكَأَبِ وَقَبْلَ تَخْيِيرِ لَفْسَادِ مَوْتِهَا وَانْ تَعَذَّرَ
فَصَافٍ لَدَا وَامْرَأَتُهُ وَالشَّيْخُ الْهَمْدِيُّ عَلَّمَا بَابِي **فَهَذَا** لِلْمَسَافِرِ الْفَطْرُ
ع وَهُوَ مِنْ لَدَى الْقَضَا وَانْ صَامَ اَحْرَاءُ سَلَةُ الْجَمَاعَةِ وَقَتْلُ حَبْلِ لَا يَعْجِزُ
وَاحْتِجَ سَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِسَمْعِ اَبْنِ الصَّوْمِ فِي السَّيْرِ وَعَمْرُو وَابْنُ عَمْرٍو بِالْعَمَلِ
مَالَا عَادَ وَقَالَ الطَّاهِرِيُّ وَنُورِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَمْرٍو
وَالسَّيِّدُ الصَّوْمِيُّ وَذَلِكَ الْقَوْلُ وَرَوَاهُ حَبْلُ حَمَلٍ عَدَمُ الْاَحْرَاءِ وَيُؤَيِّدُ كَثْرُ
سَرْدِ حَبْلِ وَحَمَلُهُ عَلَى رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ اَوَّلَى وَلِهَذَا انْقَلَبَ حَرْبٌ لَا يَصُومُ فَالْحَرْبُ
سَعْلُهُ سَوَكِيْدٌ وَسَعْلُ اَيْضًا رِصَامٌ اَحْرَاءُ لَكِنْ ذَلِكَ عَمَّا تَنَبَّأَ بِهِ وَسَالَهُ اَعْلَى
ابْنُ اَرْهَمٍ عَنْ الصَّوْمِ مِنْ قَوِيٍّ فَقَالَ لَا يَصُومُ وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْحَجَرِ عَنْ اَلْحَاجِّ
قَالَ وَغَدَرِي لَا يَكُنْ اِذَا مَوَى عَلَيْهِ وَاحْتَانَ الْاَجْرِيُّ وَطَافَ كَلَامُ ابْنِ عَمْرٍو
لَا يَكُنْ بَلْ تَزَكَّ اَمْضِلْ وَلَسَرِ الْفَطْرُ اَفْضَلُ وَفَرْقَتُهُ مِنْ رِخْصَةِ الْعَصْرِ اَلْهَاجِجُ
عَلَيْهَا اَسْرَافُهَا لَدَمُهُ وَرَدُّ صَوْمِ الْمَرِيضِ وَتَاخُرُ الْمَغْرِبِ لِدَلَّةِ الْمَزْدَلِيِّ وَسَبْوِ
الْعَصْرِ حَكْمٌ مِنْ سَافَرٍ لِفَطْرٍ وَلَا خَوْزٍ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرُ اِنْ صَوَّمَا فِي رَمَضَانَ عَنْ
غَيْرِ **وَمِنْ** كَالْمَقِيْمِ الصَّحِيحِ لَانَهُ لَوْ بَدَلَ صَوْمًا مِنَ الْمَعْدُوْرَةِ وَرَمَلَهُ مِنْ غَيْرِ
كَسَارِ الرِّمَانِ الْمَضْيُوقِ لَعَبَانٍ وَلَا اِنْ اَعَزَمَتْ سَعْنُ بَرْدِ الرِّخْصَةِ كَرَّكَ الْجُمُعَةِ لَعَدَّرِ
لَا خَوْزُ صَرَفَ ذَلِكَ الْوَقْتُ غَيْرُهُ عَلَى هَذَا هَلْ سَعَّ صَوْمُهُ مَاطِلًا **وَمِنْ** اَمْرٍ
مَافَوَاهُ هُوَ مَسْلُوعٌ عَنْ السَّيْرِ وَمَذْهَبُ خَوْزٍ عَنْ رِجَالِ الْمَسَافِرِ وَلَا حَكَاهُ خَلِيفَةُ
الْمَرِيضِ لَانَهُ لَا يَجْزِي بَلْ اِنْ نَصَرَ لِقَوْمِهِ الْفَطْرُ وَالْاَلَمُ لَزَمَهُ الصَّوْمُ وَالْاَضْحَ عَنْ
لَا يَسْعَى النِّفْلُ وَلَنَا قَوْلُ الْمَسَافِرِ صَوْمُ النِّفْلِ فِيهِ وَعَلَى الْمَذْهَبِ لَوْ بَدَلَ صَوْمٍ

لا يقبل له الفطر وسقط فوضه الآ على وابه العين ومن نوى الصوم في سفوفه
 وله الفطر وما شاء **ومر** فظن عليه السلام في الأحبار الصحة ولا يقبل له
 الأدل له الجماعة كمن لم ينو ذلك جماعة منهم الشيخ انه يفتقر ستة الفطر يقع الجماعة
 بعد الفطر على هذا الكفاية بالجماع **ومر** احسان القاضي والزهري انما قاله صاحب المحرر
 وذكر بعضهم رواه يلقوه حرمه على هذا وهو ظاهر وعنه لا يجوز بالجماع **ومر**
 لانه لا يقوى على السفوف على هذا ان جامع كفتور **ومر** وعنه لا لان الدليل يقتضي
 جواز ولا اقل من العمل به في إسقاط الكفاية **ومر** لكن له الجماعة بعد فظن يغير
 فظن بسبب مباح ومذهب الأدل والشرب بالجماع والمريض الذي يباح له الفطر
 كالمسافر ذكر الشيخ وصاحب المحرر وعرضا وجعله القاضي والحنابلة وابن شهاب
 في كتب الخلاف أصلا للكفاية على المسافر كجامع الإباحة وجمع جماعة بالإباحة على
 على النقل ونقل منها في المريض يفتقر بكل فقلت بجامع قال لا أدري ما عدت
 عليه فحول وجهه عني والمريض الذي يشفع فيه بالجماع كمن يخاف تشقق أنثيه
 لا يفتقر ومن نوى الصوم ثم سافر في أثناء اليوم طوعا أو كرها فالأفضل ان لا يفتقر
 ذكر القاضي وابن عسقلان وابن الزاغوني وغيرهم وبها يهاوله الفطر لظاهره
 الآية والأخبار الصحيحة وكالمريض الطارئي ولو فعله والصلاة لا يسقط إماما وهي
 الأدل إمامي وحج إماما لم تقصر بحاله وكما يفتقر بعد يوم سفر **ومر** خلافا للحنابلة وسويد
 ابن غفلة وإني مجاوز فعلى هذا لا يفتقر قليل حوجه لانه ليس بمسافر خلافا للحنابلة والحق
 وعطاء وراد ويقصر وعنه لا يجوز **ومر** وعنه لا يجوز بالجماع فعلى المصنف يفتقر
 من وظل **ومر** وجعلنا بعضهم من نوى الصوم في سفوف ثم جامع ودعوى ان الخلاف
 شبهة في إسقاط الكفاية ممنوع ولا دليل عليه وإبطه صاحب المحرر والوطي بعد
 الفجر بل طلوع الشمس فانه من مختلف في وجوب صومه فان الاعتق وعين له وجوبه

وسئل عبد الحنفى بوطيئة في منسبة يومين وسئل عبد الحنفى وأبو مالك الكوفي ما لو طئ
 من خروجه عند إزاحة سفره وبعض المالكية قال لا كفارة وبعضهم قال وإن لم
 يسافر **فصل** من عجز عن الصوم الكبير وهو الجمل والجملة أو مرض لا
 يرجى شفاؤه **فصل** الفطر **فصل** ويحيط به عن كل يوم مسكنا ما أخرى في الكفارة لعول
 ابن عباس في قوله وعلى الذين يطعمونه فدية ليست بمسوخة هي الكبير لا يستطيع
 الصوم رواه البخاري ومعه عن ابن أبي ليلى عن معاوية بن وهب عن أحمد بن حنبل
 أبو داود ورواه أيضا مسند جليل عن ابن أبي ليلى عن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وذكر أن كان الكسر مسافرا أو مريضا ولا فدية لفطن بعدد معناه ذكره
 الخلاف ولا يصح للعجز عنه وبغايا بها وإن أطعمه يومه قدر على القضاء فكعبوب
 حج به عوفى حرمة به صاحب المحذور ولو بعضه فاحتمل أن أحدهما هذا والثاني
 يقتضي كمن ارتفع جيبه لا يدرى ما رفعه يعتد بالسجود به محض وقيل الظاهر أن
 ويحكم صوم الحامل والمرضع مع حرق الصبر على السهولة وعلى الولد وغيره
 فإن افطرا فضا لعدم ما عليه مع اختلاف الكبير قال أحمد بن حنبل في قول لا
 يعني لا يقول ابن عمر وابن عباس في منع القضاء وخبر ابن عمر عن مالك الكوفي أن الله
 وضع عن المسافر الصوم وسطر الصلاة وعن الجمل والمرضع الصوم أي زمن
 عذرهما وذكر ابن عباس في النسخ أن خات حامل ومرضع على حمل وولادة
 الرضاع لم يحل الصوم وعليها الفدية وإن لم يحل الحمل الفطر ولا إطعام
فصل على السهامة **فصل** والمرضع وذكر بعضهم رواه أن خات على ولدها
 أطعمته عن كل يوم مسكنا ما أخرى في الكفارة لظاهر قوله وعلى الذين يطعمونه
 فدية ولأنه قول لا هرون وابن عمر وابن عباس ولا يعرف لهم مخالف ولأنه إقطاع
 سبب ينسب عاجنه عن الصوم من طريق الخلفه كالسبح الجمل **فصل** وله قول

لا إطعام

لا إطعام **فصل** ومول ثالث لا تطعم الحامل **فصل** وخبرها الحق من القضاء
 والإطعام لسهما مريض وكبير وحوز الفطر للطير التي ترضع ولذعن هذا ذكر
 الأصحاب لأن السبب المبيح سوى ما لا سفر طاجنه ولجاجة غيره وفي الرعايه
 قول لا فطر الطير إذا خافت على نبيها وحكاه في المتن عن يوم وأن قيل
 ولذا الموضع عنهما ودرت ستا جزله أو له ما ستا جرمنه فليسفل وتنصم والا
 كان لها الفطر ذكره صاحب المحذور والإطعام على من مونه وقال في المتن يحمل
 أنه على الأم وهو أسسه لأنه بيع لها وطها وحب كفارة واحدة وحمل أنه منها
 ومن من يلزمه سبعة من قريب أو من ما له لأن الأفاق لها وكذا الطير فإن
 لم يقطر معن لها أو بعض خير المشا جز فان قصدت الأضداد امت وكان الحاكم
 الزايم الفطر يطلب المشا جز ذكره ابن الزاغوني وقال أبو الخطاب إن
 ما ذى الصبي سبعة أو تغييره لنما الفطر فان أت ولاهله الفسخ ونوخذت
 هذا إن يلزم الحاكم الزايم بما يلزمه وإن لم يصدا الفرض لا طلب قبل الفسخ
 وهذا نية ومحذور صفت الإطعام إلى مسكين واحد جمل واحد وطاهر
 كلامهم إخراج الإطعام على الفور ولو حرمه وهذا أسس وذكر صاحب المحذور
 أن أتى مع القضاء كالفدية لأنه لا تسقط الإطعام بالعجز ذكره
 المستوعب وهو طاهر ولا إجماع أحمد إجماع صاحب المحذور كالذين وذكر أن
 عسل والسخ تسقط وذكر القاضي وإجماعه وحرمه في المحذور تسقط في الحامل
 والمرضع ككفارة الوطئ بل الأولى للعذر فضا ولا تسقط عن الكبير والمباين لأن
 مدل عن نفس الصوم الواجب الذي لا تسقط بالعجز وكذا مدل وكذا الإطعام
 من آخر قضاء رمضان وغيره عن كفارة الجماع ومن وحد أمنا معصوما في ملكه
 كعرق ونحوه في رواية ابن الزاغوني يلزمه اتفاق ولو افطروا فاني في الدقات

ان شاء الله تعالى ان بعضهم ذكره وجوبه وجهين وذكر بعضهم هنا وجهين
وملأ بلفظه الفان فالمرجع محمل وجهين وصل يرجع لها على المنقذ قال
صاحب الرعاية محمل وجهين وتوجه انه كما عاين من الفان وتبعته على
الابق والله سبحانه وتعالى اعلم

باب نية الصوم وما يتعلق بها

لا يصح صوم بلا نية ذكره بعضهم كالصلاة والزكاة والحج وخالفه زفر
صوم رمضان حق المقيم الصحيح ومن نسي النية او اغنى عليه حتى طلع الفجر
لم يصح وتعبوا النية من الليل للصوم واجب ومن لقوله عليه السلام
لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل ذواة الخمسة قال الدارقطني والخطابي
واليسمي رغبة عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم وهو من الثقات ولم يشك
احمد وقعه بل عن حفصة وابن عمر وحج الترمذي وقعه على ابن عمر والدارقطني
عن ابي بكر احمد بن محمد بن داود عن الفرج ابو الزبائع ثنا عبد الله بن عمار المفضل
ابن فضالة حديثي عن ابي عن جهم بن سعيد عن عمر عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر ولا صيام له قال الدارقطني
تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل هذا الاسناد وكلهم ثقات وذكر بعضهم ان
ضعيف ثم قال قال ابن حبان روى عنه ابو الزبائع روى نسخة صحيحة موضوعة
ورواه مالك والشافعي عن موقوفات وعن حفصة وابن عمر موقوفات والله اعلم
ولان النية عند ابتداء العبادة كالصلاة والحج وعند بعض الشافعية بخبري النية
مع طلوع الفجر وابطله صاحب المحرر والخبر بان الشرط يسبق المشروط قال
وكذا القول في الصلاة وغيرها لا بد ان توجد النية قبل دخوله فيها كذا قال وبق
كلامه وكلام غيره افضل مقارنة النية للتكبير ومذهب ابي حنيفة وصاحبيه

بخري ومضان والندوة المعتن بنية قبل الزوال وعند الاوزاعي بخري كل صوم
بينه قبل الزوال وبعد وجوبه من الزوال المستحب وان اتى بعد النية بما يبطل الصوم
لم يبطل نية عليه خلافا لابن حامد وبعض الشافعية لظاهر الخبر ولا والله اباح
الاكل الا اجز الليل فامطلت به فوات محلها وان فوت الحاضر صوم الغد وقدرت
الطويل لا فقبل يصح لمصلحة المقارنة وقبل لا لانها ليست اهلا للصوم ولا تصح
النية في نهار يوم الصوم الغد والخبر وكيفية من الليل صوم بعد غد وعنه يصح
نقلها ابن منصور وفيها لم ينو من الليل فبطلت به تاويل القاضي وهي في قضاء رمضان
فيبطل به تاويل ابن عجيل على انه يكفي لرمضان نية في اوله وانها ابو الحسين على
ظاهرها ويعتبر بطلان يوم نية مفردة لانها عبادات لاها لا يفسد يوم بفساد
اخر وكاللقضاء وعنه بخري في اول رمضان نية واحدة لكلمة ومن نيةها ابو علي
الصغير وعلى قياسه الندوة المعتن بخبر فاعلمها الواظرون يوما بعدد او غيره لم
يصح صامرا لما في سلك السبع حرمه في المسوعب وعينه ومن لم يصح ومن
كتاب المساجع وقدمه في الرعاية فقال ومن لم يصحها او فطره يوما وجب
لعن الله في كل صوم واجب ومن هو ان يعمد انه يصوم من رمضان
او من فضاه او يذبح او قنانه نية عليه قال في الخلاف احتادها احتادنا ابو
وامر حفص وعمرهما واحسان القاضي ايضا والاحتاف منهم صاحب المعنى لقوله
واما لا من مانوي وكاللقضاء والحنان والعين مضوذة في نفسه لا عبادة
لصلاة يصيق وقيل كغيرها فلو ومن عليه صلاة فاشتهى مطلق الصلاة الفاسدة
ولم يعين لم يحرمه واجح خالف العبادات وعنه لا يجب لعن الله لرمضان
وه لان العين يراد للمميز وهذا الزمان متعين وكأج فكلما يصح بنية
مطلقة ونية تفعل **وه** للاوسمة فرض برودة فيها واحاد صاحب المحرر يصح

بسته مطلقه لتعذر صرفه الى غير رمضان صرف الله للاسفل فصد وعمله لا يثبت
 معتد به قبل او بعد او عين لانه نادر تركه فكله جعل كسنة العمل وهذا احسان الخرج
 ٢ شرحه للحصر واحسان **سحنا** ان كان جاهلا وان كان عالما فلا قال كبر دمع ووقعه
 رحلا لله على طريق السبع لم يسن انه كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء فان بل يقول
 له الذي وصل اليك هو حق فان لك عندي وقال صاحب الرعاية فما وجب من
 الصوم حج او عمن يخرج ان لا يحب سنة العتق وهو لم يثبت فرض برده فاما ان
 نوى ليلة السك ان كان عذامن رمضان فهو فرضي وان لم يكن فهو فقل لا خيرة
 على الرواية الاولى حتى يجوز ما نه صام عذامن رمضان **ومرس** وعلى الماسة خيرة
وه قال صاحب المحرر وسئل صاحب عن احمد رواه ماله سنة المتردد
 والمطلقه مع الغيم دون الصحو لو وجب صومه وان نوى ان كان عذامن رمضان
 صومي عنه والا فهو عن واجب عتبه سنة لم خيرة عن ذلك الواجب و٢
 احرازه عن رمضان ان كان منه الرواسان وان قال والافانما فطر لم يصح وقبه
 لله اللان من رمضان وجهان للشك والسا على الاصل **وس** وان لم يرد
 سنة بل نوى ليلة اللان من شعبان انه صام عذامن رمضان بلا مسند سري لحو
 او غيم ولم توجب الصوم به فان منه فعلى الرواسان فمن يرد او نوى مطلقا
 وظاهر روايه صاحب والامر بخيرة مع اعسارا لعين لوجودها وان نوى
 الرضا سنة عن مسند سري احرازه بالمجتهدين الوقت ومن قال انا صام عذامن سال الله
 فان قصدا المسنة الشك والرد في الغزير والعصر فسدت سنته والا لم يفسد
 ذكره في العلوق والسن لانه انما قصد ان يعله للصوم مسنة الله وبوقبه وسين
 كما لا يفسد الايمان بقوله انا مؤمن ان سال الله عز وجل في الحال والسامعية وجهان
 هو قال القاضي وكذا يقول سائر القاداة لا يفسد ذكر المسنة في ثبوتها ومن خط

بقلبه لئلا انه صام عذامن نوى في الروضة ومعناه الاكل والشرب بشبه الصوم
 سنة عذنا وكذا قال **سحنا** هو من شعشي شعشا عشا من نوى الصوم ولهذا انفرد
 من عساه ليله الجبر وعشا للمالي رمضان ولا يصح مع العتق سنة الفرضية في فرضه
 والوجوب في واجبه خلافا لابن حامد والسامعية وجهان وان نوى خارج رمضان
 فضا ففلا او فان طهار فقل الغا لهما ما يعارض من معنى اصل الصوم وخبر به صاحب
 المحرر وقيل عن ابيهما مع وجهان وادعه ابو يوسف عن القضاء لعينه وبالك
 لا سقران في الذمة ووافق لو نوى فضا وفان قيل او فان قيل وطهارا انه منع فعلا
 ونصح صوم الفيل سنة من الهاد يصل الزوال ونعنه نص عليه احسان الاكثر منهم
 القاضي الكريمة لعله عليه السلام واولا الصحابة وعلمهم رضي الله عنهم عنه
 لا يجوز سنة بعد الزوال احسان في المحرر وان عتقل **وهو** لان فعله عليه السلام
 انما هو في العدا وهو يصل الزوال ومذهب مالك وداود وهو كالفرض بسوبه
 سنها كصلاه والحج ويحكم بالصوم الشرعي المشاب عليه من وقت السنة بعله ابو
 طالب قال صاحب المحرر وهو قول جماعة من ائمتنا منهم القاضي والمناسك
 من تعليق احسان السخ وغيره وهو ظاهر و٢ المحرر والهداية من اول
 الهاد واحسان صاحب المحرر وفاقا للحنفية واكثر السامعية وقوله جهاد واصل
 ان نواه يصل الزوال فعلى الاول يصح بطوع طهر طهرت وكافوا سلمه يوم
 ولما لا بصوم يومه اليوم وعلى الثاني لا لا مناع بعض صوما اليوم وتعد
 تكيله بعد الاهلية في بعضه وسوخته يحمل ان لا يصح عليها لانه لا يصح منها صوم
 لمن اكل من نوى صوم سنة يومه **وهو** وخالف منه ابو زيد السامعي وانما لم يصح لعدم
 حصول حكمة الصوم لان كان المفطر الاكل بعض الهاد وواسا ك بعضه وموله
 عليه السلام عا سودا من كان اكل فليعلم سنة يومه اي لمسك لقوله في لفظ آخر

لممسك ومسألة واحب ان كان صومه واحداً ولا استحبت لمن اهل به علم به امسألة
 للخبر ذكره القاضي وسعة صاحب المجزوء من نوى الاطوار افطره على **وش**
ور وزاد رواية ان بعد الاضحية دليل عسار استدامة خمسة السنة وانما
 الكفى بدوامه حتماً للمسعة ولا مسعة هنا واجد الكذوع عند ان حامد وبعض المالكية
 وبعض السامعية لا يطل صومه كالحج مع طلاق الصلاة عندهم ومذهب **لا**
 سطل سوا قطع السنة من الزوال وبعد لقوة الدوام وقولنا افطراى صاد كن
 لم ينزل كن اهل فلو كان في بقل بعد عاده بواة كان يرض عليه **وس** وكذا لو كان في
 يذرا وكفان او فضا قطع سنة بهوى فلا حارة ولو قلب سه فضا ويذرا الى
 النفل فكن اسفل من فرض الصلاة الى نفلها وعلى المذهب لو ردت في الفطر او نوى
 انه سيقطر ساعة اخري وان وجدت طعاما اكلت والا امنت ما خلا في
 الصلاة **كل** سطل لانه لم يحرم ما لسه ولهذا لا يصح اسدلا الصوم مثل هذه السه
 وكن تودد الكفر تقبل الاثر من الاخرية من الواجب حتى يكون عازما على الصوم
 يومه كله **وكل** لا سطل لانه لم يحرم سنة الفطر والسنة لا يصح تعليقها والله

سبحانه وتعالى اعلمون
باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة وما

يخرم فيه او يكره او يجب او يسقط او يباح
 من اهل او شرب افطرو **ع** خلافا للحسن بن صالح فيما ليس بطعام ولا شراب مثل
 ان تستق ترابا وخلافا لبعض المالكية مما لا يغذي ولا يباع في الجوف والخطا
 وان اسقط بدهن او عين فوصل لا حلقه **و** او دماغه **مر** افطرو وقال في الباقي
 سلاحي سيمه لنبيه عليه السلام الصائم عن المأفاه في الاستسقاء وعن علي
 الصائم لا يسقط ولو اصل لا الجلق وعند الحسن بن صالح وداود لا يسقط بواصل

من غير الفم لان النضر انما حرم الاكل والشرب والجراح وان اخل بالحل او صبر او
 مطور او ذرور او امد فطبت فعلم وصول شئ من ذلك الى حلقه افطرو يرض عليه
 وهو المعروف وحزمه منتهى الغاية ان وصل بسا او طاهرا او طرا الى الوصل
 من الالف لان العين منفذ خلاف المسافر كدمن واسمه ولذلك محدطعة في حلقه
 ويتنفعه على صفته ولا تكون العين ليست بهذا اعتقاد الكواصل بحقته وجايفة
 ولا يذاد عنه عليه السلام انه امر بالاشد المروج عند النوم وقال لسيفه
 الصائم قال احمد وان معين حدث سكر واختار **سحنا** لا يفطر **ورس** وان قطر
 في اذنه شيئا ودخل دماغه افطرو خلافا للاوزاعي والليث والحسن بن صالح وداود وذهب **مر**
 ان دخل حلقه افطرو والا فلا وان ذارى خرجه او طائفته فوصل الدواء الى جوفه
مر **رواي يوسف ومحمد** او ذارى ما مومته فوصل الى دماغه **مر** **رواي يوسف ومحمد**
 او ادخل الى الجوف منه قوة تخيل الغذاء والدواء اسم من اى موضع كان ولو كان
 حطاطا اسلعه كله **وه** او بعضه او طعن به سنة او طعنه عرف ما ذبه سبي **و**
 حو به فغاب هو **وه** او بعضه **وه** او احسن سبي **مر** افطرو لوضوله الى
 حو به باحسان كغيره ولاق غير المعتاد كالمعتاد في الواصل وكذا في المفرد ومصاد
 الصوم معلق بها وتعتبر العلم بالواصل وحزمه منتهى الغاية مانه يكره الطن
 كما سبق كذا قال واحسان **سحنا** لا يفطر مد او اوه مامومه وحائفة وخو ذلك
 ولا يحسنه وعند ملا نور يفطر بالسعوط فقط وان حزم او احجم افطرو يرض عليه **ح**
 لقوله عليه السلام افطروا كاحجم والمجمر قال احمد فيه عزنايت **و** قال ابو
 ست هذا من حسنة اوحى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وحدث سدا وصححه يوم
 به الحجة وصححه الرمدى حدث رافع ودلوع عن الهادي انه صححه حديث ثوبان وسدا
 وصححه احمد وحدثه ان علما الذي ولا نظار بسقت ولم يذكروا الخبر في حزم وذكر

حديث

احتجهم كذا ذكر ولعل من ان ما احتجنا **سبحا** انه ينظر كاحتمال من مضى القادر وروى
والا فلا وظاهر كلام احمد والاصحاب رحمهم الله لا يفطرون لم يظهروا ولم يمتحنه
واحتجنا **سبحا** وصغف خلافة وذكر ان عمل انه ينظر وان لم يظهروا ولم يمتحنه
المسوعب والرعابة ومن خرج عنه لا للبداء اوى يدل الحكمه لم ينظر لان الهى لا
محض الصام وكخر وج الدم ينظر على وجه الهى لا على غيره وجه الهى ذكره في الخلاف
ولا ينظر بالصام حرمه العاصي وصاحب المحذور والمستوعب فيه وغيرهم لان الهى
لا ينصبه وذكره المحققان هذا مع الوجهين والى انى ينظر حرمه ان ههنا
عن احمد وذكر **سبحا** انه اصح في مذهب احمد فعلى هذا قال صاحب الرعاية تحمل
السرير والوجهين وقال الاولى افطار المفسود والمشروط دون الفاسد والشايط
وطاهر كلامهم لا ينظر بعد ذلك واحاد **سبحا** ينظر من اخرج دمه رعاوى وعين
وقاله الاوزاعي في الزعاف ومعنى الزعاف السبق يقول العرب فوسر راعف
اذا تقدم الخيل ورعف فلان الخيل اى اذا تقدمت فسمى الدم رعاقا لسعة الانف
وهو يفتح العين في المايض ويحتمل في المستقبل وصحما كما ساذ وقال رماح
رواعف لما ينظر منها الدم او ليعدهما في الطعن والراعف طوب الادبته وان
استقفا قفا اى من كان **موس** افطروا لاهوته من ذرعه الهى وليس عليه
مضا ومن استقى عدا لم يضر وهو صغف عند احمد والخارى والرمذى
والدارقطنى وغيرهم وسوجه احتمال لا ينظر وذلك الخارى عن لاهوته
وروى عن ابن مسعود وابن عباس وعلمه وقاله بعض المالكية وعنه ينظر
من النواحي ان عمل **وه** وعنه او نصفه كيقض الوضوء وعنه ان
محش افطروا قاله العاصي وذكر ان ههنا انه الاسهل وذكر الشيخ وعنه الاول
ظاهر المذهب وذلك ما احتج المحذور وعنه اصح الروايات كما سير المفظوف

منه

الوجه

واحتج العاصي بانه لو تحشى لم يفتروا وان كان لا يخلوا ان يخرج معه اجزائهم
لانه يسير كذا هناك كذا قال وسوجه ظاهر كلام غير ان خرج معه نجس فان قصد
به القى بعد اسقى مفسطروا ان لم يصد لم يستحق فلم يفتروا وان بعض الوضوء
وذكر ان عمل **وه** مفسطروا انه اذا قاسطن الى ما يغنيه مفسطروا النظر والفكر
وان قبل او لمش او ما شذون الفرج فان لم يخرج منه شى مما يكون للصائم
وان امنى افطروا **والا** ياتي في احادنا ليس كذا ذكر الشيخ وعنه وهو دعوى به انما
فما انها يكون وسيلة وذريعة الى الجماع واحتج صاحب المحذور بان اياحه
التي مطلق مناسن الفسا الى مصانق الصور مذكرا على الحريم بها والاصل في
الحريم الفسا اخرج منه المماسن بلا انزال لدليل كذا قال والمرا اذا مالماسن
الجماع كما روى عن ابن عباس وغيره نوبت انه هو الذي كان محترما لم ينسخ لاما
دونه مع ان الاسهل لا يجوز ما دونه وسوجه احتمال لا ينظر بذلك وقاله
داود وان صح اجماع صله كما قد ادعى تعين القول به وعن ابن زيد الصبي عن
ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل
قتل امراته وهما صائمان قال مدا فطروا واه احمد وانما جده والدارقطنى
وقال لا ست هذا والى نوبت الصبي ليس بمعروف وكذا قال الخارى وعنه
حدث منكره والى نوبت مجهول وان مذى بذلك افطروا نفع عليه **وه** واحاد
الاجرى والى محمد الخورى واظن **سبحا** لا ينظر وهو اظهر **وه** عملا
بالاصل ومماسن على المني لا ينع لظهور الفرق بين الرعابة قول سطل بالماسن
دون الفرج مفسطروا كذا قال وان اسمنى فامنى او مذى فكذلك على الخلاف وفاقا
وان كذا النظر فامنى افطروا **وه** والاجرى وان مذى لم ينظر وهو المذهب
القول باللفظ افسطروا على المذهب كالس لان الصغف اذا كثر وقوى كثر الاد

انما

الضرب بصغيره الفودج وان لم يكن والنظر لم يفتقر **ومس** لعدم امكان التفتير
 ومن يفتقر **ومس** ومن احمد يفتقر الى ما لم يكن وكذا الاموال ان فكر فانزل
 او هذا فلهذا قال ان عتيل مذهب احمد ومالك سوا الدخول في الفلوحات التي وهاه
 كلامه لا يفتقر **ومس** وهو انه لا يفتقر لان ذلك من الناس وبكر او النظر وتخالف ذلك في
 التحريم ان يعلق احقته زاد صاحب المعنى او الكراهة ان كان في راحة كذا قالوا
 ولا اظن من قال يفتقر به وهو ان يفتقر اليه وان عتيل سلم ذلك وقد نقل ابو
 طالب عن احمد لا يفتقر في فعله وسأني ان سأل الله عما يكون للظاهر في الفارة عن ملك
 رواه ابن المزايا له المحزون والله اعلم وقد ذكر ان عتيل انه لو اسخض عند
 جماع زوجته صوت احسنه محزنة او ذكر انه ما يرد ذكره في الرغاية اول كتاب
 الناح ولا يفتقر ولا اثم يفكر غالب **ومس** الارصاد اجمالك ممن هاجت شهوته
 فامني او مذي يفتقر وذكر صاحب المحزون قول لا يفتقر المذكور وقال وذكره
 ان لا يفتقر اجمالا ولا يفتقر بالموت مطعون من تركه في يذير وكفان **فصل**
 وانما يفتقر جميع ما سبق اذا فعله عامدا اذ اكر الصوم محاربا فلا يفتقر **مس**
 فعله الجماعة وعمله الفضل في الحكمه وذكر ان عتيل في معذمات الجماعة
 وذكر في الخرم في الامناء يفكر او يكر او يظن وان يفتقر بوطيه دون الفرج ناسا
 وفي المسوعب المساحقة بالوطي دون الفطر وكذا من اسمنى فانزل المني
 وذكر ان الخطاب انه لا يفتقر في السان لغيره من نسي وهو صاهر فاكل
 او شرب ولم يمت صومه فانما اطعمه الله وسعاه مسوق عليه ولذا روي في معناه وزاد
 ولا يفتقر عليه ولا يفتقر من اظن يوما من رمضان ناسيا فلا يفتقر عليه ولا يفتقر
 رواه الدارقطني وقال يفتقر به ان يرد في وهو سنة عن الانصاري وللحاكم
 على شرط مسلم من اكل في رمضان ناسيا فلا يفتقر عليه ولا يفتقر ولانه يحض النية

لعله
الفرج

بالنسي

بالجماع لا يفتقر في جنسه فلا يفتقر في كثير ان الثاب الى طبعه خلاف الرقة
 والجماع وكصوم النفل **ومس** وفي الرعاية لا يفتقر في الاصح وعنه يفتقر في حكمه ناس
 احاد في المذكور لظاهر الخبر وتدين اللسان فيما ومن استمنا ناس والمراد
 ومعذمات الجماعة وذكر في الرعاية الفطر مساسة دون الفرج قال ومن عامدا
 وكذا ان اسمنى نسيها مطلقا ومن عامدا او مذي نسيها عامدا او من اسمنى
 ولا يفتقر مكن سوا الكون على الفطر حتى فعله او فعل به بان ثبت في خلقه الماء
 فلهذا او ناسا او دخل فيه ما المطر يفتقر عليه كالناسي بل اولى بل الالاف **ومس**
 الرعاية لا يفتقر في الاصح **ومس** يفتقر ان فعل نفسه كالمرض ومذهب الحنفية
 يفتقر في الكراه فلا يفتقر في اللوي خلاف اللسان والنقص فيه ومذهب يفتقر
 كالناسي عنده ومذهب **مس** لا يفتقر ان فعل به وان فعل نفسه فعولان ويفتقر
 لظاهر الحريم **ومس** يفتقر عليه في الحكمه لانه عليه السلام من نسي نسيه يفتقر
 او يفتقر في الحريم والمجتمعة والجهل بالوقت والسيان يكثر وفي الهداية والتبصير
 لا يفتقر لانه لم يفتقر في المعسدة كالناسي وجمع سمن في الكافي بعد ما يفتقر وان اوجر
 المعنى عليه معالحة لم يفتقر ومن يفتقر لوضاه به طاهرا فانه صدق وللشافعية
 وحمان ومن ادا الفطر منه ما دل او شرب وهو ناسي او جاهل يفتقر في اعلامه
 فيه وحمان وسقبة ما لك اعلام جاهل لانه ناسي وسقبة مثله اعلام من يفتقر
 الى منافع لا يفتقر وهو ناسي او جاهل وسقبة انه يفتقر على المامور سنة الامام
 مما سئل لانه يكون معسدا للصلاة مع ذنبه **فصل** ولا يفتقر بغير جماع
 وبما شرب على ما نسي يفتقر عليه **ومس** عملا بالاصل ولا دليل في الجماعة الدوسل حبل
 بعضي ويفتقر الحقنة وفعل محمد بن عبدك بعضي ويفتقر من احببه رمضان وورثه
 الخبر وان لم يفتقر الخبر في قال صاحب المحزون والمفتقر ان يجمع عليها اولى

وقال قال ابن النبا على هذه الرواية يكفر بكل ما فطن سعله جلع حصاه وفيه ورد
وعنه ذلك وفي الرعاية بعد روايه محمد بن عبدك وعنه بكفر من افطروا بل اوسر
او اسماء امير عا هذا وحض الخواشي رواية الحكامه بالمخيم وذكر ابن الزاغوني
على روايه الحكامه ما ذكره ابن النبا لانه اني محطوا الصوم كالجماع وقاقا العطاء والى
وهذا ظاهر احصاء اى يحس الاجزى وصرح به في اهل سرب ومثل بكفر الحكامه كمال
وفرضه ومذهب **م** بكفر من اكل اوسر وحكى عنه ايضا في القى وبلغ الحصة التلخيص
وعنده ومذهبه ان الكفر منع وحوب العفان والعفاء ومذهب **م** بكفر للاكل
والشرب ان كان مما سعذى به اوسداوى به **فصل** وان طار الى حلقه
عنا وطوى او دسوق او دقان لم يفطر **و** كالنايم بدل حلقه شي وفي الرعاية
المون الاولى ومثل حق الماي وفي الناسة ومثل حق الخال وفي الناسة
ومثل حق الوقاد كذا قال ووجهه لتدويه فلا يفطر وحكمه وله نظاير وكذا
ان طار الى حلقه ذباب لم يفطر **و** خلافا للحسن بن صالح وان احتلم او امسى من وطى
ليل **و** او امسى ليلتين درعته المني مباشرة بها **و** لم يفطر **و** وطاهر ولو وطى قرب
الفجر وسببه من الخال اذن ولا يفطر من درعته المني **و** ولو عاد الى حوصه بعد
احسان **و** خلافا لابي يوسف ولو اعان عمدا او لم يلا الفم او فاما لا يفطر به
بمراعاة عمدا افطرو **و** خلافا لابي يوسف قبله بعد اسفاه عن الفم **و** ان
اصبح وفي فيه طعام فمائه او شق رمية قبله مع ربه بغير قصد او جرى ريقه
سعة طعام بعد رمية او بليغ ريقه عان لم يفطر **و** وان امكنه لقطه مان
ميز عن ربه صلوة عمدا افطر بقر عليه ولو كان دون الحصه **م** قال احمد
رحمه الله من شجخ دما كبر افي رمضان اجبت عنه ومن غر الجوف اهون وان
صوت حامه بلا قصد من خرج الحاء المملة في فطن وحمان مع انه في حكم الظاهر

كذا قيل

كذا قيل وحزم به في الرعاية وان فطر في ذكره ذمنا لم يفطر بقر عليه **و**
باب في نهي لعدم المنفذ وانما خرج البول رجحا كذا اواة جرح عميق لم يمسح الى
الجوف ومثل بينهما منفذ من وضع في فيه ما لم يحقق ببوله في خلقه وقيل يفطر
ان وصل مناته وهي العضو الذي جمع فيه البول داخل الجوف فاذا كان لا يمسح
بوله فيل من الرجل بكبر الناء هو امش والراة مشا وقال الكاشي بيان
رجل يثن ومثون ومن اصبح حناها غسل صح صومه **و** مع انه يثن قبل الفجر
وعليه يحمل هينه عليه السلام في الصحن او انه منسوخ لان الله تعالى اباح الجماع
وعنه الى طلوع الفجر اخرج به ربيعة والسامعي وجماعه ولعله عليه السلام
مسق عليه وكذا ان اخره يوما صح **و** اثم **و** في المشوعب يحى على الرواية الى
بول بكفر برك صلاة اذا صانق وقت الي بعد هان سطل اذا صانق وول الطير
مل غسله وصلاه الفجر كذا قال وسق في برك الصلاة ومران ما ذكره في الرعاية
ان فاته من الصلوات وقلنا بكفر بركها بشرطه بطل صومه وكذا الحائض يوحن
وسق في الحوض وسق صاحب في الحايض يوحن بعد الفجر يعني وان مصمض او استسقى
ودخل الما حلقه بلا قصد لم يفطر **و** وان زاد على الثلاث في احدهما او بالغ فيه
فوجها وان احسار صاحب المحر وسطل بالماء لغه للنهي الحاض وعدم نكح الوصول
فما خلاف المحاوين وانه طاهر بلام احمد في المحاوين يعني ان بعد وان مصمض
او استسقى لغز طهارة فان كان الحاسه ونحوها في الوضوء وان كان عشا او لحنا او
عطش كن نص عليه **م** وفي القطر الحلاف في الزايد على الثلاث وكذا ان غاص
في الماء في غرسه سروع او اسرف او كان غابا وقال صاحب المحر وان فعلة
لغز صمصم المشرعه وان كان عشا فكي او في الثلاث ويقل صاحب مصمض
اذا اجهد ولا يمكن للصائم ان يعتسل **م** الخبر قال صاحب المحر ولا في فيه ازالة

الضجرت من العنان بالخلوس في الظلال النارية خلاف قول المخالف ان فيه اطمئنان
 السجود بالعتان وموله ان الصور مستحق فعله على ضرب من المسفة فاذا زال ذلك كما
 لا ضرورة به اليه كنه كما لو استند المصلح فبانه الى سمي واحسان صاحب الحذر ان
 غوصه في الماء كعب الماء عليه **وش** ونقل جيل لا بأس به اذا لم يحف ان يدخل الماء
 خلقه او سامعه وكفه الحسن والسعي وملك وحزم به بعضه وفي الرعاية
 ملك في الاصح فان دخل خلقه في فطن وحمان ومثل له ذلك ولا ينظر وينقل ان
 موزو او داود وعمرهما يدخل الحمام ما لم يحف ضعفا ورواه ابو بكر عن ابن
 عباس وعين قال في الخلاف ما خوي به الرق لا يمكنه الحزن منه وكذا ما سقى من
 اخرا الماء بعد المصصة كالذباب والعار وخو ذلك فان قيل يمكنه الحزن من
 اخرا الماء بعد المصصة بان ينزق اذ احتج يعلم انه لم ينزق من سقى قال هذا استق
 وليس له لقط ما يمكن لقطه مسفه معني ما سقى فيه ولم خوي به الرق وهذا معني كلام
 صاحب المحرر هنا وقال في ذوق الطعام لا ينظر ان يصفق واسق في المصصة
 وباتي كلام السخ اول الفصل بعد ان ساء الله تعالى **فصل** في حكمة
 للصائم ان يجمع ريقه وسلعه فان جمعه لم يلعه فصد الرق ينظر **وما** لو بلعه
 صد او لم يجمعه خلاف عمار الطوبى وكل ينظر محرم ذلك كعونه وبلعه
 من سفيه وفي مستهل الغاية طاهر سفيه لا مكان الحزن منه عان كغير الرق وان
 اخرج من فيه حواء او درهما او خطا لم اعانه فان كان ما عليه كرا املعه اظفر
 وان قل لم ينظر **والا** **ش** لانه لا يحق اتصاله ودخوله خلقه كالصصة
 ولو كان لسانه لم ينظر اطلعه الاحباب **ولان** الرق لم يمارى بحله وقال ان
 عقيل ينظر وان يحرقه او خرج اليه في او قلش فلعنه اظفر بق عليه وان
 قل لا مكان الحزن منه وان يصفقه وفيه حسا صلع وبقه فان حقق انه بلغ شياء

نحس

نجسا اظفر والافلا وصفه غسل فيه سق في الفصل الثاني من ازاله الخاسه وهل
 ينظر ببلغ الخامة **وش** قال في من حوفه لا يمان غير العير كالتي امر لا اعسادها في
 الغم كالرق فيه رواه اسان وعلم ما سنى الحريم وفي المسوعب ان العاصي وغيره
 ذكر وفي الخامة رواه اسان ولم يصرقوا وذكر ان لا ينوي ينظر ما لي من دما عه وفي
 الي من صدره رواه اسان وركوة دوق الطعام ذكر جماعة واطلقوا **وش** وقد
 قال احمد احدث ان يحب دوق الطعام فان فعل فلا بأس وذكر صاحب المحرر
 ان المصور عنه لا بأس به لحاجه ومصلحة واحسان في المسوعب وان عقيل **وش**
 وحكاة احمد والشارح عن ابن عباس وكالمصصة المسنونه على هذا عليه ان
 يستقي في البصق ثم ان وجد طعمه في خلقه لم ينظر كالمصصة وان لم يمسس
 في الصق اظفر لغير طعمه وعلى الاول ينظر مطلقا لا طلا ولا الكراهية ذكر جماعة
 ينظره مطلقا وسوجه الخلاف في مجاوز اللات ومكن مضغ العلك الذي لا
 يحلل منه اخرا نص عليه **ولانه** يحلب الغم ويجمع الرق ويورث العطش **وش**
 احسان لانه روى عن عائسة وعطاء وكوضع الحواء في فيه قال احمد ومن وضع
 فيه درهما او دينار الا ما سقى به ما لم يجد طعمه في خلقه وما وجد طعمه ولا يحسن
 وقال في الصائم يفتل الخيط يحسن ان ينزق على الاول اهل ينظر ان وجد طعمه **2**
 خلقه امر لا يحرر الطعم لا ينظر كمن لطخ باطن قديمه تحتلج **ع** كلاف الكحل
 فانه نقل اخراوان الى الخلق على وجهين وذلك انه ينظر ما خرايه وقيل في حرم ما
 لا يحلل غالبا ونظره موضوله او طعمه الى خلقه وجهان ومثل يكون بلا حاجه
 ويحرم مضغ العلك الذي يحلل منه اخرا **ع** وفي المضع الا ان لاسلع ريقه وفرض
 بعضهما المسلة في ذوقه وان وجد طعمه في خلقه اظفر وسبق السواك **2** بابه
 قال في المشوعب وعين ومكن ان يدع نقاما الطعام من اسنانه وشتم ما لا يمان ان

نظر

احد المحرر

عن مسند عن يزيد عن سلم بن الشامي عن رجل قال قال عثمان بن الهندي عن عبد الله بن مسعود
 وقال وكيع عن حماد بن ابي حنيفة عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 ابيهم قال كانوا يقولون الكذب سقط الصائم وذكر صاحب المحرر ان صاحب الحلية
 ذكر عن الامام ابي ان من سائر مسد صومته لطاها هو انتهى قال الاحباب وسن لمن ستم
 ان يقول اني صائم قال في الدعاء به بقوله مع نفسه يعني بخرم نفسه ولا يطالع الناس عليه
 للربا واحسان صاحب المحرر ان كان في غير رمضان والاجهوه للامن من الربا وصيه
 وجو من شامة بن يثيبه على حومة الوقت المائعة من ذلك وذكر صاحبنا لما لانه اوجه
 هذين والباكت وهو احسان حمزه مطلقا لان القول المطلق باللسان والله اعلم
فصل سن يحيل الاقطار اذا خفق غروب الشمس وما خيرا للشهور
 ما له بحث طلوع الجور وذكر انوا خطاب والاحباب للاخبار ولانه اقوى على
 الصوم والحفظ من الخطاء والخروج من الخلاف وظاهر كلام السخ سبب الشهور
 مع الشك في الجور وذكر ايضا قول سله داود قال ابو عبد الله اذا شك في الجور
 ما دل حتى يسهل طلوعه وانه قول ابن عباس وعطاء والاوزاعي قال احمد يقول
 الله تعالى وكلوا واسربوا الالة وذكر السخ ايضا قول رجل لابن عباس اني استخ
 فاذا شككت امسكت فقال ابن عباس كل ما شككت حتى لا تشك وقول ابي
 طايه قال الصدوق رضي الله عنه وهو يستحق باعلام اجف حتى لا يخالها الجور واما
 سعد ولا يعرف لها مخالف ولعل مراد غير الشيخ الجواز وعدم المنع بالشك
 وكذا احزم ابن الحوزي وعن ابيه ما دل حتى يسهل وانه ظاهر كلام احمد وكذا
 حص الاحباب المنع ما لم يسهل كشيجه في حاسبة طاهير فان الاجري وعن لوقا
 لعالمين اربابا الحروف ما احد ما طلع وقال الاخر لا اكل حتى يتقوا وانه قول
 سله بن عمرو وابن عباس وغيرهم واحسن من لم يصوم يوم ليله الغيم بالاكل مع

السك في الجور احاب القاضي وعنه بان السك على الاصل هنا لا تسقط العباد والسا
 على الاصل في مسله الغيم سقط الصوم والمسقة هنا للكران والغيم نادروا مصر
 صاحب المحرر في الجواب على المسقه مع ما في الغيم من الجور وذكر ان عقيل في
 الفضل اذا خاف طلوع الجور وجب عليه ان يسك حرام الليل بمقتله صوم
 جميع اليوم وجعله اصلا لوجوب صوم يوم ليله الغيم وقال لا فرق بين ذكر هذه
 المسلة في موضعها وانه لا حرم الاكل مع الشك في الجور واذيل سبب كذا قال وذكر
 المستوعب والربا به الاولي ان لا ياكل مع شكه في طلوعه وكذا اجزم صاحب المحرر
 مع حمزه مانه لا يكون ولا تسكت باحر الجماع ولانه لا يتقوى به ويكون مع السك
 الجور ولا يكون الاكل والرب مع السك فيه يضر على المسلمين ولا يجب امساك
 حر من الليل اوله واخره في طاهر طاهر جماعه وهو طاهر ما سبق او صرخه
 وذكر ان الحوزي انه اصح الوجهين **ورد** ووطع جماعة بوجوبه في اصول الفقه
 وفروعه وانه مما لا يتم الواجب الابه وذكر في المتن وابو علي الصغير
 وقا في صوم يوم ليله الغيم وهذا ناقضا ذكره هنا وذكر القاضي في
 الخلاف في اليه من الليل طاهر كلام احمد وانه مدعيه بالبلاغوت بعض النقاد
 عن السه والصور يدخل فيه بغير فعله ولا يمكنه معارنه الله حال الدخول فيه
 خلاف الصلاة كذا قال وسبق اليه من الليل والمراد بالجور الصادق وهو
 السافر المعترض بحرر الاكل وعن طلوعه **ورد** قول عامة العلماء لحدث
 عدني بخرامه موله تعالى حتى تنس لكم الحيط الاسف اما ذلك سواد الليل وناقض
 الها وحدث ابن عمرو عايشة ان بلالا يؤذن بليك طهوا واشربوا حتى يؤذن
 ان ام مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطالع الجور كما سبق عليها ولا احمد ومسلم واي
 داود وعن عائشة ان رجلا قال رسول الله يدركي الصلاة وانا جنب فاصوم هناك

وَأَنَا تَذَكَّرُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا حَاجِبٌ فَاصُومُ فَقَالَ لَسْتُ مِثْلًا رَسُولِ اللَّهِ وَدَعَا اللَّهُ لَكَ مَا
 مَعْدُومٌ مِنْ ذَلِكَ وَمَا أَخُو فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَا رَجُؤَ أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ لِرَبِّهِ وَأَعْلَمُكُمْ مَا أَتَى
 بِذَلِكَ عِلْمًا أَنْ وَصَلَ الْفَجْرُ مِنْ وَفْتِ الصُّومِ وَذَكَرُوا أَحْمَدَ ٢ وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ لَا تَنْعَكُمُ مِنَ السُّجُودِ إِذَا نَبَلَّ وَالْفَجْرُ الْمُسْتَبِيلُ وَقَالَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ طَلْحٍ
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسْتُ الْفَجْرُ إِلَّا مَعْرُوضٌ وَلَكِنَّهُ الْأَجْمَرُ كَذَلِكَ أَوْحَدُهُ
 وَلَقَطْعَةً فِي مُسْنَدِهِ لَسْتُ الْفَجْرُ إِلَّا الْمُسْتَبِيلُ فِي الْأَفْقِ وَلَكِنَّهُ الْمَعْرُوضُ الْأَحْمَرُ وَلَا يَدْرِي دَاوُدُ
 وَالرَّمْذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ عَرَبِيٌّ هُوَ أَوَّلُ مَا يَرَى أَحْمَدُ حَتَّى يَمُوتَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ فَحَسَبْتُمْ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ
 بِهِ وَانَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ وَلَكِنْ قَسْرٌ عِنْدَهُ ضَعِيفٌ وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زَيْدِ
 أَبِي سَعَادَةَ عَنْ سَمُرَةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هُوَ الْهَادِ الْأَنْبَاءُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَطْلُعْ
 رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سَعْدَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ
 وَعَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 فَإِنْ كَانَ رَفَعَهُ صَحِيحًا مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَرِيبٌ الْهَادِ وَلَقَدْ أَحْمَدُ وَلَيْتَ أَعَدَّ الصُّبْحُ قَالَ
 نَعَمْ هُوَ الصُّبْحُ عِزَّانَ لَمْ يَطْلُعِ الشَّمْسُ وَعَائِشَةُ فِي خَدِّهِ اضْطِرَّاتٌ وَكَانَ قَوْلُهُ
 الْأَسَافَةُ أُولَى وَقَالَ ابْنُ عَسَاكَرٍ أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ لَا يُوَدِّنُ حَتَّى يَمُوتَ لَهَا أَصْحَابُهَا
 مَسْقُوعٌ عَلَيْهِ وَمَعْنَاهُ قَرِيبُ الصُّبْحِ وَعَنْ يَحْيَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
 عَائِدُهُ وَلَا يَصْغُرُ حَتَّى يَصْغُرَ حَاجَتُهُ مِنْهُ رَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ فَإِنْ حَجَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْقُقْ
 طُلُوعَ الْفَجْرِ وَقَالَ مَسْرُوقٌ لَمْ يَكُنْ يُوَدِّنُ الْفَجْرَ حَتَّى يَكُنْ يُوَدِّنُ الْفَجْرَ الَّذِي
 مَلَأَ الْبُيُوتَ وَالطُّرُقَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ فَإِنْ حَجَّ فَهُوَ أَيْ طَائِفَةٌ مَعَ أَحْمَدَ
 مَعْنَاهُ حَقَّقَ طُلُوعَ الْفَجْرِ وَالْمَذْهَبُ لَهُ الْفَطْرُ وَالظُّنُّ ٢ لِأَنَّ النَّاسَ أَفْطَرُوا فِي عَمَلِهِمْ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطْلُعِ الشَّمْسُ وَكَذَا أَفْطَرُوا عُمَرُو النَّاسَ فِي عَمَلِهِمْ كَذَلِكَ وَلَا يَدْرِي مَا
 عَلَيْهِ أَمَانٌ بِدُخْلِهِ الْخَرِي وَيُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ كَالْوُفْتِ وَالْقِيَلَةُ مُخَالَفٌ

الصلوة وَقَالَ فِي الْمَحْصَرِ حُجُوزُ الْأَهْلِ بِالْأَحْمَادِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ وَلَا يَجُوزُ فِي آخِرِهِ إِلَّا مِنْ
 وَلَوْ أَهْلٌ وَلَمْ يَسْقُنْ لِرَبِّهِ الْفَضْلُ الْآخِرُ لَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْأَوَّلِ وَقَالَ لَهُ بَعْضُ السَّامِعِينَ
 وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ أَعْلَى أَفْطَرَ الصَّامُ حَقًّا وَإِنْ لَمْ يَطْعَمْ ذَكَرَ فِي الْمُسَوِّبِ
 وَغَيْرِهِ وَمَوْلَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَمِيلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَادْبَرُوا لَهَا مِنْ هَاهُنَا وَغَرَّتْ
 الشَّمْسُ مَعْدُ أَفْطَرَ الصَّامُ إِمَّا يَأْتِي أَفْطَرُ شَرْعًا وَلَا تَنْتَابُ عَلَى الْوَصَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُسَوِّبِ
 وَدَرَجَتُهُ أَنْ يَحُوزَ لَهُ الْفَطْرُ وَاللَّعَلَمَاتُ الْبَلَاثُ مِلَا زَمَنَةً ذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
 عَنْ الْعُلَمَاءِ وَأَتَمَّ جَمْعُ بَيْنَ الْبَلَاثِ شَاهِدٌ غَرِيبٌ بِالشَّمْسِ مَعْتَمِدٌ عَلَى عَمَلِهَا كَمَا قَالَ وَرَأَيْتُ
 بَعْضَ أَهْلِ الْحَنَابِلِ سَوِّفَ ٢ هَذَا وَيَقُولُ يَقْبَلُ اللَّيْلُ مَعَ تَقَاةِ الشَّمْسِ وَلَعَلَّ طَائِفَةً مِنَ الْمُسَوِّبِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْفَطْرُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ ٢ لَعَلَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ غَمْرًا وَغَمْرًا
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَفْطَرَانِ حَتَّى يَصِلَا الْمَغْرِبَ وَيَنْتَقِزَا إِلَى اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ وَالْحَبِيبِ السَّجُودِ
 حَدَّثَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ وَحَصَلَ مَصْلَهُ السُّجُودُ مَا لَمْ يَسْجُدْ لِحَدِيثِ ابْنِ سَعْدٍ وَلَوْ
 أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُكُمْ خُرْعَةً مِنْ مَاءٍ وَبِهِ عَذَابُ الرَّحْمَنِ نَزْدَنَ اسْلَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ رَوَاهُ
 أَحْمَدُ وَعَنْهُ وَرَوَاهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ وَعَنْهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ الْقَيْلُ لَا تَنْتَابُ عَلَيْهِ مَتَّوِّجَةً أَنْ تَخْرُجَ الْقَوْلُ هَذَا عَلَى الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ
 فِي الْفَضَائِلِ وَفِي سَبْقِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَلَا أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ إِذَا دَانَ بِصَوْمٍ
 فَلَسَّحَى وَلَوْ شِئِي قَالَ صَاحِبُ الْحَزْنِ رَوَاهُ الظَّاهِرُونَ مُرَادُ غَيْرِهِ وَكَانَ مَصْلَتُهُ بِالْأَهْلِ
 لَحَسَتْ عَمْرُو مِنَ الْعَاصِرِ أَنْ فَضَلَ مَا مِنْ صَامِنًا وَصَامَ أَهْلُ الْكُتَابِ أَهْلُ الْيَوْمِ رَوَاهُ
 أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَعَنْهُمَا وَسَقَنَ أَنْ يَفْطَرُ عَلَى الْبَطْنِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَلَى الْمَرْفَاقِ لَمْ يَجِدْ
 عَلَى الْمَاءِ لَعَلَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ وَالرَّمْذِيُّ وَحَسَنٌ مِنْ حَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالرَّمْذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ وَلَمْ يَفْطَرِ
 عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ وَإِنْ دَعَا عَدُوَّ فُطْرٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالرَّمْذِيُّ

وحسنه من حديث ابي هريرة ثلاث لا تزد دعوتهم الامام العادل والظاهر حتى ينظر
 ودعوت المطالم ولا تراجة من حديث ابن عمر وللصاير عند قطع دعوة ما روى
 واصح جماعة على قول اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبحمدك اللهم قبل
 مني انك انت السميع العليم ورواه الداروطي من حديث ابن عباس ومهما
 قبل منا وذكر ابو الخطاب وغيره وهو اولى وذكر بعضهم ايضا قول ابن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا افطروا ذهب الظلم واينست الغرور وست الاجر
 ان ساء الله ورواه ابو داود والنسائي والداروطي وقال اسناد حسن واحكامه وقال
 علي بن ابي الفوارس هذا الخبر اولى ومنه قوله مثل اجن من غير ان
 يفسر من اجن من صحبة الرمدى من حديث زيد بن خالد وطاهر كلامهم اى كان
 كما هو طاهر الخبر وكذا رواه ابن خزيمة من حديث سلمان الفارسي وذكره بوابا
 عظميا ان اسبغة وقال شيخنا مران بتقطيع ان يشبهه **فصل** ومن
 اهل شاذ في غروب الشمس ودام شكه او اهل يطبق نقا النهار فضاء وان كان
 لئلا لم يضر وعبان بعضهم صح صومه وان اهل يظن الغروب ثم شك ودام
 شكه لم يضر وان اهل ساد في طلوع الفجر ودام شكه لم يضر **مروا** ولو طرأ
 لما سبق الفصل ملة ولان الاصل نقا الليل يكون زمان الشك منه وان اهل
 يظن طلوع الفجر زمان لئلا ولم يجد دية صومه الواجب فصا كذا اجز به
 بعضهم وما سبق من ان له الاكل حتى يسفر طلوعه بذلك على انه لا يمنع فيه الصو
 وصد عن الحسن والمرواد والله اعلم اعتقاد طلوعه بذلك على انه لا يمنع فيه الصو
 صاحب المحرر هذه المسئلة من اعمدة هار امان لئلا لان الطاق شك
 ولهذا احتوا المنع ما ليس واعتبره بالشك في كاسه طاهر ولا اثر الطيق به
 وقد حمل ان الطيق والاعتقاد واحد وانه ما لم ينع الشك والتردد وما لم يظن

ويستند

واعتقد ان اهل بطون واعتقد انه ليل زمان هار افي اوله او اخره فعليه
 القضاء لان الله امر بامام الصيام ولم يمه وقال ابن عباس افطروا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في يوم غيم لم تطلع الشمس قبل ان يمشي من عروقه وهو راوى
 الخبر امر واما القضاء قال ندم من قضاء ورواه احمد والبخاري ولانه جهل ووالصوم
 كالجهر يا اول رمضان وصوم المطمئن لئلا لا يخزي بل اولى لان امكن التحرز
 الخطا هنا اظهره واللسان لا يمكنه المحرمته وكذا اسم المصلي بالسلام عن بعض
 ولا علامه طاهر ولا امان سوى علم المصلي وهنا علامات ويمكن الاحتياط
 والحفظ وما يرويه لا قضاء على من جامع طاهلا ما لوقت واحسان **فصل** وقال
 هو فاس اصول احمد وغيره وسبق قوله فمن افطروا في رمضان واحا وصا
 الرعاية ان اهل بطون نقا الليل فاحطوا لبعض جهله وان طر دخوله فاحطوا
 فقي وصح عن عمرو بن رضي الله عنه في الصون الماسة رواه ابن احداها القضاء
 والامر والماسة لا يعني ما تجانفنا الامر وقال قدحا طاهلين فعلى هذا لا قضاء
 في الصوت الاولى وقاله فيما الحسن والحق والطاهرة وقالة في الاولى مجاهد وعطا
 وبعض الشافعية والله اعلم ولو اهل ناسا ووطن انه قد افطروا فاعلموا فتوحه
 انها مسئلة الجاهل بالحكم فيه الخلاف السابق وقال صاحب الرعاية بعه صومه وحمل
 صد كذا قال **فصل** من جامع في صوم رمضان بلا عذر لزمه القضاء
 والقان **مروا** وهم ما صرح به عن واحد يذكروا صلى في قبل اهل امر لا
 لانه مظنة الانزال اوله ناطق بالدين سابق الاستحباب وانه لو اوج حتى يسكن
 ذكره في قبل حتى يسكنه او قبل امرأة او اوج وجب ذكره في قبل حتى يسكن
 صوم واحد منها الا ان ينزل كالفضل وان الحفي كغيره ان اوج وللشافعي موك
 لا يعني من جامع كجامع زايده او به لا انزال وعن سعد بن حبيب والشافعي لا قان

يوم

كذا قال وان اوج في ميت فالحج وسنن وجهه في العسل ومثل هذا في اذني حتى او
 ميت او يقيم حتى ومثل اومت كذا قيل وفي المستوجب ان اوج ٢ لهمة او اذني
 ميت في الحاق وحان ومن طلع عليه الحج وهو محامع فاستدام فعليه الفضا
 والحق **لانه منع حجة الصوم محامع** انهم فيه الحزبه الصوم كن وطى ٢ انا
 الهاء ولانه لو جامع في الهاء ما ساءم ذكره واستدام فضا وكفر وانما افسد صومه
 بالاستدامة دون الاسداء عند الحقيقة ولم يوجبوا عليه كفارة وانما الحد على جامع
 طلق لا انا واذ امر فانه حن في وجبه لم الحد عمونة محضة سقط ما يشبهه خلاف
 الحاقه وفاس عز واحد على من استدام الوطى حال الاحرام وان تزع ٢ الحال مع
 اذ طالع الحج وكذلك عبدان فحامد والفاخي لان النزع حجام يندبه لا يلاح
 خلاف محامع حلف لا جامع فزع لعلو المن بالمسقبل اول اوقات الامكان وقال
 ابو حفص لا فضا عليه ولا فاقه **وهو ش** وذلك الفاضي ان اصل ذلك اختلاف الرواين
 ٢ حواز وطى من قال لزوجه ان وطشك فابت على كظم اتي قبل فاقه الظهاب
 فان جاز والنزع للمحجام والادان جماعا وقال ابن لا موي يضي فولا واحدا
 ٢ الفاق عنه خلاف قال صاحب المحرر وهذا نسخي رواين احدا هما
 نسخي فط قال وهو اصح عندي **وم** لحصوله محامعا اول حزم من اليوم امر الكف
 عنه بسبب ساي من الليل وهو كمن طئه للامان هارا لكن لما كان ذلك على
 وجهه منه عذ وصا وكوطى الثاني ومن طئه للاول ٢ الفاق بذلك رواين
 كذا هذا ومن جامع وهو صحيح من مرض لم تسقط الحاقه عنه نص عليه **هو** او
 جن **هو** او طاهنت المرأة **هو** او نقت **هو** لامر عليه السلام الاعرائي
 بالحقان ولم يسأله وقالوا سافر **هو** وهو لهم لانه لا يسخ الفطو ومنوع ويؤثر عند
 ٢ منع الحاقه ولا سقطا بعد وجوب معرفة من كونه معارفا وطايبا ولا يقال تبثا

ان السمع

ان الصوم غير مسحق عند الجماع لان الصادق لو اخبر انه يمرض او يموت لم يجز
 الفطو والصوم لا تجزى حجة بل لزومه كما يبرح او اقام وفي الاسماء وجبة
 بسقط بعض ونفاس **هو** كنهها الصحة ومسلم ما موت وكذا اجنونا ان منع طرانه
 الصحة واسم اموال السامعي كقولنا **هو** ومن وطى لم كفوره عاد فوطى ٢ موي
 فعليه فاقه مائة نص عليه لما سبق فمن استدامة وقت طلوع الفجر وكالحج وذكر
 الخوانى رواه لا فاقه عليه **هو** وخرجه ابن عميل من ان السهر عيان واحد
 وذكر ابن عبد البر **هو** ما نسخي وخول احمد فيه وان لم يكفر عن الاول ففاقه
 واحدة على الاصح وذكر السخ عن خلاف فعلى الاول بعد الواجب وبداخل وجبه
 ذكر صاحب الفصول والمحرر وعنه ما وعلى الثاني لم يجب نزع الوطى الاول
 وكذا اهل وطى بلزومه الامساك **هو** ونص احمد في مسافر فزومه سقطا لم جامع لا فاقه
 عليه قال الفاضي والخطاب هذا على رواية لا بلزومه الامساك واحكاما
 المحرر جملة على ظاهره وهو وجبة في حجاب المذهب لصحة هذا الامساك لانه
 سنة عند اكثر العلماء ٢ يعلق الفاضي حجة فمن لم ينو الصوم لا فاقه عليه
 لانه لم يلزومه والزمه ملك بالحقان محذور من سبه الصوم عمدا لا اهل ولا جامع
 وان اهل لم جامع والحلاوة وسبق هل يجب الحاقه بالهل وان جامع في يومين فان كفر
 عن الاول كفر عن الثاني وفكر ابن عبد البر **هو** ومعه رواه عن **هو** وكذا ان لم
 يكفر عن الاول ٢ احسار ابن حامد والفاخي وعنه ما وحناء ابن عبد البر عن احمد
هو لان كل يوم عيان ويومين من رمضان ومعه رواية عن **هو** وطاهر
 كلام الحنفى فاقه واحدة واحسان ابو بكر وابن لا موي **هو** كالحمد وقال صاحب
 المحرر فعلى قولنا ما لبدا اخل لو كفر بالعق ٢ اليوم عنه ثم في اليوم الثاني عنه ثم
 اسحقت الرقة الاولى لم يلزومه بدلتها واحرامه الناسة عيها ولو اسحقت الناسة

الا

وَحَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ مَوْلَانَا وَاسْتَحْتَفْنَا جَمْعًا أَحْزَاهُ مَذْهَبًا وَاحِدًا لِأَنَّ مَجْلَ التَّدَاخُلِ
 وَجُودَ السَّبَبِ الْمُنَاقِبِ أَدَا مَوْجِبَ الْأَوَّلِ وَسَبَبُ الْمَعْنَى لَا يَحْتَضِرُ مُصْلَغُ وَتَصْبِيرُ كَيْفِيَّةِ
 مُطْلَقَةِ هَذَا فَيَأْتِي مَذْهَبُنَا وَقَالَ الْحَقِيقَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ فِي نَظَرٍ وَهُوَ كُلُّ مَوْجِبٍ
 قَضَى بِهِ بِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُ الْأَسَابِ فِي الْغَنَاءِ إِذَا نَوَى الْكُفْرَ عَنْ بَعْضِهَا فَانْتَهَى عَنْ جَمْعِهَا
 مَلِكٌ قَالَ لَمْ يَجْعَلْهُ إِلَّا عَلَى كَيْفٍ رَأَى فِيهِ وَطَرًا وَاحِدًا وَكَفَرَهُمْ أَحْزَاهُ عَنْ الْجَمْعِ
 وَخَوَذَ ذَلِكَ وَوَحَّدَ أَقَاتِي دَلَامَ الْحَقِيقَةِ وَلَوْ اطْعَمَ الْأَمْرَ أَفْطَى اطْعَمَهُ فَقَطَعْنَاهَا
 لِحَدِّ الْغَدِ عَنْهُمْ وَأَنْ جَامِعٌ دُونَ الْفَرْجِ فَامْنِي وَعَانَتْ بَعْضُهُمْ فَافْطَرُوا فِيهَا
 نَظَرُ مَعْنَى مَلِكٍ أَحْزَاهُ الْحَقِيقَةُ وَالْجَوْنُ وَالْجَوْنُ وَالْجَوْنُ وَالْجَوْنُ وَالْجَوْنُ وَالْجَوْنُ
 الْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ وَالْفَرْجُ
 النَّصِيحَةُ وَالْمَعْنَى وَالْمَحْزُورُ وَهِيَ الظَّاهِرُ عَلَى الْأَوَّلِ الْفَارِسِيِّ كَالْعَامِدِ دَكْنٌ فِي السَّيْرِ
 وَذَلِكَ عَلَيْهِ أَسَانٌ بِالْفَرْجِ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَعْنَى وَالرُّوضَةِ وَعَنْهُمَا عَامِدًا أَوْلَا
 أَنْ يَزَالَ الْجَبُوبُ بِالْمَسَاحِقَةِ وَكَذَا أَمْرًا بَارِدًا فَلَنَا لَزِمَ الْمَطَاوِعَةُ كَفَانٌ وَالْأَفْلَا
 كَفَانٌ وَالْقَبْلَةُ وَاللَّشْرُ وَحَوْثُهَا كَالْوُطِيِّ دُونَ الْفَرْجِ فِي زَوَائِهِ اخْتَارَهَا الْعَاضِي
 وَوَأَيُّهُ لَا كَفَانٌ أَحْزَاهُ الْأَصْحَابُ وَنَصْرُ أَحْمَدَ أَنْ قَبْلَ فَذَا لَا يَكْفُرُ وَأَنْ
 كَوْنُ النَّظَرِ فَامْنِي وَلَا كَفَانٌ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَوَعْنَةُ بَلِي كَاللَّشْرِ وَالْمَطَاوِعَةُ الْمَهْدِيَّةُ
 وَعَرَهَا الرُّوَائِسُ وَمَلِكٌ أَنْ يَمْنِي فَيَكُونُ أَوْ بَطُورَةً وَاحِدَةً عَمْدًا أَفْطَرُوا فِي الْغَنَاءِ
 وَجَمَاعٍ وَسَبَقَ حُكْمُ مَنْ جَامِعٌ فِي يَوْمٍ رَأَى الْهَلَالَ لَيْلَتِهِ وَرَدَّتْ سَيَادَتُهُ وَجَمَاعٍ
 الْمَسَافِرُ وَالْمُرْتَفِقُ وَمَحْضَرُ الْجُوبِ الْغَنَاءُ بِرَمَضَانَ لِأَنَّ عَيْنَ لَا سَاوِيَةَ خِلَافًا
 لِقَانٍ فِي مَضَاهِ فَطَوْرَةٍ الرِّعَايَةِ هُوَ لَمْ يَكُنْ أَنْ مَسَدَ مَضَاهِ رَمَضَانَ وَسَبَقَ أَوَّلُ
 الْبَابِ هَلْ خَصَّ بِالْجَمَاعِ وَالْغَنَاءُ عَلَى الرَّبِّ مَحْبُوبٌ عَنِ رَمِيهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا
 صَامَ سَهْرَيْنِ مَتَابَعِينَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اطْعَمَ سَهْرَيْنِ مَسْكِينًا مِثْلَ قَانِ الطَّهَارَةِ طَاهِرًا

المذهب

المذهب **وهو** وما نَبَى فِيهِ أَنَّ سَاءَ اللَّهُ عَلَى أَعْسَاءِ سَلَامَةِ الرَّقِيبَةِ وَكَوْنُهُ مُؤَمَّنَةً وَلَا
 حَرَمٌ هُنَا الْوُطِيُّ بِبَلِّ الْكُفْرِ وَلَا فِي لُبَا فِي صَوْمِ الْغَنَاءِ ذَكَرُ فِي الرِّعَايَةِ وَالْأَمْنَةِ
 الْمَحْضَرُ وَعَيْنُ كَكْفَانِ الْعِلِّ ذَكَرُ فِيهِ الْعَاضِي وَاحْتِجَانُهُ وَحَقْمُهُ أَنْ الْجَبَلِيَّةُ
 دَابَهُ اسْتَابَ الرُّزُولُ عَمُومَةً وَعَنْهُ الْغَنَاءُ عَلَى الْهَيْبَةِ مِنَ الْعَتَقِ وَالصَّامِ وَالْإِطْعَامِ
 مِيَاثًا لِقَوَاهُ **ومر** لَأَنَّ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْدِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ لُطَيْفٍ عَنْ أَنَسٍ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَامْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
 بَلَّغَ عَقْرُومِيهِ وَمِمَّا مِنْ حَدِيثِ أَنْ خَرَجَ عَنْ ابْنِ سَهَابٍ عَنْ حَمْدِ بْنِ لُطَيْفٍ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَتَّقِيَ رَمِيَّةً أَوْ صَوْمَ سَهْرَيْنِ
 مَسَاعِيرَيْنِ أَوْ يَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا وَيَأْتِيَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ وَخَالَفَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ بِلَاسٍ هَرُونَ
 عَنْ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْأَسَاسُ أَنَّ أَفْطَرَ ذَلِكَ الرَّجُلُ كَانَ جَمَاعٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَهُ هَلْ تَجِدُ رَقِيبَةً قَالَ لَا قَالَ هَلْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصُومَ سَهْرَيْنِ مَسَاعِيرَيْنِ قَالَ لَا قَالَ
 هَلْ يَحْذَرُ مَا يَطْعَمُ سِتِينَ مَسْكِينًا قَالَ لَمْ يَحْلِسْ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ وَيَتَّقِي
 فَقَالَ نَصْرٌ هَذَا قَالَ عَلَى أَصَحِّهِ قَالَ أَذْهَبَ فَاطْعَمَهُ أَهْلُكَ وَنَافِلُهُ هَلَلَتْ
 بِرَسُولِ اللَّهِ قَالَ وَمَا أَهْلُكَ قَالَ وَفَعَلْتُ عَلَى أَمْرٍ فِي رَمَضَانَ مَسْقُوعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ
 أَوَّلِي لَمْ يَكُنْ لَفْظًا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسْتَقِيلٌ عَلَى زِيَارَةٍ وَرَوَاهُ الْأَكْثَرُ وَلِلدَّارِ قُطْنِي
 هَلَلَتْ وَأَهْلُكَ وَصَقَفَ هَذِهِ الزَّيَادَةُ السَّيْفِيَّ وَصَفَ الْحَاكِمُ بِلَانَهُ أَحْزَاهُ فِي إِطْلَالِهَا
 وَلَا يَنْبَغِي أَوْ دَمَاسًا دَجِيذًا مِنْ حَدِيثِ هَسَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ لُطَيْفٍ عَنْ سَلَمَةَ عَنْهُ
 وَضَمَّ يَوْمًا مَكَانَهُ وَقَالَ قَاتِي يَعْزُوقُ بِهِ تَمُوقٌ فَذَرَجَتْهُ عَشْرَ صَاعًا وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ
 عَائِشَةَ فِيهِ عَشْرُونَ صَاعًا وَهَسَامٌ يَوْمًا فِيهِ وَرَوَى لَهُ مَسَامٌ وَتَابَعَهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ
 ابْنُ عَمْرٍو الصَّوْمَ وَهُوَ صَعْفٌ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَتَابَعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
 حَمِيدٍ وَفِيهِ كَلَامٌ رَوَى ذَلِكَ الدَّارِ قُطْنِي وَتَابَعَهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ

ما يعق

الزهرى وخبر من كثير عن الزهرى ذلك السهقي واساره ووعده الى محبة هذه
 الزمان والله اعلم وعن ابن عباس عتق رمية او صوم سهرا واطعام ثلاثين مسكيا
 وعن الحسن عتق رمية او اهدا نذية او اطعام عشرين صاعا او عشرين مسكيا وعن
 عطاء بن رباح واما لك في الموطا عن عطاء الخراساني عن ابن المستب فرسل الخوخ ولم
 يذكر عدد المساكين وفيه وهم يوما ومذهب هذه الكفاية اطعام فقط كذا
 قال والاطعام كما في في فنان الطهارة ان ساء الله تعالى وان قدر على العتق في الصيام
 لم يلزمه الاسكان نص عليه وبلغ من قدره ما سأل عن ذلك في الطهارة
 ان ساء الله تعالى وسقط هذه الكفاية بالعجز في طاهر المذهب نص عليه
 زاد بعضهم بالماء وقبل والصوم كذا قال لانه عليه السلام لم يامر الا عراني
 بها اجرا ولم يذكر له بقاها في ذمته وكذا في الفطر وعنه لا يسقط
 لانه عليه السلام امر بها الاعراني لما جاءه العرق بعد ما اخبره بغيرته ولعل
 هذه الرواية اظهرها قال بعضهم ولو كفوا عن عتقه ما ذنبه وقيل او ذنبها وله
 اخذها وعنه لا ما حدتها واطلوا ان لا يموت هل خوز له الكفاية ام كان خاضعا ان
 الاعراني عاود واسن وتوجه احمال انه عليه السلام رخص للاعراني فيه لانه
 ولم يكن كفارة ولا سقط عنه هذه الكفاية بالعجز مثل كفارة الطهارة والتميز وكفارات
 الحج وخود ذلك نص عليه قال صاحب المحرر وعنه وعليه احمالنا الصوم ادلها
 كالة الاعسار ولحدث سلمة بن محمد في الطهارة ولانه الناس خولف في رمضان
 للنقض كذا قالوا للنقض وفيه نظروا ولا يبالى به سبب الصوم قال القاضي عن
 وليس الصوم سببا للنفاس وان لم تجب الا بالصوم والجماع لانه لا خوز اجتماعها
 وعنه تسقط ومذهب **س** في كرمضان الاخر الصيد لان فيه معنى
 العقوبة والغرامة وذكر عن واحد انه سقط كفارة وطى الحايض بالعجز على

الاصح وعنه ما يجوز عن فلان لانه لا يملك في اوقات ان يحامد سقط مطلقا كرمضان
 واكله الفارات سكين عن عتقه كرمضان وعنه يحض بالوطى في رمضان احسان
 ابو حنيفة ان ملكه ما يلقوه وولنا له اخذ هناك وله اكله هنا والاخرجه عن
 نفسه ومثل لاهل له اكله او يلزمه المكفر به على واثير

باب حكم قضا الصوم وعنه وما يتعلق بذلك

سحب السابع في قضاء رمضان وقال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان ينقذ
 لقول الله عز وجل عدة من ايام اخر وعن ابن عمر موعا وقضا رمضان ان سافر
 وان ساء تابع رواه الدارقطني وقال لم يسنده عن سفيان بن شيروان صاحب المحرر
 لا تعلم احدا طعن فيه والزمان من المعية مقبولة وللدارقطني من رواه الواقدي
 وهو ضعف عن عبد الله بن عمرو بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم عن قضا رمضان قال
 بعبه ساء عاوان فرفه اخر اوله ايضا وقال اساد حسن عن ابن المنكر وموسى
 قال ذلك البك ارايت لو كان على احدكم دين مائة درهم والدرهمين لم يكن
 مضا قاله الحق ان يعفو ويغفر وخبر لا يهريق فليسر له ولا يقطع رواه ابن
 المنذر والدارقطني من رواية عبد الرحمن بن ابراهيم القاصي ضعفه ابن معين
 والدارقطني وموافاة احمد وعنه فان صح فلا استحباب وقول عائشة نزلت
 بعدة من ايام اخر متابعات فسقطت متابعات رواه الدارقطني وقال
 اساد صحيح يصح لسقوط الحكم والملاص يحمل عليها ولا نه وقت موضع له كصوم
 المسافر اذ لا يملك الزم السابع فيه في صوم مقيم لا عذوله للقول ويعين الوقت
 لا لو حوب السابع في نفسه فطهر لو لم يبق من شعبان الا ما يسع له وفي السابع
 خروج من الخلاف وهو الجبر لبراة الذمة واشبهه بالاداء كان لولي وذكر

سفيان

القول

القاضي في الخلاف في الزكاة على الفور ان فضا رمضان على الفور واجبة سقته في
القارن وخوذا ان يقال القارن على الرخي واجبة سقته فيه كذا ذكره وقال صاحب
المختار يجوز تأخير فضا رمضان بلا عذر ما لم يدرك رمضان بان ولا علم فيه خلافا
وعند الامام الساجدة ان افطر بسبب محرم حرم التأخير قال في المذهب لم يمتح
عذر السفوف واجبة اذا المتأذنة في اول يوم بعد العيد وهل يجب العزم
على فوائده سوجه الخلاف في الصلاة ولهذا قال ابن عمير في النصول لا ينبغي الا
شروط العزم على الفعل في ما في الوقت قال وكذا اهل عمان متراجيه وقال في شرح
مسلم الصحيح عند محقق الفقيه واهل الاصول فيه وفي كل واجب توسع انما يجوز
تأخير شرط العزم على فعله وعن علي وابن عمر وعروة والحسن والسبيعي والجمع
في السابع وكذا قال داود الظاهر فيه يجب ولا يشرط الصحة كذا اياه واجاد
جماعة من الصحابة وغيرهم الامرين قال الطحاوي في افضل للسابع على المنزلة
لانه لو افطر يوما من رمضان بفساد الصوم ولا يوجب له قضاء شهر ومن فاته
رمضان تاما او ناقصا العذر او عينه في عدد ايامه مطلقا احب ان جماعة
منهم صاحب المعنى والمختار والمستوعب **ومر** كذا عداد الطوائف وعند
القاضي ان من سهر اهلا لئلا احراه مطلقا والا فتمت بلا من يوما وهو طاهر الحرف
وذكر صاحب المحرر طاهر كلام احمد وقاله الحسن بن صالح وبعض الساجدة
وحكي عن مالك في الاول من صائم من اول شهر كامل او من ايام شهر بسعة
وعشرين يوما وكان رمضان الفات ناقصا احراه عنه اعتداء بعد ذلك الا تامة
وعلى الثاني يضي يوما كميل للشهر بالهلال او العدة بلا من وحرم تأخير فضا
رمضان لا رمضان اخر بلا عذر **ومر** عليه واجبة بقول عباس رضي الله عنهما
ما كنت اصبى ما على من رمضان الا في سبعين لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكان لا يؤخر الصلاة الاولى لانه فان فعل اطعم عن كل يوم مسكنا **ومر**
رواه سعد بن مسعود عن ابن عباس ورواه الدارقطني عن ابي هريرة وقال
اسناد صحيح ورواه مرفوعا مسند صحيح وذكر عن عن جماعة من الصحابة
ولا احسنه يبعث عنهم وتوجه اجماعهم لا يلزمه اطعام **ومر** لظاهره قوله تعالى
بعد من ايام اخر وكذا خيرا اذا رمضان عن وقت عدا وذكر الطحاوي عن
رواه عبد الله بن عمر وفيه ضعف عن عبد الله بن عمر بطعمه لا فضا ويطعم ما
خزي في كفايه **ومر** ويجوز قبل الفضا وبعده ومعه لقول ابن عباس فاذا فضا
اطعمه ورواه سعد بن مسعود عن ابن عباس قال صاحب المختار الا فضل بعدة عندنا مساعة
في الخير ومخلصا من اوقات التأخير ومذهب **مر** الا فضل معه وان اخر بعد رمضان
بان قال كذا لم يلزمه لانه فدية لانه اما لزمه لما خزه عن وقت وقول الصحابة
وللساجدة وجهان ومن ذام عذره من الزمان فلم يضره زال صام
السهر الذي ادركه ثم مضى ما فاته ولا يطعمه بصر عليه **ومر** وعن ابن عباس في اي
سهر من يطعمه لا فضا **ومر** في قولنا ان كان امكنه فضا البعض فضا الكل واطعم
عما امكنه صومه وان اخر الفضا حتى مات فان كان لعذر فلا يمس عليه بصر عليه **ومر**
لعدم الدليل وفي المحصر وانه يطعم عنه الشيخ الهيثم والفرق انه يجوز
امدا الوجوب عليه خلاف الميث وقال في الاسفار يحمل ان يجب الصوم عنه او
الكفر كمن يذوق صوما وقال في الدعاء ان اخره النادر لعذر حتى مات ولا فدية
على الصحيح ذكره عقيب الحج وانما مراد والله اعلم الصوم وان كان اخر فضا رمضان
لغير عذر فان مات قبل ان ادركه رمضان اخر اطعم عنه لكل يوم مسكنا **ومر** ورواه
الريزي عن ابن عمر مرفوعا مسند صحيح فيصيف وقال الصحيح عن ابن عمر مرفوع
وسئلت عباسه عن الفضا قالت لا بل يطعمه ورواه سعد بن مسعود عن ابن عباس
وذكر

قال ابن عباس وان ان يذوقه عنه وليته فالذاوي اعلم بما روي قال الاحباب
ولانه لا يدخله السائة في الحياه فلذا بعد الموت والصلوة وقال في السائة في مسيله
صحة الاستنباه في الحج عند طوبان الغضب والكبر على من وجب عليه وانه اذا حج
الطيب وقع الحج عن المستبب **وم** ومذهب **س** مع الحج بطوعا ولا يتنع عن
المستبب الا بوائ النعمة معقول اي حج ناسبه مقام حجه فعمل الغير للحج بذلك
عن عمله فبما تبدل الا الموقدي وهو الفاعل وعندهم البذل هو سعة بما له في
حصول حج الغير والبذل عند متبدل ليس هو فعل الحج وانما هو بذل المال للحصول
حج المالك حتى لو منع اخي حج عنه ما ذبه لم يحزنه لان السعي ببذل المال يفقد
والواجب الموقدي هو المتبدل **واحي** لغيره وان سائر العبادات لا يصح السابيه فيها
وقال فاما سائر العبادات فلنا رواة ان الوارث سوت عنه في جميعها من الصوم والصلوة
ولا يحلف المذهب في سابه الوارث في الزكوة ثم الصوم فقابل فاشه عند العجز
بالموت بالاطعام والصلوة لا يصور العجز عنها عند خلاف الحج ولان الزكاه
مقصودها حصول المال للفقراء ومواساه وبعاطي السليف مقصود الامتحاب
عند العجز مستقل باحد المقصودين ويلحق بالدين والحج الامكان فيه مقصود
وفيه مقصود اخر سوى العمل فانه وضع على مثال حفرة الملوك وخرمهم وقد
يقصد الملك ان يكون عيشته محدوده ما يحابه فان عجزوا فبنوا بهمة فامة الحمة
والصلوة لا مقصود فيها الا محض السليف بالعمل امكانا فاذا فعل عنه فوات كل
المقصود فلم يكن في معنى الدين يصح ما ذكرنا ان الخصم اقام للحج بذلا وان خالفنا
في صفة ولم يقم للصلوة بذلا **واحي** لهم ايضا بالناس على الصلاة والصيام وقال
ودسم الخواب بالمتع والتسليم به هناك لا يلزم ان ينوي عن ولا يوم تبدل
المال للحصول الصوم والصلوة ثم ذكر بعدهما من بلغ معصوما يلزمه الاستنباه

واحيته للمخالف بالصلوة واحباب بان الصلاة لا تسليما ويعول يصلي عنه بعد الموت
له الصلاة لا يصور عجزه عما الا ان موت او تزول عقله بخلاف الحج ولو وضعها لم تصل
عنه خلاف الحج عندهم ولا تدخل الماله خبراها والبذل خبرا بخلاف الحج وكووضها
فالم تصل عنه بخلاف الحج به هو ماض عارض المقصود ثم ذكر بعد هذا لا يصير مستطعا
بذل غير كسائر العبادات فبذل له لا يدخلها السابيه بخلاف الحج فقال لا تسلم بل
السائة تدخل الصلاة والصيام اذا وحت وعجز عنها بعد الموت فذكر في هاتين المسالين
السائة في الصلاة والصيام بعد الموت وكلامه في المساله الاولى والرواية المذكورة
بعضي في احكامها ايضا فالحج على هذا توجه ان عجزا بكثر الصلاة كبر عنه رجل
وقاله الحق وعمله عن ابراهيم والحكم والله اعلم وذكر عن المسائل ما ذكره عنه
من قياس السابيه في الحج على الزكوة ثم قال ولا يلزم الصلاة والصوم فانا ان قلنا
تدخلها السابيه فاما كسلسا وان قلنا لا يدخلها السابيه فلنا هناك لم يورث
نوبتها عن عجزه بخلاف مسلسا ومالك صاحب النظر الى صوم رمضان عنه بعد
موته فقال لو قيل لم ايقد في فعل هذا الطاهر ان المراد ولا يطعم كقول
طاووس ومان ورواه عن الحسن والزهرى والساجي العديري والي يورث واد
لقوله عليه السلام من مات وعليه صيام صام عنه ولنه مسوق عليه من حديث
عائشة ومعناه من حديث ابن عباس وقد توجه احكام ان المراد الحيز وقال
في شرح مسلم من يقول بالصيام نحو زعند الاطعام وقد قال **سبحان** ان يقع
صومه عمن لا يطعمه الكبر ويح او عن ميت وهما معسران يتوجه جوار لانه
اقر الى المماثلة من المال وكذا عن الازاعي والورى رواه بصومه عن الميت
اذا لم يجد ما يطعم عنه وكذا اذا كوالا في صوم النذر وخمول **شحا** وذكر ما ذكر
الاحباب ان صوم النذر لا يعمل عن عاجز في حاسبه بل يطعمه بعمل فذا حجة

للمخالف في عدم حله بعد الموت لقول الخوارج انه لا يسع ان يقول يصح الصوم
 عنه لما نقول في الحج اذا عجز عنه في حال الحياه بحج عنه وحكي القاضي عن ذاك لا يصح
 عنه ولا يطعم خلاف ما سبق عنه وذكر القاضي عياض في السامعه الاجماع انه لا يطعم
 عن احديه حاته والله اعلم والاطعام من ايسر ما له اوصى او لم يوص لا انه انما يحب
 من الثلث ان اوصى **م** كما ذكره على اصلها وان مات بعد ان اذكره رمضان اخبر
 فاكثر احرازه اطعام مسكين لكل يوم يصق عليه **و** مثل لكل يوم فقران لاجتماع الخير
 والموت بعد الفريضة قال احمد رحمه الله فمادوا ابو هرون مرفوعا من افطر
 يوما من رمضان من غير عذر لم يخرجه صام المذهب ولو صامه لا يصح وانما يورد
 بغير يوم من رمضان لا يكون وكذا ضعفه عن احمد ولا يلزمه عن يوم سوى يوم
و وعند **س** لا يصح متعمدا لا عذرا **و** صوما ولا صلاه قال ولا يصح منه وان
 ليس في الادله ما مخالف هذا بل يوافق وصنف امر عليه السلام المحامع بالفضا
 لغدول البخاري وسليم عنه ولا يخفى صوم كفارة عن ميت وان اوصى به يصح عليه
و خلافا لابي يور وعلمه القاضي بانه يجب على طوبى العقوبة لا ريب ما ثبت في الخبر
 فان كان موته بعد قدرته عليه وقلنا الاعسار كحاله الوجوب اطعم عنه بلانه
 مساكين لكل يوم مسكين ذلك القاضي ولو مات وعليه صوم شهر من كان اطعم
 عنه ايضا بعله حبيل فصار اطعام عن بعض صوم الحاق لان اطعام
 هنا ليس هو بالما موريه في الحاق لكنه بذل الصوم ولو مات وعليه صوم المنة
 بطعم عنه ايضا يصح عليه قال القاضي لان هذا الصوم واجب باصل الشرع كقضاء
 رمضان وصوم المدعي الميت كقضاء رمضان على ما سبق عند **ال** **و** احسان
 ابن عسلى وصاحبه عليه الاحكام بعله الاولى عنه خلاف رمضان وفاقا
 للثبوت واي عسلى واسحق وسق قول ابن عباس وخوارج الصوم عن الولي باذنه

ويرويه حزم بن العاصي والاكثر لانه عليه السلام سببه بالدين وقيل لا يصح الا باذنه
و لانه خلاف القاضي ولا يعزى اليه وذكر صاحب المحرر انه طاهر قبل
 حرب يصوم امرئ الناس اليه انه او غيره فتوحه يلزم من الاضمار على البصر
 لا يصوم باذنه وكذا الوحيان في الحج واحسان عدم الصحة فيه في الاسفار كحال
 الحيون واحسان صاحب المحرر والمصوب الصحة لعدم استعصا له عليه السلام
 وهل يجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وخبر عن عدمه من الامام عبد الله
 طالب يصوم واحدا قال في الخلاف يمنع الاستراكان بالحجة المذونة بفتح اليكابه
 فماس واحد لان جماعه وحكي احمد عن طاووس الجواز وحكاة البخاري عن الحسن
 وهو اظهر واحسان صاحب سرح المذهب من الشافعية وقال لم يذكر المسألة
 احكامهم واحسان صاحب المحرر وحمل ما سبق على صوم شرطه السابغ وتعليل
 القاضي بذلك عليه فان ما حاز بفرقة كل يوم كحجه مفردة فذلك ان من اوصى
 ثلاث حج حاز فيها الى بلانه بخون عنه في سنة واحدة وحرم ان يغسل بانه لا يجوز
 لان ثلثة سنة وليس له ان يحج ثلاث حجرات في عام واحد وذكره في الرعايه قول
 ولم يذكر قبله ما مخالفه ذكره في فصل استنابه المعصوب من باب الاحرام وهو ماس
 ما ذكره القاضي في الصوم وهو لم يفرق بينهما ولا فرق واتي في بفرق الاعسار في سبب
 الاولى بعله عنه ولا يجب **و** خلافا للطاهرته بالدين لا يلزمه اذا لم يكن تركه وله
 ان يصوم وله ان يدفع الى من يصوم عنه من مكته عن كل يوم سدا فان لم يكن مكته
 لم يلزمه شي قال القاضي وعن تاج الوارث بالخيار من الحج نفسه ومن دفع نفسه
 لغيره حج عنه وقال صاحب المحرر ان القاضي في المجزء لم يذكر ان الورثة اذا اسغوا
 يلزمهم استنابه ولا اطعام وذكره المستوعب وعن ابن مع عدم صوم الورثة
 حب اطعام مسكين من ماله عن كل يوم **و** مع صوم الورثة لا يجب وحرم الشيخ

في مسألة من يذرع صوماً محزناً عنه أن صوم الذر لا يطعم فيه بعد الموت بخلاف رمضان
 ولم اجد كلامه خلافاً ولا كفارة مع الصوم عنه او الاطعام واحتار **سألت**
 الصوم عنه بذلك مخزياً لا كفارة وبما في كلامهم في الصلاة المذونة وسوق كلامه في
 الاسفار ما حذر فضاء رمضان لعدو واجبه في المستوعب قال كما لو عتق سدين صوم
 شهر فله رخصة فانه يحب الفضا والكفارة وفي الرعاية كما المستوعب فانه قال اذن
 لم يصبه عنه ورثه او غيرهم اطعم عنه من ربه لعل يوم فقير مع كفارة من وان
 في كفته كفارة من وعنه مع العذر المصل بالموت وهذه الرواية والله اعلم
 هي رواية حنبل فانه يدل اذا نذر صوم شهراً في حال سنة مرض او علة حتى يموت صام
 عنه ولنه واطعم لعل يوم يسكنها لغير طه هذا طه فمن امكنه صوم ما نذر فلم
 يصمه ومات ولو امكنه صوم بعض ما نذر ففي عنه ما امكنه صومه فقط **وم**
 ذكره القاضي وبعض ائمتنا ذكره صاحب المحرر وذكر ان غسل النكاح في رمضان
 يعتبر فيه امكن الا اذا نذر الحمل على اصله في الغرض واحاب القاضي بان لا
 يسلم ان النذر المطلق يستفي في مئة مطلقاً بل شرط الامكان كالنذر والمعلق
 بشرط والذرة في حال المرض وقضا رمضان ومذهب **سألت** من كان يذرع صوماً
 كله لسوته في ذمة صحبه في الحال كالحقار بخلاف من ذاع مرضه حتى مات لانه
 لا ذمة له سنت في الصوم وذكر القاضي في مسألة الصوم عن الميت ان من نذر
 صوم شهر وهو مريض ومات قبل الفداء عليه سنت الصائم في ذمته ولا يعتبر
 امكن الا اذا مات ولنه من ان يصوم عنه او سبق علم من يصوم وفوق سبهما
 بان النذر محله الذمة فلا يعتبر فيه امكن الا اذا نذر كالحقار وذكر بعض ائمتنا
 رواه عبد الله في رجل مريض في رمضان ان اسمى به المرض حتى مات لسر عليه شيء
 وان كان يذرع صوماً عنه ولنه اذا مات قال واومى اليه في رواية المصنفين والفضل

وابن منصور

وان من صوب واحتار صاحب المحرر انه يعني عن الميت ما بعد فعله بالمرض
 دون المعذر بالموت لان النذر وان تعلو بالذمة متعلو بالايام الاية بعد النذر
 فاذا مات قبل معنى الميت المعذر سنان وقد ما في من مصادق بذلك حالة موته
 وهو منع السوت في ذمته كما لو نذر صوم شهر معتن فمات قبله او حتى ودام خونه
 حتى اسقى بخلاف العذر الذي ادركه حياً وهو مريض لان المرض لا ينافي سوت الصوم
 في الذمة بل دليل انه يعني رمضان ويعني من نذر صوم شهر بعينه ولم يصمه لمريض
 واذا است في ذمة المريض والسنة تدخله بعد الموت ولا معنى لسقوطه به وانما
 سقط فضاء رمضان لان السنة لا تدخله ولم يحجب الاطعام لانه وجب عموده للفقير
 ولم يوجد قال ويؤيد ذلك امر عليه السلام بعباده عن الميت ولهم سبب فصل
 هل تركه للمرض او غير هذا طه في الذرة في الذمة فأت ان نذر صوم شهر بعينه
 فمات قبل دخوله لم يصم ولم يرض عنه قال صاحب المحرر وهو مذهب سائر الامم
 ولا اعلم فيه خلافاً وان مات في اثنائه سقط بآفته فان لم يصمه لمريض حتى اسقى به
 مات في مرضه فعلى الخلاف السابق فما اذا كان في الذمة وسوق كلامه في الاسفار
 والرعاية فيما اذا احرقاً رمضان لغير حتى مات والله اعلم وان مات وعليه حج
 سدد وفعل عنه نصر عليه **وسألت** امرج خيران عباس رواه الحارثي وعمره من
 عروجه ومن اعذر عن ترك القول بذلك هنا وفي الصوم باضطراب الاحبار
 وهو عذر باطل لجهة ذلك عن امه الحديث ومذهب **سألت** قولها في الزكوة
 وحج الغرض وفي الرعاية قول لا يبع كذا قال ولا يعتبر بملكته من الحج في حياته لطاهر
 الحرة وكذا الصدقة والعق وهذا مذهب **سألت** لكن الواجب عنده الا انما نصا به
وسألت بعد **سألت** حجة الاسلام قال صاحب المحرر هذه المسئلة سميئة مسالة
 امن الطريق وسعة الوقت فكل هو في حجة الغرض شرط للوجوب او للزوم الا اذا والله اعلم

وكذا العمة وان مات وعليه اعساف سذور فعل عنه فعل الجماعة **و** ونقل
 ابن ابراهيم وعمر بن سفيان لاهله ان يعكفوا عنه قال سعد بن عبيدة النبي صلى الله عليه وسلم
 ان اتي مات وعليه بذر لم يضره فقال افضه عنه حديث صحيح رواه ابو داود والنسائي
 من حديث ابن عباس ومعاذ بن جبل عليه ولان يروى عن عائشة وابن عمر وابن عباس
 ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة وقاسه جماعة على الصوم فلهذا في الرعاية قول لا
 يصح **و** متوحه على هذا ان يخرج عنه فانه من وجعل ان يطعم عنه لكل يوم
 مسكين **و** ولو لم يوص به لا يكون من ثلثه **و** واعتبر بعض السامعية الصوم
 ببلية واستسكه بعضهم فان كل لحظة عبادة وما قاله محتمل وعلى الاول
 ان لم يكن فعله حي مات فالخلاف في الصوم قبل بعضه وقبل لا وسقط الى
 عريدين **و** وسقط عندهم الاطعام الواجب مع الفريضة والله اعلم وان مات
 وعليه صلاه سذور ونقل الجماعة لا تفعل عنه **و** لانما عبادة بدينه محضه لا خلفها
 مال ولا يحب ما سادها وبطل حجت بعمل عنه احسان الاكثر قال القاضي اباها
 ابو بكر والخزفي وهي الصحة ورواه احمد بن ابن عباس وذكره الحارثي عنه
 وعن ابن عمر وقاله الاوزاعي وعلى هذا الصح وصدته لها وحجت جاز فعل غير الصوم
 فلا تفاق مع فعله اطاهر الموصى ولانه فاهم مقام فعله سرعا فانه اذا هسهسه
 ولا اخرج عنه فانه من ترك المذور اذ صاحب المحذور ان كان قد فرط وال
 في الحان الروايات من بذر صوم شهر بعينه فلم يضره لان موافق اقام
 الحاء مما اذا اطلق كفوات الوت المعين اذ عتين والله اعلم ومذهب **و** نقل
 ان يوصى بان يطعم عنه ان امكنه فعلها وقال المعوى السامعي لا سعد بن جندب
 الاطعام من الاعساف الى الصلاه مطعم عن كل صلاه مذكرا اما صلاه الفريضة ولا تفعل
 وسوق الكلام فيها في فضاء رمضان ووقال عاصم والشافعية اجمعوا انه لا يفي عنه

صلاه فاته والله اعلم قال في الايضاح من بذر وطاعة مات فعلت وكذا في المستوعب
 يصح ان يفعل عنه فلما كان عليه من بذر وطاعة الا الصلاه فانها على وواسن وقال
 في مستهل الغاية ان قصه سعد بن عبيدة المذكورة بذكر علي ان كل بذر يعني وكذا ابراهيم
 عليها الصافي المشتقي بقاء كل المذورات عن الميت وقال ان عمل وعمره لا تفعل
 طهاره سذور عنه مع لزومها بالذير وسوحة في فعلها عن الميت ولزومها بالذير
 ما سبق في صوم يوم العيم هل هي معصية في نفسها ام لا مع ان فاسر عدم فعل الواجب لها
 ان لا يلزمها بالذير وان لزمنا لوفد فعل صلاه ونحوها كذا والمسئ الى مسجد يلزم تحته
 صلاه وكعن كما ياتي في الذير وهل يفعل طواف مندور طاهر طاهر انه كصلاه
 في الموطاء عن عبد الله بن لا يحجر عن عنته انها حادثة انها كانت جعلت على نفسها
 مسأ الى مسجد فقام ولم يضره فافى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انما ان مشي
 عينا والله اعلم **باب 9**

صَوْمُ التَّطَوُّعِ وَذِكْرُ لَبَنَةِ الْقَدْرِ وَمَاتِ بِذَلِكَ

افضل صوم التطوع رض عليه قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر وضم يوما
 واظهر يوما فذلك صام داود عليه السلام وهو افضل الصيام فقلت اني اطوق
 افضل من ذلك فقال لا افضل من ذلك معق عليه وسكت صام بلامه امام من كل
 سمير واما السبع افضل **و** نص على ذلك للاخبار الصحة في ذلك وانه
 صوم الدهر وفي بعض كموم الدهر قال **سختا** وعمر مرارة ان من فعل هذا
 حصل له اجر صام الدهر بصعب الاجر من حصول المعسرة والله اعلم واما السبع
 ثلث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة سميت بذلك لابيضا ليلها وذكر ابن الحسن
 القيمي ان اللباب فاما على اذم وتنض صفتة وعن مالك بكون صومها وسخت صوم
 السنة بقر عليه ومسلم وغيره من رواية سعد بن سعيد اخي خفي بن سعيد عن عثمان

مايت عن ابي ايوب من فوجا من صام ومضان مما سعة شوال فذاك صيام الامم
 سعد بحلف منه وصقفة احمد ورواه ابو داود عن النبي عن عبد العزيز هو
 الذي اوردني عن صفوان بن سليم وسعد بن سعيد عن عمرو بن دينار وهو اسناد صحيح
 وكذا رواه النسائي عن خلافة ابن اسلم عن الدراوذي ورواه ايضا من حديث
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن عتبة بن رباح عن ابي جهم عن ابي بصير عن ابي
 حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
 والاحباب رحمهم الله من صام رمضان او سعة بصوم ستة ايام من شوال قال
 جماعة منهم صاحب المغني والمحذور وانما كان صوم الدهر لما فيه من الضعف
 والسبب بالاستتال لولا ذلك لان فيه فضلا عظيما لا يسفر او الزمان بالطاعة
 والعبادة والمراد بالخبر التنبية في حصول العباد به على وجه لا مسقة فيه
 كما قال عليه السلام في امام السلف وهي مستحبة قال في المعنى غير خلاف قال وكذا
 هي عبد الله بن عمرو عن رواية القرآن في اقل من ثلاث وقال من رواه فل هو الله
 احد كما رواه ائمة القرآن اذ اذ التسمية بلك القرآن في السبل لاني دراهم
 الزمان عليه وحصل فصلها متتابعة ومفترقة ذكر جماعة وهو طاهر
 كلام احمد وقال في اول السهو واخره واستحب بعضهم ثباتها وهو طاهر
 الحزب وعين بعضهم عيب العيد واستحبهم ابن المبارك والساجي واحي
 وهذا اظهر ولعله مراد احمد والاحباب لما فيه من المساعدة الى الخير وان
 حصلت الفصلة بغيره وتي بعض الناس الثامن عيد الابواب واحبار **سنة**
 الاول لطاهر الخير وذكره مول الجرمي وقال ولا يجوز اعتقاد ما من شوال عبدا
 فانه ليس بعيدا جماعا ولا سعة سعة من العيد والله اعلم وسقحة احتمال
 حصل الفصلة بصوم ما في شوال وفاقا لبعض العلماء قاله القسطلاني لان فضله

هذا هو الصحيح
 وهو الذي استدل به
 في هذا الباب

كون الحسنة بعشر اثنائها ما في خبر يوفان ويكون بعد شوال لسهولة الصوم
 لا عساية رحمة والرحمة اولى وسقحة حصل فصلها لمن صامها وقضا
 رمضان وقد اوطن لعذير ولعله مراد الاحباب وما ظاهرا خلافه خرج على
 الغالب المتعارف والله اعلم وكنه ابو حنيفة ومالك صوم ستة ايام من شوال
 وذكر ما لك ان اهل العلم يملكون ذلك وتجاوز بدعة وان الحق بمرضان ما
 للمسننة قال احسانا وغيرهم يوم الفطر فاصل خلاف يوم الشك ويستحب صوم
 عشر ذي الحجة والاكدة التاسع وهو يوم عرفه اجماعا مثل سمي بذلك للوقوف
 بعرفة فيه وقيل لان حرم حج بابراهيم عليهم السلام فلما اتى عرفه قال قد
 عرفت ومثل لعارف اذ مر وحوا بها امير المؤمنين وهو يوم التروية مثل سمي بذلك
 لان عرفه لم يكن بها ما كانوا يتقرون من الماء والها ومثل لان ابراهيم عليه السلام
 راي ليلة التروية الامر بذي الحجة فاصبح يقوي هل هو من الله او خلق فلما رآه
 الليلة التاسعة عرفت انه من الله ولا وجه لقول بعضهم انك اليا من امر التاسع لعله
 اخذ من قوله في الهداية وعرفها ان يوم التروية وعرفه ولا يستحب للحاج بعرفة
 صوم يوم عرفه **ومر** ووطن افضل وكرهه جماعة لفطن عليه السلام بعرفة
 وهو خطب الناس مستق عليه ولا خيرة وان ما حجة الهى عنه من حديث ابي هريرة
 من روايه ممدى الهجرى وفيه جهالة وثقة ابن حبان ولستقوي على الدعاء
 وعن عمة من فوجا يوم عرفه ويوم الفجر وامام الشريفة عيدا ما اهل الاسلام وهي
 امام اهل شرب رواه احمد ورواه ابو داود والنسائي والريزي وصحة قال صاحب
 المحرر والمراد به كراهة صومه في حق الحاج واسحبه ابو حنيفة واسحق الا ان ضعفه
 عن الدعاء واحسان الاجرى قال صاحب المحرر وحكى الخطابي عن امامنا الحنفية
 وجوز الدعاء بما ذكره بعضهم ان افضل الحاج الفطر يوم التروية ويوم عرفه

س

وسحب صوم المحرم قال عليه السلام افضل الصلوة بعد المكتوبة جوف الليل
 وافضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم وعنه من حديث اخر
 هرون ولعله عليه السلام لم يكن الصوم فيه لعذر او لم يعلم بطله الاخر قال ابن
 الايوبي اصابته الى الله عظماء ومحمدا كقولهم ست الله وان الله لقوس قال والسفر
 الهلالي يسمي به لشهونه وطهونه وافضل عاسورا وهو العاسر وفاقا لذكر العا
 لمراسوما وهو التاسع ممدودان وحكي قصرهما وعن ابن عمر يكن صوم عاسورا
 وعن بعض السلف مرض وهما اكدن ثم العشر وروى مسلم عن ابن عمر عن ابي
 صام يوم عرفه لا احتب على الله ان يقرأ السنة التي قبله والسنة التي بعده قال
 صام عاسورا اني احب على الله ان يقرأ السنة التي قبله والسنة التي بعده الصيام
 حكاة في سراج مسلم عن العلماء فان لم يكن صغائر ربحي الجاني فان لم
 يكن ربحا ورحا وعن الحسن عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بصوم عاسورا يوم العاسر من المحرم استانه لعات رواه الرهزي وقال
 حسن صحيح وقال ابن المديني لم يسمع الحسن من ابن عباس وقال مراسلات الحسن
 الي رواها عنه لعات صحاح وعن معقل بن يسار وعنه يوم عاسورا وهو اليوم
 التاسع لان الحكم بن عبد الله الا عرج سأل ابن عباس عن صومه اى يوم قال
 اذا رأت هلال المحرم فاعدوا اذا اجبت من ناسعه فاصبح منها صامسا
 قلت اكد لك كان بصومته محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه مسلم ومعناه
 اهكذا ان يامر بصيامه او بحث عليه جمعا سنة ومن غيره ذكره صاحب الجوز
 وعن ابن عباس في القولان واحناوت طائفه صوم اليومين صح عن ابن عباس
 وقال خالفوا اليهود وعن لا وافع صاحب اى هرون وابن سري وقاله الساعى
 واحمدوا بحق قول ابن عباس لما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاسورا

اني

مرسلات الحسن

وامر

وامر صامه فالوا انه يوم تعظمه اليهود والنصارى وفي لفظ الى داود بن قومه
 اليهود والنصارى قال فاذا كان العام المقبل ان سال الله صامنا اليوم التاسع فلم
 مات العام المقبل حتى توفي رواه مسلم وابوداود وهو مذكور على انه لم يكن يصوم
 التاسع بل العاشر وانه عاسورا او صوم التاسع مع العاشر محال فله لليهود
 وليس بذلك عاصرا على التاسع وقد روى الحلال في الجليل محمد بن اسمعيل
 وكيع عن ابن له ديب عن القاسم بن عباس عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عباس عن ابن
 عباس بن مرفوعا لان بعث الى قبايل لا صوم التاسع والعاشر اساذ جيد واحب
 به احمد رواه الاثرم ويقول ابن عباس صوموا التاسع والعاشر ولا تتركوا افراد
 العاشر بالصوم وقد امر احمد بصومهما ووافق شيخنا المذهب انه لا يترك وقال
 مسني كلام احمد يترك وهو قول ابن عباس **وه** ولم يجب صوم عاسورا احما
 الاكثر منهم القاضي قال صاحب المحرر هو الاصح من قول الحاشا **وس** وعن احمد
 وحب شرح احما **سحا** ومالك اليه الشيخ **وه** لا يريه وقد روى ابوداود
 انه عليه السلام امر من اهل البقاء ان لا يلزم من عدم العشاء عدم وجوبه بليل
 الخلاف فمن صاوا اهلا للوجوب في ايام يوم وحدت معاونة لم تكن عليكم
 صامة معونة سلم عام الفتح **وقل** عن الفضية **وقل** ومن الحديث
 فانما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك بعد هذا وعاسورا انما واجب
 العام الثاني من الهجرة فوجب يوما لم يشرع رمضان ذلك العام والاحاديث
 ذلك مسهورة ومن احاد الاول حمل الامور بل رمضان على ما يكره وكرهه تركه
 فلما فرض رمضان في اصل الاحباب والله اعلم سأل ابن منصور احمد هل سمعت
 احد من من شاع على عماله يوم عاسورا وشع الله عليه سائر السنة فقال نعم
 رواه سعد بن عبد الله عن جعفر الاحمري عن ابراهيم بن محمد بن بشر وكان من افضل اهل

فصل في استسقاء رمضان يومين ذكره الترمذي عن اهل العلم وحرمه الاحباب مع ذكرهم في يوم الشك ما ياتي وقد قال احمد رحمه الله 2 ورواه اي داود وغيره انه اذا لم يحل ذونه سحابة او قتر يوم شك ولا يصام وكذا سئل الامم لسبغى ان يصوم اذا لم يحل ذونه الهلال من سحابة ولا عين وهذا من احمد للحريم على ما سبق في خطبة الخاب **وس** ولم اجد عن احمد خلافا في الاما حكاها الترمذي في يوم الشك عن البراهيل العلم منهم احمد الكراهة والاطهر انه لا يعارض وان قوله في رواية اي داود يوم شك فيه نظرا الا ان المراد لم يحل ذونه سحابة وتعاذوا عن الرواية ومعه نظروا فان كان اذ ان صوم الشك محترم عند لقول عماد من صام اليوم الذي يسك فيه فقد عصى ابا القاسم فعذبه يوم او يومين او الى عند ما يحرم لصحة النبي فيه ولا معارض ووجه حرم يوم الشك فقط ان قول عماد صرح والي يحمي الكراهة ووجه حرمه استسقاءه فقط انتهى ومعه ريان على المصريح وصوم الشك احتياط للعنان وقول عماد في اسبابه انما هو مدلس وروى من غير طريقه ما سار است من موقوف والله اعلم ولا يكون البعد بها اكثر من يومين نص عليه لطاهر حدثت اى هذين لا يستعمل احدهما رمضان يصوم يوم او يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه وقبل يكون بعد نصف شعبان وحرمه الشافعية حدثت اى هذين اذا اصف شعبان فلا يصوم وارواه الخمسة وضعفه احمد وغيره في الامم وصححه السخ وجملة على في الفصيلة وجملة غير على الجواز في المستوعب اكن يوم النصف قال **سحنا** وليلة النصف لها فصلة في المقول عن احمد وروى احمد وجماعة من اصحابنا وغيرهم في فضله اسما ثم يهون في كبر الحديث **فصل** يكون افراد رجب بالصوم رجل جليل يكون ورواه عن عمرو وابيه وابي بكر قال احمد يروى عنه عن عمارة كان يصوم على صومه واني عباس قال يصومه الا يوما

او انما وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصام رجب رواه ابن ماجة وابو بكر من اصحابنا من رواه داود بن عطاء وضعفه احمد وغيره ولا ياتي فيه اجابا لشعور الحاملته بسوطه ولهذا صح عن عمارة كان يصوم فيه ويقول كلوا فاما هو شهق كانت تقطعه الحاملته وتزول الكراهة ما لفظوا او يصوم شهر اخر من السنة قال صاحب المحقق روى ان له يله قال **سحنا** من نذر صومته كل سنة افطر بعضه وضاه وفي الخلاف قال ومن صامه معصدا انه افضل من غيره من الاشهر اثم وغزو وحمل عليه فعمل عماد وقال ايضا في حرمه افراد رجب وحكمه اهل من كراهة احمد وروى قنابي ان صلاح الشافعي لم يؤتم احد من العلماء فيما علمه ولا يكره افراد شهر رجب قال صاحب المحقق لا يعلم فيه خلافا للاخبار ومنه انه كان عليه السلام يصوم شعبان ورمضان وان معناه احانا ولم يداوم كما ملا على غير رمضان ولم يذكر الاكثر اسباب صوم رجب وسبعان واسمحة في الارساب قال **سحنا** في مذهب احمد وعن نزاع قبل سحج وقبل يكون مفطرا ذرها بعض رجب واسمحة الاخرى صوم سبعان ولم يذكر عن وسق كلام صاحب المحقق وكذا قال ابن الجوزي في كتاب اسباب الهذابة سحج صوم الاشهر الحرم وسبعان كله وهو ظاهر ما ذكر صاحب المحقق الاشهر الحرم وروى احمد وابو داود وغيرهما من رواية نجيبه الماهلي ولا يعرف عن رجل من اهله انه عليه السلام من صوم الاشهر الحرم وفي الخبر اختلاف وضعفه بعضهم وهذا والله اعلم لم يذكر اسبابه الاكثر وصوم سبعان كله الاول لئلا في الصحيحين عن عائشة وقبل قولها كله قبل غائله وقبل صومه كله في وقت وقبل يفرق صومه كله في تسعين ولا احمد ومسلم وابي داود والنسائي عن عائشة لا اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا فام ليلة حتى اصبح ولا صام شهر ااملا عن رمضان قال في شرح مسلم قال العلماء انما

له سبيل عن ليل الطن وجوبه وعنه انما والله ان صام شهر معلوما سوى رمضان
حتى متى لو جهده ولا اظن حتى تصب منه ولمسلم من قدم المدة وعن ابن عباس
ما صام شهر الا ملاقطع عن رمضان ولمسلم من قدم المدة مستق عليها وصوم عيان
كله في السن عن امر سلة ورواها احمد ولعل طاهر ما ذكره الاجري انه افضل
المحرم وغيره وجهه قول اسامة بن زيد لم يكن عليه السلام يصوم من شهر
ما صوم من سعة وقال ذلك شهر يعقل الناس عنه رواه ابو بكر البراد وابي بكر
ابن السببه وفي لفظ انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رفع فيه النماك
الناس فاحب ان لا يرفع على الا وانا صائم وروى اللفظ احمد والسائي والاساذ
جيد وروى عنه عطاء بن العزير بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن اسامة بن الهار
قال اطنه عن محمد بن ابراهيم السبي ان اسامة بن زيد كان يصوم شهر المحرم قائم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام سوال فما زال اسامة يصومه حتى لقي الله اساذ جذا
الا انه قال اطنه ورواه ابن ماجة عن محمد بن الصباح عنه ولم يشك وقصه انه
كان يصوم الاسهوا المحرم فقال له ضم سوال فتركها ولم يزل يصومه حتى مات
وللمذني وقال عديت والي على الموصلي وارجح ان من رواه صدقه الدمشقي
وهو ضعف عن ثابت عن ابي بن ابي عليه السلام عن افضل الصام قال سعيان تعظيما
لرمضان واي الصدقة افضل قال صدقه في رمضان وذكرت امرأة لعاسمة انها تقوم
رجبا فالت ان كنت صائمة شهر الاحالة فعليك سعيان فان فيه الفضل رواه
حمد بن زحويه الحافظ واوزعة الرازي وسأل رجل عاسمة عن الصيام فقال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم سعيان حله رواه احمد في مسنده وعن ابن هرون ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يصوم سعيان حله فقال لئن ارايت احب السهور اليك الصوم
في سعيان فقال ان الله مكب في سعيان حين تقسم من ثبته تلك السنة فاحب ان تأتي

اجل

اجل وانا صائم رواه ابو السخ الاصماني من رواه مسلم بن خالد الزنجي عن طريق
قال العقيلي في طريق لا يتابع على حديثه وروى يحيى بن صاعد وابن السكيت من اصحابنا
هذا المعنى من حديث عاسمة والله اعلم ورواه ابن هرون في كون اكثر صومه عليه السلام
في سعيان قال ما ادى هذا الا من طريق الرضا عنه لان الاساذ اذا هجم نفسه على امره
يتقون صعب ذلك عليها وقد جها فالصوم في سعيان لاجل شهر رمضان كذا قال
وذكر في الغنية انه يستحب صوم اول يوم من رجب واول خمس مئة والسابع والعشرون
واخر السنة واولها وصوم امام الاسويج وصلاه في ليلتها وذكر اسما واحسب ما جاد
لست تحب واعتمد على ما جمعه ابو الحسن ابن البناء من اصحابنا في هذا الباب روايته
عن تاج محمد بن الحسين المذكور عن ابيه وذكر ابن الخوزي ذلك او بعضه في بعض
كتبه ككتاب ابن المشائس في ترتيب المحاليس وذكر احاد واما رواه ابيه وكثيرا
وايه موصوع والحق انه ذكر في كتابه الموصفات ما هو امثل منها ويذكرها صيغة
الجور المحفوظ قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وقال لان الصيام كذا والموصوع
لا يجمع به بالاجماع ولهذا لم يذكر اصحاب سائر ذلك وقال في كتابه هذا انه سأل
عاصم بن عاصم عن ابواب صوم سنة لس في صوم عاصم ورواه الله اعلم **هـ**
لكن ان سجد افراد يوم الجمعة يصوم عليه **هـ** لحدثني ابي هرون لا يصوموا
يوم الجمعة الا و قبله يوم او بعد يوم مسوق عليه ولمسلم لا يحضوا ليلة الجمعة
صائم من بين الليلي ولا يحضوا يوم الجمعة بصيام من بين الامام الا ان يكون في صوم
صومه احذكم قال الداودي المالكي لم يبلغ الحديث قال في سرح مسلم فيه
التي عن محضر ليلة الجمعة صلاه وهو مسوق على كراهته قال واجتبه العلماء
على كراهية صلاه الرغاب ومحمد بن ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم في ان يفرد بصوم خل
عليه السلام على جويرية في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها اصمت امس قالت لا قال

تصويبين عذات لا قال فافطري رواه البخاري ونحوه ما روي من صومه والعتيق
فيه على صومه مع غيره ولا تعارض **فصل** ولذا افراد يوم السبت الاكل
بالصوم عندنا احسانا لحديث عبد الله بن يسوع عن اخته واسمها القميا لا صوموا يوم
السبت الا فيما امرض عليكم رواه احمد بن ابو عاصم بن ثور عن خالد بن معدان عن عبد الله
فذلك اسناد جيد ورواه ابو داود وقال هذا منسوخ وقال قال مالك هذا كذب
والرمذي وحسنه والنسائي وقال هذه احاديث مضطربة والحاكم وقال صحيح
على شرط البخاري وقال صاحب شرح مسلم صحة الامة ولا نه يوم عظيمه اليهود
ففي افراد نسبه لهم قال الارم قال ابو عبد الله حدثنا عنه حدث القميا وكان
عنه بن سعيد مقيه واي ان حدثني به قال الارم صحة اي عبد الله بن الرخصه
صوم يوم السبت ان الاحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن يسوع حدثنا
سلمة يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم السبت والاحد ويقول هما عيدان
للمسكين فانما احب ان احالهما رواه احمد والنسائي وصحة جماعة واسان جيد
واحسانا **شخصا** انه لا يكون وانه قول اكثر العلماء وانه الذي فهمه الاثر من
روايته وانه لو اريد افراد لما دخل الصوم المفروض للسنة فالحديث شاذ
او منسوخ وان هذه طريقة قديمة احباب احمد الذين يحبون كالاتهم واي داود
وان اكثر احسانا فهم من كلام احمد الاخذ بالحديث ولم يذكر الاجزى غير صوم
يوم الجمعة فظاهره لا يكون غير وما في كلام القاضي في الوليمة **فصل**
كذا افراد يوم السور والمهرجان بالصوم عندنا احسانا لما فيه من موافقة الهاد
في عظيمه واحسانا لصاحب المحرم لا يكون لا لهم لا عظمون بالصوم ولحديث امر
سلمة وكالا حيد قال صاحب المحرم لم تعلم احدا ذكر صومه بكونه وعلما في
كراهة صومه ما دل عليه الحديث او يوم سوره وانه ما لعظيم ذكره صاحب المعنى والمحرم

يكن

فصل ولا يحرم صوم ما سبق من الامام عليه رض عليه احمد والشافعي
في الجمعة قال صاحب المحرم ولا تعلم قبله خلافا وذكرا من حرمه صحة فيه خلافا
وحرمه الاجزى صومه وقيل حبل ما احب ان يعمد وذكره الرعايه ما سبق
من الصوم المكروه ومنه افراد ما سبق قال وقيل صحة صومه بدون عان
او يدري وجها وقال **شخصا** رضي الله عنه لا يجوز تخصيص صوم اعنا دهم ولا
صوم يوم الجمعة ولا ما لم يلقه وما في كراهة في الوليمة وكلام القاضي ايضا انما مع
عانه او يدري مطلق ولا كراهة والله اعلم **فصل** قال ابو الحسن انهم
رايت ابا عبد الله اعطى لاسنه درهم السور وقال اذهب به الى المعلم فذكر القاضي
وسيلة صاحب المحرم من خطبه **فصل** يوم الشك اذا لم يكن في السماء
علة ولم يترأى للناس الهلاك قال القاضي وعنه او سهد به من رد الحاكم سها وانه
قال او كان في السماء علة ولنا لا يحب صومه فان صامه سنة الرضاية احسا ط
كن على ما سبق ذكره صاحب المحرم وان صامه بطون عان افراد ويصح وذكر
صاحب المحرم انه طاهر كلام احمد وذكره وانه الاثوم السابقة في تقدم رمضان
وقال هذا الكلام لا يعطى الا من محرم الكراهة كذا قال وقيل يحرم ولا يصح
احسان ابن السناء وان الخطاب في العبادة وصاحب المحرم وعنه
به ان الزاعوني وعنه وفاقا لا كثر السامعية وقال في الرعايه وقيل يحرم بدون
عانه او يدري مطلق وسطل على الاحمد مدونهما وحكي الخطابي عن احمد لا يكون **وهو**
حلالا للمنى على صومه من رمضان ولا يكون مع عان او صلته ما قبل النصف و
وبعد الخلاف السابق ولا يكون عن واجب لجواز الفعل المعتاد فيه كغيره والشك
مع السناء على الاصل لا يمنع سقوط الفرض وعنه يكون صومه مضام حرم به في الاضاح
والوسلة والافصاح مستوحه طرون في كل واجب **وهو** للشك في رواه

فصل

الذمة ولهذا قال بعض المجتهدين لا خزيمة عنه قال لو كان من رمضان عندهم وفي لحظة الجلال
 لا يجوز صيام يوم التكاثر سواء صامه نفلاً أو عن نذر أو قضاءً فإن صامه لم ينع والحمد لله
فصل في صوم يومي العدين إجماعاً اللهم المفق عليه من حديثي عمر وأبي
 هرون ولا ينع فرضاً **ومس** ولا نفلاً **ومس** وعنه ينع فزاد في هذا في قضاء
 رمضان لأنه إنما في عنه لأن الناس أضاف الله وقد دعاهم فالصوم ترك الحاحه الداعي
 وسئل هذا لا ينع الصحة ولم ينع النفل لأن الغرض من الثواب ما وفته المعصية ولذلك
 لم ينع النفل في غضب وإن صح الغرض كما ذكر صاحب المحرر وقد سبق في الصلاة في
 سائر العيوب وفي الواجب رواية ينع عن ينيذ المعين وسوق مذهب أي حصة وصاحبه
 لا ينع عن واجب في الذمة ويصح عن ينيذ المعين والتطوع به مع المحرم ولا
 يلزم بالشروع ولا ينع عند لا حصة وعند لا يفسد بتركه ولا ينع عن ينيذ كوطها
 ووجه اتفاق أن النهي لا يرجع إلى ذاب المنهي عنه ولأنه دليل التصور لأن
 ما لا تصور لا ينع عنه والتصوير الحسي غير منهني عنه إجماعاً ووجه الأول
 النهي ولمسلم من حديث أي سعيد لا ينع الصوم في يومين وللخاري لا صوم في
 يومين والنهي دليل التصور حشاً كما في عمود الرنا وسع الغرور وكما في المحارم
 وهو محقق هنا فإن من أمسك يديه مع السنة عاصراً إجماعاً ووجه قولهم لا تأذي
 الحامل بالنافس قضاء الملتوبة في الغضب وفيه نظير على ما سبق لأن المحرم هناك
 المقر في ملك الغير وترك تيجية الغرق لا خصوص الصوم وقضاء في حال
 القدر على حجة الغرق أنه ينع وبأنه لو نذر صوم يوم عيدين بعينه وقضاءه
 في يوم عيدين آخر لم ينع ولا نسلم أن النهي لم يرجع إلى غير المنهي عنه لأن النص
 أصافه إلى صوم هذا اليوم كما صافته النهي لا الصلاة من جايض ومحدث
فصل وكذا صوم أيام الشريق بعلام لما روى مسلم عن كعب بن مالك

أن النبي

أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان أيام الشريق فادياً أنه لا يدخل
 الحجة الامومق وأما منى أيام ايل وشرب ولمسلم من حديث نبينا الهذلي أيام الشريق
 أيام ايل وشرب وذكر الله ولا حمد اللهم عن صوم من حدث إلى هرون وسعيد بن مسعود بن
 ضعيفين ورواه الضاعن نون بن سداد مرفوعاً قال ابن الجوزي نون بن سدة بالمحمول
 وروى الشافعي وأحمد اللهم من حديث علي بن مسعود جند وهو الموطأ عن علي بن النضر
 عن سلمان بن يسار مرسلاً ومن صامه من أو رخص فيه ولم يبلغه النهي قال صاحب
 المحرر وأما قوله على إفراها فهذا السوع لهم بسنة أسوة الشك ولا ينع فزاد في
 روايه **وهش** لكن صح أبو حنيفة صومها عن ينيذها خاصة كقوله في العيدين ويصح
 في روايه لقول ابن عمر وعائشة لم يرض في أيام الشريق أن ينع إلا لمن لم يجد
 الهدي رواه الهادي وذكر الرمذي عن أحمد الجوزي صومها عن دم المبيعة خاصة
 وكذا طاهر بن حاتم ابن عميل خصص الرواية بصوم المتعة وهو طاهر بن العبد
 وأما صاحب المحرر وروافق الملك والأوزاعي وأبو حنيفة وقول الشافعي
فصل وهل يجوز لمن عليه عليه صوم فرض أن يطوع بالصوم فيه
 رواه ابن أحمد أنها لا يجوز ولا ينع حديث أي هرون من أدرك رمضان وعليه
 من رمضان سئ لم يقصه لم يقبل منه ومن صام بطوعاً وعليه من رمضان سئ لم
 يقصه لم يقبل منه حتى يقصه رواه أحمد من رواه ابن طهيرة قال صاحب
 المحرر ومحمل علم ما إذا صاق وقت القضاء عنه وقال في المعنى في ساقه ما هو
 متروك يعني من أدرك رمضان وعليه من رمضان سئ لم يقبل منه وكما في الخامسة
 يجوز للعموم وكذا يطوع صلاة في وقت فرض فتسرع قبل فعله وكذا يخرج في الطوع
 بالصلاة من عليه القضاء وأما جماعة منهم صاحب المعنى والمحرر عدم الصوم
 لو جاز على الفور وسبق قضاء الفوات وسد نفرض الصوم قبل ينيذ لا خاف فوته

يقول حبل و انوار الخريف فمن يد رصام امام وعلمه من صوم رمضان انما سد النذر
وهو محمول على انه كان النذر معناه بوقت خاف فونه وقصار رمضان موشع الوقت
كمن يدركه من عقب الزوال سد انما قبل الظهر لسعة وفيما بعض النذر بذلك
الوقت وسد انما ليعا ان كان النذر مطلقا ودر مخرج احمد في موضع سدد رمضان
على النذر والنقل فجمع بين الروايتين تلك على صق الوقت وهذه على سعة الوقت
ذكر القاضي وابن عسقلان فلما مالروا به الاولى انه لا يجوز التطوع بالصوم قبل
فرصة لم يكن فضا رمضان في عشر المحجة بل سبقت اذا لم يكن فضا فله وان قلنا
بالجواز فله ان يكون كقول الحسن والزهري وزوي عن علي ولا يصح عنه ثانيا فصل
وعنه لا يمكن وروي عن عمر طاهر الابه وكثير المحرم والمناذرة الى ايراد
الذمة من اكبر العمل الصالح وقد ايلن القضاء على الناس ولا يكون على الاولى بل
سبقت والطبعة الاولى اصح لاننا اذا احرمنا التطوع قبل الفرض كان ابلغ من
الذمة ولا يصح منوعا عليه والله اعلم **فصل** من دخل في صوم بطوع
استحب له اتمامه ولم يجب وان افسده لم يلزمه فضا نص عليه وهو المذهب
لعول عا لسة رسول الله اهدي لنا جيش فقال اربيه فليقد اصحت صامنا وفي اوله
انه دخل عليها يوما فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صامته واه مسلم والحسنة
وزاد النسيان ناسا جيتد به قال انما مثل صوم الطوع مثل الرطل يخرج من ماله
الصدقة فان نسا امضاها وان نسا حبسها وله ايضا ما ساد حيس انما من له من صام في غير
رمضان او في التطوع منزلة رجل اخرج صدقة مائة في حاد منها مائتا فامضا
وجعل منها مائتا فامسكه وسق الحمة حدث حورته وعن امهاني ان النبي صلى
الله عليه وسلم دعا لشراب صرغ ثم ناوها فمرت فقالت اما اني كنت مائة فقال
الصائم المتطوع امير نفسه ان سا صام وان سا افطر له طرق فيه فلا يطول ذلك

رواه احمد وصححه وابوداود والنسائي وصحفه والزهري وقال في اسناد بيان
وصحفه ايضا الفارسي وكصوم مسافر في رمضان له الخروج للونه كان غير احالة
دخل فيه وكفعل الوصو والاعشاب سلمة ابو حنيفة على الاصح عنه وكثير غيره في
اربع مسلمة له ان تسلم من ركعتين **وحل** لا في يوسف وعين وكذا قوله طائفا
انه عليه ولم يكن سلمة ابو حنيفة وصاحبا واشهب وعن احمد لم يمتص امام الصوم
ولزم القضاء كن ابن النسيان وفي الكافي **ومر** لقوله تعالى ولا سطلوا اعمالكم
ولقوله عليه السلام لعائسة وحفصة وقد افطرتنا لا عليكما صوما يوما كانت
رواه ابوداود وعنه وضعفه ثم يقول الاسحاب لقوله لا عليكما وعن شاذل موعا
الخوف على امتي الشرك والشهوة الخفية وفيه والشهوة الخفية ان يصح احدهم
صامنا معرض له شهوة من شهواته فترك صومه رواه احمد من روايه عبد الواحد
ابن زيد وهو نسخ الصوفية متروك بالافاق وكالج والعمرة وسبق ما سئل الفرق
ولان نقل الحج كفرضه في الكافي ونقير المهد بالخلق معه خلاف الصوم وقيل
حبل ان اوجبه على نفسه فافطرتنا بعد رعا ذوال القاضي اي يذن وحالفه ابن
عقيل وذكره ابو بكر في النقل وقال يفرط به وجميع اصحابه لا يفرط وعندنا
حسنة يفرط المعذور وهو في الرواية وعنها وعند مالك لا يفرط وعن مالك فمن
افطر لسفر واسبان ولو اكل ناسا لم يلزمه شيء عندنا الصحة صومه عندنا
حسنة وعذرة عندنا ذلك وذكر ابن عبد البر لا يفرط معذورا جماعا ولعل لوان
عذر لا يصنع له فيه كالحض ونحوه فان عجز حكا اجماعا وعلى المذهب هل نكس
خروجه سوحة لا يمكن لعذر والاكن في الاصح وقاوا للسافعية وهل يفرط لغيره
سوحة كما يبر دعي وعند السافعية يفرط وصرح اصحابنا في الاعشاب لكن تركه
لا عذر وصلاح الطوع كصوم التطوع **وعنه** يلزمه خلاف الصوم قال في الكافي

وما كان الله ابواحق الجوز طاني وقال الصلاة ذات احرام واحلال فالحق قال
 صاحب المحرر والرواية التي حكاهما ابن النباه في الصور مذكور على غلش هذا القول لانه
 خصه وعلل روايته لزومه بانه عيان بحب ما سادها الحان العطى كالحج والمهذب
 السنوية منها ولم يذكر اكثر الاحباب سوى الصلاة والصوم ومثل الاعساف والصوم
 على الخلاف يعني اذا دخل في الاعساف وقد نواه منه لزومه وبصريح **وم** وذكره ابن
 عبد البر اجماعا لا مالا لله وان لم يدخل خلافا لبعض العلماء ذكره ابن عبد البر نقل ابن
 المحلف عما مع سطل وعليه الاعساف من قابل ولعله في النذر والاحتج عن الحسن
 كقولنا وقول السامعي لا يلزمه وعنه ايضا يلزمه اقل الاعساف عدة يوم ورد صاحب
 المحرر والمغني على كلام ابن عبد البر وصلى عليه السلام مزيد الاعساف في المسجدة
 وقوله موضع له لم يقطع لما راي اخيه نسيه فدرست فيه ولم يصح في محرر
 فضايه لا يذلل عا وجوبه مدليل وطعه ومافي السن ان كان اذا ترك الاعساف
 لسفر اعتكف في العام لم يقبل عشرين ولو نوى الصدقة مال معد ووسرع في الصلاة
 فخرج بعضه لم يلزم الصدقة ما فيه اجماعا قاله الشيخ وعنه وهو طير الاعساف
 قالوا وما مضى من اعسافه لا سطل اعساف المسقبل وقال في الثاني سائر الطوائف
 من الصلاة والاعساف وغنهما كالصوم والحج والعمرة ثم ذكر ما سبق في الصلاة
 والله اعلم ولو شرع في صلاة تطوع فاما لم يلزمه اتماما فاما بلا خلاف في المذهب
وح لا في يوسف ومحمد والحسن بن صالح وذكر القاضي وجماعه ان الطواف كالصلاة
 في الاحكام الا ما خصه الدليل فظاهر انه كالصلاة **هنا** **وم** وهو طاهر كلام الحنفية
 وتوجه على طحال ان في طواف شوط او شوطين اجرا وليس من شرطه تمام الاسبوع
 بالصلاة ولهذا قال عبد الرزاق سفين يقوم من احجاب الحديث ان اكثر واعليه دخل
 الطواف طواف شوط او شوطين لم يخرج وددعهم ولا يلزم الصدقة والقراءة

مركز

والاذن

والاذن بالشرع وفاقا وقال ابن الجوزي في قوله ورهانة استدعوا الآية
 وقال القاضي ابو علي الاسداع قد يكون بالقول وبما يندرج في نوحته على نفسه قد يكون
 بالفعل بالدخول فيه وعموم الآية معنى الامر فاصفى ذلك ان كل من استدع قرنه
 مولا او فعلا فعلية وعائنه وانما لما لذا قال ويلزم امام نزل الحج والعمرة لا يعاد
 الاحرام لارنا الطاهر آية الاحقاد فان افسدتها او صد الزمة القضا قال صاحب
 المحرر لا اعلم احدا قال بخلافهم وفي الهداية والاسفار وعمون المسائل لا ينبغي ان
 رواه لا يلزم القضا قال صاحب المحرر ولا احسنها الاسم او ما في في الحج
فصل في سق الصلاة في المعصوب هل يثاب على العمان على وجه محرم
 او مكروه وسوق كلام **سقا** في صلاة المطوع وسوق هناك هل يعمل بالحجر الصغير
 في هذا وذلك مسوط في اذاب العراة والارعا من اذاب السرعية لم يصف
 الغاب واللام على الاخبار في ذلك كحديث اي هربت ما حاكم عن من خرق قلته
 قلته او لم اقم له فانا امو له وما اناكم من شرفا فانا امو الشروا واحذوا الزاد
 من رايه اي معشر واسمه محج منه لئن مع انه صدوق وحافظ وكحدث جابر
 من بلغه عن النبي له فيه وصلة فاحذ انما نابه ورجا نوابه اعطاء الله عز وجل
 ذلك وان لم يكن كذلك رواه الحسن بن عوف في خزائنه وسوجه ان اسنان حسن
 وذكر ابن الجوزي في الموصوعات من طرق ولم يذكر من الطريق الى ذكرها ان
 عرفة والله اعلم اما اذا قطع الصلاة او الصوم فهل العقد الجوزي للمؤدي حصل
 به حرة ام لا وعلى الاول هل يطل حذاما لا انه اطله كمرض صلى جمعة بعد طهر
 او لا سطل احلف كلامه في الخطاب في الاسفار وكلامه عن في ذلك وفي كلام
 جماعة مطلانة وعدم محته وحمل ابو المعالي وعنه حديث عمار ممن ترك من
 الصلاة ساعا على ترك واجبا كخشوع وسبح فلم يذكره اترك تركي وشروط وذكر

فانما يصدق ما لم يذكر

الاحداث ان يركب زكرك وسرط كركها لها قال جماعة لان الصلاة مع ذلك وخودها
 كعدمها ومن اراد ههنا النسبة الى الصلاة لانه ثبات على فراه وذكر وخود ذلك وقال **شيخنا**
 روى على الراصي حجات الستة بتوايه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا
 كعدمه ولا يواب فيه لم يخبرنا لو اقلعت والباطل في عرف الفقهاء هذا الصحيح في عرفهم
 وهو ما ابراه الدقة فهو لهم بطلت صلاته وصومه وحجه لمن ترك زكاه معنى وجب
 الفضا لا معنى انه لا سبب علمه لشيء الاخر الى ان قال في السماع الايمان عمن ترك
 واحكامه او فعل محرما فيه كفي غير كقوله لا صلاة الا امام القرآن وقوله للمسيح
 فامك لم يصل ولا صلاة لغيره وقال **شيخنا** ايضا في قوله تعالى ولا يسلطوا اعمالهم
 الا بطان فهو بطلان النواب ولا سلب بطلان جميعه بل وسبب على ما فعله فلا يكون
 مبطلا لعمله والله اعلم **فصل** من دخل في واجب موضع كقضاء رمضان
 كله قبل رمضان والمكتوبة في اول ومما وعبر ذلك كند بطلان وكان ان فلما اخذ
 باحرهما حرم حر وحر منه فلا عذر **وقال** الشيخ بخلاف وقال صاحب المحرر
 لا يعلم فيه خلافا لان الخروج من عهده الواجب معني ودخلت الموسعة في وجهه
 دفقا ومظنه احاجه فاذا اسرع بعنت المصلحة في امامه وحاز للصائبة في السفين
 الفطر لعام الميع وهو السبق للمرض وخالف جماعة سافعه في الصوم ووافقوا
 على المكتوبة اول وقتها واذ اطل فلاحان ولا يلزمه عزم ما كان عليه قبل سرعه
 فيه قال في الرعاية وفيه يلغوان اسد لقضاء رمضان **فصل**
 ليلة القدر ليلة مريفة معطرة زادت في المسوعب وغيره والدعاء فيها مستجاب **مسئل**
 سورها ملكية قال الماوردي هو قول الاكرين **مسئل** مدته قال الثعلبي هو قول
 الاكرين قال محاهد والمفسرون في قوله حزين في شهر راي صامها والعمل فيها خير
 من العمل في الف شهر حاله منها وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة من قام ليلة القدر

ايمان

ايماننا واحسابا عفر له ما عذر من خبئه وسميت ليلة القدر لانه بقدره ما يكون في
 تلك السنة روى عن ابن عباس قال صاحب المحرر وهو قول الاكرين المفسرين لقوله انا
 انزلناه في ليلة مباركة انا كما منذرين فلم يعرفوا كل امرئ حكيم فان المراد بذلك ليلة القدر
 عند ابن عباس قال ابن الجوزي وعليه المفسرون لقوله انا انزلناه في ليلة القدر
 وما روى عن عكرمة وغيره انها ليلة النصف صغيف **مسئل** سميت ليلة القدر لعظم
 قدرها عند الله **مسئل** القدر معنى الضيق لصق الارض عن الملائكة التي تنزل في قروى
 احمد عن طهرت من موعنا ان الملائكة تلك الليلة اكثر من عدد الحصى ولم ترفع **و**
 الاحاد بطلانها ومما روى عن بعض العلماء رفعت وحكي رواية عن جعفر بن محمد في
 رمضان **ولا** في كل السنة خلافا لابن مسعود وعن جعفر بن محمد في قوله
 وخزيمه ابن هبيرة عن جعفر بن محمد **وقال** صاحب المحرر ان الاول اسهر عنه وعمر
 احاجيه وهي محضه بالعصر الاخر منه نصر عليه لانه احد وعشرين **مسئل** واحاد
 صاحب المحرر في العشر **مسئل** سواء مذهب ارجاها في تسع بقين او سبع او خمس
 وقال ابو يوسف ومحمد في النصف الثاني من رمضان وعن العلماء فيها احوال كثيرة
 وقال ابن الجوزي في تفسيره قال الجمهور يحض رمضان وقال الجمهور منهم
 يحضوا العصر الاخر منه والآخر الاحداث الصحاح يدل عليه وقال الجمهور منهم
 يحضون الى الترمينه والاحداث الصحاح يدل عليه كذا قال والمذهب لا يحض
 بل المذهب انما الكدوا ابلغ من لما في السمع وعلى احسان صاحب المحرر طما سوا وقال
 في المعنى والاف في بطلت في جميع رمضان قال في الكافي وارجاه الترمين الى العشر
 الاخير كذا قال قال وتنقل فيما وقال عن سئل ليلة القدر في العصر الاخير قال له ابو
 طابه النابغ وحاجه ابن عبد الروع عن مالك والشافعي واحمد واسحق والي
 وقال ابو جعفر وطاهر رواه حبل انها ليلة متعينة ذكر صاحب المحرر وقاله

عند احمد والجمهور ان العشاء من العشاء
 والجمهور ان العشاء من العشاء
 والجمهور ان العشاء من العشاء

ابو يوسف ومحمد والشافعي على هذا القول ان طالق ليلة القدر يصل في ليلة العشر
 ومع في الليلة الاخير ومع في ليلة ثمة تقع في السنة الثانية ليلة قولها وعلى اصل
 يوسف ومحمد النصف الثاني من رمضان كالعشر عندنا وعلى صاحب الوسيط الشافعي
 ان قال نصف رمضان ان طالق ليلة القدر لم تطلق ما لم يفسد سنة لاحتمال كونها
 جميع السهر ولا تقع ما لشك وهذا في معنى قول لا حصة الا ان كان شقلا وعلى قولنا
 الاول الهائي العسر وسئل ان كان في ليلة ثمة وقع في الليلة الاخير ومع في ليلة
 ثمة يقع في الليلة الاخير من العام المقبل واحسان صاحب المحرر وهو اظهر للاختار
 الهائي العشر والهائي لما في معينه ثمة قال صاحب المحرر ويخرج حكم العسر
 واليمين على مسله الطلاق ومن يدرى ما ليلة القدر فاما العشر ونفذ في انباء
 العشر كطلاق عام اسبوع كره القاضي في علقته في البذور وقال شيخنا ابو
 يكون باعبار الماهي فطلت ليلة القدر ليلة احدى وليلة ثلاث الى اخره ويكون
 باعبار الثاني لقوله عليه السلام لتاسعة سقى الحديث فاذا كان السهر بالان
 يكون ذلك لما في الاستفاد فليلة الثانية مائة سقى وليلة اربع سابعة سقى كما
 من ابو سعيد الخدري وان كان سقا وعشرين كان المارح بالباقي المارح بالماهي
 وسحب ان يدعوهما بقول عائشة رسول الله ان وافقها ما اقول قال اللهم انك
 عفوق العفو فاعف عني واه احمد وانما وجه والرمذي وصححه عنه ابو اسود
 ان علمت ليلة القدر ما اقول قال مولى وذكره قال اني سكت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم واما ما رواها ان مطلع الشمس في صحبة يومها سقا لا سقا لها رواه مسلم
 وعنه وصححه الرمذي ولا احمد من رواه ابن عمير عن عبد الرحمن والظاهر
 انه لم يرو عنه عنه وحده في اهل الحجاز عن عمار من موعا من قالها امانا واحسانا
 عفر له ما سقم من نفسه وما اخروله الصائم واه خالد بن معدان عن عمار

ولم يذكر

ولم يذكره وقال فيها واحسانا لم يرو عنه وذكره وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان ايمان ليلة القدر انها صامه بلحمة فان قما فواسطها ساكنة ساجية لا يرد
 فيها ولا حق ولا حل للكوكب ان يرمى فيها حتى تبصر وان امانا رواها ان الشمس صحتها
 خرج مسوبة للسنة فيما سماع من الامم ليلة القدر ولا حل للسلطان ان يخرج معها
 يومئذ قال بعضهم ونسب ان ساء من رعا مستند الى شيء يضر عليه احمد وياتي
 ان ساء الله تعالى في المعتكف **فصل** وليلة القدر افضل للباقي وهي
 افضل من ليلة الجمعة للآية وذكر الخطابي اجماعا وذكره ابن عمير وابن ابي عمير
 هذا والامة ليلة الجمعة افضل وعللة ما بها سكن واما ما روى لما هو افضل الامام
 وهو يوم الجمعة قال صاحب المحرر وهي احسانا وان رتبة واي الحسن الخواري واي
 حفص الرميكي واحسانا ان ليلة مائة ليوم وفيه ما لم يذكر في فضل يوم ليلة القدر
 ولقاء صلى الله عليه وآله لان في يومها سبع الزمان الى الحسنة كما رواه الرمذي
 وانما وجه من حديث اي هرون واسنان حسن وقال ابو الحسن التميمي ليلة
 القدر التي انزل فيها القرآن افضل من ليلة الجمعة فاما امالي من لما الى القدر
 فليلة الجمعة افضل وذكر ابو بكر بن العربي المالكي في الغارضة وذكره غيره ان
 يوم الجمعة افضل الامام وقال شيخنا هو افضل امام الاسبوع اجماعا وقال
 يوم النحر افضل العام وكذا ذكره صاحب المحرر في صلاة العيد من شرحه
 سهي الغاية ان يوم النحر افضل وطاهرا ما ذكره ابو جسيم ان يوم عرفة افضل
 وهو اظهر وقاله الثوري السافعية وبعضهم يوم الجمعة وطهرتها سبق ان هن
 الامام افضل من غيرها وسوجه على احسانا **سجدة** بعد يوم النحر يوم القدر الذي
 بلبه لانه احق بقوله عليه السلام اعظم الامام عند الله يوم النحر يوم القدر
 قال في الغيبة ان الله احتاد من الامم اربعة الفطرو والاضح وعرفة ويوم عاشوراء

واحد من يوم عرفة وقال ايضا قال الله احب الي الله احب اليه في اشرف الايام
 واعظمها واجملها وارفعها عند منزله والله اعلم وعسى ان يكون في الحج افضل على طاهر
 مما في العمرة وعزها وسوق كلام **سبحان** في صلاة الطلوع وقال ايضا قد يقال ذلك
 وورسك لما في عسرة رمضان الاخير وانام ذلك افضل قال والاوّل اظهر لو جوه
 وذكرها ورمضان افضل ذكره جماعة وذكر ان سها ب فمّن قال عذره وذكره
 ان الصدقة فيه افضل وعللوا ذلك قال **سبحان** وكفون من فضل بحبا عليه وقال
 العبد ان الله احب من السهود اربعة رحا وسعان ورمضان والمحرم
 واحب من سعيان وجعله شهر النبي عليه السلام فكان افضل الاسماء فسمي افضل
 الشهود كما قال قال ابن الحوزي قال القاضي ابو علي في قوله تعالى فيها اربعة
 انما سماها حرما للحرمات فيها وللعظيم انما كان المحرم فيها اسد من عظمه في
 عزها وكذلك عظيم الطاعات ثم ذكر ان الحوزي احب القولين في قوله ولا تظلموا
 منكم انفسكم اي في الاربعة وان احب الاموال ان الظلم المعاصي قال فيكون فائدة
 خصصها ان سان عظيم المعاصي في اسد من عظمه في عزها وذلك لصلها
 على ما سواها كخصص حرما وسكاسل وقوله ولا تظلموا ولا تسوقوا احدا في
 الحج وكما امر بالمحاطبة على الصلاة الوسطى وقال فهذا قول الاكرين الله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

الاعتكاف لغة لزوم الشيء ومثله يعلفون على اصنامهم يقال عكف يعلف الكاف
 يعلف يعلف وكسرهما قرأان وسرعا لزوم مسجد يصفه مخصوصه قال ابن هب
 وهذا الاعتكاف لا محل ان سمي خلقا ولم يزد على هذا ولعل الكراهة اولى وسمى جوارا
 لقول عائشة رضي الله عنها عنه عليه السلام وهو محاور في المسجد يسوق عليه وفيها ما

من

من حديث ابي سعيد قال كنت احاد وهذه العشرة في الاوسط ثم قد بدا لي ان اجاور
 هذه العشرة او اخر فمن كان اعتكف في ثلثين في معتكفه وهو سنة اجماعا وحب
 سدن اجماعا وان علقته او عن بشرط فله شرطه بخلافه ان اعتكف شهر رمضان ان
 كنت معيا او معافا كان فيه مريضا او سافرا لم يلزمه شيء وهل يلزم بالشروع او
 بالنية سق اخر الباب فله ولا يحضر برمان الا ما في عن صامه للاختلاف في جوار
 نفوسهم والكن رمضان اجماعا والكن العشرة الاخر اجماعا ولم يفرق الا بحاج من
 المتقرب عنه وهو واضح وهل ابو طالب لا يعتكف في العزلة لا سعة نفير ولا يصح
 الا بالسه وفاقا وحب تعين المذوور بالسه لسمروا ان نوى الخروج منه وقبل ان يطل
 لانه يخرج منه بالسادة كالصلاة وسيل لا لتعلقه مكان الحج واللسامعية وحج
 وان خرج لما لا يطل ولم يكن نوى منه معدة اسدا السنة والا فلا ذكر في
 الرعب وغيره وطاهر كلام جماعة لا يبتدئ ولا يصح من كافر ومخون وطفل كصلاه
 وصوم وقال صاحب المحرر لا يحل له حلافا وكذا ذكره عن الحوزي في الحوزي عن
 كونه من اهل المسجد على ما سبق في باب الفصل لكن شوحه هل يني او يندى الخلاف
 في بطلان الصوم ولا يطل باعما جزومه في الرغابة وعزها وما في المذوور
 الكافر **مصل** ولا يجوز ان يعتكف العبد بلا اذن سيده ولا المرأة
 بلا اذن زوجها وفاقا لمعوت منافعها المملوكه لهما وان سرعا في نذر او يعل لا اذن
 فله كحليلها وفاقا لحدث الى صوم المرأة وزوجها ساهدا يوما من عشرين
 رمضان الا ما دونه اسنان جيتد رواية الخمسة وحسنه الرمدى وصرح الاعتكاف
 اعظم واجج الكد وحج في ستهى العاية لا سغان من اعتكاف مذوور كروا فيه
 المرأة في صوم ورج مذوورين ذكرها في المجزوء والعلق ونصها في غير موضع العبد
 صوم المذوور ما في هذا الوجه في الواضح في المقتات قال ويخرج وجه ثالث

منها حكمها من يذير مطلق فقط لانه على التراخي كوجه لا يحاشا في صوم ورجح مذورين
 قال ويخرج وجه رابع منهما وحكمها الا من يذير فيعتق قبل النكاح والملك كوجه
 لا يحاشا في سقوط معتقها وتوجب ان لزوم بالشرع فيه كما المذكور وقاله الا وراعي
 على الاول ان لم يحللها صح واحدا وفاقا وقال مستهفي الغاية قال جماعة من اصحابنا
 منهم ابن السامع ما طلا الحرمة كصلاة في معصوب وجزم به في المستوعب وكذا في الرقاب
 وذكره بعض احمد في العبد وان ادناهما مرارا ادا حكمهما فلما ذلك ان كان تطوعا
 والا فلا وفاقا للشافعي لانه عليه السلام اذن لعائشة رضي الله عنها وحفصة وزينب
 الاعساف لم يمنع منه بعد ان دخلن ولا نحرهما واجت والظواهر لا يلزم بالشرع
 علما سبق وهي حبة منافع يتخذ ولا يلزم منها ما لم يقبض علما ما في في العادة ومذهب
 مالك منع حكمها مطلقا للزوم بالشرع عنده ومذهب ابي حنيفة له حكم العبد
 مما لانه لا ملك بالملك ولكن لا خلاف في الوعد ولا ملك لحليل الزوج مما
 ملكها بالملك ولو رجعا بالاذن قبل الشرع كما واخما خلاف حوا السبعة والفقهاء
 قانه اسقاط الامر مني لا يتخذ واحدا وصاحب المحررة المدد والمطلق الذي يجوز
 بغيره كذا وعنه اما ميسرة او متاعه اذا احتارا فعله مسانعا واذن
 لها في ذلك يجوز له حكمها ما منته عند مستهفي كل يوم حوا الزوج له منه اذن
 كالطوق قال وتعليل اصحابنا بذلك عليه وهذا متوجه وظاهر كلامهم المنع كغير
 وفي الرقاب لهما حكمها ما في عن يذير وقت في غير وقت معين وللشافعية وجوب
 والاذن في عبد الذر اذن في فعله ان يذير منا معسنا بالاذن والا فلا
 وفاقا للشافعي لان من الشرع لم يضمنه الاذن السالفه وورم السخ مع حكمها
 ايضا بالاذن في الشرع والملك ان يعتكف بلا اذن يضر عليه ملكه منافع
 كخبر مدين خلاف امرا الولد والمدبر قال جماعة ما لم يحل لجمه وله ان يحج بلا اذن

نقل عليه

نقل عليه بالاعساف والامكان التكتيب معه ولا منع من ايقاؤه للمال فيه
 بالاعساف وكذا في الملك مدد وسبق عليه فيما وجد جنة واحدا والسخ عوزان
 له يحج ان يسبق به مما وجد جنة ما لم يحل لجمه وسبق للمعنى له الحج من المال الذي
 جمعه ما لم يات لجمه وحمله العاقبي وان عمل السخ على اذنه له وعوز باذنه اطلقه
 جماعة وقالوا نقل عليه احمد ولعل المراد ما لم يحل لجمه وصرح به بعضهم وعنه
 السخ مطلقا وفاقا لاحد مولى السامع ومن بعضه حران كان سنة ومن السيد بها فاة
 لانه ان يعتكف وحج في نموتيه بلا اذنه لان مناعة له فيما والا فليس له معه والله اعلم
فصل ولا يصح من اجل يلزم الصلاة جماعة في هذه اعسافه الا في
 مسجد يعام فيه الجماعة وفاقا لابي حنيفة ولو من رجلين مختلفين والاصح منه
 في مسجد غيرهما الاسماء ولا يصح من الرجلين مطلقا الا في مسجد يعام فيه الجماعة قال
 صاحب المحرر وهو ظاهر رواه ابن منصور وطاهر قول الحنفية ووجه المذهب
 ما رواه سعيد بن مسعود عن جامع بن شاذان عن اسيد بن مسعود بن سلمة عن حذيفة انه
 قال لان مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعساف الا في
 المساجد الثلاثة او قال في مسجد جماعة حديث صحيح وعن عائشة رضي الله عنها
 قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يسمي جنازة ولا يمشي امرأه ولا
 يمشيها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعساف الا بصوم ولا اعساف الا
 في مسجد جامع رواه ابو داود ووافى عن عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت
 السنة يعني انه موقوف وعند الرحمن مختلف منه وروى له مسلم ورواه الدارقطني
 ما ساجد جسد من حديث الثوري عن عروة وان الحسين بن عاتكة في حديث عنها
 وفيه وان السنة وذكره وفي اخره وما من اعتكف ان يصوم وقال تعالى ان السنة
 سلاخ من مولا الثوري ومن ادرجه في الحديث فعدهم ورواه ابو بكر البخاري

وغيره عن علي وغيره ولأن الجماعة واجبة معهم تركها ونفسد الاعكاف سكرار
الخروج وطهر من هذا ان قلنا لا يجب الجماعة بغير كل مسجد وفاقا للملك والشافعي
لظاهر الآية ولا يصح الا مسجد اجماعا حكاية ابن عبد البر وخروجه بعض المالكية وبعض
الشافعية في مسجد بنبته وصرح في المسأحة الصلاة اجماعا حكاية ابن المنذر وعن
حديثه وان المسبب لا اعتكاف الا في الله اعلم ورحمة الموجد ليست منه في
روايه وهي ظاهر كلام الحنفية وعنه بلي حرمه بعضهم وفاقا وحرمه في العاصي
في موضع وجمع من الروايات في موضع وقال ان كانت محوطة بميمنة والاولا قال
صاحب المحرر وعمل محمد بن الحكم ما ذكرنا على حديثه فقال اذا سمع اذان العصر وجبه
مسجد اجماع الصلوات لم يصل لغيره من المسجد الذي جعل عليه حائط
وباب وقدم هذا في المستوعب وصحة انما وافان ومن احكامنا من جعل المسلة على
روايات وفي كلام الشافعية الرحمة المصلة به منه والله اعلم وظاهر المسح منه
وفاقا لاي حقه والشافعي ومذهب ملك لا يعتكف فيه ولا في ست مناديله
وقال ملك ايضا كن والله اعلم والمنان التي للمسجد ان كانت فيه اوبابا يابيه
وهي منه بدليل منع حنب. والاسم عن ملك كن وقاله البث وان كان بها خارجا
منه تحت لا يستطرف اليها الا خارج المسجد او كانت خارج المسجد والمراد والله اعلم
وهي منه حرمه بعضهم خرج للاذان بطل اعكافه لانه مشي حيث مشي حيث
لا يرميه مذخر وجه اليه لغير الاذان وصل لا سطل واحسان ابن السنا وصاحب
المحرر قال العاصي لا يثبت له مكانا منه وقال ابو الخطاب لانها لمصلحة به وقال
صاحب المحرر لا يثبت للمسجد لمصلحة الاذان وكانا منه فمما است له ولا يلزم
منه لعمد احكام المسجد لا يثبت له وللشافعية وحسان وبالث ان الف الناس
صوت المؤذن خارج الحاجة والاولا وان كانت في الرحبة هي منها والاولا والله اعلم

والافضل اعتكاف الرجل اجماع اذا كان اعكافه تخلل الجمعة ولا يلزم وفاقا لاكم
العلماء منهم ابو حنيفة وطاهر مذهب الشافعي وحكاية في شرح مسلم عن مالك لما سبق
ولانه خرج لما لا يثبت له وكانه استثنى الجمعة ولا سكر خلاف الجماعة في الاسناد وجه
لذلك فان اعتكف في غير بطل خروجه اليها وفاقا للملك لانه امكنه ان يخرج منه بالخارج
من صوم السهر من المتاعين لا صوم رمضان وكفى منعه على ما ياتي فاما ان عتق
منه المسجد اجماع بعين موضع الجمعة وان عتق عن موضعها لم ينع من موضعها ولا
يصح ان وجبت الجماعة بالاعتكاف فيما يعام فيه الجمعة وحدها وصرح عند مالك
والشافعي ولمن لا يثبت له الجمعة ان يعتكف في غير الجامع وسطل لخروجه لها الا
ان شرطه فكما ان الموضع يصرح من المرأة في كل مسجد لاديه والجماعة لا يثبتها في
الاسناد مسجد يعام فيه الجماعة وهو ظاهر رواه ابن ميسرة وطاهر روايه
الحنفية لما رواه حوث وعنه ما سار حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن
امراة جعلت عليا ان يعتكف في مسجد يسمى في بيتها قال بدعه والعقل الاعمال الى
الله البدع ولا اعتكاف الا في مسجد يعام فيه الجماعة ولا يصح في مسجد يسمى وهو
ما اخذته اصلا لما سبق وهذا للسراج حنيفة ولا حنبل ويصح عند الشافعية
وانه افضل وفي كتبهم والمخار والمراة تعتكف في بيتها قال الأصحاب ولم يثبت ارجحة
على ذلك وانما خاف عليهم المناقض في الكون معه ويرك المسحاضه فيه والطلست
تحتها قال صاحب المحرر انما نكرهه لها اذا لم يحفظ نجسا وكفى واسحة عيرون وان
لا يكون موضع الرجال يصل الود او دونهن تعتكف في المساجد ويصير لهن فيها
الجيم قال الشيخ وعنه ولا يثبت ان تستتر الرجل ايضا لعله عليه السلام لانه اخفى
لعله وصل ابن ابراهيم وغيره الا ليرد سديده وصل صاحب وابن ميسرة ليرد والله اعلم
فصل في بعض صور هذا المذهب وفاقا للشافعي لان عمر سالة عليه

السلام الى نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة وفي لفظ مسلم يوماً في الشهر الحرام قال
 اوف بنذر زاذ النخاري فاعتكف ليلة وحدث ابن عباس ليس على المعتكف صائم الا
 ان جعله على نفسه رواية الدارقطني وقال رفعه السوسي ابو بكر وعنه لا رخصة قال
 صاحب المختار رخصة فمسل رخصة وزاد في قال الخطيب دخل بغداد وحدث احاد
 مستقيمة ولا تة لا دليل وفرد عبد الله بن زيد وله منابر يقول عليه السلام
 لعمر اعتكف وصم رواية ابو داود وضعفه ورواه ابو بكر السامري والدارقطني
 وغيرهما من اسحابنا ونذرت مع الاعتكاف دليل في قوله انه نذرت ان تعتكف
 في الترك وصوم قال الدارقطني اسناد حسن يعني فيه سعيد بن بشر واقوال
 الصحابة مختلفة فعلى هذا اقله تطوعاً او نذر اعتكافاً واطلق ما يسميه معتكفاً
 لا شافطاً منة ولا حطة وفاقا للاصح للساجية وقله عندهم ملك نذرت على
 طائفة الركوع ادنى زمان وفي كلام جماعة اقله ساعة لا لحظة ولا يكفي عبوة
 خلافاً لبعض الساجية وفتح الاعتكاف في ايام الهني التي لا يصح صومها ولو صامها
 اطرع عمداً لم يطل اعتكافه وعنه لا يصح الاعتكاف في غير صوم وفاقا لابي
 حنيفة وملك فعلى هذا لا يصح ليلة مفردة وقله وحقان قال في منتهى الغاية
 احدهما يوم احاد او الخطاب وفاقا لرواية عن مالك لانه اقل ما ينبغي الصوم
 الثاني اقله ما يقع عليه الاسم اذا وجد الصوم لوجوده للثبوت شرطه وحرم هذا
 عن واحد وهو اصح عن لا حنيفة وحرم في المسوعب والربابة وعن ما ان نذر
 اعتكافاً واطلق بلزمة يوم ومراهم اذا لم يكن صائماً كما ذكر في المسوعب فما
 اذا نذر اعتكاف يوم بعد ذلك ان اخراه نعمة الهيار ان كان صائماً وحرماً في
 النذر على الاول بان يوماً وليلة او لي لا يوماً خلافاً للساجية لخرج من الخلاف ومذهب
 مالك يوم وليلة وعنه ايضا لانه لا يصح في ايام الهني التي لا يصح صومها وفاقا لابي

حسنة ومليك واعكافها بذرا ونفلا كصومها بذرا ونفلا فان اتى عليه يوم العيد
العيد اثناء اعكاف مساج فان قلنا يجوز الاعكاف فيه فالا ولي ان كنت مكاهة وجوز
خروجه لصلاة العيد ولا تستد اعكافه خلافا للساجي وعبد الملك المالكي وان قلنا
لا يجوز خرج الى المصلى ان ساءوا الى اهله وعليه حرمة العكوف ثم يعود قبل عروبة النبي
من يومه لتمام امامه هذا قول ملك فانه صاحب المحرر ولا يسترط ان يصوم
للاعكاف ما لم يندر له الصوم لطا هو الامة والخبر وكما يجب ان تعتكف في رمضان
بطوعا او بغير عينته به وفاقا وسرط الحنفية للاعكاف الواجب في الزمة فلو
بذرا اعكاف وجب فركه واعكف رمضان او بذرا اعكاف رمضان فركه واعكف
رمضان المعبد لم يخف وكذا اغتد بهم الاعكاف المطلق اذا فعله في رمضان لوجوب
صومه في ذمته ولا ساء ارمضان كذا في الصوم المفرد واجب بالمتع وان الواجب
ان تعتكف في اي صوم كان كمن بذرا صلاه وهو محدث لم يطقه لم يشر المصنف له
ان يصليها به ولا نه لو بذرا ان تعتكف رمضان واقطو احد رمضان واعتكف مع
القضاء اجزاء وفاقا وان بذرا ان تعتكف رمضان فانه لزمه شهر غيره وفاقا خلافا
لاي يوسف ورفد لا في كل مرة معلقة لا يسترط بقواته كذا في صلاه في يوم معين
او الصدقة وكذا اعكاف مدة معينه غير رمضان وخالف فيه بعض الساجية
لفوات الملتزم وسطل هذا الصوم المعين اجماعا والله اعلم ثم اذا لزم سهر عن
عدم بعضهم لا يلزمه صوم لانه لم يلزمه وقت يلزمه قال في الدعاه وهو
اولي به قال وقال ان يطرأ عليه لزمه والا فلا وهذا هو الذي في المستوعب
وسمي الدعاه بحسنة الشرط الصحيح والخبر مع سوط الصوم رمضان اخذ ذلك
القاضي وخلافا لخرجه وهو كقولنا لا حسنة السابق واطول بعضهم وجهين ولم
يذكر القاضي خلافا في بذرا الاعكاف المطلق انه لزمه صوم رمضان وغيره وهذا

طائف من احمد وسنا فضل المطلق امر الى ان لا يراه الصوم وهو اولي ذلك صاحب
 المحرر ولم يرد القاضى هذا وان دل عليه كلامه والقول به في المطلق معين وعلل
 المسوعب الاخوان انه لم يلزمه ما ليد وصنام وانما وجب ذلك عن شهر رمضان
 وعلل عدمه بانه لما فانه لزمه اعتكاف شهر يصوم فلم ينع صامه عنه والله اعلم
 وان يند اعتكاف عشرين الاخير بعض اخوة وفاقا خلاف يذرعته ايام من اخر الشهر
 بعض بعض يوما وفاقا وان فانه العشر مضاة خارج حاد ذلك القاضى وفاقا لقضائه عليه
 السلام في العسرة الاولى من سواي مسوق عليه وكذا يذرعته عرفة او عسرة
 عين وقال ابن التومسي يلزمه مسلة من قابل وهو طاهر رواه حليل وان مضوي
 المعتكف يقع على امر ايه عليه الاعتكاف من قابل لا سيما له على ليلة القدر وسق
 ان يند وصنام لزمه فكذا اعتكافا ذكر صاحب المحرر وقال في الدعابة يلزمه
 مسلة من مضاق الا في الاسهر قال بن عتق وحتمل مسلة من شهر غير وسق حجة
 من بعض العسرين مضاق الى قبلها وهذا لما ذكر في المسوعب المسألة الاولى
 قال وفرد كراين في موسى فذكر قوله ولم يرد ولعل الثاني اظهر لان فعلة عليه
 السلام تطوع والصوم خيري المفضول منه عن الفاضل بدليل ايام الاسبوع
 والاشهر والله اعلم **فصل** من قال انه ان اعتكف صائما او بصوم
 لزمه معا ولو قد قضاها او اعتكف وصام فرض رمضان وخون له خيرة طاهر قوله
 عليه السلام ليس على المعتكف صيام الا ان جعله على نفسه ولان الصوم صفة مضمون
 منه كالسابع وكالعبادة في صلاة وطوع وذكر صاحب المحرر عن بعض الحكماء يلزمه
 الجميع لا الجمع فله فعل كل منهما مسعودا او قال بعض السامعة كما لو نذر ان يصلي
 صائما او بالعكس قال صاحب المحرر لا تسلم وتقول يلزمه الجميع كما قال محمد مسلمة
 وهذا هو المعروف للكون في كل منهما ليس بمضود في الاخر ولا سبه وان يند وان يصوم

معتكف

معتكفا والوحيان لنا وللشافعية في الي قبلها قاله صاحب المحرر وقرق في المحصر
 بينهما ان الصوم ليس من سعاد الاعتكاف واحكام بعض السامعة وان يذ وان
 اعتكف مضيا فالوحيان في المذهبين وفيها وجه ثالث لا يلزم الجميع هذا الساعدي
 ما من العاديين وكل واحد من الصوم والاعتكاف كلف بعض الزمان فليزم
 الجميع بينهما ما ليد وواجب والعموم ولا يلزمه ان يصلي جميع الزمان ذكر ذلك صاحب
 المحرر والمزاد ذكوة او ذكوان ولم يذكر هذه الصون في المحصر والعبادة وذكر
 ان يصلي معتكفا وانه لا يلزم ولا فرق بينهما وان يذ وان يصلي صلاة ونعرا فيما سون
 بعضا لزمه الجميع ولو قراها خارج الصلاة لم يخون ذلك في الاساءة وللشافعية قولان
 احدهما محوزا القوي قال صاحب المحرر ويخرج لنا مسلة وقالت الحنفية لا يلزم
 حال الناذر في جميع هذه المسائل اذا كانت عتاة مفردة فان يذ وان يصلي معتكفا
 او بالعكس وخون لزمه الاول لا الثاني لا مسعودا ولا مع الاول لانه لم يلزمه مسعودا
 وليس يصح مضمون لليلزم ما ليد وان يذ وان يعتكف صائما لزمه الصوم لكونه
 شرطاً عليه على اطلاقهم وان يذ وان يصوم معتكفا فلهم وحيان احدهما لا يلزمه سوى
 الاول فاسق والى الثاني يلزمه الاعتكاف لانه ليس عتاة مستقلة خارج جعله
 شرطاً في العتاة التي جعلت شرطاً له وهو صاحب المحرر وجوب الجميع في ذلك كله
 لانه لزمه كذلك فدخل في قوله عليه السلام من يذ وذا اطافه فليف به
 ولانه طاعه لا سنا فيه الى الحزبان ولكونه اشق قال وما علك به المخالف سطل
 بالسابع في الصوم يلزم ما ليد وكل يوم عتاة مستقلة والله اعلم

فصل من نذر الاعتكاف او الصلاة في احدى المساجد الثلاثة
 المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الاقصي لم يخون في غيرها خلافا
 لابي حنيفة لفضل العتاة فيما على غيرها وللشافعية قولان بعض المسجد الحرام فقط وان

او يذ وان يصلي معتكفا او بالعكس

عن المسجد الحرام لم يفتح عنه لانه افضلها احب به احمد والاحباب فذلك ان
 قلنا المدينة افضل ان مسجدنا افضل خلافا لروايه عن مالك وهذا ظاهر كلام صاحب
 المحذور وغيره وصرح به صاحب الرعاية وان عن مسجد المدينة لم يفتح عنه لانه في
 الا المسجد الحرام على ما سبق وان عن المسجد الاقصى اخراة المسجدان فقط رضى عليه
 لا فصل بينهما عليه خلافا لملك في مسجد المدينة وان عن مسجد اعرفه هذه الالباب لم
 يفتح حديث اي هريق لاسد الرجال الى بلادهم ساجدوا ذكرها مسوقا عليه وسلم
 2 روايه انما ناسا فزالا الى ثلاث مساجد ولو تيقن احباج الى شذو حل كذا في الاحباب
 وهو صحيح مما اذا احباج الى ذلك وخالف فيه اللث وسو حة الامس يد قبا وواقا
 لمحمد بن مسلمة المالكى لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزور قبا والها وما ساء
 وفي روايه كان ياتي قبا كل سنة كان يابسه واما ما ساء ويصلي فيه ركعتين وكان
 ابن عمر يعله مسوقا عليه والفساى من حديث سهل بن حنيف ان من خرج حتى يابسه
 يصلي فيه كان له عدل عمن وعن اسيد بن ظهير مرفوعا الصلاة في مسجد قبا الغنى
 رواه الرمدى وقال غريب ولا يعرف لاسيد سابع عن هذا وفيه محض بعض
 الامام بالزبان وكوفه محمد بن مسلمة المالكى اما ما لم يحج الى سيد رجل مفهوف
 كلامه في المغنيلزم فيه وهو ظاهر الاسار فانه قال الناس لزومه رداه لعله
 لاسد الرجال وذكره ابو الحقيق احما لا في بعض المساجد العتق للقاء وذكر ما في
 المحذور ان العاقى كوعنته لها قال صاحب المحذور لانه افضل قال وبذر الاعما
 سله واطلق **شيخنا** ووجهه في بعض ما امتا من ربه سرعته كقدم وكنه جمع
 واحا 2 موضع اخر سعتي وصرح المالكى لانه هذا في المسجد العربي ووطع به ابن الجاد
 منهم ورواه محمد بن الموارنة الموارنة عن مالك وذكره بعض السافعية وحيضا
 وبعضهم قول 2 بعض المساجد للاعكاف واحسوا العدم التيقن بانه لا منة

ا م
الا

بعض المساجد على بعض منزله اصلية وهذا سطل نساء به هي طاعة مدخل في الخبر
 بهذا الفرق واحب احب ما لله لم يفتح لعدا به مكانا وسطل سقاى الحج وقال
 العاقى وان عمل الاعكاف والصلاة لا يحتمل ان يحل خلاف الصورة كذا في الاصل
 المذهب الاول يعكف في غير المسجد الذي عنته وفي العاقى وحيان ان وحت 2
 عن المستحب وكذا الصلاة وظاهر كلام جماعة وصلى في غير مسجد ايضا ولعله مراد عنهم
 وهو متجه وان اراد الذهاب الى ما عنته فان احباج الى سيد رجل خير عند العاقى
 وغيره وحرم بعضهم ما حبه واحسان السخ في التقير واحبج خبر ما في رجل الهى
 عا انه لا فصله فيه وقالة اكثر السافعية وحقا في سرح مسلم عن خبره والعلما ولم
 حقن ابن عقيل **وسخنا** وفاقا لملك وبعض اصحابه وذكر جماعة من اصحابه عنته
 يكن ولعله مران في المحصر وغيره بانه لا يضر وذكر السخ من الدين في شرح
 المفتح يكن الى القبور والمشاهد وهي المسئلة وعل ابن الفهم وسندي ان احمد
 سئل عن الرجل ياتي المشاهد ويذهب اليها ترى ذلك قال اما على حديث ابن ابي روتوم
 انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي في مئة حتى يحد ذلك مصلا وعلى نحو ما كان
 سئل ابن عمر شبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم واثق فليس بذلك باس الا ان
 الناس اوتوا في هذا جدا واكثر واما قال ابن العاصم فذكر في الحسين وما سئل الناس
 عنده وحكي **سرخا** وحقا حب السفو المندو الى المشاهد ومران والله اعلم
 احسا رصاحب الرعاية وقال **سرخا** ايضا ما شرح حسنة والمدعة احان عان
 كانه واجبت كصلاه وقرارة ودعاء وذكر جماعة وفرا دى ومسد بعض المشاهد
 وحقن سق ومن اكثر الطاهرين والعليل الحفي وغيره قال وسرت على اسحابه
 وكواضه حكم يذن بشرطه في وفت ووصيته وحق والله اعلم اما ما لم يحج
 لاسيد رجل خير ذكره العاقى وان عمل وقال في الواح الاصل الوفا وهذا الظاهر

والتقادم

بعض المساجد

فصل من نذر اعتكافاً معتمداً متتابعاً لليلة أو ليلتين أو ثلثاً أو نواة في يومين أو ليلتين أو أكثر أو أطلق وقلنا يجب تاتعة في وجهه كما يأتي لزومه ما بينها من يوم وليلة فقط بقصر عليه وفاقا للشافعي لأن المومرا سحر لساخا النهار والليله اسم لسواد الليل والمشييه والجمع بكوار الواحد وإنما يدخل ما يحلله من الأيام أو الليلي سعا للزوم السابع ضمنا وخرج ابن عسقلان لا يلزمه ما يحلله لأن لفظة لم سنا وله واحداً أبو حنيفة وخرجته من اعتكاف لا يلزمه معه ليلة وهو الأصح للسامعية وكلنا قول لا يلزمه ليلاً ومذهب أبي حنيفة ومالك يلزمه بعدد ما لفظ به لأن ذكرنا العدد من أحد جنسي الأيام والثاني عنان عنهما مع الاطلاق لعله تعالى أثبت الأسماء الناس ثلاث ليلاً سوتاً وقال ملاية أيام واحب ما أن الله تص علمها ما بعد ما لسه في الزوم وعدمه وفاقا ومن نذر أن يعتكف يوماً معتمداً أو متطلقاً دخل معتكفه قبل فجر الثاني وخرج بعد عروب سميه وفاقا لأبي حنيفة والسامع لانه اسم اليوم فاله الخليل ولا يلزمه الليلة التي قبله خلافاً للمالك لأن الليلة ليست من اليوم وكل روايه أن لا يؤتى بدخل معتكفه بكل وقت صلاة الفجر وكذا عند مالك أن نذر أن يعتكف ليلة أو ليلتين يوماً ويلزمه الليلة عندنا فقط بعد دخول العروب وخرج بعد فجرها الثاني وفاقا للسامع وأن اعتكفنا الصوم لم يلزمه شيء وفاقا لأبي حنيفة ومن نذر اعتكاف يوم لم يخرج يعوقه ساعات من أيام وفاقا لأبي حنيفة ومالك لأنه يفهم منه السابع كقول من سنا سنا والسامع فيه وإن قال في وسط النهار ويد على أن يعتكف يوماً من في هذا لزومه من ذلك الوقت لانه لمعينه ذلك سذبه وفي دخول الليل الحلاق السابع واحداً الاجري أن نذر اعتكاف يوم فمن الوقت الى مسله وأن نذر اعتكاف شهر بعينه دخل معتكفه قبل عروب الشمس من أول ليلة منه وخرج بعد عروب الشمس من آخر

يوم

بقصر عليه وفاقا وعنه أو يدخل قبل فجرها الثاني ويمن اللث والثاني يوسف ورفقوا أن نذر عسراً معتمداً دخل قبل ليلته الأولى وفاقا وعنه أو قبل فجرها الثاني وعنه أو بعد صلاه ومن أراد أن يعتكف العشر الاخير متطوعاً دخل قبل ليلته الأولى بقصر عليه لرواه عليه السلام ليلة القدر ليلة احدى وعشرين ٢ حديث أبي سعيد وحضر اصحابه رضي الله عنهم على اعتكاف العشر وليلته الأولى كغيرها وهو عدد موت وعنه بعد صلاة الفجر أو ليلته وقالة الاوزاعي والثالث والحق وان المذوق لقول عائسة فان اذا اراد أن يعتكف صلى الفجر دخل معتكفه مسوق عليه وحمله صاحب المحرر على الجواز وقال القاضي خمل انه كان سعل ذلك في يوم العشر المستظهر من يوم زيادة قبل دخول العسرة قال ونقل هذا عنه في ذلك من حديث عمر عن عائسة ولم اجد في اللث المشهور وخرج بعد فراغ مدة الاعتكاف احكاماً فان اعتكف رمضان أو العشر الاخير اسحب ان يست ليلة العبد معتكفه وخرج منه الى المصلي بقصر عليه وقال هكذا حدثت عمر عن عائسة وقاله مالك وذكر انه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكرنا انه بلغه عن اهل الفضل الذين مضوا وقال سعيد ما فصل بن عمار عن مغيرة عن ابراهيم قال كانوا يستحبون ذلك قال صاحب المحرر لم يصل طاعة بطاعه قال في الكافي ولا يلزمه ثلثوا العشر ورد السرخ في الرعب في قياماً فاسبغت ليلتي العشر واجبة ان الماجشون وسحبون وقال انه السنة المجمع عليها فان خرج ليلة العبد منه فسد اعتكافه قال ابن عبد البر لم نقل بقولها احد من العلماء الا رواه عن مالك ولم يسمه الاوزاعي وابو حنيفة والسامع لا يفسد الملك كالعشر الاول او الاوسط وان نذر أن يعتكف اياماً العشر لزومه ما يحلله من ليله لا ليلته الاولى بقصر عليه وفيها وفي ليله المتخللة الخلاف

فصل

السابق اول الفصل وفي الثاني ان يذرا امام الشهور واليا ليه او شهرا ما لليل او
 ما لها ولزمنه ما يذره في ذكره في الرعا به صولا وان يذره شهرا مطلقا الزمنه سابقه
 نص عليه وفاقا لابي حنيفة ومالك لانه معنى صحيح للادوية امكنه العدة والغنة
 والابلا ولا يذره من اطلاقه دليل منه من اطلاقه في العدة والاملا فاعلم ان
 المخرج به في الحان ما يكد وعنه لا يلزمه احسان الاجرى وصححه ابن شهاب
 وعنه وفاقا للمصنف لانه صحيح اطلاقه على ذلك ولهذا يصح بعده ما لم يلزمه السور
 منه عقب التدوير خلاف لا طرقت زيدا سهر او تدخل معصية قبل الغروب من اول
 ليلة منه وعنه اوقت صلاة معرب وذلك ان لم يمتدح وعنه او قبل الحجر الملقى
 من اول يوم منه ولا يخرج الا بعد غروب الشمس اخر امامه ومكفي شهرا هلاليا باقصر
 ليلها ليله او ليلتين يوما ليلها او ليلتين ليلة قال صاحب المحرر وعلى رواية لا يجب
 السابع يجوز افراد الليالي عن الامام اذا لم يعتبر الصوم وان اعتبرنا لم يخرج وجب
 اعساف كل يوم مع ليله المسددة عليه وان استاء الليلين في استاء النهار
 مما منه في ميل تلك الساعة من اليوم الحادي والليلين وان استاء في استاء الليل
 ثم في ميل تلك الساعة من الليلة الحادية والليلين ان لم يعتبر الصوم وان
 اعتبرنا في ليلتين ليله صحاحا ياما امامه صمرا عسافه غروب الشمس الحادي
 والليلين في الصوت الاول او الثاني والليلين في الساعة ليلتين عسافه بعض يوم
 او بعض ليلة دون يوم الذي يليها والله اعلم وان يذرا عسافه ايام اوليالي
 معذون لم يلزمه السابع الا ان يذره لعدم دلالة عليه وكذا اجماع ان عساف
 في رمضان بغيره من ايام اخو واجب عنه في الحان بغيره فصام
 لانه امام وعنه ليلتين وفاقا لابي حنيفة لفظ الشهر وقتيل يلزمه
 الا في ليلتين يوما للمعرب لان الحان فيه لفظ الشهر فان تابع لزمنه ما جاز

الليالي

ليل او فقرة في الاسهر وقد حلت في الامام معتكفه قبل الفجر الثاني وعنه او بعد طلوعه
 وان يذره شهرا مسفوقا ليله سابقه وفاقا للمصنف قال صاحب المحرر لانه اصل
 كاعسافه في المسحور الحرام من يذره غير قال وهو ما شق قول اهل الرأي فانهم قالوا
 من اوصى بحسن عامين فاحترق في عام حار فهذا اولي ويحتمل ان يقال فقد
 سواهما في القياس فذلك على مخالفه لفظ الموصي للافضلته لمصلحة مع اطلاقه
 اولي وسبق في الصوم عن الميت وما في كلام احمد والاصحاب انه يعمل بلفظ الموصي
 وسبق في الفصل ليلة كلامه **فصل** من لزمنه سابق اعسافه
 لم يخرج حجة الا لما لا يذمنه مخرج لبول وعاريط اجماعا وفي تحته وعنه غسل
 متخير عسافه وله المسمى على عادته وقصد منه ان لم يجد مكانا يلقونه لاضرر
 فيه ولا يذمنه كسقا به لا يحشم ليلة منها ولا يصح عليه قالوا ولا مخالفه لعادته
 وفي هذا نظر ويلزمه قصدا وب من ليله لرفع حاجته به خلاف من اعتكف في
 المسجد الا بعد منه لعدم بعض احكامه اصل دخول الاعساف وان تدل له صدقة
 او عن منزلة العرب للقاء وحاحيه لم يلزمه المسفة ترك الحروق والاحشام
 منه وحكمه قوله في المسجدة انا لعوم قوله عليه السلام ان المساجد لم يبن
 لهذا انما هي لذكر الله وقرأوا القرآن والصلوة او كما قال وسوجه اجماعا وضح
 عن له وابدائه فعلة واحكامات اخولكبر وصغير وفاقا لاسحق وكذا اصد وحجامة
 صحيح لحاحيه كثير والا لم يخرج موضع ممكنة اجماله وذكر ان عميل اجمالا يجوز
 في اناء وفاقا للمصنف في مسخاضه وفاقا مع امن بلوسه والقروانية لانه كما المحرر
 منه الا ترك الاعساف وقتل الخوازل لقرون وكذا القاسية في هو المسجد كالسبل
 على طبع وديم في فنديل اطنه في الفضول قال ان يتم يكن الجماع هو المسجد والتمتع
 كاطره النول عليه نص عليه قال ان عقيل من الفضول في الاجاز في التمشيح

عابطة من ان الخطوط ان كان خارجا وجسده فيه لا ذكره كونه وعنهم وسلم
 منه ويحتمل والله اعلم ويخرج المعكف لصلواته وكذا غسل جمعه ان وجب الا
 لم يجز وفاقا لحدود الوضوء ويخرج للموضوء حديثه وان قلنا لا يمكن فعله فيه
 بلا وضوء وسقوت اجزائه الوضوء ويخرج لما في ما كولي ومسروب تحاحه ان لم يكن له
 ما سبه به بض عليه وفاقا لاي حنفية والسامعي وعند مالك لا يخرج ولا يعكف حتى
 بعد ما يصلحه كذا قال ولا يجوز خروجه لاطله وشربه في نيتيه في طاهر طاهره واحيان
 جماعة منهم صاحب المحرر والمعنى وفاقا لاي حنفية لعدم الحاجة لا ما حبه ولا
 بعض منه وذكر القاضى انه سوجه الخوازم والاحسان ابو حليم وحمل كلام اى الخطاب
 عليه وفاقا للسامعي لما فيه من ترك الموقرة وسقوت ان ياكل وحده وتريد ان يخرج حس
 موبه وقال ابن حامد ان يخرج لما لا يذم منه الى منزله اكل منه سررا كلقمة ولقمة
 لا اكل اكله وله غسل يد فيه في اناء من سيج ورفق ونحوها وذكر صاحب المحرر
 وذكر ابن ابي عمير ولا يجوز خروجه لغسلها وسقوت اول الباب هل يخرج للمحبة وله السكير
 اليها بض عليه واطاله المعام بعدها وفاقا لاي حنفية ولا يمكن لاهل حية الموضع
 للاعساف وسقوت على ذلك ذكره القاضى وهو طاهر طاهر احمد وذكر السمع
 احما لا يجزى في الاسراع الى معتكفه وفي منتهى الغاية احما لا يتلين افضل وان
 طاهر طاهر لا الخطاب في باب المحبة لانه لم يستثن المعتكف وفي القول بحمل
 ان تصق الموت وانته ان سفل بعدها فلا يند على اربع وتقل ابوداود في التبرك ارجوا
 وانه ترك بعدها عا دته وانما حازا السكير كحاجة الاسان وبعد وضوء الصلاة
 على به اول الوضوء ولا يلزمه سلوك الطريق الاقرب وطاهر ما سقوت يلزمه كفا
 الحاجة قال بعض اصحابنا افضل خروجه كذلك وعمود في اقصر طريق لا سيما
 النذر والافضل سلوك اطول الطريق ان خرج للمحبة وعيان عنهما والله اعلم

ويخرج للمرض بعد رمعه العناقر منه او لا يمكنه الامسقة سديك مان محتاج الى
 حمية او فراش وفاقا وان كان حنفيا للصداع والحق الحنفية لم يجوز وفاقا الا ان
 ساج به الفطرو صنف طوقا له يخرج ان قلنا ما سراط الصور والافلا ويخرج المراه لحض
 وناس وفاقا فان لم يكن رجه رجعت الى نيتا فاذا ظهرت رجعت الى المسجد
 وفاقا وان كان له رجة مكنتها ضرب خبايا فيها بلا وضوء فعلت ذلك فاذا ظهرت
 عادت الى المسجد ذكره الحنفى وابن لا موسى لما روى ابن مطه عن الحسن بن اسمعيل
 بن وهب بن محمد واحمد بن منصور قال ابن مطه وثنا اسمعيل بن محمد الصفار ثنا
 احمد بن منصور الرمادى قال ثنا عبد الرزاق ثنا المودى عن المعداد بن سريح عن ابيه
 عن عاتمة قالت كن المعتكفات اذا حضن ام رسول الله صلى الله عليه وسلم باخر اجهن
 عن المسجد وان يضربن الاخيرة في رجة المسجد حتى يطهرن اسنادهن ويرواه
 ابو حمير العكرى ايضا وسقوت عن عفوف بن مختار عن احمد وقال احمد بن حنبل
 الله عليه وسلم قد امر ان يضرب قبة في رجة المسجد رواه ابن مطه ما سنان عن
 يعقوب قال صاحب المحرر وهذا من احمد دليل على سقوت الحنفية ونقل
 محمد بن الحسن بن هب الى نيتا فاذا ظهرت بنت على اعكافها ورواه احمد بن رواه
 عبد الله عن الحسن بن كقينه الا عذار والفرق ان يعقود ذلك الا عذار لا يحمل
 مع الكون في الرجة وعلى الاول اقامته في الرجة اسحاب في احبار صاحب
 المحرر والمعنى وعنهما وحرمت به في المسوعب والرعاية وعنهما لان احمد قال
 كان لها المضي لا من لها ذكره في المحرر وقال صاحب المحرر وهو سببه بالحاضر
 بوقع الست بفت باب المسجد مدعوا فكذا هنا للتقرب من محل العباد والاحسان
 صاحب الرعاية سقوت ان تخلص في الرجة عن المحوطه وان خافت بلوشة فان سات
 والله اعلم ولا يخرج لسانه وفاقا الا ان سقوت عليه اذاؤها ملزمه الخروج

حلاقا للملك لطواها الامان وكما خرج الى الجمعة ولا سطل اعكافه حلاقا للملك
ولو لم يغير عليه التخل خلافا للسامعي كالنفس ولو كان سببه احساونا واحنا
صاحب الرعاية ان كان يعتن عليه حمل الثمان واذا اوجها خرج لها والا فلا يلزم
المرأة ان يخرج لعدة الوفاء في من لها الوجوب سرعا حلاقا للملك بالجمعة وهو حق لله
ولا دمي لا يستدرك اذا ترك ولا سطل اعكافه حلاقا لاحد قولي السامعي وملكهم
الخروج ان اخرج اليه لخصا مسعين ولا سطل اعكافه لما ذكرنا وكذا ان يعتن
خروجه لا طبا خروجه او انقاذ غريب وخوف وان وقعت منه خاف منها ان اقام
المسجد على نفسه او خروجه او ما له نصبا او خروجا وخوفه الخروج ولا سطل
اعكافه لانه عدو في ملك الجمعة فيها اولى من الكوفة السلطان او عن على
الخروج لم سطل اعكافه ولو سفسه حلاقا لاحد قولي السامعي وكما يفر ويضرب
وخاص ان احذر السلطان طالما يخرج واحق وفاقا للسامعي وان اخرج له
حق عليه فان امكنه الخروج منه بلا عذر سطل اعكافه وفاقا والا لم سطل حلاقا
لملك لانه خروج واجب والسامعي وجهان ان ثبت الحق في ارباب والا لم
سطل وان خرج من المسجد ناسا لم سطل اعكافه بالصوم ذكر في المجمود وذكر
في الخلاف والفتاوى سطل لمنافاه الاعكاف كالجماع وذكر صاحب المجمود
احدا الوجهين لا سطلع وبني كرض وحض واحنا ايضا وذكره ما من هذا
في المطاهر يطاها صومه غير المطاهر من ناسا او باكل منه معتدا انه ملك
من ههنا ان بعض الصوم ولا سطلع ساعة حلالا باللسان والخطا كما لم يرض
وكذا انها وقروا احسانا بالاعكاف عان واحدة مصله بالليل والنياب
كصوم اليوم الواحد والحاب صاحب المجمود بان الخروج لعذر موجب للبقاء
لا سطل الماضي من الاعكاف بخلاف صوم اليوم الواحد معلوم انه كعاد اذ

ان منظر صوم اليوم من الاعكاف ان يطاها يومه ناسا وهو صاير ولنا من
سطله الصوم فانه يفسد عليه اعكاف ذلك اليوم كله ولا يفسد ما مضى على ما
اختاره وحرم صاحب المجمود لا سطلع سابع الملك فاسق واطلق بعضهم منها وجهان
ولا فرق متى قال العذر رجوع وقت امكانه فان اخرج سطل ما مضى على ما ماني
من خرج لما له منه بد ولا سطل بدخوله لخاصه تحت سيف وفاقا وعن ابن عمر
لا يدخل تحت سيف وفاقا عطا والحق والحق وعن الموري وغير سطل وقيل
الحسن والموري والحسن صاحب والحق سيف لسريره مئة لان له منه بد وهو
قال قوله الاول ومن اراد المنع مطلقا لوجه له والله اعلم **فصل**
والمعقاة من هذه الاعذار وهو حاجه الناس اجماعا وطهارة الحديث اجماعا
والطعام والشراب اجماعا والجمعة كما لا سطل الاعكاف ولا سفس منه فلا
سفس سمانه لان الخروج له بالمسعى لكونه معقاة او لا يلزمه فكان ونقص الاعذار
ان لم يطل وذكر السخ لا بعض الوقت العات بذلك لكونه سرا مباحا واحنا
حاجه الانسان ونواقعه كلاما لما في الناس في الفصل مصله وعلى هذا وجبه
لخرج نفسه مكرها ان يخرج نطلانه على الصوم وانما سعة صاحب المجمود
لفاء ومن الخروج فيه بالاكراه وفي الصوم يعتد بمن الاكراه وطاهر كلام الخري
وعن انه سفي واحنا صاحب المجمود وفاقا للسامعي كما لو طالت وذكر ان
كلام العاني المذكور وهو انه لا يعلم به مالا وانه اراد ان السامع مضاه من
الخروج قال وكذلك اعكاف يوم يخرج لسفيه الاعذار وقد بقي منه من سبي
كذا قال وطاهر كلام السخ حلاله بالخروج لحاجه الانسان قال وكذا لا حرمه
مقنة لا سائل العقد المعقاة بخلاف غير كذا انها والله اعلم وان يطاول ذلك
والاعكاف مسدود فله احوال اح **اح** هذا ناسا ساعة غير مقينة محير

من النساء والقضاء وفاقا للملك والسامعي مع كفان من كون التذرع خلفه خلافا
 للملك والسامعي ومن الاستساق ولا كفان وفاقا فلنا من نذر صوم شهر غير
 معتن وسرع بها فطر لعذر وذكر في الرعاية بنى وفي الكفان الخلاف ومثل
 او ستافقه ان شاء كذا قال ومذهب ابي حنيفة يلزمه الاستساق بعذر المرض
 كذهبه في المرض شهر في الكفان ويخرج كموله في مرض شاح الفطر به ولا يجب
 تأجيل احد الوحيين في استطاع صوم الكفان بما سيج الفطر ولا وجبه ووافقت
 الحنفية على عذر الحضر هنا وفي شهر في الكفان واحاد في المجز ان يخرج
 لو اجب كمرض لا يؤمن معه بلوث المسجد لا كفان منه والافقه الكفان واحاد
 السرخ في الكفان الا لعذر حضر وبقا لانه معناه الحاجة الاسان وحقها
 صاحب المجز ومانا سوتا في نذر الصوم من الاعذار وما في زمن الحضر في كفان
 لا زمن حاجه الاسان كذا قال وطاهر كلام السرخ لا يفي وبعده اظهر وجوب
 من قول القاضي هنا في الصوم ولا فرق والله اعلم الماسه نذرا عتقا
 معنا معنى ما تركه وتكفر لتركه في النذر وفيه نص احمد على الكفان في الخروج
 لفته وذكره الحوفي في الخروج لغير وعدة وذكره ابن لا موسى في عده
 وعن احمد فمن نذر صوم شهر بعينه فمضى فيه او حاصت فيه المراه في الكفان
 مع القضاء رواه اسان والاعساف مثله هذا معنى كلامه الخطاب وغيره
 وقاله صاحب المجز والمسوع وغيرهما قال فتخرج جميع الاعذار في
 الاعساف على رواه اسان عدم وجوب الكفان وفاقا للملك والسامعي كرمكان
 والفرق ان فطن لا كفان فيه لعذر او غير وقتل المتروكي وحبيل عدم
 الكفان في الاعساف وحمله صاحب المجز على رواه عدم وجوبه في الصوم
 وسائر المذورات ولام القاضي والشيخ والحنفية هنا ايضا وان ترك الاعساف

الذين المعتن لعذر او غير قضاء متابع وفاقا للملك والسامعي تأجيل السابع في
 الامام المطلق اوله لانه معني لفظ الناذر لانه المفهوم من الشهر المعتن المطلق
 مضمون نذر السابع الا بشرطه او نسيته وفاقا للسامعي كرمكان وعند زفر
 وبعض الشافعية لا يلزمه سابع ولو شرطه لان ذكره في المعتن لغو ومذهب مالك
 لا يفي بعذر زفر على المذهب الاول ما خرج عن المدة المبيحه بقصده متابع
 طافا للسامعي متصلا بها خلافا له ايضا الحالة الماسه نذرا اما مطلقا
 فان لنا في السابع على قول القاضي السابق في حاله الاولى وان قلنا لا يجب تكم
 ما يفي عليه لانه مستدئ اليوم الذي خرج منه من اوله ليكون متابع ولا كفان عليه
 لاسانه بالمذور وعلى وجهه وقال صاحب المجز فناس المذهب خير من ذلك ومن
 النساء على بعض اليوم وتكفر وفاس مذهب السامعي بنى لا كفان **فصل**
 في سوانه لا يجوز خروج المعتكف الا لما لا يذنبه فلا يخرج لطلب فيه لا يتعين
 كفان من مرض ورنه وسهود جنات ويحتمل سمانه واداياها وتحصيل ميت
 وعن بعض عليه واحداث الاحداث وفاقا لما سبق اول الباب ولا يذنبه بدا
 كفن ولانه لا يجوز ترك فرضه وهو النذر للصيلة وعنه لاذلك روى احمد
 عن لا يجوز عن عائش عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمره عن علي قال المعتكف يعود
 المريض ويشهد الحنانه وشهد الجمعة اسناد صحيح قال احمد عام حجة
 وعن ابن موهبا المعتكف سبع الحنانه ويعود المريض رواه ابن قحافة من حديث
 عنيسة بن عبد الرحمن وهو متروك وروى سعد بن هشيم اسان في عن ابراهيم
 قال كانوا يخرجون المعتكف ان شرط هذه الحصال وهي له ان لم يشرط عيان المريض
 ولا يدخل سقاها في الجمعة ويشهد الحنانه ويخرج في حاجه وفاس السرخ على
 المعنى في حاجه اجبه لمصحه كذا قال فعلى الاول ان كان الاعساف تطوعا فله

والسامعي والقضاء
 والشافعية والقضاء
 والشافعية والقضاء

ان يخرج منه لذلك لانه لا يلزم بالشروع ومقامه على اعتكافه افضل لانه عليه
السلام فان لا يخرج الا الحاجة الاسان ولقول غايته انه كان عليه السلام لا
يخرج لسأل عن المريض رواه ابو داود وقال السامعته خروجه لخاف افضل
لانه فرض قيامه وان تعبدت صلاة خاف خارج المسجد او دفن ميت وتغيب ليله
فكشاهن معنيه على ما سبق وان شرط ذلك وله فعلة نصر عليه ذلك الرشد
وعنه عن بعض الصحابة والموذي وابن المبارك والبخاري ورواه عبد الوزار
عطاء والصحي ومات ودكنه المعوي عن السافعي جميعا من ما سبق ولا يرواه
الامر من موال على واليات اهله ولما مر في الحاجة وهو باهر وذلك الرشد
وان المنذر عن احمد المنع وفاقا لما سبق على الاول لا يفي من الخروج اذا
سهر انطلقا في طاهر بلام احكامنا كما لو عتق الشهود قال صاحب المحرر ولو ضاها
صار الخروج الميسر والمشروط في غير السهر وعند بعض السافعيه يعني لا مكان
حمل شرطه على في انقطاع السابغ فقط فترك على الاولى فاما ان شرط ماله
منه بدو ليس بقربه وحاجة العشاء منزله والميت فيه فعد خروج حرم
به السخ وعنه لانه يحب عقده كالوقف ولانه نصر كانه نذوما امامة ولنا
الحاجة اليها وامتناع السابغ مما ذكره صاحب المحرر واطلق غيره وعنه
المنع وحرمه الفاسي وابن عسيلة واحار صاحب المحرر وعنه لما فانه الاعا
صون ومعنى كسر شرط ترك الامامة في المسجد والزهدة والفرجة لانه ومن الخروج
حكم المعكف لانه لا يجوز ان يعمل فيه غير المشروط وشرط ما فيه مربة فلا
ما في الاعكاف خلاف هذا الوقت لا يقع فيه شرط ما سافيه فكذلك الاعكاف
وان شرط الخروج للسع او اللجان او للتكسب ما صنعه في المسجد لم يجز لاطراف
عن احمد واحكامه قاله صاحب المحرر سأل ابو طالب لاجد المعكف يعمل عملا

من نماط

من الخياطه او غيرها قال ما يعني قلت ان كان محتاج قال ان كان محتاج فلا يعتكف
وسق قول الصبي واحار وهو عطاء ومات شرط السع والشراء والخوف والله اعلم
وان قال متى مرضت او عرض لي عارض خرجت وله شرطه خلافا للمالك اطلقه السخ
وعنه بالشرط في الاحرام وقال صاحب المحرر فانه الشرط هنا سقوط القضاء
في المدة المعينه فاما المطلقة كندرسه مستابع لا يخرج منه الا لمرض فانه بعض
من المرض لا مكان حمل شرطه هنا على في انقطاع السابغ فقط فترك على الاول
ولكون الشرط افاذ هنا السابغ مع سقوط الفان على اصلنا وهذا القول معنى قول
بعض السافعيه السابق فتوجه يخرجهما على الوجهين **فصل**
وان خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض او غيره ولا وجه لقوله في الرعاية وسجل
او غير في طريقه ولم يخرج حان وفاقا لما سبق وكسعه وسرايه ولم ينف ذلك
فاما ان وقف لمساكنه بطل اعتكافه وفاقا للسافعيه وحجة لانا من بعد صلاة
الحان وعن مالك ان خرج لحاجة الاسان فلعنه وله او شرب ما هو فابهر
ارجوا ان لا يأس ولم يراى سلمة بن عبد الرحمن باسا اذا خرج لحاجة الاسان
فلعنه رجل ان ينف عليه فمسألة قال صاحب المحرر هذه المسألة فيما لا بد منه
من حاجة الاسان ومعناها والخروج لمرض وحضلة الوقف والمخرج وعنه
الخروج لما لا بد منه لا يجوز معه ما نرد اذ به زمانه فاما منه بد لانه يموت بحرا
مستحاضا من البث بلا عذر ولا خروج الحصة ويجوز معه ما لا يرد اذ به زمانه عن
الماس لانه لا يموت به حقا فاما الماسر ولا يجوز فيه ان كان مما لا يفي وقته
وخالف فيه بعض السافعيه وهو محجوج بالاجماع صله والاحار حلا للمالك
كغيرها لانه عن معتكف بدليل ان هذه المدة تحسب له وبعضها حلا وحاجة الاسان
ولهذا الوجه ان يعتكف سهر اخرج لعذر وبعضه زمانه عسر الرشد ما لم يعتكف ذلك

لا

ولأن الصور المتتابع لا يمنع الوطئ في ليلته ما لم يكن من مذهبه كذا هنا والله اعلم وإن
خرج لما لا يذنبه فخرج من محله أعكافه فيه جاز أن كان الثاني أقرب إلى مكان حاجته
من الأول وفاقا للسامعي لأنه لم يترك لنا مستحقا كاهرامه أو إخراجها فخرج إلى مسجد
آخر فأتى فيه أو خرج للجمعة وأقام في الجامع يوما وليلة وإن كان بعد أو خرج
إليه أسد الأعداء بطل أعكافه وفاقا لتركه لنا مستحقا ولم يطله أبو يوسف ومحمد
في الحالين بناء على أصلهما في الزمن اليسير على ما يأتي وأطله أبو حنيفة فيهما العين
المسجد كعين يوم سرعه في صومر والفقهاء أن المسجد لا ينعين مذهب خلاف الصور
والصور لا يمكن التامع نقله خلاف الأعكاف ولو بلا صومر من أجل أن فاسل من أحدهما
إلا الآخر فإن مشى في أسعاه خارجهما بطل والأفلا بطل عند أبي حنيفة مطلقا
وعند أبي يوسف ومحمد عكسه **فصل** وإن خرج لما له منه ثلثا وكان
مكرها أو ناسا بعد سبق في الأعداء وإن أخرج بعض حقه لم يطل في المصوب
وفاقا لأن عائشة كانت تزجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو معتكف في المسجد وهي في
محرمتها ولها راسه مفعول عليه وإن أخرج جمعة محاررا أطل وإن قل وفاقا
كالجماع لغيرهما وكذا لو زاد على نصف يوم وأطله أبو يوسف ومحمد ما كثر من نصف
يوم فقط وأطله الثوري والحسن بن صالح إن دخل تحت سقف لسرقة فيه
والله أعلم به أن كان مساعيا سري أو سبه أو فلنا تابع في المطلق استأنف وفاقا
لأنه كان ناسا بالمذنب على صفة كماله الأسد وكمن عليه صوم شهر في مكان
أو نذبه الذم ولا فائدة وفاقا وقال في الرغابة استأنف المطلق المتتابع فلا فائدة
وسئل أوسني وكفر كذا قال وإن كان مساعيا معينا شغبان مساعيا استأنف
وفاقا للملك والسامعي كالقسم صله وود صرح بهما والسامعي أولى من الوقت للكون
قبة مصونة وكفر خلا للملك والسامعي ومذهب أبي حنيفة وصاحبيه بنى على أن

كذلك

لأن العين أصل والسامعي وصف وحفظ الأصل أولى ولا فائدة عندهم إلا أن يريد به
العين مكفر مع القضاة وعند لا يوسف أن إذا أمن كفر لا قضاء والله أعلم وأن
كان سبعا ولم ينعنه بالسامعي كذا أعكاف شهر سعيان فاسل بنى وفاقا لأبي حنيفة
والسامعي لأن السامعي هنا حصل لزوم العين مسقط ليلته كفارة رمضان وفاقا
أبو حنيفة وصاحبه على سابع وطأه إذا أقوبه وسئل يستأنف لمن يذبح السامعي
ولأنه أولى من المدة المطلقة ولهذا قال مالك يستأنف هنا دون الصور لعدم تعدد
الأمم المطلقة فيه بالسامعي عند ذلك وصاحب المحرر أن هذا الوجه أصح في المذهب
وأنه ما من قول الحق وأصل الوجهين من يذبح صوم شهر بعينه فاقطعه فإن
فيه رواين وكفر رواه واحد خلا للملك والسامعي لتركه المذنب ومعه
المعنى ومذهب الحنفية كما سبق **فصل** وإن وطئ المعتكف في الفرج
عند أطل أعكافه لجماعه لآله والنهي للفساد وكذا أن وطئ ناسا قصر عليه لئول
أبو حنيفة وأصحابه المعتكف بطل أعكافه رواه حريث ماسا دمجج وقال أحمد
وكأنه وخرج صاحب المحرر من الصور أنه لا يطل وقال الصنع عندي بنى
ومسوق الأعداء في الفصل بعد هذا الوطئ من العذر ولا فائدة ما لو طئ
في طاهر المذهب وفاقا لعله أبو داود وهو ظاهر ما سئل ابن أبي هيثم وأختان
جماعة منهم صاحب المحرر والمعنى لعدم الدليل وكذا لصلاه وأنواع الصوم
عن رمضان وأما والعاقي وأصحابه وجوب الفان كرمضان والحج والفرو
وأصح وأحوار وأبه حبل والأولى أنه لا حجة فيما على ما قاله صاحب المحرر وعن
وقال الله السخ وحضر العاقي وجماعة الوجوب بالمسند وذكر في الفصول
أما حجب في الطوع في أصح الرواين فإن صاحب المحرر لا وجه له ولم يذكرها
العاقي ولا وقت على لفظ يدل عليها عن أحمد مذهب لا فائدة وهي المسوب

والتسعة عليه كفارة مدين وحلي رواته ومزان ما احب صاحب المغن والمحرر
والمسوعب وغيره مائة افسد المذور والوطي وهو كما لو افسد بالخروج لما له مئة
بدعي ما سبق وهذا معنى كلامه في الجامع الصغير وذكر بعضهم انه قيل ان هذا الحلاق
في نذر ووصايعين فلما اصابه ثوب الفاربان كما لو نذر ان يحج في عام بعينه فاحرم
بما افسد حجه ما لو طي بلزمت كفارة للوطي وكفارة من النذر والاحرم المباشرة
في غير الفرج بلا سهوه وفاقا وذكر القاضى اجمالا لا يحرم كسهم في المصوب وفاقا
ومتى انزل بها فسد اعسا في حلاقا لا حد قولي الشافعي والافلا حلاقا للملك واحد
قولي المصنف في الصوم ومتى فسد خرج في كفارة الوطي الحلاق ذكره ابن عسيل وقال
صاحب المحرر يخرج وجهه ما لك حجب ما انزال عن وطى لا عن ليس وقيله قال
ومما ساقه القاضى في العامد على اطلاقها وفاقا لا في حصة ومليك واحسان صاحب
المحرر وهذا لا يطله في الصوم **فصل** وان سكر في اعتكافه فسد ولو
سكر لئلا حلاقا لا في حصة لمخرجه عن كونه من اهل المسجد كالحض والاشي
لانه عن عذوره وان اذنبه فسد كالصوم وعن مذهب السامعي لا يفسد
وبني لانه من اهل المعامرة في المسجد ومسعة صاحب المحرر ولعل المراد انه فيه
كذب على ما ماتي في احكامهم وان سرب حمرا ولم يسكر او اتى كبر قال صاحب
المحرر وظاهر كلام القاضى لا يفسد لانه من اهل العيان والمقام فيه ومذهب
ملك يفسد وحلي عن لا حصة والسامعي وقال عطاء الزهري ان التي ذنبا
فسد **فصل** في سبب المعصية الشاغل بعمل القرب واحساب
ما لا يعنيه من جدال ومراة وكثرة كلام وعينه قال السخ لانه مكروه في عين
ولا ما ساق ان يذوق روحته في المسجد ويحدث معه وتصلح راسه او عينه ما لم يند
سي منها وله ان يحدث مع من باسمه ما لم يكن لان صفة رارة عليه السلام

فقدت

تحدث معه ورجلت عايسة راسه ولا ما ساق ان يذوق روحته في المسجد
بني عليه وفاقا وليس الصمت من ربه الاسلام قال ابن عسيل يكن الصمت بلا
الليل قال في المعنى ومنه الغاية وطاهر الاخبار حرمته وحرم به في الكافي راي
ابو بكر الصديق رضي الله عنه امرأة لا مكلمة فعل له حجت مصممة فقال لها بكلي
فان هذا لاجل هذا من عمل الجاهلية رواه الفارسي وروى ابو داود ما احمد
ابن صالح ما يحيى بن محمد المديني ما عبد الدين خالدين سعيد بن سلام عن ابيه عن
سعد بن عبد الرحمن بن رقيش انه سمع سوخا من بني عمرو بن عوف ومن
قاله عبد الله بن احمد قال قال علي حقت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم
بعد احلام ولا ضامات يوم الى الليل حدث حسن وقال الا زدي في عبد الله
خالد لا يكت حديثه وان يذوق له فبه وفاقا لما سبق وقال ابو داود وان
المذولة فعلة اذا كان اسلم لقوله عليه السلام من صمت بخا وهو محمواك على
الصمت عما لا يعنيه ولا يجوز ان يجعل القوان بدلا من الكلام ذكره ابن عسيل
وبعضه صاحب المعنى والمحرر لانه استعمل له في غير ما هو له كتوشيد المصنف او
الوزن به وحا لا تظن بحباب الله **فصل** في معناه لا سلم به عبد الله بن ابراهيم
ان ترى رطل حائض وفيه مفعول وحنت على قدر ما موسى ذكر ابو عبيد بن جوح
هذا المعنى وحرم به في الكلام المحصر والرعاية مانه يكن وذكر **سرخا** ان
قرا عبد الحكيم الذي انزل له او ما تاسسة فحسن كقوله لمن دعا له لذي باب
سنة وما يكون لما ان سلم هذا وقوله عبد ما اهنة انما اسكوا بني وحزني على الله
وفي الصحيحين عن ابن عمر بن مالك حدث ما شا وجماعة حدث السفاعة ورجلوا
على الحسن بن جندب في الحديث فقال هيبه بكسر الهاء واسكان الياء وكسر الهاء الثانية
قال اهل اللغة فقال في اسنارة الحديث ابيه وفساك هيبه بالهاء بدل الحقيق

وحيه

قال الجوهري ابيه اسم سمى به الفعل لان معناه الامر بعول للصل اذا استزوت
من حديث او عمل ابيه بكسر الهمزة قال ابن السكيت فان وصلت توتت فقلت ايه
حدثنا قال ابن السري اذ اقلت ايه فانما ما من ان يزيدك من الحديث المعهود
سكنا وان قلت ايه بالسون كما مك فلت هاب حديثا لما لان السون ينكر فاما
اذا اسكتته وكففته فقلت ايها عتافا لوال الحسين فلما زادنا قال وحدثنا منذ
عشرين سنة وهو يومئذ جميع اى مجتمع القوم والحفظ ولقد ترك ساما ادري
الشي المسخ او كن ان حدثكم فسكوا فلما له حدثنا فحك وقال خلق الانسان
عجل ما ذكرت لكم هذا الا وانا اريد ان احدثكم قال في شرح مسلم فيه لاس
تحدثك العالم بحسن اصحابه اذ اكان بينهم وبينه انس ولم يخرج فحكمة الى حديث
ما ذكره المروزي ومعه حوازي الاسس بما للعراق في مثل هذا الموضع وفي الصحيح
مثله من فعله عليه السلام لما طوق قاطبة وعليها رضى الله عنهما امر امرت وهو
يعول وكان الانسان اكثر شئ حدثا قال وطائر من ومنزل خلق الانسان
عجل لما اسجدت فوسل العذاب ووسل المراد بالانسان النضر من الحرب وسيل
ادم عليه السلام على هذا قال الاكثر خلق عوجا فوحدة اولادهم واورهم العجلة
وسل خلق عجل اسجل خلقه صل عروب الشمس من يوم الجمعة وسيل
الانسان اسم جنس وسيل المعنى خلق عوجا قال الزجاج يعول الغريب للذي يلزمه
اللعب اما حلفت من لعب برودون الما لغة في وصفه بذلك وسيل فيه بعد
وما خيرا والمعنى خلقت العجلة في الانسان والامة الاخري وروى عن ابن عباس انه
روى في النضر من الحرب وكان خذالة في العراق وسيل الى من خليف وكان
خذالة في البعث قال الزجاج لما يعقل من الملائكة والحق بحا دل والانسان اكثر
هذه الاسماء خذلا **فصل** ولا سحت للمتكلف اقرء القرآن والعلم

والمناظر فيه وخوف وفاقا للملك ذكره ابو الخطاب عن احمنا نقل المروزي لا يقرئ
المسجد وهو منكف وسيل المروزي ايضا يعزى القرآن اعجب الى من ان يعكف
لان له ولغيره قال صاحب المحرر لولا ان الامراء لم تكن فيه لعل عكف ويقرى قال
ابوبكر لا يقرئ ولا يكتب الحديث ولا تحال الس العلماء لعله عليه السلام فانه كان
عكف فيه واعكف في فتيه وكذا لطواف وذكر الامدي في اسحاب ذلك رواه ابن
واحاد ابو الخطاب وصاحب المحرر وعنه ما سحت وفاقا لابي حنيفة والشافعي
لطوافه الادله وكذا لصلاه والذكر ولا تشغ الطواف لمقصود الامراء وخوفه
كلاف الاعكاف تعلى الاول فعلة لذلك افضل من الاعكاف ليعدي نفعه
كاسوق قال صاحب المحرر وسحت وكراهه القضاء وحمان شاعلى الامراء فانه
في معناه وقال ملك لا يسخى الا فمأخف **فصل** ولا ياتى ان يزوج
وسيد السباح لنفسه ويعين ويصلح بين العوم ويعود المريض ويصلى على الحان
وعزى ونهى وودون ويقيم كل ذلك في المسجد وفاقا للساجي وقاله الحنفية
الا في الصلاه على الحنات لكرامتهم عندهم فيه وقال ملك لا يعود مريض الا ان يصلى الى
جنبه ولا يعمد لهني او يعزى او يعمد كما حايبه الا ان يعساه في مجلسه ولا
يصلح فيه من اليوم الا في مجلسه حقا وكن ان نعم الصلاه مع المودين لانه ملى
وهو عمل وهو لا يعنى ان يصلى على جنات فيه والله اعلم ولعل طاهر الاصاح
حرم ان يزوج ونزوح **فصل** قال صاحب المحرر قال احمنا سحت
لترك لبس رفيع الساب والسكندر مما ساحت له وسيل الاعكاف وان لا ينام الا
عن غلبه ولو مع قنب الماء وان لا ينام مصطحا بل مترعا مسندا ولا يركن سى
ذلك ولعله ان الجوزي وعنه رفيع الساب ولا ياتى باحد سعن واطفان
في ماسر مذهبنا قاله صاحب المحرر وعنه كفيل به في طسيت ورجل شعن وكن

ملك اخذ سحره واطفان ولوجهه والقاه لحرمة المسجد وكن ان يغيب ازاله
ذلك مطلقا صانه له وذكر غير سن ذلك وطاهر مطلقا والاحقرم القاون منه يكن
له ان ينطبق بدل المزودى لا سيطيت وبعلا ايضا لا يحى وقاله معمر بن راسد وقاله
عطاءة المعتكف ونقل ابن ابراهيم شطيب وفاقا لسطيف وظواهر الادلة وهذا
اظهر وفاقا لاجاننا الكرامة على الحج وعدم التحريم على الصوم واطلق الرعايه به
كراهه لسر اللوب الرفيع والطيب وجهين **فصل** لا يجوز ان يبيع
والثرائد المسجد للمعتكف وغيره عليه في روايه حبل وحرمه العاصي وانه
ابوالحسن وصاحب الوسيلة والافضاح وعنه لما روى احمد بن يحيى بن سعيده
عن ابن محلان حديثي عمرو بن شعيب عن ابيه عن حبل قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن السبع والثرايم المسجد وان يصدق منه الاسقاء وان يصدق منه الضالة وعنه
الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة رواه ابو داود وابن ماجة والترمذي وحسنه النسائي
ولم يذكر انشاء الضالة وعن لاهور مرفوعا اذا اتم من سعة او شاع في المسجد
فقولوا لا ارج الله كما ترك اسان جيد رواه الترمذي وقال حسن عريب قال
صاحب المحرر وبحث الاحار ما يمنع من اساد القاله والبيع في الاعكاف اولى
وقال ابن هرون منع محته وخوان احمد ومسل ان حرم محته وحكان
وحرم في المصول والمسوعب مانه يكن وفاقا وقال ابو حنيفة يجوز ولكن احقار
السبع في المسجد على قولنا يكن ولكن للمعتكف فيه اليسير طلاقا لهم كالكثر وفاقا
وقال ابن مطال المالكي اجمع العلماء ان ما عقد من السبع في المسجد لا يجوز بفضه
لدا قال ومسل حبل عن احمد ما حمل انه يجوز ان سعه وسنري في المسجد ما لا
تدمنه كما يجوز حوجه له اذا لم يكن له من يابيه به كما سبق في الاعذار فانه قال
لا يبيع ولا يستري الا ما لا بد له منه فاما الحان والاحد والوطا فلا يجوز هذا

في الحج

بدر

للساوي ومالك

عالم

قامر المسجد وعن ذلك صاحب المحرر وقاله اسحق وطاهر المنع منه ولو خرج
لما لا بد منه ولم ينف له وسبق حوان في فصل له السؤال عن المرفوع وطريقه ماله
عزج على المذهب لا يجوز المسجد وخرج له وعلى الثاني يجوز فلا يخرج له وفاقا والله
اعلم ولا يجوز له ان يكتب بالصعده في المسجد كالحاطه وعنه ما والليل والكبير
والخناج وعنه سوان قاله العاصي وعنه وفاقا للملك وحرمه في المذهب والابصاح
قال صاحب المحرر قاله جماعة ونقل حرب الموفد في سراطه فصل له ستر ط
ان يخط في المسجد قال لا ادري قال له المزودى ترى ان يخط قال ما ينبغي ان
يعتكف اذا كان يريد ان يعمل وبعلا ابو الخطاب ما يحى ان يعمل فان كان يحتاج
بالاعتكف وقال في الروصه لا يجوز له فعل عمر ما هو فيه من العباد ولا يجوز ان
يحرر ولا يصنع الصبايع قال وودع بعض القواد واما الحديث كذا قال وقال
ابن السناء يكن ان تجر او يكتب بالصعده حذاء في منتهى الغايه وحرم به في المسجوب
وعنه واما حقه الحسن وافعل الراي كاللام والنوم وقاله السامعي في اليسير
ولن الكبير والله اعلم وان احاج لللبسه حاطه او عزها لا للتكسب قال ابن
السناء لا يجوز وحذاء في منتهى الغايه واحسان وهو السبع وعنه ما يجوز قالوا وهو
ظاهر الحزني كلف عمامته والسطيف ولا سطل الاعكاف بالسبع وعمل
الصعده للتكسب لانه انما ساق في حرمه المسجد ولهذا ايج في منزله وذكره مشي
القائه فولا سطل ان حرم طحوجه بالمعصيه عن وقوعه حرمه وقاله مالك
والسامعي في العديم مطلقا لمنافاه الاعكاف والله اعلم **فصل**
سفي لمن قصد المسجد للصلاه او عزها ان نوى الاعكاف منه لبثه فيه لا سيما
ان كان صائما ذكره ابن الحوزي في الميناج ومعناه في الغنيه وفاقا للشافعية
ولهم **شيخنا** والله اعلم

طالب

الحاج بانين

كتاب المناسك

الحج نفع اكله لا ينكرها في الاسهر وعكسه شهر الحجة والحج لغة القصد الى من يعطى
 وفعل كذا المصد اليه وسرعاً فصد مكة للنسك والغمر لغة الزمان فقال
 اعمره اذا زان وفعل الصد وسرعاً زان البيت على وجه مخصوص والحج وقتر
 على اهل مسلمة خلف حوزة الحرم من واحد وفوض الحج سنة تسع في قول الاشعر
 وقيل سنة عشر وفان بعض العلماء سنة ست وبعضهم سنة خمس والعمر وقتر
 كالحج ذكره الاحباب قال القاضي وعنه اطلق احمد وجوه في مواضع مدخل فيه الملك
 وعنه قال وهو قول سحنان ان احمد لم يصرح بوجوه على الملك وصرح بما لا يجب
 عليه وجب على غيره وقصر الحرم قول اكثر العلماء من الصحابة وغيرهم وقال الساجي
 في الحديث ولما ليته مولان لقول غانسة يزول الله هل على الساب من جهاد قال نعم
 عليهم جهاد لا مال فيه الحج والغمر رواه احمد وابن ماجة باسناد صحيح وعنه
 سادس العتيبي انه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابي سح كبير لا يستطيع الحج والعمر
 ولا الطعن فقال حج عن ابنك واعمر اسنان جند رواه الخمسة وصححه الترمذي
 وحاجير لا النبي صلى الله عليه وسلم قال ما الاسلام قال ان شهد ان لا اله الا الله
 وان محمداً رسول الله ونعم الصلاة وبو في الركعة وحج الست وعمره وذكر الحديث
 وهو من حديث عمر رواه ابن حنبل في صحيحه والدارقطني وقال اسناد صحيح رواه
 ابو الجوزقي في كتابه المخرج على الصحيح وعن الضبي بن معيد قال است عمر
 فقلت اني وجدت الحج والحجر مكتوبين على قاهلتي بما قال عمر هديت لسنة
 سلك صلى الله عليه وسلم اسنان حنبل رواه الساجي وعنه واحج احمد وجماعة
 سوله تعالى واما الحج والحجر لله وعنه الغمر سنة وفاقا لا يحسنه ومالك
 واحد قول الساجي احسان **سحنا** لان رجلا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال زعم

مستطوع

رسولك ان علمنا فذكر الصلاة والذوق وصوم رمضان وحج البيت فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم صدق فقال والذي بعثك بالحق لا اريد عليهن ولا اسفن منهن فقال لمن
 صدق لم يدخل الجنة رواه مسلم واحب ما اسم الحج ساول الحرم روى مسلم من
 حديث ابن عباس دخلت الغرة في الحج الى يوم القيمة وفي كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى
 اهل اليمن مع عمرو بن حزم وان الغرة الحج الاصغر رواه الاروم والدارقطني وعن حجاج
 عن محمد بن المنكدر عن خابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الغمر او اجتهه قال لا
 وان عمر حنبل رواه احمد والريدي وقال حسن صحيح كذا في بعض نسخه وحجاج هو ابن
 ارطاة ضعف عنه فهو مدلس لا يحتج به اتفاقاً قال الدارقطني رواه يحيى بن اتوب
 عن حجاج وان خرج عن ابن المنكدر عن خابر موقوفاً للطراي عن محمد بن عبد الرحمن
 عن سعد بن غفيرة عن يحيى بن اتوب عن عبد الله بن المغيرة عن سلمة بن الربيع عن خابر موقوفاً
 سلمة رواه الدارقطني عن ابن ساد او عن محمد وحفص بن مسافر ويعقوب وذكر
 يحيى بن اتوب نسخة روى له الحارثي ومسلم لكن له ما كير عنه كذا الحديث مع
 ان احمد قال منه سى الخط وقال ابو حاتم وابن القطان لا يحتج به وقال الدارقطني
 في بعض حديثه اضطراب واما ضعف خبره باضعف عبد الله كما ذكره في منتهى
 القاب مناعة لاني اسحق السيرازي ولا توحه لان عبد الله ثقة عدلهم وبعده
 الحارثي وغيره وقال ابو حاتم يرد صدوق به محتمل انه اراد عمر القصة او العرق
 مع محتمل فانه لم يكن واجبه على من اعمره وعن طلحة بن عبد الله وفوقاً الحج جهاد
 والغمر بطوع اسان ضعف رواه ابن ماجة ورواه الساجي عن سلمة صالح الحنفى
 فسلما وقال لسقمى مات ما لم تطوع وقال ابن عبد البر روى ذلك ما ساسد
 لانه ولا يوم سلبها الحجة وعلى هذه الرواية بحث انما كما سبق اخر صوم التطوع
 وعنه رواية تامة بحث الاعلى الملكى لعلماء عبد الله والاروم والميموني وبلز بن محمد

عن ابن عباس

اختاروا السخ وقات شيخا عليه نضوضه وياؤها القاضي على انه نفى عنهم دم المتبع
 كذا قال وورد سالة عبد الله وعمر من ابن عمر اهل مكة قال ليس عليهم عمة لان
 ذلك قول ابن عباس لكنه من روايه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعف وقاله عطاء
 وطاووس لان معطرا الطواف وهو يفعلونه واحاب صاحب الخبر وغيره بانه لا
 يضحى حق من لم يطف ومن طواف حجب ان لا يخرج عنه كالا فاقى **فصل**
 لا حجب الحج على كافرا صلى اجماعا ونعاف عليه وعلى سائر فروع الاسلام وفاقا للساجي
 كالقعيد اجماعا وعنه لا وهو الاسهل للحقيقة ولما لا يثبت وحان وعنه
 نعاف على المواهي لا الا وامر بالموت ذميلة وفاقا وهل يلزمه الحج باسطاعه
 2 رده اذ اذا اسلم ان قلنا بعض ما فانه من صلاه وصوم لزمه وفاقا للتشافعي
 والا فلا وفاقا لابي حنيفة ومالك ولا سطل اسطاعته برده ان قضى صلاه برده
 صل رده وان حج ثم ارتد لم اسلم وهو مستطيع هل يلزمه حج باني وفاقا لابي
 حنيفة ومالك امر لا وفاقا للساجي فيه روايان وسوق ذلك في الصلاه ولا يصح
 الحج من كافرا اجماعا وسطل احرامه ويخرج منه برده فيه وفاقا لابي حنيفة قال
 والجماع ويريد ما فعله معه وسقط الاحرام معه ابتداء بخلاف الذين اجماعا
 وللشافعية في خروج حبه منه وكونه كالمجامع وتا به اذا اسلم اوجه **فصل**
 ولا حجب على محبون اجماعا ولا سطل اسطاعته محونه وفاقا ولا يصح الحج منه
 ان عده نفسه وكذا ان عده له الولي امصارا على البصر في الطلوع وسطل
 يصح ويستهي الغايه احسان ابو بكر وفاقا للمالك والشافعية وهل سطل الاحرام
 بالخون لانه لم ينف من اهل العنان امر لا كالموت فيه وحان فان لم سطل
 فكن اعني عليه ذكره صاحب الخبر واطلق ابن عميل وحسنه بطلابه محنون
 واعما والمعرف لا سطل ما عما كالمسكوت موجه فيه مثله ان نضل

طاهه

اجام

فصل ولا حجب على عبيد وفاقا للجهاد وفيه نظر لان المقصد منه
 الهان والخبر الا في الامر باعدا به اذا اعق ولانه لا ملك ويصح منه وفاقا
 وكذا مكاتب ومدبروا واولاد ومعق بعضه وفاقا ولا يجوز ان يحرم الامان سبه
 وفاقا لنفوت حقه فان فعل البعد وفاقا حلاقا لادوكه لاه وصوم كذا ذكر
 الاحباب وقال ابن عميل يخرج بطلاق احرامه بخصبه لنفسه مكنون قد خرج
 2 من معصوب وهو الكذب من الحج بما لم معصوب وهذا متوجه ليس به معروف
 موثر مكنون هو المذهب وسوق مسله في الاعكاف عن جماعه بذكر على انه لا يجوز
 له فعل عيان وقد نفوت حوال السيد الاما د به وبعليلهم بذكر عليه ومنه صلاه
 وصوم وقد يكون من الاعكاف المطوع اقل ولا يجوز صوم المرأة الاما د الزوج
 2 السيد الكذب وورد سوا سمنها في الاعكاف والحج بلا اذن لمعق واحد وكن
 اعزاز المساله بالغصب على روايه ان اخرج وفاقا لابي حنيفة وحسنه
 2 روايه وفاقا احارها ان خامد والسخ وجماعه وحرم بها اخرون لسوق
 حقه وفاقا للسخ على صوم بصر بده ومران لا نفوت به حق في لسنه كليله
 2 روايه بعلما الجماعه واختارها ابو بكر والقاضي وانه وغيرهم كمن طوع نفسه
 وورد كذا ابن عميل قول احمد لا يعني منع السيد عنه من المضي في الاحرام من
 الاحرام والصله والصام وقال ان لم يخرج منه وحبب النوازل بالترجع
 كان بلاهه وان اذن له لم يحزله كليله للزومه كذا ج واعان لرهين وعنه
 له كليله وان ناعه فستريه كابعه في كليله وله الفسخ ان لم يعلم الا ان ملك
 ماعه كليله محل له وان علم العبد بخرج سبه عن اذنه فكل لو لم اذن والا
 بالخلاف 2 عزرا الوكيل صل عليه وان بذرا العبد الحج لزمه وفاقا قال صاحب
 المحذور لا يعلم منه حلاقا وهل لسبه معة منه اذا لم يكن بذكر ما ذنه وفاقا

خرج

طاهه

ام

للسامعي امر لا يؤخره عليه كواجب صلاة وصوم ولعل المزايا حصل السمع فيه رواه ابن
وقيل ان كان المذنب على الفور لم يمسح وورقيل ان ابراهيم في مملوك قال امراته طالق
بلا ان لم يخرج اقل يوم من رمضان قال خرم ولا مطلق امراته قلت فان منع سبكه
ان يخرج الى مكة قال للسنة ذلك اذا علم منه رسدا ذكر الخلال فما عصى على المملوك
من حق مولاه وما عصى من حق المملوك على سبكه وعنه ما ذكر على خلافه وهو ظاهر
فلا يهرس وسوق ذلك اول الحائز وان افسد العبد حجة بالوطي لزمه المضي فيه
والقضاء وفقا للسامعي بالخروج ويصح القضاء وقته في الاصح للزوم له بالذبح خلاف
حجة الاسلام ولحق لسبكه مسعة منه ان كان سرعة فما افسد ماذبه لان اذنه
فيه اذن يفتن حبه ومن موجه فضا ما افسد على الفور ولما لقيه مولاي
وان لم يكن ياذنه في مسعة من القضاء وحان كالمذود وهلك لمن العبد القضا
لنوات او احصا ربه الخلاف بالخروج وان اعق ماله ان ياتي بالزمن من ذلك
لزمه ان سدا حجة الاسلام فان خالف فحكمه بالخروج اشد او عين قبل حجة الاسلام
وان اعق في حجة الفاسد في حال خونه عن حجة الفرض لو كانت صحه فانه مضي
فما وخونه ذلك عن حجة الاسلام والقضاء وفقا للسامعي وقال ابن عسك عندى انه
لا يصح لانه ليس من حيث لو حجت اخوات حب ان يكون مضا وهاكي كما قلنا فمن نذر
صوم يوم بعدم فلان قد مضى يوم من رمضان فانه على الرواية التي تقول بخونه
عن المذنب والنقض لو اوطو ذلك يوم اليوم لزمه مضا يومين ولا يكون الاعذار
في القضاء بما كان في الاذنه ويلزمه حكم حاسبه كخروج معيرون ان يخلد خيرا او حلاله نسك
لم يخلد من الصوم وليس له مسعة منه نص عليه ومسل في اذنه فيه وفي صوم اخر
احرام بلا اذنه وحان كند وسألى وغيره المالكية ان تعذر الماذون السبب والمسيب
منعه ان اضربه في عمله في الاسهر عندهم وسوجب احوال مثله وان قلنا ملك

118
بالمملك ووجد الهدى لزمه وان مات العبد ولم يعم فلم يستد ان يطعم عنه ذكر
في الفصول وان افسد حجة صام وكذا ان منع او قرن لان الحج له المرأة وذكر
السامعي انه على سبكه ان اذن فيه بالوفعة ما ثبت ماذن مستتب **مفضل**
ولا يجب على صحت ويصح منه فان كان حيرا احرص نفسه والا احرص وليه عنه ومع
لانما وحكمه كالمكلف نص عليه وفاقا للملك والسامعي لقول ابن عباس ان امرأة رعت
لما النبي صلى الله عليه وسلم حبسا فالت الهذاج قال نعم ولك اجر رواه مسلم وقال
السائب بن زيد حجني مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانا ابن سبع سنين
رواه البخاري وقال ابن عباس انما صبح حج نزل الحث فعليه حجة اخري واما
اعرابي حج بها جرح فعليه حجة اخري واما عبد اعق فعليه حجة اخري وانفرد
بخدمتها لم يرفعوه وهو محقق في الصحاح وعمرهما وكان اية في الحفظ ولهذا
صح جماعة منهم ان حوزموا احاب بسخه لكونه من الاعرابي وقد قال ابو الوليد
حسن بن محمد بن ولد سعد بن العاص وهو امام اهل الحديث في عصره بخراسان
قالة الحاكم ما نعه وقال ذو من القصة على لاء العباس بن سرج صف المخرج على
السامعي والمخرج على الصحيح لمسلم وكان اذه من رات من العلماء والثره تفسفا
ولزوما لمدرسه وسنه والرهرا حيا داني العيان سمعت ابا الوليد سبيل
عن قول النبي صلى الله عليه وسلم اما اعرابي حج مسل ان لها جرح فعليه الحج اذاها جرح
قال معناه قبل ان يسلم فعبر باسم المخرج عن الاسلام لانهم اذا اسلموا لها جرحوا فشر
النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام باسم المخرج واما سموا ما جرح لانهم هموا والكفار
اجلا لا للاسلام سمعت ابا الوليد سمعت ابن سرج سمعت اسمعيل بن اسحق السامعي
سوال دخلت على المعتمد فرفع اليها ما قطرت فيه وكان قد جمع له النزل من
عصر العلماء وما اخرج كل منتهر لنفسه فقلت له ما امر المؤمنين مصنف هذا

الكتاب رنديق فقال لم تنج هذه الاحداث قلت الاحداث على ما روت ولكن
 اباح المسكر لم يحرم المسعة ومن اباح المسعة لم يحرم الفناء والمسكر وما من عالم الاولة
 زلة ومن جمع ذلك العلماء احدىها ذهب دونه فامر المعصية فاحرق ذلك العالم
 والله اعلم وقال ابو الخطاب عن الخبر المذكور ذكره الله الطبري في سنة
 وقال اخرجه ابن لا حايه ولا نه يصح صومته بالمالع خلاف المحبون ولانه اذا صح
 احرامه يجب ان يصح على كل المباح في الضمان كالسباح ولا نه التزام بالفعل وهو هو
 من القول خلاف مذهب ومثله وكفان الحج سعلق باج الفاسد ومحرم رفعه المعنى
 عليه عند خلاف الصوم صما ومذهب الى حصفه واحايه به يصح احرامه ولا يلزم
 فلا سعلق به كفان ويرى بصره وخيف الطب استحيانا وقد لو ان صحت عن بعض
 الحصفه ان هذا معنى قول لا حصفه لا انه يخرج من نواب الحج وسوقه باب الصلاة
 وهذا القول متجه انه يصح احرامه ولا يلزم حكمه وثبات عليه اذا ائمه صحا لانه
 لمن من اهل الالتزام وليس على لزومه دليل صحيح وخبر ممتنع وهو ان سبع باذن
 وليه كاسع وقت يصح منه بذونه واحيان صاحب المحرك وكلاء وصوم فعلى
 هذا حلله الولي منه ان زاده ضد في الاحكام كعبه وللشافعية كالوجهين ولا يحرم
 الولي من ميمر وفاو الملك والسامعي لعدم الدليل والولي من يملكه ويصح
 الطفل ولو كان محرم او لم يح كعقد السباح له ولا يصح من غير الولي فلو كان الثاني
 وانه ظاهر كلام احمد بالاحي وظاهر روايه حيل يصح من الام ايضا وقافا
 للسامعي الخبر المذكور واحيان جماعة وقال بعضهم عصبته كالعم وانه حاي
 واحيان بعضهم الصحة والله اعلم وكلما امكنه فعلة نفسه كالوقوف والمست
 لزومه وسوا احض الولي فيها او غير وما عجز عنه عملة عنه الولي روى عن ابن عمر
 في الرمي وعن لا يكرانه طاف ما من الرنة في خرقه رواها الاثرم وكانت عاتيه بجز

عنه

الصبيان

الصبيان للاحرام وفاقا لاكثر العلماء منهم الشافعي وقالة عطا الا الصلاة واسي
 ملك الملية ايضا وعن اسعث من سوا وهو ضعف عند الاثرم عن ابن عمر عن
 ما روى قال حجاج مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فاحرمنا عن الصبيان
 رواه سعيد ولا حيد وانما حجة فليتنا عن الصبيان وروينا عنهم والرمي في حايه
 عن النساء وروى عن الصبيان ولا يجوز ان يرمى عنهم الامن روى عن نفسه قال سانية في
 الحج فان قلنا ما لا حيد هناك فكذا هناك والواقع الذي عن نفسه ان كان محرم انصره
 وان كان خلا لا لم يعتد به وان قلنا نفع الاحرام باطلا هناك فكذا الذي هناك وان
 امكن الصبي ان يناول النابت الحي ناوله والا سحبت ان يوضع الحياء في كفنه ثم جرد
 منه فرمى عنه فان وضعوا النابت في يده ورمى بها جعل يده كاله تحسق وان
 امكنه بطوف فعلة والاطف به محمولا او داجيا وعبروا السه من الطائف به
 وكونه من يصح ان يعتد له الاحرام فان قوى الطواف عن نفسه وعن الصبي
 وقع عن الصبي كالكبير بطاف به محمولا لعذر ويجوز ان يطوف عنه الحلال والمحرم
 طاف عن نفسه او لا وفاقا للملك والسامعي لوجود الطواف من الصبي كحمله في
 ولم يوجد من الحامل الا السه كحالة الاحرام وذكر القاضي وحيا لاخرى بالرمي
 عن الغير فعلى هذا نفع عن الحامل لان السه هنا شرط في كونه منه سرعا وقيل
 يقع هنا عن نفسه كما لو نوى الحج عن نفسه وعن غيره والمحمول المعدود وحدث
 السه منه وهو اهل وحمل ان يلغوا منه هنا لعدم السه لكون الطواف
 لا يقع عن غير معين وسعة الحج في مال وليه في روايه احادها ابو الخطاب
 وابو الوفاء السخ وغيرهم وفاقا للملك واحدمولى السامعي لانه السب فيه
 قال ابن عمل كماله مال غير تامر له وعنه في مال الاحيان جماعة واختلف
 احساو القاضي لانه لمصلحة كاجر حامله الى الجامع والطبيب ويحج والخلاف

الذكر

محض ما يرد على صحة الخبر والنسب السفر الحج به مرسا على الطاعة زاد صاحب
 المحذور وما له كسر حمل ذلك فاما سمن معناه لجان او حمية او الى ملكه لاسطانه
 او الاقامة لها العلم او غير ما سناخ له السفر به في وقت الحج وغيره ومع الاحرام عليه
 ولا يفتى على الولي رواه واحد يبلغ الجبهه الواحده فيم سعدى عدم الاحرام
 ونوه هذا من كلام غير من الصرف لمصلحة ونوه من كلام السامعي وكذا
 المالكية وان كانوا استنوا خوف الصعبة عليه فقط وهل الفدية وحزنا
 الصديق على الولي ليعقبه امر عليه كجائته منه رواه ابن وللسامعي والمالكية
 فولان كذا ذكره السخ وعنه وسوى جماعة سمنها ومحض الخلاف بما فعله الصبي
 ويلزمه البائع كفاره مع خطا وبسائر قال صاحب المحذور او فعله به الولي
 لمصلحة كقطنة راسه ليرد او يطبسه لمريض وان فعله به الولي لا لغدر
 فالفدية عليه وما لا يلزمه البائع كفارته مع خطا وبسائر لا يلزمه الصبي لان
 عمله خطا ومتى وحت على الولي ودخلها الصوم صام عنه لوجوبها عليه استدراك
 كصومها عن نفسه ومذهب مالك لا يفتى الا بالماب لان العرا لا يصام عنه والله اعلم
 ووطئ البصير كوطئ البائع فاما بعض في فاسد ويلزمه فضاوة ولا ينعى الا بعد بلوغه
 فعليه الجمع بين الدليلين ونظرة احكام المجنون بوجوب الغسل وتعتبر لصحته
 اقامة لعدم اهليته وتصلح من بلوغه كالبائع وتصلح لا يلزمه القضاء للابلا
 يلزمه عما به يدينه وعن السامعي كالاقوال الابلابة وكذا افضاء لقوات او احكام
 وصحته منه وهو في القضاء بعد بلوغه وحرابه عنه وعن حجة الاسلام كاسبو
 العبد **فصل** وان عتق العبد او بلغ الصبي بعد احرامه من الوقوف
 بعرفة او وهولها او بعد من فوت وفيه معاد فموقوف بها احراة عن حجة الاسلام
 والا فلا يصح ذلك وفاقا للسامعي واجتبه بقول ابن عباس وكما لو احرم اذن

ولانا

ولا نأفكاه تعلق للصبي الاحرام كحاله الاحرام قال السخ وعنه انما اعتدله ما حرام
 الموجود اذن وما صلة منقطع له سعلب فضا وسلة الوقوف وقال صاحب المحذور
 ويغني مع هذا احرامه موقوف فاصدق الفرضية كذا يكون تجليه وفاقا لاول الوقت
 عند الحمية وكذا في الخلاف الا انه لم يذكر الفركه وكذا في الاسرار فالاسقف على
 الوقوف في اذن الحج وفواته فصل لهما بلزم بعد فوات الوقوف فاحاب للمأوى
 مان الافعال وجدت في حال السفر وهما في الحال واحاب ابو الخطاب بان
 الناس سفيان اخبرني عن حجة الاسلام تركها لجران بن عباس واحاب ايضا عن
 اصل السؤال بان الاحرام ليس بركن بل شرط على وجه لنا فهو كوضو الصبي وان
 سلمنا ليس بركن معصود في نفسه وعنه لاخرية وفاقا للملك وفاقا ابو حنيفة
 في العبد وقال في الصبي ان حذر احراما بعد بلوغه احراة والا فلا لعدم لزومه عند
 ولان كان احدا سعى من الوقوف بعد طواف العود ومرو فلنا السعي ركن
 قبل اخرية لحصول المال في معطير الحج وتصل لآخرية احسان صاحب المحذور
 قال وهو اسسه تغليل احمد الاجزا ما جتمع الادراك حال المال على هذا لا
 خزنه ان اعاد السعي ذكره صاحب المحذور لانه لا يسرع محاورة عدي ولا تكرر
 واسدامة الوقوف مسرور ولا قدر له محدود وقال في الرعب يعيد على الامح
 وان عتق او بلغ في العمن صل طوافا احراة على الخلاف وفاقا والا فلا وفاقا لا
 انما وطوافا وفاقا ولا اثر لعادته وفاقا وحت فلنا ما احراة ولا دم خلافا
 لا حد قولي السامعي ليعصما في استدراك الاحرام كاسمران وفاقا للسامعي **فصل**
 وليس لولي السبي المبتد ربيعة من حج الفرض ولا حليلة ويدفع بعتة الى
 سبه لسوق عليه في الطوبى وان احرم سبيل وزادت بعتة على بعتة حصره
 ولو كتبت الزائد فصل كعبد بلا اذن وتصل له في الامح منعه منه وتجليه

بصوم و الا فلا فان سعة فاحرم فهو كمن ضاعت بعفته **فصل** وللرج
 تحليل المرأة من حج الطوع ٢ ووايه وفاقا احسان جماعة و ذلك السخ طاهر
 المذهب ويكون كالمحصر كالعبد يخرج بلا اذن وطاهر حكم احكامه في الحرم
 والصحة وهو محبة وفاس السخ على المذنبه يخرج بلا اذن غير على وجه سعة انفا
 دونه الحال عليها وقران له تحليلها اي سغوا ولا يجوز لها الهلك وعنه لا ملك
 تحليلها احسان ابو بكر والفاخي وانه ابو الحيين وعينهم كالمواذن لها وفاقا قوله
 في الرجوع ما لم يخرج على الاوالية الحج المذود ووايان وسئل يفرق بين المغن
 وعين وان ضلها فلم يعزل اثنت وله مناسرتها و ذلك المالكية وله منع من الخروج
 لحجة الاسلام و الاحرام ان لم يخل شروطها ولو احرمت اذن بلا اذنه لم يملك تحليلها
 ٢ الاصح وان حكمت شروطها لم يملك منعها ولا تحليلها وفاقا وبقول عليه قد روي
 الحيز وسحب ان يساذه وبقول صاحب لسر سغوا ولا سغى ان يخرج حتى يساذه
 وبقول ابو طالب ان كان غائبا كنت اليه فان اذن والاحت المحرم وعنه
 له تحليلها متوجه منه سغوا وهو قول للمالكية والساعى والاول المذهب
 كالصلاة اول الوقت وقضا ومضان وفاقا تمامها وطاهر ولو احرمت صل
 المسعات والاسهر للمالكية له تحليلها ومن احرمت نواجب محلف زوجها
 بالطلاق الثلاث لا يحج العام لم يخرج من قبل ان يصره من له المحصر وروا
 عن عطاء و احسان ابن موي كما لو سغوا عدو من الحج الا ان يدفع اليه مالها
 ونقل عنها وسئل عن المسئلة فقال قال عطاء الطلاق هلاك هي منزلة المحصر
 وسوا اول الجناب **فصل** لا يجوز لو الديوغ وله من حج واجب ولا
 تحليله منه ولا يجوز للولد طاعته منه وله سعة من الطوع كالحج وقيل انه
 لا يجوز له سفر سحبت بلا اذن وهو طاهر ما ذكر السخ في تحت مسئلة الجهاد

بما

وسحبه سحبت اسبذاته فان طعن انه سحر به وحب وانه واجب للجهاد لانه مراد
 للمعان خلاف عين كافر والاحباب من السقولة ولعين في مسئلة المدين ولا يجوز
 تحليله منه لو حويه شرعه قال احمد في الفرض ان لم تاذن لك انك وكان عندك
 راد وراحلة حج ولا يملك الى اذنها واحضع لها وادها وملتزم طاعة والد به
 عن عصية وخبر فاما ولو امن ساجرا الصلابة لصلحى اخوها بقص على ذلك كله قال
 في المسوعب وغيره ولو كانا فاسين وهو اطلاق كلام احمد وقال **سحبا** هذا فيما
 يه سغ لها ولا ضرر عليه فان سق عليه ولم يضره وحب و الا فلا وانما لم يفتك
 ابو عبد الله لسقوط فرائض اليه بالضرر وعلى هذا ايضا فملكه من ماله وسعة كاله
 فليس الولد ما كثر من العبد هذا لانه ونقل ابو الحرف فمن نسا له امة شر المحنة
 الخروج ان كان حرا وجها في يده والاولا يعين على الخروج وبقول جعفران امرني الى
 ما ان السلطان على طاعة قال لا يحمل في هذا الذي يملكه انه وسيله ومظنة
 المحرم ولا مخالف لما سبق وطاهرهما المخالفه وانه لا طاعة الا لله والى الله وتقل
 المروذي ما احب ان يعم معهما على الشبهة لانه عليه السلام قال من ترك
 السمة فقد اسسوا لانه وعرضه ولكن يداوى وطاهره لا طاعة في مكره
 وسئل غيره ممن عرض عليه امة سمية باكل فقال ان علم انه حرام بعينه فلا
 باكل وقال احمد ان سغاة الصلاة فلا يداوى بها واصل وطاهره لا طاعة به
 ان سحبت وقال ان نهاه ان عن الصوم لا يعنى صومته ولا احب لاسه ان
 نهاه طاهره لا تحت طاعته في تركه وذلك صاحب المحرر وسعة ابن ميم لا يجوز
 سغ واليه من سبه واثبه وان مثله المكري والزوج والسيد محتمل انه ساه على
 الا يترك سبه وياتي في العدا له في الشهاد وسوق كلام الفاخي في الصلاة على
 الميت وانه في الصود والهدا القرب وقوله نذب الى طاعه ابيه وقول احمد

اه

ممنوع

ممن تاخر من الصف الاول لاجل اسه لا يحصى فهو يقدّر بتراباه لغز هذا وما في اول
الطلاوان ساء الله تعالى فمن امر احد انويه بالاطلاق وكلام **شيخنا** في امر يحتاج معه
وقال في الغيبة يجوز ترك النواقل لطاعتها بل الافضل طاعتها والمسئلة المذكورة في
الاذاب الشرعية حوت ثلث الخاب والله اعلم **فصل** في الشوط الخامس
الحج والعمرة ملك الزاد والراصلة نص عليه وفاقا لابي حنيفة والسامعي واكر العلماء
وقاله بعض المالكية ومذهب ملك لا يستلزم ذلك الا لمن عجز عن السفر ولا حرقه لا
فان امكنه المسير والتكسب بالصنف فعليه الحج وقمن عادته السؤال والقار اعطاه
فولان للمالكية واعتبره كسيف المسئلة ابن الحوزي الزاد والراحلة في حق من
حاجها كقول ملك قال في الرغاية وقت لمن قدر ان مشى عن مكة مسافة النضر
لزمه الحج والعمرة لانه مستطيع فدخل في الابه ولان القدرة على الكسب كمال
في حرمان الزكوة وجوب الحوزية وثقة العرب الزمر والمدن لوقا دسبه فلذا
هنا وعندنا وعند الاولين سمح لمن امكنه المسير والتكسب بالصنف وبلغ لمن حرقته
المسئلة وقد قال احمد ومن دخل المدينة فلا زاد ولا راحلة لا احب له ذلك
سئل عن ارادة الناس واحلف الاحاث في قوله لا احب هل هو للحريم والتوط
على الله واجب قال **حنا** بانفاق ائمة الدين واحبوا ما رواه سعيد بن خالد بن عبد الله
عن يونس عن الحسن بن سلاور رواه احمد عن هشيم بن سالم مينا لاجد هل سأل عن
الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صحيح ما نكاذن جدها الاصححة ولا شها
مثل هذا المرسل فلا يصح قوله في روايه الفضل بن زياد لسبع الرسائل اضعف من
مرسلات الحسن وعطاه كما نكاذنا ما خدان من كل لعله اراد مرسلات خاصة وبث
ما من عن امر مرفوعا مثله له عن طريق وبعضها جيد رواه ابو بكر بن مردويه والدارقطني
والحاكم وقال حدث صحيح والسمي وقال المحفوظ عن فاد وغيره عن الحسن بن سلا

هذا الحديث في نسخة
من نسخة
من نسخة
من نسخة

كذا قال وقال الحافظ ضياء الدين بعض طروقه لا بأس بها وقال صاحب المحرر استاذ
جيد وقد روى الدارقطني وغيره هذا الخبر عن جماعة كثر من الصحابة مرفوعا ولا
يعني به شيء ويوقف صاحب المحرر عن حديث من رواه في النظر فيه وليس الامر كذلك
ورواه الترمذي من حديث ابن عمر وقال والعمل عليه عند اهل العلم وحسنه الرب
والسرخس فانه من رواه ابراهيم بن يزيد الحوزي وهو من روى ورواه ابن ماجة
من حديث ابن عباس ومنه عن الحسن بن علي الجفاد
وعند المالكية لا يعتبر فيه زاد ولا راحلة فالدليل عليه قوله تعالى ولا على الذين
اذا لما اتواك لتعلمهم الالة ولا تحب الزكوة والحقان بالعدن على المكسب فلذا الحج وقد
قول القدر في الطريق معنى لا صر كثير خلاف ما ذكره والله اعلم وبعض
الزاد قربت المسافة او بعدت وفاقا لابي حنيفة والسامعي والمزاد ان احتاج
اليه ولهذا قال ابن عميل في الفنون الحج مذق محض ولا حوز دعوى ان المال
شرطي وجوبه لان الشرط لا يحصل المشروط وادونه وهو المصحح للمشروط ومعلوم ان
الملك يلزمه ولا مال وقاله الحنفية وبعض الزاد راحله مع نعهها وهو مسافة العصر
صفا وفاقا لابي حنيفة والسامعي الامع عجوز كسبح كبير لانه لا يمكنه قال في الحاشي لاجبوا
ولو امكنه وهو من ادعيه وبعض ملك الزاد فان وحده في المنازل لم يلزمه
حملة والاحملة لزمه وفاقا لابي حنيفة والسامعي وان خرج من مسله وان
رخصه بوان هي كمسلة تشرى الماء للوضوء كما سبق وفاقا لابي حنيفة والسامعي
وفروا بالخطابة واستلزم لوجوب بذل الزمان كونها يسيرة في الماء لتكدر عذمه وله
بذل خلاف الحج ولانه الزم فيه المشاق فكذا ان يان من لا يحف للاتفوت وهو
الذي في المسوعب والحاشي في الرغاية وعنهما وبعضوا القدوة على وعاء الزاد لانه
لا يضمنه وبعضوا الراحلة وما حاج من التباشرا او كرا صاكا المسله غان لا اختلاف

وابن

احوال الناس لان اعداء الراحلة للقادري على المسئلة كذا ذكر بعضهم بالشيخ
ولم يذكر بعضهم لظاهر النص واعتبر المستوعب امكن الركوب مع انه قال
راحلة تصلح لبلده وان لم يعد على خدمة نفسه والعامر ما من اعتبر من خدمة لانه
من سبله كذا ذكر السخ وطاهر لو امكنه لزمه عملا لظاهر النص كلام عن بعض
انه كذا لراحلة لعذرا لفوق المزايا لاذ ان لا يحصل معه مرداة واما عا
سبله قد سوجه احتمال كذا لراحلة وطاهر لزمه لظاهر النص والاشقي
سلاوك الحج خلاف الراحلة وتعتبر الزاد لذهابها وعوده حلاقا لبعض السامعين
لم يكن له في بلد اهل لم يعد للعود لانه وان تساوى المكيان فيستحق حش للوطن
والمعامر بالعزبه وفاقا لابي حنيفة والسامعي وتعتبر ان حذ الماء والعلف في
المنازل التي ينزلها حسب العاد من سبله او بالزاد المنكون ولا يلزمه حمله
لجميع سفن المسئلة عان وذكر ان عميل يلزمه حمل علف النمل ان امكنه بالزاد
واطن انه ذكر في الماء ايضا وتعتبر ان ذلك فاضلا عما خاضه لنفسه وعالمه من
مسكين وحاديم وما لا يذمته وفاقا له ايضا ولا في حنيفة حلاقا لبعض السامعين وسن
مقدمه حلاقا لابي يوسف في المسكين لان ذلك لا يلزمه في ذن الادنى على ما ماني
ويصرف بذلك فوم مسئلة المسئلة حوال القادر عليه وان فضل من من ذلك ما حج به
تعدس آبه منه ما يكفيه لزمه وتعتبر زكوة فاضلا عن قضاء ذن حالك او مؤجل الادنى
اوله وتنفقه عياله الى ان يعود وفاقا لابي حنيفة والسامعي وان يكون له اذاج
ما سوره بخاسه وكفاية عاملته على الدوام من عقار او ضاعية او ضاعية حزمه
صاحب الهداية وسنهي الغاية وحماسة لضره بذلك كما سبق والمفلس على ما ماني
ان ما الله وقال في الروضة والحافي لا ان يعود فقط وقدمه في الرعاية وفاقا لابي
حنيفة والسامعي متوجه ان المفلس مله واولي وقد نقل الوطال بح عليه الحج

والراحلة

وفاقا للسامعي

او امكن

اذ كان معه نفقة سلقه مله ورجع وحلف نفقة لاهله حتى يرجع وسنم الساج من
فاق العت نص عليه وفاقا لابي حنيفة والسامعي لو حبه اذن زاد صاحب المحر والجماع
ولما حبه الله وسنم الحج وفاقا للمالك كما لو لم ينفقه اجماعا ولانه اقم الواجب
ومن حصل مصلحه بعد احوال الحج قال السخ ومن اناج الى كبه لو لم ينفقه سبله ومن
السعي باحدى سبلين كاجاب ما ع الاخرى وسنم ذلك وحكم الحلي اول زكوة القطر والله
اعلم **مضيق** وسنم ان يحد طريقا امنا ولو كان غير الطريق المعتاد
ومن سلكه برا او بحر اغالبه السلامة لحدث عبد الله بن عمر ولا يركب البحر الا
فاها او معمر او غازي في سبله رواه ابو داود وسنم من نفوذ قال الحادي لا يبع
وقال ابن عبد البر لا يصح اهل العلم رواه انه محمولون لا يعرفون وقال الخطابي
صعوبة رواه ابن سبويه عن مجاهد وذكر ملك عن عمرو بن عبد العزيز
انما سغان في بوبه مدة وماها ما وصفتهم قال صاحب المحر ولانه حوز
سلوكه ناموال الشامي فاسه البر وان سلك فيه قوم وهلك قوم ولا غالب وذكر
ان عميل عن القاضي يلزمه ولم يحالفه وحرم السخ وعن لا يلزمه وقال مستهي
القابه الطاهر يخرج على الوجهين اذا اسوى الحرز والكاف وقال ابن الحوزي
القابل اذا اراد سلول طريقا مستوي فيها احمالا السلامة والهلاك وحج عليه
الذ عن سلوكها واحمال **سقا** وقال على نفسه فلا يكون سبيدا وان غلب الهلاك
لو لم ينفقه سلوكه كذا ذكره وذكر صاحب المحر اجماعا في الحرز وان عليه محملا
رواه احمد بن مرفوعا من ركب البحر عند ارجاجه فماتت مريته منه الذمه وتعتبر
ان لا يكون في الطريق حفات لا بما يشق ولا بحق الامن يند لها وقال ابن حامد ان
كاتب الحفافة لا تحف بما له لزمه بذلها وفنده في مستهي الغاية بالسنة وامن العذر
من الهدول له لوقوف امكن الحج عليها كمن الماء والله اعلم وقال **سقا** الحفان يجوز

فان كان من سبلين

اعان

عند الحاجة اليها في الدفع عن المحذور لا يجوز مع عدمها ما حذر السلطان من الرعايا
 ولست شرط كون الوقت متسعا يمكنه الخروج اليه منه والسير حسب ما جرت به العادة
 واحلت الرواية في امن الطوبى وسعة الوقت حسب العادة فعمد فيهما من سوابط الوجوه
 وقاله ابو الخطاب وعنه وقا لا في حصة السافعي لعدم الاستطاعة والتعذر
 فعل الجمعة لعدم الزاد والراحلة ولو جرت وقت وجوبه فمات في الطوبى تنسأ عذمة
 وقا لا في حصة السافعي وعنه من سوابط لزوم الاداء اختار ان السحابا
 وهو الاصح لما لا يثبت وقاله بعض الحنفية لانه عليه السلام فشقوا السبل بالزاد والراحلة
 ولانه بعد الزاد دون القضاء للمرض المرجو برفق وعدم الزاد والراحلة بعد
 معه الجميع فعلى هذا هل يامران لم يعزم على الفعل اذا قد وسوحت الخلق الذي
 في الصلاة قال ابن عسلة يامران لم يعزم ما يقول في طوبى الحيف وبلغ الزكوة قبل
 ايمان الاداء والعزيمة العناد اب مع العزموم مقام الاداء في عدم الاثر
فصل في ستر المرأة المحرمة لجماعة وانما قال المحرم من المسلمين
 وخرج في رواية حرب والميموني بالسوية من الشابة والعجوز وفاقا وادكر
 رواية الميموني في الفقرة فقال من فرق بين الشابة والعجوز فحدث ابن عباس
 لاساف امرأة الامع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعه محرم فقال رجل يرسول الله
 لا اريد ان اخرج في حشيش لداو كذا او امراتي يريد الحج قال اخرج معها عذرة بعضهم
 سلا الصالحين والظاهر انه لفظ احمد وفيه ما ان امراتي خرجت حاجة والى
 الكبت في عذرة كذا قال اطلق حج معها وعن لا هرب من موعدا لا حل لامرأة
 يومئذ واليوم الاحقر سافرسق يوم وليلة للسعي حومة واه القاري
 لفظ مسلم في محرم منها وله ايضا مسرة يوم الامع ذي محرم منها وله ايضا
 مسرة ليلة الامع رجل ذو حومة منها ولاي داود حوق الا انه قال يريد ان يحج

الحج

الحائز والسائق والمسلم ايضا ملا وهذا مع طاهر الامة سها عموم وخصوص
 وخبر ابن عباس خاص ودوى الدار مطلقا احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابي
 سعت حجاج يقول قال ابن خريج عن عمرو بن دينار عن ابي عبد الله مولى ابن عباس
 او عذرة عن ابن عباس من موعدا لا يحج امرأة الا ومعه او محرم ابو حميد هو عبد الله
 ابن محمد بن قيس ومحتاج هو ابن محمد بن سنان والطاهر انما جرح حسن ورواه ابو بكر بن السامى
 السامى ودا لسفوح الطوع والزمان والخاص وفاقا فيهم ولان بعد الامة
 ما سبقوا ولي من محذور الرباى وما في حكم سفو المحجرة وعرب الزانية وعنه المحرم
 من سوابط لزوم الاداء وقاله بعض الحنفية لو جرد السب فهو كسلامتها من مرض
 على هذا حج عتيا لموت او مرض لا ينجي برون ويلزمها ان يوصي به وطاهر الحنفى
 ان المحرم شرط للوجوب دون امن الطوبى وسعة الوقت حيث شرطه دونها
 وقد مر في المنع وعين وسرطهما في الهداية للوجوب وذكر في المحرم هل هو
 من سوابط الوجوب رواه ابن قال صاحب المحذور والفقرة على كلى الطرفين
 مشككة والصحيح السوية من هذه الشروط الدلالة اما قاتا واما سافا لما سبق
 وقا له صحيح ولذا سوى ابن عسلة وعنه من الدلالة واشاد الى انما تذا الحفظ
 والراحلة نفس السعي ونقل الاربم لا ستر المحرم في الحج الواجب قال احمد لانها
 خرج مع النساء ومع كل من امنته وقال ابن سيرين مع مسلم لا بأس به وقال
 الازاعلي مع قوم عدول وقال مالك مع جماعة من النساء وقال السافعي مع
 حقة سلمة نعية وقال بعض اصحابه وحدها مع الامن والصحيح عدم بلزومها مع
 سوق نفات وخوز لها مع واحد لنفسين عليه السلام السبيل بالزاد والراحلة
 وقوله لعدي بن حكيم ان الطعنة برجل من الجيرة حتى يطوف بالكعبة لا تخاف
 الا الله مفعول عليه وانما هو خبر عن الواقع واحجج ان حرم مفعول عليه السلام لا

منعوا لما الله مساجد الله وقوله اذا استاذنتم ساءوا كذا الى المساجد فاذنوا لهم
 وقال عن سفر المرأة في خزان عباس السابق لما سرقة لها ولا غاب سفرها وجوابه
 انه عرف من النهي ولم يامر بردها لامر الزوج بالسفر معها قال صاحب المحرر وعنه
 رواية رابعة لا يستر المحرم في القواعد من النساء الا في الخشنة منهن ولا علم منهن
 سئل ورواه المتروكي عن امرأة محوز كمين لسن لها محرم ووجدت قومًا صالحين
 فقال ان تولت هي النزول والركوب ولما حذر رجل يدها فاجابوا لانها تفارق غيرها
 في حواز النظر اليها للامن من المحذور فكذلك اهلنا قال فاحذر من حواز النظر الجواز
 هنا ملزمة في صحته شاقه لا وفي كل سفر والحلق كما يأتي في آخر
 العدة مع ان الرواية ممن لسن لها محرم وقال بعض المالكية كما قاله صاحب
 المحرر وعند **سرخس** حج كل امرأة امته مع عدم المحرم وقال ان هذا متوحد في
 كل سفر طاعة كذا قال وسئل الكواشي عن السافعة في حمة الطوع وقاله بعض اهل
 فيه وفي كل سفر غير واجب كزبان وخان وقاله البايعي المالكي في كمين غير مشتهر
 وذكر ان الخطاب ورواه المتروكي به قال وطاهرة جواز خروجها غير محرم ذكره
سرخس في مسله العجز وحضر الجماعة هذا طاعة وعنه لا ينعى المحرم الا في
 مسافه العجز وفاقا لا يفسد في اطراف البلد مع عدم الخوف وفاقا
 وعن ابن عمر مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر سافرة بلاه ليل
 الا معها ومحرم مسوق عليه ورواه ايضا لانه وفي رواية فوق يث وفي
 الحارثي في بعض طرقه بلاه ايام ولم يسلم من حديث ابي سعيد يومين وله ايضا
 بلاه وله ايضا اكثر من ثلاث واطاهر احوال الروايات لاختلاف السائلين
 وسؤالهم مخروجات جونا والمواذيق لهم بعض المحرم للمرأة من عورتها خمر
 وهي تبسع على ما سبق في غسل الميت وما في في الكاح واجر العدة ان ساء الله تعالى

قال القاضي اعسر احمد المحرم من مخاف ان يئالها الرجال فصل له في روايه احمد
 ان ابيهم متى لا يحل سفرها الا محرم قال اذا صار لها سبع سنين او قال تسعة والله
 اعلم قال **سرخس** او ما المرأة تسافر من مخاف ولا يفرق من المحرم لانه لا محرم لحق
 في الغاية الغالبة فاما اعتقادها من الامار ويصح لذلك وتوجه احتمال الفتن
 كالامار على ما قال ان لم يكن المحرم واحتمال عكسه لا استطاع التبعيه وملك
 انفسه من العشق فلا حاجة بخلاف الامار وطاهره لانهما معار المحرم للملل وعدمه
 لعدم المحرم المحرم لما سبق والله اعلم **فصل** في المحرم زوجها او من
 محرم عليه على الماسد بسبب او سبب مباح كرضاع ومصاهرة ووطئ مباح بنجاح او
 غير ذواتها وهو زوج اتمها وبينها وهو ابن زوجها نص عليه ما خلا في الملاك في ابن
 زوجها وقتل الامم ام امراته يكون محرم لها في حج الفرض وطاهرا لهما قال
 الامم فكانه ذهب الى انما ذكره قوله ولا يدن ويستحق الالة وعنه الوقف في
 نظر سفرها وسعوا لزمه لعدم ذكرهما في الالة طاهرا لهما ولا محرمية لوطئ
 سبه او زنا وليس محرم لاقط الموطون واستل لان السبب غير مباح قال الشيخ وعنه
 كالمهرم باللعان واو لي لان المحرمية نعمة واعتبر انا جهة سببها سائر الرخص وعنه
 على احوال في الفصول في وطئ السبه لا الزنا واحسان **سرخس** وذكر قول اكثر
 العلماء لسوت جميع الاحكام من رجل في الالة خلاف الزنا والمزاد والله اعلم
 بالسبه ما حرم به جماعة لوطي الحرام مع السبه كالحاربه المسرقة وخونها لكن
 ذكره الاصا في مسله محرم المصاهرة وذكر **سرخس** ان لوطي في نكاح فاسد
 كالوطئ سبه وليس محرم للملا عنه مع دخولها في اطلاق بعضهم فاما ميل سبب
 مباح لوطي وذكره من احوالنا الماخزين صاحب الوجيز والادنى العتادتان ولم
 احد الحقيقة استثنوا هابل السافعة قال **سرخس** وعنه وازواج النبي صلى الله عليه

وسلم امهات المؤمنين في الحرير دون المحرمية وفاقا للسنة المحرم لسيدته سلمه
 الارم وعن لا يلا لا يحرم اذا ولا يومين عليها كالا جنين ولا يلزم من التطوا المحرمية
 ودوي سعد وعن اسمعيل بن عمار عن يزيد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر
 مرفوعا سفر المرأة مع عبد لها صبغة بزيغ صفته الوحايد وعنه هو محرم وقال
 صاحب المحرم لان الناحي ذكره في سرح المذهب ان مذهب احمد انه يجوز وفاقا للسنة
 وسنن كون المحرم ذكر امثلا مسلمانا خلافا لابي حنيفة والسامعي يقر عليه لان
 الحافر لا يومين عليها والحضابه وكما يجوز لا عتقان حلتا وفاقا وسو حة ان مسألة
 مسلم لا يومين وذكر في المحيط الحنفية وسو حة ان لا يعتبر اسلامه ان امن عليها
 لما سبق والحضانه سافها الكفر لا يلا ولاية ولهذا نانا فاما العتيق ولانه يربيه وسننا
 على طريقه خلاف هذا قال صاحب الرعاية حمل ان الذي محرم لاسننه المسلمه
 ان قلنا بل يباحها لمسلم ونسب المحرم عليها لانه من سبلها وذكره
 القذوري الحنفى معتبرا ان قلنا زاد او ارحله لها وذكر الطحاوى الحنفى لاسننه
 له ولا يلزم ما حج وان بذلت المعة لم يلزم المحرم غير عبدها السفر فاعلى الاح
 للمسقة كحجة عن مريضه وو حة النابيه امن عليه السلام للزوج في خراب
 عباس وخوامسة انه امر بعد حظوا او امر بحبر وعلم عليه السلام من حاله انه
 يحه ان يسافر وان اذ اجرة قطا هو فلا هم لا يلزمها وسو حة كنفقته كما
 ذكره في التعريب في الزنا وانه فايد الاعي ذلك ذلك على انه لو يترج لم يلزمها
 للمنة وسو حة ان خب المحرم اجن مثله لا البقة كفايد الاعي ولا دليل لخص
 وجوب البقة **فصل** فان حجت المرأة بلاحى محرم و احرا وفاقا
 وان انت منه فنانى المعصوم لانه لحفظا ومن ترك حقا لم يترد مما سبق من
 دين او عن حرم و احرا لعلقة بدمته ونسب من معصوم واجير حرمه باجرة

التابع

اولا وناجروا لا انقض عا ذلك وفاقا قال في الفصول والمنجب وعنهما والثواب
 بحسب الاصل قال احمد لو لم يكن معك حاة كان اخلص وخص في الخارج والعمل
 في الغزو وقال لس كمن لا سوف عذوة بشي من هذا سبق فمما سطل القلاء وسنن في
 سنن القرون الحج مال معصوب والا نوان لغز ما الا من له ان يملك مملك او قبل
 ما فعل مال اسه حان **فصل** يلزم الاعي ان يحسب حلالا لا يحنفة
 بالشروط المذكورة لقدرته عليه كالبصير بخلاف الجها ووعتولة فايد كبصير
 حصل الطريق وقامه كالمحرم ذكره ابن عميل وابن الحوزي واطلقوا القابيد
 وقال في الواح سترط الادا فاما بيلابنة اي نوا معة ووقال ان امر مكثوم للنبي صلى
 الله عليه وسلم في فايد لا ملائق وامن بالجماعة بعد حمل ملة هاهنا والفرق اظهر
 ويلزمه احن فايد با حة ملة ووقال وزان يسير ووقال وعن محفة ولو يترج
 لم يلزمه للمنة **فصل** من لزمه الحج او العين لم يخرج من بل ياتي به على
 الفور يرض عليه وفاقا لرواية عن مالك والي يوسف وداود ساعلى ان الامر على
 الفور حديث ابن عباس يخلوا الى الحج يعني الفريضة وحديث الفضل
 من اذ الحج والسجدة واهما احمد ولا ين مباحة الثاني وسما الواسر اسل الملاي
 اسمعيل بن خلفه ضعف عنهم الاربعة عن ابن معين ولا احمد والي داود من
 حديث ابن عباس ملة رواه عنه مهرا بن يزد عنه الحسن بن عمرو وثقه ابن حبان
 ولما تاني في القوات والاحضا ووكا لهما ووكج المعصوب بالاسننا به عند السامعي
 كذا الحق به بعضه ولانه لومات مات عاصا للاختار وهو الاصح للمسامعية ووقال
 ووقال في الساب وكذا الخلاف لهم في صحيح لم يحج حتى يمن قالوا فان غشي استتيب
 عنه على الفور لخروجه سعيه عن اسحقا الرقة ووقال لا يترد بل يبع معصوما ويغشى
 عنهم من السنة الاخر من سنى الامكان لخوازا لما خيرا اليها ووقال من الاولي لا ستمواد

بعض
اخر

كان
بعضه

الغرض فيها **وقيل** لا تستدعي غصانه الى سبه نعيته وحيث عصى لم يحكم بشهادته قبل
 موته لسائر فضله وان حكم بها فما من الاولي والاخر **وقيل** بعض فقهاء ان بعضه في
 نفسه العولان والله اعلم **وقيل** ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوحى فاته مرض سنة عشر
 والاسنة سنة تسع **وقيل** اخر لعدم استطاعته **وقيل** لانه كره رؤيته المشركين
 غيرة حول البيت **وقيل** بامر الله ليكون حجة في الوداع في السنة التي اسد او فيها
 الزمان وسعلم منه امته المناسك التي اسفر من عليها وطاهر قوله تعالى والمو
 ايج والعمى لله سبحانه الامام بعد الشروع ولهذا قال فان اخبرهم ولا حصر قبل الشروع
 وسبب الزوال اخر انهم بالعمى وحصر هو عن ايقين حكم النكاح ونحوه على وان
 مسعود انما هما ان الحرم من ذوات اهلك على الذب عندهما وذلك ان له موسى
 ذكره ان حامد رواه انه اخبرنا حرم زاد صاحب المحرم مع العزم على فعله في الجملة
 وفاقا للسامعي ومحمد بن الحسن لما سبق ولانه لو اخر لم يسمو فضا واحب فانه شئ
 منه وفي الزكوة وذكره في الرعاية وحققا لم يتطاعا حين الى سبه مطلق موته فيها
 وسبق العزم في الصوم والصلوة **فصل** ومن عجز عن ذلك الكراو
 مريض لا ينجى بركة زاد السخ وعنه لو كان نفوا الخلق لا بعدد على السوق على الراحلة
 الامسية عن محمله قال احمد اذ كانت المرأة تسلة لا بعدد ركب ملها الامسية سلة
 واطلق ابو الخطاب وعنه عدم القدرة وسمي المعصوب ووجد زاد اوراقه حاد
 وجه ان يستب من ياتي به عنه خلافا للملك ويلزمه ايضا وفاقا لابي حنيفة في روايه
 والسامعي لقول ابن عباس ان امرأة من جمع قالت رسول الله اني ادركته فربضه الله
 في الحج سخا لئلا يستطيع ان يستوي غاظه هو عن افاج عنه قال يحيى عنه مسوق عليه
 وسوق خبره في زمن العثم وخبر ما السبل قال الزاد والراحلة وكذا الصوم
 نفدي من عجز عنه وسوا واجب عليه حال العجز خلافا لابي حنيفة في روايه ومالك

او قيل

او قيل خلافا للملك ويلزمه على الفور خلافا للسامعي لنفسه من تحت وجب او من
 المساب كما ياتي وان وجد بعضه راجل لم يلزمه خلافا لصاحب الرعاية والاصح للمعني
 وان وجد ما لا ولا محذرا سامعي وجوبه في ذمته وحكمه ما على امكن المسير زاد صاحب
 المحرم فان قلنا است في ذمته كان المال المسترط في الاحاب على المعصوب بعد وراحته
 عليه لو كان محذرا وان قلنا لا يست في ذمته استرط المال الموجب عليه ان لا يصف
 عن يمينه المسبب للباب لئلا يكون الناب ما لا للطاعة في البعض واعتبر السامعيه جود
 مال ساخر من محبه فاصلا عن حاجته لوح نفسه ولم يصبر وامرته اهله بعد فراح
 الباب من الحج والاصح لهم ولا مدة ذمته لانه تحصيل بقتهم وان لم يستتب
 فلهما في الحاكم وحكمه وهو محققه وعندهم ان طلب الاجرة من اجرة مثله لم
 يلزم الاستحاذ ويلزم ان رضي باول وسوت امرأة عن رجل خلافا للحسن بن صالح
 واصف منه قول الخبي وابن ديب لاج احذ عن احد ولا اساءة ولا كراهة
 سائر عنه وفاقا للملك والسامعي خلافا للحنفية وسو حة احمال مثله لقول **وقيل**
 وخلق ورفع صوت سلسيه ونحوها ومحمي الحج عن المعصوب ولو غوى في نفس عليه
 خلافا لابي حنيفة والسامعي لانه الى ما امر والمعصوب لحوار الاستنابه الايات طاهرا
 ولو اعتدت من ارفع حنفا لم يتطاع عدتها بعوده قال صاحب المحرم وهي نظير سلسيا
 ذلك على خلاف هذا الخلاف هناك كما سبق في الصوم وان غوى في قبل مراعية اخرا
 الاصح لان الشروع هنا ملزم وان بوا قبل احراما الباب لم يحرم وفاقا وليس لمن
 رخصي ذوال علته ان يستب فان فعل لم يحرم وفاقا خلافا لما حكاه القاضي عن ابي
 حنيفة ولا يكون مؤاعا خلافا له ايضا وقاله اصحابه ايضا في مجوس ام حبسه وبعضهم
 المرأة لعدم محرم ودام عدته لانه نكحوا الحج نفسه فهو كصح مؤسرا مقرا بعد وجوبه
 عليه وفاقا ولان الاصل فوله نفسه وليس هو مثل المصوم عليه

فصل وان ايت المرأة من محرم وقتنا استنوطا للزوم السعي او كان وجدا
 وفوطت ما لا يخرج حتى غدر فقل الحقن ابراهيم في المرأة لا تحرم لها هل تدفع الى رجل
 يح عنها قال اذا كان يست من المحرم فاوى ان يحسن رجلا يح عنها وكذا انقل محمد بن
 حرب يعطى من يح عنها في حائض او عتة ما يدل على المنع فقل المزودى في امرأة لها
 حسون منه لا تحرم لها الا يخرج الا مع محرم وارجوا ان يروق زوجها قال صاحب
 المحرم يكره حمل المنع على ان يزوجه لا سعد عان والحواشي على من است طاهرا
 وعان لزمان من او مرض او غيرهما على ظنا عدمه ثم ان يزوجه او استنابت
 من لها محرم لم يقدح في المعصوب وان جهلت المحرم لم يقدح في محرم وتقر
 صاحب المحرم وتوحيبه ان ظنت عدمه احراما على ما سبق في الافلا او جهل
 المستمر المائ على ما سبق ووقال الاجري ان لو كان محرم سقط فرض الحج بيدها
 ووجب ان يح عنها عنى ما وكذا قال في الاسماء وعلامتها محمول على الايام وقال
 في البصير ان لو تحرم ما فزواسان والله اعلم لبرودة النظر في حصول الايام
 منه والله اعلم **فصل** ولا يصير مسطعا سدا لغيره وفاقا لابي
 حنيفة ومالك لما سبق في الاستطاعة وما ليدل في الزكاة وكذا الخاف لا خلاف
 للمنة وهي هنا وفيه نظر لانه ملك ولا يجب خلاف الحج وكنه من حبان مال
 مباح ولا يلزم بذل اعانته المعصوب في وضوءه لانا لا نسلمه ثم الفرق انه يلزم
 لو وجد ما حاد كره في منتهى الوايه وحرم الفاحي وعن يلزمه لانا لا نؤاد
 لنفسا ولان الوضوء يجب عند ذل الماء ما حدث السابق فلم يوثق طاعة عن
 الوجوب ولان الاصل عدم دليل الوجوب ومذهب السافعي يلزم هذا المعصوب
 سدا وله ان يح عنه اذا كان الولد محذرا اذا ورا حله وقد ادى عن نفسه
 فرض الحج ويلزمه ان يامر به ولا يجابه فيما اذا كان لها ذل فعلا لانه المشتى او احدا

او ذل المال وجها وان الاصح عنه هو حوازا الرجوع للباذل ما لم يفرم ولا وجبه
 لمسكهم بان الاستطاعة مطلقة وخبر الحسنة وكذا دونه نفسه لما سبق **فصل**
 ومن لزمه حج او غنم موافق قبله وحب مضان فرضا او لا من راس ماله كالزكاة
 والدين ولو لم يوص به وسق في الزكاة وفي فعله عن الميت وللخاري عن ابن
 عباس في امرأة قالت رسول الله ان متى بذوت ان يح ولم يح حتى مات افاج عنه قال
 نعم حتى علم ان ايت لو كان على اقل ذن ايت قاصدته افضوا الله والله احق بالوفاء
 ويخرج عنه من حيث وحب نص عليه لان العطاء نصفه الاداء كصلاه وصوم وقاس
 الفاضل على معصوب الحج عن نفسه وتسنياف من اقرب وطنيه لخير المنسوب عنه
 ومن لزمه خراسان مات سعدا فاجح مما نص عليه كحياته وقيل هذا
 هو الاول لكن احتسب له تسفين من يلبه وفيه نظرا لانه متجه لوسا فوالج والخرى
 دون الواجب دون مسافه ومير لانه كحاضر والا لم يحن لانه لم يكل الواجب
 وخبره في الرعايه انه لا ينجح دون محل وجوبه وقيل لخرنه كمن احرمه دون متبات
 وقيل بخري يح عنه من مقامه لا من حيث وجب وفاقا للملك والسافعي ويقع
 الحج عن الحج عنه وكحوزا السابيه بلامال وفاقا للملك والسافعي والخبر السابق
 وسببه ما لدين والحق فيه كقولنا ولهم يقع الحج للحاج وللحجج عنه نواب
 السعة فقط لانه احزابه للحاج فولان وعندهم يجب ان يح عنه من ثلثه من
 يلبه راجا ولا خرنه ماسا الا ان لا يسلع منه الا ماسا فعن لا حنيفة خير راجا
 من حيث بلغ ماسا من يلبه وعن محمد راجا ولو اوصى بغيره لرجل الحج عنه واكره
 الرجل والسعة في طوبقه وحج عنه ماسا حارا سحسانا لم يرد البعير الى ورثته
 ولكن على حمار كذا قالوا وان مات هو او ناييه في الطريق حج عنه من حيث مات
 مما بقي نص عليه مسافه وفولا وفولا وعن لا حنيفة من مزله وحالفه صاحباه

ط
 قال في الهداية انه
 هو طاهر للذهب

تأعلى ان سفره هل يطل ام لا قال ابو حنيفة ربح سلت ما بقي من جميع ما له وعقد ابو
 يوسف ما بقي من المثل الاول وعند محمد ما بقي من المال الذي اخله والا بطلت حريته
 على السامعي ان مات الحاج عن نفسه بطل ما اتي به الا في الثواب ولا تأت بعد الحلال
 عندهم ولا يبرئهم ومعاها في الرعاية وغيرها وان صدق بعد ما بقي لانه اسقط بعض
 الواجب ومن ضاق ما له او لزمه ذنبا احدث له بحقيقته ربح به من حيث يبلغ من عليه
 لغزبه على بعض المأمورية وعنه تسقط الحج غير فاعله وعنه تقدم الدن
 لما كره وعنه الحنفية ان سمي الموصى بالاسلع لم يربح فاسا ورجع به من حيث يبلغ اسما
 ومن صحح بطل واطلق حارس من سقات بصر عليه وعلمه الا يحجب ما لم يمنع ورثته
 ومن لم يجل وصيته وقدمه في الرعي كج واجب ومعاها للشيخ
 من باب بلا احان ولا جعل حارس بصر عليه وفاقا لعزو وقال احمد ايضا لا يعنى
 ان ياحد ذاهم ربح عن غير الا ان يبرج ومران الاحان او حجة بكذا او قد حمل
 حمله على اطلاقه لم يعلل السلف والباب من ربح وسقوط المعروف منه او ما
 امرضه او اسدانه لعذر على ربه او سقوط من نفسه وسوى رجوته به وعدا كره
 الحنفية يرجع ان اموي كما وكذا اسغى عدا السامعية وسوخته لنا الخلاف فمن
 ادى عن غير واجب او تركه وانفق من نفسه فظاهر طهر احكامنا بمن وفيه بطل
 ومن ما زاد على المعروف وورث ما فضل الا ان يورث له فيه لانه لم يملك بل ابا
 موجد منه لو احرم لم مات مستتبته احد الورثة ومن ما انفق بعد موته وقال
 الحنفية وسوخته لا للزوم ما اذن فيه قال في الارصاد وعن في حج عن هذا
 فما فضل ملك لسلالة ان يسترى كانه صلح به وكذا قال الحنفية قالوا فان فعل
 بمن واخرى عند الحنفية واي يوسف وسوخته يجوز له صرف نقد باخر لمصلحة
 ويترى ماء لطهارة ونداوى ودخول حمام ومنع ذلك الحنفية ولهم ذهن سواج

ام لا
 وعدا

في هذا الخبر
 في قوله لو احرم لم مات
 مستتبته احد الورثة

فلان

طاف قال بعضهم وسقط غنا خا فيه ان كان مثله لا خدم نفسه وهذا نجة وان مات
 او ضل او صد او تلف بلا تقريط او اعوز بعد له ضمن وسوخته من كلامهم نصديق
 الا ان يتعذر اطارها اميبته وله نفعة رجوته حلا والعرض الحنفية وعنه ان
 رجع لمريض رد ما اخذ رجوته لحوقه مرضا وسوخته فيه احتمال وان ملك
 ما يملكه اوف منه بلا ضرر ومن ما زاد قال السخ او يعجل عجله مكنه موكما وسقط
 الارم ومن ما زاد على ما امر بسلوكه ولو كان والمساكن محلا لرجع لغيره ضمن
 سنة كاون ورجوعه وان اقام مكة فوق من مصر بلا عذر وسوخته احتمات
 ولا غان به لبعض الحنفية من ما له وله نفعة رجوته خلافا لما في الرعاية الكبرى
 والي يوسف الا ان يحد لها دارا ولو ساعة فلا يسقطها ولم يعد اتفاقا وسقط ابو
 داود ومن ضمن ان ربح عن امر به فاسو حرجا لم يمتاع الى متى سعة بعد الموسم قال لا
 سق عليه في اقامته من مالها وطاهر كثر اقامته اولا وان له نفعة رجوته
 وقال الوجه عذر ان يخرج ابن وحده سوخته خلاف كالحنفية وطاهر طاهر
 احكامنا بخلاف والا في انه عذر ومعاها في المروضة عانه وعنهها للذي وحمله
 على الحرف لان منه المست وحده وطهر من هذا ضمن ان يخرج وذكر السخ ان شرط
 للرجوع على اجير ان لا ياتر عن القافلة ولا يسيير اخرها او وقت القافلة او لئلا
 خالف ضمن وقال انه لا ضمن بلا شرط والمراد مع الامن ومن وجب القضاة
 عن المستتب وورث ما اخذ لان الحجة لم يرفع عن مستتبته لحاسه وتبرطه كذا
 معنى كلام السخ وكذا في الرعاية نفعة الفاسد والقضاة على المايب ولعله طاهر
 الموعوب وفيه بطر وعنه الحنفية ضمن فان ربح من قاييل مال نفسه احراه
 ومع عذر ذكر السخ ان فوات بلا تقريط احب له ما لسمعه فان قلنا الحب القضا
 عليه لدخوله في حج ظنه عليه فلم يكن وفاته وحق جماعه ان فوات بلا تقريط

او ربح

قد ران

فيه نساه

ولا قضا عليها الا واجبا على مستتيب مؤذية عنه بخوب سابق وعند الحنفية لا يضر
ان فات لعدم المخالفة بل ان افسد وعليه مما الحج من ايل مال نفسه والدماء عليه
والمضوض ودم متع وفران كنهيه عنه وعلى مستتبيه ان اذ خلا للحنفية كذا
الاحصاء خلا لابي يوسف واطلق المسووع في دم احصاء وجهين ونقل المصنوع
ان امر برض من رمي عنه فبني المامود اساء والدم على الامر وتوجه ان ما سوس
بعضه كخوف ورجوعه والدم مع عند على مستتبيه كما ذكر في السعة في جوابه
بلا فريضة ولعله مرادهم وان سوط على احدهما ان الدم الواجب عليه على عين
لم يصب سوطه فاحسب وتوجه ان سوطه على باب لم يصب اضر عليه في الرغابة وموجد
منه يصب عكسه وتوجه الاستحارج او غرة دوا اما الاجان على القرب اشهرها
لا يصب خلا للملك والسامعي لا يصب خاص كون فاعليه مسلم الصلاة وصوم وكفريق
بعوض لا يحزى عن كيان ولا يصب ان يصب الاعيان يخرج عنها ما اجن خلاف ما سجد
ولا يلزم من استنابه احان بدليل استنابه فاض في عمل مجهول ومحدث في صلاة
كذا قالوا وانما في احان واحار ابو الحنفية في ساق ولا يصب لانه لا يحب على احير خلاف
اذان وخون وذكر في الوسيلة الصحة عنه وعن الحنفية فعلى هذا يقتضي سوط
احان وان اساح حن سفسه فاني والمنع قول السامعي والخوازم قول ملك وان
اساح حن عنه لم يستتب وتوجه كنهيه وان يستتب لغدير وان الزم ذمها
محصل حجة له استناب وان قال سفسك فتوجه في نطالان الاحان مردود وان
صحت لم يخزان مستتب كما سبق قال السامعي احان العين استأخرت كالحج عتي
او عن متي فان قال سفسك ما كيد والذمة الزمت ذمتك محصل الحج وكل
منها قد عتق من العمل وقد لا فان عتق عن السنة الاولى صح الامة اجان العين
على اصلهم في استجار الد اول شهر المسقبل الا ان يكون المسافة بعد لا يلبس

نظم

نظم في سنة وان اطلق فيما حمل على السنة الاولى ولا يستتب في احان العين
بمؤذية الذمة وان قال فيها سفسك لم يؤذيه وجهه وفي اخر سطل الاجان لسامعي
الذمة مع الربط فمعين كمن اسلم في منق لسان بعنه وما ذكره حسن قال
الاحزى وان اساح حن فقال حج عنه من بلد كذا المخرج حتى يقول حرم عنه من مقام
كذا المجهول فاذا وقت مكانا حرم منه فاحرم ملة مات فلا اجن والاحزى من
اجزائه تما عنة الى فراغه وتوجه لاحصاء له يحمل على غارة ذلك البلد عا لما
ومعناه دالم احسانا ومرا دهم وفا للسامعي وتوجه ان لم يلبس للبلد الامتات
واحد حان فعلى قوله تقع الحج عن المستتيب وعليه احزى ملة وبعضه بعض السك
والسما ختمتا حرا ماني في الاحان وان قدم هو توجه حوانة لمصلحة وعدمه بعدم
والا فاما لان اظهرهما حوز واطلوا المصلحة حوز وانة زان حرا ومعناه دالم السخ
وغيره ملك ما باخذة ونصرف ويلزمه الحج ولو اخرجوا وضل او تلف ما احذ فرط
اولا ولا يحتسب له بشي واحا وصاحب الرغابة لا يضمن بلا فريضة والدماء عليه
وسلة من منى الحجة وان افسد كفر ومضى فيه وصفا وقال السامعي ان كان احان
غير السحت وصفا الاجز عنه وان كانت في الذمة بعنه ايضا في اصح القولين
لويوع الاداء بعنه فله حجة اخرى للساجر وان احصوا في تحلل فمات في عن
الساجر اصح الوجهين ملة في الدم والاجن كموته وان لم تحلل اعلب احوا حنة
البد احكامه وان فات فخر حرا اعلب الله ولاسي للاجر هنا عندهم وما فصل
في وسفسح موته كهميه وعنه ولزمت ملة وحسب احزى مسافيه ملة احرام حرم
به حان عه وفا للملك وقيل لا وفاق للسامعي واطلق بعضه وجهين وعلى الاول
سوط ما سان لا احزى المبل خلا لصاحب الرغابة وان مات بعد زكي لونه اجن
الماي وسحق عند السامعي في اظهر قوله فيعسط على السر وميل على العمل

منه يصب عكسه

فان كان على العن العسحت ولا يستأخر المستأخر من بيني حديد قوله وفي الزمة
 يتني ورثته ان حازا النأذ الا استأخر وامر سالفه فان اخل الى السبه العايله والمسا
 الحار ومن ضمن الحجة ناجح او جعل ولا يلى له ومن مائلت بلا فريط كما سبق وعند
 الحصة ان مات بعد وفوفه عرفة اخره لوجود اكثره قالوا لورجج مال طواف الزاد
 فخر ما اذاعن السأ فرجج سفسه وبعضى مانى لانه من حساسه قال الاجرى فان
 اسوحر من مفايت فمات صله فلا وان احرمت منه لم مات احسب منه الى موته
 ومن اسوحر عن ميت قبل صبح الاله ام لا وقفا للسافعيه لان الحق لليت سوجه
فصل في مخالفة الباب ٥ من امرجج قاعمر لنفسه
 احما لان
 حج قال القاضي وعن رد دل السعة لانه لم يورثه وقفا لالى حفسه ونق
 احمد واحسان السخ وعن ان احرمت من مفايت فلا وقفا للسافعي ومن ملة
 رد من السعة ما سها وطاهر من ذهب السافعي نوزع الاجر على حجة من اللله
 احوام من المفايت وعلى حجه من اللله احوام من ملة فاذا كانت الاولى ماسة
 والاسه حسن خط نصف المسنى بلزمة دم لمفايه ومن امر بافراد فقون لم
 يصن خلافا لالى حفسه ووافنا صا حاة لانه زاد لوفوع العن عنه لمعه
 كسع ناذر متامى وفي الرعاية وقت لهدر كذا قال واحجج الحصة بخالفة
 لاسن سفسه في سفسن الحج فوط ولا ينع العن الميت كذا قالوا وعند السافعيه
 ان مات الا حاة على عن والعن في عرويه والالزم الاجير الدم وفي حيز
 الخلاله الخلاف وكذا ان منع الا ان يكون على العن وقد امر بما خير العن
 حصن مفسلى الاول ان كان امر من بعد حجه مرقما رد بعد رها من السعة
 امر منع فقون لم يصن وقال السافعيه ان لم يعد افعال للسكين ففي نصف
 الاجن واهما بلزما الدم وحان وقال القاضي وعن رد نصف السعة لقوات ففيا

وجار

التمتع وعن مفرد كافران ولو اعتمر لانه اخل بها من المفايت وقال السافعيه
 ان مات احان عن السحت في العن لقوات وفيها المعن وان كانت على الذمة فان
 لم يعد الى المفايت لزمة دم ونصف الاجر الخلاف ومن امر بفوران فمتع او اقر
 فلا يبر ورد سفسه قد رما نوكه من احوام النسك المتروك من المفايت ذكره السخ
 وعن وفي الفصول وعن هارود نصف السعة وان منع لا يصن لانه زاد حرا
 وقال السافعيه ان منع فان كانت احان عن لم منع الحج عن المشاجر وان كانت على
 الذمة لمخالفة في الاصح بلزمة الدم ونصف الاجر الخلاف وان حج هو اعتمر فان
 كانت على عن رد حصتها من الاجن لما خير العمل عن الوت المعن وان كانت في الذمة
 فان لم يعد الى المفايت لزمة دم ونصف الاجر الخلاف وان استأنه في حج واجر
 وعن فقون ولما يادنا حاة له ومن الجميع من احرمت امرجج قاعمر او عكسه ذلك
 القاضي وعن واحسان السخ وعن سفسنهما ورد نصف سفسه من لم ياذن لان المخالفة
 في صفة وفي القولين بطولان المسلة نسبة من امر بالتمتع فقون والتفرد بان
 السكين هناك عن واحد لا اثر له وسق قولهما في ذلك مسوجه مما لا ضمان فيها
 وهو مسوجه ان تعد افعال والافاجما لان وان امرجج او عمن فقون لنفسه
 والخلاف وان قرعته لم حج او اعمر لنفسه صح ولم وعليه سفسه ملة مقامه
 لنفسه فان ارادوا اقامة منع العن فواضح والافطاهر مخالف ما سبق لانه لا فرق
 بين اقامته عشا او لمصلحةه ولعل مرادهم التفرد بذلك وفيه نظر
فصل وان امرنا حرا من مفايت فاحرم صله او من عن او من نكح
 فاحرم من مفايت او في غايما وفي سفسن مخالف فقال ابن عميل اسأ المخالفة وذكر السخ
 حوز لاذبه سفسه في الجملة وفي الاسصار لو نواه خلاف ما امر به وحب رد ما اخذ
 وفيه في ذبح الاضحية فلا امر لا يصن سفسن الفصل مع حصول المقصود لحبسته

نكح
من

السنة

عن سكر الجمعية وقوله استرلى افضل الرقاب واعقده عن كفارتي فاسترى ما جزيه وحسبه
 المنع في بركة افضل شرعا ومنع ما ذل في الاسارية امين بشر افضل وفيه فعل هذا
 حمل ان يجب دم الخالعة وفيه نظول لانه لا دليل ولا احتمال ان يقع السك للثاني وروى
 ما احده لان الخالعة منع وقوعه عن المستتب كتمزق الوصل مع الخالعة وحمل
 وقوعه عن المستتب وتجب الخالعة بعض البعده بسطه وحمل ان لا يرد ساء
 لانه لا يجب سير ولا اثر له والله اعلم ونسبته شرط الاحرام من مكان او زمان او
 شرط الوقوف معرفة رادها او اللث فيما او المستتب جميع الليل او الكثر ونحو ذلك
 مخالفت قال احكامنا وان لزمه مخالفة زمانه فمن الثابت وعند الجمعية ان اخذ
 طريقا العدو والكر بعة وهي مسلوكة كان ولو عتق منه حج بعدها كان كبعة عدا
 مسعة بعدة وفيه خلاف زعموا لو وضي ان حج عنه سلبه كل سنة حجه معن محمد
 كاطلاقه حج عنه في سنة واحدة حجها وهو افضل للمسارعة الى الطاعة واذا اراد الامة
 في البناء من كبرهم ان كان بائنا حاكم والامن الوحي في المحيط من كبرهم ان لا
 عرق بالمسعى فلو ايج الوضي عنه ما قلته كان لان الموصي به وهو الحج لا خلف وفي
 عمدة الفتاوى من كبرهم ان يكون من يلى محسن بكفى بواحد وما فضل لورديه وقال
 الجمعية ان جامع بعد الوقوف لم يفسد حجة ولم يضمن البعده لحصول مقصود الامر
 وعلى الحاج دم حناسة لانه الحائى عن احسار وكذا سائر ما في الحار ارب والسا فعه
 خلاف هل المشروط بالسرعى فلو عتقنا الكوفة لزم الاحرام لم يحا وذا في الامم المصو
 فلا يحرمه اخللا حتى لا يفسد الاحرام في اسهوا المولى من موزع المسمى على حجه من ملك
 الكوفة احراما منه وعلى حجه من ملك احراما من حيث احرام وان لم يلزم الدم
 يفسد مشط من الاجرة وكذا لو لزمه دم برك ما مور ولا يفسد بفعل محظور وان شرط
 الاحرام اول سوال فاخره بالخلاف وكذا لو شرط ان حج ما ساج رادها لانه ترك مقصود

كذا حضوا هذه المسئلة بالذکر وسعى ان يكون عكسها مثلاً واولى لان الحج رادها افضل
 عندهم وله فيه مصدر صحيح فالواو لو صرف احرامه الى نفسه طامئة صرف وانما الحج
 ظاهره المضر وسال لا سحوا حق احرامه عنهما وسبق قولهم وما اذا عتق عما مقدم
 عليه وتوجه ان المال الماحق لعمل فريه على وجه البعده والرزق واحارة او جعله
 اوصية او وقف سوا فاما ان يعتبر الشرط والصفة منه اولا او يعتبر افضل شرعا
 لا المفضل ولا يظهر للسرقة من هذه النوايا وجه شرعى ولم اجد لهم تعوضوا له
 وهذا الزم للجمعية فان باب الوصية والوقف واحد وقد ذكرنا سابقا في الوصية
 وعن السافعية لا يقول به وليس الوقف عندهم كذلك فما الفرق وعرض المسألة
 وقد على الحج عنه كل عام او شرط الاحرام من مكان او زمان فان سلب فيه ما ذكره
 فاما هو المطلوب ويجب تعممه في كل وقف على عمل فريه والا فلا فرق ويظهر انه غير
 جرد الورد ذلك ما ماني في الوقف من الخلاف فما احذ منه لعمل فريه هل هو احارة او
 حاله او رزق واعانه فما خرج حكمه عن ذلك وهذا عند ما مل العالم المنصف فاطع
 فان لم يسو بين الجميع اعطى حكم كل ما في الاجزا لعل والخرج وطهر من ذلك
 حيث اعتبره وقف لا يكون بركة ما عا من اسحقا قسني راسا كما قال بعض الثابتين
 ولعل انما يوزع بعض يدين والله اعلم **فصل** من لزمه الحج
 فخره عن عمن حتى اومت قرضا او نذرا او نذرا لم يخرج وسع عن فرض نفسه هذا
 المنهت وقال السافعي لحديث عبدك من سلمان عن ابن ابي عروبة عن واثق عن عزن
 عن سعد بن حبيب عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم مع رجلا يهودي اسك
 من شربة قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك حج عن شربة اسنان
 حيد احج به احمد بن زوايه صالح قال السهوي اسناد صحيح ورواه احمد و ابو داود
 وابو علي الموصلي وان جبان والطبراني ونقل الارم ذاك خطأ رواه عنه موقوف

ويعمل منها لا يبيع انما هو عن ابن عباس قال ورواه اسمعيل عن ابن جريح عن عطاء بن رسل
 ورواه هبشيم عن ابن ابي ليلى عن عطاء بن عباس عن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه اسمعيل عن
 ابي ثوبان عن ابن ابي عمير عن عطاء بن رسل ورواه هبشيم عن عطاء بن رسل عن ابن ابي عمير
 عن عطاء بن رسل قال لئن شئت سمعت ابا عبد الله من ابن عباس ورواه قال لا ولكن الحديث صحيح عنه
 ورواه سعد بن مسعود عن سعد بن عيينة عن ابن جريح وعن سعد بن عيينة عن ابي ثوبان عن عطاء بن رسل
 ورواه سعد بن مسعود عن سعد بن عيينة عن ابن جريح وعن سعد بن عيينة عن ابي ثوبان عن عطاء بن رسل
 يقول بقره بوجه متصل عنه ومثل ياتيه غيره وهو من رجال الصحاح الثقات
 والزبان مقولة وعنده هو ابن ابي عمير في اسناد ابن ابي عمير وهو من رجال الصحاح
 ومن تصحيفه يقول ورواه الاثبات موقوف ومنه سلا ورواه مديس وعنه قيل ليس
 بآب ثابت ومثل لا يعرف حاله ومن تصحيفه ان المذنب ولكن من تصحيفه يقول الصحاح
 والمرسل حجة عليه وقوله حج عن نفسك اي استدركه كقولك للمؤمن امن ولهذا ترى
 الدار طين من طين ومنه ضعف هذه عنك حج عن سرية وخبر الجمعية وصحة
 ٢٠ عن ولان الاحرام ذكر متافق مع اذاه عن عن الطواف الزبان وبه يروى
 ومن الزكاة فانه لا يطوف من لم يطق عن نفسه وسوى فاما من بقي عليه بعض الاعمال
 الطواف موجب بالاحرام ولا يجوز صفة الى غير بعد الاحرام ويجوز صفة بالاحرام
 لو احرم سنة التفل لم يخرصت موجب من رجوع ويخروج الى الفرض وله صفة اليه
 قال الاحرام لانه تعالى موجب بنبغ احرامه لانه لا سفر ونية ووقت ومكان خلاف
 الطواف والعاشق على الصبي لا يحج وقال ابو حفص العكبري سمعت عن المحجج
 عنه ثم يعلنه الحاج عن نفسه فعل اسمعيل السابغي لا يخفى لانه النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لمن لم يعمره وهو صرون احلها عن نفسك ورواه ابن ابي عمير من حديث
 السابق واحاب العاصم اذا اذ المسئلة لعوله هذه عنك ولم يخبر صحيح حج الى حج
 مع ما تلاه السابغي احاد ابو بكر لعين السه الطواف الزبان وهذا لا يلهي

منه بطلاق احرامه وعنه يجوز عن عن ويضع عنه جعلها العاصم ظاهره فعل ابن
 ما هان فمن عليه دين لا مال له الحج عن عيينة عن عبيد بن جابر عن عطاء بن رسل
 وملك ورواه في الاسناد ورواه عطاء بن رسل عن عبيد بن جابر عن عطاء بن رسل
 على الاول لا يتوف من لم يسطر من نفسه وسوجه ما قبل سوف في بقل عبيد
 وبني وحرم كقول السابغي وحرم به في الرغاية الضعيف ورجع عز واحد المنع
 وبني وقع الحج الحاج لم ياحد سوا في القبول احمال كمن ياحاطط بعينه الباني
 نفسه لم يسطر الاجرة فاعفاه كذا قال ومذهب السابغي لا يحل المسح والمسح
 احرم الميلة اصح القولين قال المتولي من احكامه وان لم يحصل الاحرام الا احرام
 لم يحل سالا خلاف قال والمسئلة مفروضة في المعصوب فان اوصى الميت سفيل
 وقلنا لا سابة ومع حج الاخير عن نفسه ولا احقة له بل خلاف كذا قال ولم اجد
 طائفة وسوجه لما انفرد به من الجاهل وغيره وبعدمه من السروط في البيع
فصل وان احرم من عليه حجة الاسلام سذر او قبل لم يخر وبيع
 غنا هذا المذهب بقوله وفاقا للسابغي لانه قول ابن عمر وان صح انني على
 قول الصحاح ولاحرام مطلق على الاصح عن لا حصة ومروا انه مطلق فاصرف
 لا المعروف كما في بعد غالب صلح مسئلة في الصلاة ولا ية عانة تجب الحان
 باساده الكوم رمضان ومروا اسعنه خلاف الحج متوجه ان يدعي وناد في العا
 فان منع استد عليه وعنه عطاء بن رسل وفاقا للملك والى حصة لعوله واما لا يخر
 ما نوى واحب المزا لا قرية الاسته او محمل على غير الحج لما سبق وعنه باطلا ولم
 ذكره فاعضه على الاول لا يخفى عن المذنب بقوله لانه قول ابن عمر وان
 وكذا يحسن صحيح واحد ومثل ابو طالب يحزى عنهما وانه قول اكثر العلماء احرام
 ابو حفص ورواه سعد بن عيينة عن ابن عباس وعكرمة وقال اراهم لو يذروا النبي اربع ركعات

هنا

فضل العصر السنن في عمه قال وذكر في ذلك لاسن عباس فقال اصبحت واحسنت
 كذا قال فان صح ذلك فالمنع واضح ولا دليل وعاشه كسلنا قال الشيخ بعد هذه
 الرواية وصار كذا وصوم يوم معدوم فلان معدوم يوم من رمضان فواء عن فرضه
 وندوه فانه يحتمل في رواية ذكره الحنفى كذا قال فواء عن فرضه وندوه والمقول
 هنا فواء عن ندينه فقط وباقى ما ذكره في المذنب ومذهب مالك ان يوافقهما في المذنب
 وان احرم مفسد من عليه يذوقه والروايات وتوجه ان هذا وعنه الا شهر في
 انه سلك بالمد ومسلك الواجب لا الفعل والقول فما سبق ومن انى واجب
 احدهما فله فعل يذنب وعليه قبل الاخر وسلك لا لزوما على الفور والناظر في
 عنه فلو احرم يذنب او يفسد عن عليه حجة الاسلام ومع عمه على المذهب ولو اسباب
 عنه او عن ميت واحد في فرضه واخر في مذهب في سنة جان قال ان عميل وهو
 اصل من الباير لوجوبه على الفور كذا قال فليكنه وحيث اذن ولغيره حجة الاسلام
 مال الاخر وانما احرم او لا مع حجة الاسلام من الاخرى عن المذنب وطاهر
 كلامهم ولو لم ينو وفي الفصول يحمل الاخر لانها لا بد من بعض ما ي
 ايج وسعد فيهما ما نعتين قال وهو اسسه وحتمل عكسه لا عسار بعينه خلاف
 حجة الاسلام **فصل** في الاستثناء عن المعصوب والميت في النقل
 وفاقا للسامعي قول من جرح لا وفوق ولو لم يكن الميت حج ولا لزومه وفي تعليق
 العاصي والاسطاد رواية لانه في نقل مطلقا لانه است في الواجب للحاجة
 ويصح ان يستتبع العاد وسعده فيه وفي بعضه على الاصح خلافا للسامعي كالمذنب
 والخلاق عجز من جواز الرواية وذكرنا الشيخ يجوز لبا لا خرا وسوت وفي اخو النقل
 قبل الفصل فله ما سعلق هذا ومن اوقع فرضا او نقل عن حجة بلا اذنه او لم يوثق
 به كامين حج معتمرا او عكسه لم يحرم فيكون مفع عنه ويرد ما احله ويجوز عن

المت ويقع عنه لانه عليه السلام امرنا بحج عنه ولا اذن له وكذا صدقة ذكره
 ابن عسقل وسعة من بعده قال لان الميت اذا غزى اليه الجبان وقعت عنه وصير
 كانه شهيد الموت وانما وهو عاخر عن الكب حلاف الحن وسوى العاصي في المحذور
 بينهما لعدم الاذن والاولي ما سبق اخو الحائز في وصول القرب وتفتن الثائب
 سعي وصح جعل اليه العين فان اتى عن عمره وكفى الثائب ان ينوي المستسب
 ولا يصير سمته لفظا بقى عليه وان جهل اسمه او نسبه لتي عن سئل اليه المالك
 ليج عنه وورد في محل من الحكم اذا حج عن رجل موقوف اول ما حرم به لا يباي
 ان يقول بعد والمراذ يستحب **فصل** في سحر ان حج عن ابويه قال
 بعضهم ان لم تجا وقال بعضهم وعمرهما وقدم امه لانها احق بالبر وقدم واجب
 اسبه على نقلها بقى علمها سئل ابن ابراهيم من حج ونوى الحج والذاة محال حجة
 الطوع عمنها عن كل واحد حجه سئل ابو طالب بعد من اسبه على فعله لنفسه
 فامة اولى وسئل له في رواية اي داود ارجح عن امي ارجحوا ان يكون لي ارجح
 انما قال نعم بعضي عنهما علمها وسئل له ارجح عنهما فانفق من مالي وانوى عنها
 السر كما قال نعم وعن ندين ارجح من فوجا اذا حج الرجل عنه وعن والده
 قبل امه ومنهما واستبشرت ارجحهما في السماء وكنت عند الله برفائه ابوامية
 الطوسي واوزعير النقال صنفان وعن ابن عباس من فوجا من حج عن ابويه
 او فضي عنهما مع ما نعت يوما لعمه مع الابرار ومعه صله من سليمان متروك وعن
 عمن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو البصري عن عطاء عن خاير من فوجا من حج عن اسبه
 او امه بعد فضي عنه حجة وكان له فضل عشر حج معفت رواه ابن الدار وطلق ولكن
 منها منع وليس قبل لا حيلة للزومه بشره قال احمد في الغرض ان لم ياذن
 لك امك وكان عندك زاد ورا حله حج ولا يلبث الى اذنها واضع لها وادها

ولكنه طاعتهما في غرضه وحقه ولو آمن ابو ساخير الصلاة بصلية اخر
 على الجميع وذكر جماعة وقال **شخصا** هذا فقام به بفع لها ولا ضرر عليه فان سق
 عليه ولم يضره وحب والافلا ولم يفتنه انوع عبد الله لسقوط فرايض الله بالضرر وعلى
 هذا نسنا تلكه من ما له صفة كماله فليس الولد ما كان من العبد ونقل ابو الخريث من
 نسائه له انه شري لمخفة الخروج ان كان خروجها في نزل والا فلا يصح على الخروج ونقل
 جعفران اموي ابني ماسان السلطان له على طاعة قال لا وهذا وما قبله خاضب
 فلعلة لمظنه العبد ولا نسا في ما سبق وكذا ما نقل المتروكي ما احب يقيم معهما على
 الشبهة لانه عليه السلام قال من ترك البنية فقد اسر بالدنية وعرضه ولكن
 ندري وهذا القول عليه السلام ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام مستحق عليه
 ولهذا نقل عنه من تعرض عليه امه شبهة فاحل فقال ان علم انه حرام بعينه ولا
 باهل وقال احمد ان معاة الصلاة نفلا نذارها ويصلي وقال ان نهاه عن الصوم
 لا يحني صومته ولا احب لاسه ان ينهه وذكر صاحب المحرر وسعة عز واحد
 لا يجوز منع ذلك من سنة راسية وان مثله يكره وزوج وسد وهذا والله اعلم
 لا انه يتركها كما في العدا له من الشفاه والافلتغير اوضاع كما من يستوي
 الجرد كحصر في الطهر ونحوه وسبق كلامنا في العاصي في الصلاة على الميت وقال
 في الغيبة خور برك النوايل لطاعتهما بل افضل طاعتهما فان اراد طاهن بخلاف
 ما سبق **فصل** من اراد الحج فليسا در ولحمته في الخروج من المطام
 وحمد في موحين قال احمد رحمه الله دل على من الحزن نأد به قال ابو
 الاحري وعنه صلى وكعين لم يسمع في خروجه ويكره ويكون يوم خميس ويصلي
 في منزله وكعين يقول اذا نزل من لا او دخل بلاد ما ورد وكذا قال ابن الراغبي
 وعنه صلى وكعين ندعوا بعد ما ندعوا الاسحار ويصلي في منزله وكعين لم يقول

الله

الله هذا في واهلي ومالي ودعة عندك اللهم انت الصاحب في السفر
 والخليفة في الابل والمال والولد وانه يخرج يوم خميس واسن **شخصا** ندعو
 بل السلام افضل وما سبق من الاسحار فهو ظاهر قول جابر كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم علمنا الاسحار في الامور كلها واداة النجاري وسحقه من كل حج
 العام او عن وان كان الحج نفلا او لاج وتوديع المنزل بركعين لم اجد هذا في السنة
 وقد روى احمد والنجاري ومسلم عن ابن عمر قال لما بع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالحرف قال لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا انفسهم ان يصيبكم ما اصابهم الا ان تدفوا
 باكين ثم تقع راسه واسرع السير حتى اجاز الوادي ومالي في الاطعمة قول
 احمد لا سمعها وحكم ما يمان

المواقيت

ذو الخليفة للمدينة سنة ثمان من مكة عشرين ايام وبليته في البعد بالحجة وهي للمسلم
 ومصر والمغرب ثم يلملم لليمن وقوت ليجد اليمن ونجد الحجاز والطائف
 وذات عرق للعراق وخراسان والشرق وهذه الثلاث من مكة للمسلمان وهذه
 المواقيت الست ما لم يرد بعض العلماء واحسان بعض السافعية وقاله السامعي
 في الامم ذات عرق احبوا وغمروا الطاهران في النص فواقه فانه موقوف للصواب
 وليس افضل للعراقي ان يحرم من العسق وهو ايد وذات عرق يلى
 الشرق خلا للسامعي وعين كبقية المواقيت واحمد والرهدي وحسنه والى
 داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق تقود
 به يردن لا زناد يشي محلف فيه قال ابو معين وادعاه لا يحج به وقال
 الحوزاني سمعتهم يصفونه وقال ابو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي مع
 ضعفه ثبت حديثه وقال ابو داود لا اعلم احدا ترك حديثه وقال العجلي جابر

ودعه

الحديث قال ابن عبد البر سقاها ذات عرق باجماع والاعضاء مواضع وفوق مواضع
 لمن من عليهما من عزاهما كالساقى من ذى الحليفة لم يحرّم منها شيء عليه قال النواوى بطلا
 خلاف كذا قال ومذهب عطاء ومالك والى ثورلة ان الحرم من الحنفية وتوجب له ثمانية
 فان قوله عليه السلام في خبر ابن عباس من لحق ولم يأتى عليهما من عزاهما من اراد
 الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث الساقى اهل مكة من مكة مسوق عليه بعم
 من ممانه من يدي هذه المواضع الى منها ومن لا ومولاه لاهل الشام الحنفية بعم
 من عتق سقات احراق لا والاصل عدم الوجوب وعند اود لا حركه وعند الحنفية
 حرم اهل المدينة ومن مرقها من ساقى وغير من ذى الحليفة ولهم ان حرموا من
 الحنفية ولا يسمي عليهم وعن لا حنفية عليه دم والساقى اما ابن عسنة عن حمى سعيد
 عن ابن المسبب ان عباسا اعمرت في سنة من بين من من ذى الحليفة ومن من
 الحنفية وذكر بعض الحنفية ما ذكر ابن المذروعي عن عباسا كانت اذا ارادت
 الحج احرمت من ذى الحليفة اذا ارادت العمرة من الحنفية قال ولولم يكن الحنفية
 ميقانا لذلك لما كان باحرام الحرم لانه لا فرق للافاقي وفي كلام بعضهم
 نظروا قوله افاقي وصوابه افاقى مسلم صحيح مسلم يصح من سبة الى المفرد
 والا فاقوا الجمع فاما ان من الساقى والمذنب من غير طوبى ذى الحليفة ممتقات
 الحنفية للحرم ومن عتق عن المواضع احرم اذا علم انه كاذب امره بامنه وسحب
 الاحساط فان ساقى العرب اليه من بعدهما عن مكة واطلوا الاخرى ان سقات
 من عتق اذا حاذى المواضع قال في الرعاية والساقية ومن لم يحاذى سقات
 احرم عن مكة بعد من حلس وذكر الحنفية سلة ان بعد معرفة الحاذية وهذا
 منجه ومن من له دون ثمانية الحج والعمرة والحرم والحرم من امر به الى البيت والبعيد
 اولى مسلم سوا مسقات الحنفية سلة وعند الحنفية من منزلة دونها

عليه

تأخير

باخرا احرامه الى الحرم ولا يجوز دخوله الا محرم من هذا السنك ولم يحرموا من
 الجزا السابق وسقات من حج من مكة مكى او لا منها وطاهرون لا رجحوا واطهرون قولى
 الساقى من باب دار وما الى المسجد محرمًا والى ما في منه والحنفية سلة خوف عن احمد
 ولما اجده خلاقه ولم يذكر الاحكام الا في الايقاع قال الحرم به من الميزاب
 وخو من الحرم والحل سلة الامر وان مضور ونصره العاصي واحكامه وفاقا
 مالك كما لو خرج الى المسقات الشرعي وكالعمرة وسقوا وجوب احرامه من الحرم
 ومكة وعنه عليه دم وعنه ان احرم من الحل وحرم به السخ لا احرامه دون
 المسقات قال وان من الحرم معنى قبل مضيه الى عرفة فلا دم لا احرامه قبل
 سباه فحرم قبل المواضع وفاقا الى حنفية والساقى الا ان الصحيح عنه
 لو اشتا قبل هذه نفس مكة فلو لم يدر من احرم معارفها ان لم يقد ووقد قال
 كابرام ما النبي صلى الله عليه وسلم ان حرم اذا توجهنا فاهلنا من الايطر رواه
 مسلم والنو حنفية تعتبر مرون في الحرم ملسا ولم يعتبر صاحباه وعن احمد
 الحرم من المسقات عن غير اذا قضى سلة به اراد ان حرم عن نفسه واحبا او
 سلا او احرم عن نفسه به اراد عن غير او عن الساقى به عن اخر يخرج الحرم من
 المسقات والا لزمه دم احرامه جماعة وحرم به العاصي وعنه وفي الزعبي
 لاهلاق فيه كذا قال لانه طاور المسقات مزيدا للسنك فاحرم ذونه واحرامه
 عن غير كالمعدوم من حق نفسه واحسا السخ وعنه خلاف هذا وهو طاهر بلام
 الحرمي وعنه وكذا احمد لكن اولة بعضهم لان من كان مكة كالمكى فاسبو وكالسنك
 عن واحد وقرق العاصي فان الثاني باع الاول وكانه احرم بهامع من المسقات
 كذا قال وعنه من اعمره اسهواج اطلعه ان عسل وزاد عن واحد من
 اهل مكة اهل باج من المسقات والا لزمه دم وهي صنفه عند الاصحاب واوقها

هذا الحديث
في كتاب
الاحكام
الكتاب

بعضهم يسقط دم الحية عن الآفاق يخرج وجهه الى المسقاب وذكر ان لا يموت من
مكة من غير اهله ان اراد عن واجبه من المسقاب والا لزمه دم كمن جاوز المسقاب
واحرز دونه وان اراد فعلا من ادى الى الجبل لا يمن عليه السلام عبد الرحمن بن سلام
ان يخرج بها يسه الى السجيم ولجمع في المسك من الجبل والحرز لان افعالها في الحرم
خلاف الحج قبل السجيم افضل وفاقا لابي حنيفة وفي المسوعب وعين الجعداء لعماد
عليه السلام منها ثمرة ثمرة من الحديث وفاقا للسامعي وطاهر طاهر الشيخ سواء
وعين ملك السجيم لمن مكة والعلماء خلافة وقد نقل صاحب وعنه في المكي اوصاله
البعد هي على وجهها قال في الخلاف مران من المسقاب سنة في رواه بكر بن محمد
خرج الى المواضع احب الى لانه عزيمة ومن ادى الى الجبل رخصة للمكي ومران في
الواجبه كما ذكر ان لا يموت كذا قال وقد ذكره وقا به اني طالب قوله عليه السلام
لعماسه هي على قدر سفرتك وسعتك وهو الصحيح او مسلم وحول على اجزء
من دونه اهلك محضاً بذلك وقال احمد ايضا عن هذه العين ايضاً فيما انما العين
التي يعمرون من تلك ومران والله اعلم التي تنسب لها السفر واحرامها من المسقاب
كقوله في الحج وما الفرق وكفعله وعمل اصحابه في حجة الوداع وحمله على ظاهره
لا حجة وقد نقل احمد انه حرم من المسقاب وعليه الاحكام ونقل صاحب الابان
قبلة ونقل ابن ابراهيم كلما ساعدت فلك اخر ومران المكي وان احرم بالعين
من مكة او الحرم لزمه دم مطلقاً لفظاً وخبره ان خرج الى الجبل قبل طوافها وكذا
بعد كاحرامه دون مسافات الحج به والله اعلم ولنا والسامعي قول لا وفاقا لما لا
لانه لسك فاعبر به الجمع من الجبل والحرم كالحج يخرج من عود ما فيهما ولا يعتد
بعله صله وان جلاوا الى محطوا فاذي وان وطئ فداوم في قاسدها ومطافها
بعين من الجبل وخبره عنها ولا يسقط دم الجاوزة بخروجها والمراد على الراجح

طائفا

فصل

طائفا للسامعي والمحفية خلاف اذا اراد حرم مسلمة طائف
نكاحا او ملكة نص عليه او الحرم لزمه احرام من معاه وفاقا لابي حنيفة وملك
الا ان اباحه بحق لم ينزله المسقات او داخله من افعى وعين دخول الحرم مكة
الا ان يرد نكاحا ولا وجه للسفر وطاهر مذهب السامعي خوفاً مطلقا الا ان يرد
سما وعن احمد مسألة ذكرها القاضي وجماعه وصحها ان يعمل وهي اظهر للخبر
السابق وسنن على عموم المذهب والاصل عدم الوجوب وحسن الاول روى
حرف وعنه عن ابن عباس لا يدخلن اسان مكة الا محرمات الا الجمالين والخطاين
واصحاب منافعها احب به احمد وقال كان ابن عمر يقول يدخل بغير احرام وعنه
ابن عباس من موعنا لا يدخل هذه مكة الا باحرام من اهله او عراهم باسب حجاج صعب
مدلس ومحمد بن خالد بن عبد الله الواسطي ضعفة احمد وابن معين والوزعة وابن
عدي وقال لا اعرفه مسنداً الا به من هذا الوجه وامر السخ على لزوم الاحرام
بذخولها وفيه الخلاف ذكر ابن حزم وعنه وهو متجه ثم النذر فمئة في اذان
السك المحضها كالسب الذالك على السبه واحب القاضي وان العين المالك
وعنه ما يحرم الله ورسوله مكة وذاتي العال قال في الاساطير ومعناه في الخلاف
الاحرام بشرط اباحه دخوله مكة ولا توجه لدخوله للامان لا يوث عنه احرام
حجة او عمن كما لم يثبت عن مذور اي كما قاله وفرو من محاور بلا احرام لم يثبت
فما الاحرام ذكره القاضي في المجرد وحرم به السخ وعنه وفاقا للملك والسامعي
كفية المسجد وابنه ولا يصح احج به ان يعمل والسخ وعنه ما والمراد بعد
انصرافه عند السامعيه مطلقا وسبق دخوله في خطبه الجمعة كما لو لم يدخل الحرم
وذكر القاضي ايضا واصحابه نصه وان احمد او ما اليه كذا الاحرام فان اذى
به شكا من سنته سقط عنه وان اخره دخلت السنة الماسة لم يحرم ولزمه حج

او غنى لترك المامور به وفاقا لاني حصة ومن اراد ملكة لقتال مباح او خوف
او حاجة سكر زور وورد الملك لا امر به بالحل لم يلزمه لادخاله عليه السلام فهو
واحكامه يوم الفتح فلا احرام فان ابن عسيل وكيفية المسح في حق قيمه لما تكرر
للمسحة وعند الحصة المنع لمن كان خارج المسقات والله اعلم ثم من لم يلزمه اوله
بعدم الحرم ان هذا له احرام حيث بدا او فاما الملك والساعي للغير السابق ولا من
مترلة دون المسقات لو خرج اليه لم يعاد لم يلزمه وعن احمد يلزمه لمن جاء وزه
مؤيدا للفسك وعند الحصة لحرم حيث ساء من الحل وكذا اخذ اسلام وعق
ويبلغ نصر عليهم واحسان جماعة منهم السج لانه لا يحب الاحرام منه فاقسم قبله
وكالمخوف فان العاقبي ولهذا نقول لو اذن لهما الولي في الاحرام من المسقات لم
يحرم الزمها ذم كذا قال وكلامه عن خلافه وعنه يلزمه ذم من وجب عليه
وعنه يلزم من اسلم نصر العاقبي واحكامه لانه حرما لغ عاقل بالمسلم وهو تمكن
من روال المانع ولهذا من لم يصل مع محدثه كز كما متطهرا وعند الحصة على
العدوم وعند الساعية على المأجور ومهما قولان ومن جاوز مؤيدا للفسك
او كان فرضه لزمه ان يرجع فيحرم منه ان لم يحف موت الحج او عنى واطلقه الزمان
وجهم وطاهر المسوعب انهما بعد احرامه وكل منهما ضعف فان رجع فاحرم
منه فلا ذم وكل منه وجبة وان احرم فذونه لعدوا وغير صح ولزمه ذم وفاقا
وعن عطاء والحسن والصح لا يلزمه وعن سعد بن حبيب والظاهر لا يلزمه
ولم اجعل احية الصوة دللا حكاما لم لا يسقط الدم رجوعه الى المسقات بق
عليه وفاقا لملك لظاهر ما روى عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا من ترك شيئا فعليه
دم ولانه وجب لترك احرامه من مقابله ولان الاصل بقاءه وكما لو لم يرجع اوله
نطف او لم يلبث عند من سلمه وعن احمد يسقط وكذا عن الساعي وطاهره

الرجوع

ان يرجع ببل طواف قدوم او عرفه سقط وذكر بعض الحصة عن لا يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة ان يرجع اليه ملسا او جاهلا والثاني كالعالم العامد ولا يات
ناس وسوق حكم اخر صلاه الجماعة وذكر الساعية لا ياتهم وتوجه ان لا دم
على من او انه فابلان وذكر بعض احكامنا يلزمه وقال صاحب الرعاية حمل ان
يلزمه ولو اسد نسكة هذا لم يسقط ذم المخاون بق عليه وعليه الاحكام
لعدم محذور ولانه الاصل وسئل فمما سقط بفضاه وفاقا لاني حصة لسئل
المزوك وهو مضاف الاحرام من المسقات واحب لم يجعله كدليل المسئلة قبلها
فصل في الاحرام من المسقات ويصح قال احمد هو واجب الى وقاله
العاقبي واحكامه والمعنى والمستوعب وعنهم وفاقا للملك لانه عليه السلام لم يحرم
من ذم من اهله وحج من وعنه مراد او كذا اعامة احكامه وانك عن علي عمران
وعثمان على عبد الله بن عامر رواها سعد والاروم فان الخاري كرهه عثمان
وكان حرامه من مقابله الزمان في واعد من ائمة من محظور ومنه مسقة كوصال
الصوم وكف صو والامن مع احمال مالا يملك دفعه وقال الساعي انما مسلم
عن ابن خنيس عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال للسمع
المزنا هله وسأله حتى تاتي كذا وكذا المواقيت ورواه ابو علي الموصلي من حديث
لا اتوب وقدم في الرعاية الحوازي والمسح المتقات وهو طاهره جماعة
وسئل صاحب ان قوى عما ذلك فلا مانع وعند اني حصة الافضل من ذم من اهله وقال
صاحب الرعاية ان من محظورا واللسا في خلاف في الافضل واحكامه في الرجوع
وبعض احكامه بكرة وبعضهم يستحب ان امن محظورا الجرام حكيم عن ام سلمة مرفوعا
من اهل بقر من سب المقدس عقره رواه ابن ماجه من رواه ابن الجوزي
ومخرج ما سمع ولا احمد من رواه وصريح ما سمع من اهل من المسجد الاقصى

عنه

تعمد او يحبه عموله ما تقدم من ذنبه فركب امر حكيم عن ذلك الحديث حتى اهلت
 منه بغيره وفي لفظ له من رواه ابن طهفة من اخر من است المحدث عن الله لما
 تقدم من ذنبه وفي لفظ من اهل بحجة او عن من المحدث الا قبيح لما المحدث الحرام
 عموله ما تقدم من ذنبه وما اخر او وحيث له الجنة سلك عند الله فواضحة
 انهما فان استبان جيد ليس فيه ان الحق ولا وجه للامام منه من قبل ان انى
 فذلك فانه لغة عندهم بحجة به في الكتب السنة وانفرد ان سعيد عموله ليس بحجة
 فالجواب عن هذا الخبر ضعفه من نظره وكذا اخوات القاضي قوله من اهل معناه
 من قصده من المحدث الا قبيح ويكون احرامه من المقاب وقاب السخ احتمال
 احصاص هذا است المحدث لجمع من الصلاة في المحدثين في احرام واحد
 ولذلك احرام ان عمومه ولم يكن حرم من غير الامن المقاب وعند الطاهر
 لا يصح الاحرام من المقاب وذكر ان المحدث وغير الصحة اجماعا لا من فعل
 من الصحابة والماعن ولم يقل احد قبل المخالف لا يصح **فصل**
 لكن الاحرام في الحج مثل اشهره وبيع حجة وفاقا لا في حصة ومالك نقل ابو طالب
 وسندي يلزمه الحج الا ان يزيد صحة بغيره فله ذلك قال القاضي تبا على اصله
 في مسخ الحج الى العمرة وعن احمد سعيد عمرة احسان الاخرى وابن حامد وفاقا
 للشافعي وداود ونقل عبد الله جعله عمرة ذلك القاضي موافقا للاول ولعله
 اراد ان صفة الى عمرة اخرى احراما غما والاحتلال بعلمها ولاخرى غما وقول يخلل
 بعلمها ولاخرى غما وسئل ان يصوره لكن افاك القاضي اراد كراهة بغيره وذكر
 ابن سبابة العكبري رواه لاخو راحة الاول سلونك عن اهله قل هو موافق
 للناس في الحج وكلما موافق للناس وكذا الحج واحدا المتقاسن كمقاب المان وقوله
 الحج اسهواي معظمه فيما كتوله الحج عرفة او اراد حج الممتع وان اصرا الاحرام

اصرا البصلة والختم بصر الحواز والمصنوع لا بعمه وقول الختم الحج فجل في
 القرآن سنة عليه السلام بفعله وقال لحد واعني مناسككم احاب القاضي وعنه
 بن عليه السلام الواجب والمسحوت وحج علمنا هذا المسنون منه كالواجب وقول
 ابن عباس من السنة ان لا حرم ما حج الا ان اسهوا حج على الاحتباب والاحرام تراخي
 الفعل عنه فهو كالمطمان وسنة الصلاة الصوم خلاف الصلاة والصوم واما ابو
 الخطاب فقال الاحرام عندنا شرط لانه يحصل بالسه وهي محرم العزم او العزم الى
 فعل الحج والعزم على الفعل عزم الفعل فلم يكن من جملة الفعل وعند الشافعي ركن
 فلم يقدّم على وقت العباد كبقية الاركان **فصل** اشهر الحج شوال
 وذو القعدة وعشر الحجة منه يوم النحر وهو يوم الحج الاكبر يصح عدا ذلك وفاقا الى
 حصة وعند الشافعي اخر ليلة النحر واحسان الاخرى وعند مالك جميع الحجة منها
 وحصة الاول روى البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عن يوم النحر
 يوم الحج الاكبر والمخاري عن ابن عمر اسهوا حج سوال وذو القعدة وعشر من ذي
 الحجة وللخاد والدارقطني سلة عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير ولا سلم
 حصة خلافة عن عمر بن الخطاب القاضي والعسرة بطلافة الامام شريفا قال تعالى يرض
 بالسنن اربعة اسهوا وعشر اوقال هو والسخ وعمرهما العرف تغلب الناس
 في العدد خاصة لسؤال اللبالي مقول شربا عسرا وقوله من مرض فممن الحج اي الكرم
 وانما فاق الحج بغير يوم النحر لغوات الووف لا الخروج وقت الحج وقول الحج اسهر
 اي بعض كقوله وحول القمر من نور امم الجمع يقع على اسن وعلى بعض اخر كعدن
 ذات القروة وعند مالك سوال وذو القعدة وذو الحجة واحسان ابن هب من احبابنا
 وقوله خلاف خلق الحث به عندنا وعند الحصة وعند الشافعي حواز الاحرام فيها
 وسوسة مثله على خلاف سبوع وعند مالك علوا المدمر تاخير طواف الزمان غنما

وقال المتولي من السامع لافائدة هذه الأذكار في الغرة عند ملك فما وجهه
 لأن يكون ما نعت النبي صلى الله عليه وسلم كانت في ذي الحجة عند أحمد وأحمد بن حنبل
 لا يرون معنى أبو بكر أنا في يوم الحج الأكبر قال أحمد بن حنبل هذا الذي في ذي الحجة رواه
 السفياني في مناب أحمد والأشهر في ذي القعدة وذكره **سفيان** اتفاقا على هذا
 قال في الخلاف من حج على ما كانوا عليه لم يسقط فرضه فإذا صلى الله عليه وسلم
 أن حج على وجهه مع به الأحرار وتعتدي به في المستقبل وذكره القاضي أنه احتج
 من قال للرسول صلى الله عليه وسلم عليه السلام في حجة الوداع من أحب أن يرجع
 بعمره فليعمل ما أحب عمل أنه قال لمن حج في سنة تسع مع أبي بكر كذا قال وهذا
 اللفظ لا يسلّم صحته والمعروف من أحب أن يحرم في عمره فليعمل

فصل في الغرة في رمضان أفضل في الصلوات وغيرهما من حديث ابن
 عباس عن عمر في رمضان يعني حجة أو قال حجة معي ورووا أيضا بعد ذلك ولا في أو
 بعد الحجة معي عمر في رمضان قال بعضهم في اللواب وقال أبو عبد الله في حجة
 وعلمت أن على حجة إلى أن قالت رسول الله أن امرأة قد سمعت وكبرت قبل من عمل
 أخرى عن من حجت في رمضان حجة أو قال حجة معي ورواه أحمد وأبو داود وفي
 عن أسهوا حج أفضل عندنا ذكر في الخلاف قال لأنه أكثر الصلوات الست في كل
 السنة وتسع الجيزة على أهل الحرم وحكي عن أحمد بن حنبل أن إبراهيم في رمضان أفضل
 وفي عن أسهوا حج أفضل وكذا نقله الأرم قال لأنه لا يأتى فيه شيء لها سعة أو روى
 هذا المعنى عن عمرو وعثمان وعلي قال في الخلاف وأن عمل في مقرة أنه إنما قال
 أحمد ذلك في غرة لا تمتنع لها مدليل ما من مائة من القول وطاهر كلام جماعة
 السوء وقال القاضي ومن لم يحل قوله إذا طاق الوقت عن الغرة في أسهوا حج يكون
 فعلها في غرة أفضل لأن الساعات في الحج أفضل من الغرة ولا في أو ما سنا

حين

حديث عن عائشة أنه عليه السلام أعمى عمرو بن عثمان في ذي القعدة وعن في سؤال
 للسامع ما سنا حديث عن علي في أسهوا عمر وسوق الفصل منه كلام المتولي عن
 ملك ولا يمكن الأحرار لها يوم غرة والحج والشرب يقتل أبو الحارث نعم مني سأوفا
 الملك والسامع في أو ذهاب الأحرار بالحج وكذا لطواف المجرى وكيفية الأمان والأصل
 عدم التواهي ولا دليل وذكر بعضهم رواه أنه يمكن وفاقا لابي حنيفة رواه الحارث
 عن عائشة والأمر عن يوم الحجة ويوم من الشرب فقد أحلف وهو متروك الطاهر
 لأن العلامة في أحرارهم وليس منها وذكر بعضهم رواه أنه يمكن إمام الشرب يقتل ابن إبراهيم
 من واقع قبل الزمان نعم إذا صنعت إمام الشرب قال القاضي وطاهر لم يرد
 الغرة فما والمذهب الأول لقوله في رواه الأمر الغرة بعد الحج لا ما من هناك
 قال وإنما أراد أحمد لا يحرمها مع المسبب والرمي كما قاله السامع وعمره وقال ملك
 لا يجوز لأهل من في الخمسة الأمان المذكورة وحوز تغيرهم والإحصاء تركه

باب الأحرار
 وهو سنة السك لا يبعد الاستي والسامع في أو ضعف سعد بن التليسي وبه السك
 كأمه نقل عليه وفاقا للملك والسامع في الأصناف رواه مع التليسي أو سوق هدي
 وفاقا لابي حنيفة إخبارها **شعنا** وقاله جماعة من المالكية وحكي مولا للسامع في
 بعضهم حكي مولا يحب وحكي عن ملك وجماعة من السامع وأبو حبيب المالكي
 اعتبر مع السنة التليسي وحجة الأول عمار بن بديره لس في آخرها نطق وأجب
 فكذا أولها الصوم خلاف الصلاة وخلاف هدي وأحبه فإنه إباحة ماله كالذبح
 ورفع الصوت لأحب ولا أحب مانعة من التذبح لما سبق وشوكة إجماع الحب
 التليسي والأعسأ وما رواه لا بأس بلسانه إليه وفاقا قال ابن المذبح وأجمع عليه
 كل من حفظ عنه من أهل العلم وقال ملك الأعسأ والعهد دون السنة ويستحب

لمن اراد السطحة ما حذر سعيه وطيفه وخوفها ووقع واحده قال ابراهيم كانوا سجون
 ذلك لم يلبس احسن ثيابه وراه سعيد وسقى انه غسل له وفضل ستمه لعدم ام لا
 ولا يفرجه بعد غسله قبل احرامه وروايع العمه الحنفية لم ينل وصلة الجمع
 كذا في داهمهم وسحب له المطيب سوا ثيبي عنه بالمسك او اثنى بالخبر وفاقا لاني
 حشفة والسافعي ولقط احمد لا ما ان سطب قبل ان يحرم لقول عاتمة رضي الله
 كت اطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يحرم وهو المحرم ان يطوف بالبيت
 طيب فيه منك ولمسلم كافي انظر الى وسير الطيب في مفرقه وهو محرم وهذا
 ٢ حجة الوداع وكرهه ملك وجماعة وروى عن عمرو واسه وعثمان وذكر العاصي
 واحبابه عن ملك لا يجوزوا ان اسداهم فلا تفرح بالخبر على بن ابيية ان رجلا احرم
 ٢ حجة مبيح بالخلق وانه سال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اما الطيب فاعسله
 ثلاث مرات واما الحبة فانزعها مسوق عليه وهذا عام حين سنة بمان لا خلاف
 قاله ابن عبد البر مع ان الزعفران منهي عنه الرجل مطلقا ولا يلزم من منع اسداه
 منع اسداه كالتكاح والمرأة والرجل سوا وعن عاتمة كذا خرج مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى مكة فنظم جباها بالمسك المطيب عند الاحرام فاذا عرف
 احدا انا سال علي وجهه امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فلانها ما رواه ابو داود والمحدث
 بكونه يطيب يوبه وحرمة الاخرى وقبل هو كبده وهو اصح قول السافعي
 وان فعله من يديه من مكان لا اخر او فعله عنه ثم رده او منته يد او رعه
 لم لسه فدي لا خلاف سبيلانه بعرو وسميس وتسحب لبسها اذا اراد او رده
 اسمن بطمين وتعلن بعد خرد الرجل عن المحيط لفعله عليه السلام وعن
 ابن عمر من موعا الحرم احكام ٢ ازاد وردا وتعلن رواه احمد قال ابن
 المذوت ذلك و٢ تبصر الخلو في اخراج كفه الا من من الرد او اولى وكذا

احرامه في يوب واحد و٢ التبصر بعضه على عاتقه **فصل** في طهارة
 ثياب مكنونة او قبل يقر عليه وفاقا لاني حشفة قال ابن بطال هو قول احمد
 العلماء وقال الغفني عليه العمل عند اكثر العلماء وعنه عتيق واذا ركب واذا سار
 سوا واحار **سحاح** عجب من زمان وفنة والافليس الاحرام صلاة تحفة وعند
 ملك اذا ركب لانه اصح من عن لانه في الصحن من حدث ابن عمر وللخاري من
 حدث خابر وقال وراه اسن وان عمار ٢ الموطا عن عروة مرسلان نطلي ٢
 محمد بن الحنفية وكهين فاذا اسوت به واحلته اهل ودكن في سرح مسلم
 و٢ الصبح اظنه من حدث ابن عمر وان اسحاب الرلعين قول عامة العلماء ولا
 ركنها وقت لحي وسوحة فيه خلاف صلاة الاستسقاء ولا من عدم الماء والراب
 واحد قول السافعي كقولنا واظهرهما اذا سار وروى احمد وادود والنسائي
 عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظهور بركب واحلته فلما علا على جبل السدا
 اهل وحة الاول عن ابن الجوزي خفيف الخزي عن سعد بن حمير قلت لابي
 عباس عمارا لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهلالة فقال اني لا اعلم الناس
 بذلك خرج حاشا لما صلى في مسجد بني الحنفية ولعبه اهل باج حين فرغ
 منها فسمع ذلك منه اقوام فحفظوا عنه فلما اسفلت نامة به اهل فادرك
 ذلك منه اقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا باتون ارسالا فقالوا انما
 اهل حين اسفلت به نامة فلما علا على سرف السدا اهل فادرك ذلك صوم
 فقالوا انما اهل حين علا سرف السدا رواه احمد وادود و٢ لفظ ان النبي صلى
 الله عليه وسلم اهل ٢ ذبرا الصلاة رواه جماعة منهم النسائي والرمذي من رواه
 خفيف من عرو رواه ابن ابي اسحق وقال هو الذي سحبه اهل العلم ان يحرم ذبرا الصلاة
 والرمز يوثق ان الجوزي يحس منه التذليس وقد زال وخفيف وبعه ان معين

احرام
 ١٦٣

والبوزعة وابن سعد وقال النسي صاحب وقال ابن عدي اذا حدث عنه ففة
فلاما سبه وقال يحيى القطان كماله حسنة وضعفه احمد ورواه وجمع من الاخبار
واحوط واسرع الى العيان وهو اولى وتوجه احوال ان كان بالمتناب مسجبت
صلاه الركعتين فيه وقاله السابعة وانه سحبت ان يسجد القبلة عند احرامه
صح عن ابن عمر وقاله الحنفية والسابعة ايضا وسحبت عن النسيك ليعليه عليه
السلام وفعل من معه في حجة الوداع وللسماعي قول اطلاق الاحرام فصل وسحبت
وفاقا لابي حنيفة والسماعي قوله اللهم اني اريد نسك كذا فصر في وعمله ولم يذكر
مسألة في الصلاة لتقرم ذنبا وتيسرها عان وذكر بعض الحنفية في كلامه في
الرعاية هنا منه بطور وسحبت ان يسترط ويحلي حيث حبسي او معناه نحو اريد كذا
ان يسترط والا فلا حرج على او قول غايته لقوله بل اللهم اني اريد الحج فان يسترط والا
فمعنى وفاقا للسماعي لقول ضباعة رسول الله اني اريد الحج واحذني وجعه فقال
حجني واسترطى وقول اللهم محلي حيث حبستني مسوق عليه راد النسي في روايه اسنادا
جيد فان لك على ربك ما استنتب ولا حرجا ساد جدي فان حبست او موضبت
فعد حلت من ذلك بشرطك على ربك متى حس مرض وخطا بطريق وعن رجل ولا
سي عليه بقر عليه قال في المسوعب وعن الا ان يكون معه هدي فليزمنه حن ولو
قال فلي ان احل خير ولو سطر ان حل متى ساء او افسد لم يقضه لم يصح ذكره
القاضي وعنه لانه لا عذر له في ذلك وقيل يصح استراطه لعلبه لانه تابع
لاحرام وسعد فكذا هو استحب **سحبت** الاستراط للخائف خاصة جمعها
من الاول وسئل ابو داود ان استراط فلا بأس وعنده اي حسنة ومالك لا فائدة في
لا استراط لان ابن عمر كان سكر الاستراط في الحج وسئل عن حسنة سبه سبكم صلى الله
عليه وسلم انه لم يسترط ورواه النسي وصححه الرزي **فصل** في اختيار

ان

بالس

التمتع

التمتع والافراد والقراين وفاقا ذكر جماعة احوالها قالت عائشة خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اراد منكم ان يهل بالحج وحنق فليفعل ومن اراد ان
يهل بالحج فليهل ومن اراد ان يهل بعمرة فليهل قالت واهل بالحج واهل بعمرة
واهل بعمرة باثر بالعمرة والحج واهل باثر بعمرة وكنت ممن اهل بعمرة مسوق عليه
وسئل عن لا ترى الا الحج ورواه ايضا حنابلة بن باحج وذكر بعضهم انه الاكثر عنهما
وفي الصحيحين من اراد ان يهل بعمرة فليهل ولو لا اني اهدت لاهللت بعمرة وفي
الصحيحين عن خباب انه اخبر عن بعمرة وعبد طائفة من السلف والخلف لا يجوز الا
التمتع وقاله ابن عباس ومن وافقه من اهل الحديث وطائفة من بني امية ومن تبعهم
لهو عن التمتع وعاموا من تمتع وكنه التمتع عمر وعمران ومعوثة وابن الزبير وغيرهم
وبعضهم والقراين روى السماعي عن ابن مسعود انه كان يكرهه وذكر ان حرم
الهم اختلفوا فيها فمن موجب لذلك ومن مانع ومن كان ومن سحبت ومن سبج
وافضل الناسك التمتع به الافراد اهل القراين قال في روايه صاحب وعبد الله الذي
حما والمسعة لانه احرم ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعمل لكل واحد منهما
عاجلة وقال ابو داود سمعته يقول نرى التمتع افضل وسمعته قال لرجل يريد
الحج عن امه تمتع اجب الي وقال اسحق بن ابراهيم كان احسار الى عبد الله الدخول
بعمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو اسجدت من امر ما استدرت ما سقت
الهدى ولا حلت معكم وسمعت رسول الغرة قالت اخرا الاميرين من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا في الصحيحين وعنه ما من طريق ان النبي صلى الله عليه وسلم امر احكامه
لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عند الامن ساق هدايا وست على احرامه لسوقه الهدى
وناسق فاستقوا لاسقاهم الا الى افضل ولا ناسق الاعليه فان قيل لو ما موهم
بالسحبت افضل التمتع بل لا عفا دهم عدم حوازا الغرة في اشهر الحج رذ لم يصدق

لو كان لمحضره من لم يسق الهدى لانهم سواي في الاعتقاد ثم لو كان لم شاسد
 لا عسان حوازهاتها وجعل العلة فيه سوق الهدى ولان المتع في الحجاب دون عين
 قال عمران بركت انه المتع في حجاب الله وامرناها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل
 انه يسبح الله سبعة ايام ولم يمتنع عنها حتى ماتت رواه مسلم وعنه وللخاوي معناه ولا سابه
 ما فعلها كاملة على وجه اليسر وخرج عنه عليه السلام انه ما خير عليه السلام من
 امر من الا احار السر وما قوله ان هذا الذي تسرو قوله بعثت بالحنيفة السجدة
 وخبري عن المتع بلا خلاف وفي عن افراد من ادنى الحبل وعن العوان الخلاق
 ولان عمل المفرد اكثر من العاد فان ادنى ولا في المتع زمان على الافراد وليس
 فيه ما توازيه وهو الدم وهو دم نسيك لا خبر ان والامام له المتع بلا عذر
 لعدم حوازه احرام ما يصح حاج ان يخرن بدمه قال في رواه الى طالب اذا دخل
 بغيره تكون الله وجميع له من عمره وحجه ودمه فان لم لو كان دم نسيك لم
 يدخله الصوم بالهدى والاحتة ولا يتوي فيه جميع المناسك قبل دخول الصوم
 لاخرجه عن كونه شكا ولان الصوم يدل والقرن تدخلا الابدال واحصاه
 لا منع كونه شكا بالقران لسك ويسمى على طواف وسعي ولان سب المتع من
 حصه كن نذرة حجة هدي ما هدا ما هدا اما احضر لوجود سببه وهو الزفة ما هدا
 السفوف فان لم نسيك لا دم فيه افضل بافراد لا دم فيه وذمتع المتع
 وسعي عن الذي فيه الا فرسوا عندك وانما كان افراد لا دم فيه افضل لان ما
 حث فيه دم دم حيايه ولهذا افراد فيه دم تطوع افضل فان لم في القران
 مساعمة الى فعل العادتين وهو اولي الالة وكذا صلاة اول وقتها في العين
 مساعده سرعيه ولهذا خلف الصلاة اول وقتها واخره ونحوه لطلب الماء او الماء
 وبطل المزودي عن احمد ان ساق الهدى بالقران افضل من المتع لان العجز

عن عاسته مرفوعا من كان معه هدي فلم يزل يابح مع الغنم لم لا حل حتى حل منها جميعا
 احان **سحا** قال وان اعتمر ورجع في سفوف او اعتمر قبل اسفوا رجع بالا افراد افضل
 بالنافق الامة الاربعة وبصر علموا احمد في الضوف الاولى وذكر في الخلاف وعين
 وهي اصل من الناس نص عليه وسقط الناس اخر الباب ملة وقال **سحا** ومن
 افرد الغنم لسفوف لم يقدم اسفوا رجع فانه تمتع لان النبي صلى الله عليه وسلم واحبائه
 رضي الله عنهم اعتمر واغمر في القصة لم يمتنعوا وعند الحنفية القران افضل وعند
 مالك الافراد وهو طاهر مذهب السامعي ان الافراد افضل من المتع ثم القران
 وله قول المتع وقول القران ومذهبه سراط اصيله الافراد ان يعتمر ذلك السنة
 ولو اخر الغنم عن سنة فالمتع والقران افضل منه للواهة ما خيرا الغنم عن سنة
 الحج اما حجة النبي صلى الله عليه وسلم واحلف فيما يحسب المراهب حتى احلف
 بلام العاقبي وغيره قل حل من عمره ومعه وخمار والاطهر قول احمد لا شك
 انه كان فارنا والمبعة احب الى قال **سحا** وعليه مقدموا احبا بنا وهو ما عاوا
 علماء الحديث كذا قال وجه انه كان ممعا قال سالف من عمره عن ابيه مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ما الغنم الى الحج واهدي ساق معه الهدى
 منى الحليفة ونداها هل ما الغنم بها هل يابح ومنتع الناس معه ما الغنم الى
 الحج فان من الناس من اهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم مكة قال للناس من
 كان سكر اهدى فانه لا حل من سحر منته حتى يضيح حجة ومن لم يكن اهدى
 فليطفا لست وما لصفاء المروة والبصر والحلل لم يزل يابح وليهد من لم يجد
 فصار بلاه امامه الحج وسبعة اذ رجع الى اهله وعن عروة عن عاسته ملة وامر
 ابن عباس بالمعة وقال ستة الى العام مسوق عليهم وقال ناس لان عمره كيف
 خالف اباك وقد نهي عن ما قال ولم يلم الا سبون الله ان كان عمره سخي فيه الخير لقمس

جزء من سنة

به عامر الغمر فلم يخبرهم بذلك وقد ارجله الله وعما به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رسول الله احق ان سبوا سنة امره ثم لم يعمل في القصة في اسهر الحج حواء
 ولكنه قال ان امر الغمر ان يزدوها من اسهر الحج رواه احمد والترمذي والنسائي
 هذا المعنى ولمسلم وغيره عن ابن عباس قال اهل النبي صلى الله عليه وسلم بالغمر واصل
 احكامه ما حج ولم يحال النبي صلى الله عليه وسلم ولا من سوا الهدى ولا من احبابه وحل بينهم
 ولا احمد والترمذي وحسنه عنه مشع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان
 كذلك واول من همي علم معاونه فيه لنت بن اسليم صفة الاله وقال قال
 ان سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلى بالحج والغمر جميعا يقول لسك غمر وحجاسع
 عليه وسلم ان ابن عمر انكروا ان اساقا ما بعد وما الاصلانا ولمسلم اهلها
 جميعا لسك غمر وحجاسع لا اعق عن اسماء الصبيد عن ابن من فوعا لو اسعبد
 من امرى ما اسدوت لحملها غمر ولكن سعت الهدى وفرت من الحج والغمر
 ابواسمأئيل دعة ابو الحق وقال عمرو سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول نواذى
 الحق انا فى اللبلة ات من رقبى فبالصلية هذا الوادى المبارك وقل غمر
 حجة ورواه بل غمر وحججه رواها الحارثي وعمر واهل البصريين بعد
 بها جميعا وقال له عمرو هذبت لسنه سبك رواه احمد وابوداود والنسائي
 وان فاجبة كل حمل ان انسا سعة بلقيس فاونا بلسنة فظنه بلى بها عن
 نفسه او سمعه في ومن او في وقت واحد لما ادخل الحج على الغمر او من بها الى
 فعل الحجة بعدها ويشتي قروانا لحنه وخبر عمرو حمل انه اراد غمر داخله
 حجه كقوله دخلت الغمر في الحج الى يوم القيمة وحبر البصري فيه ان القرآن
 سنة وانا الخلاف في الاصل فان سئل عن غمر سنة ان النبي صلى الله عليه وسلم اورد
 الحج رواه مسلم واللساعي والنسائي اهل الحج ولمسلم والترمذي عن ابن عمر ان

الرجل

النبي صلى الله عليه وسلم اهل الحج معروا ورواه الصحيح عن خابر قال اهل النبي
 صلى الله عليه وسلم واحكامه ما حج وهو مما عن ابن عباس وسق حنر عايسة لولا اني
 اهدت لاهلكت بغيره فكل امرؤ عمل الحج عن عمل الغمر او اهل الحج مما بعد
 واكثر الروايات عن خابر انما ذكر احكامه فوسط وسق خابر ابن عباس ايضا واجاب
 احمد ورواه اي طالب فقال كان هذا في اول الامر بالمدينة ومعناه انه في اسداء
 احرامه بالمدينة احرم ما حج فلما وصل لامة مسخ على احبابه وناسف على المسع لاجل
 سوق الهدى كان الماحزا ولي بها احبوا المسع اكثر واصلح وامر فكات اولي
 عان قوله عليه السلام السابق اولي من فعله لاجتبابه احصاه به ومن العجب
 قول القاضي عياض واهل الحان النوى وداكرا الناس الحرام على هذه الاحبار وادعهم
 نسا الطحاوي بظاهره في رواية على الف ورويه وبطريقه الطبري قال القاضي
 عياض واول ما قال على ما خصناه من كلامهم انه احرم معروا ما حج ثم ادخل عليه
 الغمر بواسطة لاجبابه وباتسألهم في قولها في اسهر الحج لكونها كانت منكر
 عنهم فيما لم يكن له الحل بسبب الهدى واعذرنا الهم مضارنا احرامهم
 واما كراهة عمرو في مسيراته قال لاني موسى بعد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 بدعاه واحبابه ولكن كرهت ان يظلموا معوسين هون الادراك ثم يروون في
 الحج نظروا رؤسهم ورواه الصحيح ان الاموي كان يتي بذلك في امارة وامان
 عمرو وذكر الخبر الى ان قال لغمر ما هذا الذي احدثت في شأن الشك قال ان اخذ
 كتاب الله فان الله قال ولماوا الحج والغمر لله وان احدث سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى نحو الهدى هذا راى منه كما قال عثمان لما
 قال له علي وكان يامر بالمسعة انت تهي عن المسعة فقال هذا راى وقد روى عن
 عمرو من طريق احصاء المسع رواه ابو عبيد والاربع والحاد وغيرهم واما معونة

قَالَ عَلَيْهِ سَعْدٌ وَعَجَبٌ مِنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةٌ عَلَى الْجَمِيعِ وَهَذَا
 وَدَى أَحْمَدُ عَنْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ
 وَعَمْرُو بْنُ الْمَعْبُودِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ إِنْ أَرَادَهُمْ سَيْمُ الْكُوفِ أَمَلُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَقُولُ لَهِيَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُو بْنُ قَيْسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةٌ وَرَأَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ دُرَيْدٍ عَنْ رَسْعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 عَنْ الْحَرْثِ بْنِ بِلَالٍ أَنَّ الْحَرْثَ الْمُنَزِّيَّ عَنْ أَبِيهِ قُلْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا خَاصَّةٌ أُمُّ
 لِلنَّاسِ عَامَّةٌ قَالَ بَلْ لَنَا خَاصَّةٌ وَرَأَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ
 لُحْظٍ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ الْخُزَاعِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسْتَبِثِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ حَبَابٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى عَمْرُو بْنَ هَاشِمٍ فَقَالَ إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْصِلِهِ الَّذِي مَضَى
 مِنْهُ شَيْءٌ عَنِ الْغُرَّةِ قَبْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَحْمَدُ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ
 أَنَّ الْعَمْرُو بْنَ هَاشِمٍ كَانَ لَهُمْ خَاصَّةٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
 فِي حَبَابٍ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
 وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَأَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
 عَنْهُ وَلَمْ يَرَهُ مِنْ وَثْقَى ابْنِ عَبَّاسٍ سِوَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا حَفِيَّ سَأَلَهُ وَلَوْ حَجَّ هَذَا عِنْدَ
 عَمْرُو بْنَ هَاشِمٍ فِي مَوْصِلِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَعْرِفُ خَالَهُ وَبِذَلِكَ صَعِيفٌ ذَلِكَ
 قَوْلُ خَابِرٍ أَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخْلُفَ قَالَ سَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ إِنْ أَرَادَتْ مَعْنَا
 هَذِهِ لَعَنَّا هَذَا أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ بَلْ هِيَ لِابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ رَأَاهُ مُسْلِمٌ وَخَلَّتِ الْعَمْرُو
 ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَمْ يَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَفِي مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْصِلَهُ هَذِهِ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَحَلَ الْحُلُكُ فَانْزَلَتْ الْعَمْرُو قَدْ خَلَّتْ
 ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَخَلَّتْ هَذِهِ الْعَمْرُو عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَاسْمَاءُ
 وَحَمْرَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ

والسنة فالعمل بذلك احق وأولى والله اعلم **فصل** في منع ان يحرم
بالغنم اطلعة جماعة وحرم اخرون من المقات اي سمات تلك اطلعة جماعة منهم
الغني ومراذهم ما حرم به اخرون في اسفواج وهو نواحيهم لان الغنم عنده
السهم الذي يهل به على وروى معناه ما ساد حديد عن جابر لا الشهو الذي حمل منه
فيه قال الاحباب ونفع من قال في المستوعب وحلل قالوا بحرمة باج من عامه
زاد جماعة من مكة زاد بعضهم اوقوها وسعة خوف وادوا الاقراذان
بحرمة يعمرون كن جماعة والساعة قال جماعة حرم به من المقات بحرمة لها
من ادنى الحبل زاد بعضهم وعنه بل من المقات في المحروران لا ياتي في اسفه
الحج بغير قال القاضي وعن ولو حلل منه في يوم العيد بحرمة به بغير فليس يمنع
في طاهر ما سئل ان هاتين ليس على معتمر بعد الحج هدي لانه في حكم ما ليس من اسير
بذليل موت الحج فيه وكذا في معز ذاب ان عمل ذلك انه لو احرم بعد حلله من
الاول حج في الوصول الا فدا ان حرم باج في اسفه فاذا حلل منه احرم بالغنم
من ادنى الحبل والقران ان حرم بما معا قال جماعة من المقات او بالغنم منه
لرباج قال جماعة من مكة او من قرها وان سرح في طوافها لم يصح وفاق السامعي
قالوسعي الا لمنعه هدي مصحح وبصر فادنا ساعلي المذهب انه لا يجوز له الحلل
ولا يصح له ادخاله الاحرام به في اسفه على المذهب واعنه الساعة على
اصحابه ولهم وحان لو ادخله فها وكان احرم بها قبل التردد النظر هل هو احرم
به قبل اسفه ومن احرم باج لم ادخل عليه العمن لم يصح ولم يصح فادنا ساعلي
انه لا يلزمه بالاحرام الثاني سعي وفاقا لمالك والسامعي وفي خلاف لنا والصحة
قول الحنفية مع انه اخطا السنة واسا عديم فالوا فان كان طاف الحج طوا او القدم
عليه ولم يجمع به ساعلا لانه بان افعال الغنم على افعال الحج من وجه وسحب ان

موفيق لما كذا في بعض بعضه وعليه لرفضه دم وبقيته ومذهبنا ان عمل العارن كالمنفرد
 في الاجزاء بعد الجماعة وتسقط رتب العرق ونصر الربيع الحج فاشاخر الحلاق في اليوم
 الحرفوطية فلو طوافه لا يفسد عمرته قالت عائشة واما الذين جمعوا الحج والعمرة
 فاما طوافوا طوافا واحدا معق عليه وقال لها النبي صلى الله عليه وسلم تسعون طوافك للحج
 وعمرك فابت معك هاهنا مع عبد الرحمن لما السبعين فاعمرت بعد الحج وفي لفظ جزى
 عنك طوافك ما لصفا والمرو عن محمد وعمر بن الخطاب واما مسلمة وفي الصحيحين من حديث
 حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها قد حلت من حجك وعمرك جميعا قالت احذ
 في نفسي اني لم اطف بالسبعين حتى حججت قال فاذهب هاهنا يا عبد الرحمن فاعمرها من السبعين
 زاد مسلمة وكان رجلا سهلا اذا هو ببيت النبي فابغى عليه وعن ابن عمر مرفوعا من
 ثرون بن حجة وعمر بن اجزة لهما طواف واحد اسنان حذوا امة احمد وان
 ما جئة وفي لفظ من احرم بالحج والعمرة احزاه طواف واحد وسعي واحدتهما
 حتى حل منهما جميعا اسنان حذوا امة النساء واليه الذي وقال حسن غزير وقال
 رواه عن عبد الله بن عمر عن نافع عن واحد ولم يرفعه وهو اصح كذا قال وفيه
 جماعة عن نافع من رواه النسائي وعمر وعمر الممتنع وكذا حزنه الحج وعن احمد
 على العارن طوافان وسعيان وفا لا في حصة رواه سعيد والاربع عن علي وفي
 حصة نظرت مع انه لا يرى اذ حال العمرة على الحج فعلى هذه الرواية بعدد العارن
 فعل العمرة على عمل الحج وفا لا في حصة كتمتع ساقا وهربا ولو وقف بعرفة قبل
 طوافه وسعيه لها قبل سبب عمرته ونصر منفردا بالحج تمتة لم يعمر وفا لا في
 حصة وقبل لا سبب فاذا رمى الجمرة طاف لها ثم سعى ثم طاف له ثم سعى
 وبقي فممن خاضت وحسنت فوات الحج بعد من الحج العارن والمنفرد وعن احمد على
 العارن عمر من احرازها اليكروا ابو جعفر لعدم طوافها ولا عمارة عائشة

وسقروا انه ضعفه لا خزي العمرة الواجبة من ادنى الحلق والحج خزي الممتنع
 من مكة فالعمرة للمنفرد من ادنى الحلق او في **فصل** في لزوم الممتنع دم
 بالاحرام وهو دم سبك لاجران وسقروا اصله الممتنع واما الحب بشرط احذها
 ان الحرم بالعمرة في اسهر الحج قال عمرته في المشقة الذي اهل واجبه يقول جابر
 السابق ولان الاحرام سبك بعن العمرة او من اعمالها فاعبر في اسهر الحج كالطواف
 فان قبل للسمنها واما توصل به اليها فاسد امته كاسد اية حرمته العبد بعرفة
 قبل من اعمالها لانه يعمر طوافا ما يعمر لها وساقية ما ساقها وليس اسد امته كاسد اية
 كالواحر من الصلاة قبل وفيها واسد امته واما احزاه اذا عمو لان عرفه معظم الحج لا
 لان اشداه كاسد امته عند ملك عمرته في السهو الذي حل فيه وعنداني حصة
 ان طاف للعمرة اربعة اشواط في غير اسهره وليس ممتع والامة ممتنع لامة اساقها
 بوطي بعد الاربعة عده واطهر عن السامعي ان ابي يافعا لها او بعضا في اسهره لم
 يلزمه دم ثم قبل عند ثم يلزمه دم الاساءة لاحرامه بالحج من مكة والاصح لانه
 كما والمثبات محرمات السامعي ان حج من عامه وفا لا حلقا الحصة لان طاهر
 الاله الموا لانه او لي لوا عمره في غير اسهره ثم حج من عامه لكن الباعد الثالث
 ان لا ساق من العمرة والحج فان ساقا فمساقه مصر فاكثر اطلقه جماعة ولعل من اهدم
 فاحرم به فلا دم عليه بقى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رجع وليس ممتنع وهو
 عامر ولانه مساقا لم يتوفه ترك احدا السفر من كحل الوفاق ولا يلزم المنفرد
 لان عمرته في غير اسهره وفي الفصول والمذهب والمحققان احرم به من الميعات
 فلا دم ونصر عليه احمد وفا لا للسامعي وحمله القاضي على ان سنة ومن مكة
 مساقه مصر وقال ابن عديل بل هو ذوايه كذهب السامعي وفي الرعب ان ساقا
 اليه فاحرم منه فوجان لان الدم واجب لترك الاحرام من الميعات وذما لمنع تدليل

احمد

القارن وقال أبو حنيفة ان رجعا الى اهله فلا دم روى عن ابن عمر وقال ملك ان رجعا
 الى اهله او يقدرون فلا دم وتوحد احوالهم فلا دم وان رجعا وقاله الحسن وان
 المذنب ومعه عن ابن عباس لظاهر الآية قال القاضي في قول ابن عباس لا يمنع انه ممنوع
 لكن عليه دم وان رجعا الى المسكن فحرمنا فالحلاق السباع ان يخل من احوالهم
 صل احوالهم باج حلال او لا فان احوالهم قبل حله منها صاروا فارقا الخامس ان لا يكون
 من حاضري المسجد الحرام اجماعا للآية وهم اهل الحرم ومن كان منه وذكر ان هذين
 قول احمد والساجي ومثل من مكة وقاله احمد دون مسافة قصره عليه ووافقا للشافعي
 لان حاضري المسجد من حل فيه او من منته لا يؤخرون بدليل رخص السفر والبيد جرح
 قاسبه من وراء المسافات البنا وقال ملك هم اهل مكة وقال ابو حنيفة اهل المواضع
 ومنح وهم الى مكة ومن منزلة قريب ويبعد لم يلزمه دم لان بعض اهل الحرم حاضري
 المسجد فلم توجد الشريطة له ان يحرم من القريب واعتبر في المجزوء والصواب
 اقامته الكرسيه بهما له بهرسته بما الذي احوالهم منه ووافقا للساجي وان دخل
 اوقى مكة متمعا ما وبنا لا اقامه بها بعد فراغ نسكه او نوافها بعد فراقه منه فعليه
 الدم وفاقا وحلي وجهه وان استوطن اوقى مكة فحاضر وان استوطن مكى نال السام
 بهر عاد مفعلا لمعنا الزمة الدم وفي المجزوء والصواب لا كسفر مكى غير بهر عاد
 السادس ان يحرم بالعمرة من المعاتب ذكره ابو الفرج والخلواني وذكر القاضي وان
 عمل وحرم به في المستوعب والرباعية وغيرهما ان بقي منه ومن مكة دون مسافة
 القصر فاحرم منه لم يلزمه دم المختص لانه من حاضري المسجد بل دم المجاوز وقاله
 الشافعي والساجي وبعضهم كالاول واحار السج وعنه اذا احرم منه الزمة الزمان
 لانه لو قسم ولم يتوهابه وليس ساكن وقيل احمد في اوقى احرم بعمرة في غيرهما
 بهر اقام مكة واعمر من السجيم في اسفون وجج من غامبه انه ممنوع عليه دم قال

قال القسري

والصوت الاول اولى وقال قال ابن المذنب وان عبد البر اجمع العلماء ان من احرم
 بعمرة في اسفون وحل منها وليس من حاضري المسجد الحرام بهر اقامه حلالا لا مرجح
 من غامبه انه ممنوع عليه دم الساجي سنة المتع في اسداء العمرة او انما يذكن القاضي
 وسعة الاكثر واحار السج وعنه لا وهو الاصح للشافعية لظاهر الآية وحصول
 الزمة ولا يعتبر موقع السكن عن واحد ذكره بعضهم والكر الساجية ولا يعتبر
 الشريطة في كونه ممنوعا وهو الاصح للشافعية ومعنى كلام السج يعتبر وحرمه في الرباعية
 الا الشريطة السادسة فان المسعة للمكي كغيره وفاقا للملك والساجي فعلة الجماعة
 كالافراد وكسائر الطاعات بل هم اولى لا هم سكان حرم الله وبطل المتروكي ليس
 لاهل مكة مسعة قال القاضي وعنه معناه ليس عليهم دم المسعة وذكر ان عمل رواية
 لا يصح منهم وقال ابو حنيفة لا يصح منه المسعة والقرآن ولكن له ذلك ومضى
 فعلة لزمه دم حنابلة وخويزم مذهب ابي حنيفة ان المكي لو احرم بعمرة بمرح
 فانه يرضى الحج وعليه لزمه دم وعليه حجة وعمرة وعند صاحبه يرضى العمرة
 ويضاهي وعليه دم لانه لا يذمن بغير احد منهما لان الجمع بينهما لا يشرع للمكي ومضى
 اولى لا اذني واصل عملا واسرفضا لعدم بوضه وعند الشافعية نكاح احرامها
 سعة بعضا وفيه رخص اطلاق العمل واجج له ما ذكره وفيه امتناع عنه وانما
 لزمه بالرضى دم لعله صل وانما له بعد الرخص به كالمحصر وفيه رخص العمرة
 مضاهاه وفيه رخص واجج وضاه وعمره لانه في معنى قاتل الحج وان مضى عليهما احرازه
 لما دونهما الزمة لكنه منهي عنه لا منع بمقوال العمل على اصلهم وعليه دم لجمعه
 بهما المكن البصر عمله لله في وهو دم جبر وفي حق الاقنى دم ساكن وان كان
 طاف للعمرة اربعة اسواط بهر احواله باج وفيه لان الاكثر يحكم العمل بعد رخصها
 فزاعها والله اعلم **فصل** في القارن دم تسكن بغير عليه وفاقا

وأحج جماعة منهم الشيخ تالابه وماتت توفه سقوط احد السفين كما تمتنع بعمل
 بكر عليه هدى وليس بالمتنع ان الله اوجب على المتنع هديا في كتابه والقارن اما
 يوفي عن سعد بن ابى معشر عن ابراهيم ان عمر قال للبي: ادع نيسا كذا قال وهو منقطع
 ضعيف وسأله ابن شبيب القارن يجب عليه الدم وجوبا فقال كيف يجب عليه وجوبا
 واما شيبهون بالمتنع متوجبه منه رواه لا يلزمه كقول داود ثم قال الكراحي اما
 هو دم نسك وقال في المبيح وعيرون المسائل للسرديم نسك اي دم جبر كذا في الشا
 ولا يلزم حاضري المسجد الحرام خلافا لبعض المالكية وبعض السامعية وطاهرا عما هم
 على الآية والقاس ان لا يلزم من سافر سقوط قصر او الى المسافات ان قلنا به كطاهر
 مذهب السامعي ولامهم بعض لروية لان اسم القرآن باق بعد السفر خلاف
 المتنع **فصل** لا سقط دم مع وبر ان مفساد نسك كما نص عليه وفاقا
 لمالك والسامعي لان ما وجب الاسان به في الصحيح وجب في الفاسد كاطواف
 وعمر وعنه لسقط وفاقا لابي حنيفة لانه لم يوفه سقوط احد السفين وقال
 القاضي ان قلنا يلزم القارن للاسناد ومن سقط دم القارن ولا سقط دمه ما
 سواه ايضا والمزاد على الاحج واذا قضى القارن فادنا فدمان لقوله الاول والماي
 ودم موانه الروايات وقال الشيخ يلزمه دمان لعرايه وقوايه وكوفي
 القارن مبرور المبرز منه في لانه افضل حرمة السخ وعمره وحرمة عمر واحد
 يلزمه دم لقرايه الاول وفاقا للسامعي لان الفضا لا ذاه وهو ممنوع ومه لقوايه
 الخلاف وزاد في القول ودم مالك لوجوب الفضا كذا قال واذا فرغ حجه احرم
 ما لعن من الابد كمن صدحجه والا لزمه دم وكذا ان فضا تمتعا فحلل احرم
 بالحج من الابد **فصل** يلزم دم المبع والعران بطاوع مجزوم بالحج
 حرمة في الخلاف ورد ما نقل عن احمد خلافة اليه واحسان ابو الخطاب وغيره

وردة جماعة لعوله من متنع بالغنى الى الحج مما استسمر من الهدى اي ولم يهد وحمله
 على افعاله اولى من حمله على احرامه لقوله الحج عرفه ويوم النحر يوم الحج الاكبر ولاش
 احرام الحج سلقته صحة المبع ولم يكن وقتا للوجوب كاحرام الغنى ولان الهدى من
 حسن سلقته يقع به الحلل فكان وقت وجوبه بعد وقت الوقوف كطواف ورمي وحلق
 وعنه ما حرام الحج وفاقا لابي حنيفة والسامعي تالابه ولانه غاة فلو اقله فامر
 امام الصور الى الليل وعنه بوقوفه عرفه وفاقا للملك ولكن الشيخ احسان القاضي
 لانه تعرض العوات قبله وعنه ما حرام الغنى لمتنع المتنع اذن وتوجه ان
 شئ علم ما اذا مات بعد سبب الوجوب خرج عنه من نسكه وفاقا للسامعي في اظهر
 بوليه والثاني لا يخرج من وقت وفات بعض احكامنا فائدة الروايات اذا عذر الدم
 واذا اذا الاسنان الى الصوم متى تمت البعد وفيه الروايات اما وقت ذبحه
 حرمة جماعة منهم المسوعب والرعاة انه لا يجوز خن قبل وقت وجوبه وفاقا له
 القاضي واحكامه صل حرمة يوم النحر وفاقا لابي حنيفة ومالك وطاهرا من خوز اذا وجب
 لعوله ولا يحلقوا رؤسهم حتى يبلغ الهدى بحله فلو كان قبل يوم النحر حاز الحلق لوجود
 الغاية وفيه نظولا في المحرم وسن على عموم المفهوم ولانه لو كان الحن عليه
 السلامة وصار كمن لا هدى معه وفيه نظولا انه ان كان مفردا او قارنا او كان له
 فيه او فعل افضل ولمنع الحلل نسوة وسناتي وقاسوه على الاصحته والهدى وهي
 دعوى ولا يجوز تقديمه بغير دليل الاصل عدمه فان احج ما سبق فسبق
 حواء وان قبل الصوم وهو بدله قيل هذا خص مكان واحض من كطواف
 ورمي ووقوف خلاف الصوم وهذا المدل مخالف الا بذا لان كل وقت كان
 فيه بعض البدل كان له وهنا يجوز الملاية لا السبعة وان قيل اما كان الصوم
 لوجود السبب كمن يطير مسلة هنا اسهل حواء واحسان الاسناد له لخن ما حرام

الغرة وأنه أولى من الصوم لأنه قبل ذلك وحمل رواه ابن مسعود بنحو يوم الحجة
 ووجه يوم الحجة وقال الأجرى له خن من خروج يوم التوبة وما خيره إلى يوم
 الحجة وسئل أنوطالب إن قدم قبل العشر ومعه هدي خن لا يصح أو موت أو سرق
 وكذا قال عطاء وهذا ضعف ومذهب السافعي يجوز إذا أحرم ما حج وطاهر من هبه
 وبعد حله من الغرة لا إذا أحرم بها فان عدم الهدى في موضعه ولو وحله سلبه أو
 وجد من نحره نصر عليه لوفيقه كما في الوضوء بخلافه وفيه الخلاف فصام عشرين
 حلت الحج وأمر الهدى فإله أحمد ومعه عن ابن عباس قال العاصي قبل الله الثواب
 بضم سبع إلى ثلاث وقال عن موله ملك عسة كاملة لأن الوافق تقع تكون معقاة أو
 وصل بوكيد بل أنه في الحج والأسهر عن أحمد وعليه استحالة الأفضل أن أحرمها عرفه
 وفاقا لا في صفة وعلل بالحاجة وفيه نظروا وأجاب العاصي بأن عدم استحباب صومه
 محض بالنظر بعينه يوم الروية وفاقا للملك والسافعي وروى عن ابن عمر وعائشة
 وفي البخاري عن ابن عباس يصوم من يوم عرفه وفي يوم عرفه لا حجاج ولا صوم
 عرفه لا يثبت وله بعد نماز أحرام الغرة نصر عليه وهو أسهل لأن الغرة سبب
 لوجوب صوم المسببة لأن أحرامها معلومة صحة المنع فإن سببا لوجوب الصوم
 كاحرام الحج وكل سن يعلق لوجوبها وكذا اجتماعها بالاولى منها سببا لانها
 والحول والطاير والعود والسن صوم رمضان سببا للحج وإن لم يجب إلا به
 وبالجماع لأنه لا يجوز اجتماعها في العاصي فيكون أحرامها سببا لهدى المسببة ويست
 حكمة فيها فأجاب نعم إذا أحرم وسأفه كان هدي متعه ومعه الخلل ولم يجد
 دحكه لما سئل قال وعن أحمد الخلل من الغرة وعن أحمد وقبل أحرامها والمراد
 في أسهل الحج وسبب الأول فيكون السبب قال أن عمل أحد سببا للمع في عدم
 عليه كالحج قال وقاله عطاء وطاير ومحا هذا ومذهب مالك والسافعي لا يجوز

أيام

حرم ما حج للآية أي في أحرام الحج لا وفيه لأنه لا بد من إجماع من أحرامه فبان إجماع
 قال العاصي وفي أحرامه مجاز لأنه فعل ولا يكون طريقا لفعل قال ومثل حوائج ألفا
 أفادت وجوب الصوم واللام في الحوائج وعندنا يجب إذا أحرم ما حج وقد قال أحمد
 في رواية ابن العاصم وسندي وسئل عن صام المسببة متى يجب قال إذا اعتقد الأحرام
 لأفانك ووقت وجوب صوم الملاية وقت وجوب الهدى لكن الاحتجاب لأنه مذك
 كما لا بد من ذلك وقال العاصي أيضا لا خلاف أن الصوم يفتن من يوم الحجة حتى لا يجوز
 ما حرم الله بخلاف الهدى فإذا احتلفا في وقت الوجوب كان أن يحتلفا في وقت الحوائج
 ومن ثمه رواية ابن العاصم وسندي إذا اعتد الأحرام فصام أحرامه إذا كان في أسير
 الحج وهذا يدخل من حال لا يحزى الحان الأبعد حيث ولعل هذا صرف ولا حج
 قال العاصي إذا اعتد الأحرام أراد به أحرام الغرة لأنه سببه بالحان قبل الحجة
 وإنما يصح التنبه إذا كان صومه من الأحرام ما حج لأنه قد وجد هذا السبب ولأنه
 قال إذا اعتد الأحرام في أسهل الحج وهذا إنما قال في أحرام الغرة لأن من شرط المسبب
 أن حرم بالغرة في أسهل الحج وذكروا العاصي واستحالة والمستوعب وغيرهم أنه إن أحرمها
 لا يوم العرفة فقط ولعله سبب على صوم منع صام إماما للسرقة والآذان أو سببا
 في كلام السمع في سابع الصوم وقاله السافعي وطهر أن حوائج الملاية من عليه
 وسئل العاصي ولعله سبب على منع صوم الله أعلم وكان العلم الاحتجاب هل يلزم
 ومن لنا من عن وقت وجوبه وسبب في ذلك أنهم من النظر ما لا يخفى والماني
 هو الصحيح وعمل نظنه في عمن ويلزم السافعي أن يجب بعد أحرام الحج ليصوم
 مسددا على بعضهم ويحتاج إلى السرقة خلاف سبب في صوم الطوع وأما السبعة
 فلا يجوز صومها في السرقة نصر عليه وعليه الاحتجاب لبقاء أعمال من الحج قال بعض السافعي
 لا خلاف وحلي بعضهم فولا للسافعي يجوز إذا حج من منى طامئة وبات في كلام العاصي

من قدر على الهدى في الصوم والحق بعد الشرب عليه وفاقا لاي حنفية ومالك
 والمراد ما قاله القاضي ووطاف يعني طواف الزمان لله والمواد رجعتم من عمل الحج
 لانه المذكور ومعين طواف الصوم ولانه لزومه ولما اخبر خصفا كما خبر رمضان استقر
 ومرض ومنع الخائف لزومه قبل عود الى وطنه واحتج القاضي بحجة صحيحة لكن وجد
 سنة محاذ على اصلنا ما سبق وعلى هذا لا يضر قوله عليه السلام وسبعة اذا رجع الى اهله
 اي حب اذن واحاب القاضي حمل انه اذا اذا اسدنا الخروج الى اهله وللشافعي
 كقولنا وطاهر من هذه بعد جوعه الى وطنه ومن في الطريق ولو بوطر مكة بعد
 مراعاة من الحج صام بها والا لم يحرق فان لم يحرق صوم للملأه في السرى او حاز ولم يصمها
 صام بعد ذلك العشر وفاقا للملك والسائي لوجوبه بمضاه نوايه كرمضان ولانه
 معلق بشرط كصوم الطاهر ولو مشى لم يسقط ولانه احدى حجي المصحة كالهدي ولان
 النضائا لا في الاول في الشهر عندنا ولا يترك الحجة اذا فات ومما لا يها الاصل
 وعندنا حنفية لا يصوم ويسقط الهدى روى عن عمر وان عباس وطاوس ومجاهد
 وعطاء وسعد بن حبر يهمل بلزومه دم فيه وروايات والرحم محلف احداث
 بلزومه لا خيرة لانه صوم موث بذلك كقضاء رمضان بخلاف صوم الظاهر فانه غير
 موث وصوم رمضان اصل ولانه سكت واحتج اخرون عن فيه كرمي الجوار والمالك
 لا وفاقا للملك والسائي وعلة في الخلاف بانه سكت اخر الى وقت جواز فعله
 كالوقوف الى الليل والطواف والخلق عن السرى كذا قال والمالكية لا يلهي
 مع عذر وروى الاسرار يحمل ان هدي مضطرا وان اعتبر في الكفان بالاعطاف
 واما ان صام امام السرى وحاز فلا دم حرمه جماعة منهم الشيخ والرهان
 ولعله مراد القاضي واهل بيته والمسوعب وغيرهم ما خيرا الصوم عن امام الحج
 والروايات المذكورة في ناخير الهدى عن امام الهوى بلزومه دم واحتج احمد

يقول

يقول ابن عباس بلزومه هديان وعند مالك والسائي لا دم وعندنا حنفية عليه
 هديان اذا ايسر احدى على الجبله بلا هدي ولا صوم والسائي هدى المصحة او القرآن
 ولا يجب ما يبع ولا يفرق في اللأه ولا السبعة وفاقا لاطلاق الامم وكذا الفرق
 من اللأه والسبعة اذا قضى كسائر الصوم ومنع السخ ووجب الفرق في الايمان
 امام امام مني واسما السبعة هديان فان من حيث الوقت فسقط نوايه كالفرق بين
 الضالين بخلاف افعال الصلاة من ركوع وسجود فانه من حيث الفعل لم يسقط
 ووجه الكثر السائي فقبل يفرق يوم وقبل ياربعة وقبل ليلة الى السير
 لا الوطن وقبل مما وهو المذهب وان مات ولم يصم مكن منه او لا فكصوم رمضان
 على ما سبق عليه وفاقا للسائي وان حب الصوم وسوع فيه ثم وجد هديا لم يلزومه
 واخراة الصوم وفاقا للملك والسائي وفي الفصول وغيره خروج من اعمار الاعطاف
 في الحان والفرقان المطاهر اربك المحرم فاسسه المعاقبه والحاج في طاعه
 شفه عليه واختار المزني بلزومه وروى اخرون ان الزاغوني ان فرغه يمدد يوم
 الفرجين ان حب اذن وان دم القرآن حب ما حرمه كذا قال وقولنا حنفية
 كقولنا الا ان حذ في صوم اللأه او بعد هاد وباحلة فلا خيرة الا الهدى وحسب
 الاول ان السعة بذلك ايضا للاله ولا يله صوم لزومه عند عدم الهدى كصوم الحان
 المرتبة بخلاف صوم هديه الا في خلاف ومما لا يمنع البدلية كما احلف وفيه
 ووقت الهدى واما حاز مع الهدى لانه بعض الدليل قال القاضي حاز فعلة بعد
 التحلل للدخول وفيه قالوا الصوم العايم مقام الهدى والخلاف في الاطلاق صوم اللأه
 هي لذلك لانه ما قام مقام المبدل وقد ليس لاجل التحلل بل لان وفيه ان يصوم
 الحج بخلاف السبعة وقول القاضي سنة ومن المستحب المائة الصلاة ان فلنا سطل
 ان ظهور المبدل هناك سطل فحمل المبدل من اصله وسطل تامضي من الصلاة وهنا

والمالك

صومه حجة ساف عليه وورثنا انه الس مشروط لا حاجة الاجال وانما ما خروعة الخ
 وعبه وقرق سنة ومن حضا في عذنا ما لا يهون انه خوز تركه المسعة ما نرجو سله
 ولا سغ مسكنه لاجله والمراة اذا خاضت لم بعد الابه ما لم يابس وان وحدة قبل
 سروعته صحت لا يلزمه لانه اسقى وعنه بلزمه فالمستحرم هذا وقال القاض
 ان اعترض حال الوجوب وما لا عاظم وهو نفس السامع هنا **فصل** خوز
 جماعة منهم السخ وصاحب المستوعب والرعاية بالاسحاب ومعناه عن احمد
 وعبر القاض وانما انه وصاحب المحذور وعنه بالجواز وانما ارادوا فرض المسله
 مع المخالف ولهذا ذكر القاض استحبابه في خب المسله قال ان عقيل هو مستحب
 عندنا حاشا للمفرد والقادر ان يصح اسمها ما يح زاد السخ اذا طافا وسجعا صونا
 ما حرامها ذلك عمره مفردة فاذا فرغها وحلها احراما ما يح لم يصح اسمع
 وقال له وحصة ومالك والسافعي وداود لا خوز ولنا ولهم ما بنوه اصل
 الانسان قالوا لا سطلوا اعمالكم وذا ما لم يصح نقله الى عن لا بطله من اصله
 واذا القاض على انه محمول على من سلسنا قالوا واما الحج رد الابه احصت الاسدا
 بها لا النبا قالوا احدا للسكن في القرية رد فاسد الاعباد ولا فائدة وهذا فصل
 الجمع وعند السافعي فصله الافراد ان كان فارنا فان **فصل** صح وان لم يصف
 الحج من عامه **فصل** مع ان عميل وعنه نقل ان من صور لا بد ان يهل ما يح
 من عامه للسعد فصله الجمع ولانه على الفور ولا يؤخره لو لم يحرم فكيف
 احرمه واحلف كلام القاض وقدم الصلة لان بالصحة حصل عياصة تصح منه
 المنع ولان المنع لا يصحح الحج بصر عمره لمن خص عن عوفه او فانه الحج
 قالوا لا خوز قبل الطواف والسعي كذا بعد **فصل** البوطالب كحيا عن عمره اذا
 طاف بالسب ولا يحلها وهو في الطريق رد لان هذا النفس لم يحرم منه عليه

السلم لان في الصحيحين انه قال لا في موسى طف مالت وما لصفاء المروة به حل
 ولانه انما كان الفسخ لم يصح ممسقا فاذا افسخ قبل معال الغن لم يحصل ذلك ولا خوز
 ان قال السخ واستألف عمره لان الاحرام الاول يعرض عن نسك كذا قاله القاض
 وطاهر كلامهم خوز فسوي احرامه ما يح عمره وخبر لا موسى اراد ان الحل يترب
 على الطواف والسعي ليس فيه المنع من قلب الله ولهذا في الصحيحين عن عائشة قالت
 زلتا برف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي واجب ان يجعلها عمره
 ليسفل ومن كان معه هدي فلا وصيها الضاعف حتى اذا دونها من مكة امر من لم
 يكن معه هدي اذا طاف بالسب ومن الصفا والمروة ان الحل وفيها الضاعف ان
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم لاربعة مصن من ذي الحجة فصل الصبح بالطحا
 وقال لما صلى الصبح من سائمتكم ان جعلها عمره ولجعلها اوتى الاسار وعيوز المايل
 لو اذ عي مدع وجوب السعي لم سعدوا احتوا ان خوز وجوبه وقال هو مول ابن
 عباس وعطاء ومجاهد واحق وفي مسلم عن ابن عباس ان من طاف حل وقال سنة
 صلى الله عليه وسلم وان عباس اما روى الهنوا والامر بالحل والهنودان ولا
 رحمة عليهم آخرها لما السخوا ففعله الحتم زالت وفي مسلم ان ابن جرج قال لعطاء
 من ان يقول ذلك يعني ابن عباس قال من مولى الله لم يحلها الى الست العتق قلت
 فان ذلك بعد المعترف فقال كان ابن عباس يقول هو بعد المعترف وميله فان
 ما حدث ذلك من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امرهم ان يخلوا في حجة الوداع
 ولا يصح السخ الا قبل وفوفه بعرفة لعدم جواز في وقت النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 لسعد به فصله الجمع ولا يصح السخ من معه هدي منها وكذا الحل متمتع
 ساقه هدا معرو ما يح اذا طاف وسعي لعمرته قبل تحلله بالخلق فاذا فحه يوم
 الحول منها معاقر عليه واحسب ما قال النبي صلى الله عليه وسلم دخل في العشر ولم

حل وسئل النوطالب الهدي سبعة من التخلل من جميع الايام في العشر وعين وفاقا
 لاى حصة وسئل ايضا ممن يعمد فارنا او مسمعا ومعه هدى له ان يعقر من شعير
 راسه خاصة لقوله معونه فخرت من راس النبي صلى الله عليه وسلم عبد المروق مسفيق
 مسفيق عليه قال فس من سعد الجبشي وهو الذي خلف عطاءة مجلسه ملكة في السما
 وقد رواه عن عطاءة عن معونة الناس سكرون هذا على معونة وسئل يوسف بن موسى
 ممن قدم مسمعا معه هدى ان قدم في سوا الحرم وهل وعليه هدى اخر وان
 قدم في العشر لم يحل فصل له خبر معونة فقال اما حل مقدار الصغير قال العاصي
 طاهر يحلل قبل العشر لا بعد الا سبعا السبع قال وهذا يعني ان الهدي
 لا منع التخلل وانما اسحب المعام في العشر لانه لا يطول احرامه وقال مالك
 له الحل ويحرم هدى عبد المروق وقال الشيخ وختمه كلام الحنفى وقاله الساجي
 وعنه ايضا قولنا وحده الاول الاجازة السابقة وكما ساعه في وجهه عليه السلام
 ولان المتع اخذ نوعي الجمع بين الاحرامين بالقران وفيه نظر وبحث صح الفسخ
 لزمه دم يرض عليه وذكر العاصي في الخلاف لان سنة المتع ان اعتبرت فما حل
 حتى يوى انه يحل لم يحرم باج وذكر الشيخ عن العاصي لا لعدم السبه قال في المسوق
 لا سبب الاحرام سنة الفسخ قال في الرعاية يكون ذلك **فصل**
 خاص وهي سبعة قبل طواف الغرة مخافت فوات الحج او خافة غيرها احرم
 حج وصار فارنا نص عليه وفاقا للمالك والسافعي ولم يرض طواف العودم وقال
 ابو حنيفة بصير واقضا للعمرة قال احمد ما قاله عيين جبر عروة عن عباسه انها اقل
 فخره مخاضت فقال عليه السلام اني راسك وامسطي واهلي باج ودعى الحق
 فعلت فلما قصنا الحج ارسلني مع عبد الرحمن لما السعيم فاعمرت منه فقال له
 عن مكان عمرتك لتما ما سبق في صفة الحج القران ولان ادخال الحج على الحرم

حوز من عن حسيمة الغواف فمعه اولي جبر عروة روي فيه انه قال حذني غير واحد
 ولم يسمعه والاشاف عن عابشة خلافة وخبر جابر السابق مخالف للاصول لانه لا
 حوز رفض منك يمكن معاقبة ومحملة دعى الغرة واهلي مع باج او دعى افعالها وكذا
 عبد الاحقة ابو وفاقا الفارن بعرفة قبل الطواف والسفي لزمه رفض الغرة لانه
 ما ياتنا افعالها على افعالها من كل وجه ولكواها عندهم في هذه الامام فان رفضها
 لزمه دم لو رفض وعمن مكافا فان مضى عليها اخرا لاق الكراهة لمعني في غيرها
 لا سغاله باذارسه الحج وعليه دم فان لمعه سبها وقال بعضهم اذا حلق
 له لم يحرم لا يرضى على طاهر ما ذكر في الاصل وسئل لي للمنفى قال القصة ابو جعفر
 منهم وعليه مشاخصا وعبد باجب دم القوان وسقوط عنه الغرة نص عليه
 وخبر به العاصي واصحانه في كتب الخلاف لان الوقوف من احوال الحج ولم يعلق به
 رفض الغرة با حرام الحج ولان الاحرام لا يرفض برفضه ولا يحلل بوطي مع ما كان
 فالوقوف اولي في السبب احرام محسن لانه لا يرضى المضى فيها والوقت لا يصلح انما
 وهذا خلافة وسبق في صفة القران اذا لزمه طوافان وسعيان **فصل**
 وان احرم مطلقا فان نوى سائر الاحرام ولم يعتن بسا ح وفاقا با حرامه قبل
 احرامه لان لم يجعله ما شائخص عليه وفاقا لاى حصة ومالك بالسبه لا باللفظ
 ولا خزنه العمل قبل السبه كابتداء الاحرام وقال الحنفية فان طواف شوطا كان
 للعمرة لانه ركن فيه مكان اهمه وكذا الواحصر او جامع لانه اقل وان وقوفه
 كان الحج كذا قالوا وقال احمد ايضا حولة عمى با حرامه مثل احرام ولان وقاله
 العاصي ان كان في غير اسهين وذكر عن ابنه اولي كاشتاء احرام الحج في غيرها على ما
 سبق وقال السافعي ان جعله حجا بعد دخول اسهين لم يخر في الاصح نكاح العباد
 من لا يهنا وما الرعاية ان سوطا بعض ما احرم به بطلان المطلق كذا قال وان ايه

احرامه واحرم ما احرم به فلان او مثله صح لجزايران علما قدم من المعين مال له النبي
صلى الله عليه وسلم ما اهلك قال ما اهلك به النبي صلى الله عليه وسلم قال فاهد وامك حراما
وجزايران اهلك ما هلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم وعن موى انه احرم كذلك
قال سفت من هدى قال لا قال قطف بالست وبالصف والموت محل مسوق علمها فان
علم العبد مسلمه فان كان مطلقا كما يتو وطاهره لا يلزمه صرفه اليه كطاهره
السافى ولا الى ما كان صرفه اليه كصح الوجه من طهره واطلق بعض احنانا احنالين
وطاهره كلام احنانا نعمل بعله لا ما وقع في نفسه وللشافعية وجهان وان كان
احرامه فاسدا فتوحه الخلاف لنا وللشافعية فيما اذا نذر عتاة فاسد فهل
يعود صحه وان جعله فكمنشي علما ما في وفاء الحنفية محل نفسه فاربا وكذا
عندنا ان سلك هل احرم ذكره في الحافى والاسهوكا لو لم يحرم فكلوف احرامه مطلقا
وطاهره ولو علم راته لم يحرم كطاهره مذهب السافى لحرمة ما لا حرام خلاف
ان كان محرما بعد احرمته فلم يكن محرما ولو قال ان احرم زيد فانما يحرم جسده
ان لا يبعه وفاقا ولو قال احرمت يوما او نصف سنك وكوها فتوحه خلاف او
يبيع كالسافعية وان احرم سنك ونسبه جعله عمره بعله ابوداود كما لو نذر
الاحرام سنك ونسبه لا يها السن احج به العافى وان عمل وعمرها وراة
له حوله عمره لا تعديا وعنه ما سا احرم به جماعه والعافى وحمل بضاحه
على الدعي واطلق جماعة فل جعله ماشاء او عمره على وجهين وان غيبه بقران
صح حجه ومسل يلزمه دم فرائ احسا طاموسا وبع عمره ماشاء على ادخال
العمر على الحج لحاحيه ويلزمه دم فرائ وان غيبه سمع فكسح حج الى عمره ويلزمه
دم المسعة وحزبه عنهما وان كان شكك بعد طواف العمرة جعله عمره لا سماع
ادخال الحج اذن لمن لا هدى معه فاذا سعى وحلق مع بقاء وقت الوقوف يحرم بالحج

الوقوف

وربما

ونسبه وحزبه ويلزمه دم للحلق في عروقه ان كان حاخا والا فدم مسعة وان كان
شكك بعد طواف العمرة وجعله حقا او قرانا تحلل بعمل الحج ولم يحزبه واحدا للسك
لانه يحمل ان المسمى عن ولا يبع ادخاله عليها بعد طوافها وحمل انه حج فلا يبع ادخالها
عليه ولا دم ولا فضا للشك في سميها وقال السافعية ان احرم سنك ونسبه جعله قرانا
في الحد برصه وحزبه عن الحج ولا يحزبه عن العمرة في الاصح الا ان كان ادخالها على الحج
يلزمه دم القران اذن والافلامه الاصح قال احنائه ولم يذكر السافى القران لانه
لان نسبه وجعله حقا وان عمله اخراة وان جعله عمره وانى تا عمل القران
اخراة عما ان حاز ادخالها على الحج ولو لم يجعله سنا وانى عمل الحج ولم يحزبه واحدا
منها لسكبه مما اتى به ولو انى عمل العمرة لم يحلل الاحمال انه احرم حج ولم يتم عمله
وان عرض سكه بعد الوقوف ومسل الطواف اخراة الحج ان وفدا سنا لاحمال انه
كان معتمرا ولا يحزبه ذلك الوقوف عن الحج وان عرض بعد الطواف وقبل الوقوف
موى فاربا وانى عمله لم يحزبه عن حج ولا عمره وقال جماعه منهم تم اعمال
العمرة ومنهم الخلق في السعير بمحرم بالحج وما في به معج حجة قال الرهمان فعل
هذا صح حجة ولا نسفه به لاحمال انه كان محرما حج وان هذا الخلق في عروقه
قال بعضهم سائح بالعدو قالوا ويلزم عمر المكي وم عن الواجب عليه والاعتن
بجسته لانه ان كان معتمرا قدم مسعة والا فقد حلق في عروقه وان عجز صام كمتبع
والاعتن الحجة في صوم بلايه فان صام بلايه فقطافى رواية ذمته وجهان وكذلك
ان عجز السنك بعد الطواف والوقوف وفي السعير يحزبه وعمل نطيه والاصح يحزبه
وقال الحنفية ان احرم سنك ونسبه او سنك فيه قبل ان ياتي بفعل من افعله
وتحزبه فلم يطره له لومة ان يكون فاربا احسا طاموسا **فصل** وان احرم
محمدا وعمر بن بعدوا احد وقا للملك والسافى لان الزمان يصح الواحدة

مهما

لعل
القدم

سأخرج في العمدة وهذا ما ذكره في الأصول في الحج م أحرم في الحج

مصح به كغيره في الأصبة فدل على خلاف هذا كصلبه وهو متوحه ولا ينعقد بها كقيته
أفعالها وكذا زهاتها في عام واحد يجب أفعالها ولرب الأخرى لأن الوقت لا يقطع
لها فإله العاقبي وعن وتوحه الخلاف وكسده صوم من يوم وان أحرم بصلاتي فقل
أو أفعالها فإله في الخلاف والاصار وسوحه وحة مطلقا لا ينعقد بالنافله لعدم
اعتبار المعين وقاله أبو حنيفة ينعقد بالسكن ويسعى واحد ولو أفسده وصارها
عنه وقال داود لا ينعقد بواحد منهما لقوله من عمل عملا للسكن عليه امرنا فهو
وذلك فهو منهي عنه وأحاط العاقبي وعن بحمله على من سلسنا قال الحنفية من أحرم
بج يوم آخرى لزمناه فان خلق في الأولي فلا ي عليه والألزمه عند أبي حنيفة
مقرا ولم ينعقد عند صاحبها ان لم ينعقد فلا ي عليه لأن الجمع بين أحرام الحج
بدعة كالجمع بين أحرام الفجر فاذ خلق فهو أولى ان كان شكافي الأحرام الأول
هو حيايه على الثاني ولأنه في عزوانه وان لم يخلق حتى حج في العام القابل بعد
أخر خلق عن وجه في الأحرام الأول وذلك توجب الذم عند الحنفية وعندهما
لأن الأحرام ومن يزوج من عمرته إلا المصير وأحرم ما خرى فعليه دم كالأحرام
صل الوقت لأنه جمع بين العزمين من حيث الأفعال ومن المحسن أحراما فعليه ان
يرفض ما لو أحرم بها معا وبعضهما الصحة الشروع فيما ودم لرفضه بحلله صل
أو أياه ساعا على أصلام ان فات الحج بحلل بافعالها من غير ان يعلت أحرامه أحراما
والله أعلم وأن أهل لغامين قد كوا بوبكر وانه أي طالب اذا قال لسك العام
وعام قابل فان عطا يقول حج العام ويعتم قابله وان أحرم عن ابن وقع عن
وفاقا لأنه لا يملن عنهما ولا أولويه كحرامه عن زيد ونفسه وكذا لن أحرم عن
احدهما لا ينعنه لامن بالمعين وأحاد العاقبي وأما خطاب له جعله لانهما ساء
لصحة مجهول يصح عنه قال الحنفية هو الأصحان لأن الأحرام وسيلة إلى مقصود

بالحرم

والمبهم يصلح وسيلة بواسطة المعين فالتفتي به شرطاً ولو طاق سوطاً أو سعى أو وقف
بغيره صل جعله يعقبن عن نفسه لأنه لا للحقة فصح ولا يقع عن غيره معين وعنه سطل
أحرامه كذا في الرعايه الكبرى ويضمن ويؤدب من أحسن ابن محسن الحج عمنها به
عام لمعله محرمات عليه فان استأنبه أسان عامه في سلك فأحرم عن أحدهما بعينه
ونفسه وبعد معرفته فان قوط أعاد الحج عمنها وان قوط الموصي إليه بذلك عزم
ذلك والأمن بركة الموصين ان كان الثابت عن مساجر لذلك والألزمه وان أحرم
عن أحدهما لعنه ولومسده صح ولم ينع أحرامه للأخر بعد نص عليه وطاهر ما سبق
من أهل الحج عن أبيه وقال الحنفية من أهل تحته عمنها أحرامه ان جعلها عن أحدهما
لا يزوج عن غيره بغير من فاما جعل موافق حجه له وذلك بعد اذ أخرج فلفت منه
مبل أو أياه وصح جعله نوانه لأحدهما بعد اذ أخرج خلاف المأمور كذا قالوا وسوا آخر
المناسك في فصل الاستنباه عن المعصوب **فصل** في التلثة سنة لا يجب
وسؤال الباب ويسحب عقب أحرامه حرمة به بعضهم لما سبق وحرم بعضهم
اذا ركب والمراود وأسوت به وأحلته فإيه لأنه في الصحيحين من حديث ابن عمر
ولفظ الهارثي من حديث جابر وأبو اسير في أهل وسأل جرت بلى متى ساء ساعة يسلم وان
سأ بعد وعدا الساعه هي كالأحرام وصفها في الصحيحين عن ابن عمر ان بلسه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لسك اللهم لسك لسك لا سرك لك ليك ان الحمد والثناء
لك والملك لا سرك لك قال الطحاوي والقرطبي اجمع العلماء على هذه التلثة يقول
لسك ان بكسر الهمزة عند احمد قال **سحنا** هو افضل عند أصحابنا والجمهور وقانه
حكي عن محمد بن الحسن والكسائي والقراء وغيرهم وقاله الحنفية والسامعية وحكي
الصح عن الحنفية وأخرون قال يعلت من كسوفه عدم يعني حمد الله على كمال
قال ومن فتح قد خسر أي لأن الحمد لك أي لهذا السبب ولسك لفظة مني والشرقي

لانه لا واحد له من لفظه ولم يصد به النسخة بل للتكثير واللبسة من كتب ما لم
 ائني اقام به اى انا معكم على طاعتك اقامة بعد اقامه كما لو احبنا بك وخوفه والحنان
 الرحمة وعدنوس لفظا مفردا والما كما ليا في عليك واليك ولديك قلت الما
 النالمة ما استقالات يات بها القال لحيها واساح ما قبلها بها لا صاقها الى
 مضر كما في لربك ورون سيبويه لعل الشاعري فلي يدى مسور فالله دون الالف
 مع اضافته الى الظاهر وهي جواب الدعاء والداعي صل هو الله وصل محمد صلى الله
 وسلم وصل ابرهيم عليه السلام والسلام ولا سحت الزمان علمها حلافا لا حسنة
 ولا يلق بصر عليه وفاقا للملك والسامعي لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان لا يتردد على ذلك وزاد ابن عمر في اخرها لسك لسك وسعدك والخرى يدك والربا
 الملك والعمل مسوق عليه وفي الموطا واى داود في ما فيه لسك لسك ملك
 مراتب وزاد عمر ما زان انه مسوق عليه وعنه ايضا لسك في النماز والفضل
 الحسن لسك موعونا وموهونا الملك رواه الاثر من ابن المنذر ومسلم واى داود
 من حديث كابر بن عمر والناسخ المعارج وكمن من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم
 سمع ولا يقول لهم ساء ولزم بليته وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 بليته لسك اله الحق لسك حدث حسن رواه احمد والسنن وابن ماجه وصححه
 ابن حبان والحاكم وفي الافصاح لا ينهين بكن الزمان وصل الله الزمان بعدها
 لا في الخاري البليته من حديث عائشة كان عمرو والسهم والملك لا شريك لك
 ووربع المروذي كان في حديث ابن عمرو والملك لا شريك لك فتركه لان الناس
 تركوه وليس في حديث عائشة واسحب السابعة اذا راى ما يحبه لسك ان العشر
 عشر الاخرى لرواه السامعي عن مجاهد من سلا بليته ابن عمر حتى اذا كان ذات يوم والناس
 يصفون عنه فانه اعلم ما هو فيه فزاد فيه ذلك وكذا ذكر الاخرى اذا راى ما يحبه

قال اللهم لا عرش الا عرش الآخرة وسحت ان يلى عن اخبر ومريض بعله ان ابرهيم
 قال جماعة وحسن واعماله زاد بعضهم ونوم وقد ذكروا ان اسان الاخرى
 المهنمة كنطقة وسالك البليته اذا علسا اوهبط واذا اولقى رقة او سمع نلبيا
 وعقب مكتوبه او انى محطورا فاسا واول الليل والنهار اوركب زادة الربا به او
 رزق وقاله السابعة ولم يصدوا الصلاة مكتوبه قال الصحى كانوا يصون البليته
 ذرا الصلاة المكتوبه واذا هبط واذا او علسا اولى راها او استوت به واحلته
 وعن طاران النبي صلى الله عليه وسلم كان يلى في حجة كذلك ولم يذكر اذا اسوت به واحلته
 وزاد من اخر الليل وعند ملك لا يلى عز لقا الرقة وفي المسوع سحبت عند
 نقل الاحوال به وذكر ما سبق وزاد واذا راى الت وسحب رفع صوته بها لخير السات
 ابن خلا دانا في حبل عليه السلام فامنى ان امرأ حتى ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال
 والبليته اسان جيدة رواه الحمسة وصححه الرمدى ولاحمد من رواه ابن اسحق
 ابن حبريل قال له كن عجا حجاجا والعج البليته والنج لحو البدن وعن ابن اسحق
 عن الصحاح بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن روع عن ابي بكر الصديق
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل الى الحج افضل قال الحج والنج عند الرحمن
 ترد عنه ابن المنكدر قال الرمدى ولم يسمع منه وقال حديث عريت ومن رواه على
 عن ذلك فقد اخطا عند احمد والبخارى والرمذى ولم يسمع منه قال احمد وابن
 معين في رواه منها اصل الحديث معروف ومخلفون في استانه وكنه ملك اطهارها
 عن المساجد حكاة بعضهم وذكر ابن هبة انهم اتفقوا على اطهارها سنون في
 البخارى ولا سحت اطهارها في مساجد الحل وامطارها حلافا لا يصفه ذكره
 الاثبات والمقول عن احمد اذا اكرم في مصره لا يحى ان يلى حتى يحرم يوزق لقول ابن
 عباس من سمع بلى بالمدينة ان هذا المحزون انما البليته اذا رزق واجتبع العايفي

ان

واصحابه ان احقا النطق اولى خوف من الريا على من لا يشاركه في تلك العبادة خلاف
 البراري وعرفات والحرم ومكة واجتج السخ مكرهه رفع الصوت في المسجد وحيد
 مولى السامعي فسبق عن لا حصفه وجمهور اصحابه ان الخلاف في اصل البلية فان استحدث
 استحدث اطهارها والافلا ونقصهم في اطهارها وانه ان لم يصب في المساجد الملاية
 وسحان وذكر ابن هب عن عن ملك واحد كقولنا وعند **سفيان** لا يلى بوقوفه برفه
 ومن دلفه لعدم فعله كذا قال وكانت عاتية تتركها اذا راحت الى الموقف ومن
 جعفر بن محمد ان عليا كان يقطعها اذا زاعت الشمس من يوم عرفة رواها مالك
 وماتى متى تقطعها والاحاد منها الخبر يمدلن سعد ما من مسلم يلى الا لى من عن منه
 وعن ساه له من حجرا ومذرو حتى سقط الارض من هاهنا وهنا رواه ابن ماجه
 من رواه اسمعيل بن عياض عن المدسين وهو ضعف عنهم وكذا الرمدى ورواه
 ايضا اسناد جيد وعن طار من قواعدا من محرم يضحى لله يومه بلى حتى تعب الشمس
 الا غابت بذوبه فعاد كما ولده امه اسنان ضعف رواه احمد وابن ماجه والدا
 بعدها خلافا للملك لجزمة انه كان سال الله رصوانه والجنة وسعد بن حمزة
 البار اسنان ضعف رواه السامعي والدارقطني والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعدها خلافا للملك لقول العاصم كان مسح ذلك فيه صاح بن محمد بن زائدة فراه
 احمد وضعف الجماعة رواه الدارقطني ولانه سرع فيه ذكر الله كصلاة واذا ان
 ولا مسح بكثر اذا التمس في حاله واحده فاه احمد وقاله في المستوعب وغيره قال
 له الامم ما يسهل العامة تكرون به الصلاة بلا ما يسهل وقال لا ادري من ان
 حاوا به قلت السخرية مرة قال بلى لان المروى التمس مطلقا واسحبه في الخلاف
 للبيهقي بالعباد وقال السخ حسن فان الله وترحب التور عن ابن مسعود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا عاد غاملا ما واذا سال سال ملا ما رواه مسلم ولاحمد

والاذا

وان داود انه كان يحبه ان يدعو ملا وسعفون ليا وللتخاري عن ابن النقي ملى
 الله عليه وسلم كان اذا علم بطله اعادها بلا ما حتى نفهم عنه وفي الرعايه بكون تكثر ازاها
 في طالة واحده كذا قال قال وسن نسقا ومسلم الكسيز ذرا الصلاة في الاصحى والسبع
 ذلك السخ وتعتبر ان سمع المرواة نفسها وقفا والسنة ان لا يرفع صوتها حذاه
 ابن عبد البر اجماعا وركون جهرها الكثر من در سماع وصفت احرف السنة وقفا
 للشافعي وسعفا في الواح ومن اذان ايضا وعلى مولنا صوتها عون منع لبعض السامعيه
 وظاهر كلام بعض اصحابنا بعض على سماع نفسها وهو محبة وقفا للشافعي وفي كلام اى
 الخطاب والسخ والمستوعب وجماعه لا يرفع الا بعد ما تسمع وصفا ولا شرع الا
 والعربية ان يردد اذان وذكر صلاة ولم يجوز ابو المعالي الا ان يغير العربية الا
 لسهب مع عمن وهل مسح ذكر سكه فيما فيه وجان وسحب للمعاذ ذكر العرق
 بل الحجة بقر عليه لقول ابن النقي صلى الله عليه وسلم قال لسك عمه وخجامة تق
 عليه وذكر الاجرى الحجة قبل العرق وانه مذكر سكه فيما اول مرة وسقط الحاج
 السنة عند رمى اول حصاه من جحمت العقبه قال احمد بلى حتى يرمى من العقبه
 سقط عند اول حصاه وقفا لاي حصة والسامعي لان في الصحيحين عن ابن عباس
 ان اسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفه الى المزدلفه ثم اودق الفضل
 من مزدلفه الى متى حلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم بلى حتى رمى من العقبه
 والسامعي لما رمى وطع السنة ورواه حنبل قطع عند اول حصاه وكان ابن عباس
 عرفه فقال ما الى لا اسمع الناس يلقون فقال سعد بن حبر كما من من معونة فخرج
 ابن عباس من مسطاطه فقال لسك اللهم لسك فانه قد روى السنة عن بعض على
 رواه النسائي باسناد جيد وفيه خالدين محمد بن عيسى لكنه شيعي له مناكير ولقي النبي صلى
 الله عليه وسلم مزدلفه قاله ابن مسعود رواه مسلم ولقي من مي الا عرفه فقبل له

لغير يوم بل يوم كبير فقال اجعل الناس امسوا خذت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قمارك اللبسة حتى رمي حصة العصب الا ان خطا الطم بكثرة او طليل رواه احمد ولا يملك
 سروعه في الربى فمطعمها لمعقد سروعه في الطوارىء خلاف فاصلة واضح رواه ابن مالك
 يقطع اذا زالت الشمس من يوم عرفة لما سبق في اظهارها وظلها عن يافع كان ان
 عمر يقطع اللبسة في الحج اذا انتهى الى الحرم حتى يطوف بالبيت ثم سعى برمل حتى يغدوا
 من منى لا عرفة فاذا غدا ترك اللبسة وكان يقطع اللبسة في الغنم حين يدخل الحرم
 ويضعها المعمر والمتعمق شرع في الطواف بضع عليه وفا لا في حصة والساعي
 وهو معنى قوله اذا اسلم الحجر ولا وجه لذلك خلافا لما روى الرهدى وصححه عن ابن
 عباس رفع الحديث انه كان يسلك عن اللبسة في الغنم اذا اسلم الحجر وقال ابن عباس
 نبي المعتمر حتى يسلم الحجر صححه رواه جماعة ورواه ابو داود من موقوفه من رواه
 ابن السكيت وهو ضعف عند الاكر ولا يملك فاصلة ولا يقطعها قبل محل النزاع وعند
 مالك يقطع اذا وصل الحرم ان احرم من المساب وان احرم من ادنى الحل فاذا راي
 البيت وقال الحرم يقطعها اذا وصل البيت وحرم به في المستوعب وعنه وعن احمد
 برواه وخلا على الاول ولا بأس بها في طواف القدوم قاله احمد والاحكام لما سبق
 ولا مانع الجمع ولا دليل للكرامه وعلى السخ عن الخطاب لا يلى لانه مسفل
 ذكر حصة قال ابن عسبة ما رواه احمد ان نفيدي بن نفيدي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو يذوق الساعي والقدوم مسح قال الاحكام لا يطره فاصه وفاقا وفي
 المستوعب وعنه لا مسح ومعنى كلام القاضي يكن وضوح به السخ قال لا يشوش على
 الطائفة وفي الرعانة مسح السن والسعي بعد طواف القدوم توجه ان حكمه كذا
 وهو مراد اصحابنا لانه مسح له وفاقا للساعي ولا بأس ان يلى الحلال ذلك السخ وفاقا
 لا يمسحه والساعي كسائر الاذكار وسجدة احوال يمكن وفاقا لملك لعدم نقله

ولو صح اعتنا بها سائر الاذكار كانت مسجدة وسجدة ان اللام في انشائها ومخاطبته
 حتى يسلم ورد منه فاذا ان واللحسحانة وتعالى اعلم

باب خطورات الاحرام وكفاراتها وما يتعلق بذلك

وفي سماعنا لالسعي كخلق او قطع او سيف او غير ذلك لا يعد رخصة وانما السعي
 بالاجماع لقول الله تعالى ولا تكلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حمله من كان منكم مرضا
 او به اذى من راسه فعدة من صيام او صدقة او مسك وقال كعب بن عجرة كان في اذى
 من راسي فجلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والتمس سائر علي وجهي فقال ما كنت
 اري الجهد فبلغ بك ما اري الحمد ساء قلت لا فزلت الالة فعدة من صيام او صدقة
 او مسك قال هو صور بلانه انا امر او اطعام سنة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما
 لكل مسكين مسوق عليه ولمسلم الى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية فقال
 فان هو امر راسك بوزنك فقلت اجل فقال فاحلقه واذبح ساء او ضم بلانه انا امر او
 فعدو بلانه اتبع من مؤمن ستة مساكين والقدمة في ثلاث سعرات هذا المذهب
 قاله القاضي وعنه وهو واهج انه بضع عليه وفاقا للساعي لان البلاد جمع
 واعبرت في مواضع كحل الوفاق بخلاف ربع الرأس وما يطالبه الاذى وعنه في اربع
 سلا جماعة احادها الخرفي لان الاربع كبير وذكر ابن كمال موسى رواه في خمس احادها
 ابو بكر السبي ولا وجه لها وعند لا حصة في ربع الرأس وكذا في الرمة كلها او
 الاطراف او احد او الغاية لانه معصود وقال صاحبنا اذا حلق عضو الرمة دم وان
 كان اقل من طعام اي الصدر والساق وسمية وان احدث من شارب به نسب صحب في ربه
 ممد ربع دم وان حلق موضع الحاجر لرمة دم عندة وقال لا صدقة وعند مالك فيما
 عاظمه الاذى وسجدة مسله احوال والعدة دم او اطعام سنة مساكين لكل مسكين

مذيرة روايه وهي اسهوك كمان المين ورواه صف صاع وقافا ملك والسافعي
 كغيره لانه ليس بمشوص عليه نعمه بل هو المذير والذنب المشوص علمهما كالشعير وعن
 الحنفية من المذير صف صاع ومن عن صف صاع واحاد **سبحا** اخرى خير طلاق عرافته
 وسعي ان يكون نادم وانما ناطة اصل من نذر وشعير فاك احمد والاحباب
 او صوم بلانه ايام واحاد اخرى بصوم بلانه في الحج وسبعة اذ ارجع وقال الحسن
 ونافع وعكرمة بصوم عشرة والصدقة على عرس كذا انا لو او غير المعذور سلة في
 الصبر بل جعفر وعنه طاف في العراق او هو بخير ذكره السخ طاهو المذهب وقافا
 ملك والسافعي لانه بيع للمعذور ولا يبع لا خالف اصله ولان كل ثمان خير مما لغيره
 خير بدونه بخير او الصيد ولم يجز الله شرط العذر بل الشرط الجواز والخلق وعنه
 من عن عذر وسعت الدفان عدمه اطعمه فان عذر صام حرمه العافى والاحباب
 في كذب الخلاف وقافا لاي حنفية لانه دم معلق بمحظور يحض الاحرام كدم يجب ترك
 رمي ومحاوون ميثاق وله تعدد العمان على الخلو كمان المين ورواه كل سعة
 اطعام مسكين نص عليه وهو المذهب عند الاحباب لانه اول ما وجب شرعا ورواه
 وعنه مائة طعام لانه لا يعدم فيه بدل ان المراد صدق بشيء وعنه درهم
 وعنه نصفه وعنه درهم او نصفه ذكرها الاحباب العافى وخبرها هو من المال
 من عند الحنفية بلا اول ورواه طاهو المذهب ايضا عليه صدقة وعن ملك سلة وعنه
 ايضا لاصحان مما لم يطبه الاذي وعن السافعي ثلث درهم وعنه اطعام وعنه درهم
 وتوجه مخرج كقوله الاول لان ما صحت به الجملة من بعضه بنسبته كصيد بعض
 سعة كهي لانه عزمه ومساخيه كونه مستوي صغرها وكبرها وخبر ان
 عسل دجها بنسبته كانه اصبح وسعوا اللين كالراس في العدة وقافا طافا لاداء
 حصول الرتبة به بل والى لان الحاجة لا تدعو اليه وشعرا لراس والدين واحاد في

مكي

رواه جماعة منهم ابو الخطاب والسخ لانه حسن واحد كسار الدين وكلية مصفا
 وسراويل ورواه لكل منهما حكم متفق عليه الجماعة ومن العافى وجماعه وفاقا
 انها تحسب لخلق السك بالراس مطلقا ولو كان ليس وذكر جماعة ان لراس او طبخ
 راسه ودينه فالرواسان ونظر احمد ورواه واحد وحزمه العافى وان عسل ورواه ابو
 الخطاب وعنه لان الخلق ابلاف هو اكد والسك يحض بالراس وذكر ان سلة موسى
 الرواسان في اللبس وان خلق محرما او حلال راس محرم يادته فالعدة على المخلوق راسه
 ولا يبي على الكالي وقافا ملك والسافعي لان الله تعالى اوجب العدة مع علمه ان عتق
 حلقه وعند ابي حنيفة عليه صدقة وفي الفصول احتمالك الضمان عليه كشعر القيد
 كذا قال وان سكت له مائة فصل على الكالي وقافا مائة وهو ساكت وقيل على المحرم
 لانه امانه عنده كوديعه وان خلقة مكرها او ثامنا فالعدة على الكالي نص عليه وفاقا
 ملك لانه ازال ما منع منه لخلق محرم راسه لانه لا صنع من المخلوق راسه
 فلاف ودعيه سبه وقيل على المخلوق راسه وفاقا لاي حنفية والسافعي والقولان
 في الارصاد ووجه القراء على الكالي وتوجه احمان لادته على احكامه لادلك
 وان خلق محرم حلالا فقد رخص عليه وقافا ملك والسافعي لا باحة ابلافه ورواه
 الفصول احمان لان الاحرام لا اذي بالحرم للصيد وعند ابي حنيفة صدق
 شيء ومن طيب عن ورواه طاهو المذهب او اللسة في الخلق وان نزل سعة فوطي عليه
 ازال ما نزل او خرج فيما ازاله ولا يبي عليه كعسل صيد صايل او قطع جلد الشعير
 او اقصه قال لان المباح لا يصح كبيع اسفار عين لم يصح هذنها او حجم او حجم
 ولم يطع شعرا وتوجه في الفصول احمان سلة وقال في المبيع ان ازال شعرا لاف
 لم يلزمه دم لعدم الرتبة كذا قال وطاهو المذهب عن طافه وهو اظهر وان حصل
 اذي من غير الشعير كشد خرو وقروح وصداع ازاله وقد اكل صيد لوزون وله

تخلل الحية ولا قدرته بقطعه فلا يجد سعة ان يرهقهم والمذهب انه ان سعى انه بان
مسطح او تخيل قد قال احمد بن حنبل مستط ان كان سحرًا مستط ولا يمسح اليد
بشكها وفي الفضول ان يشك في عذبة يضرب احاطا كسكة في عذبة ضلوات مركا وله
هك راسه ويديه وفق يصر عليه ما لم يقطع سحرًا ومسل عن الحب لا يحل لها سحره
ولا يحل لها مسيط او طيفر وله غسله في حمام وغيره فلا يشرع روى عن عمرو بن دينار
عمرو بن دينار وغيرهم وقفا لا يصفه والسامعي لان النوصلي الله عليه وسلم غسل راسه
وهو مخم حر ك راسه سحره فامسح بها وادبر مسق عليه من حدث الى ابوب وعسل
عمرو وقال لا يزيل الماء السحر الا شعثا رواه مالك والسامعي وعن ابن عباس قال
عمرو بن مخرمون ما تحفة تعال ابا قبيك انا اطول نسفا في الماء رواه سعيد وله
ملك عظيمة في الماء وتعب راسه فيه والكرامة سحر الى ليل وسوحة قول
وله اولى او الحرمه لان ابن عمر قال لا يغسل راسه الا من احل له رواه مالك وقال
ابن عباس لا يدخل الحرم الحمام رواه الهادي والسامعي عنه انه دخل حماما فاحس
وقال ما نعا الله ما وساخنا ونخل هذا وما سبق على الحاجة او انه لا يمكن والا فالحرم
بانه لا ماس به مع انه منزل للشعث والغار مع الجزم بالمسح عن النظر في المسوا
لازاله سعت وعبار فيه تطوطا هو مع ان الحجة انظر الى عمادى ابى شعنا
عرا وهي هنا متوح من عدم النهي هنا عدمه هناك بطريق الاولى لنزول العسل
من السعت والعماد ما لا يزيل النظر في المراء واحماله ازاله الشعر كما سالى
فليد استوح من الكرامة هناك القول لها هنا وان غسله سدر او خطي او
حوصا حار وقفا للسامعي بانه القاصي وعمر واجتج في رواه اى اودى الحرم
الذي وقضته راحله وذكرها عمة مكره وحرم به في المستوعب والسخ وحكا
عن لا حصفه وملك والسامعي ليعرضه لقطع السحر وكراهه جابر واجتج القاصي

زعم

زعم بان القصد منه النظافة وازاله الوسخ كالاسنان والماء ولا سحره انه تستلذ
راحة يرسط بالفاكهة والذهن يصفه الرجل وازاله السعت مع انه ذكر
احمد انه كان المجلب والاسنان وعنه الحرم ونفدى وقفا لا يصفه وملك يعل
ماح قد رجل سحر وله غسله بقطعة من الغسل وقال ابو يوسف ومحمد عليه صدقة
كذا في المستوعب وذكر الشخ وعمرهما انه مكره وفي القدمه رواه ابن ومسل هما
محرمه فان حرم قدوا الا فلا وقال شيخنا ممن اصاب هو موطعة للحامة او غسيل
لرصة كذا قال وحرم ان يغسل الحرم او يغسل قلا يزيق او غير او صانا لانه سعة
لرصة كذا قال له السحر ولطاهر جركب من عجم وعنه خوز كساير ما يوذى وفي الحرم
كذا قالوا وطاهر يعلق القاصي ان الراعت كميل وهو مخج وكذا حرم به في الرعاية
في موضع لاسله ولا بعوضا وذكر في موضع مولا وزاد ولا مراد او قال شيخنا
ان قرصة ذلك صله محانا والا فلا غسله وروى التمل كمله في قول وميل من
عن طاهر يوبه وقال القاصي وان يغسل الرواسين مما ازاله من سحره ويديه
والمطين يوبه ويحرم من طاهر وحكي السخ عن القاصي ان الرواسين مما ازاله من
سحره وان حرم ميل القمل وعنه صدق شئ روى عن ابن عمر وقفا لا يصفه
وملك وعنه لا يجركب ولانه لا فمة له كساير المحرم المودي وله صله في الحرم
اجماعا لاجابة الترفه فيه يقطع السحر وعمر وله ميل القمل عن يعين روى
عن ابن عمر وابن عباس وقفا لا يصفه والسامعي كساير المودي وعنه ملك لا
حوز وكراهه عكرمة وفي الموطا ان عمر فعلة وان اسه لرهه **وهو سكر**
وحكم الاطفا والسحر لان المنع منه للرقة ذكر ان المذوا حاما وسوق قول
داود في حصصه بالراس خاصة وسوحة هنا احمال لانه ان سلم الرقة به هو
دون السحر مسخ الحاق ولا يضره ازاله وهو اولى مما سبق في الجهم في شعر الانف

(٤٣)

وقال الشيخ ومعه رواية اخرى لا ودية عليه لاق الشرح لم يرد فيه وظاهره ان الرواية عن
احمد ولا احد لعين وعند الحنفية ان فضل اطباء يديه ورجليه لزمتهم فان كان في مجال
فكذا عند محمد وعندهما اربعة دماء ان فله في مجلس يد او رجلا او فقه او رجلا
لزمتهم اقامة للربع معامر الكلى وان فضل من خمسة اطباء فله لطف صدقة وعندنا
حسنة ورفعة يحب بعض بلاتيه منها وان فضل خمسة اطباء فله لطف صدقة وعندنا
صدقة طعام لمسلمين لجل طيفهم لاق فضل كذا في تاذي به ونقشته بخلاف خلق ربع الراي
من مواضع لانه معتاد وعند محمد يلزم الدم وعن ابن عباس ينطعم من كل كنف طاع من
طعام رواه الدارمي من رواية المعمر بن الاشعث قال العملي لا يبيع على حديته
وعندنا وعند السامعية كما سبق في السعير وان وقع بطن من مرض فزاله او انكسر
فصل ما احتاحه فقط وفاقا او وقع اصعابا بطنها فمعدروا ان لم يكن مداوة فخرج الا
بقية قصه وبغدي خلا قال ابن القاي المالك في قول احمد ينكسر بطنه قال سلمه
ولعل طاهر اكثر مما انكسر وقال الاجري ان انكسر فاذا وطعه وفري

فصل

في البرانس وموله في المحرم الذي وقصته وراحتته لا تخبروا راسه فانه سعت يوم
الغمة ملنا مسوق علمها والادمان من الراي بعله الجماعة وفاقا لابي حنيفة ومالك
وعنه عضوان مسعلان ذكرها ابن عميل وفاقا للسامعي وعن الهروي والموذي
من الوجه وعن السعي والحسن بن صالح واحق ما اصل منها من الوجه وما ادبر من
الراي والساخر الذي هو يدون السعير من الراي ذكره القاضي وان عميل وجماعة
وبذل عليه حكم الموجه فيه وهي لا يكون الا في راس او وجه وليس من الوجه وذكر جماعة
انه ليس من الراي اجماعا والصدع وهو فوق العذار هل هو ما حاذي راس الاذن
او غير ذلك لا فيه ويحتمل لنا والسامعية هل هو من الراي كما في السامعية او من الوجه

ويحتمل

ويحتمل وذكر ابو الحسن رواه ابن القنفذ الشعر الخارج الى طرف الحنك وجاني
الوجه من الزغبة وستهي العذار والزعان سعي الراي واسما لاهما الحسنة
السعير من الراي سعا عدا في حاسه من الراي كالمسافر وجهه والعلما خلا لاني عميل
وبعض العلما والناصية السعير الذي من الزغب من الراي وفاقا وبعض المهني مني
بعض يعطية بلا صوم معناه اولا كجمامه وطن وثقوت وحنا وقوطاس منه ووا اول
دوا وعصا به قال احمد وشذ شيريه وبغدي لصداع ولحن وفاقا وان حمل على راسه
سما لاهما خلا للسامعي كسيرة سدة ولا اثر للصدع وعنده فمما فيه ودية وما لا وقال
ابن عميل ان قصده السرة قد اكلوسه عند عطاء والصدع ثم الطب وان لينة يغسل
او صبغ ويحون ولا يجله عبا ولا ديب ولا صبة شفت كاذل لقلول ابن عمر رابت
النبي صلى الله عليه وسلم هل ملبد اسفق عليه وان اسطل في محلي او بوب وخوف نازلا او
والا فالة القاضي وجماعه حرروا لدية في رواية احسان اكثر الاصحاب وفاقا
ملك روي عن ابن عمر من طرق المني عنه واحج به احمد ولانه قصه ما يقصده الرفه
كقضية وعنه لاهما وعنه بلي ان طال وعنه بلي قال الشيخ في الطاهر عنه
وعنه خوز وفاقا لابي حنيفة والسامعي ولان اسامه او بلا لا رفع بونه لستر النبي صلى
الله عليه وسلم من الخوحي في حنك العصة رواه مسلم واحاب احمد وعليه اعمد
القاضي وعن مانه سير لا تراذ للاسد امه زاد ابن عميل او كان بعد وحنك العصة
اوبه عند وفدا اوله لعلم النبي صلى الله عليه وسلم به وخوز لخميه وبصير بوب وسيت
وكونها لان النبي صلى الله عليه وسلم صرت له فيه بنية فزها رواه مسلم من حديث حبيب
لانه لا يصد به الرفه في المدن عادة بل جمع الرجال ومنه نظر وخوز بوطه الوجه
شوا به احاديثها الاكثر وفاقا للسامعي فعلة عيمان رواه مالك ورواه ابو بكر النجاد
عنه وعن زيد وان النبي وانه قاله ابن عباس وسعد بن لا وفاض وجابر وعن ابن

في نسخة اخرى
من نسخة اخرى

مسند

عمر وياسين روى النهي عنه ملك ولا فقه لم يعلق به سنة التقصير من الجبل فلم يعلق به
حرمة القبر كما يرويه وعنه لا يجوز عليها الاكره يكون كالواحد وفاقا لابي حنيفة وقال
مالك لا تسعة فان فعل فلا فدية وقال بعض اصحابه فيما رواه ابن لهيعة عليه السلام
المحرم الذي وقصه واحلته ولا يجرى واجهه ولا يقطر ولا يقطر وراسه ان يقطر بهما
مسلم والذي في الصحيحين ولا يجرى وراسه وزوي في الخبر ويحرم واجهه ولا
يجرى وراسه ولا يجرى وجهه ولا يجرى وجهه والرجح وعنه ابن عباس عن عمار في المحرم
موت قال يجرى وجهه ولا يشبهوا باليهود ولا يقطر وجهه ووجهه وما كره ولا يجرى وجهه
روى الداروطي الاول من حديث علي بن عامر صفه الاكثر وهو كبر العاطا والخطا
مع ما روى عليه وروى الثاني من روايه عبد الرحمن بن صالح الازدي ثقة سقى
قال ابو احمد الحاكم خولف في بعض حديثه ويحمل انه في غير المحرم قال الفصل الاخير
لم يكن الركوب في المحرم في السوا من قال لموضع البصاق **مسألة**
الذابغ ليس المحيط في يديه او بعضه مما عمل على فدين احماغا ولودغا منسوجا
اولد امعقود او نحو ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ما لبس المحرم قال لا
لبس القمص ولا العمامة ولا البرس ولا السراويل ولا لونا مشه ورس ولا غفر
ولا الحسن الا ان لا يحد بعين ولا يقطعها حتى يكون اسفل من الكعبين مسوق عليه
من حيث ان عمر اذا الطوى ولا يفسد المرأة ولا لبس العباين قال جماعة بما
عمل على فدين وقصده وقال القاضي وعنه ولو كان غير معصا وجوب في كفي
في راسه فزوي في صيف ولبس اللبس وعنه سوا وفاقا للشافعي لظاهر قوله من
كان منكم مريضا لامة ولانه اسماع فاعبر به فجرد العقل كوطي في فديج
او محطوز فلا سعد وفديته من كغيره واللبس في العان محلف ولا يجرى ان
ما يرد يمسح بخلاف مسلمنا وعنه لا حنيفة في اقل من يوم اوله صدقة وعنه

ملك

ملك ان لم يحض له اسفاح تامان نزعته في الحال ولا فدية فان احرم في مصيب
اخره صلعة ولم يسق ولا فدية لان علي بن ابي ابراهيم احرم من حبه فامن النبي صلى
الله عليه وسلم كلهما مسوق عليه ولا في او دخلهما من راسه ولم يامن مسوق ولا فدية
وقال بعض المالكية سبعة لئلا يعطى راسه نزعته وان اسد ام لئلا يحطه فوق
المعاد صلعة فدا على ما سبق وان عدم اذا لبس سراويل يضر عليه وفاقا للشافعي
لنولي ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط بعرفات من لم يجد بعين
فلبس الحسن ومن لم يجد ان ارا فلبس سراويل للمحرم مسوق عليه ورواه الاثبات
والسنة بعرفات قال مسلم لم يذكر احد منهم بعرفات غير سبعة وقال البخاري
بأنه ابن عسمة عن عمرو وذكروا الداروطي انه باعده سعد بن زيد اخو حماد بن مسلم
عن ابن عباس عن عمار مبله والسنة فيه يحط بعرفات اجاز لبس السراويل مطلقا لعدم
الاذن ولو اعتبر فتيته لم يعتبر عدمه ولم يسببه على احد ولم يوجب فدية وجهلها
اول من حوازل اللبس ولانه حمله بدلا وهو يعرف مقام المبدل ومتى وجد ان ارا
فلح السراويل وعنه لا حنيفة ومالك ان لبس سراويل فدا قال الطحاوي لا يجوز
السنة حتى تسق ومعا في الموطا وانه لم يسمع بلبسه لانه لم يروى الجزية وحقن
الحكام والرازي يوافقون في نفي وفي الاسفار اجماعا لبس سراويل للمعوق فقط
وان عدم بعين ليس حرم فلا فدية بعلة الجماعة ولا يقطع خفيه قال احمد هو
ساق واجتج السخ وعنه ما يهني عن اصاعه المال وحقن ابو الخطاب وعنه وفاقا
القاضي وابن عسيلة وان فدية الحصى كراهته لغرا حرام لغير ابن عباس السابق
قال ابو السعدي لان ابن عباس لم يعل لقطعها قال لا رواه احمد بن يحيى عن ابن جريح
اخبرني عمرو بن حبان وعنه صحيح وطاق عند الرحمن يمين قال له عمرو والخفان
مع الشافعي قال لبسها مع من هو خير منك يعني النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابو حنيفة

الخطا

وصل لا بأس احاطا على العقبة وان كان في المنطقة بعقة فكما بان وان السخا الوجع
 او حاحه اقتدا بقوله في المستوعب والرعيب رواة المنطقة كبيان احسان الاجرى
 وان لا موى وان حاميد وكون السخ وعنه ان الفرق بينهما السعة وعدمها والاهما
 سواء وهو اظهر ووصل له سند وسطه بحبل وعمايه ونحوها وعند **حنا** ورد الحاحه
 وحبل قرينه الماء ولا يدخله في صدى بعله صا ح وسعد سيف الحاحه وفاقا للصحيح
 الحديثه رواة الحارثي ولا يجوز بل حاحه بدل صا ح اذا خاف من عذق وهو معنى
 قوله الا من ضره فان السخ وانما منع منه لقول ابن عمر لا يحمل المحرم السلاح في
 الحرم فان الناس ابا حنة لانه ليس معنى اللبس ولو حمل فيه في عصبه لم يحرم ولا
 فيه وورد سئل احمد عن المحرم يلقى جزاره في عصبه كهيبة العربيه فقال ارخوا الامان
 كذا قال السخ وطاهر صا ح عند في الحرم وعنه احمد للمحرم ان يسعد سيف بلا
 حاحه واحسان ابن الزاغوني وتوجه ان المراد في عزمه لانه حمل السلاح بال
 حوزا لا الحاحه وفاقا لال ارم لا يسعد ملة الاخوف روى مسلم عن حارث بن عوف
 لا حمل السلاح ملة وانما منع احمد من يعلد السيف والله اعلم لانه في معنى اللبس
 عند ولهذا سئل صا ح يحمل فيه الماء ولا يدخله في صدى وسما حوايه وان صار فيها
 فلا بها في معنى ههنا السعة وتعدي بطرح ما يوحى على كفه بض عليه احسان الادر
 وفاقا لملك والسامعي لهيه عليه السلام عن لسه للمحرم رواة ابن المذرور ورواه
 الحاذ عن علي ولانه يخط لسه عان لسه كالتميز وعنه ان ادخل يديه في ثيبه
 فداو الا فلا احسان في الحزقي والرعيب وجه في المعنى وعينه لما سبق في الخيف
 لعدم نعل وكا لقيص شيخ به ورد في مؤيد وفي الواضح او ادخل احدى يديه في
فصل الخامس في الطب بالاجماع لانه عليه السلام امر بعلين امته بعل
 الطبيب وقال في الحرم الذي وقته راحله لا يخطون مسوق عليهما ولمسلم لا مشوه

بطين فان طنت سمان من يده بض عليه او يويه او مسنة ما علق به كما ورد في مسك حوق
 اوليس او استعمل ما صنع بطيب او تحربه او عمن في ماء وورد فداو قال ابو حنيفة
 ان طيب اول من عضو عليه صدقه قال وان كان رطبا على يده او باسنا بعض عليه
 فداو الا فلا اولسه محزا لغو او يند ولا يده وقال ملك ان لم يحصل له ما لطيب
 اساع ما مان عسله فلا يده وان قصد سطر طب كغيره كما في زعفران وورس وما ورد
 ونحوها بان صدق العطارد او اللعنة حال تحميمها حرما وفدا بض عليه كما لو ناسه وفي
 الطلق والاصار عن ابن حاميد صا ح وفاقا للسامعي واحلف احسانه في حمل ما فيه مسك
 لثمة كما لو لم يصبه والفرق لا يمكن التحريم وان ليس بونا مطا سنج وحى من ماء فدا
 كطهون مفسه وكذا ان امرت به بض عليه ولوحت جابل عز ماب يده لا منع رحة
 مسانته وان منع فلا واطلق الاجرى انه ان كان سها حابل كره ولا يده وان طيب
 يديه فدا وكذا ان الكحل به او اسعوط او احقن لا سعا له كشمه وان ابل او شرب ما
 له طب يظهر رحة ودا لانا المصود منه ولو طبع او مسنه المار حلافا لا ي حنيفة
 ومالك لبقاء المصود منه وان ذهبت راحته وبقي طعمه فدا بض عليه احسان الادر
 لانه بذا علقاها ووصل لا يبقا لونه فقط ولو لم يمسه المار حلافا لا ي حنيفة ومالك
 ولغيره حمله وبعلسه ان لم يمسه ذكره ابن عميل والسخ ولو ظهر رحة لانه لم يمس
 الطب ولا يمكن الحرز منه وتوجه ولو علق يده لعدم البعد والحاحه الجان
 وعن ابن عميل ان حمله مع ظهور رحة لم يحزوا الاجاز وبدا ان القيم لا يصلح للعطارد
 حمله للكان الا ما لا يرح له وله سم الغود وفاقا لان البعد منه المحرم والقواكه
 كما كان يرح وفاقا ومات الصحراء وفاقا كشيخ وما سته ادمي لا لصد الطب
 حنا وعصفر وفاقا لانه ليس بطيب ولا يحزمه طب ولا سمي من طبعا عان وكذا او نقل
 ودا رصق ونحوها وله سم ما لا يحزمه طب كرجان فارسي وتام وبربر ونحوه

في حاحه

ومر جوش ورواه احسان الاصناف لما سبق وقاله عثمان وذكره الحارثي قول ابن
عباس ومحمّد ورواه ونفدي وهو اصح قول الشافعي لقول جابر لا شتمه رواه الشافعي
وعنه وكرمه ابن عمر قاله احمد ورواه الارم وعنه وذكره القاضي وعنه انه حمل
ان المذهب رواية واحدة لا فيه وان قول احمد ليس من الة المحرم للكراهة وفاقا
لاي حصة ومالك وذكره انصار رواية محرم مايت سببه فقط وكذا اما محذمة طيب
كورد وسبح واستوفى وما يمين وهو الذي محذمة الزني وشيخه ورواه ورواه
خونم ونفدي احسان القاضي والسخ وعنه ما وهي اظهر كما ورد ولا تة ست
للطبيب ومحمد كنعان وما فرحان وخونم كهور في الفصول احسان ما لمع كاور
وستوحه عكسه وله الادهان يذهبن لا طب فيه كرت وشيخ نص عليه لان النبي
صلى الله عليه وسلم فعله رواه احمد والريزي وان ما جة من صحت ابن عمر من
رواه في زيد السبي وهو ضعف عندهم وذكره الحارثي عن ابن عباس ولعدم الدليل
توعدت الممنوع ونفدي ذكر القاضي انه احسان الحزقي وفاقا لا ي حصة كالمطب
ولا يما احسن الادهان ولم يكتب اليه من الا ارحمة ولا اثر لها مفرقة ومنع ذلك
وهو اصح قال وحمل ان المنع للكراهة ولا ية واقصر القاضي وان عمل على
رت وسيرج وقاسا الحواز على من فعل المراد الحصة والساعة وذكر جماعة
السن كواب وقيل السخ وعنه السجدة والادهان صلة وعنه ابن عمر انه صدع حاله
الان ية السنين قال لا قالوا السراطة قال لسراطة كادهان به وعنه مجاهد
ان قد اوي به فراق القاضي وعنه والرواسان وواسه ورواه مع انه لم يذكر
احمد البدين سا وحض السخ الحلاف بالواين لانه محل السعوف كان سفي ان يقول
والوجه بالساعة ولهذا قال بعض احكامنا هاهنا في هين سحره وفي الواح رواه لا
وبه ما ذهبا به يذهبن فيه طب لعدم قصد وفي الرعب وعنه محرم شتم يهن طب

القاضي

والله مع طهور رجه او طعمه وفي غير مطب رواه ابن كذا قال ونفدي غسل طب
عكاسه ستم لها وقده تعطيه والناس وطب الحلق ومن احاج الى ذلك فعله ومث
ما حبه فقط وقد الحلق لعذر ومن سى لا حث ان يطلع عليه احد ليس وقد ارض عليه
ولا محرم دلالة على ليس وطب ذكره القاضي وابن سهاب وعنه ما لانه لا يضمن بالسبب
ولا يما لا سلق يما حكم محض والدلالة على الصد سلق يما حكم محض وهو محرم
الامر الاخر **مسألة** السادس من النكاح فان تزوج او زوج محرمه او
كان ولها او وحلا لم يصح فعله الجماعة وفاقا لمالك والسامع تغدا ولا لما روى مسلم
عن عثمان مرفوعا لا ينجح المحرم ولا ينجح ولا يخطب ومالك والسامع والي داود ان عمر
ابن عبد الله ارسل لما ابان بن عثمان واما ان يومذا مير احاج وهما محرمان اني قد اردت
ان اخطب لخطبة من عومت سسة بن جبير واددت ان لخص فافكره فقال سمعت عثمان
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب المحرم ولا يخطب المحرمه عن عرواه كان يقول
لا يخطب المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على غيره رواه مالك والسامع ورواه الداريني
لاحمد والداريني عنه ان رجلا اراد ان يزوجه امرأة فقال لا يزوجهما وانت محرم
في رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ومالك والسامع ان رجلا تزوج امرأته وهو محرم فورد
عمر كاحه وعنه علي وزيد معناه رواهما ابو بكر الصديق ورواه الاحرام منع الوطى
ودواعه منع عدا النكاح كاحد ولان العدة من ذواعي الحجاج منع الاحرام كالطيب
كالوطى او عقدا لا تنقبة اسماع كالمعدة واحسان ابن عباس وابو حنيفة لقول ابن
عباس تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم مسوق عليه وللحارثي وبني لها وهو
حلال ومات بسرف واحمد والسي وهما محرمان والحواف عن يزيد بن الاصم عن
ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا وبني لها حلالا ومات بسرف اسان حذ
رواه احمد والريزي وقال عتب رواه عن واحد عن يزيد بن الاصم مرسلا وكذا رواه الشافعي

الشافعي

الشافعي

الطيب

والمسلم عنه عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي حلال قال وكانت خالتي وخالة
ابن عباس ولا يذو او ذريته حتى يحل لان ينفق وعن سبعة من اعداء الرحمن عن سلمان
ابن مسعود عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا واوكت
الرسول بينهما استان جيد رواه احمد والريزي وحسنه وقال لا يعلم احدا استان
عن حماد بن زيد عن مطر بن سعة والمالك عن سبعة عن سلمان مؤسلا ان النبي صلى الله
وسلم بعث ابا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة وهو ما لم يدعه قبل ان
يخرج وكذا رواه السامعي وقال ان المسبب ان ابن عباس وهب وقال ايضا او هم رواها
السامعي اي ذهب وهذه الى ذلك وكوزان يكونا معني غلط وسهيا وهب في الشيء
وعن الشيء يوهب وهبنا له برك والجارى واي ذو او هذا المعنى عن ابن المسبب
وهذا الذي ان ابن عباس خطا وكذا فعل ابو الجرح عن احمد انه غطاه بوضه
ميمونة بحلقه كما سبق في معارض ذلك وما سبق في معارض له في رواية الحل الاولى
لانه اكثر وفيما جاء في العصة والسعة فما ولا مطعير في موافق ما سبق وفيما كان
مع صفه ابن عباس اذن ويمكن الجميع بان ظهوره زوجه وهو محرم او فعله خاضع وعليه
عمل الخلفاء الراشدين قال احمد في اسق عن عمر وهو ما لم يدعه لاسكرونه وعقد النكاح
برأيه الوطى في ما لا يحرم بالعبه والدين واحلاف الدين وعن ذلك خلاف شرا
الامه ما فرقوا وتبعه رجاله بعد النكاح فان كل من حل لا فيه فعقد بعد حله
صح في الاسهر والعلس والعكس فان وكل من احرم لم يعزل وكبله في الاصح فاذا حل
ولو قبله عده له في الايسر وان قال عقد قبل احرامه حل قوله وكذا ان عكس
ملكه مسخه فملك امرأته به لكن يلزمه نصف المهر ويصح مع جهلها ما وقع
لان الطاهر من المسلمين يعاطى الصحيح وان وكله في تزوج معه ففرغت عقده
موجبه ان يصح ولو قال تزوجت وقد حلت قالت بل محرمة صدق ونطق

في نظرهما في العدة لانها مؤمنة ذكره ابن سهاب وعنه وعن احمد ان زوج المحرم
عنه لان سبب لانها مؤمنة ذكره ابن سهاب وعنه وعن احمد ان زوج المحرم
وهو نكاح فاسد ما في ان سبب الله تعالى احرام الصداق وان احرام الامام في المعلق لم يكن
ان يزوج ويزوج حلفان لم يسله لانه يجوز بولاه الحكم ما لا يجوز بولاه السبب لانه
يجوز ان يزوج الحالف ولا يجوز بولاه السبب وذكر ان عميل احما لن المنع وعدمه
الفرج لان الحكم انما يزوجون ما ذبه وولاهه واحدا وهو الحوازل حله حال ولايته
والاستدانة اقوى لان الامامة لا سطل بسبق طراو ذكر بعض اربابنا ان احرامه بانه هو
في ما حبه الرجعه فيه وصحتها رواه ابن المنع بعله الجماعة ومنه القاضي واحكامه كالنكاح
والامانة الاحكام الخرفي وجماعة واما المالك والسامعي لانها امساك ولا يما مباحة
فلا اطلاق ولو حرمت فلما منع كالسكفر للمطاهرة احاب القاضي بانها اباحة الوطى
عن بعض اعداء العدة والى كسفر السكفر فيعزل وليس العقد الحالف حل الوطى لانه لو وطى
لو وطى او مات كفر والى الحالف يجوز في حاله لا يجوز في عقد النكاح ككفر من طاهر
من احدي نساياه الادبع او زوجته الموطون سببه وتكون خطبة المحرم كخطبة
العدو وميمونة وحرمها ان عميل كحريرة واعى الجماعة واطلقوا النكاح فحرمت الخطبة
ولكن سباده فيه وحرمها ان عميل وفزمه القاضي واحكامه كخطبة قال
ومعناه لاسهذ النكاح لم يسله فالمصلى يشهد النكاح والحرمة لا تسقط بالخطبة قال
ولا يعقدان ولا فعل للشاهدة العدة اما الزمان في الخبر لا يسله لا تفسخ في
الزمانية وغيرها لم تكن محل خطبة محرمة وان في كراهة سباده فيه وحسن كذا قال
ولا يسله ما سبق كسرا الصبيد ويصح شرا امة لوطى وعين لما سبق قال السخ لا يعلم
سبب خلافا السابغ الوطى في قبل يفسد به النكاح في الجملة
فصل في احكامها في الموطا ينفى ان عمر وعليا واما هرة سبيلوا عن رجل اصاب اهله وهو

الاول

١٦٣

١٦٤

نحوه ما لو اسفذان لوجهما حتى تصاحجهما بعلمهما حج فابيل والهدى قال وقال
علي واذا اهلنا حج من عام فابيل يفرقا حتى تصاحجهما ومعه ايضا وهو صحيح عن ابن
عباس سئل عن رجل وقع ماله وهو يني قبل ان يفيض فامر بنجر مدينه ورواه عن
عكرمة قال لا اطئه الا عن ابن عباس انه قال الذي يصب اهل قبل ان يفيض يفرق
وهدي ورواه الهادي عن عكرمة عنه وللدارقطني ان رجلا اتى اهل قبل ان يطوف
مالسب يوم الحرف قال نحو حوزوا اسمها وله ايضا ما سنا وحيد الى عمرو بن سعيد عن
اسيه ان رجلا اتى عبد الله بن عمرو وسأله عن محرر وقع ماله قال فاسأله الى عبد الله بن
عمرو قال اذهب الى ذلك واسأله قال سعب فلم يعرفه الرجل فذهبت معه
فقال ابن عمرو ليرطل محك قال الرجل فاقعد قال لا بل تخرج مع الناس وتضع
ما تصفون فاذا ادركت فابيل حج واهدي مرجع الى عبد الله بن عمرو فاجبه فقال
اذهب الى ابن عباس فسأله قال سعت فذهبت معه فسأله فقال له مثل قال ان
عمرو مرجع الى عبد الله بن عمرو فاجبه فقال ما تقول انت قال اقول مثل ما قال
ورواه الأبرق و زاد وجعل اذا حلوا فاذا كان العام المقبل فاجح ات وامر ان
واهدنا هديا فان لم يجدوا فموا بالامانة الحج وسبعة اذا رجعتم ورواه كلام ابن
عباس وسفيان بن عيينه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
قال الحماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
فيه ما اذا اهل قال يقولون انهم ممن سعب وخو هذا سق في زكاة العمل
وروى ابو بكر الهادي عن ابن عباس ومعه بن حبان من قاييل وخريمان من حيث
احراما وسفرا فان وهدنا بن حوزوا ورواه ايضا من طوق اخر علمها الحج من قاييل
لم يفرقا من حيث حوزمان ولا حماد بن حوزمان حتى تصاحجهما وعلمها الهدى وروى ايضا
من طوق ابن وهب اخبرني ان طبعه عن بن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن حرملة

ال

السلي عن سعد بن المسيب ان رجلا جامع امرأته وفما حوزمان فقال الرجل النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لهما اتما محكما ثم ارجعا وعليكما حجة اخرى قاييل حتى اذا اكتمتا
المان الذي اجتمعا فاحرمنا وبقوا ولا نواهل واحد منكما صاحبه برأنا منا سكر كما
واهدنا رواه العبادلة كابر وهيب عن ابن لبعثة من سعد بن عبد الغني صحبة
وقال الدارقطني يفرق بذلك وبعضهم يفرقهم وروى ايضا عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
باني امرأته قال كان ذلك على عهد عمر فقال لمصان لهما والله اعلم ثم رجعا
ملا لاهل واحد منهما لصاحبه حتى اذا كان من قاييل حجوا واهدا وبقوا من حيث اصابا
حتى تصاحجهما وروى معناه سعد والارم عنه وعن ابن عباس وتفسد السك
من اللهل لا ول ولو بعد الووف بعله الجماعة وقا للملك والشافعي وعند
حسنة لا يفسد بعد وعليه بدنة لنا انما سق مطلق ولانه صادف احراما قائما
قبل الووف وقوله عليه السلام عن وقت بعرفة برحمة يعني فادبه لبقا وطواف
الزمان ولا يلزم من من الفوات من المساء بدليل العمق وادراك ركعة من
الحجبة وسعة الصوم قبل النزال ووطي امرأته في الدبر واللو طوي بضمه كالقيد
وقا للملك والشافعي لوجوب الحد والفضل كالقيد وخرج بعضهم لا يفسد بوطي
لهم من عدم الحد واطلق الحلواني وحماد بن عمار لا يفسد وعليه شاة
والنا طلاق الحد بذلك وعندنا حسنة لا يفسد لانه الاصل ولا يصح القياس
وعنه كقولنا والناسي والهاهل والملك وخو كغير بعله الجماعة وقا لابي حسنة
ولكن لما سق عن الصحابة ومعه نظروا لانه سبب حبته العفا فالفوات ومعه
نظروا لانه ترك ركن فافسد والوطي فعل منهي عنه وفاسقوا على الصلاة لان حاله
الاحرام مذكرة كحالها خلاف الصوم ومعه نظروا لانه ترك شرط ورواه لا يفسد
احدنا وا انه لا يفسد عليه وهو متح وحماد بن عمار السافعي وحب بدنة نص

عليه لما سق من الصحابة وكسائر المخطوبات وفاقا للملك والسامعي وعبد الحنفية
 من الوقوف ساعة بعدة بدنه والعاقد عليه دم واحد نص عليه وفاقا للملك
 والسامعي لا طلاقا ساق وكسائر المخطوبات ولأنه إجماع واحد قد اختلف
 الفقهاء في حرمة الحورم والاحرام وعنه ساء للفقهاء ان لزمه طوافان وسعان وعنه
 لا حنيفة ان وطئ من طواف الغرة صدقت وعليه ساعة لها وساعة الحج وبعد طوافها
 لا يفسد بل حجه وعليه دم قال القاضي فيخرج من هذا على روايتنا عليه طوافان
 وسعان كذا قال والمرأة المطاوعة كالرجل لو حوذا الجماع منها بدليل الحد ولا يها
 استر كافي السبب الموجب كالمولا رجلا او حلف لا يطاوعها وحلفت مثل ذلك وطئ
 فعل الجماعة وفاقا لابي حنيفة ومالك وداود وكثيرة الفقهاء على المطاوعة ولأنه
 اكثر من الصوم وعنه حرم ما هدى واحدا وفاقا للسامعي لانه جماع واحد وسق
 كلام الصحابة وعنه لا فدية عليها لانه لا وطئ منها ذكرها القاضي وعنه واحار ان
 حامد وصحة ابن عسل وعنه كالصوم ولا فدية على مكرهة نص عليه كالصوم ولأن
 الملك لا يتطاع الفعل اليه وعنه بل وفاقا لابي حنيفة كطاعه وعنه بعد
 عما الواطئ لان الفاساد منه وفاقا للمالك كالمسارح وعنه وكثيرة الفقهاء يفتل الاربع
 على الزوج حملها ولو طلقها ونزحت بعين وتجرى النزع الثاني على ان يدعى وسق
 مسهل العاين الرواية التي في المكرهه على الوطئ في الصوم بغير رجوع بها على
 الزوج لانه المكي لها الى ذلك كما قلنا يرجع عليه سقته الفضا في الحج وكما قلنا في
 محرم خلق رأسه مكرها أو ثامنا ان العدة على الحائض كذا قال وقد عرفت الكلام
 به فتش هذه الرواية هنا وفي الروضة المكرهه بفساد صومها ولا يلزمها
 فكان ولا يفسد حجها وعليها بدنه كذا قال ويلزمها المضي في فاسده وحكمها
 كاحرام جمع فعل الجماعة وذكره القاضي في غير عن جماعة الفقهاء ونصب الخلاف

مع داود وذكر السخ عن الحسن ومالك جعل الحجة عمن قال احمد في رواية ابن
 ابراهيم احب الى ان يعمر من السجيم والله يذهب ملك لنا طاهر قوله واموال الحج
 والعق به وما سق من السنة وقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا
 فهو رد الحج عليه امنه والوطئ ليس عليه امنه فهو مردود ويلزم ما مضى ان
 كان فريضا وحزبه الحجة من قبل لان الفضا يخبر عما يخبر عنه الا ان لولم يفسد
 لتمامه معامة وسق احمد في رواية ابن الحارث انها حجة الفريضة التي افسد
 او التي قضا قال لا ادري ويلزمه فضا الفضا نص عليه وفاقا وحزبه الاحباب لا طلاق
 ما سق من السنة ولو حوذه بدخوله في الاحرام كمنذ وكذا قالوا والمراد وجوب
 امامه لا حوذه في نفسه لقوله لانه مطوع فثاب عليه نواب فعل وصحب وعنه
 دخل وطوع صوم رواية عرسه لا تقضيها والفضا على الفور لعينه بالدخول
 فيه ويلزم الاحرام من بعد الموضع من المسقات او احرامه الاول بقصر عليه وفاقا
 للسامعي لما سبق من السنة ولان الفضا نصفه الا اذا بدليل المساقفة من المسقات الى
 مكة وكما لصلاته ولان دخوله في المسك سبب لوجوبه فعلق موضع الاحباب كالذبح
 قال القاضي فانه لو بدو حجة من دوين اهله لم يخان حرم من المسقات ولزمه
 من دوين اهله وقد فعل ابن مسعود اذا بدو ان حج ما سقا ولم يؤمن ابن مسعود
 يكون ذلك من حيث جلف قال ولم يسلم بعض هذه العسائر اما الفرض وهذا مسهل
 الجماع كذا قال ومنه تطو وسقانه تكون فلا يلزمه والا لزمه وعنه لا حنيفة
 يلزمه فضا الحج من المسقات والفقهاء من ادنى الحبل وعند مالك هما من المسقات
 سل الوطئ لا يحسن بها الا من حيث اهلا الحرمات فضا وسق البودا ومن
 احرم من بعدا فحسب في السجيم لم يخل عنده الحرام من بعدا قال حرم من المسقات
 احب الى قال القاضي لان القتل من الحج لم يكن ما سار كذا قال وتوجه نقل

مسهل

وَمَنْ قَالَ بِنُصْرَةِ سَطْلٍ أَحْرَامُهُ عَلَى أَحْمَالٍ وَقَالَ مَعْرُودُ أَبِيهِ هُوَ مُجَرَّمٌ لَوُجُوبِ
 الدَّمِ وَذَكَرَ السَّخِيخُ أَنَّهُ مُجَرَّمٌ وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ مَا سَاحَ مَا لِحَلِّ الْأَوَّلِ مَنَعَ أَنَّهُ مُجَرَّمٌ
 وَأَمَّا بَعْضُ أَحْقَامِ الْأَحْرَامِ وَيَعْلَى أَنْ يَصُورَ وَالْمُتَوَقِّفُ وَأَنَّ الْحَكْمَ مِمَّنْ وَطَى بَعْدَ الرُّبُوعِ
 سَعَى أَحْرَامُهُ وَيَعْمُرُ مِنَ السَّعْيِ مَكُونُ أَحْرَامٍ مَكَانِ أَحْرَامٍ مِمَّا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَسُدُّ
 الْأَحْرَامَ بِالْوُطَى بَعْدَ رُمِي حِمَّةِ الْعَصَةِ وَبَلَرْمَةُ أَنْ يَجُوزَ مِنَ الْحِلِّ لِيَجْعَلَ مِنَ الْحِلِّ
 وَالْحَرَمِ لِيَطُوفَ فِي أَحْرَامٍ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ رُكْنٌ فِي كَالْوُقُوفِ وَإِذَا أَحْرَامُ طَافَ لِلزَّيَانِ وَسَعَى
 مَا لَمْ يَكُنْ سَعَى وَحَلَّلَ لِأَنَّ الْأَحْرَامَ أَمَّا وَجِبَ لِبَاقِي مَا تَقَى مِنْ الْحَجِّ وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامٍ
 الْحَرَمِيِّ وَأَحْمَدُ السَّخِيخُ وَعَيْنُ قَالَ وَحَمَلْنَا أَنْ أَحْمَدُ وَالْأَيْمَةُ إِذَا ذُكِرَ وَهَذَا وَاسْتَوْفَى
 عَمْرٍ لَأَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُهَا وَحَمَلْنَا أَنْ يَرْتَدُّ وَأَعْمَرُ حَمَمَةُ بَلَرْمَةُ سَعَى وَتَقْصِيرُ وَاحِدَةٍ
يُخْتَلَفُ كَالسَّخِيخِ قَالَ سَوَاءٌ الْعَدَامُ أَوْ لَا وَمَعْنَاهُ كَلَامٌ عَيْنٌ وَقَالَ الْفَاضِلُ فِي الْحَزْنِ
 وَقَالَ **يُخْتَلَفُ** أَيْضًا يَعْمُرُ مَطْلَقًا وَعَلَيْهِ يَصُورُ أَحْمَدُ وَحَرَمٌ بِهِ فِي الْخِلَافِ الْفَاضِلُ
 وَأَنَّ عَمَلَهُ مَعْرُودُ أَبِيهِ وَأَنَّ الْحُوزِي فِي كِتَابِ اسْتِثْنَاءِ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ الْمَلِكُ
 مَا سَقَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا نَحْلُمُ الْأَحْرَامَ الْمُسْتَدَاطُوفَ وَسَعَى وَتَقْصِيرُ وَالْحَزْنُ يُجْرَى
 يُجْرَى الْحَجَّ بِذَلِيلِ الْقُرْآنِ بِمَا وَاحْتَجَّ الْفَاضِلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ طَوَافُ الْعَمْرِ عَنْ
 طَوَافِ الْحَجِّ سَعَلَ مُحَمَّدٌ فِي حَرْبٍ مِمَّنْ سَيَّ طَوَافُ الزَّيَانِ حَتَّى يَجْعَلَ إِلَى بَلَدِهِ يَدْخُلُ
 مَعْمُرًا مَطُوفٌ عَنْ مَرَّ طَوَافُ طَوَافِ الزَّيَانِ وَعِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَالسَّافِي لَأَعْمَرُ
 عَلَيْهِ وَحُجَّةٌ صَحِيحَةٌ وَلَا يَسُدُّ أَحْرَامُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَنَّهُ لَا يَسُدُّ كُلَّهُ وَلَا يَسُدُّ
 بَعْضُهُ كَبَعْدِ الْحَلَلِ وَهَلْ يَلَرْمَةُ بَدَنُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِأَنَّهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا قَبْلُ
 رُمِي حِمَّةِ الْعَصَةِ أَمْ سَاءَةً وَقَالَ الْمَلِكُ وَالْحَسَنُ لَأَعْمَرُ أَمَّا سَاءَةُ الْحَجِّ كَوُطَى دُونَ
 فَرَجَ بَلَا أَيْتَالٍ وَلَحْفَةُ الْحَمَامَةِ فِيهِ رَوَّاسَانُ وَأَنْ طَافَ وَلَمْ يَرْمِ مَرَّةً وَطَى قَطَاعِدَ
 كَلَامٍ حَمَامَةٍ كَمَا سَقَى وَدَمَ بَعْضُهُمْ لَا يَلَرْمَةُ سَعَى لَوُجُوبِ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْقَادِرُ كَالْمَعْرُودِ

لَا يَلَرْمَةُ

عَلَى مَا سَقَى لَأَنَّ التَّرْتِيبَ الْحَجَّ لَا لِلْعَمْرِ بِذَلِيلِ بَاخِرِ الْحُلُقِ لِلأَيَّامِ وَالْحَزْنُ كَالْحَجِّ وَمَا
 سَقَى وَتَسُدُّ قَبْلَ فَرَجِ الطَّوَافِ وَكَذَا أَصْلُ سَعَى أَنْ يَلَرْمَةُ وَكَانَ وَاجِبٌ فِيهِ الرُّعْبُ
 أَنْ وَطَى قَبْلَهُ خَرَجَ عَلَى الرُّوَّاسِيَّةِ كَوْنُهُ رَحْمًا وَعَيْنٌ وَلَا يَسُدُّ قَبْلَ الْجَلْوَانِ لَمْ يَجِبْ وَكَذَا
 أَنْ وَجِبَ وَبَلَرْمَةُ دَمَ وَدَمَ فِي الرُّعْبِ يَسُدُّ وَفِي السَّعَى فِي قَدْ مَحْطُورٌ بِهَا قَبْلَ الْحُلُقِ
 الرُّوَّاسِيَّةِ فِي الرُّعْبِ وَعِنْدَهُ يَسُدُّ الْحَجَّ فَقَطْ كَذَلِكَ قَالَ وَاجِبٌ مَا فَسَادُهَا الْأَسَاءَةُ بَعْدَ
 الْوُطَى عَلَيْهِ الْأَحْقَابُ لِيَعْمُرَ خَيْرُهُ أَحْرَامُهَا عَنْ الْحَجِّ لِيَعْمُرَ أَرْكَانَهَا وَدُخُولُ أَعْمَالِهَا
 مِمَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ وَالْبَعْضُ مَنَعَ ذَلِكَ الْهَافِ كَبَعْدِ الْحَلَلِ الْأَوَّلِ وَقَالَ فِي الْمَوْجِبِ
 الْأَسَاءَةُ بَدَنُهُ وَقَالَ السَّافِي كَالْحَجِّ وَعِنْدَ أَبِي حَسَنٍ كَقَوْلِنَا إِلَّا أَنْ يَطَّاعِدَ أَرْبَعَةَ اسْوَاطٍ
 وَلَا يَسُدُّ عَلَيْهِ سَاءَةً لَنَا أَنَّهُ وَطَى فِي أَحْرَامِهَا مَاقِيلَ الْأَرْبَعَةِ فَكُلٌّ لَأَحْمَدُ وَحَمَمَةُ اللَّهِ
 سَدَّتْ بِجَمَاعٍ لَمْ يَأْتِ مِنْ عَامِهِ لَا سَوِيَّةَ بَعْضِ الْفَضْلِ قَالَ لَأَحْمَدُ حَتَّى يَأْتِيَ بَعْضُ آخَرِهِ
 وَعَلَيْهِ دَمٌ وَلَوْ أَحْرَمَ هَالٍ وَطِيَهُ وَكَانَ بَعْضُ أَحْقَابِهَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ الْفَاسِدُ لَا يَحِبُّ
 نَصِيَّةً فِيهِ وَمَرَّانُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا سَعَدَ لَنَا قَاتِلُهُ وَسَقَى الرُّعْبُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ
 صَاحِبُ الْحَزْنِ وَدَعْتُهُ مَا فَعَلَهُ الْوُطَى وَسَعَدَ أَحْرَامُهُ إِذَا خِلَافُ الْمُرْتَدِّ وَمَا فِي
 أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي مَصْلَحَةٍ كَوْنِهِ مَحْظُورًا **فَقَالَ** الْمَاسِنُ الْمَاسِنُ بِالْمَسِ
 أَوْ يَطُورُ لِسَمْعِهِ وَقَالَ قَاتَانُ وَطَى دُونَ الْفَرَجِ أَوْ قَبْلَ أَوْ يَطُورُ لِسَمْعِهِ قَاتَانُ فَعَلِيهِ بَدَنُهُ
 سَعَلَ الْحَمَامَةُ فَذَكَرَ لَهُ فِي رَوَّاسِيَّةِ أَنْ يَصُورَ مَوْلَى سَعَى يَمُولُونَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَقَدْ تَرَجَّحَتْ
 قَالَ حَيْتُ وَقَالَ فِي رَوَّاسِيَّةِ الْهَمَمُ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ جَعَلَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَعَلَيْهِ الْأَحْقَابُ
 وَفَاسِقٌ عَلَى الْوُطَى فِي الْفَرَجِ وَعِنْدَهُ سَاءَةً أَنْ لَمْ يَسُدُّ وَقَالَ لَا يَحْسَبُهُ وَالسَّافِي
 ذَكَرَهَا الْفَاضِلُ وَعَيْنُ وَأَطْلَقَهَا الْخُلُوفُ كَالْوَلَدِ نَزَلَ وَالْعَاسَانُ صَحْفَانِ وَفِي فَسَادِ
 سَعَلَ رَوَّاسِيَّةِ أَحَدُهَا يَسُدُّ بَعْضُهَا الْفَاضِلُ وَأَحْمَدُ رَحْمَةُ الْخَزْنِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ
 الْوُطَى دُونَهُ وَأَنْزَلَ وَقَالَ الْمَلِكُ لِأَنَّهُ عِبَانُ يَسُدُّهَا الْوُطَى فَافْسَدَهَا إِلَّا أَنْزَلَ

عن مسارة قال الصوم واجب الفاعل ينهي الله عن الرفث وهو عاقبة وهو الذي يدل
على ما والمنهي عنه والناس لا يفسد احبارها السخ وعنه وقال لا يفسد والشافعي
لعدم الدليل والصوم يفسد بجميع محطوره وانه واجب بالجماع فقط والرفث محله فيه
من الصحابة وغيرهم ولم يقل يفسد مع انه يلزم القول به في الشوق والجذال وعنه
رواية قاله ان النبي بالمسار فسد وان لم ينزل لم يفسد وفاقا قال السخ لا يعلم به
خلافا للصوم وكعدم السهوة وسوق الصوم خلاف ومثله هنا وطاهر كلام المحاول
ان لما في المسئلة خلافا وعن ابن عباس انه قال لرجل قبل اهله افسدت حجتك ومعناه عن
سعد بن حبر وعنه وحمله السخ وعنه على انزال وساقى قوله عليه السلام الحج عرفة
وان من وصفها بجمعة وعليه ساء في روايه احبارها جماعة منهم الحنفى والشافعي
وفاقا ورواية بدنه نصره الفاعل واحكامه كالوطى وان كثر النطوفات لم يفسد
خلافا لما لا يفسد المذنبين والمناسن ابلغ وعليه بدنه نصره احكام الحنفى
نصره الفاعل واحكامه لانه من ذوات الجماع كقبلة وطيب وعنه ساء وروى الهاد
عن ابن عباس القولين وروى الاثر عن الفاعل والشافعي لا يفسد عليه ولو انزل
وقال الحنفى ان يطوا الى فرجها سمن وامني لا يفسد عليه قال صاحب الهداية منهم
لان المحرم الجماع ولم يوجد فصا ردا لو فلق فامني والاسماء مسئلة وانما اشكاه
نظروا وامني ينطون وفي الروضة والمستوعب او مذي ينظر فساء لانه حرث من
المنى حصل له لانه وفي الفاعل لا يفسد مذي سكر او نظروا مستوحش منه يخرج ولا يفسد
غيره وحرم به الاذى القدر ادى في كتابه ان مذي يفسد سماء وذكر الفاعل روايته يفسد
محرر النطوانزل او لا ومران ان كثره واحدا من نيل الاثر من حرث امراته
ولم يكن منه غير الحرث عليه شاة وحمله السخ وعنه على المس او مذي ينظر عليه
السلام الى سبابه ولذا احكامه ولا حجة فيه لانه قصه عين وقد توخذ من كلامه

هذا

من احكام السمن وهذا في الرغاية ومثل ان كثر النطوفات والاكن وان فلق فانك
لا يفسد عليه لقوله ان الله يحا ولامني عما حدث به انفسها ما لم يكمل او يعمل به مسوق عليه
لان دون النطوفات عن لا حفيص البريكي وان عميل انه لا ينطو لغيره عليه وخطا
لقد لوطى وقيل لا كما سبق في الصوم لان الوطى لا ينطو الى سنان غائلا وفسد الجان
محرره والمرأة لا تزل مع سمن وسوجه في خطا ما سبق ومن عدم بدنه الوطى والمسا
زمنه صوم الصوم المصلحة لوجوبها لقول الصحابة السابق وكذا ان لها قال السخ هذا الصحيح
من المذهب وقال الفاعل يفسد لوجوبها لقول الصحابة السابق وكذا ان لها قال السخ هذا الصحيح
لجواز الصيد لا يفسد في احدي الروايتين من طلاء الاطعام مع وجود المثل ولا الى الصيام
مع العدة على الاطعام وطاهر كلام الحنفى في جميع كفته الاذي اما الساء فمحرر
محرره بدنه الاذي للترفة وعن ابن عباس من وضع على امراته في الغرة قبل العصير
عليه بدنه من صيام او صدقة او شئك رواه الاثر **فصل** في التامع
من صيد البر وما كوله واصطيان بالاجماع لقوله تعالى لا تعلموا الصيد وانهم حرم
وقوله وحرم عليكم صيد البر ما ذمم خرما وما في حكم الخطا والعبد وحرم ونقدي ما
بولد منه مع اهله او غريمه كوله ومثل لا نفدي ما تولد من ما كوله وغيره فدمه في الرغاية
لان الله انما حرم صيدا البر وهذا الحرم اهله وذكر السخ الاول قولنا انما يعلمنا
لحرثه بصله كما غلبوا الحرم اهله ويضمن ان يلفه به هو او بعضه ما ضمن به او مزا
وما لا مسارة او سبب ومثله حانة وابنه على ما ساقى ان سا الله تعالى في الغضب
وعنه مالك وداود جرح الصيد لا يضمن لينا انه اعظم من سمن ودرسة السارح
وكل عين مضمونة صمت انما ضاها لا دمي والمال ولا حجة في الآية لانه واجب الحرث
مسلة وانما يجب ما يفسد وتحرم الدلالة عليه والاسان والاعانه ولو باعان سلاح
مسلة به سواء كان معه ما يفسد به او لا او مزا ولته سلاحه او سوطه او امره باصطياده

نلا

فان العاصي وعنه او بدعة الله فربا لا بعد زعمي احدا الصديق لانه لا يجرى في ما
 لما صار الجهاد والوحش واحكامه محرمون فان النبي صلى الله عليه وسلم هل اسار الله اسان
 منكروا امره بشيء قالوا لا ومنه امره اجمارا وحسبا فلم يردوني واجبوا الوافي بضربة
 فالبغت فالبضبة ثم ركت وسست السوط والريح فقلت لهم فاولوني السوط والريح
 قالوا والله لا نعصك عليه ومنه اذ بصرنا ما نحيا في تراثنا من سافطرت فاذا احمار
 وحش ومنه منما افامح احماني بحدك بعضهم الى بعض اذ تطورت فاذا انا احمار وحش
 فقلت عليه فاسعنتهم فانوا ان عنوني مسوق على ذلك وصمته بذلك فعلة ان
 مسودوا ابن ابراهيم واولا الحوت في الدان فعلة عبد الله في المسير فعلة ابو طالب
 منه في الذي بعن وفاقا لاني حصة الخبر في ما رواه الحاذ عن علي وابن
 عباس في محرم اساروا اما ما زوى عن ابن عمر لا حرا على الدان فقال العاصي
 المعروف عنه ما رواه الحاذ لا بذلك المحرم على صيد ولا سر الله به جملة على
 دلاله لم يصل بها التلف قال ولا خلاف ان الاعانة بوجوب الحرا كذا الاسان ولا ان
 الدلالة سبب بوزن حريم الله بحضه كقتله وحفره ونصب سكين وشرك
 وامساكه وضمانه الكذب من ضمان المال ذكر في الخلاف والاسفار وعيون المسائل وان
 عمل في مفر دابة وعمرهم ولهذا صمته حفره او شرك ملكه خلاف ما له وعنه
 ولو نفقه صمته ولو افترع عدا قابق ولا اذ في الخلاف ولو امسكه فمكت فرجه
 صمته ولو غصبه فمات فرجه فلا ومنه الاسفار احمال صمته فادركه بكت الضربة
 وقال العاصي ايضا الدلالة صمته في المال يدل على الودعة فعلة
 لم يربطه في الحفظ فقال ودعوت سباني لم يربط في الحفظ وكذا في ضمان الصيد
 بالابلا في كذا قال ولانه البرم باحراره عدم الغرض له صمته ترك ما الزمة
 بالموذع بخلاف المحل فانه لم يلزم وعنه لا يوسف ونحو عليه الحرا ايضا وقال

ابو القاسم

ابو القاسم في المبيع ان كانت الدلالة ملحقة لزم المحرم الحرا كقوله دخل الصيد في هذه
 المقارن والا لم يلزمه كقوله ذهب الى ملك البرية لانه لا يضمن بالسبب مع المباشرة
 اذا لم يكن ملحقا لوجوب الضمان على العاقل والدافع دون المسك والحافرة واحاب
 العاصي وعنه بان المسك غير ملحق ويضمن الصيد والدلالة سبب غير ملحق ويضمن بها
 الودع وسوقان ضمان الصيد كذا وقال ملك والسامعي لا يبي على الدان لما سبق
 وسوا ان المدلول عليه ظاهرا او حسا لا يعلمه الدلالة له عليه ولا يبي على ذلك
 ويشير لمن راي الصديق دلالته واسارته لا يبي سباني بلفظه وكذا لو وجد
 من المحرم عند ربه الصديق حيا او استتراف ففقط له عن ضمان او افان الله لغير
 الصديق فاستعمل فيه وطاهروا سق لود له فكذلك لم يضمن وقاله الحنفية وان نصب
 سلة من احرام او احرم ثم حفره براحق كدابة او للمسلمين في طريق واسع لم يضمن
 والاصح بالادمي منها واطلق في الاسفار وضمانه وانه لا يحب به كفان قبل واجتج
 جماعة في الفار من الزكاة نصب اليهود السك يوم الجمعة واحذوا اليوم الاحد
 ما سيطرهم وانه شرع لنا و مراد من اطلو من احكامنا والله اعلم اذا لم ينجل والمذهب
 رواية واحدة واذا لم يحل فالحلاف وعدمه اشهر واظهر وفي الفصول في احو
 الحج في تقويل احراره لا يضمن به بل بعد كذب اجبولة وحفره وروى اعساوا حال
 الصيد والدمي ويحمل الضمان اعساوا حال الاصابه كرميه عدا او اصابه حرا
 وقال صدوق من اذاه وافرعه بحسب ادسه وقال اطنة اسها ناكالا دمي قال
 ونفقه طمان كان الصديق حيا كنفقه الصديق من هلكه ومن نفقه صديقا ملف
 ونفقه حال يكون ضمن وان كان مكانه بعد امته من يكون فلا ومن يلا ان
 فهو دخل اذ الذوق والقي رواه علي واف في الست موقع عليه طير من هذا الحمام
 فاطان حسنة ان يلحقه بسلاحه موقوف على واف احو فانه رقة حسنة فله فعلة فقال

لعمان وياض من عبد الحرف الى وحرف في نفسي لانه اطهره من مزله كان فيه امنا الى
مومعة فان فيها حنفة هال عثمان للناصح نافع لعمان كيف تري في غير شنة عفر آخلم
لها على امر المؤمنين فقال عثمان اري ذلك فامر بها عمرواوه السافعي وان يلق في
حال يعون مائة سائمة فوجان وان رماه فاصانه لم سقط على اخر فاما صمها وان
مسي المحروج فلما لم سقط على الاخر ضمن المحروج سقطا وطاهرا ساق بصمها وان
ذل محرم محرما او اعانه او اسار فقتله او اسركا في سلبه فزوات احدا من حرا
واحد على الجميع احسان ابن حاتم وحماته منهم السخ وقاله السافعي في المسكر
لانه اوجب السلب فلا يجزى ومن سلبه طاهر في الواحد والجماعة والعلل هو
العلل المؤقي لا خروج الروح وهو فعل الجماعة لا فعل كل واحد كقوله من حرا
يعدي فله درهم فحاشا لجماعه لان المجي مسكر خلاف من دخل داري فله درهم
فرضها جماعة لوجود الدخول وهو الاتصال من خارج الى داخل مسفورا او لقوله
عليه السلام في الضع كبش ولم يفرق ورواه الحاكم عن سعد بن المسيب عن عمر
ورواه السافعي عن ابن عمر وكذا رواه الحاكم والدارقطني ورواه ايضا عن ابن
عباس ولم يفرق لغير مخالف ولانه حرام عن مسئول يخلف باحلافه ويحمل السعة
فان واحدا القيم العبد والمملوك وكذا الله لا تفاق العسل على الاشهر الا في
مما قال القاضي وحرا الصد سقظ لانه لو ملك بعض الخوا لزمه اخراجه
وكفان العسل لا سقظ ولا يخرج بعض الرقبه وصوم ومتى ثبت احاد الخوا في
الهدى ثبت في الصوم لقوله تعالى او عدل ذلك صامنا فلما سبق والناس على
كل واحد حرا احسان ابو بكر وفاقا لاي حنفة وقاله مالك في المسكرين ككفان
صل الادنى وما في خلاف الحنفة في الاسراك في صد الجرم والناس في جزا واه
الا ان يكون صوما على كل واحد صوم مأمور من اهدى حصته وعلى الاخر صوم مأمور

نقل

سعة الجماعة ويصنع القاضي واصحابه وذلك الخوا في عن الاكثر لان الخوا ان كان لا
كان لان الله عطف عليه الكفان والصوم فكان مكل ككفان صل الادنى ولا في
الصوم من مذهب السافعي لو وطى في رمضان وفان واحد يحملها عن ان كان من
اقل العقر والافعل كل واحد منها صوم كامل وهي طريق حنة عليهم قاله القاضي
وسل لا حرا على محرم مسك مع محرم قابل موجد منه لا يلزم نفسا مع مباحث
والله اظهر لاسما اذا المسكة لملكه فسله محل ووسل القرائ عليه وفاقا لاي حنفة
لانه هو الذي جعل فعل المسك علة وهذا متوجه وجزم به ابن سهاب انه على
المسك لنا كره وان عكسه المالك كذا قال وان كان الدليل والشرك لا صان عليه
كالمحل في الحل والخوا جمعة على المحرم في الاشهر قال ابن الباقص عليه كذا قال
وانما اطلق احمد القول ولم يسن قال القاضي فحمل انه يريد به جمعة وحمل
عنه وفاقا للسافعي وذكر بعضه وحماته لانه اجتمع موجب وسقط مذهب
الاحاف كتولد من ما كول وعين وصيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وحرا
الصداك من به النفس لما سبق في الدان وكذا الخلاف ان كان الشريك سباعا فان
سقط لال وسبع مجزؤه على المحرم حرا او محروما وان سق هو فعله اذ خرج
فلو كان محرم من صحت كادخ بعضه والعامل بتمه الجزاء وحرم على المحرم صيد
صان او دحه اجماعا وكذا ان ذل حلالا او اعانه او اسار وفاقا وكذا الله ما
صدا لعله الجماعة وفاقا للملك والسافعي لان في الصحيحين من حديث الصعي بن
جماعة انه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمرا واحسا فزده عليه فلما راي ما في وجهي
قال انا لم نرذ عليك الا انا حرم ولمسلم هذه العصة من حديث ابن عباس ومعه رجل
حماد ولفظ شوق حماد ولفظ عجو حماد بطردما ولاحمد وانما جبه والدارقطني
باسناد جيد حديث اني صان الساق قال ولما اهل منه حين اخبرته اني اصطدته له

فأمر

[illegible]

عن خاير

لأن طاهر خبر لا يوافق لحرمه ما سأل وأصديقنا نعم على المشير وإن قل المحرم صيداً له
الله صفة لعله لا لاكله يصح عليه وفاقاً للسافعي وأبو يوسف ومحمد لأنه مضمون الخبر أقلم
سكزركا بلواه بغزاله وكصيد الحرم صله حلال والله ولا نه حرم لأنه منه ولا ينظر
ولهذا لا يضمنه محرم آخر وفاقاً وكذا أن ذلك أو أعان أو أساد فاطل منه وفيه العتة عليه
الخزاة وإن أكل ما صيد لأجله فعليه الخزانة خلافاً لأصح مولى السافعي لنا أنه إلاف منع منه
الأحرار كقتل الصيد ولهذا سأل أخيراً فلو حرقه فاد قطعاً ما سقى بضمنه وفي الخلاف لا
عرف الرواية فيه ولو سلمنا فلم يسفغ به وكما الطب لو ألبس له بضمنه ولو تغطيت صمته
وبطن بضمنه مثله لحما لضمان أصله مثله من البعير ولا سقفة فيه خوفاً زعدوله إلى عدله
من طعام أو صوم وفي الخلاف لا يعرف فمادون النفس ولو طناه لم يسفغ وإن سلمنا
وهو الأسه ناصوله لأنه لم يوجب في سحره ملك ديم لأن السقفة فيما ضمن بالملك
لا ضمن به كطعام سوسر مد القاصب ولأنه يسقف لم يوجب كما في الزكوة وأطلقوا عن
وحيث وييض الصيد مثله فيما سبق وإن قلة لصله عليه لم يضمنه طاهر كلام
أحمد وما سأل فله القاصي وعليه الأصحاب وفاقاً لأنه صله لدفع من كادى
فجمل صايل وسلم الحصة لأنه أدنى من صاحب الحي وهو العبد وهذا أدنى الساج
لأنه في الفواسق لدفع أدى متوهم والمحقق أولى وفي السبب عليه الخزانة وقاله
أنه كجمل صايل عندهم وكسيلة لحاجه الله في الأصح وفاقاً خلافاً للأوزاعي والغزوي
طاهر وسواهم حتى منه تلفاً أو مضراً أو على بعض ماله وكذا أن خلصه من سبكه أو سبغ
بمن تلف قبل أو سأل له بضمنه في الأسه وفاقاً لأنه فعل مباح لحاجته كمد أو إياه
الولي موليته ولو أهدى له أو به فودعة وله أخذ ما لا يضمن كيد ماله وإن أرمته
خزانة وفاقاً لأنه كالف وكجرح سفينة مونة ومال ما يضر للاحب خزانة لو ضله
محرم آخر ولأن الله إنما أوجب الخزانة لعله وإن خرجته عن موضع في ماء أو برداً

1. 11

فأتت صمته ليلته سببه وان جهل خبث فارس الجرح مقومة صحفا وخرجا عن مديده
 لعدم معرفته اندماله تحت ما سبها فان كان سدنة وهو من قبل فصل حب سدس ماله
 وقيل صمته سدس مثله وفصل يصمن كلة وكذا ان وجهه مشاؤ له يعلم موبه بالجرح وفصل
 يصمن كلة احواله للحكيم على السبب المعلوم وهو اظهر كظاير وان كان موجبا وغاب
 عن مديده فعله خزانة فعله واطلق القاضي واثباته في كتب الخلاف اذ اخرجوه وغاب
 وجهه حين فعله خزانة وقفا الملك لانه سبب الموت كالوضف بطلما فالت حسنا
 وعند السامعي لا صمته لان اصل الحاة فلا صمته بالسبب واثبات القاضي بانه لا منع
 الصمان كالحين كذا اقلوا ولا خفي فسان وسق قول ملك وداو اول الفصل وان
 احرر و٢٢ ملكه صيد لعمري ملكه عنة ولا بد الحكمة كيبته وباسه في عمره كانه
 ولا صمته وله فعل الملك فيه ومن عصبه لزمه دن وان كان من المساهدة كرجله
 وحمته وقصه لزمه ارساله وملكه باق فيرن من اخذه ويصمته من فعله وان
 لم يرسله فصل صمته وحرره السح ووقد في الفضول ان امكنه والا فلا لعمري
 سوطه بقرا احمد على المعرفه من الدين وعليه الاثبات وقفا لا ي حصفه وملكه
 والسامعي قولان احدهما نزول ملكه مطلقا والساني لاوله في لزوم ارساله
 مطلقا قولان والاسهل للحصية لا يلزمه ارساله من حصص معه ولهم قول ان كان
 به لزمه على وجه لا يضيع لنا على قبا ملكه فاسه على سائر املاكه ولا يلزم من مع
 اسدا ملكه زواله لئلا يلب البضع ولا من وضع يد المساهدة لانه فعله الصيد والمراد
 يلزمه وقع يد عن السعير المسفوح وملكه ثابت ولنا على انه لا يلزمه ازاله تد
 الحكمة انه انما هي عن فعله في الصيد ولم يفعل ولهذا الوجوه حلالا فأتت بعد احواله
 لم يلزمه في خلاف من المشاهد فانه فعل المساك واسد امته اسدا به ولهذا لو
 حلف لا مسك شاحت باسد امته هو كاللبيش وان ارسله اسان من يد المشاهدة

(٢٥٢)

(٢٧٣)

لصمته ذلك الاحجاب وقفا للملك والسامعي واي يوسف ونجده لانه فعل ما سعت على
 الجرم فعله في هذه العين خاضه بالمعصوب وعند ابي حنيفة صمته لان ملكه لم يخرم
 ولا يطل احراره وقد ابلغه المرسل والواجب عليه ترك العرض له وممكنه ذلك بحلفه
 بسبه بخلاف احن في الاحرام فانه لم يملكه فلا صمته من رسله وقفا فصل القاضي لا يسلّم
 انه يلزمه ارساله حتى يلحق بالوحش بل يرفع يده ويتركه في منزله وقصه فقال اما على
 اصلا صمته وهو طاهر كلام احمد بطله واما على قولكم ثم قاسه على ما اصطان حال
 الاحرام وهذا النزاع فيه بطور طاهر كلام غير خلافه وقد فرق هو في حثه مع السامعي
 مع اسدا الملك ولهذا قال هو وعن لا يرسله بعد حله كما لا تترك اللبس بعد حله بل
 بسله واعسن في المعنى بعصير حمر ثم يحلل فصل ارامه فظهر ان قول لا حصفه حجة
 وفي القاضي بطله بعد حله كما لو اصطان كذا قال وحرره في الرعايه ولا يصح فعل
 ملكه عما سكت المشاهد وفيه بطور وعيون المساييل في احرره وعنده صيد ز الملك
 عنة لانه لا يجوز اسدا ملكه والناج نراذ للاسد امه والنفاء ولهذا لا نزول كذا قال
 وان ملك صدرا في الحبل فادخله الحرم لزمه دفع يد وارساله فان ابلغه او بلف
 صمته كصيد الحبل في حرم الحرم بطله الجماعة وعليه الاثبات وقفا لا ي حصفه وخجوة
 لا يلزمه ارساله وله دحكة وفصل الملك فيه وقفا للملك والسامعي لان السامعي انما
 في عن بغير صدمه ولم يسن قبل هذا الحكم احن مع كره ووجهه والصحابة محكمون
 وباسه على الاحرام فيه نطق لانه اكد لحرمة ما لا حرمة ولا ملك الحرم الصيد
 اسدا لغيره وقفا لغير الصعب الساني فليس لملكه لان الله حرمة عليه كالحرم
 وان قصه لم يلف فعله خزانة وعليه صمة المعين لما لكه انما وفي الرعايه لا ي لو احميه
 وان قصه رعايه فعله خزانة فقط وعليه دن وان ارسله صمته لما لكه ولا حراره
 ورد الميع وفصل بطله لئلا تثبت يد المساهد عليه وقفا لا ي حصفه وقالك

الخبر

وحرمة في الرعايه ومسله متعصبه على ذاميه فان تلف بعد ذوقه فهدر ولا يسطر
صيد ولا يصح عقد ولا يصح نابعه بعد او خاير بل يصح المسترى بها ولا يدخل في ملك
المحرم ونرسله ومملكه ما رث لانه لا فعل منه ومملكه به الحائز محرمي الاسديه ومسل
لا يغير فيكون احواله مملكه اذا حل وفي الرعايه مملكه بشرى والظاب وان ذبح صيدا
او ماله منه نص عليه وفاقا قال في المستوعب وعين ولو ماله لاوله لانه محرم عليه لمعنى
مسل حتى الله كذبح المحرم فساواه فيه وان خالفه في عين ولا يملك لانه لا حل له فلم يحل لغيره
كذبح لم يسطع منه ما يعبر ولا يملكه لغيره والملك اوسع من الاباحه بدليل المحرم
محرمه اولى وهذا احقر من قوله تعالى اما ذكتم وقوله عليه السلام ما الهو الذم
وذكر اسم الله عليه محل وعن الحكم والموثق وابي يوروان المذبح اباحته وهو قول
للسامعي وله قول محل لغيره واما عمر بن دينار واقتب جلاله وان اضطروا
مسته ايضا ذكره القاضي واجتبه يقول احمد هما اصطان المحرم او ماله فانما هو ماله
كذا قال القاضي وسوجه حله محل فعله وان ذبح محل صيد محرم في المحرم والمحمية
فولان وان كسر محرم صيد حل محل لا كسر محرمي وحرمة القاضي لانه قال
حل له المحرم بلسون محل لا بلسون محرم وفي الرعايه محرم عليه ما كسر ومسل وعلى جلاله
ومحرم وان امسك محرم صيدا حتى حل صمته سلفه المحرم امساكه كعصب وكذا ذكر
وهو مسته لصاحبه بسبب الاحرام كحال احرامه وعند ابي الخطاب ما كلة وضمنه كصيد
بعد الحل كذا قال وكذا ان امسك صيدا محرم وخرج الى الحل وان حله صمته
بعميه وفاقا وهل محرم امر لا لان محرمه الصيد لغرض فيه احما لان قاله في
القون مسوجه مسله بيضة ونص الصدمه نص عليه وفاقا للملك والقاضي
وداود وعند محمد بن الحسين والي حقه بعميه لم يدر في النعمه الى خوز في
الهدا ما عطا لنا حتى امسك ما قتل من النعمه حكم به الاية فخرنا مستد النعمه محذوف

بنا في السبع بنونه مثل صفه او بدل ونقرا سا ذاصب مثل اي خرج مثل وفردنا
لان الحزب اعدي بحرف الجر ونقرا ما صا به الجن الى مثل مثل حكم الزايد كقولهم مثل
لا تقول ذلك اي انا لا اقول وفردنا لان الذي يجب به الحزب المقتول لاسله ومن النعم
صفه لخر ان نوتته اي حزا فان من النعم وكحوز تعلقه به ان نصت مثلا لعمله مما لا يها
من صلتها لان رفعة لان ما سعلو به من صلتها ولا يفضل بين الصلة والموصول بصفه
او بدل وكحوز تعلقه به ان اصفته وكحوز مطلقا جعله كالامن الصبر في مثل لان المقتول
يكون من النعم ويحكم به صفه جزاء اذا نوتته واذا اصفته في موضع كالحال بما معي
الاسفار المعذرة في الخبر المحذوف وقال جابر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الضبع فقال هو صيد ويجعل فيه كبش اذا اصاده المحرم رواه ابو داود ومحمد بن عبد الله
الحزاني ما جاوز من كادير عن عبد الله بن عبيد عن عبد الرحمن بن ابي عمارة عن حماد بن
رواه ان ما جبه عن عطاء عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الضبع اذا
اصابها المحرم جزا كبش مسن ويؤكل اسنان حيتدر رواه الداروطي قال واسنان
صالح وله ايضا عن ابن عباس بن موهبا ساد حنين ورواه السامعي عن عكرمة مرسلا
وله عن الاجلج عن حماد بن الربيع عن جابر قال في الضبع اذا اصابه المحرم كبش وفي الطي
ساة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفنة والجفنة التي قد اوتعت الاجلج وبعه
ان معين في العلق وضغفة الساي وقال ابن عدي صدوق وقال ابو حاتم لا يجز به
وقال ابن حبان لا تدري ما نقول وقال احمد ما اربعة من فطير وفطيرة وبعه احمد
والاكز وطلاها شيعي ومملك عن جابر ان عمر رضي عن الضبع بكبش وفي الغزال بعين
وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفنة نقال انوطالب اذهب اليه وحكم عمر وعبد الرحمن
ابن عوف في الطي بعين رواه مالك بن رواه ابن سيرين عنه ولم يدره وعن طارق
ابن شهاب ان اريدا وطا طيبا فقد رطه فسال اريدا عما فقال اجكم يا

اريد منه فقال استخير مني امر المؤمنين واعلم فقال عمن انما امرتك ان يحكم فيه ولم
امر بك ان يركن فقال اريد اري فيه جدياً قد جمع الماء والسجدة فقال عمن ذلك فيه
رواه السامعي وعن ابن مسعود انه نفي في الربوع بحفون رواه السامعي وفي ابن عمر
عاجاه في صنع بكش رواه الداروطي وفي ابن عباس في حمامه مساه قال عطاء
من حمام مكة رواه السامعي قال احسانا هو اجماع الصحابة وليس ذلك على وجه الفقه
لما سوين الامور والاحبار وقوله لغرض وجمع الماء والسجدة ولا خلاف الفقه بالزمان
والمكان والسعة وصحة المثل ولم يوصف لهم ولم يسألوا عنه ولا في الجفوة
لا يحرم الهدايا ولا ما خبز من الربوع والساعة خبز من الحمامه ولانه حيوان مخرج
على وجه الكفير كان اصلاً لعق في فان الطهارة والوطي في ومضان وبعضه
هل يصمنه مسله ام يعمته سقفا اذا اكل مما صيد له وان كان الصدم مملوكا له او
لعين لونه مع صمان ممنه لونه وفاقا الحرائق عليه وفاقا فان حرم اكله ضمن
ممنه وان حل ضمن بعضه لغو الامه والخبر لانه صدم حقيقه ولانه منع من
ملكه للاحرام كغيره ولانه كفان فاجمعاً لا لعبد وعند اود لاجرا قال الحسن
وما نبت نفسه في الحرم في ملك رجل يصمنه مسلقه بعمته المحرمه الحرم وفيه
اخرى لما لاله كصيد حرمي ومعناه كلام غرضهم وان ملك الارض ما نبت فلم يعتبر المثل بقاء
الصحابه على العمل السامعي هو على ما حكم الصحابه واذ انوا انظر الحق لا يحتاج ان يحكم
عليه من اخرى وفاقا السامعي لانهم اعرف وامر الى الصواب واجب السجدة
بقوله امروا بالذين من بعدي واحكامي في الحوم وعندهم انك تستألف احكم ولا يكتفي
بقوله حكم به ذوا اعد منكم واجب به القاضي لنا وقال الخصمه لا يضيئ بدار احكم
كقوله لا يضرب زيدا ومن ضربه فعليه دية ولا يكره الدية والضرب واحد كذا مثل
وقاسر المسئلة على ما حكم فيه مسله بحسان في وفيها وسوخته ان فرض الاحكام المسئلة

في الحديث

في الصحاح ان كان ناعلي ان قول الصحابي حجة فلما فيه رؤاين وان كان لسق الحكم
فيه في حكمه عن الصحابي مثله في هذا الابه وقد احتج بها القاضي وقد عمل ابن منصور كلاما
مقدم فيه من حكم وهو على ذلك وعلى اود اود سبع ما حاكم قد حكم وفتح منه وقد جمع
الاصحاب في بعض المسائل لا غير الصحابي كما في فان عدم بقول عدلين ولا يلفي واحد خلافا
لاكثر الحفنة خير من لا عشاء والخبر ما يحكم به فيغنون ان الشبه خلقه لا قيمة كغفل
الصحابه ويحذون ان يكون احدهما العادل بقر عليه خلافا للملك وهما ايضا خلافا لانه ايضا
لظاهر الابه والعقبة اريد السابقة ولانه حق لله سئل به حتى اذ في كبقومه عرض
الذين لا خراجها قال ابن عسيل اذا وصل خطأ لان العمد يباقي العدا له الا طاهلا
تحميه لعدم فسقه قال بعضهم وعلى ما سبه قبله الحاجة اكله فمن المثل في العامة
روى عن ابن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس في معونة وملك والسامعي لا لها
سبها واعمد لا حسنة ممتا وحالقة صاحباه وفي حماما والوحش بقره روى عن عمرو
وعمر ومجاهد والسامعي وعن احمد بن محمد روى عن ابن عسلة وابن عباس وعطاء
والصبي في بقره الوحش بقره روى عن ابن مسعود وعطاء وعمر وثمان والسامعي
في الايتل روى عن ابن عباس واليتل والوعل فاليتل وعنه في كل من
الربعة بقره ذكرها في الواح والسمين وعنه لاجرا البقر وحش الجانوس
وفي صحاح الجوهري التيتل الوعل المستن قال والوعل هي الاروى وعن ابن عمر
في الاروى بقره وفي الضبع كبش وفاقا السامعي لما سبق قال احمد حكم في رسول الله
على الله عليه وسلم بكبش وقال الاوزاعي فان العلماء السامع بقره من السباع ويكرهون
العلماء قال السخ وهو القناس الا ان السنة اولى في الطي وهو العزال ساء وفاقا
السامعي كما سبق وكذا الثعلب ان اكل وفاقا للملك والسامعي لانه سبه وعن قبان
قطا وروى في الحرا اولسا وجه او حرم بعلسا ذلك ابن عسيل رواه وان عليا لا

يعوم ويعل كبر عليه الجزاء هو صمد لكن لا يوقل قال ابن الجوزي فيه وفي السنو
حرم اكلها وصلها وفي القمه بسلام وواسان وتسل ابن منصور في السنو اهلها او
برئاً وحكومة وحمله العاصي على الذنب وفي المستوعب في سنو البر حكومة وذكر
جماعة منهم المستوعب ما في حله خلاف كغلب وسور وهدد وضر وعرفها
في وجوب الجزاء الخلاف وفي الرعاية ان الجن ومنه السنو الاهلي غاصول وراي
مالا حاجة غير وفي الارنب عناق وفاقا للسامعي لما سقو عن ابن عباس فيه حمل
وعن عطاء ساءة والعناق اي من ولد المعز ووزن الجفنة وفي ايربوع جفنة وفاقا
للسامعي بقر عليه لما سقو وهي من المعز لها اربعة اسهر وقال ابن الزبير قطعت عت
وصل بزوج لها الراعي علامه وعمن احمد جدي وصل شاة وصل عناق وفي
الضبت جدي وفاقا للسامعي لما سقو وعنه ساءة لانه قول حابو وعطاء وقال ملا
مته والوتربا الضبت وقال القاضي فيه جفنة وفاقا للسامعي لانه للسنا كبرتها
وعن مجاهد وعطاء شاة وفي الحمام ساه بقر عليه وفاقا للسامعي لما سقو وللخاد
عن ابن الزبير عن حابر قال ففي عمر في المحرم في الطير اذا اصابه شاة ولا يه مصونه لحق
الله كحمار الحرم وقناس السبي على حسه اولى ولا في الساة اذا كانت مسلاة الحرم فكذا
الحل وعند ملك في حمام الحرم فيه ساءة وفي الحل روايان احداها شاة والساة
حكومة كحمام الحل والحمام كل ما عت الماء اي يضع سقاء فيه مكرع ويهدد بالساه
ويشبهها به لا يشرب قطن وطين كقنيه الطير مما اسرت كالحمام والعرب سميه
حماما القطي والفواخت والوداشن والقرى والديسي والشفابن وفي
السق والعه وعنه ما في كل منطوق ساه لانه حمام وقاله الكاكي فالحل مطوق
ولا يعب فيه خلاف ويضمن الصغر والكسر والصحيح والمجيب والذكر والاى
والحامل والحامل عليه لطاهر الاله والهدى فيم تقيد بالمثل ولهدامه ما اخو

هنا نطلقا الجفنة والعناق والجدي ولا يضمن باليد والجنانه فاحلف باحلافه
فاللحلاف كفان قال الادبي فانها ليست بدلا عنه ولا يحب في العاصيه ولا يضمن
باليد وما من قول لا يكره ان يكون يضمن محنا صحيح ذكره الحواشي وخرجه في القول
انما لان المدوايه هناك وفيه بعض الكبير ايضا مسلمة فها كقول ملك وقال القاضي
بمن الحامل بعمه ساه وفاقا للسامعي لان قيمتها اكثر من قيمه لحمها وصل او كابل
لان هذه لا تزيد لحمها كلفها وان جنى عليها فالت حسنا متضمن بصل الامم مطا كما لو
جرحها لان الحمل في الهام زمان وقال في المبيع اذا ضا وحاملا فان تلف حملها صته
وفي القول بضمته ان هتتا لبيع الروح فيه لان الطاهر انه نصر حوائها كما يضمن
من امرائه بغرة قال جماعة وان القمه حنا بمر مات فخران وقال جماعة ومسله
عاش وصل بضمته ما لم يحوطه الى ان يطير لانه مضمون وليس مسع لكن هو
لم يحوله عن مسع فهو كطير عن مسع امسكه لم يتركه وكوز ودا ذكر ما في قال جماعة
بالفضل لانها رطب واطيب وفي اني ذكر وجهان الحواز لان لحمه اوفر والمبع لان
زمانه ليست من حسن ربا دها وكالزكون وكوز ودا اعور من عين باعور من اخرى
واعرج من فاعه ما عرج من اخرى لانه ييسر لا اعور ما عرج وعكسه لعدم الممايله
وكفان جزاء الصيد على الصيد بقر عليه وعليه الاحداث وفاقا وعنه ملزم المثل
فان لم يجد اطعمه فان لم يجد صام بصلها محمد بن الحكم روى عن ابن عباس وان سرب والورث
ونفرو السامعي في العدم وعل الامم لا اطعام فها وانما ذكر في الاله ليعودك
الصام لان من قدر على اطعام مدر على الذبح وكذا قاله ابن عباس في الاله واهمقة
في الصبر كاه وفيه الاذي واليمن بخلاف كفان العسل وهدى المسعه ولا في كفان ابلان
سغ منه الاحرام او فها احناس والحلو ولان الله ذكر الطعام في المساكين فها من خطاها
كفرها وما ورد من احاب المثل قصده سان المعذ ولا ترتب ولا يحسن فان احار الاطعام

(٤٩٢)

فَؤَمَّ الْمَسْلُ بَدْرَاهِمَ وَاسْتَرَى بِهَا طَعَامًا مَقْرَعًا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْأَحْيَانُ وَقَالَ السَّافِي لَنْ يَكُنْ
 مَلَكٌ وَجِبَ مَسْلَةٌ إِذَا قَوْمٌ وَجِبَ مَسْلَةٌ كَالْمَلِكِ مِنْ مَالٍ الْأَدْمِي صَعُومٌ مَالُ مَوْضِعٍ الَّذِي يَلْفُ
 وَيَعْرِفُهُ بَعْلُهُ أَنْ يَلْعَابَهُ وَتَسْتَدِي وَحَرَمٌ بِهِ الْعَاقِبِي وَعَنْ وَقَالَ السَّافِي وَحَرَمٌ عَنْ وَاحِدٍ
 بِالْحَرَمِ لِأَنَّهُ مَحَلٌ دَحِيحٌ وَعَنْ أَحْمَدَ يَصُومُ الصَّيْدَ مَكَانَ الْبِلَادِ أَوْ بَقَرِهِ لَا الْمَثَلُ وَقَالَ الْأَحْمَدُ
 وَمَلِكٌ وَدَاوُدُ كَالْمَلِكِ وَالْقُرْآنُ طَاهِرٌ وَعَنْهُ لَهُ الصَّدَقَةُ بِالْمَعْمَةِ وَالْمَعْمَةُ الْعَمَّةُ ثَمَا
 خَيْرُ اللَّهِ فِيهِ وَالطَّعَامُ كَفَرِيهِ الْأَذْيُ الْمَخْرُجُ فِي الْمَطْبُوعَةِ وَكَهَانُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ يَصُومُ عَلَيْهِ وَكُلُّ
 كَلَامٍ يَتَنَبَّأُ طَعَامًا وَحَرَمٌ بِهِ فِي الْخِلَافِ فِي مَسْلَةِ الْأَسْرَافِ فِي مَسْلَةِ وَأَنْ أَحَارَ الْأَصْيَامُ صَامٌ
 عَنْ كُلِّ طَعَامٍ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَقَالَ لَمْ يَزِدْ عَلَى صَلَاتِهِ فَعَدَّ فَمَنْ لَمْ يَزِدْ مِنْ غَيْرِهِ فَمَنْ
 وَعَنْهُ لَا حَسَفَ بَصْفَ صَاعٍ مِنْ مَرَوْضَاحٍ مِنْ عَيْنٍ وَعَنْهُ مَلِكٌ وَالسَّافِي مَدَّ وَقَدْ
 جَعَلَ اللَّهُ الْيَوْمَ فِي الظَّاهِرِ مَعَالِيَهُ الْمَسْكِينِ وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ دَوَائِدَ الْأَسْرَافِ عَنْ مَالٍ
 وَدَوَائِدَ عَنْ مَدِينٍ فَمَنْ بَعْضُهُمْ وَحَمَلَهُ عَلَى مَا سَوَّاهُ وَهُوَ طَاهِرٌ وَعَنْ أَنْ عَمَارٍ وَالْأَحْمَدُ
 الْأَطْعَامُ وَالصَّامُ فِي الصَّيْدِ كَفَرِيهِ الْأَذْيُ وَأَنْ يَكُنِيَ مَا لَا يَحْدُكُ يَوْمًا صَامٌ يَوْمًا يَصُومُ عَلَيْهِ
 وَقَالَ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُضُ وَلَا يَجِبُ سَابِعُ صَوْمٍ وَقَالَ لِأَنَّهُ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْخَلَاءِ
 وَيُطْعَمُ عَنْ بَعْضِهِ وَقَالَ كَفَيْتُهُ الْخَفَارَاتِ وَخَوْنٌ مَحْزُونٌ الْحَسْبُ أَنْ يَحْزُونَ عَنْ بَعْضِ الْأَطْعَامِ
 وَعَنْ الْحَمِيَّةِ أَنْ يَكُنِيَ دُونَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ فَإِنْ سَأَلَ تَذَوُّقَهُ وَأَنْ سَأَلَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا
 وَكَذَا عِنْدَهُمْ أَنْ كَانَ الْوَاجِبُ دُونَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ وَمَا دُونَ الْحَامِ كَمَا لَا الطَّيْرُ يَحْتَمِلُ
 وَقَالَ الْمَادَوِيُّ الْحَاذِي عَنْ أَنْ عَمَارٍ قَالَ مَا أَصَابَ مِنَ الطَّيْرِ دُونَ الْحَامِ مَعَهُ اللَّهُ
 وَبَاقِي فِي الْجَوَادِ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْهُ لِحْوَالِهِ فَالْحَامُ وَعَنْ دَاوُدَ لَا يَصْنُ دُونَ الْحَامِ وَبَعْضُهُ
 يَحْتَمِلُ مَا كَانَ فِي الْأَدْمِي وَبِالْأَكْبَرِ مِنَ الْحَامِ وَحَمَلَانِ أَحَدُهُمَا يَحْبُ فِيهِ سَاهُ وَرَوَى
 عَنْ أَنْ عَمَارٍ وَعَطَاءُ وَجَابِرٌ وَكَالْحَامِ يَطْرُقُ الْأَوَّلِي وَالسَّافِي مَنَعَهُ وَقَالَ السَّافِي لَنْ
 السَّافِي حَوْلَتْ فِي الْحَامِ لِلصَّحَابَةِ وَلَا حُزْرًا خَرَجَ الْعَمَّةُ بِطَعَامًا قَالَ الْعَاقِبِي لَخُزْرًا

بعضهم

عن أنس

صرفها

مَرْفَأُ فِي الْهَدْيِ وَبِالْخُرُجِ الْعَمَّةُ لَمَّا بَاقِي فِي الْخُرَادِ وَأَنْ يَلْفُ سَفْرٌ صَدِصَةً وَقَالَ
 سَمِعَهُ يَقْرَعُ عَلَيْهِ مَكَانَهُ لَمَّا رَوَى أَحْمَدُ مَا نَحْنُ جَعَلْنَا سَعْدَ عَنْ مَطْرَعٍ عَنْ مَعُونَةٍ رَفِيقٍ
 عَنْ جَلٍّ مِنَ الْأَصْبَارِ أَنْ يَهْلَا أَوْ يَطْلُبُ يَعْينَ عَلَى إِدْحَى يَوْمًا مَكْسَرَةً فَقَالَ إِلَى عَلَى مَسْأَلَةٍ
 فَقَالَ لَهُ عَلَى عَلَيْكَ كُلُّ صَدَقَةٍ بَاقِيَةٍ أَوْ صَرَفَ مَالِهِ فَاسْتَطْلَقَ لِمَا رَوَى اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَكُلُّ مَذْكُورٍ ذَلِكَ فَقَالَ هَلُمَّ إِلَى الْخَصَّةِ عَلَيْكَ كُلُّ صَدَقَةٍ صَوْمٌ يَوْمًا أَوْ طَعَامٌ مَسْكِينٍ صَدَقَ
 عَنْ حَتَّى الْأَصْبَارِ وَعَنْ لَمَّا الْمَهْزُومُ وَهُوَ صَعْفٌ مَزُورٌ عَنْ لَمَّا هَرَبَتْ مِنْ مَوْعِدٍ وَأَوَّاهُ
 الدَّارُ يَطْلُبُ وَلَهُ وَلَا تَنْتَاجُهُ مَنَعَهُ وَلِلْخَلَاءِ مَسْلَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَنْ عَمَارٍ وَلِلدَّارِ يَطْلُبُ مَنَعَهُ
 حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرٍ وَمِنْ حَدِيثِ عَامَّةٍ صَامٌ يَوْمًا لِكُلِّ صَدَقَةٍ وَالسَّافِي عَنْ أَنْ سَعْدُ
 وَالْأَحْمَدُ فِي صَدَقَةِ الْعَامَةِ صَوْمٌ أَوْ طَعَامٌ مَسْكِينٍ وَلَا يَحْتَمِلُ صَدَقَةً لِأَنَّهُ يَطْلُبُ مَسْلَةً وَلَا
 سَلَةَ فَمَنْ يَحْتَمِلُهَا كَالصَّيْدِ وَقَالَ مَلِكٌ يَصْنَعُ مِنْ صَدَقَةِ الْعَامَةِ يَحْتَمِلُ مَسْلَةً وَمَنْ يَحْتَمِلُهَا
 دَاوُدُ لَا يَحْتَمِلُهَا وَلَا يَحْتَمِلُهَا فِي صَدَقَةِ مَدِينٍ أَوْ فَرَحَهُ مَسْلَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهَا فَقَالَ أَحْمَدُ الْأَسْفُ
 الْعَامِ فَإِنْ لَقِيَ مَسْلَةً وَأَحْسَارًا لَمْ يَحْتَمِلُهَا وَلَا يَحْتَمِلُهَا فِي مَسْلَةٍ مِنْ عَمَارٍ الصَّيْدِ وَقَالَ
 الْحَاوِلِيُّ فِي الْمَوْجِزِ أَنْ يَصُورَ وَتَخْلُقَ فِي صَدَقَةِ مَعِينٍ مَالِي حَسْبُ صَدَقَةٍ سَقَطَ بِالْقَرْصَةِ
 مَا وَعَدَ الْحَمِيَّةُ أَنْ يَكُنِيَ مِنْ بَعْضِ الْعَامَةِ فَعَمِيَّةٌ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ فَرَحٌ مَسْلَةٌ فَعَمِيَّةٌ اسْحَابًا
 لِأَنَّهُ السَّفَرُ مَعْدُ الْخُرُجِ مِنْهُ الْفَرَحُ الْحَيُّ وَلَكِنْ قَبْلَ أَنْ يَكُنِيَ سَبَبُ مَوْتِهِ وَالْقَائِلُ يَصُومُ
 السَّفَرُ مَعْدُ لِلشَّكْلِ حَكَايَةٍ وَعَلَى الْأَسْحَابِ أَنْ يَصْرَفَ بِطَرَفٍ صَدَقَةٍ وَالْقَائِلُ حَسْبُ مَا
 الْأَمْرُ يَحْتَمِلُهَا وَمِنْ كَسْرٍ صَدَقَةٍ خَرَجَ مِنْهَا فَرَحٌ حَقِيْقًا وَلَا يَحْتَمِلُهَا وَسَقَطَ فِي الْحَقِطَةِ
 لَا أَنْ يَطْرُقَ وَأَنْ يَحْتَمِلُهَا بِطَرَفٍ خَرَجَ مِنْهَا فَرَحٌ حَقِيْقًا وَلَا يَحْتَمِلُهَا وَسَقَطَ فِي الْحَقِطَةِ
 فَسَدَ بَعْلُهُ صَدَقَةً لِلْبَلْعَةِ بِسَبَبِهِ وَأَنْ يَحْتَمِلُهَا وَلَا يَحْتَمِلُهَا بِطَرَفٍ خَرَجَ مِنْهَا فَرَحٌ حَقِيْقًا وَلَا يَحْتَمِلُهَا
 مَزْمَنَةٌ وَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلُهَا فَاسْقُ مَكَانَهُ لِحَبْلِ حَوَانٍ مَعْصُوبٍ كَذَا بَلَّ وَفِيهِ مَطْرُقٌ
 طَاهِرٌ وَبَعْضُ الْخُرَادِ ذَكَرَ السَّحَابَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ يَطْرُقُ الْبَرِّ سَلَفُهُ الْمَاءُ كَالْعَصَائِفِ

ويعتبره بعمته وفاقا للشافعي لانه لا مثل له وعنه صدق تقي عن جراح وقال
ملك عليه جراح حكيم لما رواه عن يحيى بن سعيد ان رجلا قال يا ابا عبد الله
مسألة عن جراح فليها وهو محرم فقال عمر الكعب قال الحكم فقال كعب درهم فقال عمر
للكعب انك لهذا الدرهم لثمن خير من جراح وروى ايضا عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء
لأبي عبد الله في الخطاب فقال اني اصبت جراحا وانا محرم فقال اطعم مضمة من طعام وللماء
مسألة عن ابن عباس وانه انما ان عرفا للعب في جراح من فليها ونسي احرامه فذكره
قالوا فما جعلت في نفسك قال درهمان قال نخ درهمان خير من مائة جراح اجعلها
جعلت في نفسك وعند الحنفية صدق ما ساء فان مسألة او انك سفيط لهما جرح كالمشي
عليه فصل بعمته لانه ليس به كضبطه وفصل لانه اضطره كصايل وعنه لا يضر
الجراح لان كفا انما احلناه واهله فقال عمر ما حملك ان تفسه به قال هو من صيد
البحر قال وما يدريك قال والذي نفسي بيده ان هذا لا يثب حوت سمن في كل عام
من رواه ملك وقال ابن المذرف قال ابن عباس هو من صيد البحر ورواه ابو داود
من رواه اي المهرم عن لاهورق موصوفا من طريق اخرى وقال الحدادان وهم
ورواه عن كعب قوله ولا يصح رش طائر ان عاد لزو الالف فصل في لانه عن الاول
و2 المستوعب وكذا يوكر عليه حكومة وذلك عن لاهورق عليه وكذا سعن وان صار عن
مسمع بالخروج كما سبق وان غاب فيه ما سعن وفاقا للشافعي لا مكان رواه بصد كما
لوجوه وحمل حالة ولا يلزمه جمع الخراج طافا لاهي حشفه وملك وسحب
قبل كل موذن من جراح وطير حرمة به في المستوعب وغيره وهو موذن من اباحة فصل
حبيل فصل المحرم الحب العفور والذنب والسنع وكلما عدا من السباع فصل الذنب
فصل السنع عدا عليه او لم تعد وفاقا للملك والشافعي وقال ابو حنيفة فصل ما في الجرح
والذنب والافعلية الجراح عن لاهورق العفور وعمر العفور والمستأنس والمستوحش

بها سواء لان المعبرة ذلك الجنس وكذا القان الوحشية والاهلية سواء قال الحنابلة
ولا يبيح عوص من براغيث وقرا لا يبيح الصيد ولا متولك من المدن ومودنه بطبعها
وكذا العمل المودى والاله محل مسألة لكن لا خراج للعله الاولى لانا ان الله سبحانه وتعالى
علق حرمة صيد البر بالاحرام وادابه المصيد لقوله لا تسلبوا الصيد وقوله احل لكم
صيدهم ولانه اضاف الصيد الى البر وليس المحرم صيدا حشفة ولهذا قال عليه السلام
البيع صيد ومه كيش وعن غامسة موصوفا محرم من الدواب فاسق فصل في احل
والحرمة العزاب والجداء والعفريت والقان والحب العفور مسق عليه وسلم
والعزبان الانقع وللشاي وانما جرح محرم الحنفية والقان والجداء
والعزبان الانقع والحب العفور وعن ابن عمر موصوفا محرم من الدواب ليس على المحرم
في ملين خاخ العزبان والجداء والعفريت والقان والحب العفور مسق عليه وسلم
في الحرم والاحرام والمذاري وطعن منه يقتل المحرم الذنب وسئل ايضا ما فعل المحرم
من الدواب فقال حدثني احدي سق النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يامر بفيل الحب
العفور والقان والعفريت والخزبان والعزبان والحيثه قال وفي الصلاة ايضا رواه مسلم
وعنه لاهورق موصوفا محرم من الدواب في الحرم فاسق العزبان رواه ابو داود
والاحمد عن ابن عباس موصوفا محرم من الدواب فاسق العفريت المحرم في الحرم فاسق الجداء
ومسلم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم امر محرم ما فعل حية متى منقر من كل
حيثه اذناه سبها والسنة معذم على المهورم ان كان فان احلاف الالف مذك على
علم الصيد والمخالق لا سون بالمهورم والاسد طيب فاني دعا به عليه السلام على
عقبه من لاهورق ولا يما لا يصح بقمته ولا مثله لا يصح بشي الخشبات فان عدهم لا
حاور بعمته ساء لانه محارب مودى فلينا لهذا لا خراج فيه وعند فرج بقمته
بالغة ما بلغت وهو انفس على اصلهم وقال قوم لا ساج من عذاب الله ولعله ظاهري

المستوعب فانه مثل الغراب لا ينفع فقط وكذا قال الحنفية المراد به الغراب الذي
ما كان الجيف للفظ الحافر للزغب اكثر واوضح والمعنى نصيبه وفي المفهوم نظره هنا
وعن لا سعيد مرفوعا انه قيل لعنما سأل المحرم قال الحية والعمود والقوسقة ويري
الغراب ولا يسله واللب العمود والحداء والسبع العادي فيه يندب لادناه
صفه الاكرسوا اول المواضع فيه مخالفة للصحاح ورواه احمد وابوداود والري
وحسنه واعمد عليه القاضي تاعلى ان العادي وصف لازم ويدخل في الاما حة العادي
والصفور والساهن والعقاف وكوها والذباب والقو والعوض وذكره في المستوعب
والسخ وعنه ما فعل جيل يسأل الفروا والنسرا والغباب اذا وثب ولا فان قال
فلسان من هذه من عثران بعد وعليه فلا نقان عليه ولا سفي له وما لا يوذى بطبعه
لا حرا فيه لما سبق قال بعض اصحابنا وحوز ملة وسيل يكون وحرم به في الحزرو غير
وسيل يحرم على ابوداود وتقتل كما يوذى ولا حرا تواجها في ميل ويحرم وحرم
في المستوعب يكون من عزاديه وذكره في الذباب والحرير اظهر للنهي وسيل جيل لا
باس يسأل الذر وتعلم هنا يسأل الفلة اذا غصته والفلة ان آذته واحتار
سبح لا يحوز وسيل نخل ولو ناهض غسله قال هو وغيره ان لم يندفع ضرر نخل الا
يسله كما قال احمد يدخل للزنا بر اذا حسي اذا هو هو اجت الى من يحرمه والملك
اذا آذاه نسله واجتبه في المعنى على الحرير وسيل عزموذ ما لهنى عز ميل اللاب قدك
على السوية وانه ان جار جاز ميل بل لب لم يح امناون كما هو طاهر لاهل حما عيه
هنا وهو يحبه ويلزم من لم يحرم ميل النمل واوي وقد سبق قول احمد يسأل الملك
اذا آذته فالجواب محاسنها وادل ما غفل عنه الناس اولي لكننا استثناء الشرع من
كلب الصيد ويحرم ملة حلالا للملك فان كلب الاسود البهيم سباح ملة
ذكره الاحباب لا من الساج به وعن ابن عباس مرفوعا هي عن ميل الخطاطيف وكان

يا مؤ

باس يسأل العنكبوت وكان يقال انها مسخ ورواه ابو علي الموصلي بسند واه قال ابن
الوزري في الموضوعات ولا يحوز ميل العنكبوت وذلك بسط في الادب السريعة
ولا حرا في محرم الاما سبو من المتوالد قال احمد في الصمد لا يذى عن صله
في الارصاد فيه حكومة وملة عبد الله وقاله سبعين وذكر لا احمد فقال لا اعرف
فيه حكومة وقال ابن عميل في العملة لقمة او متق اذا لم توفى وخرج بعض ملة
في العملة وقال بعض اصحابنا في امر حنين صدى وهي ذاة معروفه ميل ابن عرس وابن
اوي وقال امر حنينه سميت بذلك لاسعاج نظم سميت بالجلبي ومنه الاخبر
وهو المستقي لان عمان رضى الله عنه رضي بذلك ورواه السامعي متوجه ملة بل يحرم
له يوم يسله ولا يحرم اهل اجماعا والاعشار اهل ووحشي با صله نقر عليه وفاقا
بالجمام وحشي نقر عليه في اهليته الحزنا حلالا للملك واللبط كالحمار وعنه لا
يفهمه اهليا وفاقا لاي حصفه لانه الوق ناصل الخلقه كذا قالوا واطلق بعضهم
في الدجاج وراسن وحققا ابن لم موسى في الدجاج السندي والحوامس اهله
نظرا فاذن القاضي وعنه وقد تم في الرعاية ان ما يوحش من النسي او ما من وحشي
فليس صيدا بل ذكره في لاسه والناسه وحرم منع الصيد الماء والملا ولا يحرم صيد
الحرا اجماعا والحق الملح والافها ذو العيون سوا قال الله تعالى وما استوى الحوران
وفاقا وما يعش منها كسلحفاة و سرطان كالمعك حرمه السخ وعنه وسيل عبد الله
عليه الحزنا ولعل المراد ان ما يعش في البر له حكمه وما يعش في الحرة حكمه بالنقر
اهل وحشي وعند الحنفية لاسي في السلحفاة لانها من الحوامر والحشرات لحنفيا
ووزع ولا يفسد احدها ولكن احدها ملاحية كذا قالوا اما طير الماء فيري لانه
سبح وسفر في البر ويكتسب من الماء الصيد وفي حله في الحرير وسان المنع صححه
بعضهم لقوله عليه السلام لا يفسد صيدها ولا يحرمة الصيد للمكان ولا فرق والناسه

فيه

وقا

كل لا تطلوا الآيات في حله ولا في الإحرام لا تخزيمه كحيوان اهلي وسبع **فصل**
 وحسن المحرم ما هي الله تعالى عنه متافسدا الرفث والسوق والسباب وقيل
 المقاصي والحدان المزاة روى عن جماعة منهم ابن عمر وعطاء بن ربيع قال ان عاب
 هو ان تبادي صاحبك حتى تغضبه قال السخ المحرم منوع من ذلك كله وقال
 البصير لجب احسان الحدال وهو المماراة فما لا يعني في المسوعب محرم عليه السوء
 وهو الساب والحدان وهو المماراة فما لا يعني في الرغاية يكون كل حدال ومماراة
 مما لا يعبه وكل سباب وقيل محرم كالحرث على المحل وأولى كذا قال في تفسير ابن
 الجوزي وغيره عن ابي المفسر في قوله ولا جدال في الحج لا يمارى من احدا مخرجه المراء
 لا المماراة وقيل ما لا يلبس في الحج وعن جماعة لا سب في الحج ولا مراء فانه يدعوه وفيه
 وفيه في قوله وجاد لهم ما تاتيهم احسن من مال الغزاة والموجيد وقيل غير ذلك
 عليه وقيل انه مسوخ ما به السيف وهذا ضعف وفيه في قوله ولا تازعوا في
 الامراء في الذماح والمعنى ولا تازعوا هذه جارية في قول لا يكون الا من ايت
 فاذ اقلت لا تحاد لك فلاق فهو منزله لا تحاد الله ولهذا قال وان خادك فقل الله
 اعلم بما تعلمون قال وهذا ادب حسن علمه الله تعالى ليرى وانه من خادك على سبيل
 العتق والاحسنة ولا تظنوه وفي الرواية وعنهما سمعت ان سفيان الثوري قال لا
 سفع والحدان والمراء والغزو وعز ذلك مما لا حاجة به اليه وسط هذا في الادب
 المرتبة وحاب اصول الفقه اخو القياس ولا احمد عن عبد الله بن مبر عن حماد بن
 دينار عن ابي غالب عن الامامية مرفوعا ما ضل قوم بعد هدي كانوا عليه الا اوتوا
 الجدل ثم قال ما منون لك الا جدلا او غالب محلف فيه قال ابن معين صاحب الحديث
 وفيه الدارقطني وقال ابن عدي لا بأس به وقال ابن سعد في الحديث وقال ابو حاتم
 ليس بقوى وصحة الفسائ وما لع ابن الجوزي فقال لا يلبس في الحج ولا يلبس في رداءه

له

سأله

قوله

الاستحباب

ان حاجة من حدثت حجاج وكذا الرمدى وقال حسن صحيح وعن ابي هريرة مرفوعا جدا ان
 في القرآن كفرا اسنان حبيد واه احمد وعن مكحول عن ابي هريرة مرفوعا ولم يسمع منه
 لا من الحدال الا ما كان كله حتى يركن الكذب في المزاحمة ويرك المراء وان كان صادقا
 وعن الامامية مرفوعا انما زعيم بينت في بعض الجنة لمن يرك المراء وان كان نجسا وسب
 في وسط الجنة لمن يرك الكذب وان كان مازحا وسب في اعلى الجنة لمن حسن خلقه حرم
 حسن رواه ابو داود وسحق فله الكلام لا فما سفع وفيه الرغاية يكون له كثرته
 لا يبيع وعن ابي هريرة مرفوعا من كان يومئذ في اليوم الاخر فليقل خيرا او ليصمت
 سفيان عليه وعنه مرفوعا من حسن اسلام الموءنة ما لا يعني به حدث حسن رواه
 الرمدى وعن ولا احمد عن حديث الحسن بن علي بن مثله وله ايضا في ليط نعله الكلام
 الا فيما يعبه ونحوه الحان وعمل الصنعة وقفا والمراء ما لم يسغله عن مسح
 او احب قال ابن عمار كانت عكاظ ومجته وذو الحان اسواقا في الحاهلية وما نوا
 ان يجوزوا في المواضع مزلت للسرا عليهم جناح ان سفعوا فضلا من بكم مواضع الحج رواه
 الحارثي ولا يداود عن مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن الحارث بن المسيب عن ابي
 امامة التيمي قال كنت رجلا اكرى في هذا الوجه وكان يأس يقولون للسرا لك حج فلبعت
 ان عمي فعلت اني اكرى في هذا الوجه وان يأس يقولون للسرا لك حج فقال ابن عمر السرا
 حرم وتبلى وتطوف ما لبست وبقيض من عرفات وترمي الجمار ولت بلي قال فان لك
 حجاجا رجل لا النبي صلى الله عليه وسلم فسا له فسا لما سالتني عنه فسلت عنه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلم يحبه حتى نزلت هذه الآية لسرا عليهم جناح ان سفعوا فضلا من بكم
 الآية فاسل الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرا عليه هذه الآية وقال لك حج اسنان
 حيد ورواه الدارقطني واحمد وعنه انا نكري فهل لنا من حج وفيه وسخا وحلفون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسم حجاج وسق فمات طلال الصلاة فصد الحان والحج بالسفر ونحوه

لبس الخلق وغيره من الأصباغ ووطع واحده كرهه يعزيب و2 الرغامة وعزها سن
وهو اظهر وكذا خوز المعصرة بعله الجماعة وعليه الاحكام وقا السافعي لما روى
احمد بن يعقوب اسابي عن ابن اسحق قال فان باعنا مولى عبد الله بن عمر حتى عن عبد الله
ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء احرامهن عن العفان من النساء
وما مشى الورد والزعفران من الساب والسلب ما احب بعد ذلك من الوان الساب
معصرة او خزا او حلتا او سراويل او صفا اسنان حيد ورواه ابو داود عن احمد
وقال رواه عبدة ومحمد بن مسلمة عن ابن اسحق لما روى وما مشى الورد والزعفران
من الساب لم يذكر ما بعده وللشافعي عن جعفر بن ابي عمير عن الخطاب بن ابي
ابن جعفر بن مهران وهو محرم فقال ما هذه الساب فقال علي بن ابي طالب
ما انا احدنا علمنا السنة فسكت عمر وقال عروة كانت اسماء تلبس المعصفرات
المشيعات وهي محرمه لبس فيما زعفران وقال اسلم راي عمر على طمحة نونا مصبغا
وهو محرم فقال ما هذا قال انما هو مد فقال انكم انما الرهط امة بعدى بكر
الناس فلوان رجلا جاهلا راي هذا الثوب فقال ان طمحة من عبد الله كان يلبس
الساب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا انما الرهط من هذه الساب المصبغة رواها
ملك والسافعي عن جابر قال تلبس المرأة بالساب المعصرة وروى حنبل في مناسكه
ما ابو عبد الله بن روح ما حماد عن ابي عبيد الله بن عمار عن سعد قال كنت انا و
السفاحي عن جابر قال تلبس المرأة بالساب المعصرة وروى حنبل في مناسكه
وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم في عنته فقال له علي انما هي في رواه النخاس فان صح ذلك
فلما اعتدي به جاهل في جميع الاصباغ او يلبس للرجل كما سبق في ستر العون في غير الاحرام
وحمل الفاحي الخبز على الاسحاب لا يحجاب الساب في الاحرام او على النخاس حتى يحل
ولانه ليس بطلب ولا يصد راحته كساب الاصباغ ولا نه خوزما ليدفع وان يفض

ان

كثير

كثير وحرق في الواح ما لم تنقض عليه وكذا قال ابو حنيفة وملك منع من لبسه وان
السنة وهو بعض فدى والمصبوغ ما لربا حن جديا مع الراحة وكذا الخال ما نهد
الرجل وامرأة الا لزمه فكن نصحا ذلك وفاقا لملك والسافعي ورواه السافعي عن
ابن عمر والاصل عدم الكراهية وكرهه الشيخ وعنه وزاد في حقه لكن لان ان كان من
عمان هي عنه وقال ختمها بالصبر وعنه بن ان علنا قدم من اليمن فوجد فاطمة من
من جل فليست ساما مصغا والجلت فانكر عليها فقالت اني امرت بهذا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم صدقت صدقت رواها مسلمة وعنه عاتكة انها قالت لا امرأة الا تلبس
الاخذ ولبس خوارم لكنه زينة وكثر نكرهه ولنا قول لا يجوز نقل ابن منصور لا تكحل
المرأة بالسواد وطاهون العصب ونظر المحرم في المرأة لاجل حاجه كازالة شعرة
بعينه ولكن لزمه ذكره الحزقي وعنه ولنا قول المحرم قال احمد لا بأس ولا يجل
شعرا ولا يفض عنه عارا او قال اذا كان يؤذ زينة فلا يرى شعره فيسوقه روى
احمد بن حنبل في حديثه عن عبد الله بن عمر ومروعا ان الله ساهي الملائكة
ما لم يعمروا انظروا الى عبادي انوني سعيا غيرا وتوحه انه لا يكون في ترك الأولى
نظر لانه لا يمنع ان يتواضعوا غيرا وقال ابن عباس ينظر المحرم في المرأة ونظر
ابن عمر في رواه السافعي وملك وزاد لشكوى بعينه واطلق غير واحد من اصحاب
لا بأس به وبعض من اطلعه مدة في مكان آخر ما حاجه وهو سبق في الحسل في ازالة الشعر
ولا فائدة بذلك وما في هذا الفصل الا ما سبق في المعصرة في الاخرى وان الراغب
وعنه ما يلبس الحائض وسوق الخلق في الزكاة لبسه لزمه واذا لم يكن متوجبه
في كراهية المحرم لزمه ما في الخيل ونظيره مراه ولذا روي عن ابن عباس لا بأس
بالسنان والحائض المحرم ورواه رخص **فصل** والمرأة احرامها
في وجهها محرم عليها بغيره يوقع او يعاب او غير وفاقا قال ابن المنذر كراهية

علم
وهو من غير ما روي
في غير ما روي

البرقع مائة عن سعد بن عمرو بن عباس وعائشة ولا يعلم احدا قال فيه وسق
رواه البخاري عن ابن عمر بن موسى عن عائشة لا يلبس المرأة ولا يلبس الفار من وجبه في المعصر
وعن ابن عمر قال احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في راسه رواه الدارقطني
ما شاء جدي وروى ايضا عن ابن عمر بن موسى عن عائشة المرأة تجرم الامة وجهها من روابه
ابوبن محمد الى الجمل ضعفه ابن معين وقال ابو زرعة منكر الحديث وقال الفضلي
هم في بعض حديثه وقال الدارقطني مجهول ورواه الفسوي وقال ابو حاتم لا يروى
قال بعضهم المحفوظ موقوف وقال ابو الفرج في الايضاح وكيفها وقال في المبهج وفي
الكفين رواه ابن واصل في الاسماء في مسنده السهمية للوجه والكفين ان المرأة
ايح لها كشف الوجه والكفين في الصلاة والاحرام وكحولها ان تسدل على الوجه
وقال في القول عائشة كان الرجلان عزون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات
فاذا احادوا ابنا سدت احدا اناجليا بها من راسها على وجهها فاذا اجازوها كشفتها رواه
احمد وابوداود وابن ماجة والدارقطني ورواه ايضا عن اقرسيلة في الحديث
رواه ترمذي بن رباح ضعفه الاكثر وسبق اول المواضع وعن فاطمة بنت المنذر قال
فما ختمت وخوفاها ونحن محرمات مع اسمائت اي بكر رواه مالك اطول جماعة حول
السدل وقال احمد انما لها ان تسدل من فوق وليس لها ان ترفع اليوب من اسفل
ومعناه عن ابن عباس رواه السامعي قال السخ عن مولا احمد انه يقول ان العبا
من اسفل غا وجهها وذلك العاصي تسدل ولا تصب البش فان احصاه فلم يرفع مع
القدرة فذت لاسدامة الست قال السخ لس هذا الشرط عن احمد ولا في الخبر
والظاهر خلافه فان المسدول لا يكاد يسلم من احصاه البش ولو كان شرط الترتيب وما
قاله صحيح لكن زادوا انما سمعت من الرفع والعباب وكحولها ما نعد لسر الوجه كما
قال والمذهب حرم تعطيها ما ليس لها ستر ولا ملأها تعطيها الراس لا تجزئ من الوجه

على وجهها

بها

ولا تكشف جميع الوجه الاخر من الراس صر الراس كله اولى لانه الكذابة عنون الحضر
والاحرام وحكم المرأة كالرجل في جميع ما سبق الا في لبس المحيط ومطيل الجمل بالاجماع
ما سبق من حديث ابن عمر ولما حرمه المستر كقوله اذا رز للرجل ولا يلبس داودا سناد عن عائشة
قالت فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مصمدا جباها ما لمسك والطيب عند
الاحرام فاذا عرفت احدا اناسا على وجهها فراهها النبي صلى الله عليه وسلم فلا سكر علمها
واما كرهها في الجمعية خوف العسة لقول من الرجال ولهذا لا تلبس خلاف الحج ولا سكر
وسوخته احتمال ان الخبر يدل على انه ليس بمنهي عنه المسعة بتركه لطول المدة خلاف
الجمعية لا على اسماء به والحرم لبس الفار من علمه نص عليه وفاقا للملك وهما شي معك
الدين كما يعمل المرأة ومسه الفدية كالنقاب لخبر ابن عمر السابق وكالرجل وفاقا ولا
لن من تعطينها بكم المسعة المحر حوات بها دليل يعطيه الرجل ودمه ما ران
لا يحف وانما حاد يعطيه ودمها حلى لا ينها عوف في الصلاة ولنا في الكفين رواه ابن
او القبان سعلوا ما حكم السهم كالوجه قاله القاضي واصر جماعة على الاخير وعند
لاحسنه لها ذلك وللمصافي المولان قال القاضي ومثلها ان لفت على يد بها خروفا
او خرقا وشذتها على حيا ولا كشفه على حسد ساد ذلك في الفضول عن احمد وطاهر
كلام الاكر لا يحرم وان لفتها بلا سدر فلا لان المحرم اللبس لا يعطينها كبد الرجل
ولها لبس الحلي في طاهر المذهب بعله الجماعة وفاقا لخبر ابن عمر السابق في المعصن
وقال عائشة رواه السامعي ولا دليل للمنع وعنه حرم وهو طاهر طاهر المحرم
وهما السخ على الكراهة لانه من الزينة كاللجل ولا فدية ولا يحرم لباس منه وفاقا
قال في الرعاية وعنه ما يمكن وقد قال احمد المحرمه المسو في علم زوجها تركا
الطيب والزينة ولها ما سوى ذلك وقال الحلواني في المسعة حرم لباس منه وسوخته
احمال الحلي وسوخته حصاها حياء الاحرام لقول ابن عمر من السنة ان تلبس المرأة

من جناسه الاحرام وتختلف واسمها يغسله ليس فيما طبت ولا خرم عطلا واه الدار
وعنه من رواه موسى بن عيسى الربدي ضعفه انه الحديث وقال احمد لا يثبت حديثه
ولانه من الزينة كالطيب ولكن في احرامه ذكره القاضي وخماعة لانه من الزينة كالخل
بالامد فان فعلت فشئت بدعا حرمه وقد وافقوا وقال الساجي لانه يصدق لونه لا
ويجوز عان كخضاب سواد ونبيل ولعدم الدليل وعند السخ لا يثبت لقول عكرمة
ان غايته وازواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخبين بالخنا وهن خرمه ورواه ابن المنذر
وعنه لا حسنة ومالك فيه القدح وسحب في غير الاحرام لمزوجه لان فيه زينة
ويجوز الى الزوج كالطيب قال في الرغاية وعنفها واكثر السافعة ولكن لا يثبت
لعدم الحاجة مع خوف الفسدة وفي المسوعب لا يثبت لقوله ذلك اخبار ضعيفة
بعضها رواه احمد وبعضها ابو يعلى الموصلي وبعضها ابو الشيخ وبعضها الطبراني وهي في
العلق الكبير على المنع في باب السواك ودروي الحافظ ابو موسى المديني في كتاب
الاسعانة في معرفة اسعمال الخنا عن حابر موقوف على ما معشر النساء اختفين فان المراه
حسبت لزوجها وان الاثم يحسب تعرض للزنى من الله عز وجل فاما الخضاب
للرجل فذكر السخ انه لا يثبت فيه مما لا يثبت فيه بالنساء لان الاصل الا ماحة ولا دليل
للمنع والطلقة المسوعب له الخضاب بالخنا وقال في مكان اخر كرهه احمد قال
احمد لانه من الزينة وقال **يشحن** هو بلا حاجة محصر بالنساء وقال الساجي في
احج بلعن المتشبهين والمتشبهات وسعت مسألة النسبة عند ردة الحلي وفي
الصحيحين عن ابن سيرين النبي صلى الله عليه وسلم في ان يزعم الرجل اني عنده لونه
لا لوجه فان ربح الطيب له حسن والخائنة هذا لزعفران وعن معضل بن يوسف
وهو من البقات عن الاوزاعي عن عطاء بن راسد القريشي عن ابيه هرون ان النبي صلى الله عليه وسلم
ان رجل محضوب الدين والرجل فقال ما بال هذا فقال لو ان رسول الله يتشبه بالنساء

فامر به صلى الله عليه وسلم فقال لو ان رسول الله الاصله قال اني نهيت عن فعل المصليين انوسا
روى عنه الاوزاعي والثلث ولم اجد فيه سوى قول لا حاجة به مجهول فاذا مجهول
العدالة وذكر الدار فطني في العلل ان المفضل انفراد بوضعه وقال ابو موسى حديث
مسهور وللطبراني بحسن معناه من حديث ابي سعيد وقد قال الحافظ عمر بن مديني الموصلي
لا يصح في هذا الباب شيء وطاهر ما يكون القاضي انه لا يثبت في الخنا لانه ذكر المسئلة
واحد وانه لا يثبت خلافا لابي حنيفة به قال وقد نقل المصنف في الخنا من الزينة ومن
يحدث في الدكان يحرص فيه ويصل محمد بن حبيب وسئل عن الخضاب المحرم فقال ليس
بمحرور الطيب ولكنه زينة وقد ذكر الزينة عطا المحرم وقد اخرج عن واحد من فقهاء
الحديث ما يخرجه وقال الطحاوي لا يصح في هذا المتن شيء بخبر يزيد مرفوعا سبب
ادام النساء والآخر المحرم ومعه وسيد الشراب في النساء والآخر الماء وسيد الرياحين
في النساء والآخر الفاعية وهو الخنا ورواه ابن ساذان ما سانه وناح الحاجة خبر
سلي مولا النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا استل احدا راسه قال اذهب فاحجم
واذا استل رجلا قال اذهب فاحجم بالخنا ورواه ابو داود والريدي وابن ماجه
واحمد وله في لفظ قالت كنت احذر النبي صلى الله عليه وسلم فماتت بصبه قرحة
ولا نكته الا امرني ان اضع عليه الخنا حدثت حسن **فصل** في الحلي المسك
ان ليس المحيط او غطي وجهه وجسده لم يلزمه ودية للشك وان غطي وجهه ورأسه
او ليس المحيط قد لا انه اما رجل وامرأة وذكر ابو بكر بن عتيق راسه ونندي وذكر احمد
عن ابن المبارك ولم يخالفه وخبره في الرغاية **فصل** من كثر محطورا
من حنبر من ان خلق لم يخلق او قلم لم يلقم او ليس له ليس ولو يخط في راسه او
يدواه مطيب فيه او قطب به مطيب او وطى به وطى او غرها ولم يلقه عن الاول
فكان واحد نص عليه وعليه الاحكام فابعد او فزوه فطاهره لو قلم خمسة اطفال

٢ خمسة اوقات لزمت دم وقاله القاضي وعلمه مائة لما ثبت الجملة فيه على الجملة في داخل
القضية كذا الواحد على الواحد في كميل الدم وان كثر عن الاول عليه الثاني بانه عت
لحل وطى كنان لانه سب لها فالاول منوحيه يخرج في عن وعنه ان بعد سبب
المحذور ليس للجنز للبرد به للمرض كفارات والافان نكاح الامم من ليس مناصحة
وعامة عليه واحد كفان قلت فان اعتل فليس حبة لم يرى ثرا على فليس حبة فقال
عليه كفاربان وقال ابن طه موصى في الاساء اذا ليس وعطى راسه مسفوقا كفاربان
وان كان في وقت واحد فموا اسان وعنده لا حصة ان كثر في مجلس بدا حلت لا
في مجلس وعنده ملك سد اخل كفان الوطى فقط وجد بدعوى السافعي لا بداخل وفي
العدم سد اخل وله قول عليه للوطى الثاني ساء كقول لا حصة لنا ما سد اخل ساءا
سد اخل مسفوقا لا حداث والحدود وكفارات الايمان ولا ما كفان لا صبر سبها
املاؤ ليس كفان المين ولانه وطى بكفر عنه الاول او محظوظ بكفر عنه كغير
ولان الله اوجب في خلقه الراسدية ولم يفرق ولا ملن الا ساء بعد سبب ولنا على انه لا
بداخل اذا كثر عن الاول اعتان بالحدود والايمان وسعد كفان الصيد سعدن
بعله الجماعة وعليه الاحكام وفاقا لان الامة ان من صل صد الزمة مسلمة ومن صل
الكر الزمة مسلم ذلك ولانه لو صل اكثر معا بعد الحزاء مسفوقا او الى حال التفرق
ليس بصح كماله كسائر المحظورات ولا يفتان كفان مسلم كقتل الا دمي او بدل مسلم كبدل
مال الا دمي ومثل حنبل لا سعدن ان لم يكفر عن الاول وحكي عنه مطلقا ونقل
حنبل ان بعد مسلمة ماسا ولا حزا سعم الله منه روى عن سرح ومجاهد وسعدن حبر
والصحي ومات وقاله داود ولله لان الحزاء اذا علق بلفظ من لم يترك وخومن
دخل داره درهم ولانه قال ومن عا د سعم الله منه ولقول ابن عباس اذا احل
المحرم موعا وصل ذهب سعم الله منك وواه الحزاء كسائر المحظورات ولا في الاصل

له

٢٥١
رأه النعمة والخوف عن الاول ان الحزاء سكر سكر وشروط في محال لخمون وخله ودي
نحلة بدخول كل داود درهم والعل يقع في صيد صود وعن الثاني انه لا يمنع كقوله في امه
الربا ومن عا د فاولئك احكام النار وللعا بد ماسلف واسن الى الله وكقوله في امه
المحاربة ذلك لهم خزي في الدسا ولهم في الاحق عذات عظيم لا يمنع من العزم وعن
الثالث يمنع صحته ولذا روى عنه في حكام الحرمات الحمايه ساء وسعدن طاهر الحجاب
والسنة عليه وسو حوات الرابع وسعدن وسعدن محظورات من احاس محمد
القان بقض عليه وهو اسهرو فاقا لحدود محليته وايمان محلف وعنه كفان
واحد وعنه ان كان في وقت واحد والافان لا يفتان احكامه او يكره قال
القاضي وان عمل لا يفتان لانها افعال محلفة ومو حاقها محلفة كالحذود والمحلفه
وقيل ان ثا عدا الوقت بعد القدا والافلا ولا يفسد الاحرام برفضه بالسه
وفاقا لانه لا يخرج منه ما لفساد خلاف سائر العبادات وتلك مدم لرفضه ذكر
في الرعب وعين وفي المعنى وعين لاسي لرفضه لانه ساء لم يفسد ساء وحلم الاحرام
ما يقض عليه وفاقا للملك والسافعي لانها حنافات محلفة معدت كفاراتها كقولها
على وجه المرض وعنده لا حصة عليه كفان واحد وهو رواه في المسعوب
وخالف ابو حنيفة في احرام القغير لعدم لزومه عند ولا كفان با حرامه عند
مطلقا ولا يفسد الاحرام محظورات واعماله وفاقا وذكر ابن عسلى وجهين قال في
مسوداته مساه على الموسعه وسرعة الحصول فليذا لو احرم محامعا العقدة حكمة
كالصح وسبق قبل الفصل الثامن وعنده في محظورات خطا وان ليس او تطيب او
عطى راسه ماسا او حاهلا او مكرها ولا كفان عليه بعله الجماعة وذلك الشيخ
وعنه طاهر المذهب واحكام الحزاني وعن وفاقا للسافعي لما روى ابن ماجة ما محمد
ابن الحنفى في الولد من مسلم ما الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ان الله وضع عن امتي الخطا واللسان وما استكرهوا عليه اسنادا جريدا وقال عبد
الاسلمى وثما دوسه بالاسناد الصحيح المصل الى ابن عباس وذكره ورواه الطبراني من رايه
الربع بن سلمان المرادي ما شئنا من كبر عن الراعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن
عباس مرفوعا ان الله يحا ومن امتي الخطا واللسان وما استكرهوا عليه وقال لم يروى
عن الراعي الا شريفه روى الربع ورواه الدارقطني وقال لم يروى به بشئ ولم يروى
به عنه عن الربع وابو يعقوب الموطى القصة ورواه الهيثمي وقال جود اسناده
نكرو وهو من البغاب ورواه الوليد عن الراعي فلم يذكر عبيد بن عمير وروى الحافظ
صا الدين في المختار الطبري وقال ابن جرير في اول كتاب الجراح من المجمل هذا
حديث مسموع من طريق الراعي عن اسناد متصل وهذا اللفظ رواه
الناس هكذا وقال احمد وابو حاتم لا يست هذا الحديث وابو احمد رواه عبد الله
حدث ابن مضي عن ابيه قال لست بهذا الا عن الحسن بن سعيد ودلالة الخبر منه على
عموم دلالة الامتناع وفيه خلاف لنا والاصلين وسوق قصة الذي احرم بعينه
في الجنة وهو منضج بالخلق وامر النبي صلى الله عليه وسلم بخلعها وغسله ولم يامر
بعينه ولا خوزنا خيرا لسان عن وقت احاجه وكان سنة ثمان واحاب العاصي بان
الطب لم يكن حرم فليل له عن قوله عليه السلام له في الصلح اصنع في عمرتك
كما صنع في حجك فقال خوز ان يكون حرم في الحج ولم يحرم في العمر الى هذه الحال
كذا قال وقال في اللبس لم يكن حرم وما سأل على الصوم والفرقة ما في المحرم عليه
اثان وهي الحوزة واللبس فلم يرد خلاف الصوم سطل بالذخيرة عليه اثان
ومرقتين العمدوا خطا في السمعة واجاب العاصي بان الاثان وقت الدخ والتشبيه
سعد بن كذا قال وعنه عن الحفان بنصرها العاصي واحاجه وفاقا للملك والى حصة
كالخلق وقتل الصيد والفرقة مائة الاف سطل بقوات الحج لسن باللاف ولا فرق

كذا قال العاصي وقال الماموز به فرض عليه كنجب المخطو وحكم احد ما حكم الآخر
وانما الفرقه ما كان بلامه فاما ما كان بلامه وشيئا ان الجاهل بالحكم هناك الصوم
وكذا قال العاصي لحصه حب ان يقول ذلك متى زال عذره عسلة في الحال فان اخذ
ولا عذر فداو له عسلة يد وبما يع وعين وسحب ان تسعين حلالا وبسلة وسم
للحدث لان له ندلا وان قد روى على قطع واحبه بغير الماء فعل وبوصا لان القصد طعنا
وان شرطنا بطنه ما شامان رطبا فوجان لانه قصد مشه وحصل حرمه كجهل
حريم الطيب وان خلقوا قلمه فدا مطلقا نص عليه وعليه الاصحاب وفاقا لانه الاف
كباب ماله ادمي ولان الله اوجب القصة على من خلق لادى به وهو معدود في ذلك
على وجوبه على معدود وينوع احرولنا وجه وهو رواية مخرجة من قبل الصيد وذكر
بعضهم رواه لافدية على مكره وناس وجاهل وما يبر وخوهم واحاب ابو محمد
الحوزي لما سق في المسئلة قبلها وحب الحفان بنصرها لاصد مطلقا بعد الجماعة
منه صراح وعليه الاصحاب وفاقا لظاهر ما سبق من الخبر والاشارة حرا الصدوق
وقال الرهري عا المعتمد ما كات وعلى المخطي بالسنة وقال السامعي ما سعد عن ابن
جرح قلت لوطا من قبله خطا اعز قال نعم بظن ذلك خرمات الله ومضت به
السنن وروى الهادي عن الحكم ان عمر كتب للحكم عليه في الخطا والعذر وروى احمد
عن ابن مسعود في رجل القوا على ظبي فاعز بالخرا قال احمد رواه الا بر
وهذا لا يكون عمدا ولانه الاف كمال ادمي وعن احمد لا حرا فصل الخطا بعد
صاح وقال رواه عبد الله قال ابن عباس اذا صاد المحرم ما سالا سي عليه انما على
العامة ورواه الهادي وعنه عن ابن عباس وقاله طاووس وادوا وان المذنب وقال
سعد بن حيوانه السنة ذكر ابن جرير واحاب ابو محمد الحوزي وعنه لظاهر
الاية قال العاصي هي حجة لنا من وجه لافها معنى ان من نسي الاحرام قتل الصيد

(٢٦٢)

نكاح الحاجة مع ما به او محتار من الحاج وعمرهم فان بان بعد دفعه اليه غساقا للحرمة
 فما لوكة وما كان يقربه لم يخرجه الى عقاب الذمة خلافا لاي حنفية كالخروج وفاقا
 وهل يجوز ان يعدي المساكين ويشبههم ان كان في ذمة فان الميراث سوجه احوال ان الاجزاء
 قاله ابو يوسف وعند محمد لان الصدقة مستغنى عن العليق وان منع من اقباله الى الصواب
 الحرم من خزان ذكبه في غير ويقربه رواه ابن واخوات اظهر لموله لا تكلف الله
 نكاح الا وسعها وما وجب بغيره لم يخرجه تحت فعلة خلافا لاي حنفية والساق في لا عليه
 السلام امر كعب بن عجرة بالقدية بالحدس به وهي من الحبل واسلى الحسين بن علي راسه
 حلقه على وخرجه حرورا اما لسقار واه ملك والارم وعمرهما وعنه في الحرم
 وقاله الخزي في غير الخلق قاله في المصول والقبض لانه الاصل خولف فيه لما سبق
 واعتبر المجرد والوصول العذر في المحذور والافتر المعذور وكسار الهدى وعنه
 رواه ضعفة في جزاء الصيد تحت قتله وقتل العذر والمذهب في الحرم لانه
 ووقت ذكبه من فعله وله الذبح فله العذر كحمانه من الادبي والطهارة واليمن
 ومن امسك صيدا او جرحه ثم اخرج جزاءه ثم يلف او قدم من ارجاء الخلق قدسه احرأ
 بقر على ذلك وفي الدغابة ان اخرج فذا صيد منه قبل يلفه فله احرأ عنه وهو
 بعد كذا قال والخزي صوم وفاقا والخلق وفاقا وهدى بطوخ ذكبه القاصي وعنه
 وفاقا وما سمي سكا بل مكان وفاقا كاصحيه لعدم عدي بعبه ولا معنى لخصه
 مكان ولعدم الدليل والدفع فصح به بقر عليه ما ساعليها ولا خزي ما لا يصح
 وخزي الخذ من الصان والتي من المعذور وفاقا او سبع بدنه او بقره لقوله تعالى
 في السمع فما استيسر من الهدي صح عن ابن عباس شاة او شوك ودمه ومثوا النبي صلى
 الله عليه وسلم النسك في جبر كعب بن عجرة بدع ساءه والمافي قناس عليها وان دفع بدنه
 او بقره فهو افضل وهل يلزمه فلما لو احاد الاعلام من خصا لالهان امر سبعا

(٢٧٣)

(٢٧٤)

في الحرم

ذكر العاصي

والمافي له اكلة والبقر فيه لحوان تركه مطلقا الذبح سبع شياه فيه وجهات
 وكل من لذته بدنه احرأه نعم كعكسها لقول جابر كذا عحر البدنة عن سبعة فصل له
 والبقره فقال وهل هي الامن البدن رواه مسلم وان بدد بدنه فقال القاصي واصحابه
 يلزمه ما رواه والافروا من ونصر وحرته بقره واطلق بعضهم رواه ابن ابي ابي
 حرته بقره وفاقا لاي حنفية لما سبق والاسية حرته مع عدم البدنة وفاقا للساق في
 لانها بدك وحرته انما هي جزاء الصيد ومثل لانها لاسية العامة وذكر القاصي رواه
 عز النذر لا حرته عنها الا لعدم ما ومن لذته بدنه احرأه سبع ساءه لان الساء
 معدوله بسبع بدنه وهي دم كامل والطيب لحماني اعلا وعنه عند عدم لانها
 بدل ولا حذر وانما حذر عن ابن جريح قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس قال
 ان النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال ان علي بدنه وانا مؤسرها ولا احذها فاسرها
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتاع سبع ساءه فذبح عن عطاء لم يسمع من ابن عباس
 قال احذ اذا قال ابن جريح قال قال فلان واخرت حاتميا كذا واذ قال اخبرنا
 وموت محسنا به وعنه لا حرته الا عسر ساءه رواه حبل لقول رافع كان
 النبي صلى الله عليه وسلم جعل في صيدا العياض عشرين الشاة ببيعير رواه النسائي باسناد
 جيد ومعناه لانما حذر قال الحلال العزل عما رواه الجماعة يعني الاول ومن
 لذته سبع ساءه احرأه بدنه او بقره ذكره في الكافي لا خراها عن سبعة وذكر جماعة
 ان في جزاء صيد في المعقاة الظاهر لان الغنم اطيب والبدنة كالبقرة في احرأه
 سبع شياه علم والله سبحانه وعالي اعلم بالصواب

باب
صيد الحرميين ونسائهما وما يتعلق بذلك

احمقوا على الحرميين على الحرم والمحل قال بعض اصحابنا وغيرهم وعلى ان لا يتعلق

(٢٧٥)

بوضان ومكة وما حولها كانت حراما قبل ابراهيم عليه السلام في ظاهر كلام احمد
 قال في رواية الامم عن مكة كانت حراما لم تزل ذكرا القاضي في الاحكام السلطانية
 وعليه اكثر العلماء لقول ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان
 هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض وهو حرام لحرمه الله الى يوم القيمة
 وانه لم يحل البالي فيه لاحد يصلي ولم يحل في الساعة من هاهنا وهو حرام لحرمه
 الله الى يوم القيمة لا يخلو حلالها ولا يعضد شوكها ولا يفسد صيدها ولا يلبس قط ليطمس
 الا من عثر بها فقال العباس بن رسول الله الا لا خرفانة لسنهم وسولهم فقال لا
 الا ذكروا في خبر لا هرة واي شرح الخراعي في خبر لا هرة وايضا ساعى في
 حرام ومعه ولا يخل شوكها ومعه ولا يعضد شوكها ولا يخل ساوطها الا المشد مسوق
 علمت القين الحداد والامم في خبر لا هرة ولا يحش حسنها وعلى هذا يكون ما اخرج
 به في الصحيحين من عز وجهه ان ابراهيم حرم مكة اي اظهر حرمها وتنه وقال بعض
 العلماء انما حرمت سوا ابراهيم والاول اظهر في صيد الحرم الخراعي نص عليه
 وفاقا كصيد الاحرام لما سبق عن الصحابة ولا يخالف في ذلك ولا منع منه حتى لا يصيد
 الاحرام والحرمات سوا ما في المنع منه وعن ادولاصمه لرواة الذممة وعند
 لا حسيه لاصمه صغيره كافه ولا يدخل للصوم فيه وله في اجزاء الهدى فيه روايات
 ولما انه يصح بالهدى والاطعام ودخله الصوم كصيد الاحرام ولان الحرمه عامة
 صمته الصغرى والافراغينها قال القاضي وعنه ولان صمته كالمال وهما الصمات
 وقال بعض اصحابنا وعنه هو كذا من المال لان حرمه الحرم مؤبد ولزم الخراعي
 خلاف الاحرام ولا يملكها للناس من اهل البان وحكم صيده حكم صيد الاحرام مطلقا
 نص عليه حتى تملكه الامم وعنه وذكر القاضي وعنه ولا يلزم الحرم حران
 نص عليه وسئل بلزمة وان ذل محل فحلالا لا على صيد في الحرم فصلة ضمنا جازا

واحد بعله الامم وعنه لا حسيه الخراعي على المدلول وحده الا ان يكون من لا يلزمه
 الخراعي وكافى على ذلك الخراعي لئلا انه تضمن الخراعي ضمن الدلالة كصيد المحرم
 قاله القاضي في الخلاف وان عميل في مقود ابيه وكذا قال ابو الحسين طرد صيد المدنة
 ولاها حرمه بوجوب رفع يده عن الصيد لحرمه الاحرام فلا يلزم صيد المدنة وجزم
 جماعة لا خراعي في ذلك الحل بل على المدلول وحده كحلال ذل محرم او سفت المسئلة
 والاول نص احمد وعنه الحنفية ان استرك حلالا لان ذل صيد الحرم محرم واحد
 ساقطه على ان الصان يدل عن المحل لا خراعي الحنايه والمحلي متخذ كقنابها رحلا
 خطأ الدنة واحد وعلى كل واحد كفاية ولما ساق وما قاله ممنوع وان قتل المحل
 من الحل صيدا في الحرم سهم او كلب او قطة على غصن في الحرم اصله في الحل ضمنه
 وفاقا لان السباع لم يفرق بين من هو في الحل او الحرم ولانه معصوم بالحرم كالماتحي
 وعنه لا يصمه لان القاتل حلال في الحل وكذا لو امسك طائرا في الحل فقتله وحده
 في الحرم ضمنه على الصحيح ولا يصمن الامر وعنه هذه المسائل ان يسل من الحرم صيدا به
 الحل سهمه او كلبه او صيدا على غصن في الحل اصله في الحرم امسك طائرا في الحرم
 صلف وجهه في الحل لا يصمن وفاقا لان الاصل الا ماحة وليس من صيد الحرم ولا
 المحرم وعنه يصمن احسان ابو بكر والقاضي وعنه ما عسار اما لعابيل وتوجبه
 احوال في الطائر على الغصن لانه تابع لاصله وسو حة ضمان الفرج لانه سبب تلفه
 وقدمه في المسوغب وان قرح في مكان يحتاج الى بعله عنه فالوكان ولو كان بعض
 موام الصيد في الحل وبعضا في الحرم حرم بعلسا وفي المسوغب روايه لا لان
 الاصل الا ماحة ولم يست انه من صيد الحرم ولو كان راسه مقطوعه فخرجه القاضي
 على الرواسين وان رسل كلبه من الحل على صيد في الحل فصلة في الحرم لم يصمه
 نص عليه وفاقا للسابع لانه لم يرسله على صيد في الحرم بل دخل باحسانه كاسترسا له

صيد المدنة فانه لا
 يصيد في الحرم
 بل في الحل

سعيه وقال ابو بكر بصحة وقاله الوحيه وصاحبا كسهمه وفاقا وخالف فيه
ابو ثور وهو مسئلة الخطاء قال العبد وعنه في كلبه بصحة تعرب الحرم ليعرطه واولا
احسان ابن سلامي وابن عمي وفاقا للملك فعلى هذا لا يضمن صداعره وفاقا
وعنه بلي ليعرطه وان قيل السهم صداعره الذي صدق ما لطلب وقيل بصحة الراي
وخطوفا لصحة هذه المواضع صحتها او لانه صلب في الحرم ولانه سبب بلغة او اسر
الكلب سعيه وان دخل سعيه او طلبة الحرم يخرج فصلا لم يصحة وفاقا قال
القاضي كعدون بنفسه مدخل الحرم بوسيلة في الحل ولو خرج من الحل صيدا مات
في حرم حل ولم يضمن ولو خرج من الحرم مات وذو السبع يلقى الموت في الحرم كما قال
فصل في حرم قطع بحرا الحرم اجماعا ونباته حتى الشوك والورق الا الياس
لانه كيت ومنه اجمال لطاهر الجبر وما انكسروا لم ين كطفر متكسر ولا يابس بالاسماع
ما زال يعرف اذ في بعض عليه وقال السخ لانه فيه خلافا لان الجزية القطع
قال بعضهم لا حرم عود وورق الا من حرقه او زالت في الاربع فيه ولا حرم
الاذخر والكاهن والتمن وما انبت اذ في من يعلد وما حبر وزرع اجماعا نص
احمد على الجميع ولا حرم ما استه اذ في من يحرق الحروذي وابن ابراهيم وابطال
ودسيل عن الدخان والنبات في الحرم ما لا روعه انت فلا مانع وما ست فلا
قال القاضي وعنه وطاهر له اخذ جميع ما يزدعه وحرم القاضي واهل بيته هذا
في كتب الخلاف لانه استه اذ في كزوع وعوض ولا يملكون الاصل كالانعام وحرم
ابن البنا في حصا له ما حذر اذ في وقال الساعى للمني عن قطع بحرها وكانت سعيه
واحسب الهى عن بحر الحرم وهو ما اصفا له لا ملكة اخذ وهذا مضاف الى ملكه
ملا بعه الجز وهو عن مملوك استه اذ في كزوع وعن القاضي ان انبت في الحرم او لا
صحة الجز وان استه في الحل لم يضمنه في الحرم فلا اد اشارة المعنى ان ما استه الاذ في

من حرم

من جنس شجرهم لا يحرم كجوز ونخل قيا ساعى ما استه من الاربع وحيوان اهلي قالنا
انما الحرجان من الصيد ما كان اصله اشجارا دون ما تانس من الوحش كذا هنا كذا
قال وهو لم يفرق في الزرع ولم يحلوا الشجر كالصيد فلم يقولوا فيمن دخل الحرم
بشجرة كالصيد وعند ابن حنيفة يجوز قطع الشجر الا ما نبت بنفسه وكان من جنس
ما لا ينبت الا اذ في كالدوح ونحوه ان ظاهر اجماعهم وانه يجوز انما غير موذنت اصله في
الحرم ينبت اذ في كانت بنفسه مما لا ينبت الا اذ في وما فيه مضرة كشوك وعوض
يحرم قطعه عند الشيخ وغيره للاختلاف السابقه وعند اكثر اصحابهم القاضي والصحابة
لا يحرم لانه موذ بطبعه كالسباع وفي جواز رعي حشيشه وجهان وذكر ابو احسان
وجامع روايتين وجزم ابو الخطاب وابن البنا وغيرهما في كتب الخلاف بالمنع ونصرة
القاضي وابنه وغيرهما واخذوا القاضي من قول احمد للفضل بن زياد وساله عن معنى قول
الشيخ صلى الله عليه وسلم لا تختلي خاله فقال لا تختل من حشيشه الحرم والبيوت شجرة فقيل له
يا اخا القريه من الشجرة فقال ما كان يابسا فلهذا قال ابن البنا او مني اليد لان ما حرم الله
بنفسه من ان يرسل عليه ما يتلفه كالصيد وعكسه الا ذخر والثانية يجوز ان لا يهدا ما كانت
تدخل الحرم فلهذا لم يقل سدا فوها والموا جهة اليد كالاذخر اختاره ابو حفص العكبري
واختاره رواية ابن هاشم الباسري يحرق الحرم ولم يفرق بين الحرم والحل وفي تعليق القاضي في
ان ادخل ما حرم لغيره وان ادخل ما حرم لم يضمنه كما لو ادخل كلبه فاخذ صيدا لم يضمنه ولو ارسله
عليه ولم يراه فضمنه كذا الحشيش قال لا يضمنه قطعه كذا رعيه وذكر في المستوعب ان الحشيش
لهما فلهذا رعيه ويضمن شجر الحرم وحشيشه تقطع اجماعا خلافا لما لا يدرى في ثور وداود وابن النضر لانه
منوع منه لانه الحرم كالصيد وان عمره يقطع شجره كان بالمسيح يضر باهل الطواف وقد
قال الراوي وذكر البقر رواه حنبل في الناسك ويضمن الشجرة الكبيرة بيده في رعيه وعنه بغيره
كالسوط والغصن بما تقطع كعضا الحيوان والنبات والورق بقيمته نص على ذلك وقيل في
الغصن قيمته وقيل بقيمته الشجرة وجزم القاضي واصحابه في كتب الخلاف في الكبيرة بغيره
والصغيرة شاه وتقطعت اجماعا وجزموا بانه مذهب ابن عباس وابن الزبير وكالصيد يضمن بمقتضى
واختاره الشيخ بانه قول ابن عباس وعطاء وعن الهذلي جميع بقيمته وعنه ايضا في الغصن الكبيرة شاه
وسلم محمد بن قيس ثم صام فلهذا من القسم قال الفصول من لم يجد قوما حرم اطعاما كالصيد وعند ابن حنيفة

(١٤٣)

ما بين عاترا الى كذا وفي لفظ حرم من غير الى كذا رواها البخاري ومسلم حرم ما بين غير الى ثور وعن
 انس بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا لا ينقطع شجرها واه البخاري ومسلم ولفظ
 لا ينقطع خلافا من فعل ذلك عليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ورواه عنه من فاعا اللهم اجعل
 بالمدينة ضعفي ما يملك من البركة وعن ابي هريرة انه كان يقول لو رأت الطباط بالمدينة تركت ما ذراعا
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام رواه البخاري ومسلم وزاد وجعل اثني عشر ميلا
 حول المدينة حرم عن عبد الله بن زيد عن عاصم بن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما برهم حرم مكة ودي
 لا اله الا ان حرمت المدينة حرام ابراهيم مكة ودعوت في صاعا ومدها بمشالي ما عدا ابراهيم
 لا اله الا مكة فتفق عليه وعن سعد بن فوعا ان احرم ما بين لابتي المدينة ان يقطع عضها
 او يقتل صيدها رواه مسلم ورواه عن جابر بن فوعا وعن ارفع بن حذاف عن فوعا تحريم ما بين
 لابتيها وعن ابي سعيد بن فوعا تحريم ما بين ما بينهما الا يراق فيها دم ولا يحرق فيها سلاح
 لقتال ولا يخطب فيها شجرة العلف وعند ايضا فوعا ان حرمت ما بين لابتي المدينة
 كما حرم ابراهيم مكة وكان ابو سعيد يجدها في يده الطير فيفكها من بين شمس يسلطها ايضا
 عن سهل بن حنيف عن فوعا ان احرم امن وعن علي بن فوعا لا يخطب خلاها ولا يفرص صيدها ولا يقطع
 لقطتها الا لمن اشاد بها ولا يصح احراقها في النار ولا يسلح ولا يصلح ان يقطع فيها شجرة
 الا ان يحلف رجل بغيره اسناده جيد رواه احمد وابوداود وعن عدي بن زيد قال حرم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المدينة بريدا بريدا لا يخطب شجره ولا يعضد الا ما يساق به الحمار فيد سليمان بن
 سخانة روى عنه غير واحد ولم اجد فيه كلاما رواه ابو داود وفي تحريمها اخبار سوى ذلك قالوا لم
 يسمي بيانا عامارا لا يجتنب شجره وتعلعا او تغلعا صا كجنته عليه السلام ووجه
 لما عرفت وصفا اذان وقاضه قالوا وانا حلقنا فاصطادوا قلت اما حرمة الاحرام ثم محمود علفه
 المدينة كغير مكة قال القاضي تحريم صيد المدينة يدل على انه لا يصح ذكاته وان قلنا يصح فلعدم
 تأثير هذه الحرمة في زوال ملك الصيد نص عليه ثم ذكر في الصحة احتالين ويجوز اخذ من شجرها
 وحشيشها كجبة المساند واكثر والرحل والعلف ونحو ذلك لما سبق وان ذلك بقوله فان منع
 منه ضرر بخلاف مكة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه نص عليه لقول انسا كان النبي صلى الله عليه وسلم
 احسن الناس خلقا وكان اخي يقال له ابو عمير قال احببته فطعمته وكان ذكرا جاءه قال يا ابا عمير
 ما فعل النخيل فغير كان يلعب به فتفق عليه وفي المستوعب وغيره حكم حرم المدينة حكم حرم مكة
 فيما سبق الا في هذه المسئلة والتي قبلها ولا جزا فيما حرم من ذلك قال في رواية يكون حرام ما بين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم والاحرام من حرام حلكوا فيه بجزا واختاره غير واحد من العلماء لانه يجوز

دخوله بل احرام او لا يصلح لاداء النكاح او بفتح الهدايا كذا في المواضع ولا يلزم من حرمة الضمان ولا من عدل
 عنه وقيل الاثر والميموني وحنبلي في ايجاز سلبه من وجده وهو النصوص عند اصحابنا في كتب الخلاف
 لما سبق من تحريم مكة وعن عامر بن سعدان سعد بن كبر الى قصير بالعقيق فوجد عبد يقطع شجرة او يخطب
 فسلبه فلما رجع سعد جاءه اهل العبد فكلوه ان يرد على غلامهم او عليهم ما اخذ منهم فقال سعد اني
 ان ارد شيئا فقلنيته رسول الله صلى الله عليه وسلم واني ان يرد عليهم ربه مسلم وعن سليمان بن ابي عبد الله
 قال رأت سعد بن ابراهيم اخذ رجلا يصيد في حرم المدينة فسلبه ثيابه فآخه مولاه فقال ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من رايته يصيد فيه شيئا فله سلبه فلا ارد عليكم طعمته
 اطعمتها ولكن ان شئتم اعطيتكم ثم رواه احمد وابوداود وقال من اخذ احد يصيد فيه فليس عليه
 قال البخاري سليمان اذكر انما حرم من سمع يعلى بن حكيم ووثق ابن حبان وتفرغ عنه يعلى وقال
 ابو خاتم ليس بثور فيعتبر بحدشه والله يحرم الحرمة ذلك كحرم مكة والاحرام وسلبه ثيابه
 قال جماعة والسر وبقا في الفصول وغيره وزينة كنطقة وسوار وخاتم وجنته قال
 وينبغي ان عند الله الاصطفا لانه الله يفعل المخطور كما قلنا في سلب المقتول قال غيره وليست
 الدابة منه واخذها قاتل الكافر لا يستعين بها على الحرب فان لم يسلبه احد تاب فقط والشا في
 قول قديم فيه بخر او هل هو ما قلنا او يتصدق به لمساكين المدينة فيه تولى وفي صيد السمك
 فركمين روايتان وقد سبقنا وحرما ما بين لابتيها برید في برید نص عليه لما سبق واللائحة
 احره وهي أرضها حجارة سود **فصل** ومكة افضل من المدينة نصه القاضي واصحابه
 وغيرهم واخذ من رواية ابي طالب وقد سئل عن احوال مكة فقال كيف سابه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم انك احب البقاع الى الله وانك احب البقاع اليه وعن المدينة اختاره ابن حامد
 وغيره قال في رواية ابي داود وسئل عن المقام بمكة احب اليك ام بالمدينة فقال بالمدينة لمن قوي
 عليه لانها ماجر للسليق قال القاضي وظاهرنا افضل لانه قدم المقام فيها ان عن الزهري
 عن ابي سلمة عن عبد الله بن عدي عن ابي حمزة سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هو واقف بالحزورة
 في سوق مكة والله انك لخير مني والله احب الى الله ولو لاني اخرجت فمكة ما خرجت رواه احمد
 والنسائي وابن حبان والترمذي وقال حسن صحيح وهو كما قال وارسله ابن عيينة عن الزهري
 رواه الاكثر كما سبق ورواه يعقوب بن عطاء ومعمر بن الزهري عن ابي سلمة عن ابن هريرة
 واختلف عن يونس ورواه ابن اخي الزهري عن عمه عن محمد بن جبير عن مطع عن عبد الله بن عدي

(٢٧٢)

(٢٧٣)

ورواه حار بن سلمه وابو ضمر عن محمد بن عمرو وعن ابن سلمة عن أبي هريرة ورواه أسيد بن جعفر
 عن أبي سلمة مرسلًا والصحيح الأول ذكر ذلك الدارقطني وقال الترمذي ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة وحدث الزهري أصح وروى أحمد والنسائي خبر أبي هريرة وأما قوله وهو أحب إلى
 فرواه كما حفظ ضياء الدين من حديث عنبسة حدثني يونس وابن سميان عن الزهري عن عروة
 عن عائشة ورواه أبو بكر من أصحابنا من حديث ابن الحارث السابق ولا أحسنها يصحان وللمعدي
 من حديث ابن عباس ما طبعك من بلد وأحبك إلى ولو أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك
 وقال حسن صحيح غريب وأصح القاضى ابن الأثير وابن عميد وغيرهم بضاعة الصلاة أنه
 أكثر قال القاضى وهو نص لأنه خبران العمل فيها أفضل ولما سبق قالوا من رفع مرفوعاً
 المدينة خير من مكة رُدَّ لا يعرف وحله القاضى على وقت كونه مكة دار حرب أو على الوقت الذي
 كان فيها والشريعة بخلافه وكذا لا يعرف اللهم أنهم أخرجوني من أحب البقاع إلى فما سكتي أحب
 البقاع اليك وقال القاضى ضياء الدين بعد مكة ولما كان من محبي سعيد مرفوعاً على الأرض بقعة
 أحب إلي أن يكون قريتي بها ثلاث مرات ولم يلبسها في أن عمر قال اللهم ارفعني شهادة في مسجلك واجعل صوتي
 في بلد رسولك وأحبها جاز من مكة فاحبها الموت في فضل البقاع بعد هذا عن ابن عمر كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا دخل مكة قال اللهم لا تجعل مني أياً لا أحق بخرابته واحتجوا بما جاء في صحيحه تدل على فضلها
 لأفضليتها على مكة وبأنه عليه السلام خلقها وسوخر العشرة تترتبه خير الترتب وأجاب القاضى بأن فضل الخلق
 لا يدل على فضل الترتب لأن أحد الخلق الأربع أفضل من غيره ولم يدل أن ترتب أفضل وكذا قال غيره النبي صلى الله عليه وسلم
 أفضل الخلق ولا يلزم أن الترتب أفضل قال في الفنون العجبة أفضل من مجرد الحج فقاما وسوفيها فلا بأس ولا
 العرش وحله وأجابه أن بالحج جسد الوزن به لو حج فذلك كلام الأصحاب رحمهم الله أن الترتب على الخلاف قال
 شيخنا لم أعلم أحد فضل الترتب على العجبة غير القاضى عياض ولم يسبقه أحد ولا وافقه أحد وفي الإرشاد وغيره
 الخلاف في الجاهل فقط وجزموا بأفضلية الصلاة وغير ما اختار شيخنا وغيره وهو ظاهر وقال المجاوره يمكن
 يكثرفيه ما يانه وقواه أفضل حيث كان ومعنى ما جزم به في المغني وغيره أن مكة أفضل من الجاهل والمدينة أفضل من مكة
 قوله أحد المقام بالمدينة أحب إلي من المقام بمكة لمن قوي عليه لأنها مهاجر المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصبر
 على لاؤها وشدة أآلتها شدة عايوم للقيامه وهذا الخبر رواه مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة
 ومن حديث أبي سعيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص وشهدوا في حديث سعد ولا يدها أحد رغبته عنها إلا بالبدن
 فيها من هو خير منه ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا إذا بسوء في الرذوب الرضا صرود في الماء ومن أجمع
 مرفوعاً من استطاع أن يموت بالمدينة فليفضل فإن شفع لمن مات بها رواه أحمد وابن حبان والترمذي وقال
 حسن صحيح غريب وعن أبي هريرة مرفوعاً المدينة حرم من أحدث فيها أو أحدث فيها فعليه لعنة الله والملائكة والناس

لا يقبل الله منه يوم القيامة عدل ولا صرف رواه مسلم ويستحب المجاورة بمكة وذكرها أبو حنيفة وفي كلام
 أصحاب النع انت ما سبق قالوا يفضي إلى الملل ولا يامن المحذور لتضا علف العذاب ولا يرضى على
 أهله وأبطل القاضى الملل بسجده عليه السلام والنظر إلى قبره وجهه في حياته ووجهه الصالحين فإنه يستحب
 وإن أدى إلى الملل ويقابل بضاعة العذاب بضاعة الثواب على أنافع من علم وقوع المحذور ولا يفضي إلى
 الضيق كما قال وفي بعضه نظر ولينها جرمها المجاورة بها وذكر الشيخ رواية أبي طالب كيف لنا بجوار بمكة
 وإن كان يقيم من كان باليمن وجميع البلاد ليس هم بمنزلة من يخرج ويهاجر أي لا بأس به وتقل حنبيل
 أن يكون بجوار بمكة إن هاجر منها فيقتل إن حواه ولم يقل به ويحتمل القول به فيكون فيه روايتان وتضا
 الحسد والسكينة يمكن أن زمان فأصل ذكره القاضى وغيره وشيخنا وابن جوني وذكر رواية ابن منصور
 عند أحمد هل كتب السبعة كثرين وأحد قال لا بمكة لتعظيم البلد ولون رجلا بعدن وهم أن يقتل عند
 البيت إذا قدم من العذاب اللين وذكر الأجر كما أن المحسنات تضاف ولم يذكر السبب وسبق في آخر
 صلاة الجاهل في بضاعة الصلاة فحصل لا يجرى صيد وج وشمج وهو واد بالهاتر خلافاً
 للشافعي وله في ضيافته قولان لما روى أحمد وأبو داود عن محمد بن عبد الله بن أسنان عن أبيه عن عروة بن زبير
 عن أبيه مرفوعاً أن صيد وج وعضاة حرم محرم لله وذكره ابن جرير والطائفة وحسان تقيده في
 الشافعي انت لا يدل ولا أصل لا بأس به مع ظاهرها سبق في خبره فاحد وقال أبو حاتم في محمد بن قنوت
 في حديثه نظر وقال البخاري لا يتابع عليه وتنفرد عن أبيه عبد الله بن خلفنا قال ابن القطان وغيره لا يعرف وقال
 ابن حبان والأزدي لا يصح حديثه وقال القاضى يحل على الاستقباب الخروج من خلاف هـ
 آخر ما وجدناه بسببنا بخط شيخنا من كتاب الذي في الفقه ومن باب صفة الحج والعمر كتب من سوت إلى الفقه
باب صفة الحج والعمر يستحب دخول مكة
 من أعلام من شئته كداء نهاراً وقيل وليلاً من كل البرهان لا بأس به وإنما كرهه من السراق وخروج
 من الشئته السفلى كدوى وحول المسجد من باب بني شيبه وفي أسباب الهداية ليقول حين دخوله جملته
 وأبسه ومن الله وإلى الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك فأخاراي البيت رفيع يديه نض عليه ودعا عنه اللهم
 زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة وبراً ومن شرفه من حجه وأعمره تشريفاً وتكريماً
 وتعظيماً وبراً اللهم ات السلام ومنك السلام جئنا ربك بالسلام وقيل بحجره واقصر في الروضة
 على الدعاء الأول وقيل ويكبر وقيل ويصل وكان النبي عليه السلام إذا رأى ما يحب قال الحمد الذي
 بنعمته تم الصالحات وأخاراي ما يكره قال الحمد على كل حال ثم يضطبع بردائه في طوافه نض عليه وفي
 الترغيب رواية في رملته وقاله الأشرم يحل وسطر تحت كفة الأيمن وطرفه فوق الأيسر يطوف
 السبع للمعمر والمفرد والقارن للقدم وهو الورد وفي الفصول المستوفى والترغيب وغيرهما بعد
 تحية المسجد الأول الذي يقرأ قبل حنبيل من قدم مكة أن يطوف لانه صلاة والطواف أفضل من الصلاة

نض

والصلاة بعد ذلك عن ابن عباس الطواف لله العزاق والصلوة لله العزاق وكذا عطا وذكره القرافي المالكي وغيره
 اتفاقا بخلاف النبل على النبي عليه السلام بتقديم حق الله على حق الانبياء وهو ظاهر كلام اصحابنا وغيرهم
 وعند شيخنا لا يشتغل بدعاء فحاذي الحجر الاسود او بوضعه وهو جهة المشرق ببدن واحد واختر جماعة
 يجزيه ببعضه وفي المحدث احتمال لا يجزيه الا بكل بدنه قال في اسباب الهداية وليس بكل حجر بكل بدنه
 فيستلزم بدنه اليمنى نظر الاثر ثم ويسجد عليه وان ابره من عابس فعلاه وان شق قبل بدنه نقله الاثر
 ونقل ابن منصور لا بأس وظاهره لا يستحب قاله القاضي وفي الروضة في تقبيله الخلاف في اليد ويقبله
 والاشارة اليه بيده او شئ ولا يقبله في الاصح ولا يزاره فيؤدي احدا لما روي احمد عن شيخ مجهول عن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انك رجل قوي لا تترك لهم على حجر فتؤذي الضعيفان وجدت خلوة فا
 سلمه والا فاستقبله وهلك كبر في استقباله بوجهه وجهان وعند شيخنا هو السنة وفي الخلاف
 لا يجوز ان يستدير غير مستقبل للمنى الطواف محذورا قال جماعة ويقول جبريل وانه كبريايا ناكب و
 يقبلا بكناكبو وفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يجعل البيت عن يساره
 فيقرب جانبه لايسر اليه قال شيخنا ككون الحركة الدوريه تعتمد في اليمنى على اليسرى فلما كان الالام
 في ذلك الخارج جعل لليمنى فاول ركن يمر به يسمى الشامي والعراقي وهو جهة الشام ثم يليه
 الركن الغربي والشامي وهو جهة المغرب ثم اليمنى في جهة اليمن ثم يمر في ثلاثة اشواط ولا يقبض
 ولا بعضه في غير هاتين السبع المشى ويقارب الخط وهو اول ما من الدنو من البيت والتاخير له اول الدنو والى
 وفي الفصول لا ينظر للملك لا يترك الصف الاول ليعقد التحافي في الصلاة وفيه في فصول الباب من هذا
 الخوف العدو في السير على هذه الوجه مكره جدا كما ذكره قال ويتوجه ترك الاول ثم يمشى اربع
 يستلم الحجر في كل مرة وكذا الركن الشمالي يمشى عليه ويقبل به وفي الخرفي والارشاد يقبله ولا يستلم الركنين
 الاخرين يمشى عليهما لا يمسهما يتما على قواعد بهيم وكلما حاذى الحجر يمشى عليه في الخرفي وعلمه كبر وذكر جماعة
 وهلل ونقل الاثر ورفع يديه وذكر جماعة وقال ما تقدم وبين الركنين وفي الحجر اخر طوافه بينهما ربا
 اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويكثر في بقية رمله وطوافه من الذكر والدعاء
 وسنة رب اغفر وارحم واهدني السبيل الاقوم وذكر احمد انه يقول في سعيه وفي المستوعب وغيره
 ويرفع يديه وان يقف في كل طوفة عند الملتزم والميزاب وكل ركن ويدعو وله القراءة يمشى عليه
 فتسحب وقاله الاجري ونقل ابو داود ايها احب اليك فيه قال كل شئ وعنده تكرر القراءة قال في الغيب
 كتمليطه مصلين وقال شيخنا ليس له اذا وقال شيخنا تسحب القراءة فيه لا يجهر بها وقال القاضي
 وغيره ولا صلاة وفيها قراءة ودعا فيجب كونه مقلها وقال شيخنا وجنس القراءة افضل من الطواف
 قال احمد لا بأس بالنزاهم فيه ولا يجزيه التخطي ولا يسر ولا واضطباع لامرأة او محرم من مكة او اهل

معدوم ونحوه ولا في غيره وذكر الاجري يرمي بالحجر وقيل من تركها فيه ولم يسع عطف طواف القدام
 التي بها في طواف الزياره او غيره ولم يذكر ابن الزاغوني في مسئلة الزكوا الاضطباع الا في طواف الزياره
 ونفاها في طواف الوداع ويجزي الطواف راكبا لعذر زعمه لجماعه وعند غيره اختاره ابو بكر وجماعة
 وعند مع دم وكذا المحمول مع نيته وصحة اخذ احاط منه الاجري بدلا على انه قصد به لانه لا يصح
 اخذها عما يفعله عن نفسه ذكره القاضي وغيره وياتي في الحلق لا يشاد طه عليه لانه تسكس وقيل مع
 نيته يجزي عنها وقيل عكسه وكذا السعي راكبا نفع عليه وذكره الخرفي والقاضي وغيرهما وذكر
 الشيخ يجزي وقال احمد انما طاف عليه السلام راكبا ليراه الناس قال جماعة فيجب من هذا لا بأس به
 للامام الاعظم ليرى اجماله وان طاف على جدار الحجر وجعل البيت عن يمينه او ترك شيئا منه ولو الاقل
 وجعل الالهة نض على الكل ولم ينفذ او ورا حائل وقيل ولو في المسجد جزم به في المستوعب لم يجزه
 وكذا طوافه على الشاذرون وعند شيخنا ليس هو منه بل جعل جعل عماد البيت وفي الفصول ان طاف
 حول المسجد احتمال لا يجزيه ولم يزد وان طاف على سطح المسجد توجه الاجز اكصلاته اليها وان قصد في
 طوافه غزما وقصد معه طوافا بنية حقيقية لاحكامه توجه الاجز في قياسه ولو لم يتوجه احتمال
 كما طس عطس محبة قرأه وفي الاجزاء عن فرض القراءة وجهان وفي الاشارة في الصلوة في الفالح
 لا تتبع احرامه فتمترخي عنه وتنفرد بمكان وزمن ونية فلو متر بعرفة او عدل حول البيت بنية
 طلبة غير اوصيد لم يجزه وصحة في الخلاف وغيره في الوقوف فقط لانه لا يفتقر الى نية وقيل له
 في الانتصار في مسئلة النية البيت بمنزلة ومي كجار وطواف الوداع لا يفتقر الى نية فقال الشافعي
 ذكر فانه لو عدل خلف غريمه او حرم انسانا بالحصا وهو على الحجر او الكوفة على البيت وتب من دلفته
 لم يجزه ذلك في حجه ولكن نية الحج تشمل على جميع افعاله كما تشمل نية الصلاة على جميع اركانها
 واجباتها وهذه من الواجبات وقد شملها نية الحج وهذا خلاف البدل عن ذكره وهو الهدي
 فانه لم تشمل نية الحج فكذا ذكره القاضي وفيه ان نية الحج تشمل افعاله لا البدل وهو الهدي وذكر
 غير واحد في مسئلة النية ان الحج كالعبادات لتعلقه بما كان وازمان فيفتقر كل جزء منه
 الى نية وتشرط الطهارة من حدث قال القاضي وغيره الطواف كالصلاة في جميع الاحكام الا
 في البعد النطق وعند مجبه بدم وعند ان لم يكن بكبر وعند صحيح من ناس ومعدوم فقط وعند
 ويجز به بدم وعند وكذا حايض وهو ظاهر كلام القاضي وجماعة واختاره شيخنا وانه لا بد لعذر
 وقال احمد واجبة وسنة لها فيه قولان في هذا ذهب احمد وغيره ونقل ابو طاهر والتطوع اليسر وان
 طاف فيما لا يجوز له يسجد وقد ذكره الاجري ويلزم الناس في الاصح وجزم به ابن شهاب انتظارها

معدوم

لاجله فقط ان احسن ونقل الروي في المرض ببلد الغزو ويقوم عليه قال لا ينبغي للعالم ان يقيم عليه
وتسبب فعل الناسك على طهاره نص عليه والنفس والستره كالحدث وقيل الطهارة والستره للسعي
كالطهارة والحوالات فيه والاكثر في السعي شرط فان فصل سيرا او اقيمت مكتوبا وحضر جنازة
صلى ونهى وان حدث نظهر وفي ابتداء رويات الصلاة ذكره ابن عقيل وغيره وعند لا يشترط مع
عذر وعند سنده من شك فيه في عذره اخذ باليقين نص عليه وذكر ابو بكر وغيره بطهارة وياخذ بقوله
عدين نص عليه وقيل لا وذكر الشيخ بعد ثم تنقل بر كعتين وعنده ولو بعد مكتوبا اختاره ابو بكر
وغيره وعند وجوبها وهي الظاهر حيث ركعها جاز والافضل خلف المقام بالكافرة والاخلال بعد
الفاصل ولا يشترط تقبيل المقام ومسحه فصار المقام اولى ذكره شيخنا وسالته ابن منصور
المقام قال لا تسره وتقل الفضل بركه مسه وتقبيله وفي منسك ابن الزاغوني فاذا بلغ مقام ابراهيم
فليس من الضمير بيده وليكن منها كفرا ويدعو وفي منسك سعيد بن ابي عمير عن قتادة قال
يؤمر بالمسح ولقد تكلفت هذه الامة شيئا لم يتكلفه احد قبلهم ولقد كان اثر قد فيه غير فانزوا
يسخونه حتى اساح ويجوز جمع اسابيع بر كعتين لكل منهما نص عليه كفضله بين السنة والفرس
بخلاف تاخير تكبير تشريق عن فرض وسجدة تلاوم منها فانه يكره لئلا يؤدي الى اسقاط ذكره
القاضي وغيره وعند يكره قطعه على شفع فيكره الجمع اذا ذكره في اختلاف والموجز ولم يذكره
جماعة ولما خبر سعيد بن طوافه بطوافه وغيره نص عليه ثم يستحب عوده الى الحجر فيستلمه
وفي اسباب الهداية قبل الركعتين ياتي الملتزم وان فرغ متمتع ثم علم احد طوافه بلا طهارة
وجعله لزما الاشد وهو من الحج فيلزمه طواف وسعيه ودم وان كان وطاف بعد حله من عمرته
لم يصح وطوافه الذي نواه الحج من عمرته الفاسد ولم يردم حلقه ودم لو طيف في عمرته
فصل ثم يخرج للسعي من باب الصفا فيقرأه ليرى البيت ويكبر ثلاثا
ويقول ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله
وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو قال بعضهم ويرفع يديه ثم يمشي الى
قاله جماعة وقال جماعة قبله بنحو سنة اذرع وهو ظاهر من قاله جماعة وقال جماعة
سعي سعي شديدا وهو ظاهر الى العلم الاخر ثم يمشي فيرقا المروة يقول ما قاله الصفا
ويحجب استيعابا بينهما فقط فيلصق عقبه باصبعها وتعتبر اليد ثانيا بالمرور فينزل
يمشي موضع مشيه ويسعى موضع سعيه الى الصفا فيعلم سبعا ذهابه سعيه ورجوعه
سعيه فان بدأ بالمرور سقط الشوط الاول ولا ترقى المرأة ولا تسعى شديدا ولا يسكن فيه اضيقا

نص عليه ولا يجزى قبل طوافه نص عليه وعنده بل هو واجب لا وعند مطلقا ذكره في المذهب وعند مع دم ذكره
القاضي ومن شرطه النية قاله في المذهب والحج روزادوان لا يقدم على الشرح وظاهر كلام الاكثر
خلافا وهو صحيح بابل بخطاب في الاخير انه لا يعرف منعه عن احد ثم ان كان حاجا بقى حراما والمعتبر
سنة مناداته وتقصير نص عليه لتمام الحج وقال في المستوعب والترغيب حلقه وحمله
المتنوع بالهدى ومع هدي وعند ابليس يدلس حزم به في الكافي بحال فاجح فيجزم به بعد طوافه
وسعيه لعمرته وحمله يوم النحر منها نص عليه واجتنب بدلقاضي وغيره على انه لا يجوز نحره قبل يوم النحر ولا
لنحره وصار كمن لا هدي معه وقيل يحل كمن لم يجد هديا هو مقتضى ما نقله يوسف بن موسى قاله
القاضي وعند قدم قبل العشرة فينحره قبله ونقل يوسف بن موسى وعليه هدي اخر ويستحب
الحمل بمكة تمتع ومكي الاحرام يوم التروية نص عليه ما وقيل له ايضا فالكافي في الحلال قال كذا
روي عن عمر قال القاضي فنص على انه لم يزل قبل يوم التروية وفي الترغيب يحرم متمتع يوم التروية
فلو جاز له من دم الاسابيع دم تمتع على الاربع وفي الرعايه يحرم يوم ترويه او عرفه فان عبره قدم ولا
يطوف بعده قبل خروجه ونقله الاثرم اختاره الاكثر ونقل ابن منصور وابوداود لا يخرج حتى يودعه
وطوافه بعد رجوعه من منى للحج حزم به في الواضح والكافي والاطلق جماعة روايتين فعلى الاول لو اتي به
وسعى بعد ما يجزى ثم يخرج الى منى قبل التروية فيصلى بها الظهر مع الامام ثم الى الحجر نص عليه
وبسبب ما فاذا طلعت الشمس سار الى منى فاقام بها الى الزوال فيخطب الامام ويعلن المناسك وتقصير
يفتتحها بالتكبير قاله في المستوعب والترغيب وغيرهما واخطبه في اليوم السابع بعد صلاة
الظهر بركه واخيرا الاجري يلى يعلمهم ما يفعلونه يوم التروية ثم يجمع مع الامام ولو منفردا نص عليه
ويحمله ثم ياتي عرفه وكلما موقوف الاطن عرنة ويستحب وقوفه عند الصفا وحمل الرحمة
واسهر الاربوزن هلال ولا يشترع صعوده قاله شيخنا ويقف قبل الصفا راكبا وقيل
راكبا وخشاه ابن عقيل وغيره بجميع المناسك والعبادات قال والبنية عليه سبعم ركبت في المناسك
ليعلمهم ويروه فدروا بعباده وقيل سوا ويتوجه تخرج الحج عليه وفي الانتصار ومنذرات في
على الصغير فضيلة المشي وقاله عطا واسحق وداود وهو ظاهر كلام ابن الجوزي في غير الغرم الساكن
فانه ذكر الاخبار في ذلك وعن جماعة من العباد وان احسن به على حج خمس عشرة ماشيا وذكر غيره خمس
وعشرين وكجنايت تقاد مع وقال في اسباب الهداية فصل في فضل الماشي عن ليرعبا من فوات
من حج من مكة ماشيا حتى يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة حسنة ثم قيل له وما سبعمائة

قال بكل حسنة مائة الف حسنة قال وعن عائشة مرفوعة ان الملايكة تصفح ركبنا الحج وتعتق المشا
كنا ذكر هذين الحديثين وسبق الاول في اخر صلوات الجماعة في مضاعفة الصلاة وعند شيخنا يختلف
ذلك بحسب الناس ونفسه في موضع محجة يحج عنده راجلا او ركبا ويدعو ويرفع يديه نفس عليه ويكثر قول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير الخبر وروي ايضا يحيى وميت وروي
بيد بخير ورويان حديث علي بن زياره وهو حي لا يموت ذكره الاجري وغيره فمن وقف ومركظه من حجر
عرفه قال ابن بطر و ابو حفص وحكي رواية من الزوال الحجر النحر اهل الصبح حجه والا فلا والاصح مع سكر
وانما في النصوص بخلاف احكام وطواف ويتوجه في سعي مثله وجعله في المنتهى كوقوف وسعي
مع نوى وجهل بها في الاصح لا يحنون بخلاف روي جابر وميت ومن وقف نهارا ودفع قبل الغروب
ولم يعد قبله وفي الايضاح قبل الفجر وقاله ابو الوفاء في مفرداته وقيل او عاد مطلقا وفي الواضح والعذر
لزمه دم وعنده لا كوقف ليلا ونقل ابو طالب فيمن نسي نفقته مني بخبر الامام فاذا اذن له ذهب
والاصح قال القاضي فرفضه للعذر وعنده يلزم من دفع قبل الامام وعذر الخائف فوفى صلاة خائف
واختاره شيخنا او يقدم الصلاة او يؤخرها الى آخرة فغير واجب وعنده يلزم من دفع قبل الامام دم
فصل ثم يدفع بعد الغروب الى مزدلفة وهي ما بين الجبلين و وادي محسر يسكنه
قال ابو حكيم مستغفرا ويسرع في الفرج ويستحب جمع العشاء ثلثين قبل حط رحله ويبسب بها
وله دفع قبل الامام نفس على التفرقة بينه وبين عرفه وذكر دفع ابن عمر قبل ابن الزبير بعد نصف
الليل وقبله فيدم ان لم يعد نفس عليهما ليلا ويخرج لمن ياتي معنى فانه القاضي وغيره وعنده لا يجب
كرعات وسقاة قاله في المستوعب وغيره وكما لو اتاها بعد قبل الفجر فاذا صلى الصبح بغلسه في
الشعر احكام او وقف عنده بعد السجدة ويكبر ويدهو ويقرأ فاذا افضتم من عرفات فاذا ذكر الله الايتين
فاذا اسفر جدار يسكنه فاذا بلغ محسب السبع راجلا او ركبا رمية حجر وياخذ حصاة الجمار سبعين حصاة
اخذ من بين شاتال له واستحب جماعة قبل وصوله مني ويكره من احرم وتكبيره قال في الفصول
ومن احس وقيل يحجز في حجر كبير وصغير وفي خمس وخاتم فضة حمراء وجهان لا ماري به في المنصور
ولا غير ذهب وفضة وعنده بل وعنده بلا قصد لاهلها وعنده لا يحجز في غير حصاة المعهود من رحام
ومن وبرام ونحوها اختاره جماعة وفي الفصول ان رما بحصاة المسجد كره واجز الان الشرع في
اخراج تراب فذلك لا يلزم به اجزا وان لم يلزم من منع منع هنا وفي النسخة يكره من اجزاء ومن سجدة
او كان خمس في استحبنا غسله وايضا فاذا وصل مني وحي ما بين وادي محسر وجن العقبه يد بها فهاها سبع

راكبا كان والاكثر ما شيا نفس عليه ولا يحجز في وضعها بل طرحتها وظاهر الفصول لا يلزم من دفعها ما من
وقعت شيئا من نفس عليه كتحريكها وقيل لا وهو ظاهر لان فعل الاول لا يقطع وكذا جرح حصاة بسببها
ويشترط فيه بواحد بعد واحد فلو رما دفعة واحدة ويؤدب نقله الاثرم وعلم حصواتها
في المار وقيل او طنه جزم ببعضهم وذكر ابن البشار وابو لوشك والحديث مع كل حصاة ونقل حرب
يرمي ثم يكبر ويقول اللهم اجعلها حجابا مبرورا وذنب مغفورا وسعيامشكورا ويستبطن الوادي
ويستقبل القبلة ويرمي على حافة الامن وذكر جماعة ويرفع يمينه حتى يركبها من ابطه ولا يقف
وله رمية من فوقها ويرمي بعد طلوع الشمس وذكر جماعة بين بعد الزوال ويجزي بعد نصف
ليلة النحر وعنده بعد فجره فان غربت فمن غدا بعد الزوال وقار ابن عقيل نصه للراعي خاصة الرمي
ليلا لنقله ابن منصور ثم يخرج هديا ان كان بعد ثم يحلق يبدأ بيمينه ويستقبل القبلة وذكر جماعة ويرمي
ذكر الشيخ يكبر ولا يشار طرحة على راسه لانه نسك قاله ابو حكيم وقال ثم يصلي ركعتين وذكر ابن شهاب
عن احمد بن وكيع ان ابا حنيفة قال له انما تعلم الا انك تحسد الحاسن التكبير من حجام وان الحجام تعلقه عن عطا
وان قصه من جميعه نفس عليه قال شيخنا لان كل شعرة بعينها وعند بعضه فيحجز عن راسه لانه
من شعرة بخلاف المسح لانه ليس راسا ذكره في الفصول واختلاف قاله الاجري شعر الاذن على انه انما لم
يجز لانه يجب تقصير جميعه ومن لبدا وظفر او عقص كغيره ونقل ابن منصور فليحلق قال يعني وجب
عليه قال في الخلاف وغيره لانه لا يمكن التقصير من كله لاجتماعه والمرأة تقصر كذا كماله فاقول في
منسك ابن الزلفوني يجب ائمة قال جماعة السنة لها ائمة ويجوز اقل ويسن اخذها ظفاره وشاربه
وقال ابن عقيل وعنده وجبته ومن عدمه استحب ان يرمي موسى وقاله ابو اسحق في ختان وكلام احمد
في الحجر اخرج في حجره الامر وحمله القاضي النذوب قاله في عهد الادلة وفي اخرى في العبد يقصر قال جماعة
يريد ان لا يحلق بل الاذن لانه يلزم به في قيمته ثم حل كل شئ الا النساء قال القاضي وابنه وابنه الزاغوني
والشيخ وجماعته والعقد وظاهر كلام ابي الخطاب وابن شهاب وابن الجوزي حله وقاله شيخنا وذكره
عن احمد وعنده لا الوطى في الفرج والحلق والتقصير يسكن فيدم وعنده طلاق من تحطوا لاشي فيه ونقل
منا في معتبر تركه ثم احرم بعم الدم كثير عليه قل من الدم فان حلق قبل تحريم او رما او حرق او رما قبل
رميه فلا دم نفس عليه ونقل ابو طالب وعنده يلزم عامدا علما اخذاه ابو بكر وغيره واطلقها ابن عقيل
وظاهر نقل المروزي يلزم صدقة قال شيخنا ولا يحل فيهما فهم من قول المفتي يشبه خطا المجتهد فيهما
فيهم من الضر وما احتج بهذه المسئلة وان حلق بعد ايام مني وقال الشيخ النخري وابنه اهل بحصول الاول
بائنين من رمي وحلق وطواف اختاره الاكثر او بواحد من رمي وطواف والثاني بالباقي فيفترق ايتان فعلى
الثانية احلقوا طلاق من تحطوا وفي التعليق نسك كالميت بزمه وكفه ورمي يوم الثاني والثالث واختاره الشيخ

٥١

انه نسك ويحل قبله وذكره على انه نسك في حله قبله رواه يونس وذكر في الكافي الاول عن الصادق في منكره
الزاغوني ان كان ساق حديا واجسام يحل هذا التحلل الاول الاجدر في حلق ونحو وطواف في كل الكحل وهو
التحلل الثاني ثم خطب الامام بايوم النحر عليه قال جماعة بعد صلاة الظهر وعند لا يجلب نضر القاضي
واصحى ثم ياتي مكة فيطوف المتعمق في المنصور للقدم كعنه ثم يسعي نضر عليه وعنه يجزي سعي عمر بن الخطاب
شيئا ثم يطوف النضر وهو الاكابر والزياره يعتبر تعيينه بالنضر نضر عليه سجد وقوفه بعد
نصف ليلة النحر وعنه غيره ولا دم بها غيره من يوم النحر بلا عذر خلافا للواشي ولا عن ايام مني كما سعي
وخرج القاضي وغيره روايه من خلق ويتوجه مثله في سعي ويطوف من مزدلفة وقارن وقبله للقدم في المنصور
ما لم يكونا مظاكره قال احمد بن اهل من نكه فليطوف بالبيت وبين الصفا والمروة اذا رجع من مني وفي الواشي
هو سئل ان خرج من مكة في يوم النحر في سعي للقدم والاسعي ثم يحل وطافا وان قيل لصحي ليس كما قيل سنة
وقيل واجب فله قبله وجهان شتم يشرب من زمزم لما اجتبت ويتصلح وفي المنصور ويرى عاردين
وثوبه وفي الصحيح قوله عليه السلام لا يذراها كره انما طعام طعام في شبع شاك كما لطعام ويقول ما رر
فصل ثم يرجع فيصلي ظهر يوم النحر بمكة ابو طالب للحجر فيبيت بمكة ثلث ليال ويرمي
في غدير الزمزم نضر عليه ويستحب قبل الصلاة وجوزة ابن الجوزي قبل الزمزم وفي الواشي بطول سعي
الاتا في يوم والطق ايضا في منكره ان له الرمي من اوله وانه يرمي في الثالث كايومين قبله ثم يفر ويرمي
الى المغرب الحجر الاول وتلي سجدة خفيف ثم الوسطى ويدعو عندها طويلا قال بعضهم رافعا يديه نقله حنبل
يستحب رفع يديه عند كمار ثم العقبة ولا يقف ويستحب من الواشي ان كان نكسهن او اخل بحصاة من السابقة
ثم يجزى وعنه لو عند ان جهل ويستقبل القبلة برمي نضر عليه ويحمل الاولى يساره والاخرتين يمينه
كل حجر سبع وعنه سبت وعنه خمس ثم اليوم الثاني كذلك ثم وعنه يجوز رمي من حجر قبل الزمزم وينفر
بعد وتقل ابن منصور ان رافعا عندها سجد ثم نفر كما نذر عليه وما وان اخر رمي يوم الى الغد
ما رمين نضر عليه وان رافعا الكحل يوم النحر اخر ايام مني اذا اوقبل وقضا ويجب ترتيبه بالنضر وان
اخره عن الزمزم ولا ياتي به كالبستور بمكة وترك حصاه كسفرة وظاهر نقل الاثر بمصدق شيئا قاله
القاضي وعنه عدا وعنه دم قطع به في الحجر وهو خلاف نقل الجماعة والاصحاب قال ابن قتيب ضعفه شيخنا
بعد الدليل وعنه في شتمين ثلاث في المنصور وكجزة وجار نضر عليه وعنه واحدة هدر وعنه وثنتان
وتقل حارب اذا لم يقيم عند الحجرين واحداهما اطعم شيئا ودم احبال وان لم يطعم فلا شيء عليه وفي تركه ليل
بيت مني دم قلعه حنبل واخيه الاكثر وعنه تصدق شيئا نقله الجماعة قال القاضي وعنه لا شيء اخاره
ابوكبر ويملك كذا في كرهه جاء وعنه كسفرة لا ناليت نسكا بمفردها بخلاف من نقله قال القاضي وعنه زوالوا
لا تختلف البر وانه لا يجب دم وعنه لا يجب شيئا فان شاك في اليوم الثاني وهو النحر الاول ثم لا يضر رجوعه

فصل في الايام

ليصول الى خضه وليس عليه رمي اليوم الثالث قاله احمد ويدفن بقبة اخصا في الاشهر اذ بعضهم في المراكب
منك ابن الزاغوني او يرمي من كفضله في اللوات قبله فان غربت شمس بيات وما بعد الزوال نضر عليه
وعنه وقبله وهو انفرات في وليس الامام المقيم للمناسك التعميل للجل من يتاخر قاله الصادق اذ ذكره القاضي وعنه
وشين ولا يبيت بمكة على سقن الحاج والرعاه ولهم الرمي بليل ونهار فان غربت وهم بالهم الرعا قال الشيخ
وكذا عند خوف ومرض قال في الفصولا وخوف فوت ماله وموت مرض ويخطب الامام ثانيا في ايام مني نقل الاثر
من ابن قتيب وزوال البيت كل يوم من ايام مني ومنهم من يجزى الاقامة بمكة قال واخيه ابو عبد الله بن عباس
عنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرض كل ليلة وعن ابن عمر من شاء طاف ايام التشريق ثم يطوف للوداع
ان لم يقيم قال القاضي والاصحاب انما يستحب عليه عند الحرم على الخروج واجتبه شيخنا على انه ليس من الواشي
في التمتع انه ليس عند ولا يتعلق به ثم يصلي ركعتين ويقبل الحجر في المستوعب كما دخل المسجد دخل كما وصفتنا
فان اقام بعد الوداع لغير شدة نضر عليه وقال ابن عتيق وابن الجوزي او شر حاجه بطريقه وقال
الشيخا وقضى لها حاجه عاد وساله صالح ان وقف وقفا ورجع جاهلا او ناسيا قدر فلو قال ارجو
ونصد فمين ودع وخرج ثم دخل لحاجه يحرم واذا خرج ودع كن دخل مقفا وقيل له في رواية اخرى اودع
ثم نفر شيئا طعاما ياكله قال لا يقولون حتى يحل الدم ورافعه وان تركه غير حاجه لم تظهر قبله
رقد البيان وقال الشيخ واهل الحرم رجع فان شق والمنصور وبعد مسافة قصر زمزم دم حتى رجع
القريب لم يضر حرام قال الشيخ كطواف الزياره والبعيد يحرم بعمره وباتي او يطوف لوداعه وانطاف
للزياره عند رجوعه في المستوعب والترغيب واللقوم كفاه عنها وعنه يودع فان ودع ثم اقام بمكة
فلم يزل ملة فتستحب جواره وان خرج غير حاج فظا هو كرام شيخنا لا يودع ويستحب دخول البيت والحجر منه
بلا خوف وتعل وسلاح نضر عليه ذلك تعظيم دخوله فوق الطون يدرك على قلة العلم قاله في الفتاوى والنظر اليه
عباده قاله احمد وفي الفصولا ورعيته لمقام الانبياء ومواضع الانسك قال الاصحاب ووقوفه بين الحج والوداع
والسك ويلتزمه من صفة جميعه ويدعو والحائض تقف بباب المسجد وذكر احمد انه ياتي بالحجر وهو تحت كثر الزار
فيدعو وذكر شيخنا ثم يشرب من زمزم ويستلم الحجر الاسود تغرب اذا قدم معتبرا فيستحب ان يقيم بمكة
بعد من ثلثة ايام ثم يخرج فان التفت ودع نضر عليه وذكره ابوكبر وقدمه في التعلق وغيره وحمله جماعة
على الندب وذكر ابن عتيق وابو الزاغوني لا يوطأ حجره حتى يغيب وذكر شيخنا ان هذا بدعة مكره وهو وذكر
جماعة ثم ياتي الابطح المحصب فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء واجمع به وتستحب الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وزياره قبره وقبر صاحبه رضي الله عنهما فيسلم عليه مستقبلا له لا للقبلة ثم يتقبلها ويحل
الحجر من يساره ويدعو وذكره واحد وظاهر كلامهم قرب من الحجر او بعد وفي الفصولا نقل صالح وابو طالب
اذا حج الفرض يمر بالمدينة لانه حدث به حدث الموت كان في سبيل الحج وان كان تطوعا بل بالمدينة وفي المستوعب
وعنه انه يستحب له ويدعو قال ابن عتيق وابن الجوزي يكره قصد القبور للدعا قال شيخنا وقوفه عندها له

في البيت

ولا يستحب تسجده بقوله قال في المستوعب بل يركع قال احمد اهل العلم كانوا لا يسجدون لقوله لا يركعون بل يركعون ولا يركعون
يقوم حذاه فيسجد كقولهم يركعون عندهم وركعتين في المنبر لان ابن عمر وضع يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم
وضعا على وجهه قال ابن الزاغوني وغيره وليست المنبر فليت ركعتين بركعة واحدة لا يركع ركعتين في المنبر قال شيخنا
يحيى طوافه بغير البيت العتيق اتفاقا قالوا وتفوقوا لا يقبله ولا يتسبح به فانه من الشرك وقال
والشكر لا يرفعوا صدقوا اصغر قال بعضهم ولا ترفع الاصوات عند حجر بن عدي عليه السلام كما ترفع فوق صوت
لان في التوقير والكره كجبانته راية في مسائل بعض اصحابنا في الفنون قدم الشيخ ابو عمر المدينية
فراى ابن الجوهري الواعظ المصري بعض فعلا صوتا فصاح عليه الشيخ ان لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي
صلى الله عليه وسلم والنبى في التوقير والكره بعد موته كحال حياته وكما لا ترفع الاصوات بحضرة حيا ولا من وراء
خبرته كما بعد موته انزل في ابن الجوهري وخرج الناس كلام الشيخ ابى عمران قال ابن عقيل لانه كلام صريح
وعده وجاء على لسان محقق فتحكم على سامعه وظاهر كلامه ان هذا واجب مستحب بعد الموت وقيل بعض
العلماء كاهو ظاهر كلامهم للادباضات ككافة اذا قرأ بل قد صرحوا بان لا يجب للقرآن استحباب فينا اول واجبه
بعض لما اكبر وفي جاحدا اصحاب الحديث لابن الجوزي ما قد يؤخذ منه وجوبه فان ذكر عن حماد بن زيد قال كان
عند يوب فسبح لفظا فقال ما هذا اللفظ اما بلغهم ان رفع الصوت عند الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كرفع الصوت في حياته وعن السري بن عاصم انه كان يحدث فسبح كلاما فقال ما هذا كما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلام عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كرفع الصوت فوق صوته **فصل** اذا توجه هلال قم قال الثوب
تا ثوبك عابدك لربنا حامد عن صدقائه وعن نصر عبيد وهزم الاحزاب وحدث قال في المستوعب وكان
يغتمون ادعيته كالحاج قبل ان يتلوا بالذنوب **فصل** اركان الحج الوقوف بعرفة وطواف الزيادة
وليركبه رجوع معتمرا نقله جماعة ونقل يعقوب فيمن طاف في الحج ورجع بغداد يرجع لانه على بقية احرامه
فان وطاف اخر من التسليم على حديث ابن عباس وعليه دم ونقل غيره معناه وكذا السعي وعنه يجزى دم وعنه سبعة
وهذا الاحرام النير ركن او شرط في روايتان وفي كلام جماعة ما ظاهره رواية يجوز تركه وقال في الارشاد سنة
وقال الاصل في فريضة وعنه سنة وسبق كلامهم في نية الصوم واجبات الاحرام من ميقاته والوقوف الى
الغروب والمبيت بمنى لانه على الاحج ولو غلبه نوم بعرفة نقله المروزي وفي الواضحة فيه وفي مبيت منى ولا عذر
الى بعد المصطفى والرمي وكذا ترتيبه على الاحج وطواف الوداع في الاحج وهو الصدر وقيل الصدر وطواف الزيادة
ظاهر قولهم ولم يركب بكمة قال الاجري يطوفه متى اراد الخروج من مكة او منى او من فخر اخر قال في التوبة
لا يجب على غير الحاج ونقل محمد بن ابي حرب والقدوم والحاق والتقصير والمبيت متى على الاحج فيها وفي الدفع
مع الاقام روايتان والمبيت متى ليلة عرفة سنة قطع به في الارشاد والخلاف والفصول والمذهب الكافي
لانها استباحة وفي الرعاية واجب وفي عيول المسائل يجب الركل والاضطباع وتعل حبل اذا نسي الركل فلا شيء عليه
اذا نسي وكذا لا يكره في وغيره وكان الحرم الطواف وفي احرامها وحرامها من ميقاتها والسعي والحلق والتقصير

وفي الفصول السعي فيها ركن بخلاف الحج لانها احدا النكسين فلا يتم الا بركنين كالحج ولا يكره الا في السنة اكثر من مرة
يكره الاكثر والموالات بينهما باتفاق السلفا ختاره الشيخ وغيره قال احمد ان شئت كرهه وقال لا بد بحلق او بقص
وفي عشرة ايام يمكن واستحب جماعة ومن كره الحلق ويوجب ان مرده اذا عوض بالطواف والام يكره خلافا للشيخنا
وفي الفصول ليدان يعتمر في السنة ثلثا ويستحب تكرارها في رمضان لانها قد لا يجد حجة للحج وكره شيخنا المزورج
من مكة لحج تصوع وانه بعد لانه لم يفعل عليه السلام هو واصحابه على عهد الاعاشة لاني رمضان والاعين
اتفاقا ولم يامر عائشة بل اذن لها بعد التراجع ليطيب قلبها قال وطوافه ولا يخرج افضل اتفاقا وخروجه
عند من لم يكرهه علم سبيل الجواز كذا قال وذكر احمد في رواية صالح ان من الناس من يختارها على الطواف ويحبس
باجار عائشة ومنهم من يختار الطواف وهي افضل في رمضان قال احمد هي فيه تعدل حجة قار وهي حج اصغر قال
شيخنا قوله عليه السلام من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته بيته امة ويدخل فيه باحرام الحرم ولهذا
انكر احمد من قال ان حجة المتمتع حجة مكينة نعمة الاثر وهو غير صحيح حجة الكامل بديل صواب في تركنا والله
لم يبع نسكه من تركه حيا ولو سهر جبره بدم فلف عدمه فكل طعم المتعة والاطعام عنه وفي الخلاف وغيره كالحاق
التقصير بالنيوب عند ولا يتحلل الا به على الاحج ومن ترك سنة فهدد قال في الفصول وغيره لم يشع الدم عنها لان
جبران الصلاة دخل فيتعدي الى صلاته من صلاة غيره ويكره تسمية من لم يحج صوره لقوله عليه السلام لا صوره
في الاسلام ولان اسم جاهلي وان يقال حجة الوداع لانه اسم علان لا يعود قال وان يقال شوطه بطرفة وطوافه
وقال في فتونه انه لما حج صلى بين العمودين البيت الرابع جهات تكون المواقف لظهوره وسلم على مقبر الانبيا
كادم وغيره لما روى ان بكمة الوفا من الانبيا ولم يرجع جمع قبر ابي طه لما علم من كراهة النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في حق
اهله ونزل عن الظاهر فند لاحت حكمه احترامها واعظامها واختفى في الطواف عن الناس وابعدهم ولم يلا عينه منها
ولم يشغل بتأملها باستحضار الشرف ولما تعلق بسترها تعلق بالعتيق لطول ملاسته لها واذن في احرامات
مدى صوته وكثرة التسليم فيه والصلاة ليه صا دف ببقية قها اثر الصاكن ولم يدع سبعة الرزق بل بالصلاح وسلم
على النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحباب واعتذر لهم بالعجز عن النهضة ونزل في الروضة وصلى في موضع الحجاب الاول وتوسل
بالنبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء وشا الى قبره حنفا ولم يعط في الحن لاغتنام الاوقات وليس من تمام الحج ضرب الحمالين
خلافا لالعش وحماد بن حزم قوله على الفسقة منهم ويتوجه ان يمشی ناولا بذلك الاحسان الى الدابة وصاحبها وان
في سبيل الله وقد كان ابن المبارك يمشی كثيرا فساله رجل لم تشي فلم يرد ان يجبر فقبض على كمة وقال لا ادع حتى
تخبر قال فدعني حتى اخبرك فقال ليس يقال في حسن الصحبة قلت بلى قال فان هذا من حسن الصحبة مع الحمال
اليس يقال من اغبرت قدماه في سبيل الله فما حرام على الناس ان يركبوا هذا الحمار هذا الحمار في سبيل الله
ومن تشي فيه ليس يقال اذا دخل المسجد وعلم المسلم صدقة قلت بلى قال فان هذا الحمار هذا الحمار في سبيل الله
الساير هذا الحمار من الفدية رواه الحاکم في تاريخه ويعتبر في ولايته تسيير الحمار كونه مطاعا ذاريا ومطاعا
وهذا عليه جمعهم وترتيبهم وحرامتهم في المسير والنزول والرفق بهم والصحح ويلزمهم طاعة في ذلك ويصلح بين الحمار
ولا يكلم الا ان يقولوا له فيعقب كونه من اهله وقال الاجري يلزمه علم خطبا الحج والعلم قال شيخنا ومن جرد معهم

لا ينبغي ان يسوق حتى يشعروا ويجعلهم يربوا بغيره وتقلد نعلنا وعلاقه قربه بسند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
رضي الله عنهم والبقرة فقط مثلها ويتعين بقوله هذا هدي او اضحية او ذبيحة ونحوه وبالنسبة مع تقليد او شعار
وعند اشد اكله عرض للتجارة وقرابة بين شهاب وغيره بان هبنا زور الكس ولا زور الكس ولا زور الكس ولا زور الكس
وفي الكفا ان قلده او شعره وجب كما لو بنا سجدا واذن للصلاة فيه ولم يذكر اليده وهو المهر ومن ذكرها فان
على هذه المسئلة ايضا فدل على اعتبارها في الوقف عنده وان الرواية في انه لا يصح الا بالثبوت هنا ولا يجب بسورة
مع نيته كما خلا جبره مالا للصقة به للخبر فيه وقدم في المستوعب لا تعين الا بقوله وكذا في الرواية وقاله
وتبدلوا بالنسبة فقط وتقلد مع تقليد او شعار وهو سهو وفي المخرج والتبصر هنا وجبها بلفظ المخرج
نحو سدي في جها لزمه وتفرق بين الفراء وهو معنى قوله في عيون المسائل وان قال سدي في هذه الشاة ثم تلفها
ضمها لبقا المستحق وان قال سدي ان اعتق هذا العبد ثم تلفه لان القصد من الاعتق تكمل الاحكام
وهو حق للعبد وقد هلك وتاتي المسئلة في النذر ومتى تعين احدها فله نقل الكفا فيه وشتر اخر منه نقله
الاجاز واختار اكثر وذكر بجوزي انه لم يذهب واجتبه القاضي بانه يجوز لو عطلت ان يكون فسخ التعيين وعنه
يجوز لمن يضي ويقل وشلة قال احمد ما لم يكن اهزل واختار في المنتجب والخرقي والشيخ بانه فقط وعنه
يزول ملكه اختاره ابو الخطاب قال كالوخره وقبضه فعلى هذه الوعيت ثم علم عيسر لم يملك الرد ويملكه
على الاول وعليها ان اخذ ارضه فله هوله او كرا تده عن القيمة على ما ياتي فيه وجهان وذكر في الرواية لتصرف
في اضحية معينة كدي وجها وهو سهو ولو بان مستحبا بعد تعيينه لزمه بانه نقله لغيره ويتوجه فيه كاش
وينبغي الولام بعد صحتها حالها وحديث بعد وان تعذر حله وسوقه فكهدى عطي وله شرب فاضل
لبنه والاحرم وله ركوبه لحاجة وعنه مطلقا قطع به في المستوعب والترغيب وغيرهما بلا ضرر وفيه نقصه و
ظاهرا لفصول وغيره ان ركبه بعد الضرر ونقص وله جزاء الصوف لمصلحة ويتصدق به زاد في المستوعب
تدبا وفي الروضة يتصدق به ان كانت ندرا وان ذبحه فالحج بلا اذن ونفي عن الناذر وفي الترغيب وغيره
او اطلق وجزم به في عيون المسائل اجزا ولا ضمان لاذنه عرفا واذن الشرع والافرايتان في الاجزا فان لم
يجز ضمن ما بين كونا حيرا الى مذبحه ذكره في عيون المسائل بخلاف من نذر في ذمته فذبح عنه من غنمه
لا يجزي ويضمن لعدم التعيين وقيل يعين على رواية الاجزا ان يلبسها بفرقةها والا ضمن الا جني قيمته
ولم يرد على عدم الاجزا ان يرد في كل تصرف غاصب حكمي عباده وعقد الروايات والاضمان على
به قبل ذبحه وبعد عالم يفرط نفس عليه ولو فقا عينه تصدق بارشه ولو مرض فخاف عليه فذبحه فعليه
ولو تركه فانت فلا قاله لحد وان فرط ضمن القيمة يوم التلف بصرف في مثله كاجني قيمته
من الاجزا الى التلف في المتبره من النحر وقيل من التلف الى وجوب النحر وجزم به الحولاني فان بقى من القيمة شيء صرف

فان لم يكن

فان لم يكن تصدق به وقيل يلزمه شر الحيم يتصدق به وان ضحي كل منها عن نفسه باضحية اخرى على كفتهما والا ضحي
استحسانا والقياس عند ما ذكره القاضي وغيره نقل الا وهو غير ضحي فلهذا باضحية هذا يترا دأت
الكم ويجزي واخذه في الانحصار رواية الاجزا السابقة وان عطبا قال طاعة او ظان ذلك لزمه ذبحه كما نذر اجزاه
ويجزم عليه وعلى نفسه زاد في الروضة ولا بد له عليه واباحه في الخلاف ولان انحصار له مع فقره واختار في التبصر
اباحه لرفقة الفقير ويستحب غسل نعله في دمه وضرب ضلخته باليمن خذ الفقرا وكذا هدي التطوع العاطف
ان دامت نيته فيه قبل ذبحه وان تعيب المعين بغير فعله ذبحه واجزا نفس عليه فيمن جر بقره الى المذبح فانتقلع
كتعينة معينا قبل وعنه القاضي القياس لا وان كان المعين عن واجب في الذم فمعيبة وتلف وظل او
عطب لزمه بدله ويلزمه افضله مما في الذم ان كان تلفه بغير بطر قال احمد من ساق هديا وجبا فعطبا وما
نعليه بدله وان شأ باعده وان نحى ياكل منه ويطعم لان عليه البدل وكذا الطلقة في الروضة ان الواجب يصنع به ماشا
وعليه بدله وفي بطلان تعيين الولد وجهان وفي الفصول في تبعيته هنا احتمالا لان وليس له استرجاع
المعيب والعاطف الضمان الموجه على الصحيح وان ذبحه عما في ذمته فسرقت سقط الواجب نقله به حنيفة لان
التفرقة لان من بدله بغيره يفسد بغيره وبين الفقهاء في الخلاف والفصول لانه تعينت عند ذمته كذا
القدرة بهذا الشيء وقيل ذبحه يتعين بدله ان لم يبعه عندها وتقدم قول ابو الخطاب كالوخره وقبضه
وان عين معينا تعين وكذا عما في ذمته ولا يجز به ويقدم ذبح واجب على نقله **فصل**
الضحي مسلم تام ملكه وفي مكاتب باذن وجهان والا ضحية سنة مؤكدة وعنه وجبه ذكرها جماعة وذكره
الحولاني عن ابن بكير وخرجا ابو الخطاب وابن عقيل من التخيير عن اليقيم وعنه على حاضر وهي والعقيقة
افضل من الصدقة به نص عليه ما يتوجه تعيين ما تقدم في صدقة مع غزو ورجح قال شيخنا والتمحيض
عن الميت افضله ويجزى كاضحية الحي على ما ياتي وقاله كذا في مكره مسمى هديا ليس فيه ما يفتاك
للضحية واليقال هدي وقاله ماذبح يعني وقد سبق من اكل الى الحرم هدي ويسمى ايضا اضحية فاشتره
من غزاة وساقه الى منى فهو هدي بائنا للعلماء وكذا ما اشتراه من الحرم فذهب به الى الشيعين وان
اشتره من منى وذبحه ما فعل ابن عمر ليس هدي ومن عايشه هدي ولا شرا واحد وما ذبح يوم
الغز بالاضحية لا هدي وقاله من النفقة بالمعروف فتضحي امرأة من زوج عن اهل البيت بلا اذن وحديث
ابو طالب وليس ان يهدي ويلبس ويتصدق انما انما انفس عليه وقال ابن بكير يجب على الاول ان اكلها ضمن ما يقع

(٩٢)

(١٠٣)

عليه اسم بطله لما قيل العاده وقيل الثلث وكذا الهدي المستحب وقيل بالكل منه اليسير ومن فرق نذرا بالما
 لم يضمن وفي الثلث خلاف في الانتصار في الذبح عنه بلا اذن ويعتبر عليك الفقير فلا يكفي اطعامه ولا
 يعطى الجازر باجرته منها وينتفع بجلدها وجلها او يتصدق ويحرم بيعها لحكم وعنده يجوز ويشترى
 بئر البئر لا ما كولا وفي الترغيب رواية يسبعها به فيكون ابدالا وعنده يجوز ويتصدق بثمنه وعنده
 ويشترى بثمنه اضحية وعنده يكره وعنده يحرم بيع جلده شاه اختاره اخلاصا ونقل جماعة لا ينتفع بجلدها
 ويتعبد به المذهب فينتصدق به وتطير الاثرم وحنبلي وغيرهما بثمنه وحنفي في الفصول والمستوعب غيرها
 بوجهه من جلده لا بجلده وساله من اين يشتريها ويسمونها قال لا وعنده لا بأس وعنده لا ادري واستحب
 جماعة ويحرم على من يذبحه او يذبح عنه في ظاهر كلام الاثرم وغيره اخذ شي من شعره وظفره ويشترى
 في القشر وقال القاضي وغيره يكره واخلاق احمد النجدي ويستحب كحاف بعد الذبح قال احمد عليه ما فعل ابن عمر تعظيم
 لذلك اليوم وعنده لا اختاره يضمن ومن مات بعد ذبحها او تعينها قام وارثه مقامه ولم يبع في دينه ويستحب
 اكله من هديه التبرع وذكر الشيخ وما عنده لا تخاف في ذمته ولا ياكل من واجب الهدي متعده وقرآن نص عليه
 اختاره الاكثر وظاهر كلام آخر في الامن قرآن وقال الاجري ولا من دم متعده وقدمه في الروضة وعنده ياكل
 الاثرم نذرا او جلا صيد وزاد ابن ابي موسى وكذاه واختار ابو بكر والقاضي والشيخ الاكل من اضحية العيد
 كالاضحية على رطب وجوزها في الاصح واستحب القاضي الاكل من متعده وما ملك كله فاسمه هديه والاه
 ضمنه بثمنه كبسعه والثلاثة ويضمنه اجنبي بقيته وفي التضحية وكذا هو وان منع الفقرا منه حتى انتن
 فينوح به يضمن نقصه وفي الفصول عليه قيمته كالتلفه ونسخ تحريم الادخار منسوخ عليه ويتوجرا احتمالا
 في بيعه لانه سبب تحريم الادخار والعقيدان سنة على الاب غنيا كان الولد والا وعنده
 واجبه اختاره ابو بكر وابو اسحق البرمكي وابو الوفا عن العلامة شاذان متقاربان في السن والشبه
 فان عدم فواحدة واجاز به شاه تبيع يوم السابع قال في الروضة من ميلاد الولد وفي المستوعب يعمون
 المسائل صحيحة وينون ما عتيقه ويسمى فيه وقيل او قبله وذكر ابن حزم ان المولود اذا مضت له سبع
 ليال فقد استحق التسمية فقوم قالوا حينئذ وقوم قالوا حال ولادته واجب الاسماء عبد الله وعبد الرحمن قاله
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا بد من اسمين او ثلاثة يسمون به في القياس باسمائكم واسماء اباكم فاحسن
 اسماءكم قالوا القسم قالوا سمعت اهل مكة يقولون حاتم اهل بيت فيعلم اسم محمد الارزقوا
 ورزق خيل ويكره حرمه وبره ونافع ويسار ونايل ويحج وبركه ويعلى وقيل ورافع وزباح

قال القاضي وكل اسم فيه تعظيم او تعظيم واحتج بهذا على منع التسمية بالملك لقوله له الملك ولجاء بان اسم فاذا ذكره
 اخبار عن الغير والتعريف فانه كان معروفا عندهم به ولان الملك من اسماء الله المحترمة بخلاف حكم الحكم وقا
 المقضات اعدم التوقيف وبخلاف الاوحد لانه يكون في الخير والشر ولان الملك هو استحقق الملك وحقيقته
 اما التصرف في التسمي والتصرف في الدائم ولا يصحان الا لله وفي الصحيحين بلطفه او دلالته حال وابي داود
 اخذ الاسماء يوم القيمة واخبره رجل كان يسمى ملك الاملاك لا احلك الله ولا احد اشتد غضبه
 على من سمي ملك الاملاك لا احلك الله وافتي ابو عبد الله الكوفي والشيخ الطوسي والشيخ الطبري والشيخ الحنبلي باجر
 والماوردي بعده وجزم به في شرح مسلم قال ابن الجوزي في تاريخه قول الاكثر القياس اذا اريد ملكوت
 الدنيا وقول الماوردي والاخبار وانكر بعض كتابه على بعضهم الدعا في الخطبة وقوله الملك العادل ابن ابيوب
 وعنده الحنبلي بقوله ولدت في زمن الملك العادل وقد قال الحكم في تاريخه الحديث الذي روت العاقبة ولدت
 في زمن الملك العادل باطل ليس له اصل باسناد صحيح ولا سقيم ولم يمنع جماعة التسمية بالملك في الغيبة بكرة ما يوزن
 اسماء الله كملك الملوك وشاه شاه لانه عادة الفرس والابليق الا بالله كقديس والبر وخالق ورحمن
 وحده غنم ولا تكرر اسماء الانبياء ولا تكرر بحبر بل وليس رساله حرب ان للفرس اياما مشهورا يسمونها
 باسماء لا تعرف فكرهه اشد الكراهية قلت فان كان اسم رجل اسميه به فكرهه واحتج من نهى عن
 الرطانه وكرهه لمن عرف العربيه ان يسمي بغيرها ولما اخذ الحسن بن علي ثمن من ثمن الصدوق قال له
 الشيخ عليه السلام كخ قال الداردي في عجمية معبره بمعنى يئس وترجم عليه البخاري باب من سمي بالفردية
 والرطانه وبغير الاسم القبيح للاخبار عن عروق عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغير الاسم
 القبيح وروي عن سلا راية الترمذي والاحمد وابي داود ومنذ رواه في الدار عن عامر عن مسروق ان عمر قال له من انت
 قال مسروق بن ابي اجد فقال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجد شيطان ولكنك مسروق
 ابن عبد الرحمن قال عامر فارتد في الديوان مسروق بن عبد الرحمن فقلت ما هذا فقال هكذا سمي عمر وقال
 ابن حزم اتفقوا على استحسان الاسماء المضاهية لاسم كعبه الله وعبد الرحمن وما اشبه ذلك وانفقوا على
 تحريم كل اسم معبد لغير الله كعبد العزى وعبد هبل وعبد عمرو وعبد الكعبة وما اشبه ذلك حاشا عبد المطلب
 وانفقوا على اباحة كل اسم بعدوا ذكره عالم يكن اسم بني او اسم ملك او مره او حرب او رحم او حكم او مالك
 او خالد او حزن او الاجدع او الكوفير او شهاب او اصم او العاصي او عزيز او عقده او شيطان فيها
 او عارب او حباب او المضطجع او نجاح او فلاح او نافع او ميسار او بر كد او عاصية او بره فانهم اختلفوا فيها
 وانظر ابن حزم براج ونجيج واليهي منها في مسلم ونظر ايضا بغيرها ما هو في الحديث فلا اتفاق في اباحة فيما ذكره

ان القاضي

وتسوية بين ما ذكره من الاسماء في حكاية الخلاف بين مجيد والاشهر عند العلماء التفرقة وهو الاصح والبيان
 وقال ابن هبيرة في حديث سمع لا اسم غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجحا ولا فلاحا فانك تقول انك
 فلا يكون فيقول لا قال ابن هبيرة هذا على الاستحباب لانه علة ذلك فربما كان طريقا الى التشاؤم
 والتطير والنهي تنافرا واما طريق الطيرة الا ان ذلك لا يحرم الحديث عمران الا ان علم مشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام بعد يقال له رباح قال واحب الاسماء عبد الله وعبد الرحمن لانه حق بخلاف ما لو سمي واحدا مقداما
 وهو حبان فيكون كل من دعاه من جملة القائلين ما ليس بحق ويكون اسم ذلك علم من بداهة التسمية
 وكذا انما سمي من ليس بكريم كرميا قال وهذا ليس بكذب لان مولد المتكلم بهذا الاسم لم ير المولد لو قال
 فاما هذه القباب فانها محدثة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي بابكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان
 في السورين وخالد سيف الله فهذه تسميات موافقة فاذا اتخذنا هذا اصولا تقيس عليها فلا بد من اربعة
 تجزى بين الاصل والفرع فينبغي ان الاسم من ذلك الاما يميل الى الصدق فاذا سمي رجلا تسمية بصيرتها
 فعلة شلتناح الاسلام ومعينه اذا كان من اهله ذلك فلا بأس وبالكلام كل لقب ليس بواقع على خروج
 صحيح فلما راه جائز اعلم انه يتوارى قول الانسان كمال الدين فان المعنى الصحيح فيه كمال الدين كماله وشرفه
 لانه هو كمال الدين وشرفه وقال فيما في الصحيحين عن ابي هريرة ان زينب كانت اسمها بركة فقيل تزك
 نفسها فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب قال فخير انه لا يحسن بالانسان ان يسمي اسمها بركة كما به
 نحو التقي والزكي والاشرف والافضل كما لا ينبغي ان يسمي نفسه اسماء تشاءم به انتهى كلامه وقد قال
 في الفصول الاربعة بتسمية النجوم بالاسماء العربية كالحار والشور واجدى لانها اسماء اعلام واللغة وضع
 فلا يكره لتسمية الحبار والاريدة والشجر بما وضعوه لها وليس من حيث تسميتهم لها باسماء كبريان كان كذا
 وانما ذلك توسع وحجاز كما سمو الكرم بحرا قال ابو داود وغيره النبي صلى الله عليه وسلم اسم الحاضر وعزير
 وعقده وشيطان والحكم وغراب وجباب وشهاب فسماه هشاما وسمى حرا بسدا وسمى المضطج
 المنبسط وارضا عقرم سماها خضر وشعب الضلال شعب الهدى وبنو الزبير سماهم بنو الزبير
 وسما بنو معوية بنو زبير قال تركت اسماء يندعها للاختصار وكلام الاصحاب السابق يقتضي انه لا
 يكره بعض هذه الاسماء والعلم بالسند اول فاحتمل الحكم قد سبق كلام القاضي كل اسم فيه تفضيل وتعليق
 زيد عليه ما تاسر ابو داود في باب تغيير الاسم التبعي تحت الدريع بن نافع عن ابي زيد عن ابي
 ابن المقام بن شبيب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

مع توفه سمعهم يكنون به بابي الحكم فدعاه فقال اناسه هو الحكم واليه الحكم فلم تكن بالحكم فقال ان توفوا ان توفوا
 في شيء ان توفوا فسميت بينهم فوضي كذا الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا فاما الولد فلا
 شريح في مسلم وعبد الله فلا من كبرهم قلت شريح قال قلت ابو شريح اسناده جسد وراه النسيان عن قتبية
 عن يزيد وهذا يدل ان الاول ان يكنى الانسان بابكر ولاده وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم تسموا ابائي
 ولا تكنوا بكنيتي ولا احد حديث وهب الجشمي تسموا باسماء الانبياء واحب الاسماء الى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن
 راصد فاحارث وهام واقبح الحرب ومنه وظاهر كلامهم ان التسمية في الكلمة مستحبة وصح حواشي السقط
 وقد قال ابن حزم اتفقوا ان التسمية للرجال والنساء فرض ويجوز بعد الولادة ويحلق راسه فيه قال
 في النهاية وراسه قال واحله غنصر الذكر ويكره لطفه من دمها وتقل غسل سنة ويتصدق بوزنه فضة
 وفي الروضة ليس في خلق راسه ووزن شعره سنة وكيد وان فعله فحسن والعقيقة هي السنة فان قال
 نفق ربعة عشر ثم احدى وعشرين ثم ثلثه ثم في اعتبار الاسابيع وجهان او غنة غنص بالضم ولا يعوق
 غير الاب نفس عليه وفي المستوعب والرعاية والروضة يعوق عن نفسه ولا يجزي الا بدنه او بقره كاحلة
 فضله قال في النهاية وافضل شاة ويتوجه مثله في صحبه وفي اجزكو الاصحى عنها روايتان فان عدم
 اقتصر نفس عليه وقال شيخنا مع وفاءه وتؤذن في اذنه حين يولده وفي الرعاية ويقام في اليسر و
 ينكته به ولا يكره لها عظم وهي كالاخيه مطلقا ذكره جماعة ونص علي بن ابي حمزة والراس والسواقط او تصدقه
 بشاة لان الاخيه دخل غنما في التعبد وقال ابو الخطاب حين نقل حكم كل منهما الى الاخر فيكون فيها روايتان
 وطبخها افضل نفس عليه وقيل له تشد عليهم قال يتحاون ذلك قال وفي المستوعب ومنه طينح حلو
 نفا والاولم يعتبر شيخنا التمديك ومن لقب بما تصدقه فعله جاز ويجرم ما لم يقع على من خرج صحيح
 على ان المشاويل في كمال الدين وشرف الدين ان الدين كله وشرفه قال ابن هبيرة ويكره التكني بابي
 عيسى اجتماعه بفعل عمر وفي المستوعب وغيره وبابي يحيى وهل يكره بابي القسم ام لا ام يكره
 لما سمعنا فقط في روايات ولا يحرم ونقل حنبلا لا يكره بابي يحيى بالضم في ظاهره محرم ومنع
 في الغنية من الجمع وان عن حمد روايه نكره الكنية والتسمية باسم النبي وكنيته جمعا وفرادا ومراده افراد
 اي الكنية ويجوز تكنيته ابا فلان وابا فلان ع وتكنيتهما ام فلان وام فلان ع وتكنيته الصبيح
 قال بعضهم وقال ابن حزم اختلفوا في تكنيته من الاول له ولم اجز كروا التخييم والتصغير وهو في الاجبار
 قوله عليه السلام يا عائش يا فاطمة وكقولنا سلم يا رسول الله خذ يدك انيس وعائشه له فيمنحه
 اجوز لكن مع عدم الا ان قال احمد كنى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بام عبد الله وطلو الغلام وبجارية الفتى والفتى

(١١٢)

(١١٣)

على المملوك ولا يقبل عبيدي وامتي كلهم عبيد الله واماء الله ولا يقبل العبد لسيد ربي وفي مسلم ايضا
 والاعمال فان مملوكا منكم وظهر النعمى الخريم وقد يحتمل انه للكرامه وجرم به غير واحد من الحكماء في
 شرح مسلم وغيره وقد روى ابو داود باسناد صحيح عن ابي هريره مرفوعا لا يقبل احدكم عبيدي وامتي
 ولا يقبل المملوك منكم وروى في البيهقي وبقوله المالك فتاوى وفتاوى وليقل المملوك سيدي وسيدي
 فانكم المملوكون والرب سيدي اسد عز وجل ورواه ايضا باسناد صحيح موقوفا قال وليقل سيدي ومولاي
 ورواه لم يرفعه في الصحيح قوله عليه السلام في شرط الساعده ان تلبس بالاعتزاز بها ورثتها فمقتضى
 ان النهي للكرامه وذكر بعض الحكماء ان النهي عن كثرة استعمال قال ابو جعفر النخاس لا تعلم بين العلماء
 خلافا في ان لا ينبغي للحدان يقول لاحد من المملوكين مولاي ولا يقبل عبيد ولا عبيدي وان كان مملوكا
 قد حظر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على المملوكين فكيف للاحرار وكانت العرب تقول له البدء والبدء
 عند العرب الرئيس الذي ليس فوقه رئيس قال قد حكى انه يقال في هذا رب وحكى الفرار بالتخفيف
 الا انه ينبغي للمسلم ان يجنبوا هذا وكذا المولى قال في محطرات ان يكتب من عبده وان كان الكاتب غلاما قاله
 منهم من كره ان يقال يا سيدي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا للمنافق سيديا فان كان يكن سيديكم فقد اسخطتم الله
 عز وجل وهذا الخبر اسناده جيد رواه احمد بن حنبل حديث بريد ورواه ابو داود ولفظه لا تقولوا للمنافق فانه
 ان يكن سيديا فقد اسخطتم ربكم عز وجل ورواه النسائي في اليوم والليله قال ابو جعفر واجاز هذا بعضهم واجتج
 بقول النبي صلى الله عليه وسلم انا بنى سيد قال ابو جعفر والقول في هذا انه لا يجوز ان يقال للمنافق ولا كفر
 والا فاستوى يا سيدي للحديث ويقال لغيرهم ذلك للحديث كذا قال ولا اظن احدا يجوز ان يقال هذا للمنافق
 او كما قال وينبغي ايضا ان لا يرخص في حدان بخاطب يا سيدي وان ينكر ذلك كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 السيد عز وجل وهذا الخبر اسناده جيد رواه ابو داود وفي باب كراهية التماجد عن مطرف قال قال النبي انطلق
 في وفد بني عامر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا انت سيدنا فقال السيد الله تبارك وتعالى قلنا وفضلنا فضلا
 واعظمنا طولا فقال قولوا يقولكم او بعض قولكم ولا يسخركم الشيطان ورواه النسائي في اليوم والليله
 من طريق وروى ايضا في اليوم والليله باسناد جيد عن اشرا بن ناسا قالوا يا رسول الله يا خيرنا وابن خيرنا
 وسيدنا وانا سيدنا فقال يا ايها الناس قولوا يقولكم ولا يسخركم الشيطان انا خير عبيد الله ورسوله
 ما احب ان ترفعوني فوق منزلي التي انزلني عز وجل قال ابن الاثير في قوله السيد الذي الذي يحق له
 السيادة كانه كره ان يحمده في وجهه وحب التواضع ولا تسمي الفرقة خيرا ولا الناقه ولا العتيقة ذبيحة
 حب فقل خيرا عن اخي شخب وعكا احمدا عن اهل البصرة وروى عن ابن سيرين وفي الراية بكرة

كتاب البيع

بيعت واشتريت فقط ما ملوكا بعتك بكذا فقال انا اخذته لم يبيع بل اخذته نقلة منها فان تقدم القبول بخاص
 او طلب بيع وعنه بخاص وعنه لا اختاره الاكثر كسكاج من عليم وذكر ابن عقيل انه روى اختاره بعضهم وان ترخصا
 عنه في مجلسهم انما يتشاعلا بما يقطعه فاولا ولا وكذا كسكاج وعنه لا يبطل بالتفرق وعنه مع غيبة الزوج ويصح
 بيع العا طاه نحو اعطاني بذرهم خيل فيعطيه ما رضى به او خذ هذا بذرهم فباخذ وعنه في البيع اختاره القاضي وعنه لا
 وشله وضع ثمنه عاده واخذته وكذا هبيرة فتجهيز بنيت بها الى زوج تلك في الاصح وذكر ابن عقيل وعنه صحة الهبة
 والباس بن ربه حال الشراء نص عليه وقال ايضا لا ادري الا ان يستاذن والاشهر شرط لحدها الرضا فان
 اكره يوجب وان كان على وزن مال فباع ملكه كره الشراء يوجب الاصح وهو بيع المضطر وتعلل حرب بخر يكره اهنة
 وفتر فدايته فمات بحبك يحتاج فتبيعه ما يرضى به عشرة بعشرين والاولى او رخصت بخر يكره بخر يكره عامر
 كذا قال محمد بن ابي شيخ من بني قيس قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه من يبيع المضطر ببيع الغر
 ببيع الثمن قبل ان تدرى صاحبه لا يعرف ثمنه هبيرة والشيخ لا يعرف ايضا ولا يبيع المولى في ماله ثمنه
 روج بن حاتم ثنا هبيرة عن الكوفيين حكيم بن كحول قال بلغني عن حماد بن عيسى انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر الحديث وفيه الا ان يبيع المضطر من حرام الكوفيين ضعيف باجماع قال احمد احاديثه بواطيل ليس بشئ وقال
 ابن هبيرة رايته بخط ابن عقيل حكيم بن كحول قال بلغني عن حماد بن عيسى انه لا يبيح الا في شجوة
 فامر بشري فمات فمضوعوه لها الثمن فلم تقبل فكتب كسري ان خذوا بيته فان المصالح الكلمات تغفر
 فيها الفاسد اجزئيات قال ابن عقيل وجدت هذا صحيحا فانه الله وهو الفانية في العذر سبعت المطر الشمس فان كان
 احكامهم انما لم يراع نراد المضار عموم المنافع فغيره اول الاش في الرشد وعنه يبيع تصرف محيز ويقف
 على اجازة وليه نقل حنبل ان تزوج الصغير فبلغ اباه فاجازه جاز قال جماعة ولو اجازته هو بعد رشده لم يجز
 وقال شيخنا رضاه بقسمه هو قسمه تراض وليس اجازة لعنفه فصولي وقال ان قد عتقه المتقدم او دل على رضاه به
 عتق كمن يعلم انه يتصرف كالا حر وعنه لا يقف ذكرها الفخر وفي الانصار وعيون المسائل ذكر ابو بكر صفة بيعه و
 نكاحه وفيه نقل ابن مشيش صحة عتقه اذا عتقه وكذا في عيون المسائل صحة عتقه وانما جاز قاله في المبيع والترغيب في
 عتق مجبور عليه وابن عشرين سنة تسع وفي الموزع وميزر رويان وهما في الانصار في سنه وقال ابن عقيل الصحيح عن احمد لا يبيع
 عتوده وان شئنا قال الصحيح عتق في عتوده كذا رويان وقدم في التبعار صحة عتق مجبور وسفيه مجبور فاسد نقل صاحبنا
 بلغ عشر زوج وتزوج وطلق وفيه رواية بعض اصحابنا في صحة تصرف ميزر وفوقه بلا ذلك ولي وابراثة وعقادة وطلاقه رويان
 ويصح تصرفه باذنه على الاصح والسفيه مثله الا في عدم وقفه ويجوز ان يملكه ويبيع في سيرة منها ما ذكره ابن عيون في احد
 الوجهين كونه بعد وشراه في ذمته وقدر اضل ابيع كسفيه في الاصح وعنه يبيع وشيع به بعد عتقه والروايات في قراره والبعائغ
 اخذته اعساره ونقل حنبل من بائع بعد ما علم ان مولاه مجر عليه ومنعه لم يكن له شيء الا انه لو تلف طام وفي قبولهم وصيته

والشترى الفسخ بخلاف روية سابقة وصفته لا مطلقا على التراضي الا بما يدل على الرضا من سؤم ونحوه لا يكون له ادب
في طر يوارده وعند الفوق عليه ومتى بطل حق من رده فلا ارش في الاصح فان اختلفا فيها قبل قول مع يمينه وفي الوعاية
وفيه نظر وقال صاحب المحرر وقد ذكر القاضى ابن عقيل والخطاب مجموع كلامه اذا اختلفا في منفعة البيع هل يتحلل
او قول البائع فيه رايان وسيات وعند قول بائع وبيع موموف غير معين يصح في احد الوجهين اعتبارا
بلفظه والثاني لا وجه له كاشف عن كماله احوال وانما الثاني ان كان ملكه فحل الاول حكمه كالمسلم ويصير
قبضه او ثمنه في المجلس في وجهه وفي اخر الاظهار لا يعتبر تعيين ثمنه وظاهر المستوعب وغيره يعتبر وهو اولي
ليخرج من بيع دين بدين وجوز شيخنا بيع الصفه والسلم حال ان كان في حكمه قال وهو لا يقوله عليه السلام الحكيم جازم
لا يبيع ما ليس عندك فلو لم يجر السلم حال انتقال لا يبيع هذا سواء كان عنده او لا وما اذا لم يكن عنده فاما فيعلم المقصد
التجارة والنزح فيبصره بغيره ويشتريه بارخص ويلزمه تسليمه في الحال وقد يقدر عليه وقد لا يحصل له تلك السلعة
الا بشتا اعلا بما شلف فيندم وان حصلت بغيره خسر من ذلك ندم السلف اذا كان يمكن ان يشتريه هو بزيادة
الثمن فصلا وهذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الابوي والبيع الشاردي ببيع بدون ثمنه فان حصل ندم
البائع وان لم يحصل ندم المشتري والماخا طرة التجارة فيشتري السلعة بفسدان يبيعها بربح ويتوكل على الله في ذلك
فمنذ الذي احله له وذكر القاضى صاحب الاستصناع سلعة لانه باع ما ليس عنده على غير وجه السلم ولانه لا يصح بيع ثوب
منه بعضه على ان يبيع بقيته لان البقية سلم في اعيان وان قال بعتك هذا للخل فلان فرس لم يبيع وقيل له انما
وفي الانتصار مع معرفته شتر بغيره منع وتسلم ولا يصح بيع مجهول مفرد كحلج وهو بيع المضامين وهو الجوز
وقيل بفتح الميم وقيل بكسر ها ولين في ضربه وقال شيخنا ان باعده لثمن موصوفا في الذم واشترط كونه من هذه
الشاه او بقران وجب بما في السند ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يسلم في حائط بغيره الا ان يكون قد بدا صاحبه
قال فاذا بدا صاحبه وقال سلمت اليك في عشرة وسق من ثمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت منك عشرة
او سق من هذه الصبرة ولكن الثمر يتاخر قبضه الى كمال صلاحه هذه لفظة قال الاصحى والمسكر في فارتة كالمركب
في التمر ويتوجب جرح واحتمال يجوز لانها وعاء له قصونه وتحفظه فيشبه ما مأكولة في جوفه وتجارد كغيره
فيها فلا غرر واختاره في الهدى قال الاصحى وعبد ميم في عهده وظاهر كلام الشريف وابي الخطاب يبيح ان
تساوت القيمة وفي الانتصار ان ثبت للثياب عرف وصفه صح العقد عليها كالنقود او ما اليه وفي مفرد التبيين
يصح بيع عبد من ثلث بشرط ان لا يكون العبد الا واحدا بهما ولا يعطى قبضه لانه غرر ولا رقبه
وعنه يبيحها بعض فقهاء قال احمد لانه انما يتجار على رجل مقرر يدين عليه والخطاب يبيح وتعلل حارب في بيعها
بعرض لا بأس به ولا يبيع المحدث وحجارتهم والسلف فيه نص عليه قال احمد فيمن يبيع بالاجام او الطريق لا يدرى
ما فيه اشتر ما يكون وان لا يبيع والاعلامه ومانه نحو اي ثوب لم يستر او يذتر وان لم يستر او يذتر هذا
فيكونا ولا يجوز عليه بغير بشرط جرحه في حال وهو ولا في حال وكوه قبل قلع في المنصور وقتناء
وكوه الاقطر لفظه نص عليه الامع اصله وجوز ذكر شيخنا وقال هو قد ركب من اصحابنا ومن لم يصدق

الظاهر غابا ولا شرب مطوي ويصح بيع الثمار ويجوز بيع المستدرة في اكلها قال في التلخيص على الشهور عند سؤم كان
في بقائه فيه صلاح ظاهر او لم يكن وانما نهى الشارع عن بيع الغرر وجوز في الثمر بعد بدو صلاحه قال شيخنا وبعضه
معدوم ويصح بيع قفيز من صبره ان علم ان يادها عليه وقيل ومن صبره بقا القفيز ولو تلفت الاقفيز فهو البيع ولو
تلف القفيز ان فبا على حد ما بهما فاحتمل ان قال الا زهر الصبر الكوم المجموع من الطعام سميت صبره لا فراغ بعضها
على بعض ومنه قيل للمحاب فوق السحاب صبير وان باع ذراعا بهما من ارض او ثوب لم يبيع في الاصح اتفاقا والائمة
قاله صاحب المحرر لانه لا عين ولا شاعا الا ان يعلم اذرع الكل فيصح مثله عا وقال القاضى في الثوب ان نقصه
القطع فلا وفي بيع خشنه في شقف وفصل في خاتم اختلاف وان باع عشرة اذرع وعين لا ابتداء ولم يبين لانه شاعا
لم يبيع نص عليه ومثله بعتك نصف هذه الدار الذي يليق قاله صاحب المحرر وان استثنى من حيوان يوكل اسوده و
اطرانه صح في المنصور وان لم يجر بغيره وحده لعدم اعتياده ولان الاستثنا استيقنا وهو خالف العقد المستدرا
اجوز استبها التلج في الدار المبيعة الى رفعه المعتاد وبما ملك النكاح على العتده من غيره والمردد والحق بيع
الورثة امره موصى بهما لا يبيع لهما فان ابى فجد لم يجبر في المنصور وله قيمته قال احمد ونقل حنبل مثله
والشترى الفسخ بغيره يبيح بغيره في الفسخ ويوجب الا انه ان لم يذبحه للشترى الفسخ ولا في قيمته
كما روي عن علي بن ابي حمزة ان استثنى حلا من حيوان او احد او رطل من اللحم او الشحم او قفيز من صبره او صاعا
من ثمره بستان وقيل وشجره لم يصح في ظاهر المذهب كما استثنى الشحم وعنه يبيح ثقله في القسم وسند ي
في جرد ذكره ابو الوفاء المذهب في رطل من اللحم وجزم به ابو عبد الجوزي في اضع من بستان كما استثنى جز من شاع معلوا
على الاصح ولغفوق ثلثها وكبيع صبرة بالف الا بقدر ربعه لا ما يساويه لجهاته وفي عيون السائر في الاقدس
ربعه معناه الاربعه لانه اذا باعها بربعه الف يبيع بالف مكانه باع ثلاثا رطلها بربعه الف ويصح بيع
حيوان مذبح او احد ارجله وفي التلخيص وغيره لا يبيع بيع لحم في جلد ومعه اكنة بربعه الجلد بل مع روم سموط
قال شيخنا في حيوان مذبح يجوز بيعه مع جلد جميعا قبل الذبح كقول جماهير العلماء كما يعلمه اذا رآه جازمه
بعض معارضه الفقه ما ظاهرا لانه يبيع غامب بدونه روية ولاصفه قال شيخنا وكذا لا يبيع روم سموط ورجله وحده
والبيع من ذكوان اليه صلى الله عليه وسلم وابا بكر في سفر الحج اشتريا عنده رطل شاه واشترط له راسها في الاسواق
وكذا كانا اصحابه عليه السلام يتبايعون السكاس معرفة الثمن فلا يبيع بغيره او بما ينقطع سعره او كما
يبيع الناس على الاصح فيهن وصحة شيخنا بغيره كمنعك وان مسئلة السعر اخذ من مسئلة الخلاف في جهالة
المن يعني هذا بما على ان ارجهن ثمنه وبالمائة التي على هذا ولا بائة ذهابه ونقصه وبما القاضى وغيره على اسلم الثمن
في حنين مخرج بن عقيل اقراره بذكرنا صفه ويتوجه هنا ثلثه ولا يابد بدار الادرها ثلثه بوطا ب وقيل يبيع
فمنقص قيمته مخرج بن عقيل بالست ثمنه كله ولا يابد بدار الادرها ثلثه بوطا ب وقيل يبيع
لم يبيع عنه يبيع وله السوطا عنه الادن ولا بعشرة نقد او عشرة من نقد في المنصور مالم ينفق قاعا له او يبيع بوزن
صلح لا ييطان وزنا وصبره في الاصح وصحة في الترتيب في الشاينة مثله ما يبيع هذا النجل ونصه يبيع من ومنه موضع

وَحَسْمُ الْأَحْكَامِ فِي الْمَضْرُوعِ قَوْلُ أَذِي وَعَنْهُ وَمَا ظَلَمَ النَّاسُ عَنْهُ أَوْ بَصْرُهُ
 أَذْخَانُ شَرَابِهِ فِي ضَيْقٍ وَقَالَ السَّخْنُ مِنْ بِلَدٍ لَا جَالِيَ إِلَّا وَالْأَوَّلُ قَالَهُ الْقَاضِي وَعَنْهُ وَتَقَالُ
 حَبْلُ الْحَالِ بِرُزْوَاقِ الْوَحْشِ كَرُوهَةٍ فِي رِوَايَةٍ صَاحٍ فِيهِ وَصَحَّ شَرِيٌّ مُجْلِبٌ وَمَا الرِّعْبُ
 أَحْمَالٌ وَمَا كَرَاهَةُ الْحَاقِ فِي الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يَرِدِ الْخَلْكَ وَوَأَسَانُ قَالَ الْقَاضِي يَكُونُ أَنْ يَنْفُذَ
 السَّعْوُ لَا جَالِيَ لِسَعْيِهِ نَوْمُهُ بِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَبْلُ الْحَالِ أَحْسَنُ جَالًا وَأَرْجُو أَنْ لَا
 مَاسَ مَا لَمْ يَكُنْ قَالَ أَحْمَدُ لَا سَعْيَ أَنْ يَمْنَى الْفَلَا وَمَا الرِّعَابُ يَكُونُ وَأَحْثَانُ **سَخَا** وَخَيْرُ
 الْمُجْجِ عَلَى سَعْيِهِ كَسَعِ النَّاسِ خِلَافَ الْمَسَاعِي فَإِنْ أُنْجِفَ الْبَلْفُ فَرَمَهُ الْأَمَامُ وَبَرَدُونَ
 مَسْلَهُ وَسَوْحٌ قِيمَتُهُ وَكَذَا اسْلَاحٌ لِحَاحِيَةٍ قَالَهُ **سَخَا** وَلَا يَكُونُ أَذْخَانُ مَوْتِ أَهْلِهِ
 وَذَوَابُهُ نَصْرٌ عَلَيْهِ وَيَقْتُلُ جَعْفَرُ سَنَةً وَسَبْعِينَ وَلَا نَوِي لِحَاقٍ وَارْحُوا أَنْ لَا يَنْصَبُ
 وَذَكَرَهُ ذَوَابُهُ أَنْ مَسْتَشْرِ حُدُثِ عَمْرَانَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْرَزَ لِأَهْلِهِ قَوْلَ سَنَةٍ وَمَنْ
 مِنْ مَكَانٍ السَّعْيِ وَبَسْتَرَى بِهِ وَحَدَّثَ كُنْ الشَّرَامَةُ بِلَا حَاحِيَةٍ وَخَوْرُ عَلَيْهِ أَحْذَرُ فَإِنْ
 بَلَاحِقُ ذَكَرَ **سَخَا** قَالَ أَحْمَدُ اسْفَعْنِ عَنِ النَّاسِ فَلَمْ أَرِ مَثَلَهُ الْغَنَامُ مِنَ الْعَاقِبَةِ وَدَعَا
 لَعَلِّي جَعْفَرُ قَالَ لَا سَبَّ الرِّمَّةِ السُّوقِ وَحَبْنَةُ اقْرَأْنَهُ وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مَا تَرَى مَكَابِ
 النَّاسِ قَالَ انْظُرْ إِلَى هَذَا الْحَبْتِ تَرَى أَنْ يَفْسُدَ عَلَى النَّاسِ مَعَاشُهُمْ وَقَالَ لَهُ جُلْ
 أَنْ لِي كِفَانَهُ قَالَ الرِّمَّةُ السُّوقِ تَقْلِبُهُ الرِّجْمُ وَتَعُودُهُ عَلَى نَفْسِكَ وَقَالَ لَا سَفَى
 أَنْ يَدْعَ الْعَمَلُ وَتَقْطُبُ مَا يَبْدُو النَّاسِ وَقَالَ عَمْرٌ هَذَا هُمْ مُسْتَدْعَةٌ قَوْمٌ سَوَاءٌ
 يَبْدُونَ تَقْطِيلُ الدَّمَا وَقَدْ أَحَارَ الْمُؤْثَلُ لِمَنْ سَعَلَ فِيهِ الصَّدَقُ قَالَهُ الْمُتَوَدَّى وَقَالَ
 مَنْ لَمْ يَطْمَعْ مِنْ آدَمِي أَنْ يَحْيِيَهُ بَشَرٌ رَزَقَهُ اللَّهُ وَكَانَ مُتَوَكِّلًا

بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ
 وَهِيَ قِسْمَانِ صَحْحٌ لَازِمٌ فَإِنْ غَدِمَ فَالْبَيْعُ أَوْ أَرَسَ الْمَصْفُوعَ وَقَتْلُ مَعِ بَعْدَ الذِّكْرِ
 كَالْقَائِضِ وَبِأَحْيَالِ الْمَنْ أَوْعَضَهُ قَالَهُ أَحْمَدُ وَالرَّهْنُ وَالصِّمْنُ الْمُعَسَّنُ وَلَيْسَ لَهُ

وَعَنْهُ خَرَّمَ الْأَحْكَامَ
 وَتَحَرَّمَ الْأَحْكَامَ

وَالْأَوَّلُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْفَلَا وَمَا الرِّعَابُ يَكُونُ وَأَحْثَانُ
 لَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْفَلَا وَمَا الرِّعَابُ يَكُونُ وَأَحْثَانُ
 لَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْفَلَا وَمَا الرِّعَابُ يَكُونُ وَأَحْثَانُ

طَلَمًا بَعْدَ الْعَقْدِ لِلْمَصْلَحَةِ وَبَلَدٌ مِنْ تَسْلِيمٍ وَهِيَ الْمَعِينُ أَنْ يَبْلُغَ بِالْمَنْعِ وَالْعَقْدُ وَالْمَنْعُ
 أَوْ سَطْلُ سَيْفٍ سَطْلَانٍ وَهِيَ مِمَّا جَعَلَهُ الْمَنْعُ لَا كَمَهْرٍ وَمَكَاحٍ مِمَّا أَحْمَالُ أَنْ يَكُونَ
 الْعَقْدُ قَائِمًا وَحَصًّا وَحَصًّا وَالْأَمَةُ بِكُرٍّ أَوْ حَاضًا نَصْرٌ عَلَيْهِ وَالْأَمَةُ مَهْلَاجُهُ أَوْ لَبُوفًا
 وَالْمَهْدُ صِيودٌ أَوْ الْأَرْضُ خِرَاجُهَا كَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ أَنْ لَمْ يَحْضُرَ أَنْ
 كَانَتْ صَعْرَةً فَلَمْ يَسْعَ لَهَا لَمْ يَحْضُرْ رِوَايَةُ لَنَا لَنَا عِلَافُ الْكِسْفِ لَنَا أَنْ لَمْ يَحْضُرْ
 طَعْمًا مَعْدُومٌ مَنَعَ النِّسْلَ وَأَنْ كَانَ الْبَرَقُ لَنَا لَنَا مَقْصُودُ الْمَنْ وَكَذَا الْعَدَمُ وَلَوْ كَانَ
 السَّعْيُ سَعْوًا غَاثًا مَعَ الْبُعْدِ خِلَافَ الْمَلِكِ وَأَنْ تَرْتَبُ سَاوِيَةً وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَوْ كَانُوا
 فَلَمْ يَكُنْ وَلَا يَفْخُ كَأَسْرَاطِ الْحَقِّ وَخِيٍّ وَمَنْ يَلِي وَذَكَرُوا الْفَرْجَ أَنْ تَرْتَبُ كَأَمْرًا فَلَمْ يَكُنْ
 رِوَايَةُ قَالَ لَمْ يَحْضُرْ الْمَصَابِلُ وَأَنْ تَرْتَبُ أَمَةً سَبْطَةً قَامَتْ جَعْدٌ فَلَا رِوَايَةَ لَنَا لَنَا
 خِلَافُ الْعَلْبِ وَأَنْ تَرْتَبُ حَامِلًا أَوْ الطَّيْرُ مَضُوقًا أَوْ سَفَرًا أَوْ حِيٍّ مِنْ مَسَافَةٍ كَذَا أَوْ يَوْطَةُ
 لِلْعَلْبِ فَوْجَانٍ وَلَوْ أَخْبِرُ الْبَايِعُ وَصَدَقَهُ بِالْأَسْرِ وَلَا حَاحِيَةٍ ذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمَصْرَةِ
 وَتَوَحُّدُهُ عَكْسُهُ وَسَوْطُهَا لَهَا لَحْمٌ فَاسِدٌ وَأَنْ تَرْتَبُ حَامِلًا فَتَفْخُ فِي الْأَمَةِ وَمَنْ
 وَعَمْرُهَا وَتَفْخُ سَوْطُ الْبَايِعِ يَفْخُ الْمَسْعُ مَدَى مَعْلُومَةٍ عَلَى الْأَصْحِ غَيْرَ الْمَوْطِيِّ وَاحْضَرُ فِي الْمَعْلُومِ
 وَالْأَسْطُورُ وَالْمَقْرُودَاتِ وَعَمْرُ الْمَسَائِلِ بِشَرِيٍّ عَمَانٍ مِنْ ضَهَبٍ أَرْضًا وَشَرْطُهَا
 عَلَيْهِ وَعَلَى عَقْبِهِ وَكَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ وَالْأَسْعَاقُ بِهِ وَالْأَسْهُوْلُ لَا يَفْخُ وَمَنْ يَلْزَمُ
 سَلَمُهُ لَمْ يَرَوْهُ لِنَا بَعْدَ الْمُسْتَوْفَى الْمُسْتَفْعَةُ ذَكَرَ **سَخَا** قَالَ وَأَنْ يَخِيرَ مَضْمُونَهُ مَلَا عَوْضَ
 صَحْحٌ لَمْ يَجْزِ وَلِلْبَايِعِ أَحَادِيثُهُ وَأَعَادَتُهُ كَعَيْنٍ مُوجِبَةٍ وَأَنْ يَلْفَ حَصْنَةً مُسَيَّرَةً وَنَصْرُ النِّفْعِ
 بِالْمُسْلَمَةِ مَسْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَفْخُ أَحْمَانُ السَّخِ وَأَحَادُ الْقَاضِي ضَامَةٌ مُطْلَقًا بِمَا تَقْضَى
 الْبَايِعُ لَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَأَنْ يَسْمِيَ الْمُسَيَّرُ يَفْخُ الْبَايِعُ كَحْمِلِ الْمَسْعِ وَحَصَانٍ صَحْحٌ عَلَى الْأَصْحِ
 وَلَمْ يَفْخُ جَمْعُهُ تَرْتَبُ عَلَى الْأَصْحِ وَعَنْهُ وَلَوْ كَانُوا مِمَّا مَلَحَ الْعَدُوُّ وَيَفْخُ مِنْ مَصْصَاءٍ
 بِالْأَحْلَافِ وَأَنْ يَصْأَ بَعْضُ الْبَيْعِ فِي خَوَانٍ وَحَوَانٍ وَهُوَ كَأَجِيرٍ وَأَنْ مَاتَ أَوْ لَفَّ أَوْ

أَوْ يَوْطَةُ
 وَالْأَسْطُورُ
 وَالْمَقْرُودَاتِ
 وَعَمْرُ الْمَسَائِلِ
 بِشَرِيٍّ عَمَانٍ
 مِنْ ضَهَبٍ أَرْضًا
 وَشَرْطُهَا
 عَلَيْهِ وَعَلَى عَقْبِهِ
 وَكَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ
 وَالْأَسْعَاقُ بِهِ
 وَالْأَسْهُوْلُ لَا يَفْخُ
 وَمَنْ يَلْزَمُ
 سَلَمُهُ لَمْ يَرَوْهُ
 لِنَا بَعْدَ الْمُسْتَوْفَى
 الْمُسْتَفْعَةُ ذَكَرَ
سَخَا قَالَ
 وَأَنْ يَخِيرَ مَضْمُونَهُ
 مَلَا عَوْضَ
 صَحْحٌ لَمْ يَجْزِ
 وَلِلْبَايِعِ أَحَادِيثُهُ
 وَأَعَادَتُهُ كَعَيْنٍ
 مُوجِبَةٍ وَأَنْ يَلْفَ
 حَصْنَةً مُسَيَّرَةً
 وَنَصْرُ النِّفْعِ

البلد او الاولم ادلاسمه في العالم المطعم
 العلاء او ان وجهه او ساديه سبه من الوارث
 او ان لا سعه او لا سعه فاذ السبع على وجهين كاسع وهذا هو
 فصل خمس او سفيح السبع على وجهين كاسع وهذا هو
 فصل ثمان او سفيح السبع على وجهين كاسع وهذا هو
 فصل تسع او سفيح السبع على وجهين كاسع وهذا هو

تو ابراهیم را محبوب احد بعد از اسم قال ابراهیم را مقصود
 هذا المصلح و ذلك فان الخائف قال ابراهيم صلى
 على النبي و قال صوبوا الصلاة و صلبه الخائف ابراهيم
 لم يصبوا و انه صلى على النبي ابراهيم و صلى عليه

وَلَوْ سِوَاكَ الْبَرَاءَةُ مَا حَدَّثُكَ مُعَذِّرُ السَّعْيِ وَمَا صَلَاةُ السَّلَامِ لَمَوْادِّ
دَلِمَ يَسْأَلُ الْعَقْدُ وَلَمْ يَكُنْ الْفَاحِشُ كَمَا
وَقَدْ ①

يبيع فاشترىه فسخه ما لم يسلمه البايع زائداً واخذ منه وسط الزائد فان رضى
بالتركه ففي البايع وجوه وان بان اقل فالرأسان فان احدث نسيجه فللبايع الفسخ
والأفلا ولا يجزأ أحدهما على معاومته ويصح في الضمة ولا خيار للمستري وقيل بلى ان بان

باب بيع الأصول والثمار

اذ باع داراً اسلم ما اتصل بها المصلحة اجاب مضروب ورفي سمور ورحي
مضوبه وخاصة مدفويه ومعدن جامد وعنه وحار وقيل ومعايج ومحرر حي
موفاني دون مودع في الحجر وكذا منفصل كالدواب فان ظالت مدة بعلها ذكر جماعه
فوق بلانه ايام فعب والاصح سبب المدعيه والاصح ان يرضى فمما زرع للبايع وان
برك له ولا ضرر ولا احداث في الرعي وعن لوفان بركه له في كونه ملكاً وجهان
ولا احق منه بعله وقيل مع العلم وقيل بلى وسبب العان فلا يلزم لئلا
وجع الجمالين وتسوي الخفر وان لم يرض مسترسماً في احسان وجهان وان
باع ارضاً راضاً حتماً بتمل غرتها وبنائها وكذا ان اطلق وقيل لا كتمه موبين والفر
انها تزداد للقبول ولست من حقوقها وعلى هذا الوجه للبايع بعبه وفي الرعي هل
سما في الرعي كالسع اذ اقلنا يدخل فيه الوجهان لضعفه وكذا الوصية وفي بناء
سائر الوجهان ولا تدخل مزارع العرب الا بذكرها وقال في المعنى او مريه وهو
اولي ومحررها من بنائها واصول بقولها كالمعدن ولا تدخل زرع وبذر وان باعه
سحره فله سببه في ارض البايع كالبحر على البحر قال ابو الخطاب وعنه وسبب حي
الاختيار وله الدخول لمصالحها وان باع ارضاً لم يزرع او محراً ادمع او محلاً
سقوط بعله وعنه بل يتوقف لزعه والتمه للبايع بلا اجرة ما حذر اول وقت
اخذ حسب العان زادا السخ ولو كان بمعاة حرراً له وقيل عاديه ان لم يشرطه

المشترى

المشترى وقيل بل يملكه وقطع التمرة وفقاً لا يفسخه كقصد الاصل زادا السخ كرايه
احد الوجهين وما لم يسقط طلعه لم يشتر خلافاً لا يفسخه وفيه شرطان يذرع
وجهان وقيل ان يذرع قدره ووصفه صحيح والبدان في اصله فكشجرة الاكرع عند
الفاخي وعد ان يذرع لا يدخل في اطلاقه عيون المسائل ان المذرع لا يدخل لانه مودع
وقال في الجبه في يذرع زرع لم يذرع صلاحه ما يبيع الارض وقيل لا ولو خذ البايع
بالهنة ان لم يشر احوال ارضه ان طعن المشري دخوله او ادعى الجهل به وسبب جعل فله السخ
وقيل سكر كزرع وقيل كفار في مفعول مفسر وهو كثر وسبب سببه سببه جوز ويصح
شرط بايع ما لم يشر ولو قبل ما يورحلا فملك ولو بعبه خلافاً لان القسم المالك له سببه
لما جرد ان ما لم يسطر قطعه والحل واحد السقي من ماله لمصلحة وقيل لاجله وان
من صاحبه وقيل قول البايع في يذرع التمرة وسبب وجهه من اهب اذ في شرط ابواب
وماذا امن من نوعه وقيل وحسن وزمة في السحر من نسيان للبايع وما لم يذرع لم يشر
نصر عليه وفي الاضمار رواه يملكه للبايع احسان ابن حامد وعنه كسجده فلو ابر الحن
الاحلة فافرد لها ما لم يشر وفي الوجهان وفي الواضح فما لم يذرع من ماله لم يشر
وذكر ابو الخطاب طاهر كلامه في كثر الخدوت طالع بعد ما يورحها او بعبه ذكر السخ
لانه لا اساءة لبعبه ما سبها وطاهر كلامه عن لافرق وقيل ما مرته في ثوبه لم يشر
عنه كسجده وسفر جبل قال السخ وعنه او مريه في مريه كجوز ولو لم يشر دخوله
سائر ثوبه وسقط من الاعلا طالع لا يظهرون وحزمه في عيون المسائل في
جوز ولو زوال لا يلزم الزمان والموز والخط في سنينها والباقي لا يشره لا
سغ الاصل لانه لا عامه لظهرون وطالع الحال تزداد للبيع كالاناث وقيل للبايع
لا فله مظهرهون وما خرج من اجماعه لو رد ونحس وفسخه التمر والورد
للمشري وقيل وروى الموت المصود كثره وكحوز سح الكثر وهو الطلع نصر عليه

ولا يجوز بيعه بغير قبل بدو صلاحه وورطه وزرع قبل اشتداده بقر عليه الاستطراد الفلج
 2 احكام او العزم الا ان سعة مصلحه ومثل لا كسوة لما ملك الاصل 2 احكام الوحيين
 ومثل اطلاقه كثر طه فدية في الروضة والحطاد والمقاط على المستري وصح سوطه
 على المايح خلافا للحزقي قال القاضي ولم اجد بقوله رواه وقال 2 الروضة ليس له وجه
 2 الارصاد 2 صحته رواه ابن بطل في العقد رواه ابن وكذا الحداد ولا يجوز
 مع مزاج لغزوب الماله وكذا له من غير سوطا لقطع وسأله ابن منصور يسع الزرع قال
 لا يجوز حتى بدو صلاحه وكذا يعمل لا يسع عمله قبل ظهوره في زرع لم يحل له شيء وقال
 القاضي فيما من المذهب حواء ويكون شركا بعاريه قال **سفيان** لو باعا الا حان او سحما
 حتى فله صفة حوته وان اخرا لقطع مع سوطه حتى صلح التمر وطالت الجنه واسد الحب
 مسدا لعقد 2 طاهر المذهب وهو الزمان للمايح وعنه طه موقوف المنة
 وقت العقد وبعد الزمان وعنه لا يفسد الزمان طه وقال القاضي للمستري
 وعنه يفسد فانها على الروايتين وجوبا ومثل بدو وعنه يفسد ان اخرا عمدا
 بلا عذر وعنه يفسد لفسد حله ذكرها جماعة وكذا لو استرى وطاعة عوته فامر
 وسوخته يفسد الصفة بالمساواة وحسب نطل المعزكا 2 المايح وحسب صح فان
 انعقا على السعة حاز ورواه المستري وان قلنا الزمان بينهما فبذلك ان بلغ نصب
 حل منهما بتماما والا استنى على الخلط في غير الماسه وان انعقا على القطع او طلبية المايح
 فسحقا خلافا لرواية عن مالك لان الزمان للمايح بالسعة بغير محله وبما بين المستري من
 القطع بغير العذر ويعود ملكا للمايح وتركه وفي الزمان المستري بالسعة ان يذللها
 المايح وجها 2 احكاما نعم لانه جبر ماسرطه والساق لا لانه قد يكون له عوص صحيح
 هذا كله اذا قلنا الواجب فيما يقطع قبل كاله لحاجة عرس وطه فاما ان قلنا حرج
 بالنساء ولا يفسخ السع في المسلمين ذلك في منتهى العادة وان احلط بعينه فلم يمتنع فكيف

وعنه

حسب

احكاما بغيره لا يفسد 2 طاهر المذهب وان اخروا قطع خشب مع سوطه فاذ قيل الزمان
 للمايح ومثل الحل ومثل للمستري وعليه الاجن وعليه الاجن وعمل ابن منصور الزمان
 لها احكام البركي **فصل** واذا اصاب اهل المروضة بغيره حاز سعة سوط
 السعة ومطلقا 2 الرعب وقال يظهر مبادي الخلاف ويلزم للمايح سعة مطلقا
 والمستري يحيل وطعه وله سعة قبل جثته لانه وحده من المضي ما عكن فلي للحاجة المصلحة
 لسع المروضة بدو صلاحه وعنه لا احكاما لو بكرة اذا ابد اصلاح نوع وقال حبل بعينه
 غلب وقال القاضي وعنه في سحر مع جمعة وعلى الاصح وبستان وعنه وما فاديه
 واطلق في الروضة في المسائين 2 واسن وعنه الجنس والنوع واحكام **سفيان** وعنه
 الاحناس التي يباع جملة عاده وان افرد ما لسع ما لم يصلح منه لبيع ومه وجهه وما يلف
 من ثمر وقال القاضي سسقي بعدد صلاحه الى وقت وقال القاضي والمخزور وزرع وفاقا
 لملك مع انه لا يباع الا بعد سعة صلاحه ولهذا قال ابن عميل فاذا اراد كثر وطه 2
 احكام الاحمالين ومه نظروا في الروضة وعنه ان استرا بعد صلاحه وهو اسد اذ حبه
 فله بركة الى حين حصاره 2 وعنه في المسائل اذا تلف الماله والخطه في سبيلها فلنا وجان
 الاقوى يرجع بذلك على المايح فسلطنا وعمل حبل اما الجواخ في الحل بامرهما وفي ومثل
 ولقر وغن صل وطعه وعنه قدر الملك حزمه في الروضة ومثل مئة ومثل مائة
 قدر اعد مضر المستري وتسلمه في ضمان المايح لانه لم يحصل مضر بام لانه عليه المونه
 لاسمه صلاحه كذا الاحكام واحج ابن عميل وعنه ما لها عن موصونه لانه لو تلفت
 بغير ضمان المايح والمفوض لا يسق بعد مضمونه صان على ما به ولان الفض يجب العان
 وهذا ولو نوع محلا لئلا فكاله لئلا لم يكن حله **سفيان** وتوضع من الممن بعد الماله لعله
 ابو طالب واطلق في الهابة العقد كلف الحل ولا حاجة في مستري مع اصله وكذا ان
 فات وقت احسن وقال القاضي طاهر المذهب وصح ما عنه واحكام **سفيان** سون في زرع

والذي هو المالك في سعة سوطه
 والذين هم في سعة سوطه
 والذين هم في سعة سوطه
 والذين هم في سعة سوطه

قال القاضي في الزمان
 الذي هو المالك في سعة سوطه
 والذين هم في سعة سوطه
 والذين هم في سعة سوطه

مساجد وحاثوت بمصر بعدة عن العانة وانه خلاف ما رواه عن احمد وحكم ابنه ابو العطار
 حزن في حمام وقال **سبحا** ايضا فاش نصوصه واصوله اذا عطل بيع الارض بآية الفسحت
 فيما بيع سبها من الدار وكلوه وانه لا حاجة فيما يلف من زوجه لان الموجه له سعة اياه ولا
 تنازع في هذا من فهمه وان ابلغه ادعى مسامحة الابناء المجلد من مضميه وحرمة الارض
 هنا ما ند من ما لا المسترى لانه ممكن ان يتبع الادنى بالقرم قال ابن عسيل وعنه المسئلة
 اصدت سبها من الممنوع وعين فعلنا لهما مضمنا التابع بالحاجة والمسترى اذا بلغه ادنى
 وماله اصل سكر زحمة كفاً فما لسجور ومن كمن فيما بعد ثم ذكر جماعة لكن لا يجوز
 النافع اللقطة الطاهرة ذكر في الرعب وعين وان تعيب والفسخ او الارش وماله
 ساع الالطة لطة كمن لم يرد صلاحه ذكر **سبحا** وحون مطلقا ساعا لما نذا كمن
 وصلاح ما به وحيث اكله عانة وعد العاني ساعه عظمه ومن باع عبد اشمل
 لاسنة المعاد فوط الا بشروط ومنايس قول السبع في مزارع العرب او قريته واحداً في شرا
 امه من غنمه يتبعها ما علمها مع علمها به وتقل الجماعة لا فان شرط المسترى ماله فان
 قصه ان غير علمه وشروط السبع والا فلا احان الشيخ وذكر بعض احمد والخزني
 وذكر في المحجب عن احبابنا على صاحب وابو الخرب وامر عليه في زاد المسافر اذا
 كان اما صدا العبد كان المال قل او كثر ساعه وقال القاضي ان من ملك له عبداً ولا
 اعتبر وطع به في المحذور وزاد الا اذا كان مضمنا العبد فلا وله الفسخ تعيب ما له فهو
 وبطل لا ومقود واية ونظما وكوهما دخل في مطلق بيع كل من عبد في الرغب والول
باب

فذكر ان العاصم تبعه في رساله الى القاضي العطاء عن الدين الحلي ومن ذلك ما قاله ابو الديلمي الدين
صبر السور وجهه بحكمه واحسن في ذلك في اسباب الخبث من التواريخ اذا اربس الارض نابت وفار الخبث
لساوي سمويه ونقض السور يطأ انهما اخطوا لما في المعنى من الاحكام وهو غلط فان النبت في المعنى
ان السور يربح اذا البت يكون من حال السور خاصة ان يربح لا يربح فالمرء المستر في هذا ما صرح
واما الخلاف في سائر ارض وسفوفها فالواضع للمانع من الرضا وكذا ذلك

لا تاتوا الا بالحق والبر
والعدل ولا تأكلوا من ثمره
حتى ياتيكم من ربكم

وأحد قاتل في طريقه بعض أصحابنا رواه **أبو** **السنن** **حاز** **المجلس** **مع** **وعقد** **معاوضة**
والمن **المناعن** **الحاد** **ما** **لم** **سفر** **قائدا** **لها** **عزفا** **و** **لولا** **ها** **أوسا** **وقا** **في** **المشي** **أوتى** **وسمى**
ولهذا **الواضحة** **في** **العرف** **وقال** **المش** **مع** **لا** **عطك** **ولم** **سفر** **قائدا** **لها** **عزفا** **وقا** **في** **المشي** **أوتى** **وسمى**
حاز **الملن** **وحاز** **وسقط** **موتة** **لا** **خوبه** **ولاست** **لأوليه** **وهو** **على** **حان** **ما** **قاصه** **و**
الشرح **ان** **خسر** **لم** **يقهر** **أساره** **أوجز** **أوعى** **عليه** **قوله** **معامه** **وسقط** **حاز** **من**
قال **لصاحبه** **اختر** **على** **الأصح** **ولحزم** **الفرقة** **حسه** **الأ** **قاله** **على** **الأصح** **فان** **اسقطاه**
سقط **وعنه** **لأنه** **القاضي** **وأصح** **أنه** **وعنه** **في** **العقد** **وسقط** **بعده** **وبصح** **سقط**
الحاز **في** **العقد** **من** **معلومه** **وعنه** **منطلقا** **سعي** **لا** **أقطعها** **أان** **سرطه** **حمله** **لرح**
مما **أرضه** **لم** **خزى** **عليه** **ولاست** **الأ** **مع** **صلح** **معناه** **وسمى** **وقال** **ان** **عبد**
ان **كان** **رذ** **وأنه** **حمل** **خوله** **في** **سليم** **رواه** **وأحد** **لعدم** **اعسا** **مضمها** **وأجاب**
وسل **ولولت** **متقا** **العقد** **وقال** **ان** **خامد** **وكأله** **وصمان** **وقال** **ان**
الحوزي **و** **الروضة** **ست** **لجنا** **والمجلس** **وقال** **سقط** **لحوزة** **كل** **العقود** **وأن** **سرطه**
لا **العقد** **سقط** **بأوله** **وعنه** **ما** **خز** **والى** **الظهر** **الى** **الزوال** **كالغد** **وسل** **العروب**
كالعشاء **والعسي** **والعسة** **من** **الزوال** **وذكر** **لها** **الحوزي** **من** **العروب** **الى** **العمه**
كالعشاء **وأن** **يومئذ** **نعموا** **ان** **العشاء** **من** **الزوال** **الطلوع** **والجهر** **والمساء** **والعروب** **من**
العروب **والعدو** **والغداة** **من** **الفجر** **الى** **طلوع** **الشمس** **والضج** **والصباح** **حلاف**
المساء **والأصاخ** **بعض** **الأمساء** **وطاهر** **اللغة** **ان** **البلكن** **كالغداة** **والأصاخ** **من**
العصر **لا** **العروب** **وذلك** **الأحرى** **وعنه** **في** **الصلاة** **على** **الميت** **ان** **صلى** **من** **الفجر** **الى** **الزوال**
قال **أصح** **عبدك** **فلان** **ومن** **الزوال** **لا** **أخرا** **النهار** **قال** **أصح** **عبدك** **فلان** **وسبق** **الطرف**
المواصت **وسوخته** **بعد** **الغروب** **الأصح** **وأن** **سرطه** **نومًا** **ونومًا** **لا** **فصل** **بطل**
وسل **بعض** **وقال** **اليوم** **الأول** **وأن** **سرطه** **أواجلاه** **سليم** **أوسع** **الى** **حصا** **لوصح**

وعلی قولنا ما سببنا ان اذناه
واصله من الزور والعقد من الحکم
العقد کقول النبی هو الحکم والدار الیم

قال ابو عبد الله بن موسى خا اذا ا
اطع الله فاطع الناس وامتت الامم فاطعوا

لو باع ما لا يمتلئ من الماء لم يمتلئ من الطعام
وطلب بشرط الجار ولا مال القاضي به
أجاز ذراع وكذا عند المالين

على الأصح كشرطه فيهما في أحد العددين في التعجب وفي أحدهما بعينه يخرج على ضربين الصفة
 في الجمع من محلي الحكم وأوله مبدأ العقد وتكسر الفرق وأن شرطه لغز وله صح وأن
 أطلق فوجهاً وأن قال دوني لم يصح وطاهر كلامه صح إحداهما السخ ويكون يومه لا صحتها
 السخ وتكسر الموكل أن شرطه لنفسه وجعله وهذا يلزم من مضمونه في الأصح وله السخ
 أطلقه الأصحاب وتكسر الوطالب برد الثمن وجزمه **شخا** كالشفيع ويخرج من عزل
 الوكيل لا يصح في عسقه حتى يسلعه في المدة والمالك في مدة الخيار من المسترعى طاهر المذهب
 معنوق فدية وفيه نكاح واحد ويخرج فطرته قال أبو طاهر وعرق وما أخذ بالسبعة وعسقه
 أن يصح أحدهما فالتمس الفصل وعسقه وكسبه للبايع كروا به المالك له وقيل هما المستر
 أن صمته والجيل وقت العقد يبيع وعسقه مما فتر في الأقرع ببايع كنه وطع به في
 الوسيلة فعلى الأول هل هو أحد العسقين أو تنوع للأمر لا حكم له فيه رواه إسان ذلك
 في المحجب في الصدقات وتصرفات البايع في المبيع محرم لا يفسد أطلعه جماعة وتكسر إلا
 أن قيل المالك له والخارطة وقال في المعنى وأنها ليس **شخا** على الأصح كما كان شرط
 الخيار قاله في التعجب وغيره وتصرف المسترعى محرم لا يفسد وتكسر بل كل لو كان الخيار
 له على الأصح وعسقه مع عسقه وفي طارئة بعض الأصحاب أنه لو كان يرضى بلزومه وإن
 سلم فلا يمنع نفسه منه قال وإذا قلنا بالمالك فلنا ما سأل المولى البايع وقاله
 عسقه وفي تصرفه مع البايع رواه إسان سأل على اللفظ على الرضا وتصرف المالك
 منهما ما دونه وتصرف وكلها نافذة في الأصح فها هو العسق وتكسر والوقف وتكسر أن
 دل المصنف على الرضى وتصرف المسترعى ووطئه ولمسه لسهوة وسومة لهما قال
 أحمد وحب عليه حين عرضة وعسقه لا يقتضي الخيار له ولم يصح وأكسر سمع في
 المصنوع وفي أسخداً منه وتكسر لا لغيره رواه إسان وأن تلف عنه قبل سطر خيار البايع
 لخانه في الأشهر منه رواه إسان فإن تطل أو مضى بالثمن وأن صح أحدهما مصلحة أو ممتنة

المخطوب
 قال القاضي في قوله صلى الله عليه وسلم لا تحزى المرأة إلا
 إلا أن الزوج مملوك أو مسترعى فمعه أو يبيع عليه وطاهر
 ينفى العنق بنفسه في ذلك لا يوجد إلا في الأقرع وهو محرم
 على أحد القولين

يوم التلف وقيل العسر أصل الوجه من استقال المالك وأن باع عبدًا خاديه فمات العبد
 ووجد بها عساقلة وذها ورجع بعينه العبد وفروا بأن هنا تلف بعض المبيع وفي مسأله خلاف
 كله وفي الروضة يرجع بعينه العبد على روايه وأن فلنا سطر خياره يرجع ما يشاء عينا وخيار
 المجلس لا يورث نص عليه وقيل لا بشرط وفي خيار صاحبه وخياره وحار الشطر والسفعة
 وحده العذبة لا يورث إلا ما أتته الميت نص عليه خيار الرجوع في عسقه وله ولا معنى
 الخيار حين من مبيع وأمسأله وهو ممتنة ذاته كالخيار بل يورث كعلمه وقدره
 قال في عمون المسائل ولهذا لا يصح المصاحفة على الخيار ماله ولو أخذ صطامن المال لصح
 الصلح عليه بالمال والخيار المحترق والصعقة والمعققة وتكسر لا سطر وذكره في عمون
 المسائل في مسأله حل الدين الموت رواه الحنفية أنه ان مضى بخياره ومول الوصية له
 والأهل وفي الأصناف رواه لا يورث حذف وتكسر ولو طلبة معذون لحذرنا ومن
 باع بشرط فمات مشتري لزما إلا أن يعم سنة أنه زكف بعله أن مضى رواه أن علو عسقه
 سعه فاعه عسقه نص عليه كالسبب ولو سطر المالك وتورده **شخا** وقال وعلى
 فأس المسألة بعلو طلاق وعسقه سبب بطلان بطله عن الزوجية والعبد وتكسر العتق
 في موضع حكمه له بالمالك

باب خيار التدليس والغبن

ثبت لكل تدليس يورثه الثمن كسوء السوء والخير الوجه وجمع ما إذا الرضا
 واللين في يخرج همة الأعمام وأن حصل لا تدليس فوجهاً وتكسر وكذا السوء كلف
 عسقه أو يوبه وعلف شاة ومتى علم المصترى خبر بطلان ما مضى علمه وقيل بعد ما على
 الفور وتكسر خبره طلقاً ما لم يرض كسبه التدليس من أمساكها وفي النسبة والمبهيح
 والرعيب ومال الله صاحب الروضة مع الأوس بعله أن هاتين وعسقه ورقها مع طاع
 من سليم ولو زادت فممة نص عليه أن يعلم وتكسر أن ذها لها وقيل أو صح فان

٩٢

١٢

بعد ذلك الموضع العبد قال السخ كوين المذاق عليه قمتها فطاهه ما ماني من
 الخلاق وسبل رذا اللين بحاله بدل المتكرد هابه من الحلب ووداؤه بالقربة وسبل
 ولو غير وسبل لا مطلقا ولا خبارا ن ذال العيب او صار لنا عادة بقى عليه في سري
 امية من وجهه فطلعت قال في المصوب لا رجعا وان طلاقا من فيه عدة احتمالن وورد
 المضرة من امه وامه في الاصح فحانا لانه لا نفاظ عنه عان كذا قالوا وليس ما ينع ويحرم
 لثم العيب ذكن الرمدى عن العلماء وذكروا الخطاب بكنه وفي السخن هو نقص احمد
 ويصح وعنه لا ينقل جبل بعد مردود وواحد احوال ابو بكر وكذا اعلم به ولم يعلم احد
 عبيه ذكن **سرخا** وانه خور عن غايه بان لاقه والصدق وقال اني به طائفة من اصحابنا سالة
 اود اود است جبريما بدسار فقال له وضيفة فاست به اخرها فاحد على ان ابنه له
 قال لا لسر عليك فسل احمد فمن دخل سبي لا ملاذ ان كان معسوسا استرون والا
 فلا قال ان كانا احده وانه لا نفسهم ويعلمون غشه فحاز وان كنتا من ان نصير الى
 من لا يعرفه ولا يعلنه ان العاسم وتوجه ان طين معروفة لسهريه حاز واذ اعلم سلع
 شي فباعه صن لاهل بعدد معة مكن فمع لا زما وعنه خرم فله الرد وقال
 العاصي واجهانه ما لم يعلم علم الباي بعدد وقال ابو بكر وان لا موسى سطل
 ودمه في الرعب وعمره ومسله علم المستري وحده كما لم يفرق قوا في العين من الباي المستري
 وقدم ان عمليه في معروا به لا لاق المغل في العلم الباي بدليل العيب لو علم
 المستري وصله حاز ومع علمها بهج وفي الرعاية وحوان وهو طاهن الرعب وغيب
 وذكرها جماعة في المحل بل الممنون اذا عرف فأكلة فلا احب ان ستره حتى يحاله
 وسبل المروذي وان احسان العريم وسبل جبل فمن بينهما كثر طعام فاراد احدهما
 سري يصب الاخر خور ولا سني كلا فان سماء قال وان يلقى الركان والمصوب ولو
 لم يصد فاستري منهم وعسوا وعنه اولا او ناعهم فله الحمار وعنه سطل

٢٢

لوم

احاد ابو بكر ولمن زائد من لا يندسرا ليغفر اذا غيب وسليم واطاه الباي وهو
 الحسن وعنه سطل احاد ابو بكر فلو حشر الباي او اطلق احد الوجهين وعنه
 سغ لا زما ولا يصح من غير حتى ذكرها في الاسماء في الفاسد هل سطل الملك وان اجبر
 بالمر من العين فله الحمار وفي الامتاج سطل مع علمه وهو هو في الفخر المستري لم
 يحوا الموقف الحمار عليه وفيه نظر واطلقوا الحمار فاما اذا اخبر بالمر من العين لکن
 قال بعضهم لانه في معنى الفخر فيكون العبد مراد او سعة ما اذا اخرج ولم يصد
 الملقى وسق المصوب الحمار وسق على الاصح لم يستر سبل كما هي بالعمه اذا عين وفي
 المذهب او جهلها لعلته وعنه لم يستر سبل لالباي لمر ما كسه احاد **سرخا** وذككن
 المذهب وفي الاسماء لاه السخ ما لم يعلم انه غاي وانه معوق فيه قال احمد استبر
 وما كس قال والمساومة اسهل من سغ المراجعة لانه امانه ولا مان من الفوس ونض
 احد العين غان وسبل الملك وسبل السدر والعين محرم بقى عليه ذكن ابو علي
 الصغير وختمه في العنود وان احمد قال الكوفة وفي معروا انه يخرج المطلاق والعين
 لقوله النهي بذلك على السداد وهل غيب احد ما في مهور سله كسغ او لا يصح فيه احاد ان
 في الطلوع والاسرار وفي عيون المسائل سغ وتسلم بمر فز وقال ولهذا لا رد العدا وعندهم
 وفي وجهه لنا عيب يسير ورد المسع بذلك وحرم لغزو مشترمان سومة كثر السدل
 ورينه ذكن **سرخا** وان ذلس موجور على مشاجرو عن حتى اساحن مدوز العمه وله اجر
 المبل وفي معروا ات الى الوفا في المسله الاولى كقوله وانه كالعش والديليس سواهم
 سلم انه لا يحرم ونصه من قال عند العبد لاجلابه فله الحمار ان خلبه حلاوا للسخ
 وغيب لجو حبان انه عليه الصلاة والسلام قال له اذا باعت فقل لاجلابه وذلك الحمار
 بلانا وفي عموق المسائل وعرفها انه حاضر به ولهذا اجعل له الحمار بلا شرط كذا قالوا
 وهل الامام جعل علامة تنفي الغيب عن غيب كثر انه اجمالا في والله اعلم

فان سخر حبان من سبي فانه ان كان هو والغير سغ لا يستلحان ولا يستلحان
 لاهل الاستلحان لا لا طلاقا في سبي قال ابو بكر الصغير فله وسق المصوب
 العنود فان سخر حبان من سبي فانه ان كان هو والغير سغ لا يستلحان ولا يستلحان
 من عاينته فان سخر حبان من سبي فانه ان كان هو والغير سغ لا يستلحان ولا يستلحان
 الحيات وهذه حوايد لا يجهلها الروي والغير فان ابو بكر الصغير فله وسق المصوب
 حشر على اركب عسكرا في يد سخر حبان من سبي فانه ان كان هو والغير سغ لا يستلحان ولا يستلحان

فان ابو بكر سطل احاد ابو بكر فلو حشر الباي او اطلق احد الوجهين وعنه
 سغ لا زما ولا يصح من غير حتى ذكرها في الاسماء في الفاسد هل سطل الملك وان اجبر
 بالمر من العين فله الحمار وفي الامتاج سطل مع علمه وهو هو في الفخر المستري لم
 يحوا الموقف الحمار عليه وفيه نظر واطلقوا الحمار فاما اذا اخبر بالمر من العين لکن
 قال بعضهم لانه في معنى الفخر فيكون العبد مراد او سعة ما اذا اخرج ولم يصد
 الملقى وسق المصوب الحمار وسق على الاصح لم يستر سبل كما هي بالعمه اذا عين وفي
 المذهب او جهلها لعلته وعنه لم يستر سبل لالباي لمر ما كسه احاد **سرخا** وذككن
 المذهب وفي الاسماء لاه السخ ما لم يعلم انه غاي وانه معوق فيه قال احمد استبر
 وما كس قال والمساومة اسهل من سغ المراجعة لانه امانه ولا مان من الفوس ونض
 احد العين غان وسبل الملك وسبل السدر والعين محرم بقى عليه ذكن ابو علي
 الصغير وختمه في العنود وان احمد قال الكوفة وفي معروا انه يخرج المطلاق والعين
 لقوله النهي بذلك على السداد وهل غيب احد ما في مهور سله كسغ او لا يصح فيه احاد ان
 في الطلوع والاسرار وفي عيون المسائل سغ وتسلم بمر فز وقال ولهذا لا رد العدا وعندهم
 وفي وجهه لنا عيب يسير ورد المسع بذلك وحرم لغزو مشترمان سومة كثر السدل
 ورينه ذكن **سرخا** وان ذلس موجور على مشاجرو عن حتى اساحن مدوز العمه وله اجر
 المبل وفي معروا ات الى الوفا في المسله الاولى كقوله وانه كالعش والديليس سواهم
 سلم انه لا يحرم ونصه من قال عند العبد لاجلابه فله الحمار ان خلبه حلاوا للسخ
 وغيب لجو حبان انه عليه الصلاة والسلام قال له اذا باعت فقل لاجلابه وذلك الحمار
 بلانا وفي عموق المسائل وعرفها انه حاضر به ولهذا اجعل له الحمار بلا شرط كذا قالوا
 وهل الامام جعل علامة تنفي الغيب عن غيب كثر انه اجمالا في والله اعلم

باب خيار العيب

وهو ما تنقص منه المسع غائ و في العيب وغيره بصفة يفسد العرف سلامة المبيع عت
عالمنا كونا ما ليغ عتراض عليه وشربه وثروته و اناقة وبوله في فراشه وميل من بول كبير
ويكثر و في الواضح بالبحر وميل وحزمه في المحر والبل وحزمه عن وزاد و ذكر
و حتمت بض عليه وقال ان سرخا كان برؤ من الحمق الشديد خلافا لاي حشفه قال الاحكام
والحمق من الكبير وهو ارباب الخطا على بيع و في المعنى وغيره وحق شديد واسطاله على
الناس وكذا في عموم المسابيل ان العبد طويل اللسان على الناس وحق ملك الرد
بض عليه لانه زما احاج ان يوقد و زما تكثر منه مصر كونا ولا في الحق و يضع في
عزم موصعه واعتبر القاصي وعمر العان وخصي وخصو وصر واصبع زائد وكلف
وعور و حول وخص وطرش و افق و حرير عام كحسيه وحمل امه دون همة وكون
بوب عن حديد ما لم ين اتر استعمال ذلك في الواح وعدم حنان في عيب كبير الخوف
عليه وقال السخ للسن من بلاد الكفر و في السوية ومعرف في العنا والكفر و حوان و سل
وسوقا عتقار او غيل وتغليل ولسر عمة لسان وفاقا وتمام وقرابه و ادت
والبع وعدم حشيرة المنصور عت و متوحدة مسئلة عقيم ولهذا اصل للناس في اكمال
هل خص العقم منع الحمل ولا منع الحضر فقال لا سلم هذا ومنى هكنا انما عقيم لم يصح
الحضر منها و في الاسرار للسن عت مع بقاء القيمة و في العيب وغيره كونا لا دار منزلها الجذ
عيب و عت القاصي وجدها منزلة قدر منزلها الحنن فالأوا سري قربة فوجد في اسفا
او حمة عظيمة سعي لمن وقال ان الزاغوني وجدها كان السلطان منزلها للسن عت
من جهة انه طامع منع منه الدين و حسم ما دة سياسة العدل وكون عيون متوقفة
ومصر القمة به عان ان غير ذلك الثلث وكان مستسما فله الفسخ للعين لا العيب
واحباب ابو الخطاب لا يجوز الفسخ لهذا الامر المتردد وطاهر كلامهم وبق وخون غير

في كونه من غير ان يكون له عيب

في كونه من غير ان يكون له عيب

في كونه من غير ان يكون له عيب

في كونه من غير ان يكون له عيب

في كونه من غير ان يكون له عيب

اذا اترى جارية او عدا
وجهه من غير ان يكون له عيب
الباب من غير ان يكون له عيب
عمر وسك والكر وروى في
عص العتق ان العول قول
الباب لظهور وان في الطلاع ان العول قول المرى
لان اصل عدم اطلاعه و هت مسئلة حسنة فما اذا كان العيب
طاهرا ما لجره بل للسن و في هذا العيب بعد روية المبيع
واقعه لعدم روية العيب ام لا

بعا دما لدار و كالة جماعة في نعتنا و فرج سوي من كبر وهو محبة وكونه اعسر والمراد
لا يعمل باليمن على المعنا و الاقربان خير و في المعنى للسن عيب لعله باحدى يديه خالفا
لشرح قال الخار والسو عت فمن استرى ساما من معينا وقال في الاسرار عا لما
عتبه ولم يرض لمسكه والمذهب له ارشده و عت ان بعد روية احسان لانه معاينة
عن الجزء القات فلا يلزم قال وكذا ان كان في نظاير كالصفحة اذا عتوت وهل ياخذ
من عن اليمن او حث ساء البايغ فيه احوال ان و في الاسرار ومفرد ان اي يعلى الصغير لا
منع عيب سبي كصداع و خفي تسين و آتات في المصحف للعان كعين سبي ولو من وثق
قال ابو علي و وكيل وقال في و وكيل لو كثر العين نطل وقال ايضا و حث الرجوع عتيلها
و ذكر ايضا الفسخ لعيب سبي و ان المهر مسئلة في وجهه و ان له الفسخ بعين سبي و كذا هم
في عشرة بالشريط و مفرد ان اي الوفا و عت ايضا لا منع عيب او عت سبي و ان الكبر
منع الرشد و نوحب السفة و الرجوع على و هل و في وان سوط الفسخ له الخار عت
ام لا قال احمد في ذلك من استرى مصفا توحده بعض الامة والاسن للسن هذا عت لا
كلوا المصحف من هذا و في طامع القاصي بعد هذا النقص لانه كعين سبي و احو من هذا
انه لا سلم عان من ذلك كسبي التراب و العقد البر وقال ان الزاغوني لا سقط
سي من احسن الناحي لعيب سبي و الا فلا احق لما وضعه في عن مكابه و عليه نسخة في
مكابه و لمزومة فمة ما اللفه بذلك من العا عت و اطلق ابو الخطاب لا سخي الاحق بل
لمزومة عوضه و عزامة العا عت و في الروضة و عت لها سبي عيب مسع كالكبر وهو
سنة قدره البصر لا فميه صحفا مرجع من ميه بدسنة او له زن و اخذ منه المعقود
عليه بلا رضى و فضا و حضور الاخر و عليه مؤنة ولا يرد ما شتفلا الا لغدر و كولا
امه و سل الخو كثر و دون و لجره و عت السخ او دون حمل جز و عت برؤ النائم
عنه و عت مطلقا قال ابن عييل و سلمه المتقبل و في المعنى فيه في مسئلة صبغة

في كونه من غير ان يكون له عيب

وتسجد له ارضه ان رده وعنه لا ارض ولا رد لمصر وهبة بايع منها اواراه منه كهن
2 روايه وحاذر العيب خلف في الصفه قال **سفيان** وعلى المذهب جيز المستري على رد
اواراه لمصر والبايع بالماخيز وان غاب المسع عنه لم يملكه كقطع موب ووطي يكر
صفه له الارض ومثل الجماعة قال 2 الرعب وعليه الاصحاب ورد مع ارس نصفه الحاذ
عنه ولو امكن عود ومعه رواية كذا له قبل رده وان ذال نعدت في رجوع مستر
على بايع ما دفعه اليه احتمالا 2 ونصفه له رده بلا ارض اذ ذال ليس البايع العيب سله اجل
وان العام وله رد ذيب ويطم على الاحكام وهذا له سفيان مراحه بلا اجار قال 2
الابصار وعنه ميم مثلها والعيب بعد العقد قبل مضى المستري بالعيب قبله فماتت
على البايع وقال جماعة لا ارض الا ان سلف اذني فاحده منه والعيب بعد العقد
من مسير وعنه عهدة الخوان بلده ايام وعنه سنه وقال 2 الميهج وبعدها
والمذهب لا عهدة قال احمد لا ينع فيه حديث وان ذال ملكه عنه غير عام بعينه
وله الارض ويبعل قوله في قيمته ذكته في الميعب وعنه ان اعنته في واجب وحكي
مطلقا قال جماعة ولم ينع عيبه الا خزان ضرره في الرباب ويحمل لا ارض كعرق
لان العقد عيبه ويخرج من حياض الشريط ان يسخ ويغرم القيمة وعنه لا ارض
لما ناعه فان رد عليه فله رد اواراه او احذ منه ارسه فله الارض ولو ناعه
مستلما عهده فله رد على البايع المتاني لم المتاني رد عليه وقائده اختلاف المتاني
ويحمل هنا لا رد وان قوله عام لما عيبه او يفرق فيه ما بذل على الرضي او عوصت
للسع او اسغله فلا ذكته ان لا مؤسى والفاضي واحلف كلام ان عيب وعنه له
الارض وهو اظهر لانه وان ذل على الرضي مع الارض كما مساكه احسان الشيخ قال
وهو ميان المذهب وقدمه في المستوعب قال وذكروا التسعة ما بذل عليه فقال
والاستخدام والركوب لا يمنع ارس العيب اذ اظهره قبل ذلك او بعد واحمد انما

2 روايه جيز انه مسع الرد وقد ان لا مسع الارض وان احتلب الميعب ويحذ ذلك لم
مسع الرد لانه ملكه فله احده قال 2 يمين المساييل اوركيه لسفيان او علمها وقال 2
المعنى ان اسخدم لا الاحسان يطل رده والكثير والا فلا قبل لا احمد ان ها ولا يقولون
اذا استري عبدا فان معسا فاسخدمه فان يقول باولي الرب يطل حان وانكر ذلك
وقال من يقول هذا ومن اس اخذوا هذا المسع هذا رضى حتى يكون سبيهن ونطول
قال وقد فعل عنه في بطلان حياض الشريط بالاسمحة ابر روايات وكذا يخرج هنا وان
باع بعينه فله ارض البايع وعنه وردت نفسه احسان الخزفي و2 ارس المسع الروايات
وقال احمد لا شيء للبايع مع بدليسه وله الفسخ في ربوي بحسه مطلقا للمزور وعنه
له الارض ومن من عر حسبه على مد عجون و2 المسخ يسخ العقد سبها وما خذ
الحذر به ويدفع الردى وان صبعة او سجة فالارض وعنه والرد ومكون شريحا
سعيه الزمان ولا خيرا البايع على بدل عوضه على الاصح ولا المستري على قبوله في الاصح وان
استري ما لا يعلم عيبه الا بكسر والمكسور قيمة كجور الهذله الارض وعنه له رده
وخيرة الخزفي سبها و2 ودارس المكسر المستغله والرد ان ذاد على قدر الاسعلا
وكان وان لم يكن المكسور قيمة كسفر دجاج رجع بالثمن وعنه لا شيء له مطلقا
الا مع شرط سلامه وان استر باساقا فان معسا رضى احدهما ولا حر رد نصيبه كسوطها
الحاذر على الاصح وكذا واحد من اسن وعنه لا لا لو ورياء وما من الاول للحاضر منها
عد نصف منه ومصر نصفه وان تقدر له مصر نصفه و2 رجوعه الروايات ذكره
2 الوسيلة وعرضها وعلى الاول لو قال بعثنا فقال احدهما صلت حان وان سلمنا
فبلا فاه فعله ملك غير وهذا لا في فعله ملك نفسه ذكره بعضهم في طوسيه وقال
لست التركة عسا وان سلمنا صرحة المسير من الت بالرد وصرحة البايع مع المستري
حكم الرد وحكم السبي لا يسبقه فالمعول لا يسوق علقته والرد وضع سبنا لنقل الملك

ولا عتق لحصول الشرك به ضرورة كفوات الزوجية بفعل من كونه الغير وان استرسي
 او طعنا ما في وعائين ذكر في الرغب وعنه صفته فوجدتها او احدهما معصا واما الارش
 فعه ردها عنه واحدهما بسطه من مائة وعشرة سعين وقال القاضي في المعاص
 لا ملك ردها عنه مفردا ولا ردها عن بعض شيء وان حرمها لم يرد او بعض كمرأى
 ما يعتن ردها ومسله مع جان له ولد صغير ما عان وممة المولود لولاه وان
 بلغ احدهما قبل قول المسترسي فممة في الاصح وان اختلفا عند من حدث العيب فممة
 قبل قول المسترسي بممة على البيت وعنه الباع بممة حسب جوابه وعنه على العا
 واما الاصح بحال عان وان لم يحمل الا قول احدهما قبل وقت ممة وان خرج من
 يد الى يد عن لم يخر ان يرد ممة منها وقبل قول الباع ان المسع ليس المراد ووبيل
 قول المسترسي في حاد الرطب يقرب عليها وقول المسترسي في من معين بالعدو واما قبل
 قوله في نيت في الدية من من مسع او فرض او عتق وحوان ولما بيع عبد بامه ردها

المدعيون في ذوالرجز الحرام
 واحدا لا يرد عنه ولا يرد
 فان بيع بعتهم او ردها
 اعطاه بالملك وان لم يرد

باب في البيع والشراء
 ثبت في التولية كوليته او عتقه برأس ماله او برحمته المعلوم والسركه
 مع بعضه بسطه نحو اشركك في بليته وحقه واشركك صرف الى بصفه وقال لا
 يصح على الاول ان قاله ان خرجت الماشركه الا قبل وله نصف نصيبه الرابع وان لم يعلم
 فالاصح يصح ما حد نصيبه وقبل نصيبه وقبل نصيب شركه ان اجيز ولو قال
 اشركاني فاشركاه معا في احد نصفه او بلبه احتمالا لان ولو شركه احدهما فصف
 نصبه او بلبه والمراحمه سعة مائة وروح معلوم وان قال على ان ارج في كل
 عشرة درهما كره في المصنوع ملة الجماعة واجبة نكراهة ان عمر وان عثمان وقبل
 انوا النضر هو الربا وامر عليه في زاد المسافر وقبل احمد بن هاشم كانه دراهم

بدراهم

بدراهم الا يصح في الدعا به ان جعل مستوفى عند عدله لم يصح والمواصفة عليها
 ويكره فيها ما يكره في الوفاق الممن مائة يعتك به ووصفة درهم من كل عشرة خط من
 عشرة في المائة سغون وقبل من احد عشر كعبا وليل وقبل سغون وشعة
 اعشار درهم حذاء الارضى رواه ويعتبر للدراهم علمها براس المال ومضى بان الممن اذن
 خط الزيادة ويجوز في المراجعة قسطا ونقصا في المواصفة او بان يوجلا احدهما من جلا
 والاخير فيمن ينقص عليه احسان الاثر وعنه بلى وعنه في مؤجل باخذ به حالا او يفسخ
 وان ادعى البائع الغلط وان الممن اكثر مما اجرعت قبل ملة احسان الخوفى والقاضى
 فيخير مسترسي مشتري وله من باع انه لم يعلم ان وقت السع ان يترافا اكثر
 وعنه قول معروف بن صفى وعنه بنيه وعنه لا ولا يخلف مسير يدعى باع
 عليه علم الغلط وخالف السخ وان باع بدون ثمنها عالما لثمنه وخرجه الاخرى على الي
 قبلها وان اشترى ثمن دية او من خاها او اراد مع الصفقة بسطها من الممن من
 في غير الثمن فان كتم فلم يترى الحاد وعنه يجوز به نصيبه مما استرماه واقسماه
 من جهة فطاعة عتق **باب في البيع والشراء** **باب في البيع والشراء**
 فيه وجهان وكذا احسانه عليه وقبل لا يخطها وان اخذ ثمن او اسخدم او وطى
 لم يجز بياينه وفيه رواه نقضه وروحه احمال سنة وان استراه نصيبه ووصف
 لا ينصفه عشر اجبر به ولا يجوز حصل بعشرين في الاصح ومسله اجر متاعه وكله
 ووزنه قال الارضى وعلف الدابة وذكر السخ لا قال احمد اذا اتى فلا يابى
 والاقوم ثم يبيعه من ارجه وسع المساومة اسهل منه لان عليه ان يثن وان استراه
 بعشرة ثم باعه خمسة عشر لم استراه نصيبه اجبر بعشر او بالحوال ونصفه كخط الراج
 من الثمن الثاني ويجز انه عليه ما يبيع فان لم يبيع اجبر بالحوال وان استراه خمسة عشر
 ثم باعه بعشر لم استراه باي ثمن كان ثمن ولم يضمن حسان الى من باع ولو استرسي بيمين

له
 في خيار

ثباتا

باجاء

يحيى

في

قال

لرغبة تحضه كاحد الى ارض اومه ان خبر بالخار وبصره الشرايين غايل لاجل المومم الذي
 كان حال الشرايين في القوي ولو استوى وامر بدفع الى قضا وان برمه عليها
 له حرم من ارجحه حتى يرقى نفسه لانه لا يعلم ما صنع القضا ذلك في المستوعب وبوجه
 عكسه واما ان الممن والمتمن ونقصه وقال بعض اهلنا في طرعه واجل واحدا من
 الخبايا من الحق وسئل لا وبعدها لا على الاصح والمعاد والاجل وهبه مستر لو دل اعه
 كذا ان وملة عكسه وان انا عسا من ارجحه فمته بحسب ملكها مساومه وسئل ان هاني
 وحبل عا راس ما لها وخرج ابو بكر ملة في مساومه كسر كمال احلاط وعيه ليل
 واحد راس ما له والريح بصفان والافاك في حوز قبل القبض ولا استبرأ فله
 وبعد نداء الجمعه لاسن داريه ولا يلزم اغان حيل ووزن ولا سعة مثل الممن
 وعنه مع احسان ابو بكر في المسه معكس ذلك الامل الممن في وجه وفي الاستصا
 وسئل مضه لعدم بعلق عن به ومنه مع في احوال ما صا في الى جزء كاليدين
 فيخ ويصح مع بلف الممن في بلف الممن ان سئل في حوان وقارق الرد في العيب
 لانه يعتمد مردود او في المستوعب والرعابه على الفاصح التما للبايع مع ذكرها
 ان ثما المعيب المستري في بعلق الفاضي فيخ والمعنى وعنها ان الاقاله رفع له
 من حنيه وهذا اظهر وان اقلني بمرغاب فاقاله لم يصح لاعتبار رصاه وودم في
 الاسفار يصح على الفور وقال ان عميل وعنه في عزاء ويكل الاقاله لما اصفق في
 الذي وقت على العلم ومؤنه الرد في الاسفار لا يلزم مستر او في سلك الثمانية
 كوديعه في العلوي بصفه فتوجه بلزومه المؤنه ووطع به في الرعابه في معيب وفي
 فانه التقص حلاف في المعنى وان سئل الاقاله في توجه على مستر والله اعلم
باب الخبايا والاختلاف المتبايعيه
 اذا اختلفا في قدر الممن كالفاسله الجماعة لان كلاهما متدح ومنكوصون وكذا

اذا اراد المستري ان ياتي به المبيع
 بعد الشراي في ايام جليل الهاله فذلك
 لانه اذا اراد احدا ان ياتي به المبيع

جحا السماع منه كل منهما قال في غيور المسائل ولا سفع الاسنه المذعي باعقا فاحلف
 البايع انه ما باعه الا بكذا المستري انه ما استراه الا بكذا او الاسن يذكر كل منهما اسما
 ونقاسا اما النفي وعنه الاسات لم يلحق منهما النسخ وسئل يسخة حاكم ما لم يرض
 الاخر ومن سئل قال بعضهم او سئل مشر عن اسات وفي عليه وعنه سئل قول ما بيع
 مع منه وذكر في الرعب المخصوص كاحلا فاما بعد مضه وفتح العقد في المصوب
 وعنه مستر وسئل المود او قول البايع او سئل ان سئل فاقا فامهل منها سنه قال
 كذلك واذا صح العقد النسخ طاهرا واطنا وسئل مع طاهرا المبيع طاهرا وسئل واطنا
 الحق المطلوب ومن مات فواو نه من ليه وان كان المسع فالفاسقة سئل قول
 المستري وعنه تحالوان وعنه المستري العمة وسئل بوله فاما سلة محمد بن العباس
 في دره وصفه وان يغيب خم ارسه اليه وكذا اهل عارم وسئل ولو وصفه
 لعب كالموت اللعب فاذا في غاصبه بدمه على غصبه في الاصح وذكر ابو محمد الخوري
 في كتابه الطوبى الا قرب سئل قول المعصوب منه في صفه وركه وفي محصر ابن رزق
 لعدم قول يعير منها مع انه ذكر هو وعنه بصد وغاصب في صفه وصفه وليف وسئل
سحنا بالاحكام في صفه المليف محصر القبر واعتد في مزاج المليف مغل ستن
 مالمين المعتد له في روح مضارب بشرى في صفه من نوع متاعه في ميل سعين وان
 اختلفا في صفه الممن احد بعدا للبلد ثم غالبه وعنه الوسط احسان ابو الخطاب
 وعنه الاول قال الفاضي وعنه ويحالفان وان اختلفا في شرط صحه او فاسده او
 مدر ذلك فعنه الحالف وعنه قول منكره كفسيد للعقد بصر عليه في دعوى عدي
 عدم الاذن ودعوى الصغروقه وجهه وفي الاسفار في مدعوى لو اختلفا في
 صحه ومساكن سئل قول البايع مدعي فانه وان اختلفا في قدر المسع مضه قول ما بيع وسئل
 ما بيع تحالفها وذكر ان عميل رواه في حقا كتمه وودمه في المسع وعنه فاقا في عته

وسمهم

قيل كذلك قال ابن مسعود يقول البائع ومثل الخالف بهما اذ عاها المبيع سعا ان كان
 بيد المشتري ففي المبيع لا يردا اليه وفي المعنى يرد كما لم تدعه قال ولا يطلبه ان يذامنه
 والا يصح وان امكن المشتري مع الامة لم يطاها البائع هي ملك لذلك سله جعفر قال انوكي
 لا سطل السع بخونه وما في في الوكالة خلاف خوجه في اليها به من الطلاب ولو ادعى السع
 ودفع عنها قال بل زحكتك ومضت المهر بعد ان تقا على اياها العرج له وسئل دعوى
 السكاح منه وذكر انوكي محرمولا يسئل دعواه السع منه وما في عكسها في اوابل عشرة
 النساء وذكرها السخ اوابل اذ اوصلنا من ما عرفت وان يشأ حامى السليم والتميز
 عن جعل بينهما عدل بعض منها وسلموا المسع بها لمن ومثل ما وعله ابن مسعود ومثل
 ايها المذمومة البذاءة كحمل وجهين وعنه البائع وان كان ذنا فقصه لا يثبت المسع على
 مضيقه حالا او مؤجلا وخالف السخ واحسان في الاسفار وان عرضا عرضا لاجب
 تسليم البائع للاخلاف في المذهب وفي الاسفار يست سرعا لا شرط او فيه ضمن بعده
 ومن سلمه قال ان دخل في ضمان مسير والاصح المنع واذا ظهر عسر مسير قال **سحنا**
 او مطلقا فله حاد العسخ كنفلس وكسع بعل السالحي لا يكون مفسدا الا ان يفسد العاقي
 او ستن امن في الناس وطلب البائع ما باع فله ذلك وفي الاسفار وغير ان قبضة
 بها فليس فله العسخ نظر عليه وذكر سروط المعلى قال وان فادق لا ولا من العقد
 ولم يعلم لم يصح وان سلم وهو كالحايه لا يمنع صحته وله العسخ دوا اما لو استرى
 كان الجور لم يصح وان سلم فوما حدث به مدر ولم يدخل تحت الجور لعدم تعليق
 حقه بها وان غيب ما له مسافة فهو ومثل ودونها ومثل ما يحجر عليه فله
 العسخ وان احضر نصف منه فسل باخذ المسع ومثل نصفه ومثل لاسحق مطالبه
 من ومن مع حاد شرط ومثله المجرى بها لبقية الحال وله العسخ
 الحليفة الصفة

باب التصرف في المبيع وتلفه
 من استرى سارا حيل او وزن نقله جماعة وعنه المطعوم منها وعنه المطعوم وطاهر
 المذهب او عذره والمشهور اذ ذبح ملكه بالعقد وفاقا وذكر **سحنا** اجماعا وفي
 الاسفار روايه لا نقل ابن مسعود ملك البائع فيه وايه حتى يومية المشتري والاول بعلة
 ان شيش وغيره ولكن ما العقد ومثل في صير من صير ورطيل من ذبح نصفه وفي
 الروضة يلزم المبيع كله ووزنه ولهذا نقول ليل منها الفسخ غير احسان والاخر ما لم
 يحلا او يونا كذا قال **سحنا** اذ اني بعل الملك رواه الحار قال ولا خيل به فله
 وان عن مجيل وموزون كتمانى روايه ولا سرق فيه ولا ما حان من ماله وعنه
 لحوز من باعه وفي دهنه وهسته ملاهوض بعد مضيقه وحمان ويصح عنه فولا
 واحدا وذكر **سحنا** قال انو على الصغير والوصية به والخلع عليه قال بعضهم
 طريفة وزوجه وجوز **سحنا** التولية والتركه وخرجه من سعة ووزن حوز النصف
 بعز سعة لما بعه ومحل علة التامى نوالى الضامن بل عجز عن تسليمه لسعي
 باعه في صحه مع الرج او اذ ان لم يسمع كدنيه وان مضى خرافا لعلمها فدون حان
 وفي المجيل روايات ذكر في المحرود وذكر جماعة ممن ساهد حله قبل سراه روايات
 في سراه ملاكل وحكمها في المحصر بالمجلس والامحزون ان الموزون ماله ومحل حث
 وعنه ان لم يحضر هذا المشتري الجمل فلا لا يجيل وقال في الاسفار ويترعه من الحال
 لم يعله وان اعلمه بكيله برأعه به لم يحضر بعلة الجماعة وكذا اخرا فاذ ذكر الشيخ
 وعنه والمسع نصفه او رويه سابعه كذا لك وما عداه كعبد وضين ونصفها والمذهب
 لحوز نصفه فيه كاحد سبعة وعنه ان لم يكن صير مجيل او موزون نصف العاقي
 واحسانه وذكر **سحنا** طاهر المذهب وعنه ان لم يكن مطعوما وفي طريفة بعض
 احسانا محوزة والعقد فقط وعنه لا مطلقا ولو ضمنه احسان ان عمل **سحنا**

من استرى سارا حيل او وزن نقله جماعة وعنه المطعوم منها وعنه المطعوم وطاهر

روايه

وحملها بطريقه الخزي وغيره وان عليه بذلك اصول احمد كنف المشرقي في المشرقة
 والمستاجر في العين مع انه لا يصحها وعكسه كالبيع المصحة كما شرط مصحة لصحة تسليم
 وصرف وصية في الاسرار ان يميز له الهوى بعينه وما من البائع بعينه في المجلس وفي
 التعقيب المتعاقب بالقرين من صور المسئلة وصل لا لقوله الاها وها وما لم
 يجوز صرفه فيه اذ ائلف او بعضه قبل مضيه من البائع ويصح العقد فيه وهما خير
 المشرقي في ما فيه او يصح فيه روايتا بفرض الصفة وان البقرة باعته او غيره فليس
 الفسخ واحدا منه وله الايضاً ومطالبة المالك بده في المحل والموزون مسله
 مسله التالف في وقال جماعة بعمه ومرا دهم الا المحرر سله وقيل ان البقرة باعته
 الفسخ ولو باع ما استراه مطعام او احداً بالسبعة يبرك الطعام قبل مضيه عزم
 المشرقي الاول للبائع فمة المسح واحد من الشفع مثل الطعام وما حاز بقره فيه
 من ضمانه اذ لم يصفه البائع بقره عليه فظاهر يمكن من مضيه او لا وحزمه به به
 المسويع وغيره وقال **بحسب** اذا امكن من مضيه وقال طاهر المذهب الفروني
 ما امكن من مضيه وغيره ليس هو الفرق بين المقنوض وغيره كذا قال ولم اجد الايجاب ذلك
 وورق صاحب المحرر ان الزكوة لا يسقط من المالك بها من لا يؤثر سقوطه
 اسهل ان المال لا يسقط سلفه كبعد التمكن وكذا في الرهن وغيره وعكسه من البيع
 المالك قبل القبض وبعبه الاقارب وقال السرخ في ما وجب في الدية لم يشرط
 ضمانه امكن الا اذا لم يمسح وذكرنا القاصي في صرفه في صرح المحل مع ضمانه طاروا بان
 وانه لو امتزى بجل ومضيه لا خلاصته مع منع صرفه في صرح المحل وفي طريقه بعض
 احنانا انه نص جواز التعريف في المعين قال ولا يفسخ سلفه قبل مضيه وان سلمنا
 فلامه عقد معاوضة تسليم باؤا تسليم ولو افسخ است الفسخ قال والقرابة الاخاوية
 قبل مضيه لا يسقط الممن عليه وان سلمنا فقد رخصنا قبل العقد قال ولا تسليم

بالمشتر

زده بغيره لعب قبل مضيه ولا ن سلمنا فلامه تسليم تسليم وفي الرهن وعين
 لو يلف بعضه لم يفسخ بعينه ولو مضيه البائع لا يفسخ وان الممن الذي ليس في الدية
 فالحق في الاقله احده له لا يفسخ وان قال السرخ في ما واه استر ساه بديار فبلغته
 ان فلتا سعتا الدنا واما لعين ويصح العقد سلفه قبل مضيه السرخ هنا وان لم
 نقل احدهما لم يفسخ وكل عوض ملك بعقد يفسخ هلاكه كبيع وخو **بحسب** البيع
 وعن احمد مصاد البيع وما لا يفسخ هلاكه كنداح وطلع وعق وصلح عن دم عم
 مثل كسح للرهب سلفه مسله او ممته ولا يفسخ واحدا **بحسب** هنا مصادح كاح لفوت
 بعض المصود كعيب مسع ومسل له البصر قبل مضيه فاما لا يفسخ مضيه وفي
 المسويع والالحصر بل ضمانه تسع وان بعين ملكه في موروث او وصية او عمة لم
 يفسخ مضيه ذكر **بحسب** لا خلاف لعدم ضمانه بعد معاوضه كسح بقبض وكودعه
 وكذا ما وصل وصية ومسل واوث كسح وفي الاصحاح عن احمد منع بيع الطعام قبل
 مضيه في ارب وغيره وفي الاسرار منع صرفه في عمة قبل مضيه احنانا وما في حكم
 فرض وعادة كوديعه وبصمته مسعير ومض ما ينقل سلفه وما ساون تناوله
 والعوا وحقه بخله قال في المعنى والرعب وغيرهما مع عدم المانع وما قدر
 محل وعن سوية بقر عليه محصور المسحق او ناسبه وبضه ذلولة الحكم كرون وسع
 استنا به من عليه الحق المسحق ومسل لا قبضه وقاله القاصي في الحيا بظوفه كبيع
 بل لئلا ناعهما ما فيه ومسل لا وفا للشافعي وبصر احمد حجة مضيه وكل من يمسح لنفسه
 وفي الرعب وعن وعليه الجمهور ومضى مضيه المشرقي فوجده زاندا اما الاسنان به اعلمه
 ومسل الموز ذئ برقة وان مضيه مضيه فالباعه في حله او ورده يرى عن غصده
 ولا يفسخ فيه الفساد وفيه في مودحه فاعل وحنان وان لم يصدق قبل قوله في
 مودع ومؤنه بوفه العوض من عا ذله وفي النهاية احق بعله بعد مضى البائع له عليه

وَمِنْ خِطَابِهِ

الربا

وهو محرم مطلقا فنقص عليه كذا را البغى لانه لا بد للامام عليها قال في عيون المسائل والمالعي
مع العاد كما لمسلم مع الحرني لان طاعتها لا تضمن مال صاحبه مالا لا في بني كذا
حرب كذا قال وفي المسويع في الجهاد والمحرز والامين مسلم وحرني لا امان بينهما وعله
المعوي وهو طاهر فلام الحرني في دار حرب ولم يفتد بها في السلم وعرفها عدم الامام
وفي الموجز روايه لاخر في دار حرب واقرها **سبحا** على طاهرها وعنه لا رئاسة ومن
مكاسبه كعبه على المنع فلو زاد الاجل والدين حازه اجمالا وفي الاسماء في حديث
الزميه مال كافر مضاح مباح مطب نفسه والحرني شاخ احمد على اي وجهه وقال
كل شرط يعين في معاملته المسلم من غير في معاملته في حق ومسا من المذهب لاخر
رنا الفضل الا في مع كل مجمل او موزون بحسه قال احمد فاسأ على ان يذهب البعض
وان فلا تفتق سمع او سمرين لانه مال خورسعة وكنت من خلف لا سغ ميلايه
مكال وان خالف عان كوزون فالعله على المذهب كونه مجمل جنس وقال بعضهم
الحل بحره علة والخمس شرط قال او اضافه بكونه مجمل جنس هو العلة ومعل الخاب
سط او مولا الحل مان والحكمه على المذهب لخاب الممايله مع ان الاصل اناحه مع الاموال

١٠٠
 اذا دخل المسلم الى دار الحرب على ما في
 متهم اوله دم يخرج منهم وان الاسلام كانوا
 ملكا لا لالفاظ ولا لوجه وان نزل الحار
 على اوطق من غير عملها او على ازارع
 الدنيا اذا دخل مسلمها قبل ان
 ترضيهم اوله دم على ما قبل ان
 يخضع وملكوا اهلها وادبوا

الربوبية مع ما سطره مطلقا لا مع وجود السادي للحاجة وعلى المذهب يجوز اسلام البعد
في الموزون وفيه انطلقت العلة لان كل سبب شيئا احدي علي وبها الفضل حرم النسا
فيها وفيه طرقة بعض اصحابنا حرم سلبها ولا يصح وان صح فالمحاجة واحاب الفاضي وغيره
ما في الفاسر المنع وانما حاز المسقة وطها ما يوزن ولا حلال معانها لان احدهما من والاخر
ممن ولا حلالها في صفة الوزن لانه سماع هذا دون هذا خلاص حكم الحسن
من هذا الوجه وعنه في البعد والمطعم للاذني وعنه فيها ومطعم ومكيل او
موزون احاب الشيخ **وسخا** فعلمها العلة في البعد المسنة وهي علة قاصرة
لا يصلح العلل فيها في احاد الاكثر وبعض طرقات العلل لان اثنان وعكسا بالحق
واحاب لعدم البعدية الغالبة قال في الاسرار يجب ان يوزن اذا انفق حتى
لا تعامل الا بها ان قما الدنيا لوها منا غائبا قال في المهيدي ان من فوايد ما
انه وما حدث جنس اخر جعل منا فكون تلك علة سماع سبعة سبعة ويصان
وجيان ومطبخة وورمانة مثليها وحقن بقر عليه قال لانه ليس محلا ولا موزونا
وسل منها وغيره انه كمن سبعة سبعة وقال لا يصلح الاوزان بوزن لانه طعام جود
سخا مع المصنوع المباح بعمته حلالا وكذا انما لم يصدق كونها منا وانما خرج
عن الموت بالصغة كشفا ليس بوزن والجنس نفسه سماع خبر بصدقة
مع موزون رتوي بالحق للحاجة وقاما الملك ورجح ان عمل اخرا فصر على الاعيان
الستة لحقا والعله ولا رمانا في ما في الامح لا حاجة اصلا وعدم قوله عان وعلى
المذهب مما لا يوزن لصاعه وواسان وقال الفاضي حرم مع مصاد وزنه وعلما
خرج مع فليس بلسن ومنه وواسان مضمون وان حاز وكات ناعمة فوجان
وكذا الذي لم يوجها مالكا وواقعة او حصة في كاسين والروايات في العلم
فما لعل النوطالب الجوان وعلى من سعي المنع وحصل بكرة وبعل يعقوب وابن ابي

فان نزل اسفهاها سفسه صح العدة في الامح وقيل والشروط سطر وزرع بوقط ولة
احادها على الامح وعنه ما فيه وله زمان وعنه ما فيه وعنه ان حذر عمان ولو قيل فيها
ومنه وجه ومسل به من موجد اذا الكرا ارضا لزرع ما ساء وعنه او وعنه صح في الامح
فيها لزرع ما تبست وان قال لزرع فوجان وكذا الغراس وان اطلق وزرع وعنه صح
الامح وقال **سخا** ان اطلق وان قال اسفع لها ما تبست فله زرع وغرس وبنا اذا الكري
لزرع بوقط زرع ذونه من خمسة كسيرة وباقلا لا فوقة كمنظن وذخر فان فعل فقه
لزوم المستني مع بقاها في اجزا المثل او حب ابو بكر والشيخ اجزا المثل خاضة وسلكه سلون
طريق اشق ويجوز مثليها ومنعها الشيخ ولو جاز والمجان او زاد على المحول والمستني مع اجزا
المثل الزايد وكذا الفاضي فيما قول لا يكره وتكره ممة الدابة ان يلف وقيل بضم الشوط
فقد قال لم يكن له عليها شيء بيد رتها بلا سبب منه لم يضمن ومن اكرى زورا فزواه
مع ذوق له فخر قاضين لا تخاطرة لاحياها الى المساواة لكفة المزان كالواكرا
قولا لا يستقانا ما فجعله فدانا لا يستقانا الماء فقلد ضمن وان اجرا رضا بلا ما صح فان اطلق
فلما زاد الشيخ الصحة مع علمه بحالها وقيل لا كظنه اسكان حصيلة وان طن ذجون
لا لاقتدار زمان الاها دمج جزم به في المعنى وغيره كالعلم وفيه الرعب ووجان ومقي
راع فخرق او ليل او لم تبست ولا حيا وولزمه الاحق بقر عليه فان تعدد زرعها لغزها
قالة الخيار وكذا القلة ما قبل زرعها او بعد او غابت بفرق يعتب به بعض الزرع
واحد **سخا** او برد او فار او عذر قال فان امضا فله الا من كعب الاعيان وان نسخ
الحلية الصطاميل العوض بمأجزة المثل لا كما له قال وما لم يرد من الارض فلا حق له
الفاء وان قال في الاجازة مقبلا او مراعا او اطلق لانه لا يرد عليه عقد كارض البرية
ومن الكرا الشيخ او خاطبه او كمل ويحرم لزوم جبر وحيوط والحل كارض لزرع ومسل يلزم
المساجير ومسل ببيع الحون والمسي المعاد فرب المنزل لا يلزمه رادها صغفا او امره و

فيها
نورا
تشتت
بالا
وان
الاميرة

عزها وحمان وتلزم رتب الذاب ما تنوفاً النفع عليه كتوطيه مركوب عان وزمانه
ورجله وشدة تحملي وورع وحيط وقائد وسائق لا يحيل ومظلة وطافوف الرجل وحبل
قران بين المحملين قال في الرعي وعدل لقمان على ملكه ان كانت في الذمة وفي المعون
كانت على تسليم الداك البهيمه ليركب نفسه فالكل عليه وان لا دليل لا يلزم مكسر
وقيل بل في الذمة وجزمه في عموم المسائل لانه التزم ان يوصله ويلزمه حبسه الى ان يوصله
لحاجه وقال عز واحد وستة راتبة وتبينك بغير نسخ وامرأة وصية لمصر طار وحمان
ويلزم المكزي بفتح الدار من عمله كبا لوعة وقمامة ويلزم المكزي تسليم ما منطفه
وسليم المفتاح وهو امانة مع مكزي **فصل** من استوجر مدة واجير خاض
لا يصح خاتمه في المنصوص الا ان يحدد قال جماعة او يقرط ولا يستنبط وله قول الصلاة
في وقتها يستقيم والعيد فان عمل العن فاض مستاجر فله قيمة ما فوقه عليه وقيل يرجع
لغيره بقيمة ما عمله لغيره وقال القاضي لا جوا الذي اجته من غير مشاجرة ومن
قد رفعه بعيل واجير مشترك بضم ما تلف بفعله كزلق حمال او سقط عن ذئبه ويطبخ
وحياز وحائك في المنصوص واحدا جماعة ان عمله في ربه او نفعه فلا وما تلف
بغير فعله ولا تعذبه لا يضمنه في ظاهر المذهب ولا اجرة له وقال في الحوز والامانة
ست ربه وعنه له اجرة سائر وعنه ومفعول عمله في ست ربه وفي العيون له الاجرة
مطلقاً لان وضعه النفع فماعتنه له بالسليم اليه لدفعه الى النافع عوان وقال
ضع الطعام فمداً له فيها كان ذلك مضاً لاها كيداً ولهذا لو ادعى طعاماً في عوان
احدهما كان له وان استاجر مشترك خاصاً فليحل حكم نفسه وان استعان ولم يعمل فله
الاجرة لاجل ضمانه لا لتسليم العمل فان تلفه او حبسه فله به قيمة غير مفعول ولا
اجرة وقيمة مفعولاً ويلزمه اجرة وتقدم قوله في صفة عمله ذكر ابن زنف ومثله
تلف اجير مشترك ذكره القاضي وغيره وقال ابو الخطاب تلزمه قيمة موضع تلفه وله

١٩٢

دات

س

ذكا له

الفلوس بالذاهود اسد وستة ان اراد به فضلاً لا يجوز وحسنه يحل بحسنه الا
كلا حالة العهد وموزون بحسنه الا وناعله الجماعة وحوزة وحده خرافاً بحسنه
وهو اظهر كبحل موزون خرافاً بقوله وفيه الاحاد جماعة واحق خبره صالة
وما لو كان مستحقاً لم يرجع واحق القاضي واحاد نهيه عليه الصلاة والسلام في
خبره عن مع الصبر الصبر من الطعام لا يدى ما جل هذا وما يحل هذا قال ابن عبد
لا وجه للعقل في لقائل فلم يبق الا ان المحارفة بالطعام جعل طريفاً بالخبر والنسب
والمحارفة والمساواة فيصير طرق الربا عدا اربعة وان باع صرة بحسنه وعلم اهلهما
ولساو بهما صح وان باعها بمثلها مثلاً فكلتا كانتا سواً صح واحاد **فصل** في الاعطام
بالكتاب والسنة ما ذكره عن ملك انه حوز من الموزونات الدوية بالمحزي ومرد الجدل
عرف المدرسه والوزن عرف مكة ومن السلي على الله عليه سلم فان تعذر فغرفة موضعه
وقيل للاسببه هناك وقيل الوزن والمبايع يمكن زادة الدعايه وفي اللبن
وحمان وان الرند مجل وان في اللبن وحمان وحمل في الروضة العسل موزوناً
قال في النهاية والترغيب وغيرهما وحوزا المعامل محل لمعهد والحسن ما تم انواعاً
لتموز وسعر وميل بض عليه قال في الطوبى الاوب والاما زرجن وسرور الاجار
احاسر كاديه وادهان وخلول والبان والجمان وعنه اللبن وخل موزون
عنب واللحم حسن وخرج منها في النهاية ان الادهان المايعة حسن وان القالكة كساح
وسفر جل حسن وعنه بلاءه لحم اعام وطير وذواق الماء وعنه ورابع ولحم حوت
واللحم واللبد والعلب ونحوها اجناس وقيل الروض من حسن اللحم وقيل لا
في عموم المسائل لا يجوز بيع لحم سمح مفاضلاً لانه لا منفك عنه ولهذا من خلف
لا مائل لحم اقل مما حث كذا قال وفي السمح والالبه وحمان وحوز سمح لحم
خمران وقال **فصل** في مفعول اللحم من حسبه ومن غير حسبه ما كول وقيل وعنه

٢٢

٧٢

وَجَهَانُ قَالَ **سُحَا** خَرْقِيَّةٌ سِتَّةٌ عِنْدَ جَهْوَزِ الْعَمَاءِ وَخَوْزِ سَعٍ وَطَبِّ وَعَنْبٍ مِثْلَهُ
يُقْرَأُ عَلَيْهِ حَلَاكًا لَا يَحْفُضُ وَأَنْتَ هَابٌ كَالْوَلَمِ يَجْرِي أَوْ زَيْتًا وَدَمَقَةٍ مِثْلَهُ أَنْ
أَسْوَمَانِي الْعُومِيَّةَ حَلَاكًا لِمَا دُمِنَ فِي السَّحَرِ وَسَاعٌ كَيْلَ سَوِيٍّ مِثْلَهُ وَمِثْلُ زَنَا وَخَبَرٍ
مِثْلَهُ قَالَ فِي الْمَبِيجِ لَا قَطِيرَ خَمِيرٍ وَالْحَمْدُ مِثْلُهُ يَنْقُصُ عَلَيْهِ وَسَعٌ مِثْلُهُ الْخَرْقِيَّةُ رَطْبًا وَبَعْدُ
يَنْقُصُ عَلَيْهِ فِي الْأَحْمَرِ كُضْفِيَّةٌ عَسَلٌ لِأَنَّ السَّحَرِ مَقْصُودٌ وَالْأَقْدَحِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْمَوِيُّ
عَنْ مَقْصُودٍ هُوَ كَيْلُ خَيْزٍ وَخَيْزٌ خَيْلٌ وَأَنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا مِلْحٌ وَمَا لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ
وَيَنْقُصُ عَلَيْهِ فِي الْحَمِيرِ وَدَرَانِ عَمَلٍ وَأَسَانٌ وَخَوْزَانٌ يَخْفِضُ طَاهِرًا وَمِثْلُهُ
وَيَنْقُصُ عَلَيْهِ عَصْرٌ لِحَسْبِهِ وَلَوْ مَطْوُوحِينَ وَمِثْلُ أَنْ سَوَمَانِي عَمَلٌ يَارٍ وَيَنْقُصُ عَلَيْهِ الْخَالِي
مِثْلُهُ وَالْأَقْدَحِيُّ وَخَوْزٌ وَدَبِيرٌ مِثْلُهُمَا لَا تَنْقُصُ مَا خَوْزٌ وَلَا خَلٌّ عَنِ خَلِّ رَسَبٍ لِأَنَّ
فِي أَحَدِهِمَا مَا وَخَوْزٌ مَنَعُ حَبِّ حَمِيرٍ مَعْسُوسٍ ذَلِكَ أَنْ عَمَلٍ وَعَنْهُ لِقَطْرِ الْحَلِ كَلَوْنٍ
مِنْ طَعَامٍ يَلْبَسُ حَمِيرٌ مَعَ لِقَطْرِ الطَّعَامِ لَكُونَهُ مِلًّا الْخَالِي قَالَ وَعَقْفَةُ سَلَمَةٍ كَمَلٍ
كَذَلِكَ وَأَنْ سَلَمًا فَالْعَفْهَ فِي نِصْفَانِ الْأَطْرَافِ عَمَلًا وَخَوْزٌ حَبِّ مِثْلِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا
لَسَوِيَّةٌ وَعَنْهُ خَوْزٌ وَزَنَا وَخَلُّ الْحَمِيرِ الْمَنَعُ بَانَ أَصْلُهُ كَيْلُ مَوْحَةٍ مِنَ الْخَوْزِ سَعٍ
مِثْلُ زَنَا وَمُوزُونٌ كَيْلًا أَحْمَارُ **سُحَا** وَكَذَلِكَ الصَّوْحَةُ فِي خَيْرِ حَبِّهِ وَدَمَقَةٍ وَمِثْلُ
أَنْ الْعَامِمِ وَعَنْهُ الْمَنَعُ لِأَنَّ مِثْلَهُ أَوْ عَمَلُهُ أَنْ سَهَابٍ مَا هُمَا إِذَا كَانَ أَجْزَاكَ أَنْ الْكَنْ
هَذَا وَخَوْزٌ مِنَ الْخَوْزِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا سَافِرَ أَصْلَانَا لِأَنَّ الدَّسُومُ مَوْزُونٌ كَالْخَوْزِ عَدَدًا
فَإِذَا دَخَلَ صَارَ وَزَنَا وَخَوْزٌ مِثْلُهُ مَطْبُوحَةٌ وَأَصْلُهُ نَعَصٌ كَرْتُونٌ يَنْقُصُ وَمِثْلُهُ
عَمَلٌ هُنَا بَلْ كَرْنٌ وَخَالِصُهُ أَوْ مَشْوِيَّةٌ مَسْوِيَّةٌ عَلَى مِثْلِ عَجِيٍّ وَرَطْبُهُ بِأَبْسِهِ وَمِثْلُهُ
الْأَمْرُ الْغَرَابُ وَهُوَ سَعُ الرُّطْبِ وَعَنْهُ الْمَوْهُوبُ لِمَا بَعْدَهُ إِخَانُ الْخَرْقِيَّةِ وَغَيْرِهَا
كَلِمَةٌ مَا لَهَا نِسَاءٌ مِثْلُهُ وَعَنْهُ سَمِيرٌ مِثْلُ رَطْبِهِ فَلَا لَفْظَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ مِثْلُ بَعْدِهَا
وَمِنْ سَمِيرٍ الْخَلِيَّةُ فَمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْ سَبْعَةٍ وَقَدْ لَقِيَ مَحَاجٍ إِلَى الرُّطْبِ

وَقَالَ فِي السَّحَرِ وَالْمَحْزُورِ وَأَوَّلُ الْمَزُورِ وَمِثْلُ بَعْدِهَا حَذَائِعُ إِلَى سَمَاءٍ وَخَوْزٌ أَوْ عَمَلٍ
سَعًا لَوْ أَبْقَى لَمَّا دَخَلَ رُفَّ الْعَرَبِ حَاطَةً وَلَيْسَ بِطَاحَةٍ غَرَابٍ وَمِثْلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ
وَيَنْقُصُ عَلَيْهِ خَوْزَانِي سَعِ الْخَرْقِيَّةِ وَمِثْلُ خَوْزٍ وَعَنْبٍ وَخَوْزَهَا **سُحَا** فِي السَّحَرِ
وَالْحَمِيرُ الْحَاطَةُ سَعِ الْحَبِّ الْمَشْتَدِّ وَلَمْ يَسُدِّ حَمَاعَهُ مَسِيدٌ مَسِيدٌ مِثْلُهُ حَمِيرٌ وَبَعْدُ
سَعِ مِثْلُ عَرَبِيَّةٍ وَخَمِيرٌ وَبَعْدُ يَغِيرُ كَيْلٌ وَخَوْزُ السَّحَرِ وَعَنْهُ الْخَالِي بِالْحَبِّ وَسَعٌ رَوِيٍّ
حَمِيرٌ وَمِثْلُهُ أَوْ مَعَهَا مِنْ غَيْرِ حَمِيرٍ لَمْ يَجْعَلْ وَدَرَاهِمُ مِثْلُهُمَا أَوْ دَرَاهِمُ أَوْ مِثْلُهُمَا فَانْ عِلْمُ
بَعْدَ الْعَقْدِ سَاوِيٍّ الْعَمَةِ أَوْ مِثْلُهُ لَكُونَهُمَا مِنْ حَمِيرٍ وَبَعْدُ وَاحِدًا حَمِيرًا لَاحِظًا وَعَنْهُ خَوْزٌ
أَنْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْدُوسُ مِثْلُ الَّذِي مَعَهُ عَنْ فَاكِلٍ إِخَانُ **سُحَا** فِي مَوْضِعٍ وَعَنْهُ خَوْزَانٌ لَمْ
يَكُنِ الَّذِي مَعَهُ مَقْصُودًا أَلَا لِسَفَرِ الْحَمِيرِ إِخَانُ **سُحَا** وَكَذَلِكَ طَاهِرًا وَمِثْلُهُ وَأَنَّهُ خَوْزٌ
فَضْلُهُ لَا يَسُدُّ غَشْمًا خَالِصُهُ مِثْلُهُ فَإِنْ كَانَتْ الْخَلِيَّةُ مِنْ غَيْرِ حَمِيرٍ أَوْ مِثْلُهُ لَا
وَيَنْقُصُ عَلَيْهِ الْأَرَسَادُ هِيَ أَطْهَرُهَا لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَحْوَى بَلَدٌ لَمْ يَدْرُ بِهَرَجٍ وَلَوْ بَاعَ بَرَابِيعُ مِثْلُهُ مِنْ
حَمِيرٍ لَمْ يَسُدِّ حَمِيرًا مَنَعُ عَلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَفْلَاكِ وَأَنْ تَطْهَرُ مِنْهُ وَمِثْلُهُ سَاءٌ ذَاتُ
لَيْسَ أَوْ صَوْفٌ مِثْلُهُمَا أَوْ لَيْسَ سَاءٌ فَهَذَا لَيْسَ أَوْ دَرَاهِمُ مِثْلُهُمَا خَالِصٌ أَوْ مِثْلُهُ أَوْ بَرَابِيعُ مِثْلُهُ
وَمِنْ رَوَاكِبٍ وَأَنْ بَاعَ نَوْعٌ حَمِيرٌ لَمْ يَجْعَلْ الْعَمَةِ نَوْعٌ مِثْلُهُ أَوْ نَوْعٌ مِثْلُهُ كَمِثْلِهِ
وَعَنْهُ فِي السَّحَرِ وَعَنْهُ خَوْزٌ أَحْمَارُ صَاحِبُ السَّحَرِ وَالْمَقِيَّةِ وَالرَّعْبِ وَغَيْرِهِمْ
وَسَرَطَانِي سَعِ حَمِيرٍ سَعِ فِي عَمَلِهِ دَنَا الْفَصْلُ لِمَنْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْخَلُولِ وَالْقَبْضِ
فِي الْحَمِيرِ يَنْقُصُ عَلَيْهِ خَوْزٌ مِثْلُهُ حَمِيرٌ أَوْ سَعٌ وَخَوْزٌ نِسْبَةٌ وَكَذَلِكَ أَنْ صُرِفَ
الْعَمَلُ إِلَى الْمَافِقَةِ سَعِدٌ وَعَمَلٌ أَنْ مَقْصُودًا إِخَانُ أَنْ عَمَلٍ **سُحَا** وَكَذَلِكَ رَوَاةُ
وَالسَّرَطَانِي مِثْلُ خَوْزٍ عَلَى الْأَحْمَرِ وَبَعْدُ السَّحَرِ وَرَوَاكِبٍ وَكَذَلِكَ حَمِيرًا عَمَلًا إِذَا
أَحْلَقْنَا فِي الْعَمَلِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَمَلٌ أَوْ مَحَازٍ نَفَاصِلُهُ كَسَابٍ وَخَوْزٌ خَوْزُ النَّسَاءِ
مِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ عَلَى الْعَمَلِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ الْعَاصِ بِسَاعٍ بَعْدَ بَعْدُ وَبَلَدُهُ سَعَةً لَمْ يَسُدِّ خَيْشًا

قال في الاسرار فان قيل لعله اشاع على امت المال لا في ذمته لانه مضاعف من الصدقة فلما
اشاع في ذمته والامامة ذلك للمصلحة ونصبه من بيت المال وكذا الجواب ان غرض
المال لا يست في مال والذين لا يست الا في الذم ومع اطلقت الاعراض بعلقت بالذم
ولو عتبت الدون في اعان اموال لم يصح فكيف اذا اطلقت على هذا قال بعض اهلنا
الحسن شرط محض فلم يؤثر ما ساء على كل شرط كالاختان مع الزنا وعنه حرم فاعلة
النساء الملائكة وعنه حرم ان ينع خمسة فالحسن احد وصلى العله فاثرو عنه مضافا
اختان **سج** ومع حرم فان كان مع احدهما بعد فان كان وحده سبه جاز وان
كان بعد ان والعوضان او احدهما سبه لم يخرق عليه وفي الواضح وانه حرم
ربما مضى لانه ذريعة الى مرض حق مفعلة **فصل** وان تضاد فادها لغير
عنا وعن ولو لو نفي مفعلة او خبر صاحبها فوجد احدهما عن من غير خمسة بطل
قال الشيخ كقوله بعد هذا الغل فاذا هو حرام وعنه يصح لا ريبا وعنه له ريب
واحد المذلل وان كان من خمسة في الواضح وعن بطل وهو ظاهر نقل جعفر بن
الحكم والاسهولة مولة واحد ارسا لعب في المجلس وكذا بعد ان جعل ارسا
عن حسن المر لانه لا يعتبر مفعلة كبيع بربيعي فوجد احدهما معينا فاحذر ارسا
دراهم بعد الفرق وله ريب ولا يذلل له لانه ما حذما لم يشتر الا على رواية لا
تعتبر التقود وبطل الاكثر له ريب وبذله ولم يفرق في اللعب وان تضاد فاد ذلك بغير
عنه صح لان المجلس كما له العقد فان وجد احدهما معينا فله بذله وله الرعي
من خمسة من فان يفرقا واللعب من خمسة وذكر جماعة او عن فعنه له بذله
لانه يذلل عن الاول كما مسلم منه وليس له السخ ان يذلل له وله احد ارسا بعد
الفرق وعنه لسه له بذله فمصح او مسك في الجميع ولا ارسا بعد الفرق وبعث
الذلل في مجلس الرد وان تضاد فاما محب فيه المائل وكذلك وفي الاثر

وهو وحمل ان سطل كل عدي صرف ان تجاوز اصل الفضة في المجلس وفي مفر ذات الى الوفا
عمل ان يحصل لبعض فضا في الصرف وانه لا يقتضيه عز السليط بالقول مع بعض
التمس ولا في سلبا لانه احق سوطا وله التوكل في مفر وفي مفر ما دام موكلة
بالمجلس لعلقه بعنه وفي بهما به الا في ان مات الموكل بالمجلس هل يوم واره في مفر
حتى سقى العقد الصحيح لا سقى متوجه منه يخرج في الوكيل وخورامقا سيد من اخو
في الامح ان حضرا احدهما والاخر في الذمة مستقر بعونه بقض عليه لغير ان غرض في
مع الابل بالسبع ولانه قضا فان بالمثل لكن هنا ما لعمه لعدو المثل وهل سطر مخلولة
على وجهين وان كانا في ذمتهما فاصطفا مفعلة لا يصح وخالفه **سج** ومن وكل
عز منه في سعة سلعة واحذر ذمته من مفعلة فاع بعض حسن ما عليه مفعلة لا ياخذ من
لثري وكل من نفسه ومن عليه دين او معة الى عزمه دينارا او معة ذراهم او ارسا
للمن عليه ذراهم فقال للرسول اذ حققك منه ذراهم فقال الذي ارسل اليه خذ
فما حانا لذي يارب لم يخر لانه لم يوكلة في الصرف بقض عليه ولهذا الوعت المدين الرسول
بغير بعد عليه رهنا او قضا فذهب من المباعث ومع صار فله الشري منه من
حسن ما احذر منه بلا مواطاة وعنه تكن في المجلس ومعة ان لا موى الا ان ينفق
لما راف عن فلم يستقم وبطل الارم وعنه ما يعني الا ان ينفق فلم يجد ونقل حوث
وعنه اعجب وان سطر سطر في صرف خوان خرج ردنا ردده فقال احمد لا يجوز
وقال مكروه وبطل المزودي وانما الحوث ان تضاد فاحرج في الدراهم رددي له ما لم
سطر او الدراهم سعتن ما لعين في العقد ولا يذلل وان مات معصوبة بطل ومعية
من خمسة له الرد ومن عن سطل وعنه لا سعتن سطل مع عيب وعيب وان
بذله صدقه بدرهم بعنه لم سعتن ذكره القاضي وخمسة وفي الاسناد سعتن ولو سطر
به لا امر لم يضمنه وبضمنه على الاول وسلم الحسنة المعين في هبة وصدقة وصية

وتدبر قالوا لان المعبر في ذلك حكم العبد في نفسه وكثر
معامله معسوس حسبه لمن يعرفه وكفه ابو المعالي لعنه وخور تعز حسيه على الام
وهما في صربه وكور ابو المعالي المعامله ان استمر دره وان جهل وغشيه معصود ظهور
معنا ان ما ربح لا في الذمه وعز معصود ما طاع خور معنا ان لم نأزج قال **سبحا** الكمال
عش وهي سبيسة المصنوع من ذهب او فضه او عين بالمحاور باطله في العمل بحزمه ولا
نزع من علماء المسلمين ثبت على الروياض ولا يعرف بها كرا السبما التي هي من
السحر والدرجاص مصنوع لا مخلوق ومن طلب جمع المال ما حزمه الله عوب سعيه
كالمرابي وهي اسد خور ماسه ولو كانت حقاما حالوج **سبحا** خمس اور كوق ولور حب
عالم قيا ساء والعول بان فادون علمها باطل ولم يذكورها ويعلمها الا فيلسوف او احمادي
او ملك طالع ولو باع سباسة او من لم يعضه في طاهر كلامه وذلك في القاضي والاحكام
والاكثر استراة ناول مما ناعه قال ابو الخطاب والسبح بعدا ولم يعله احمد والاكثر
بعد عن اجله بعله ان القام وسندي بطل لما في الا ان **سبحا** نفسه او بعض منه او
بعر حس منه وفي الاسفار روجه يعرض احسان السبح او استرته مثل منه او من عرش
لا من قهله وسأله المروذي ان وجد مع اخر سعة ما سوق استرته ناول قال
لعلة دفعه ذاك الله سعة وتوفقه ودا به شئ فيما اذا انصرف نفسه وجملة في
الخلاف على ان يعضه اقل من البصر الذي استراة فيكون علة المنع ماسه وهذه مسئلة
العنه وعند اي الخطاب ولا يجوز قيا ساء ولذا في الذهب لم يخر اسحسانا وكذا في
القاضي واحكامه القياس صحة السع ورا ذهم ان القياس حولف لدليل راجح ولا خلاف
اذ في المسألة وذكور **سبحا** انه يصح الاول اذا كان ثانيا بلا مواطاة والاطلا وان
احمد ولي خمسة وملايك وتوجب **سبحا** ان مراد من اطلو هذا الا انه قال في الاسفار
اذ قصد الاول الثاني خور وما ملنا سطلا به وقال ايضا حمل اذ قصد الاول

الاحكام

لا يفتا وان سلم فالسبع الاول خلا عن ذريعه الربا والخطاب عن قول عايسة رضي الله
عنها سب ما شرب انه للمالكيد قال احمد رضي الله عنه فمن فعلها لا يعنى ان يكسب عنه
الحديث وحمله القاضي وعنه على الورع لانه مما سوغ فيه الاحكام فمع انه ذكر عن قول
عايسة رضي الله عنها ان ريد من ارمه اطل حهان انها وعدت عليه وسبيل الخلاف
لا يجوز في الوعد وعكس اعينه مثله بعله حريب وسال الوداود خور بلا حيلة وعل
المروذي فمن سبغ السبي لم يحد ساع استرته ناول مما ناعه بالقد قال لا ولكن ما كرا
لا ماس ولو احاج الى بعد فاستري ما سادى مانه ثمانين ولا ماس بصر عليه وهي الوف
وعنه بكنه وحزمه **سبحا** بعل الوداود ان كان لا يرد ساع المناع الذي سترته
منك هو اهون فان كان يرد سعة فهو العنه وان ناعه منه لم يخر وهي العنه بصر عليه
وكن احمد رضي الله عنه ان لا سبغ الرجل الاسنة مع حوان ومن باع عزمه نر ماسه
لمصر عليه لم يخر ولو باع ربوا اسنة خرم احد عن منه ما لا ساع به سعة لاندون
من قال احمد وجون **سبحا** الحاحية واحسان السبح مطلقا وقال فماس مسئلة العنه
احد عن حسه وخرم وطع درهم ووطعه وديار وكس ولو مصاغه واعطاد سبابيل
الا الروي بصر عليه واجتج سببه عليه السلام عن كرسكة المسلمين الحاحية منهم
الامن بصر وهو خير صعب وماتت مساذة الارض وعنه لراهة الذمة قال القاضي
وعنه لا يعنى قال والبا من ان يخلف درهم او دينار وهل هو روي او جيد فيكس
لهذا المعنى واحج ما ان مسعود رضي الله عنه فان بصر الزنوف وهو على ست المال
وقال ابو المعالي بكنه مانه القرآن على لراهه عند الضرب وورعه عليه الصلاة والسلام
عن الكرم ما علمنا من اسماء الله فينا ترعدا الكس قال ولكن شرها على الدرك لوقوعها
حت رجل الدواب كذا قال ولم يصر النبي عليه الصلاة والسلام ولا الخلفا الاربعة
الدهم صرت على عهد الحجاج قال احمد قال احمد فمن معة دنار فقيل له هو روي او

الصلاة و

حد حجاب رجلا فاستراه على انه زدي لا يارب له الوزن حجب الشيعر قد سفاصل
يعتبر به وزن به باب

باب التمسك بالدين

يصح بلفظه ولفظ السلف والسع سوطا احذنا ضبطا صفا به كتحليل وموزون
والمذهب ومذروع ومبه رواية وعلى الاصح وحيوان اذني وعمر ومعدود كقواكه
وقول وجلود وروس ومض واما ان وفيما حلقه مصود مهن كياب منسوجة من
نوعين وحفاف وساب ونبيل ورماح وقيل وصي وحيوان لاجوه ورجل ونصح
حين دخل يمل ولبن وخبر ولحم ولومع عظمه ويعتبر موضع لحم من حيوان كلهم حذوا
حجب بعله الجماعة ومنزل ابوداود السلام به لا يارب له وسمي ما عرفت او سمى
ونصح في سحر من لاجمدا انه مخلق قال سلف مخلق وسلكه من ونحو لان حلقه
لمصلحة ولا في فيه ما تسرا وذهن سعيه وورد ونحوها ووزن المسائل لافى لن
حاضر لانه عيب ولا يصيب لاما خالفه ما لا يسهل كما في لن ومشر ذهاب او لا
سيزكف معسوق ومعا حجب وندو عالىة وفلم في الاسماء منع وسليم وحيوان
حامل وامة وولدها المذنب جمعها الصفة وقيل ولحم مطوخ ومشوى وطريه
بعض احسانا في لولو ونحو وجليان ومعا حجب منع في الحل بهم تسليم واللؤلؤ تسلم
في الحل ومن شهد وعقيق وآينه مخلقة الراس والوسط وحيوان الساني
ذلك ما حلف به منه غالبا كقرون وبه وبه وبلده وحدايه وجوده وصدهما
وبذكره الاصح ما عمن مخلقا النوع ومن الحيوان وذكر كونه وانوته وسمه وهزاله
وراعنا او معلوفا وهل الاله اجنوله او كلب او هذ او صقير وعند السح
لا سطر هذا لانه ستر واذا لم يعبر في الرضود كرمين وهزال وكوها ما سائر
المن فهذا اولي والطول السرم معسوق في الرضوق وفي الرعب فان كان رجلا

(١٠٠ - ١٠١)
(١٠٢)

(١٠٣)

قال

ذكر طول او دنا او قصرا و2 ذكر الحلال والرج والمكان والسوية ونحوها وحيوان
وفي عنون المسائل بعض ذكر الوزن في الطير والكرن والبط لان القصد الحجة ومنك
الوصف على اقل درجه وفي الرعب ولا يذنب من كان بلفظه فمما عرفت الرجع اليهم عند
السارح قال في عنون المسائل وذكر في العسل الحان بكذا اجلي والزمان ربي خرفي
واللون لا قدمه وحدايه ولا تصح سطر الاجود و2 الاردي وحيوان وله احذ نوع
احسن من حسبه كدوق سطره من نوعه وقال القاضي وعمر بلزنة وعسة مخرم كغير
جسسه بعله الجماعة وبعل منه جماعة ما حذوا في كثير عن بر بعد وكيه ولا ربح من
واحيى مان عباس ومانه اقل من جمعه وبلزنة احذ اجود من نوعه في الاصح كستر طيه
والونقرو وقيل لخرم وحكي رواية سارح وعبد الله لا ياحذ فوق صفته بل ذوا
فخوردنغ عوض زمان القدر والاحون ولا الرداة وان وحدايه ارسه او
ذلك الثالث ذكر قرون ما لوزع في المذروع وقال **سحا** فمن اسلف ذراهم
لا اجل غايه حكيم انه اذا حلف دفع العلة ما يفسد ما ساوى خمسة ذراهم هذا اسلف
ناقص عن السحر شي ومعدود وممن له ان سعة سعيه ما سعى الناس او زمان درهم
في العوان او بصر درهم فمما وفي السع بالسعر فولا في مذهب احمد الاظهر حيوان
لانه لا يخطو ولا يعود ولا في قيمة المسيل الى ماضيا بها اولى من قيمة ميل لم يراعيها
ومن قال ان ذلك لا يلزم فاذا اوصاه حاز وفي صحة السلام محمل وزنا وموزون
يلا واما ان موصوفان فان سوطا محال رجل ومن انه او ذراعه ولسر لها عرف
لم يصح كقوله في مثل هذا الباب والاصح ولا سعي في الاصح وفي فساد العقد وحيوان
واطلوا او الخطاب وراس من حجة عقد يتبعين مجال وسلمه معدود وغير
حيوان سفاوق عدد او عسة وزنا مطلقا وعسة عكسه السرايغ ذكر
احل معلوم بعله الجماعة له وقع في المنعان قاله احسانا كثر وليس هذا في كلام

(١٠٤)

احد واجب الاحكام بان الاصل انه لا يجوز المسلم لانه ناع مجهو لا لملكه سعد و
 سلمه ورجع فيه الحاجة المفلت ولا حاجة مع القدر وهذا انما يدل على اعسار الاجل
 في الجملة مع انه قال في عمود الحساب هو معدن المساله وشرها وفي الواجب قدره انما
 سهر وفي المسار وانه يصح حاله من قبل لاطالب اهل المدينة يقولون لا حاج الى
 اجل وهو مائت ولكن للاجل احب الى الناس مع نية المصير يدل على الاجل القرب
 وحملها القاصي وعن علي الاول كذا قال والاول اظهر لاطلاق الامر بالاجل ولا
 يصح في شهر كذا او ناحية شهر روي وهو روي وخوفه وقل يصح بوفته بخمسة وثلاثين
 على الاول ولو قال الى شهر رمضان حل ماؤه وان سلمه في ما خذ كل يوم خمرا معلوما
 في نصف عليه وقل ان تنسب كل اجل ومئة وان سلمه في خمسين لم يصح حتى تن
 من كل جنس ليلة الجماعة ومئة وواحدة ومئة من جنس ليلة الوداد وقل
 يجوز رجوع ان بعد بسم الله وان اياه بالمسلم او غيره قبل محله ولا ضرورة اخذ
 لزمه ليلة الجماعة وقل بكونه قبل من الجماعة لا يلزمه وذكرها جماعة لانه لا يجوز
 فرق ولا نفاة في ملكه حوله لم يرض بذا له وذكره المذهب فيه يلزمه مع ضرورة
 طاهر المذهب واطلعه فيه احمد والحنفي واليوكوفي والروضة في المسلم فيه انه
 اذا كان من سلف او سفي ودية او حديثه لزمه مائة والافلا وحزم القاصي وان
 عقيل والسخ وغيرهم انه اذا كان من سلف او سفي قديمة او حديثه لا يلزمه مائة للفرق
 وتوجه يخرج رواه لا يلزمه في غير من الجماعة او اولى ولهذا في لزومه فيه
 مع ضرورة خلاف ثوبه انهم واسوا للزوم على لزومه احد زمان في الصفه وسقويه
 خلاف وان اني به سري ذكره السخ في المكحول وهو المشهور بربعة الى حاكم منوف عنه
 في مائة وكلمه بعبه بل حث ان الى مولا الاخذ ما علمه وان الاجير او قال في حديث روي
 قلت حدثت عثمان قال لعمر قال له ضع في بيت المال وخلي سبيله وقل قول المسلم اليه

مكان يسلمه بعبه حوث وقد واجله والاصح وجوله قال ابو بكر بل حث اذا احلفا
 في اجله قبل قول المسلم اليه الحسب غلبة المسلم فيه في محله وان عدم حين العقد
 او غير ناحية سعد وفي آفة فان سلمه في ما ج من قبل فلا ين او من عمه وقله او في مشقة
 سان بعينه او زعمه لم يصح وقل الوطاب وحيل يصح ان يدا صلاحه او اصحصد واجه
 فان عودا له ابو بكر وان امن عليها الحاجة وفي الروضة ان قال لمن يزوجون فعبه
 يصح المسلم وفيه وعنه لا وان علمها بشرط عدمه عدا العدة وان بعدوا بعضه وقل
 او انقطع وبحق يمان فله الصبر او سخر الكل او البعض ما اذا لم ين الموجود او بدله
 وقل يصح ما بعد روي قال ان بعد بعضه فصح الكل او صبر السادس من فض
 المن قبل المتفرق بضر عليه وهل بشرط معرفة قدره وصفه امر بلفي مشاهدته على
 وجهين وبسخر العقد بعبه مثل لانه قد يصنع باول او اكبر وهو يباد كن في الاسناد
 وهو طاهر فلا من مثله وكذا الاجرة وبسخر اسلام عرض عرض او في من على الاصح
 قال ابو الخطاب والمنافع كسلبنا وسلمه الزم ولا يصح في غير ذلك او بحق ثابتة
 وفي الواضح ان كانت حاصرة فصغ بلفظ مسلم وبعض منه فيه وذكره المصنف في الخطاب
 والقول من الشروط وجب الوفا موضع العقد بضر عليه وله احد في غيره ان رضيا
 لامر اجرة جملة اليه قال القاصي كذا يدل المسلم وبسخر شرطه فيه وفي غيره وعنه
 لا وعنه في غيره فان لم يصح للوفا وكبر او خيرا بشرط ذلك وقال القاصي لا يوفى
 ما قبله وبسخر الا فله السلم مع العزم لا القام من وعنه لا ذكرها ان عمل وان
 الراغب في وصاحب الروضة وفي بعضه رواه ابن ولا بشرط مضى المن او بدله ان
 بعدد مجلس الا فله خلاف الا في الخطاب وغيره وفي المعنى لا بشرط من لانه ليس
 بغيره بل بزم روي المن الموجود فان اخذ بدله منا وهو من صرف والابيع خوف
 القبول من البعض **فصل** يصح سخر الدين المستقر من العزم لا من غيره

٢٥٢

٢٥٣

ففي رهنه عند مدني بحوله رؤا سان في الاسفار وعنه بعض منها قاله **شخا** نش
 عليه في مواضع وعنه لا احسان الحلال وذكر في عنون المايل عن صاحبه كد
 السلام في المبيع وغيره رواية يبع فيه احتارفا **شخا** وانه قول ابن عباس للرسول
 العمة فقط للارواح فما لم يصح قال وكذا ذكر احمد في بدل القرض وغيره ولانه
 مبيع وجواز الصرف ليس لازما للصمان في طاهر مذهب احمد وكذا لمن فكر مبعه احمد
 في حال او مودون ولم يفرق ابن عباس واحدا في مبيع كماله على الميزان او اذا اقر
 بعض ما يغير مبيعة في ربا النسبة وهذا الثاني في مبيعة واصله وهو موجب
 الدليل لانه لا يحدود ولا يحدودا من ربحه ولا مضى لانه لا فائدة في مبيعة
 مردود اليه وتعلل حث وعنه انه لو لم يفرق بين ربحه واصله سعر الاصل له
 وفيه من الحكامه مع انه غير مستقر وحان لا راس مال سليم بعد مبيعة في المخصوص وان
 باعه مدني لم يحرر وسرط مبيعة في المجلس ان باعه ما لا يساع به سنة او موصوف
 في الذمة والافلا وسلب في ولا يبع مبيعة من غير مبيع وسلب حث يبع وفاقا للملك
 واطلق **شخا** رؤا سان مبيعة في مبيعة من غير مبيع ومن مبيع في ساجرا فاقبل قوله في
 مبيعة مع مبيعة ويكف مبيعة امامه وسلب مبيعة لما لا يبع مبيعة على انه غير
 عمالة في طهره بعض احكامنا في ضمان الرهن لو دفع اليه عينا وقال خذ حثك منها
 بعلق حقه بها ولا يضمنه سلفها قال ومن مبيع في مبيعة مبيعة لا يضمنه خلافا
 للساجي قال ولو استرته عينا مبيعة لا يضمن له بطل السع خلافا لابي حنيفة قال
 ولو اقر واحدنا لغيره لم ينادر الى احاب صما به حتى يفسد صنفه اعدوا انا امها
 وان يادربا لان الاصل منه صنفه العدو انه كالدليل للملك الى ان يعود ذلك
 عدمه في جوار نضرته في مبيعة مبيعة اعدوا وحان وان مبيعة ما قدن
 مراد عي ما يعلط عليه وحان قال جماعة وان وحدا زمان مبيعة في مبيعة

عدارة الافشاء
 فانه نادر
 كما ان في
 في مبيعة امامه
 فان في مبيعة
 لا يضمنه
 لانه يضمنه
 باذن ربه
 في القعدة
 في القعدة
 والمقرون
 يتقرر المضمون فيه
 الى المشتري

مدققة في مبيعة
 والمدققة في مبيعة
 والمدققة في مبيعة
 والمدققة في مبيعة

والمدققة والمذهب من اذن لغزبه في الصدقة يدنيه عنه او صرفه او المضاربة
 له يبع ولهم يدونه يبع سنة الفاضل عشرة اشهر من نفسه وسنة في الهابة على مبيعة من
 مبيعة لم يملكه وميها رؤا سان وكذا اعزله وصار به به وسلب ان مبيعة لا يملكه مبيعة
 الا ان يقول ادفعه الى زيد لم يدفعه اليك ولو قال لغزبه اسلف الفاضل في مبيعة في طعام
 مبيعة لم يادن له في مبيعة باليمن الذي له عليه مبيعة استر له مبيعة في ذلك الغير وكله
 في مبيعة مبيعة مبيعة من الدين وان قال اعط فلانا كذا احم وكان مبيعة وكذا في المخرج
 والوسيلة مبيعة رواية في مبيعة مبيعة مبيعة وطاهرا لتبع مبيعة ان قال عي فقط
 وان قال لغزبه مبيعة ان قال عي والافلا وسلب الرقب يبع وجز مبيعة الحلو اني وان
 دفع بعد الغزبه وقال استر لك بمثل مالك على لم يبع لانه مبيعة في مبيعة في
 حته الرؤا سان بعدها وان قال لي صح مبيعة ان قال امضه لنفسك لم يبع لنفسه
 وله رؤا سان وان قال لي ثم لك صح على الامح ومن ست له على غزبه مبيعة له عليه
 مدرا وصفه وحالا وموجلا لاحالا وموجلا ذلك في المبيع والمغني في وطى الهابة
 وذلك في المغني ايضا في مبيعة الطفر ساقطا او در الاول وعنه مبيعة مبيعة وعنه
 او احدهما وعنه لا كالمو كان احدهما في تسليم وفي الفروع او فاما من غير الامان
 في المغني من علمه من من حث واجب يبعها لم يحسب به مع عشرتها لان وضاً
 من مبيعة ومن اراد قضا من عن غير مبيعة مبيعة او اعسر مبيعة زوجته فذلها
 احث لم يحرر او مبيعة احتمال كوكيله وكملكه للزوج والمديون ومي نوي مديون
 وقاؤنه ولا مبيعة وان وفاة حاكم قهر الفقت سنة ان وفاة من مديون وفي
 لم يرد مبيعة مبيعة مبيعة وحان وان في مبيعة مبيعة في مبيعة وان
 او ان مبيعة او احلة او اسطة او مبيعة او مبيعة او مبيعة او مبيعة او مبيعة او مبيعة
 عنة مبيعة ولو لم يملكه خلافا للملك في المخصوص ولورن المبري خلافا لابي حنيفة

ن

وعلمه الاصحان انه اسقاط حق القود والسعة وحذا العزف والحمار والعق
 والطلاق لا عليك لهبة العين وباني من المعنى اراها من المهر هل هو اسقاط او
 عليك موجه منه احمالك لا يصح به وان صح اعتبر قوله في الموجز والايضاح
 لا يصح هبة الا عن وعن المعنى ان خلف لاهبة فارة له تحت لان الهبة ملكك عن
 قال الحاد في يصح بلفظ الهبة والعطية مع امثالها وجود معين وهو مسقط لافادتها
 لمعنى الاسقاط هنا قال ولهذا الوذهبه ذنبه هبة حصته لم يصح لاسقاط معنى الاسقاط
 واسقاط الهبة ومن هنا امسح هبة لغز من عليه واسمع احزان عن الزكوة لاسقاط
 حصته الملك وفي الاسرار ان ارا ارض من ذنبه وهو حل ماله في رايه من يلبه
 مل دفع يلبه مع وتسليم ويصح من حمل المبرى وعنه ان لم يعرفه المبرى اذ في المحر
 وطن المبرى جهله به وعنه ان بعد وعلمه صح والافلا ولو جهلا وعنه لا يصح
 كبراة من عيب ذكرها ابو الخطاب والوالوفان صور المحمول لارائس احدهما وارا
 احدهما قاله الحلواني وانه صح بالسان كطالاه وعنه احداهما على المذهب
 ولا يصح تعلية بشرط يصح عليه فمن قال ان مت فانت محل لانه ان كان ملكا لمعنى
 الهبة والافدينا ل هو ملكك من وجه والعلوم مشروح في الاسقاط المحقق فقط
 وفاقا لابي حنيفة وذكره بعض اصحابنا في طريقه وزاد وناقه الجمالة فان ضم الما
 بوصيه وحمل احمد رجلا في حل من عسبه بشرط ان لا يعود وقال ما احسن الشرط
 متوجه فيهما روايان واحد صاحب النوادر واية من شرط ان لا يعود
 صحه الاراد بشرط وذكره الحلواني في حجة الاراد بشرط واجتنبه المذكور هنا انه وصيه
 وان ابن مهابد القاضى قال لا يصح على غرموت المبرى وان الاول اصح لانه اسقاط اصل
 المعلق لقود وارسان حياه وحيار شرط قال وحذا عذف كذا قال قال ولا يصح الارائس
 مل وجوبه ذلك الاصحان لقوله لا طلاق ولا علق فما لا ملك والارائس معناه وخرم

جماعة مانه عليك واحجوا بان الشرح قول الدين منزلة العين الموجود في الحيز بدليل
 وبانه غير قابل للتعلق ولا يصح مع ايام المحل كبراة احد غيري ومنع بعضهم انه
 اسقاط وانه لا يصح بلفظ الاسقاط وان سلمنا قنانه ملكه اياه لم سقط او لا يصور ان
 يملك على نفسه لنفسه وصار كقوله للعبد ملكك نفسك ومنع ايضا انه لا يعتبر قوله
 وان سلمنا فلا يفسر ما لا بالنسبة الى من هو عليه وقال العفوع عن دم العبد ملكك ايضا
 وفي تسليم ان ايا اليسر الصافي انه قال لغز منه ان وجدت قضا فاقض والافان في
 حل واعلم به الوليد بن عباد بن الصامت وابنه عباد وهما بايعان فلم يكرأ وهذا
 فحة واخا **سحا** وما قبضه من ذنبه شرك بارث او ان لا في قال **سحا** اوضيه
 سبب استحقاتها واحد فليشركه الاخذ من الغريم وله الاخذ منه جزومه الا ان وعنه
 لا كما لو بلغ المقبوض بدقا بضة يعين حقه فيه ولم يرجع على الغريم لعدم تعديده لانه
 قد حقه وانما شاوله لشوبه شتر كما مع اقمه ذكره والواخرجه القابض من او قضا
 دين فله اخذه من يد المقبوض بعد فاسد في وجبه منه في تعديده في التي قبلها وضفته
 وله وجبة في النظر واخا **سحا** او يوجهه ماله من عدم تعديده حقه تصرفه
 وفي التفرقة نظرا هرو ان كان القبض اذن شريكه او تعديا حل شريكه حقه او كان
 الدين بعد فوجها ونقته في شريكين وليا عقد مدانية لاحدهما احد نصيبه وفي
 من من مبيع او قرض او غيره وحان فاما الميراث فيسأله لانه لا يتجزأ أصله ولو ابرأ
 منه صح في نصيبه ولو صاح بعرض اخذ نصيبه من دينه فقط وذكره القاضي والفقير
 التخصيص مع تعدد سبب الاستحقاق ولكن ليس لاحدهما الكراهة على تقديمه قال احمد
 رضي الله عنه الدين اوله هم واخره جوبه قال بعضهم هو كان يقال الدين هم بالليل
 ودل ما لها واداد الله ان نيزل عبدا جعل عنقه ديناً وكان يقال الاذ لا اوجه
 التام والكذاب والغير والمريان وكان يقال لاهم الاهم الدين ولا وجع الا وجع

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما لا يورث من الدين ما لا يورث من الدنيا
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما لا يورث من الدين ما لا يورث من الدنيا
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما لا يورث من الدين ما لا يورث من الدنيا

العين قال ابن عبد البر وقد روي هذا القول عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ضعيف
وقال جعفر بن محمد المستدين باجر الله في أرضه وقال محمد بن عثمان بن عبد العزيز الدين وقد
طال ما حمله الكرام ولو سارا ولا حملهما على الأحويث من كثوب فادعى استئثاره بقلبه ولم يثبت
منه قبل ولا خصه بخليفته ذلك **سما** وتوجه الروايات في هذا الباب للعلماء بها
يعمل **باب 9** **الفرض**
وهو محض نفع عليه يصح فيما يصح المسلم فيه وفي غيره من غير نفع سماعا وريقا وقيل
عبد لا جارية وقيل بل غنم باحة للمقبوض وجان ومعرفة قدره بعد معرفته ووصفه
شرط وسأله أبو الصقوع عن ابن قوام لهم نواب في أيام يقرض المائتين نوبة صاحب الخسيس
ليست به ليرد عليه يوم السبت قال إذا كان محمدا يعرف كخرج منه فلا بأس والأكوه
يتم بقوله قال جماعة ومالك ومالك بن نبيته كعبه وله الشرايه من مريضه
علة منها ويلزمه ميل وموزون بقبضه وفي غيره روايات ومن سألته أن يصادف ذمة
لا على ما حدث ذلك في الانتصار وأنه لا يجوز قرض المانع وفي الموجه يصح قرض حيوان
وتوب لبيت المال ولا حاد المسلمين ولا يلزمه رد عينه بل يثبت بدله في قيمته حاله ولو
أجله وخالف **سما** وذكره وجهها ويحرم تأجيله في الأصح قطع به أبو الخطاب وغيره
قال أحمد الفرض حال وشبهه ابن قوام وعنه وإن رده لعينه لزمه وصول المثل وقيل وعنه
فإن كان قلويا أو ملكه فحرم السلطان وقيل ولا يتعاملوا بها فله القيمة من غير
جنسه وقت العقد بضر عليه وقيل وقت فسدت وإخلاف فله إذا كانت ثمنًا وقيل
يوم الخصومة وقيل إن رخصت فله القيمة كإخلاف المكان ونقصه من ماله وإن
شرط رده بعينه أو باع درهما بدرهم هو دفعه إليه ليصح ويرد المثل في المثل مطلقا
فإن أعوز قيمته أو أدير قيمة جوهر ونحو يوم قبضه وقيما عداها وجهان وإن
أقرض خيرا أو خيرا عدا أو رده عدا بلا قصد رنان جاز نقله الجماعة وعنه لا

ويحرم شرط وقرض خيرا نفعًا كتحليل نفعه ليرخص عليه في السعير كما سجد أمه واستبان
منه نقله الجماعة وفي فساد القرض روايات وإن فعله بلا شرط ولا مواطاة نفع
عليه أو أعطاه أجود أو هديه بعد الوفاء جاز على الأصح وحرم الحلو أني أخذ أجود
مع العاق وإن فعله قبله بلا عاقبة سابقة حرم على الأصح إلا أن ينوي إحسانه من
دينه أو مكافأة نفع عليه وكان غرضه من الاستئثار فله حصة النفع عليه ونحوه
لا وظاهر كلامهم أنه في الدعوات كغيره وقبل علمه أن المقرض يريد شيئا كشرطه
وقيل لا وإن قضاء محض جاز عن مكس أقل لعله الفضل لم يجز والأجود بضر عليه وشرط
نقص كشرط رنان وقيل لا وتوجه أنه فيما لا يبا فيه وفي قرض غريمه لو هبته بهما
روايات وكذا شرط القضاة في بلد آخر وفي المغني أن لم يكن لجملة مؤنة والأجود وعنه
الأكوه كبيع وعنه لا بأس بوجه المعروف وإن كان لينفع بالدهم ويؤخر دفعا
ليصلح أو قال أقرضني ألفا أو دفع إلى أرضك أزرعها بالثلث ولو أقرض غريمه ليوفيه
حاروت شيئا حار نقله منها ونقل خيل يركب وإن أقرض أكان في شيء يقر أو يذو
أو قال أقرضني ألفا أو دفع إلى أرضك أزرعها بالثلث بلا شرط حرم عند أحمد وخوف
الشيخ وكرهه في الترغيب في الأوله ولو آمن ببذره وأنه في ذمته كالمقادير فاسد
له سمته المثل ولونلف لم يفهمه لأنه أمانة ذكره **سما** ولو أقرض من عليه بر
ما استر به به يوفيه إياه فقال سيف بن مكره أمر من قال أحمد جود وفي المستوعب
يكن وفي المغني يجوز ولو جعل جعلًا على إقرضه له يجاهه صح لأنه في مقابلة ما بذله
من جاهه فقط لا كفا لأنه عنه بضر علمه لأنه صان فيكون قرضا حرم منفعة ومنع
الأزحى ولو أقرض ببلد وطلب منه في غير بدله لزمه إلا ما حمله مؤنة وقيمته
في بلد القرض ينقص فيلزمه إذا أقيمته منه فقط وذكر الشيخ أن ما حمله مؤنة
فطلب ببلد آخر لا يلزمه لأنه لا يلزمه حمله إليه وذكر وهو وعنه في الأمانات

لزمه وفي المستوعب الايمان مما لا مونه لجملة فيلزمه فان بذله المقرض ولا مونه
لجملة لزم قبوله مع امن البلد والطريق وبذل المقصوب الثالث مثله قال احمد
ما يجزي ان يستقرض ولا يعلمه حاله الا ما يقدر بوقته وله الترخي يدين ولا وفاء عندك
الا اليسير وما احب ان يقرض مجاهده لا خوامه

باب الرهن

يصح من يبيع بعهدة قال في الرغب وغيره وصح بعهدة لانه يبرع وفي المستوعب وغيره
لوني رهنة عند امين لمصلحة لكل يدين عليه مع الحق وبعده واخا و ابو الخطاب
قبله وانه يحملة كلام احمد لا معلقا بشرط كل دين واجب او ماله اليه ويقع احان
في الذمة ولا يصح بمسلم فيه ونقل حبل يبيع وقبه براس مال مسلم واثان في الرغب
وغيره وفي عن مضمونه كعائه وقيل وجعل قيل ودينه قبل الحمول وجان كدين
كايه وفيه في الموجز واثان ولا يصح بعهدة مبيع وعين ومنفعة ويصح في عين
مخوضه او قيل غير مكاتب فان صح ملن من الكسب كما كان وما اذا رهنت معه وان
رهنت في عنده مسلم خمر ابي ذر لم يصح فان باعه الوكيل حل وبقيصة او يبرئ
او ما اليه ويجوز رهن مال يقيم لقاسق ومثله المكاتب والمادون لانه ذك في العبد
وعنه ويتوجه ان خرج نفسه عن الامانة والا لم يحزم وان الحاق في رهنته
وتوكله فيه مثله واولي دليل عامل الزنن والقطعة وفي موزع قبل صاحبه
بشرط البقية وعند مسلم ومصحف الحاق في يده مسلم وجان وما يفسد قبل الاجل
ان صح رهنته في المنصوص بيع وجعل منه رهنا نقل ابو طالب فمن رهنته وغاب وخاف
المرهن ساءه او ذهابه فليات السلطان حتى يبعه كما ارسل ابن سري لا ايا سري
معونة ياذن له في بيعه فاذا اباعه حفظه حتى ياتي صاحبه فبدفعه اليه باس حتى
يلون صاحبه بتضيده ما عليه وان لم يرض المرهق والشريك في المشاع سيد احدهما

قال ابو العباس ومن يبيع بعهدة لانه يبرع وفي المستوعب وغيره
لوني رهنة عند امين لمصلحة لكل يدين عليه مع الحق وبعده واخا و ابو الخطاب
قبله وانه يحملة كلام احمد لا معلقا بشرط كل دين واجب او ماله اليه ويقع احان
في الذمة ولا يصح بمسلم فيه ونقل حبل يبيع وقبه براس مال مسلم واثان في الرغب
وغيره وفي عن مضمونه كعائه وقيل وجعل قيل ودينه قبل الحمول وجان كدين
كايه وفيه في الموجز واثان ولا يصح بعهدة مبيع وعين ومنفعة ويصح في عين
مخوضه او قيل غير مكاتب فان صح ملن من الكسب كما كان وما اذا رهنت معه وان
رهنت في عنده مسلم خمر ابي ذر لم يصح فان باعه الوكيل حل وبقيصة او يبرئ
او ما اليه ويجوز رهن مال يقيم لقاسق ومثله المكاتب والمادون لانه ذك في العبد
وعنه ويتوجه ان خرج نفسه عن الامانة والا لم يحزم وان الحاق في رهنته
وتوكله فيه مثله واولي دليل عامل الزنن والقطعة وفي موزع قبل صاحبه
بشرط البقية وعند مسلم ومصحف الحاق في يده مسلم وجان وما يفسد قبل الاجل
ان صح رهنته في المنصوص بيع وجعل منه رهنا نقل ابو طالب فمن رهنته وغاب وخاف
المرهن ساءه او ذهابه فليات السلطان حتى يبعه كما ارسل ابن سري لا ايا سري
معونة ياذن له في بيعه فاذا اباعه حفظه حتى ياتي صاحبه فبدفعه اليه باس حتى
يلون صاحبه بتضيده ما عليه وان لم يرض المرهق والشريك في المشاع سيد احدهما

او غيرهما عدله الحاكم وهل يوجن فيه وجهان وان رهنت حصته من معين فيه يملن قسمته
فوجهان كسعه وفي الانتصار لا يصح بعهدة نص عليه فان انقسما فوقع لغيره فهل يلزمه بدله او
رهنته لشريكه فوجهان ويصح رهنته من امه دون ولدها وعلمه وبنها عن وسوط خلو مخومة
فاسد وحك واستجادني لرهنته ورهنت المعاد ياذن وقبه بين الدين او لاوله الرجوع قبل
اقباضه كقيل العقد وقدم في التلخيص لا كبعده خلافا للانتصار وفيه فان بيع وجع بيمينته
او مثله لا يبيع نص عليه وقطع في المجزوء واخا في الرغب باكثرهما ويضمنه مستعين
قطر ويتوجه الوجه في مستاجر من مستعين ولا يلزم الا في حق الراهن اذا قبضه
ذكر الشيخ وغيره المذهب المرهق او من اتفقا عليه ويحرم نقله عنه مع بقا حاله
الا ببقاءهما ويضمنه من رهنته بغضبه والاصح يزول برن وان نيابته باقية ولا يزول
برن من سعي وصفه قبضه كبيع ويحرم فيه اذن ولي امره عنه لو رهنه اقباضه
منه وثمره غيرهما لهما اذن وبطل اذنه بخواتم وهو س فان رهنته ما في يده ولو
عصا فله بته اياه ويرون ضمانه فان اخذه الراهن باذن المرهق ولو نيابته له وفي
الانتصار احتمال ولو عصا زال لزومه فان رهن اليه عاذا وان اجن او اعان من
المرهق او غيرهما بآذنه فلزمه باق اخا في المعنى والمجزوء وفي الانتصار وهو المذهب
كالمرهق وعنه لا يضر القاي وقطع به جماعة فان استاجر المرهق عاذا بمضما
ولو سلمته باجرته بلا اذنه فلا رهنته نص عليها ونقل ابن مسعود ان الكراهة باذن الراهن
اوله فاذا رجع صار رهنا والراهن وان انه لو قال البسه لم يحزم اذا كان باحد
القبا وعنه رهنت المعين بلزوما للعقد وهو المذهب عند ابن عقيل وغيره وفي
التعلق هو قول اصحابنا في ابا الراهن قبضة اجبر وذكر جماعة لا يصح الرهن الا
مقبوضا وان رهنته او رهنته ونحو باذن المرهق صح وبطل الرهن وان زاد دون
الرهن لم يحزم لانه رهنت مرهقون قال القاي وغيره كالزيادة في الثمن ويجوز زيادة الرهن

١١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

توبة وفي الروضة لا يجوز توبة الرهن بشئ آخر بعد عقد الرهن ولا باس ما لزمه
في الدين على الرهن الاول كذا قال وان باعه باذنه بعد حل الدين وبسط وهن منه
مكانه صح وما درهما في الامح وكذا الشيخ صحة الربط وذلك في الرغب وان الثواب
الهيبة كذلك وله الرجوع فيما اذن فيه قبل وقوعه فلو ادعى انه رجع قبل البيع او ضمن
الراهن جاهلا برجوعه فوجبان وكل شرط وافق مقتضاة لم يؤثر وان لم يقصده او
نافاه فلو كان منفعه له وان جاءه بحقه في محله والافهولة او لا يقصده وهو فاسد
وفي العقد روايتان يصح وقيل ان يصرح المرهن فسد والا فالروايتان وقيل ان
سقط به دين الرهن فسد والا فالروايتان الاجل الامة في يد اجني عزب لانه لا يرد
وفي الفصول احتمال يبطل بخلاف البيع لانه العيان ثم اذ ابطال وكان في بيع فبطلان
لا يخلو خطا من الثمن لا لا تفرد عنه كهيبة في حاج احتمالا **صل**
والمحرر عنه على الاصح فان اعنته او اقرب فكذا وقيل او وقته وقيل او اقرب سبعة
او غصبه او حاسبه وهو مؤثر في قران بنسب مطلقا او اصيل الامة بلا اذن المرهن
في وطيه والقول قوله وقول وارثه في اذنه فيه لزمته قيمته وهذا وقيل ان
اقرب بطلان ما و في طريقة بعض الاحكام يصح بيع الراهن له وفاقا لابي حنيفة وبلننه
ويقف لزومه في حوال المرهن كبيع الحمار وان ادعى الراهن ان الولد منه وامكن واق
مرهن باذنه يوطئه وانها ولدته قبل قوله والا فلا وعنه لا يصح عتق موصرا خا
ابو محمد الجوزي وقيل وغيره وذلك في المبيع رواية وفي طريقة بعض احكامنا ان كان
موصرا استسعى العبد بقد رقبته يجعل رهنا وقيل ان اقرب بعينه لم يقبل كبعده
بيع وكذا قران على ما بينه انه كان جني او باعه او اعنته فيعتق براءته ذلك في المبيع
وان لم تجل فادى البكر فقط كجانيته وان اقرب بوطي بعد لزومه قبل حقه حق
مرهن ولا يصح تفرقه بغير عتق ولو جانيه ولا شفع به بلا اذن وقيل له في رواية

ان ينفذوا له ان يطا قال لا والله وقال القاضي له تزوج الامة دون تسليمها وقالة ابو
ودك عن احمد وفي غرضه الارض والدين فوجبل احتمالا لا ولا يمنع من شئ تجر وتليق
وانرا فحل على اناث قطع به في المذهب وقدمه في البصر مرهونه ومداواة وقصد وجن
بل من قطع سلعة فم خطرو ومنع من جانيه الامح ومن فوجبل براء قبل اجله قال الشيخ
والمرهن مداواة ما شئت للمصلحة في حقه وكذا غيرها وفي الرغب وغيره يمنع من
كل تصرف قولا وفعل وتمام والا مح والوصفا ولينا وكسنة ومهرن وارث جانيه عليه من
فان وجبت الجناية قصاصا او جني على سيده فاقض بلاء اذن المرهن لزم سيده او وارثه
ارثا في المنصوص رهنا وهل لو ادته العفو على مال كاجني محي عليه ام لا كموثني في
الاصح منه وجبان وقيل يقتصر باذن وحكاة ابن رزق رواية وان عفى سيده عن مال
واخا والشيخ لا يصح والاشهر يصح في حقه فيره من الجاني يذ له فاذا انك استرد وان
استوفى الدين من المبدل ففي رجوعه على عاف احتمالا لا وان اسقط مؤثرا ارثا او
ابراثة لم يسقط وهل سقط حقه فيه وجبان ومؤثته واجن محزبه وكفته ورك
من ابايه على ما لكه نص عليه فان اتفق المرهن عليه ببيعة الرجوع فلا يث له وحكي جماعة
رواية كاذبة او اذن حاكم فان تعدد رجع ان اشهد بالاقول مما اتفق او نفقه مثله
والافروايتان وكذا حكم حيوان مؤجرا ومودع ولو عومر في اذنه فظنا رجع بالية
وقيل وبما يحفظ به مال لينة الدار واطلقت النوادر يرجع وقالة **سحنا** فمن عمو
وقفا بالمعروف لياخذ عوضه اخذه من مغله وله ان يركب ويحلب حيوانا على الاصح
بقدر نفقته وذكر جماعة مع غيبة وبه ولا يملكه نص عليه وقيل جيل وسخدم
العبد وباذن الراهن يجوز ان كان يفرق من نص عليها وفي المنتخب او جهل المنفعة
ولكن احمد اهل التمه باذنه وقيل جيل لا يسكنه الا باذنه وله اجن مثله واذا
حل الحق والمرهن او العدل وجبل في باعه نص عليه وفي قيمته وجبان باذن

قال ابو الخطاب في المتعار لو كان الرهن حيا لا وكان المرهن يبيع بالقيمة
التي يرضى بها في فائه لا يجوز ان يبيع بغير ذلك لان القيمة غرضها
خلافا لما اذا كان الرهن حيا ولا يرضى بالقيمة لان الغرض في
ذلك هو حل فانه يرضى بالقيمة والله اعلم

من دين وما يقصده من عين مضمونة قاله **بخلاف** قال ويجوز انما بقية والتمهيد به لمن
 لم يرجوا ان لا نه محل اجتهاد وان جهل الحق او ربه او غيره صح ان لا الحلال العالم وقيل
 بعين معرفة ربه وقيل وعينه ولا يصح كفالته بعض الدين ومحنة ابو الخطاب ويقره ذلك
 قال في عيون المسائل لا يعرف الرواية فيه عن امامنا فيمنع وقد سلمه بعض اصحاب
 لجها له طالا وما لا واخا **بخلاف** صحة ضمان تجاوس ونحوه وتحارب ما يذهب من المبلد
 او الحر وان غايته ضمان ما له يجب وضمان المحمول كضمان السوق وهو ان يضمن الضامن ما
 يجب على التجار للناس من الدين وهو جاز عندنا كمن اهل العلم كمالك وابي حنيفة واحمد
 لقوله تعالى ولم نجعل له غيرنا نعيم وان انا به نعيم ولان الطائفة الواحدة من اهل الحرب التي
 يضمن بعضها تجرى مجرى الشخص الواحدة معا هدم فاد اسرطوا على ان تجارهم
 يدخلون دار الاسلام بشرط ان لا يأخذوا المسلمين شيئا وما احدثه كانوا ضامنين له
 والمضمون يؤخذ من اموال التجار جاز ذلك كما يجوز نظائر ولهذا لما قال الاسير العقباني
 للنبي صلى الله عليه وسلم يا محمد علام احذني وساعة الحاج يعني ناقته قال تجوز حلفائك
 من ثقت فاسر النبي صلى الله عليه وسلم هذا العقباني وجبته لئلا يبال بذلك من حلفائه مضمون
 قال ويجب على ولي الامر اذا اهدوا ما لا تجار المسلمين ان يطالبهم بما مضمون ويجسمهم
 على ذلك كالحقوق الواجبة ويصح ضمان جاز مؤجلا تنقض عليه ويصح عكسه وفي الامم
 مؤجلا وقيل جاز لا وللضامن مطالبة المدينون بخليصه في الامم اذا طول وقيل
 او لا اذا ضمنه باذنه وقيل او لا واذا قضى عنه بنية رجوعه وقيل او اطال وهو
 ظاهر فيل ان مضمون قال اهل مله شيئا اما ضمن عنه كالا سري بشرط ان لا يضمن كلهم قال
 يرجع وان لم يضمن او احال به رجوع بالاقبل مما قضى او قدره منه مطلقا تنقض عليه
 احسان الاصحاب لا تطلق الآية فان ارضع لكم و ابو حنيفة يقول به في الامم للكونا احق
 برضاعه وكاذبه في ضمانه او قضائه وعنه لا احسان ابو محمد الجوزي وقال ان

غيره يظهر في كذا الحجة غير بلا اذ به في منع الضمان والرجوع لان القضاء ابرا
 كتحصيل الاجزاء بالذبح ولو تعيب مضمون اطلقه **بخلاف** او قيد ايضا بقا و قامسا الفات
 وعنه شيئا بسبب ذلك وانفق في جبر رجوعه على المضمون قاله **بخلاف** ولا يرجع مؤجلا
 بل اجله حتى يحل ولا مع انكار الاخرين لقضاء المقر به بالشرع فيصرف بالمصلحة والوكيل
 يتبع لفظ الامر ويرجع مع تصديق وتب المال في الامم ومع تصديق المدعيون ان قضى باشهاد
 والامم او بحضرة والا فلا ورجوعه بشهادة او غائب وشهادة عبيد والرد يفتق
 باطن احتمالا لان وشهادة ودعوا هو قهر وانكر الامم او جحان وان قضى الضامن باسما
 في رجوعه بالاول للبراء به ما طنا او الثاني احتمالا لان واذا قال المضمون انه للضامن
 ردت الى من الدين وقيل او لم يرد الى وهو مقدر بضمنه لا امرائك ومولده له وهنك
 الحق عليك لدمرجع على المدعيون وقيل امرائك **فصل** ويصح كفالته برضاه
 ما حصار من لزمه حوا غاب وقيل باذنه معين وقيل واحد من واحصوا
 لقوله لما سئله به الآية فان قيل لم يست على المكول هنا في قيل بل عليه حوله اذ
 دعي له الكومة الاحكامه وقيل لا لسعد بخيل وقيل وعنه مضمونه كضامها وقال
 ابو الخطاب واحصار ودعيه وكفاله تركه وامامه لنقضه ممن قال ادفع ثوبك الى
 هذا الرقا فانما ضامته لا تضمن حتى تست انه دفعه اليه ولكن من الحضور معه ان كفته
 باذنه او طوبى به وقيل بما والا فلا وان كفل خيرة سايع من اسنان وعصو وقيل
 لا في الحق معه وقيل وجهه فقط وجحان ولا يقع مد من عليه حد او قود
 او زوجه او ساهد وصحة تعليق ضمان وكفاله بغير سبب الحق وموقعا وجحان فلو
 كفل به على انه لم يات به وهو ضامن لغيره او كفل به او كفته سهر او جحان وقيل هنا
 الصحة في حمله وان قال اوى الكفل انا كفلت فسدا للشر في الامم فسدا للعقد
 وتوجب وجهه ومضى احضرة قال المستوعب ولو لم يكن خايل يري يرض عليه وتبرامته

(٢٥٢)

وعنه

وقال ان منع اشهد وقال ان لم يجد حاكما وكذا قبل اجله ولا ضرر وسعنا مكان القدر
 وقيل مع ضرره وقيل براسفة البلد وعنه وعنه ومنه سلطان احسان القاضي والحاج
 قال **سأ** ان كان المكفول في حبل الشرح مسلمة اليه منه يرى لا يلزمه احصاء منه
 اليه عند احدي من الامم ذلك واحد وعمرهما وطوبى بعضهما انما كان في دلالة عليه
 واعلامه مكانه لا بعد سلمنا فلنا بل بعد ولهذا اذا دل على الصبي محرم كفو واذا عذر
 احصاء مع نفيه او غاب نظر علمنا ومضى من علمه ردة او مضى من علمه لا احصاء لزمه
 الدين او عوض العين في المبيع وحقه كشرط الراه منه وقال ان عييل فاس من المذهب لا يلزمه
 ان يمنع سلطان والحقه بعض او محسوس ونحوهما لا استواء المعنى والحقان الكيل قاله
سأ ومتى ادى ما لزمه بعد رد على المكفول وظاهر كلامهم انه في رجوعه عليه كفا من
 وانه لا سلمة الى المكفول له ثم ستر كما اذا اذ بحلاف معصوب بعد احصاء مع نفيه
 لا مباح معه وان مات المكفول به في المنصوص او تلفت العين بفعل الله تعالى في احد
 الوجهين قبل ذلك او سلم نفسه برى الكيل لا يموت الكيل والمكفول له في طوبى
 بعض احكامنا ووطهم سطل موت الكيل والمكفول فذل انها غير لازمة كحلاف الكيل
 بالدين فلنا وكذا اذ مات الكيل بالدين بطلت الكفالة فمما يتيان ومن قبل اوضح
 لم قال لم يان عليه حق صد وحصمة وفي منته وجهان ومن قبله انان مسلمة احدهما
 في المنصوص او قبل لهما فامراة احدهما يعني حوالا اخر ومن علمها مائة فضمن كل منهما الآخر
 فضاء احدهما نصف او ابراه منه ولا ينفه فقال ان سافر فله الى الاصل والاضمان وقيل
 بهما نصفان وان احوال علمها لم يضمن من لهما سائح وذكر ابن الجوزي وحكا الكفالة
 على اثنين له على كل منهما مائة وان ابراه احدهما من المائة بغير الاخر محسوس احواله وان
 ضمن ثالث عن احدهما المائة فامره وقضاها رجوع عليه بها وهل له ان يرجع بها على الآخر
 فيه روايان وان ضمن معوقه احدهما بعهلة او طالب ومتى احوال ركب الحق احوال

زال العقد برى الكيل وبطل الرهن وثبت لو ابرته وتعلل ههنا برأه انه ان عجز محابث
 نوقسط الضمان وذكر القاضي انه لو اقاله في تسليمه رهن حبسه برأسه اليه جعله اصلا
 لحبس رهن فهو المثل بالمعنة

باب الحوالة

تصح بلفظها او بمعناها الخاص برضى المكيل بشرط المناضة وعلم المال ومذروغ ومعدود
 وجهان واستقرار الحال عليه نظر عليه وقيل الحال به جزم به الحلواني فلا يتحان
 في دين سليم ومنه وراس ما له بعد فضحه وجهان وفي طوبى بعضهم في حقوق الزنا المسلم
 فيدينك لوجود لصحة الابرار منه والحوالة عليه وبه ولا يصح على دين كفاية ولو حل
 في المنصوص ومهر واجنة بالعقد وفيه من بها وجهان ومتى رضى الخيال برى كجمله وكذا
 ان رضى وجهه او طنة ملها فبان مفلسا نظر عليه وعنه يرجع كشرطها وكذا لو بان مفلسا
 بلا رضى وان لم يرض اجبر على الاصح على قبولها على ماله وقوله وبدنه فقط ويرى كجمله
 ولو اقلس الحال عليه اومات او محمد بقلة الجماعة وعنه اذا اجبر حاكم في حصة
 قبله مطالبة كجمله وذكر ابو حازم وابنه ابو علي لا كعبيته كسافر يدعونه قال ابو علي
 والوكاله في الايقاع حرم امتناعه ولا يسطر حقه لها بل مطالبة ولا يعبر رضى الحال
 عليه ومتى صححت فريضه يجبر منه او بدونه او بجمله او نا جملته او عوضه جاز ذكره
 الشيخ وذكر في الرغب الاولى فظاهر منع عوضه ونقل سدي فيمن احواله عليه
 بدناه فاعطاه عشرين درهما لا ينبغي الا ما اعطاه واذا احوال على المشتري بمن المبيع
 او احوال به فلم يضمن حتى يفسخ البيع عجايبا وغيره لم يطل الحوالة فاحد البايع بحقه
 عرضا وقيل بل في الوان البيع باطلا يبيته او اتفاقا فعلى هذا في بطلان اذن المشتري
 للمبيع وجهان وبطل القاضي الحوالة به لا عليه لتعلق الحق بمالك وكذا ان افسخ المالك
 بعد الحوالة بين الزوجين وان اتفاقا على قوله اهلك او اهلكك بدني وقال احدهما

في دفع الضرر الى العامة
 في الضرر الى احوال محسوس
 في احوال محسوس

المراذبة الوكا له قبا يقبل قوله وقبل مدعى الحوالة كقولك احلتك بدسك او ان
قال زيد لعمر واخلى يدي على كبري واحلفا في حواري ان لفظ الحوالة يقبل بصدور
جرم به جماعة فلا يقبض زيد من كبري لعمر له بالانكار ومنه طلب ذنبه من عمر ووجهه ان
دعواه الحوالة براه وما قبضه وهو قاتل لعمر واخذ في الاصح والثالث من عمر وقبل
بصدور زيد ما اخذ من كبري ولو قال زيد وكنتي وقال عمر واحلتك فمن حج في الاولى قول
عمر وحج هنا قول زيد ومن حج في الاولى قول زيد حج هنا قول عمر وقال شيخنا
والحوالة على ما له في الدين اذ في الاستيفاء فقط والحال الرجوع ومطابقتها واحالة
لا دين عليه على ذنبه عليه وكاله ومن لا دين عليه على مثله وكاله في اقرض وكاله
مدين على تربي فلا يبارقة نص عليه وفي المخرج والتبصر ان رضي البري بالحوالة صار
ضامنا بلزمه الاداء

باب في وجوب الجوار

اذا اقرضه بدين او عين فوجب اواسط بعضه وطلب ما فيه صح لا بلفظ الصلح على
الاصح لانه مضم الحوالة ظاهرا المخرج والتبصر او جعله شرطا في الاصح كما لو منع المدين
حقه بدونه ويصح ممن لا يصح بمرعة مع انكار ولا يثبت وكاله من فلي وقبل لا قطع به
في الرغب ويصح عما ادعى غامول به بدينه وقبل ولا ولو صاح عن الموقل بعضه
لم يصح نقله الجماعة وفي الارشاد والجمع رواية احادها **شيخنا** البراءة الدفعة هنا
وكذا في الكتابية جرم به الاحكام ونقله ابن منصور قال ليس بينه وبين سيده وبالفرد
انه انما جوزه على هذا الاصل والاشهر عكسه ونقل ابن عواب فمن قال لرجل اعطاه ذرا
يرجى الى اجل عجل لي واضع عندك قال من اخذ ذراهمه بعين فلا باس وكذا في رسالة
ابوطالب عن هذه الصيغة فقال كذا يقول ابن عباس ماله يضع منه ما شئت قلت ما تقول
انت قال قول ابن عمر هوربا ولو وضع بعض الحان واجل باقية صح الاستطاعة

كالص

كالا جيل على الاصح لانه وعيد وكذا الواحدة عن ما به صحاح الخمسين مكش هل هو ابرأ
من الخمسين ووعيد في الاخرى ولو صاح عن حوكية خطأ وقصة متلف غير متلف بالثر
منه من جنسه لم يصح وصحة **شيخنا** او انه قاتل قول احمد كعوض وكالمثلي وعرض على
ذلك ناجيل القصة قاله القاضي وغيره وذكر الشيخ ان صاح عن المائة الثانية بالتلف
ما به موجب له رواية يصح وذكر **شيخنا** رواية بناجيل الحال في المعاوضة لا البتة
وقا لا اي حصة والظاهر انها الرواية المذكورة ولو صاح عن بيت اقربه على سكا
سنة او بنى غرفة له فوفه او ادعى رقب مكلف او زوجة امرأه قاتل له بعض لم يصح
فان بذلته الزوجة او طلعه اطلاقا فدعت مالا لا يقربه فبطل يجوز كبدل المدعي رقبه
وفي انما يثبت في المسئلة الاولى وجان وقبل لا ولو قال اقرب يدي وخدمته صح اقران
لا الصلح والمصاحبة تنفي عن غير صرف وعرض او عقد او عرض مع ويصح
لفظ الصلح على كلامه في النقول وقال في الرغب وعن من يجوز غير جنسه
مطلقا ويجوز جنسه بالزواجر اول على سبيل المعاوضة وبقي في الذمة محرمات تنفرد
قبل البعض وينبغي كسكني وخدمة اجارة وذكر صاحب التعليق والمحور ولو صاح
الورثة من وصي له بخدمه او سكني او حمل امه خلافا للملك بدراهم مسماه جاز لا يبعث
وقا لا اي حصة ومالك ولو صاح عن عيب سبع بشي ويرجع به ان زال العيب فلو
صاحبت عنه المرأة بنى ويصح وارثه مهرها ويصح الصلح عن مجهول بعد علمه
معلوم نص عليه بنقد ونسيه فان لم يعد ففكره من مجهول جرم صاحب المحرر
وعنه بالمنع لعدم الحاجة كالبيع وهو ظاهر نصوصه وظاهر ما جزم به في الارشاد
وعنه وقا للملك وخرج في التعليق والانشاد وغيره ما في صلح المجهول والانكار من
البراءة من المجهول عدم الصحة وخرجه في التبصر من البراءة من العيب لم يعلم به وقبل
لا يصح عن اعيان مجهولة لكونه ابرأ وهي لا تقبل وفي الرغب هو ظاهر كلامه ولو

الظاهر

اذعى عليه حق فسكت او انكر وهو جملته ثم صاح بالاصح وهو المذموم مع لو خذ منه بشيء
 ويرد عليه ويضيق الصلح فان صاح ببعض عن المذموم فهو فيه لمنكر وفيه خلاف وهو الآخر
 ابرأ ولا ينفع ولا رد ولا ارشاد يصح هذا الصلح بقدر نسيته لان المذموم ياتي الى
 الناخر بما خسر فيه قال في الرعي وطاهر لا يثبت فيه احكام البيع الا فيما يخص بالمباح
 من شفع عليه واخذ ثوبان مع احاد الجنس واقصر صاحب المحر وعلى قول احمد اذا
 صاح على بعض حقه بما خسرناه وعلى قول ابن النوى الصلح جائز بالشفع والتسوية خلافا
 لما لك ومعناه ذكر ابو بكر فانه قال الصلح بالتسوية ثم ذكر وانه منها يستقيم ان يكون
 صلحا بما خسرناه اذا اخذ منه لم يطل به بالبقية وان كذب احدهما فخر امر عليه ما اخذ
 ولا يشهد له ان علم ظلمة نقله المزودي ولو صاح عن المنكر احسب المذموم
 صح وان كان عينا ولم يذكر ان المنكر وقلة فوجها وان رجع مع الادب وبه يثبت جرح
 وجها ولو قال صاحني عن الملك الذي تدعيه ففي كونه مقرا به وجها ولو صاح
 احسب ليكون الحق له مع تصديقه المذموم وهو شريك في ان يغضوب تقدم بانه ويصح
 الصلح عن قود ولم يفرقوا بين اقراره وانكاره قال في المحر ويجوز عن قود وسكني دار
 وعيب وان لم يخرس مع ذلك لانه لقطع الخصومة وقال في الفصول في فصول صلح
 الانكار وان القود له بدل هو الدية كالمال وذكره صاحب المحر في فصول الانكار
 قال ان ارادوا بيعا من الغير صح ومنه قياس المذهب جواز وثاقا لما لك قائم معنى
 الصلح بلفظ البيع وانه يخرج منه بالاجاز بلفظ البيع وانه صرح اصحابنا بانه
 الصلح عن المجهول بلفظ البيع في صحة التلخيص لا كذا في الفاضل المذموم قول
 لا حيفه ويصح بما ثبت منه هو او يصح بفوق دية وفي الرعي لا يصح على جنس الدية
 ان يصل موجبه احد عشر ولم يخر الوالي شيئا الا بعد عين الجنس من اهل او غنم حذرا
 من الربا وطاهر كلامهم يصح حالا وموجلا وذكره صاحب المحر وفي المفردات صلح

(١٢٢)

سوق دية ليست من ثلثه ومع حها لثه حبة دية او ارض الجرح ومع خروجه مستحقا
 او حرا ايمته لانه ليس ببيع ولو صاح عن دار ثوبان عوضه مستحقا رجع لها وثيل
 بيمته مع انكار لانه فيه بيع ولا يصح صلح بعض عن خيار ولا عن خذون لانه لا
 يجله العوض ولا لانه حوالة وشفعة نقل ابن مسعود الشفعة لا تباع ولا توهب ولا
 سقوط لها به وجها ولا عن شهاة او سارقا او شادرا بالطلقة **صلح**
 من صولح بعض على اجزاء ما معلومة ملكه صح ويجوز بطلا اذنه كنز او ارضه
 وعنه لا قبل المرون وقبل حاجة وقبل مع حفرة واطلقها ان عميل في جفد
 يزاو اجزاء فخر او قاة نقل ابو الصقواد السباح غنا تحت ارض فانه يفتي جفن الى
 ارض رجل او دار فليس له منعه من ظهور ارض ولا بطنه اذا لم يكن عليه مضرة فيه
 حدث النبي صلى الله عليه وسلم لا منع احد له كان ان يغزو حسبه في داره هذا الحار القدر
 لا منع ومنى صاحبه عوض فان كان مع ثقا ملكه عليها فاحارة ولا منع ولا يعتز سا عقيقه
 ويعلم قدر الماء سعيه الساقية وما مطبوخ به ما ينزل عنه الماء او مساحنة ويعتز
 فيه بغير ما يجري فيه الماء لا قدر الملك الحاجة كالنكاح ولمساجير ومشتعير الصلح
 على ساقية محفون لا ماء المطر على سطح وفيه على ارض بلا ضرر لهما لان ولا يحدث
 ساقية في وقف ذكره القاضي وان عميل فالالانه لا ملكا للموجن وجون الشيخ
 لاها له وله الصرف ما لم يسفل الملك وان ان الباب والخوض والكوة وخود ذلك
 لا يجوز من موجن وموقوفه الخلاف او يجوز قول واحد وهو اولى لان تعليل السخ لو
 لم يكن مسلما لم يقد وطاهر لا يعتز المصلحة واذن الحاكم بل عدم الضرر وان اذنه
 يعتز لرفع الخلاف وما في كلام ابن عميل في الوقف وفيه اذنه وفيه لمصلحة الماذون
 المنان ما يورث عن مصلحة الموقوف او الموقوف عليه اولى وهو معنى نصه في جديده
 لمصلحة وذكره **سخا** عن ائمة العلماء في اعتبار صفاته لمصلحة كالحقون وعمله حكاه

(١٢٣)

(١٢٤)

أحسانا بالشام حتى صاحب الترح في الجامع المظفري وقد زاد عمر وعثمان في مسجد
النبي صلى الله عليه وسلم وغيراته ثم عمر بن عبد العزيز وزاد فيه أن أبا المصطفى
هو المأمون بل أبو داود ضمن أدخل سنن في المسجد إلا أن رجوعه قال لا إذا اذن
قال الحارثي بعد ذكر رواية الحارثي وعين الزمان في مسجده عليه السلام وخبر
عائسة لولا أن هو ملك حدسوا عهد قال إذا كنت ما ذكرنا مطوذة في سائر الأوقاف
بالأولى والأخيرة وأن صرح على سقي أرضه من هرة وعينه ومما يحرم لعدم ملكه
ومسل لا الحاجة وكسهم منها معاً وأن صرح على مير ملكه أو حيا في ضابطه أو
وضع حسب عليه أو علوسيت لسن عليه والصح أو إذا أتى وكان ذلك معلوماً صح في
المعنى في وضع خشب أو بناء معلوم يجوز إحداه مئة معلومة ويجوز صلحاً إذا أتى
زال ملكه إعادة مطلقاً ورجع ما حرم مدة زواله عنه والصلح على زواله أو عدمه
قال في القنون في أصل المسئلة فإذا أوقعت المدة بحمل أنه ليس لرب الحدار منطالبة
بصلح خشبه قال وهو الأسبب فأعاده لذلك لما فيه من الخروج عن حكم العرف لأن
العرف وصلاً للأبد وهو ما كان الأرض للذين لما كان يراد لأجله الأرض للأجساد
لم ملك الرجوع بل ذلك هو ما أن تركه بعد المدة لحكم العرف ما جرت مثله إلى حين
عاد الخشب لأنه العرف فيه كالزرع إلى حصان العرف فيه أو حدد أحسن ما حرم
الميل وهي المسحقة ما لا يزال بعد لئلا ينفي إلى ملك الموجه ما ينفي إلى العلف
وهو زمان للأجر صلحه إلى العلف كما لو غاب المشاجر فانه يترك ما جرت الميل لأن
العرف ينفي عليه لأنه يعلم أنها لا تستأجر لذلك إلا للبناء ومع الشاكت له الحق
المثل وأن حصل غرض محرم في هو أو غير لزومه إذا لم يمان إلى فله إذا لم يلا حريم
قاله أصحابنا ومسل لا حرم بقطعة موقال لا يسل لصاحبه حتى يقطع وفي إجابات
وصان ما يلف به وهو أصله بعض وفي الصفة مع معرفة قدر الزمان بالاذن

وقبل مع بيسته أو جعل التمتع بينهما أو له وجهاً قال أحمد في جعل التمتع بينهما لا أدري
وقال في رواية عبد الله عن مكحول مرفوعاً فصاحها بالخمار من قطع ما أكل منها وعرفها
في أرضه كفضن وقيل عنه وبصرفه من مال الحاطة أو زلوم خشبه إلى ملكه عن
كفضن وهو ظاهر رواية يعقوب وفي المبيع في الأطعمة من غصن في هواطوق عامر
للمسلمين وخوهم أخراج جناح أو مناب ونحوه إلى ذرب نافذ فمن من يملك به حكم
عنه يجوز بلا ضرر ذلك في شرح الهدية وفي سقوط نصف الضمان بأكلا أصله وجهاً
وجون الأكثر إذا كان ما يروى في الرغب وأمكن عبور بمحمل وقيل وريح فأنما يمد فارس
وقيل وكذا إذا كان مع الهمة لم يجوزوا أحداً ليروا البناء وقائه لما فيه من الضرر
وسجته من هذا الوجه يحرم ولحرم لما هو إيجاب أو ذرب مشترك ويصح صلحه عن
معلوم بعض في الأصح وحرم فتح باب في ظهره أن في ذرب مشترك إلا لغير الاستطراق
في المنصوص فيما يصح صلحه عنه ويجوز في ذرب نافذ ويجوز نقل يابيه في ذرب مشترك
لأوله بلا ضرر وفي الرغب وقيل لا يحاذ بالباب غير وحرم لما صدق في
المنصوص بلا اذن من فوقه وقيل وأسفل منه ويكون إغاث في الإسهة وجوزة
أن لا مؤتي أن سداً الأول وهو ظاهر نقل يعقوب وحرم تصرفه في جدار الجدار والها
حي يضر ويترد لو يستره ذكر جماعة وحمل القاضي نفيه يلزم الشريك النفقة مع
سريته على السترة على ستر قدميه الهدمت وإحصاء في المستوعب وجوباً مطلقاً على
نصفه وله وضع خشب في المنصوص بلا ضرر ويضر عليه لزوم وفي المعنى الحاجة نص
عليه ولم يصح أن يعقل الحاجة وإطلاقه أحمد أيضاً والمحذور غير ما كعد منها
دواماً خلاف خوف سقوطه ولزومه هدمه لغرض صحيح ومن له حق ما يجري على سطح
كان له بحرطان تعلية سطحه لمنع الماء ولا له تعلية للثمن ضرب ذلك أن
عقل وغيره وله الاستناد إليه أو استناد قماشه وفي النهاية في منعه أحماً لأن وله

ظل أو

الجلوس في ظله ونظرة في صور سراجة نعل المزدني يساذنه العجب الى فان شعة
حاكمة وسجل جعفر بضعة ولا يساذنه قال نعم امين يساذنه قال **سبحا** العين
والمنفعة الى لامة لها عان لا يصح ان يرد عليه عقد مع واحدة انفاقا كسلسا و
مسجد كجاء او منع منه رؤا من وصل وحضان لان الناس يرك الخبز وهو في مال
معين منعه في حذر احسان او يولي واحدا او محمد الحوزي انه لا يبيع ومتى وعد
او شاه او سبيل ما به في حق عين قال طاهر وصحة حق قوله احد عوض عنه وان الهدم
حدارهما وطلب احدهما ان يجر معه الاخر اجر عليه احسانا كقصه عند
حرف سقوطه وعنه لا احسان السبح والحمد الحوزي وعنه ما كذا جاحزين
ملكها لكن لشريكه شاه فان بناء ما لته فليس له منعه الاسماع به صل احد نصفه
ما لفيه في الاسم هو كما ليس له نصيبه وان بناء غيره فله منعه من غيرهم طرح خيب
حتى تدفع نصفه حقه وعنه ما خصه لغرامه لانه ناسه معنى ولزمه قبولها
فمنع اذن نصيبه على الاولى وعلى الناسه له نصيبه لا غير ناسه وله طلب نصيبه مع
مع اذن ومنه سبه رجوع على الاولى الخلاق وان ساجدا راسها نصيبه والناس
لذلك على ان ثلثه لواحد وثلثه لاخر وان لاسمها حمله ما احاج له يصح ولو
وصفا الحمل بالوحيان ولد امه ومناه وحيوها وما معدن خارجا كان
مطلقا ولو اتفقا على صاها سنان مني احدهما فمالف من المنة بسبب اهل الاخر
من نصيب سريكة قاله **سبحا** وسا له حوت قوم لهم في مناه حق معجز واعنها فاعطوا
رحلا ليعملها لهم وله منها الثلث او الربع قال ارخوا ان لاسم وسجدة الروايات
وان احدها او احدهم قوم على ان سقوا كذا او كذا او ما حدتها كذا وكذا لانه لا ادرك
وان هدم احدهما جدارها التوبة اعادته وصل الحاحية صط واه احاد المنع
لبناؤا السفلى طلب الاخر واما الدالة لخير صاحبة وسقوا به وعنه يساذنه

علمها

صاحب العلوق مما حمله ومن له طبعة ماله في اسرا ان اللات في بناء السفلى ثم
الانسان في الوسط الروايات فان بني رب العلوق في منعه رب السفلى الانفاق بالحق
قبل اخذ القيمة احكاما لان ويلزم من الاعلان استنق منع منساقه الاسفل بقلة ابن منصور
وقيل ويساذنه كاستوائها ومن احداث في ملكه ما يضر لجان كخيام وكيف ورحى
وتور فله منعه كابتداء احبابه باجماعا ذكره القاضي وغيره وكذا وسقوا يتعدى اليه
بخلاف طبخه في داره وخبر لانه يسير وعنه ليس له منعه كغلبة داره في طاهر ما
وكن الشيخ ولو افضى الى السد القضاء عن جانب قاله **سبحا** وقد اخرج احمد بالخبر لا ضرر
ولا ضرر في حق منعه منعه وروى ابو حفص الخبر في الادب عن لا هرون في
من حواجر على الجار ان لا يرفع البناء على جاريه ليس عليه الرجح قال **سبحا** وليس
له منعه خوفا من نقص اجرة ملكه بل انزع كذا قال وفي المتن ومن احداث في داره
وباع الجلود او عمل الصماء هل يمنع يحمل المنع على ما ذكر بعض ائمة الشافعية هو
انه لا يحضر ضرر البدن بل يتعدى الى الارض بالعقار يتقضان اجرة الدور وفيه ايضا
هل له ان يحدث فناء في ملكه تنزل الى حيطان الناس جون قوم من الشافعية وقال
ابن عسك لا يجوز لانه لو اوقد نار في يوم ريح في ملكه لم يجر لئلا ينفض لاهلها الى ملك
غيره فكذا انما قال الخلال وصاحبه ومن له نخلة في ارض رجل فحق رب الارض من
دخوله ضرر روى حنبل ان سمع كان له نخلة حارط انصارى فاذا به دخوله فساها
علا الشيخ صلى الله عليه وسلم قال لسموع بعة فاني فقال ناقة فاني فقال هبة لي ولك منلة
في الجنة فاني فقال انت مزارا ذهب فابلع نخلة قال احمد فلما كان على هذه الجهة
وفيه ضرر ومنع منه والا اجبر السلطان ولا يضر باخيه اذا كان مرفقا له وقاله **سبحا**
تحت هذا الخبر وهو من حديث ابي جعفر الباق عن سمر منقطع لان ابا جعفر ولد له
ست وخمسين ومات سنة ثمان او تسع وخمسين ورواه ابو داود من حديث

لا جعفر وظاهر كلام الاحباب لا قال **شيئا** الضار محرم بالخاب والسنة ومعلوم
ان المشاققة والمضارة مبناها على القصد والادان او على فعل ضرر لا يحتاج اليه متى
قصد الضرر ولو بمباح او فعل الضرر من غير استحقاق وهو مضار واما اذا فعل الضرر
المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لا لقصد الضرر فليس مضار ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم في حديث الفخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة
عنها بعدة طرق فلم يفعل فقال اما انت مضار تدمر ما يقبلها قال قد لا وذلك على ان
الضرر محرم لا يجوز تمكن صاحبه منه والله اعلم

باب ٩ الفرائض لا يجوز تليق صاحبها منه والله اعلم

الفلسفة العدم والمفلس المعدم ومنه الخبر المشهور من تعدد المجلس في حكمه
ومنه قوله اقل من راحته اذ اعدت وشرعا من كرمه اكثر من اليخروم طلبك وجرو ملازمة
من حال عجوز عن قارب بعضه للآية وكذا ابو جبر فان اذ افسر ارجل قبل مده وعلى
الامح وبعد ها الجهاد و امر محو في الوانح و حج فلغيره منه منع حتى ياتي بهن او
كفيل ملي ولا يملك تحليله و قاله **شيخنا** وله منع عاجز حتى يقيم كفلا يدينه ومثله
ومن ما له قدر ومنه الحال له محج عليه وسعين دفعه يطلبه وقال جماعة منهم صاحب
المغني والمحرم وحبوب زكاة الفطر على المدين يجب ادائها الدين عند طلبه والمراد
ما قال صاحب المحرم يجب ادق على الفور وقبل وقبله وممهل بقدر ذلك انفا قال لكن
ان خاف غريمه منه احتياط عليه ملازمته او كفيل او ترسيم عليه قاله **شيخنا** وكذا لو
طلب ملكه منه محجوس او توقف فيه وان ابي حبيب وليس لحاكم اخراجه حتى يبين له
امره او برئته غريمه وان لم يبين وحج عند الحاكم امره اخراجه ولم يسعه حبسه نقل
ذلك حبيل فان اضر ضرب ذلك في المنحب وغيره وكذا قال في الفضول وغيره حبسه
فان ابي عزير قال ويكره حبسه وتعزيره حتى يقضيه لقولنا فمن اسلم على الكثر من

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ।
 श्रीकृष्णाय नमः ।
 श्रीगुरुभ्यो नमः ।
 श्रीपूज्याय नमः ।
 श्रीशिष्याय नमः ।
 श्रीमाताय नमः ।
 श्रीपिताय नमः ।
 श्रीस्वामीयै नमः ।

اربع قال **شيخنا** نظر عليه الأئمة من أصحاب ملك والسامعي وأحمد وغيرهم ولا أعلم فيه نزاعاً لكن لا يزاد كل يوم على أكثر من ألفين بران قيل ينفذ والحاكم أن يبيع عليه ويقضيه وقال **شيخنا** ولا يلزمه وذكر جماعة أنه يجب وأن لم يقضه باع حاكم وقضاة وظاهره يجب نقل حرب إذا نقض حقوق الناس يباع عليه ويقضى من طلب منه دين كان يقدّر عليه بلا سفير لم يترخص في البيع وأن لم يطلبه أو حمله في سفن فقبل له السفر والقبض والخض لا يجس قبل ظلمه كجس الحاكم وقيل لا إلا أن يוכל للأمنع به وإجباؤهم أن يوافقوا ويحل في القضاء قبله لم يترخص وقد قال ابن هبيرة في الأصح في حديث أبي موسى من أفراد البخاري الجبس على الدين من الأمور المحدثه أول من جبس على الدين سبيع القاضي ومضت السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم لا جبس على المديون ولكن يلزم الخصمان فأما الجبس الذي هو الآن على الدين لا أعرف أنه يجوز عند أحد من المسلمين وذلك أنه يجمع الجمع الكثير في موضع يضيق عنهم غير متمكين من الوضوء والصلاة وربما أدى بعضهم عورة بعض وأن كانوا في الصيف أذاهم الحر وفي الشتاء القُرور بما يجبس أجسامهم السنة والستين والثلاث وربما تحقق القاضي أن ذلك الجبس لأحد له وإن أصل حبسه كان خاطئاً في الحيلة من أن ذلك الحاب للجهة عليه كتب ما لم يعلم لجهله فأصح فيه بما لا يعرف معناه من إقرار بالملأه وأنه قد حكم به عليه حاكم من حكام المسلمين وهذا أمر لم يكن والله قد وكل فلانا المدين وغير ذلك مما لم يعرف المشهور عليه مما المقصود به فإن الله تعالى قال ولْيَكُتِبْ بَيْنَكُم بِالْعَدْلِ وقال ولْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ قَالَ فَلْيَمْلِكْ وَلَيْسَ بِالْعَدْلِ فَمِذَا ظَلَمْنَا مَا قَدْ حُدِّثَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَقَدْ حَرَضْتُ مَرَّةً عَافِيكَ ذَلِكَ فَحَالَ دُونَهُ مَا قَدْ عَانَى النَّاسُ مِنْهُ وَأَنَا فِي إِزَالِهِ حَرِيصٌ هَذَا كَلَامُهُ وَلَا عَدْرَ سَفُوفَ رَفَعَهُ وَمَرَضَ وَخَجَّ وَكَرِهَ فِي الْإِسْتِزَارِ قَالَ **شيخنا** من أقرب القديين

فادعى عسا واولا امكن عاده قبل وليس له اثباته عند غير من حبه بلا اذنه فذلك
 ان حاكما لا يثبت بسبب نقض حاكم اخر وينقضه بل من حكمه ويوافق قوله في المغنى
 وغيره في الاعتداد ان كان قاض في بينه عندي وحكم القاضي جمال الدين الزواوى
 المالكي بآراءه دمر ثمن الدين محمد بن جمال الدين الباجري واني ان تاب واسلم ثم بعد مدة
 حكم القاضي تقي الدين سليمان المقدسي جعفر من بعد ان ثبت عنده ببينة عداوة بينه
 وبين من شهد عليه ونفذ حكمه القاضي شمس الدين اذ دعى فقال الزواوى انا مقيم
 على حكمي فاحتمل الباجري لاجل اختلاف الحكماء ونقض دين الغريم بال له فيه شبهة
 ذلك ابو طالب المالكي وغيره عن احمد قال **سحا** لانه لا يثبت شبهة بترك واجب
 وكل الخلق عليهم واجبات من نفقة نفسه وفروسه وقضاء دينهم وغير ذلك فترك ذلك
 ظلم محقق وفعله بشبهة عن محقق فكيف يجوز عن ظلم محتمل بظلم محقق ولهذا
 قال سعيد بن المسيب لا خير فمن لا يحب المال يعذب به ربه ويؤذي به اماته ويصون
 به نفسه ويستغني به عن الخلق ومن مطلق غريمه حتى اوجهه الى الشكاية فاعلم
 بسبب ذلك لزوم الماطل ونقل ابن الحكم لا ارى بيع السواد في حج ولا غيره وان
 ادعى العسار حلف وخطى في الرجوع بحبس لظهور عسار وفي البلغة الى
 ان ثبت وظاهر الحرفي انه ممن عرف بمال او دمه عن عوض اخذه لبيع وقرض
 فحبس الا ان يقيم بينه بلف ما له ويحلف معها في الاصح او ببينة خيرة بباطنة بعينه
 ولم يحلف في الاصح لئلا يكون مكذبا للبينة وذكر ابن سبيح موسى عن بعض اصحابنا يحلف
 مع بينته انه معسر لانهما تشهد بالظاهر وفي الرجوع ان حلف انه قاض وحسبه
 والاحلف المثل على ما وخطى ثقل حبس ان علم له ما يقضي وفي المستوعب
 ان عرف بمال او اقرانه ملق به وحلف غرمة انه لا يعلم غريمه حبس وفي المغنى
 اذا حلف انه ذوما حبس وفي الكافي حلف انه لا يعلم غريمه وظاهر كلام جماعة

ساحل غريم

لا حلف الا ان يدعى المظلوب بلفا او عسارا او سالا سوا له فكون دعوى مسئلة فان
 كان له بقاء ما له او قدرته سنة فلا كلام ولا اقامة بحسب جوابه كسائر الدعاوى وهذا
 اظهر وهو مرادهم لانه ادعى العسار وانه تعلم ذلك فالبينة متى لزمته الممن وطلمها
 وكل له بحسب ذلك ان عسار وعنه وان لم يحلف ولا وجه لعدم حبه قال **سحا** فاما
 اذا كان المذعى امرأة على زوجها فادى احسن له سقط من جموده عليها في قبل الحبس حتى
 عليه بعد الحبس لحبسه في دين عنهما فله الزاها ملازمة سنة ولا يدخل اليه احد بلا
 اذنه فان خاف ان يخرج منه فلا اذنه فله ان يسكنها حيث لا يمكن الخروج كالوساء وغيرها
 او حبسه ولا يجب حبه مكان معين بل المعضود يعوضه عن المصروف حتى يودي ذلك
 فهو حبه في دار ولوه دار فله تحت لا يمكن من الخروج وهو ان حبس وترسم له
 عليه اذا حصل المعصود بذلك تحت معة من الخروج وهذا سنة بالسنة فان البني
 صلى الله عليه وسلم امر الغريم ملازمة غريمه وقال له ما فعل اسيرك واما المرتشم
 وحمل الغريم في الملازمة فاذا لم يكن للزوج من حفظ امراته غريمه وامكن ان
 حبسها في بيت واحد ومعه هي من الخروج ومعها هو من الخروج فعل ذلك فان له
 عليها حبس في منزله ولها عليه حبه في دينها وحده علم او كذا فان حق حبسه في البيت
 مات طاهرا او باطنا خلاص حبس له فانه سعد برأ عسار لا يكون حبه مسحا في نفس
 الامر اذا حسن العاجز لا يجوز لقوله تعالى وان كان ذو عسره فنظن الى ميسرة
 ولان حبس له عمويه حتى يودي الواجب عليه وحسبه لها حتى يت موجب العقد
 وليس يعويه بل حقه عليها الحق المالك على المملوك ولهذا كان المكاح منزلة البرق
 والاسر المراه قال عمر رضي الله عنه المكاح وقولنا احذكم عند من يرق كرمته
 وقال زبدي نيات الزوج سنة كتاب الله قال الله والعباسيد ها الذي المايب وقال
 السبي صلى الله عليه وسلم اسوا الله في النساء فاهن عوان عندكم والعاني الاسير واذا كان

كذلك يظهر انما سحقة علمها من الحبس اعظم مما سحقة عليه اذ غاب الغريم ان يكون
 كالاسير ولانه لا ملك مع حبسها في منزله الاستماع لها متى شاء المحسنة لها اذ انما استوفى
 ٢ حبسها ما سحقة علمها وحسبها له عارض لا ان يوفى حقها والحبس الذي يصلح لتوفيه
 الحق بل المالك لامتة بخلاف الحبس لا ان يستوفى الحق فانه من حبس حبس الحبس لا يخرج
 ولهذا لا ملك الغريم منع الحبس من تصرف يوفى به الحق ولا منع من خواجه اذا اخرج
 الخروج من الحبس مع ملازمة له وليس على الحبس ان يعزل ما سئله له الغريم ما عليه
 منه فهو وملك الزوج منع امراته من الخروج مطلقا اذا قام ما لها عليه وليس لها
 ان تمنع من قبول ذلك وهذا وعين سنن ان له ان يلزمها ومنعها من الخروج اكرما
 لها ان يلزمه وسعة من الخروج من حبسه فاذا لم يكن له من يومه مقامه في ذلك
 لم يحزن ان منع من ملازمة وهذا احرام بل لا يرب ولا يبايع احد من اهله ان حبس
 الرجل اذا توجه يتمكن معه امراته من الخروج من منزله واسقاط حقه عليها حرام
 لان لا احد من ذل الالود والحكام فعل ذلك حرمه عسفة كانت او قاجرة فانما
 سقى لا يمكن من الخروج اسقاط لحقه وذلك لا يجوز لاسما وذلك مظنة لمخارطة
 له لعلم الفوا حشر لا ان قال فرعائه مسل هذا من اعظم المصالح الذي لا يجوز لها
 قال وهي انما ملك ملازمة وملازمة محض بان يكون هي وهو في مكان واحد
 ولو طلب من الاسماع في الحبس لانه حو علمها فعلمها ان يوفى ذلك وانما المقصود
 بالحبس والملازمة ان الغريم ملازمة حتى يوفى حقه ولو لا زمة في داره جاز فان
 هذا السقي لا ان تطلبها ولا توفى بالخواب ان يعوبه عن التصرف هو الحبس وهو
 كاف في المقصود اذا لم يظهر اساعه عن اذ الواحات فان ظهر انه قادر
 وامنع طالما عوقب ما عظم من الحبس من الرب من عدمه حتى يوفى كما نص على ذلك
 اصحاب ملك والسامعي واحمد وعمرهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق العني طام

والطال لا سحقي العموية فان العتوبة سحقي عا ترك واجب او فعل محرم ولقوله صلى
 الله عليه وسلم ان الواجد محل عرضة وعقوبة ومع هذا لا سحقة احده الذي على امره
 بل ملك حبسها في منزله وانما يمكن مثل هذا يعني المسح من الوفا وطما من فعل الاصل والواجب
 فهذا محل اجماع فانه من نوع المعز فان رأى الحاكم ان يعزبه فانه ذلك اذ
 المعز لا يحض بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجماع ذوي الامر في نوعه وورد اذا
 لم يعز حذو الله ولان المحسوسون على حقوق النساء لسوا من هذا الضرب فان لم يحصل
 المقصود بحسبها جميعا انما العن احد ما عن حفظ الاجزا وليس يحدث سها ويخو ذلك
 وانما ان تسكن في موضع لا يخرج منه وهو سفق علمها من ان تسكن في رباطا ساء او
 من سون ما مونايت فعل ذلك في الجملة لا يجوز حسنة لها ويذهب حيث سأت ما ساء
 العلماء بل لا بد من الجمع بين الحقين ورعايه المصلحة لاسما اذا كان ذهابها مظنة
 للملاحسة فان ذلك يصرف حقا لله بحسب علي والى الامر وعائنه وان لم يطلبه الزوج وفي
 انظار المعسر فضل عظيمه وابلع الاحاد عن نريد مرفوعا من انظر معسرا فله
 بل يوم مثله صدقه قبل ان يخل فاذا حل الدين فانظر فله بل يوم مثله صدقة
 رواه احمد بن عثمان بن سعد الوارث اما محمد بن حجاج عن سلم بن بن بركة عن ابي
 نذرة اساد حدث ورواه ابن ماجة وابو علي الموصلي بن حديث الاعشى عن نبيع اي
 داود هو متروك عن بن بركة وان قامت سنة معن له فانكروا لم يعزبه لاحد او قال
 ان يرد فلكنه مضي منه وان صدقة موحان ولا ست الملك للمدين لانه لا تدعيه
 وطاهر هذا ان السنة هنا لا يعطى لها مقدم دعوى وان كانت له سنة قد تمت
 لا قرار رقب الدين في المحب سنة المدعي لانها خارجة وخبر ان خلف معسرا
 حق عليه وسأول بصر عليه ومن سأل عن عريب وطرق اعسان سمع وان وفي ماله
 سفق وسبه لزم المحو عليه بطلب غرمائه والاحج او بعضهم وفي الرعب ان زاد

على المال وقيل او هو من الجاهل وبقية قبل الجحيم بقدر عليه مع انه الحرم ان اضرب
بغيره ذكره الادبي القضاة وقيل لا يصدق **سما** واحسان وذكره ايضا
رواه وسأله جعفر بن عليه عن سعد بن يسري قال السبي السبي وقضاؤه اوجب عليه
وعنه له منع ان يهرق في ماله ما يضره وقيل لا يضره من يصدق وانواه فمران
وقد علمنا لا لمن دونها الخبر ولا يضره بعد نفع عليه الا في ذمته وعنه وعق كدبر
احسان ابو بكر و2 المسعودي وصدقه يسري وان اقر عين قبل على نفسه ونقل
موسى بن سعيد ان يهرق قبل طلب ربه العين لها لا بعد وان باع ماله لغيره كان
الدين فوجوهان ومن سعة من سعة وحده ولو هزل وقيل وسى صفة وقيل او
صار الحب زرعاً وعكسه او النوى سحوا ولو باعه بعد حن حاهله وقيل او علما
وله احده نحوه لبعته كود بعه وقيل كما كره ما على سونغ الاحكام دمر احياء وقيل
مورا و2 المرعب والرعابة وعلى الاحكام او مات البايع ولو مع بذل عزم منه نفع
عليه وان قال الفيلسوف انما لك مئة فانا اسعه واعطتك مئة احق به فعلة الوكيل
والوفات الفيلسوف او ترى من بعض مئة او زال ملكه عن بعضه سلف او غيره وعنه
ولو انه عثمان او علوه حوسعه في الاحكام وقيل مع طلبه او حياه او رهن
او غير ما ينزل اسمه او حلاطة ما لا يمتن او وطى الملو ومه وحده وقيل والسب
او صبغة او مصر في وجهه مما لم يصبه بما في الاحكام وهو اسوق الغنم و2 المجز
ان احدث صفة كسج عزل وعمل الدهن ما نوا مروا سان و2 السق لا ناحة
وعنه بل قال وسأله الفيلسوف الزمان ولو اولى بعد رجوعه الى ملكه **فصل**
لا يرجع وقيل بل ان يرجع بفسخ وقيل مطلقا ولو استأجره باعما له استأجره اصل
البايع الاول لسبقه وقيل بفسخ وناحده نربان مفصلة ومصلحة نفع عليه وقال
جماعة المفصلة للفيلسوف المفصلة منع و2 الاوساد والمجوز منع مفصلة ونفسه

روايات وفيها في البصرة وعند ابن ابي موسى منع الولد الرجوع في امره وان كان
حلا عند البيع ولد عند الرجوع فوجوهان والاصح له الرجوع قبل قلع عزمه او بناء
بمضن عن نفسه حاصل به وسوى خفوا وان ابي قلعة فللبايع في الاصح اخذ وقلمه
وضان نفسه وان ابا فلا رجوع وعند القاضي يرجع في ارضه وهل يباع الغنم موزدا
او الجبيع ونفسه الممن على القيمة فيه وجوهان ولو كان مئة موقلا اخذ عند الاجل
وقيل في الحال وقيل يباع ومن وجد عين مرضه فليس وكذا اعنا موزون وقيل
ولو مضى بعض المدة وكذا امحرف نفسه ورجوع البايع ففسخ للمبيع لا يحتاج الى معرفة المبيع
ولا الى القدة على تسليمه فلو رجع فبطل ايقض وصار له فان قد راحته وان تلف
فرضا له وان بان تلفه حين استرجعه بطل استرجاعه وان رجع في بيع اشبهه بغير
مذموم من الفيلسوف لا مكان دعوى اسحقا والبائع وان مات بايع مدنا مستواحق
بطعام وغيره ولو قبل قبضه نفع عليه **فصل** يلزم احكامه قسمه
ماله على الغنم اذا كان من جنس الدين والاباحة لان ذمته لو خرب بخلاف الميت
بلاذنه ولا يباع الا بمن مثله المستقر وقنه او الكثر وسحب احصان وغنما به
بيع على سوقه ويسع او لا اقله بقا والكن كلفة ونفقة ادى نفقة وكسوته
وعياله من اهل حتى تقسم ذلك الشئ ان لم يكن ذاكب ويترك لهم ما لا يذمونه يمكن
لا سعة فيه وخادم ليسا نفيسين نص على ذلك ولا عين مال غيرهم والذخيرة وما
يجري به ان عديما نفع عليه و2 المجزوا البصرة وفرض يحتاج ركوها و2 الروضة
ودا به حاجها ونقل عبد الله ببيع الكل لا المسكن وما نور به من باب وخادما
نخاعة واجرة المهادى ونحوه ولا يبيع من الثمن وقيل من ثمن المال مع امكانه
وان عياله ما ديا غير نفقة و2 بخلاف بيع الموهون وان اختلف بيعتها ضمها ان
يتوفا والا قدم من ساء ويقدم المرتهن برهن لازم ولم ينفذ جماعة كالمجوز

والوجيز بالذموم وعنه اذ اقامت الراهن او افسس فالمرهق الحق به ولم يعرض
وجود قبضه بعد موته او قبله وفي الرعايه يختص ثمن الرهن على الاصح وذكرها ابن
عقيل وغيره في صورة الموت لعدم رضا بذمته بخلاف موت بائع وجد متاعه والمخني
عليه عنده بتمنه ويشارك المرهق بالفضل وصاحب العين مستاجرهما ياخذها
ويقسم الباقي بقدر ديون غرمانه ولا يلزمهم بيان ان لا يغير سواهم ويلزم الورثة
بينة تشهد لا تعلم له واذا سواهم ذكر في الرغب والفضول وغيرهما لا يلا ياخذ
احدهم ما لا حقه فيه بان ظهر غرضه لم يضر ورجع على كل واحد حصته وفي القني
سمه بان الخطا في كسبه ارضا او مراما لم يان يرك او وارت قال الارحى
ولو كان له الف اسمكها عرماة نصيب من ظهورها ثلث دسه كمن احدهما رجع على كل
واحد سلت ما مضى وان كان احدهما قد اهلك ما مضى فظاهر المذهب ان الثالث
ماخذ من الاخرين ثلث ما مضى واصل هذا ما لو اقر احد الوارثين بوارث فانه
ماخذ ما في يده اذا كان ابنا وهما اسان كذا قال وظاهر كلامه يرجع على من اهلك ما مضى
نخته وحسبه كمنفق يرجع بعد صمته ويلفنه وفي ما وى السخ لو وصل مال
الغائب فاقام رجل بنيه ان له عليه دنا واقام اخرينه ان ظا ليا حقا استركا وان
طالب احدهما احقر به لاحصاء ما توجب السليم وعدم تعلق الدين باله وفراوان
ولم يطالب اصلا والاساؤكه ما لم يفسد ولا مساؤكه فيه بما اذا اذ به بعد حجب
وذكر في المبيع في ضاهل به وجهين او اقربه وعنه بلى ان اضاف الى امران قبل
لجوا وادى اليه عامل قبل قراضه فانه **سحقا** ويكوله كافران وسار كهم المحني
عليه مل حجب ونعده ولا حل دين نفيس ولا موت اذا او بول الورثة الاولين
بركة او دين محضه الحال وعنه كل مساركن به وقبل على الاولين بنية
هل في ركة حصته لما حله اذا حل دسه او حصصه الحال او رجع عليه اذا حل

مطلب
"يلزم الوفا
ببائع الا غرم لازم
ويلزم الوفاء

حمل الوجها وعنه حل موت ولو لم له دسه لا نفيس وعنه بل ان عدم التوفيق
وعنه لا حل لهما اذ كان الوحد الحوزي وفي المحصر كذا في حله محنون وفي الاسناد
سعلق بتمنههم وذكره عن احماسنا في الحوا اليه فان كانت ملبية والا وثقوا ولو ورثته ست
المال احملا سقالة وبضمن الامام للعزما واحتمل حله وذكرها في عمون المساييل
وذكرها في التعليق لعدم وارت فعين لهذا الامام ان يقطع الاراضي وان كانت
لجميع المسلمين ولو كانت لواحد يعين لم يحزوز في الفنون لو تعلق الاعيان بما استحق
من طوا حقه بوقوعه في يرحمها ملكت حال الحق كالرهن ولما سقط الحق بالبراة
وفي الاسناد الصحيح انه في ختمه ميت والركة رهن وفي الرعب الدين وان فاسعة
من المصروف نظرا له وان حتمه صام من وصل على احدهما لم يحل على الآخر وهل للظاهر
مطالبة رب الحق بفسده من بركة المصمون بتمنه بعد موته او بنيه فيه وجهان
وان ابي وارت او فلتس الخلف مع ساهله لم يحلف العزما ويلزم اجبا ومحترف
على اللب فيما يلق عليه لنفسه دسه كوفف وامر وليد في الاصح لا في لزوم حج وهذا
وعنه لا يجوز كقولهم فيه وصديه ووصيه وروع حتى امو ولد وخليف ورذ مسيح
وامصابه وصيه وجه مع الاحتياط واحذ به عن فود فعلى الاول سقى الحجر سقاء
دسه الى الوفا ولو طلوا الغاديه لما بقى بعد ذلك الحاكم لم يجبهه واذا اعد وقد
اذ ان سار ك عرما الحجر الثاني الاول ولو فلك العاضى به اذ ان لم يحبس لان امره
ودوخ سله حبل وان عفى مطلقا او محانا على موجب العمد احدين والاستقط
وفي الرعب احصاء الاكثر لا يصح محانا والاختلاف في سفيه ووارث مع ديون
مسغوفه ومريض بضمه في بلبه ولا يصح عفوهم عن الله الدين في الاصح
وسل للنفيس العفو محانا نص عليه ولا يجوز ملازمته وفي الحجر والشقة
والاشراف على تصرفه والله سبحانه وتعالى اعلمون

٩٥

١٠٢

او غيره ونقل ايضا من عليه مال فادعى رجل انه قرأه لا نطقه الاسنة فقال لا سنة
 كف اصنع قال ان كان فاصحكم لا ما سبه فاعطيه قال لا فاحي لنا قال ان لم تحض سعة
 من وارث مودوب وسأله الارم عن انه على رجلين مات وله ورثة صغار كيف اصنع
 فقال ان كان لهم وصي فان لم يكن ان كانت لهم موصفة دفع اليها وفي ابلاء فافعل
 وبنه مال ولله المافز وحقان واذا سعة بعد زسده لزم الحاك كالحجر عليه سعة الحما
 وهو وليته ومثل وابوه ومثل ولله الاول خلوعه سفيما وفي الاسفار وما يلي على
 ابوه الخوسن ومثل المزودى ان يحجر الابن على الاب اذا اترف بصعة في السجاد
 وثرا المصحات ومثل ان زال الحجر بسده بلا حكم عادما لسفه وسحب اطما وحجر سفي
 وليس يفسر زوالهما ومثل سفة الى حكمه في الاحكام كاستدائها في سفة وجه اسدا
 وفي الاسفار سعة المزودى وانه او ما اليه في حجر ليس محرم صرف لموليه الابا فيه
 خطه فله من مقل وصته له يعرب يعق عليه فان لم يمت بعتة حرمة وله شع عاك
 لمصلحة ومثل بل المزودى او غبطة ومثل بزبان الثالث والكر منه ولو قامت منه
 ان ما ناعه صفة ما به وحسون فاعه الولي وحكم كما كرم صفة مرقامت سنة ان بعتة
 وب سعة ما سان موصفة فها كطرها في اول باب تعارض النسيان وله نزوح
 ومقه على الاخ ومقه خوف مساد وعته لا نزوح امه لما كد حخته اليها وهنت
 بعوض قاله الفاضي والحقانه وكذا سنة وفيما في الرعب لغز حاكم وعته مال عت
 وتجانا لمصلحة احسان ابوكريان نساوي امته وولدها ما به واحده ما مائة واذا نه
 تحارب والسفر ما له خلافا للحجود والمفوق الكافي وله سعة نساو وقصة على الاخ
 صما لمصلحة حرمة في المحزروا الوحز وغرها وفي المعنى بقصة الحاجة سفيرو خوف
 عليه او غيرها ومثل برهن وفي المذهب وبغير بقصة برهن وسأول كلامهم لخطه
 وفي الرعب في بقصة برهن فاذا في المسوعب واسما دروا سان وله ادعاء مع امكان

ارى

من الارض من المدين من الدين من جعلها سجدا من القبة والى على حمار
 على عمارا التيم وان لم يكن حمارا الى سعة للسيدة اذا كان في السعة مائة مائة
 في السجدة او سواها في الارض من الدين من جعلها سجدا من القبة والى على حمار
 في السجدة او سواها في الارض من الدين من جعلها سجدا من القبة والى على حمار
 في السجدة او سواها في الارض من الدين من جعلها سجدا من القبة والى على حمار
 في السجدة او سواها في الارض من الدين من جعلها سجدا من القبة والى على حمار

ومنه

وصه ذلك في المعنى وطاهر طاهر الاكثر منى كاد موصة حاز ادعاء وطاهر طاهر الاكثر
 حوز ادعاء لعلهم يصرف بالمصلحة وقد رآه مصلحة ولهذا جاز مع امكان قرصه انه ملكه
 بالشر الشريك في احدى الرواسن دون القرض لانه منع والودعة اسنابه في حفظه
 لا سيما ان جاز للوكيل التوكيل فليد اسوجه في المودع رواية وسوجه ايضا في فرض الشريك
 رواية وفي الكافي لا يودعه الحاجه وقرصة بخط يلا من وانه ان سافر او دعه
 وقصة اولي لا تقرض لمودة ومكافاه نص عليه وله سري عمار به وودعة مضاربة على
 الاصح بعض ربحه ومثل با حرة مسلمة وعمدان عميل با فاما وان تحرس فيه فلا اجرة له
 الاصح وعلمه الخط وما سفة ومد او انه ناجح بلا اذن حاكم نص عليه لمصلحة في جميع
 ذلك وحمله ناجحة لشهد الجماعة قاله في المحزود والفضول واذا نه في عقد وسير
 قاله في المذهب والتقية له على الاصح مع كرمه ما له وحرم مودعة منها وفي الاسفار
 من احمد حجب الا حجة لقوله الولي البعثة عن السهم من ماله فذلك انها كن كوة وقطي
 والا لما جاز كصديه وعلل في الفضول عدم البعثة بالسرع وله الاذن لصغير في
 لعب بلقبه عن مصون وشراوها ما لها بقصر عليها ومثل ماله وان لم يكن الولي
 غلب حق موليه الا يرفعه الى والي رطمة فديان برفعة لانه هو الذي جاز الى
 بسية كالمول يمكن رد المصوب الا حلفه عظمه وديان لا لما فيه من سلب
 الوالى الطاهر على طاهر عن مسحق مصرية اكثر من مبيعة عدله ذكره **سجدا** قال ولو
 مات من حجر لسميه ولتسميه ماله وقد استرى سأل يعرف لمن هو لم يسم منها ولم
 يوفد الامر حى مصطلحا خلافا للساعى بل مذهب الامام احمد رضي الله عنه يفرع من
 مع غطت واحد وسبق عليه بالنعروف ولو اوصد هاد فوعها يوما سومر ولو اوصد هاد
 اطعمه معاسه ولو اوصد كسوته ستر عوربه فقط في ست ان لم يكن الخيل ولو سهد يد
 ومي رآه الناس لسة فاذا عا دبر عه عنه وسأله ثمنا المحزون بعد بالحديد اذا

خافوا عليه قال نعم وقبل موله مما لم يخالفه عان وعرف ومصلحة ولي
 لا قول وارث وحلف عن جاك على الاصح وله نزوح سعيه بلا اذنه في الاصح وفي
 احكام وجهاً وان اذن له ففي لزومه بعين المواة وحكام وسقطت المصلحة وحمل
 لزومه زيان اذن فيما لزومه لها في احدا الوحيين والما في سطل هي للمني عن فلا يلزم
 احدا وان عضله اسفل وان علمه بطلق استرى له امة في احاد السعيه الحلال فذكره
 في الرعب في نفي النزع وان نزوح بلا اذنه حاجة صح والافلا في الاصح مما ينفرد
 بصوم كفليس وقيل ان لم يصح عيضة وان فك حجن قبل يمين وقد راعى وسقط
 ما لا يعلق بالمال معصونه ولا يحل للولي من مال الا الاول من اجرة ماله او كفايته
 في الاصح اذا اذن حاكم وللشاعيه في اعيان وجهاً مع فقره وقال ابن عميل
 وعناه وحداؤه وانه وقال ابن رزق نادل فقير ومن سعيه عن معاسيه معروف
 ولا يلزمه عوضه سائر على الاصح وخرج ابو الخطاب وعنه ماله في ناطروم
 ونصفه فيه باطل معروف وعنه ايضا اذا استرط ماله نصفه ونه قال ما سمعت
 لا لعدم معلومه بلا شرط الا ان ياتل احده عمله مع معنى السعي
 والواضي من الوحي والويل يانه لا ملكه مواضيه على الاجن والودك ملكه وتقل
 والوصي يومان يامر ما طلق بالمعروف كما هما بالاجير والويل قال طاهر
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال

قال ابو العباس في قول البيهقي ما لا يعلق بالمال معصونه ولا يحل للولي من مال الا الاول من اجرة ماله او كفايته
 في الاصح اذا اذن حاكم وللشاعيه في اعيان وجهاً مع فقره وقال ابن عميل
 وعناه وحداؤه وانه وقال ابن رزق نادل فقير ومن سعيه عن معاسيه معروف
 ولا يلزمه عوضه سائر على الاصح وخرج ابو الخطاب وعنه ماله في ناطروم
 ونصفه فيه باطل معروف وعنه ايضا اذا استرط ماله نصفه ونه قال ما سمعت
 لا لعدم معلومه بلا شرط الا ان ياتل احده عمله مع معنى السعي
 والواضي من الوحي والويل يانه لا ملكه مواضيه على الاجن والودك ملكه وتقل
 والوصي يومان يامر ما طلق بالمعروف كما هما بالاجير والويل قال طاهر
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال

في ذمة النابت عنه ولا يعقوبه الحمل ولا سدة التبرع من المهادون اذن زوج
 وعنه لا صحها في عمون المسائل وعنه زيان على الملك بصر الماخي واحكامه ولا امر به
 وجهاً الصدقة من بيته بسير الاجبار والصحة الخاصة ولانه العرف والمزاد الا ان
 بظروب العرف وسك في رضا او يكون محلاً وسك في رضا ولا يجوز وعنه لا يملك
 ابو طالب كهور كن نطعم الفرض ولا يعلم رضا ولم ينفذ احد **مصلحت**
 اذن لعبد او موليه في كان صح وان كان حجن في قدون كويل ووجه في نوع ونزوح معين
 ومع عن ماله والاعداد اول في طريقه بعض اجناس منع فك حجن لانه لو انك لما تصور
 عون ولما اعتبر علما لعبد يادنه له كالا وعنه وكان فككت عنك فطلقا في النصف
 لانه اني بالمعنى كقوله ملحتك بدل بعثك في الاسفار ورواية ان اذن لعبد في نوع ولم
 نه عن ماله وفا لا يصفه وطاهر كلامهم انه كضارب في السعيه وعينه وسك
 منها ماله للسيد فدان والا فللمبايع احدا العبد حتى باخذ حقه منه وسك ماله الحما
 وقال جماعة في الوسيلة فدومته وعنه فمنا بما ذون فيه وعينه وعنه ابو طالب
 وعنه نذمه سيد لانه نصف لغيره ولهذا لا يخرج عليه بعد وصرفه في مع خيا ربيع
 امضا ماله سيد لانه نصف لغيره وسك الملك له وسك ماله سيد لغيره لما ذون
 كوكيل ومضارب لا يهي ومكاتب وموهن ذون الواهر في مع وعنه ماله كذا ماله
 وعنه كما في الوسيلة روايه بدمته وسك صاح وعنه الله بوجد السد ما اذن
 الماذون له فيه فقط وسك ابن مذكور اذا اذن على سيد وان حن على سيد في الرضى
 ان اذن له مطلقا لزمه ما اذن وان قد سوج لم يذ لوصيه اسدانه فبرسته لغير الماذون
 وان اعطه سيد سأل لم يصح وقيل بلى وسك وعليه ذون فدومته وان لم ياذن له لم يصح
 صرفه ولو رآه تجر فسك كزوجه وسعيه ماله وسك ماله بدمته بدمته بدمته بدمته
 بدمته على المذهب ان اعطه مولا له بدمته ابو طالب وان اذن له في كل حال لم يلق

قال ابو العباس في قول البيهقي ما لا يعلق بالمال معصونه ولا يحل للولي من مال الا الاول من اجرة ماله او كفايته
 في الاصح اذا اذن حاكم وللشاعيه في اعيان وجهاً مع فقره وقال ابن عميل
 وعناه وحداؤه وانه وقال ابن رزق نادل فقير ومن سعيه عن معاسيه معروف
 ولا يلزمه عوضه سائر على الاصح وخرج ابو الخطاب وعنه ماله في ناطروم
 ونصفه فيه باطل معروف وعنه ايضا اذا استرط ماله نصفه ونه قال ما سمعت
 لا لعدم معلومه بلا شرط الا ان ياتل احده عمله مع معنى السعي
 والواضي من الوحي والويل يانه لا ملكه مواضيه على الاجن والودك ملكه وتقل
 والوصي يومان يامر ما طلق بالمعروف كما هما بالاجير والويل قال طاهر
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال
 هذا السعيه للوحد ولا يخرجها له على مقتضى نفسه وعياله واحاد الا رحي يلى قال

لغيره ووجهه كوكيل ولا تخرج منه ولا عسده وهاهنا خلاف في الاسباب واختصاصه ويحكم
 لا يفرق منه ولا يعلوه ذنبه ولا يفرق منه من يفرق عاقله وامرته وزوج ربه المال
 وجوان فان صح وعليه ذنب قبل يفرق من كل ساع فيه كونه مصادق والاسم يصح كمن
 قد عسده وشرا من خلف لا ملله ويصير مصادق في الاصح وكل مع علمه حزمه في عيون
 المسائل قال لان الاصول قد توفت من العلم وعدمه في باب الضمان كالمعذور ولكن
 ذمي لا يصف المشركون ولكن وطى في عسده فاسد فانه ان علمه بالسداد لونه بل وطيه مهن
 وان لم يعلم فهو واحد ويضمن منه وعنه فتمت في الخط اعنه فسطه منها وجواب
 وكل يصح موتها وقالوا يصح شرا وزوجا وزوجه لعالم بالمال المصادره وفي الواسله
 الخلاف ولا سطل اذ ذنبها فاقه في الاصح كندبر واسلا ووجهه خفيه وامر خلاف
 في الاسباب وفي الموحى والصدق بوزن ملله محرمه وعنه كجبر على سيد وليس باق ففرقه
 بقوله ولا هديه ما كولي واعان ذابه وعمل دعوه وخوف بلا صرف ومعه الاخرى
 هبة نقد وكسوف ومباحه وكما تب في الاصح ذكرك السخ وحون له في الموحى ومنه
 في الرعب لا يوشع منه ولا يفرق الماذون الصدقه من موبه ما لا يصح وعنه لا واني في
 المولمه هل للمريك الصدقه وما كسبه عند غير مكاتب فليس له ولا ملكه سملك اسبب
 وكل وغيره رواين فان لم ملك واحسان الاحكام فهو لسيد بعقه ولا يشر منه
 ولا يبه ولا يفرق وان ملك واحسان ابويكروا ابواحق وان عمل العاقل ذلك وحوز ابوي
 وابواحق يشر به علمها وعمل البوداود وحقق يشر من مال سيد ماذبه قال عمر بن
 حماعه لا يشر ابلا اذ ذنبه ماذبه ولا الشري ماذون وزنه مفقود يفرق عليه ذكرك الخلاف
 وسوجه لا يشر الاسباب وان ملك استر منه وامر من وقضى وغرم ما يلقون برضا
 ولا يشر ابلا بالاب وان شرا ماذبه لم يصح رجوعه سله الجماعة في كساح وكل
 لا يكرى روايه ولو ناعه ولا شرت له يفرق سملها كامرته وهي ملك لسيد سله حرب

ولا يفرق باطعام ماذبه وقال ولو لم ملك ومعه يعقروا ابان فان خازوا اطلق في عسده
 بعسده وجوابه ولكن لسيد معه المكفيل يصوم بقوله وقال ان خلف ماذبه وكذا
 الذنوب له السبل به ملامضه وله معامله عبيد ولو لم يست كونه ماذونه خلافا للهيابه
 بل منها ممن استر من عبيد مونا موجد به عسده قال العبد انا عن ماذون في الحان
 قال لا يشر منه اما اذا ان يدفع عن نفسه وعمل حبيل ان حجروا على عسده من ناعه بعد علمه
 لم يكن له سى لانه المثلث ونقل منها ممن يفرق مباح سعه فاستراه الناس منه فقال
 اما عن ماذون في الحان قال فهو عليه في مبه كان ماذونه او غير ماذون ولو امكن السيد
 اذ ذنبه متوجه اخلاف وقال ان علمه مفرقه لم يقبل ولو قد صدقه فليس يطره
 عدوا انا منه فممن وفي طوعه بعض احبابنا الحاد ابلغوا الموالهم لما لم يسلوا المولى
 اذ الاصل هو العبد المحجور وسكت ناعا على الاصل وهو المحجور ولم يفرقهم بل المايغ اعتر
 لما افرق ولم يشر فان كل يوزي لالمف الموالهم لسوقا في ذمتهم ولهذا سغا من
 سوت المحجور الخاضع بعد الاذن المتابع لانه يفرق من كل هذا نظرا للمصالح والحكم
 والحكم انما سى على الاسباب والا اذى لا اطوا حها وست المحجور الخاضع وان لم يعلم
 وكذا يقولون حق اهل قباد ان سملنا فلانه ست الاطلا وساعا فكذا المحجور ولهذا سوا على
 صلاحهم وهو المطالب باليمن خلاف الوكيل للمحض تبايته وان يلف نقدا استر بعينه
 بطل والالرف السيد في دفع العبد له ملا اذن حديد خلاف ذكرك في النهايه
 وطاهر كلام الاكر لا يطالب من كوكيل ولا تعامل صغير الا في مثل ما تعامل به سله نق
 عليه وسال الامر في لا نحو خمسة دواهم والمعتق بعضه وطى امه ملكا خزنه الحق
 والاصح ملا اذن والله اعلم

باب الوكالة
 يصح من يصح تصرفه نفسه والا فلو وكله في سح ما سملكه او طلا من شرا لم يصح

وكتابته ودلاله رجوعه لاسعه فاسدا او سخاؤه وله التوكل ان جعله له وعنه
 مطلقا كما لا بأس من سله او يحزن عنه وسئل في زايده عن عمله او قيل له اصنع او تفرون
 كفت ست ومعه وحده ولعل ظاهرهما استوتب بآب في الحج لمريض خلافا لابي حنيفة
 والشافعي رضي الله عنهما وسعنا من الامع بعين موكل وان سعه فلا وكذا احكامه وحي
 ومضارب وولي في نكاح عن محبر وسئل اخون ومثل عند وهل ويكليه وسئل عني وان
 اطلق في حجاب والامح له عزك ويحل وجهه وكذا اوصي للممن يكون وصالي وذكر الاجرى
 احما لا لا يبيع لعدم اذن الموصي حتى امضاء الوصية ولا توصي الوكيل مطلقا على ما في
 التعليق والمعنى وغيرهما وان استأب حاكم من عر اهل مذهبه ان كان لكونه ارجع
 احسن والا لم يصح الاستئابة ذلك **سخر** رضي الله عنه وسوجه انه يجوز الاستئابة
 اذا لم يمنع انجاز له الحكم وهو مني على بعلده عن امامه والاسنى على انه هل له ان
 يستتب مما لا ملكه كزوج مسلم ذيما في ترضي خيرا وانه نائب المستتب او الاول
 ويجوز التوكيل في الخصومة يروى عن علي بن علق خربت وليس لو هيل في خصومة مقت
 ولا اقرار على موكله مطلقا نص عليه كإمران عليه يعود ووزف وكذا لو في ولهذا
 لا يبيع منهما من وان اذن له فعه مع وتسليم وله آيات وكأله مع عسة موكله
 في الاصح وان قال ارجع عني احملي الخصومة واحمل طلائها ولا يبيع ممن عام
 ظلم موكله في الخصومة قاله في الفتون فظاهر نص اذا لم يعلم قلوبن طلبة
 خازن وسوحت المنع ومع الشك سوحة احما لان ولعل الخوان اولى بالظن
 فان الخوان فيه طاهر وان لم يحل الحكم مع الرسة في السنة وقال القاضي في قوله تعالى
 ولا تكن الخاسر خيما تدل على انه لا يجوز لاحد ان يحاصم عن عني في آيات حوا ونبيه
 وهو عن عا لم يحصيه امين وكذا في المعنى في الصلح عن المنكر بشرط ان يعلم حد
 المذعي فلا يحل دعوى ما لا يعلم بوثه وحزم من الساني بعلعه انه وكيل في القبض

لانه ما مورس طع الخصومة ولا سطر الآية وان وكله في القبض في خصومة حجاب
 في الوسيلة لا يجوز اقرار الوكيل على موكله محال نص عليه وسئل امران يعيب مما
 ناعه نص عليه وفي المصحف واحسان السخ لا فلا يرون على موكله وان رد سكو له
 بني ون على موكله وحجاب وان نقل اسن لم يفرده واحدا اذ في وس لان وكلها
 في خصومة انفراد للعرف **فصل** وسئل امران بكل يصر في وقت فيه
 وعنه قول موكله في النكاح لا عسارا السنة فيه احسان القاضي وعنه وذكر في
 الرعب عن احكامنا كاصل الوكالة وحلف مع تصرف لو ما شرف سرعت الممن فيه فلا
 سئل قوله في دفع المال للاغير ربه واطلاوه في صفة في وجوه عيئت له من
 احق لزمته وذكره الادنى العذافي وعلى هذه الرواية لا يلزم وجهه بصفته
 الا بشرط العلوق حقوق العقد بالموكل وعنه بلزمة لصان ويحل في التز اللتمن وقرو
 السخ ثانه مضودا للبايع والعان بحملة واحدة من يولى ائثار وسله انكار موكله
 وكأله فلا يحلف نص عليه وسله الوكيل في الامراض ويلزم موكله طلائها في
 المصوب وسئل ان قال بعتة او وضعت منه فله يول موكله وبعد لصحة عقد
 حاج فقط سمنة موكل في ذكره في الاسصار والمحب والمعنى ولو انكر موكله وكأله
 مع وصدق بايع بها لزم وجهه في ظاهر كلام السيج وظاهر كلامه عن كهي او لا يلزم
 لعدم بقرطبه هنا ترك السنة وهو اظهر وليس لو كحل مع بعلبه على مسنر الاخضر
 والاصح ذكر في النواذر وسوجه العرف ولا يبعده في سله اخو في الاصح مصمن
 ويصح ومع مؤبه نقل لا ذكره في الاسصار ولا مضمنه فان بعد وصقة لم يلزمه
 في كطهور وسعة مستحقا او معسنا حاكم وامينه وقال صاحب المعنى والمحذور
 ملكة بقره وسئل مطلقا فلا سلمه صله وكذا او كحل في سرائي مضرب وارن
 اخر تسليم منه ملاعد وضمنه في المصوب وحقوق العقد بعلقة موكل لانه لا يثق

١٩٢

فرب وهل عليه وقال السخ ان استرى وكيله شري في الذمة فكضامين وقال
 ممن وكل مع او شراء او استجار فان لم يسم موكلة في العقد مضامين والافروا مان
 وان طاهر المذهب بضمنه وقال لا في حصة والساعي قال ومثله الوجه في الاصل
 والسلة السخ من نفسه وخوفا ذبه وتولية طومر في الاصح مما كاتب الصغير وكذا
 بوكلة في معيه واخره شرايه ومثله نكاح ودعوى وقال الارحني في الدعوى الذي
 يقع الاعمال عليه لا يقع للبصا ذبه وله واليه ومكاسيه وحجاب وذكر الارحني
 الخلاف في الاخوة والاقارب وعنه سغ من نفسه اذا زاد منه في النداء ومثل او
 وكل ما عاوه هو طاهر ووايه حليل ومثلها وذكر الارحني اجمالا لا بعنوان لان
 دونه واما شئ يحمل على الحق وما زاد وكذا اشراؤه من نفسه وكذا احكامه وامنه
 وما ظرو وصي ومضارب ولعبد وعمره عن نفسه واراها نوكا لله الخاصة
 لا بالعامه ومنه قول وهو معنى ما حزم به الارحني كسع وهل من نفسه وقرو الارحني
 سنة ومن يصدق به بان اطلاقه صرف الى اعطاء الغير لانه من الشغل وتوكيل
 في طلاق كعبه في عيق ولا يجوز له شري معيب فان فعل عالما للذمة ما لم يرضه
 موكله ولم يرضه ولا يرضه موكلة وان استراه بعين المال مفضولي وان جهل عيبه
 لم يضمنه وله ان قبل اعلام موكله واخذ تسليم الا في شري معين معي ذبه وحجاب
 فان ملكه فله سراه ان علم عيبه صله وان اسقط حاكم محضر موكله وصحي به للذمة
 والافله ذبه وفي المعنى على وجه وان ايكوا المانع ان الشرا وقع له لزم الوكيل
 الموكل وله ارشده وذكر الارحني ان جهل عيبه وقد استرى بعين المال فهل سغ عن
 الموكل فيه خلاف وقال اذا استراه مع علمه بالعيب فهل سغ عن الموكل لان العيب
 انما عاوه منه بعض المالبية فاذا كان مساويا للممن بالظاهر انه يرضى به ام لا سغ
 عن الموكل فيه وحجاب فان ادعى مانعة علم موكله الغائب بعينه ورضا حلف الوكيل

حقت
 اذا ايسر وكلف
 العقد قضامين

انه لا علم ذلك ورون واحذ حقه في الحال ومثل ينف على حلف موكله وكذا اموال غريم
 لو كمل غائب في مضيقه ارا في موكله او مضه وعنه سغ من نفسه ان حكمه على غائب وان
 حضر الموكل وصدا البايغ فهل صح الرضيه وحجاب وفي الهافية بطرد روايات
 مخصوصات في اسسها حذو فود وسائر حق مع غيبة موكله وحضور وكيله وحكامها
 عن في فود وحذو فود احتادها ان مطه ورضي موكل غائب معيب عزك له عن
 ربه ولا يصح سعة ساء ولا يرضى بعد البلد او غلبه كسعه وعرض فيه اجمالا وهو رواية
 في الموجز وكذا لو وكله في شري تلج في الصيف ومحمدة الساء في الف ذكره ابو الخطاب
 وغيره وعنه يلى كقوله كف شيت كمضارب على الاصح وذكر ان من سغ وهل حالا
 سقد وغيره لا نسأ وفي الاسفار يحتمل يلزم البعد او ماض فان ادعيا اذما هما
 او احلفا في صعه او في الشرا ملكا قبل موها بضر عليه في المضارب وعلة احمد
 بانه ليس هناك شريذ ان ماحدة واحاد السخ منه وقب الامه فان كان الوجه
 كاذما في دعواه حل والاشراه من موكلة ما طنا الحل فان قال بملكه ان كان لي اوان
 كت اذنت في سوايه بلك افضل يصح لعلمها وجود الشرط كفتك هذه الامه ان كانت
 امه وكذا اهل سراط علما وجوده لا موجب وموت السبع ولا شكامة ومثل لا يصح كعلقه
 بشرط وفي الفصول اصل هذا ان كان عداس رمضان ففرضي والافضل وان لم سغ
 اذضا كمل له في سعه او باع له او لغيره قال في المحرر والفصول ولا سوسه من حجب
 به كسار الحقوق قال الارحني ومثل سعة وما حذما عومة من منه وان لم سغ
 مانع حاكم وفي الرعيب الصصح لالحل وهل يقربه او ماحدة حاكم كمال صايغ
 على وجهين وان كذب البايغ الوكيل في ان الشرا لغيره او مال غير صدق فان ادعى
 الوجه علمه حلف ولزم الوكيل وذكر الارحني ان كان الشري في الذمة وادعى انه ساع
 مال الوكالة مضدفة المايغ او كذبه فكل سطل كما لو كان الممن معينا وكقوله

ملت السامح لعلان الغائب مسلما لو كاله وقيل يصح فاذا حلف الموكل ما اذن له لزم
الوكيل وفي السمع كل التصرفات كالسبع نساء وسبعها مدون من المبل وشراها ما كثر قال كقول
نصر عليه فان تلف ضمن الوكيل رجع على مستلفه عنه وقيل يصح ويض عليه مع ضمانه
قائه ويضا قيل لا تغيب به وقيل يطلقا وعلى الصحة لا يصح من عبد لسيده وصي له نفسه
وحمل فيه سطل وهو اظهر ويصح السبع ما كثر وقيل من حسن المجنين ولا يلزم الفسخ لو اذن
منه حاد ومعه وجه وهل للوكيل السبع او الشراء بشرط حاد له وقيل يطلقا ويركبه
منه حصمه والمخاصمة في من سيع بان مسخا فيه وحاجان وان سوطا لموكله وان سوطا
لنفسه فلانها ولا يصح له فقط ويحضر حمارا المجلس ويحضره موكله ان حضره وحجر عليه
فيه وصحة بويكيل في افراد وصح وسع ما استعمله مع انه يضمنه ان يلف لا يضمن ثمنه
ولزم مسخه لزمان في المجلس وسعه ما بنا ان فسخ وسع بذله وحاجان وفي طوقه بعضهم
وذكر في المحذور بوجهه في اقرار افراد وذكر الارحى بعض ما يقر به والارجح
يعين الى الموكل قال ولا خلاف ان وهل الخصومة بملك الطعن في الشهود ومداقهم
وسماع السنة لضرورة المخاصمة ويلزمه طلب الحظ لموكله وفي طوقه بعضهم دليل
العرف في ابطال سبعة مدون من المبل ضعف لانه ما يطبع بوعب في سبعة بوق من
المبل ومع هذا لو قدر الوكيل على سبعة نيران ماع بالمبل لزم السبع الموكل لا خلاف
وطلت قرينة العرف اذا قال وسنة هذا من قبل الصدوق ماله هل له دفعه الى
مسحوق عن الحق وسوجه المعرفة لان الصدوق ماع الاطلاع الصدوق على مسحق لا
طلب الحق وهذا بالعكس ونظر هذا في طوقه ابطال السبع في سبعة مدون من المبل فارجح
عليه صوت السبعة مما هو مع من وجهه ولهذا است ما قراره التابع وحله بالسبع
وهذا سهو وفي النوادر سادغا في خباب وسما عاوت محكاة موكاله ما قراره معلقة
بشرط يصح لاحكامه **فصل** ولا يصح بويكيله في كل دليل وكثير زاد الارحى باننا

٢٧٥

٢٧٦

الاحباب وان سله وكلتكم شرا ما است من المتاع العلافى وانه ان قال ان وكلتكم مالى
من التصرفات احمال المطلق واحمل الصحة كما لو نص على افراد وقيل يصح في كل دليل وكثير
كبيع ماله او المطالبة بحقوقه او الاراء او ما ساء منه قال المروزي يعني ابو عبد الله
فاحيه وقال كل شى يقول على الساتى فان اقلته وطاهره لاهم في بيع من مالى ما است له سعة
ماله وذكر الارحى في بيع من عسدي من سبت ان من السعير فلا سعة الا واحدا ولا الخ
لاستعمال هذا في الاول عا لما وقال وهذا سنى على الاصل وهو اسنا الاكثر كذا قال وبانى
في آجر الموصى اليه يصد من مالى وفي طوقه بعضهم ان في احد سبت لا يعينه كطلاق
وعق احداهما لم يصح لحاله الوكاله وان قال استر عدا او ما است ففعله يصح وقيل
ان ذكر نوعه وعنه وعدومته وقيل اقله والآن والاطلاق بعض شرا عبد مسلم
عدا ان عسل جعله الفرعيا وان امر بشى في ذمته يبرئ منه فاسترى بعينه صح
في الاصح وان امر بعكسه فخالفه لم يلزمه وان اطلقه جاز والسرة العقد مع صير
وقاطع طريق الا ان يامر بعله الامر وسع من كان عنه لغرض ومشترو وقال السخ الا
مع قسبه وان امر بشى بكذا حالا او سعة بكذا سنا في الف في حلول وما جيل صح
في الاصح وقيل ان لم يضره وان امره سبعة بدرهم ماع بدسار ووجهان وبدرهم ونصف
فلا يصح لاسطلة زائد حصته وان احلط الدرهم باخر له عمل بطنه وقيل قوله
كما ذلن القاضي وان قال استر هذا ماع صح ما اول بعله ان يصدو بخلاف لا يستحق الا
لها لانه صرح وان قال مائة لا الخمسين في ما دون الخمسين وجهان وان قال استر عدا
بدسار واسترى ماسا وبه ما اول او اسن لهما ساو به او حل منها صح والاولا وفي الصوت
الخير رواه في المبيع مصولي وان اتى ماسا وبه في سعة الاخر وجهان وفي دعوى المسائل
ان ساوى كل منهما نصف دسار صح للموكل لا للوكيل وان كان كل واحد لا ساوى نصف
دسار فورا سان احداها يصح ونصف على احاد الموكل خير عرف وان امر سبعة فاسد

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

كثر طبعه على وجاهه مع ان لا سلم المبيع لم يصب الوكالة ووجهه في خلع محرم كقولوا حال
 مباح مع نفسه وان امر مع عيده مباح بعضه فمن كذا صح وله سعة في نفسه في الاصح والامسح
 ان سعة نفسه وقيل يصح وقيل عكسه ويصح مع احد عديدين وبعضه من يومين بالسعة
 وان امر بشي عبيد لم يصح شرا اسير معا وصح شرا واحد من اسيرها قاله في الاسرار وان
 قتل بعض درهم او دينار لم يصادف وان احدى هاتين اسأله لم يصح قاله احمد وان
 عتق من يدين عتق او وجيله وان حق الذي قبله او عليه فنه او من واره وان
 قال امضا اليوم لم يصح عذا ولو كيله في سر اخذه لو شرا بواضع لا العان ذك
 القاضي وعنه لا دفعه خلافا لاي حصة وفي المتحسستى خبر يرمع وحود للعان
 ومن امر بدفع ثوب الى مضاومعتن فدفعه ونسبه لم يصح وان اطلق المالك فدفعه
 لاس من يعرف عتقه ولا اسمه ولا ذكانه لعتقه ليعتبطه ذك ان الزاعوني واطلوا ابو
 الخطاب اذا دفعه اليه لم يضمن اذا اسبته عليه وان وكل مؤدعا او عين في ضمان
 ولم يضمن باسماه وقيل ومكر منه فقصاه بدو به ضمن وسوخته احمال ان كذبه وعنه
 لا مطلقا احان ان عميل كقتابه محضه ووجيل ايداع في الاصح فيها وذكر القاضي
 في الماسية رواية وان قال اسيدت فماتوا او اذنت فيه بلاسيه او قصت خضرا كضد
 للموقل للاصل وسوخته في الاول لا وان في الماسية الخلاف كما هو ظاهر كلام بعضهم وكذا
 توجهه لجعل معلوم اماما معلومة او عطية من الالف سماء معلوما لا من ثوب كذا
 لم يصح ولم يصدق منه في ظاهر كلامه وله اخر مسلمه وان عتق السات المعنة في
 مع او سري من عتق في الصحة خلاف وعنه كذلك اذا ذك قال احمد وهل هذا الاطلاق
 واحم احمد بانه يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وسحقه ببيعته نسبه ان صح وهل
 سحقه قبل تسليم منه سوخته الخلاف وفي المعنى سحقه ما لم يشرطه عليه ونفسه بجعل
 محمول ويصح تصرفه بالاذن باخر مسلمه وان ادعى ذكالة في موضع حي لم يلزمه نفسه مع نفسه

ولا الخلف مع نكذسه لا دعوى وصيته وعكسه دعواه موت رب الحي وانه واره وحلف
 وصدقه وان ادعى انه محال فاولى الوحي من الوكالة ومتى انكروا الحق الوكالة خلف
 ويرجع على المدعي ان كان دنا وهو على الوكيل مع سابه او عتبه وان كان غنا احدها ولا
 يرجع من ضمنه لها على الاخر ومتى لم يصدق الدافع الوكيل رجع عليه ذك **سحا** وقفا
 قال ومحمد السليم للسب صدقا وقال وان صدقة ضمن ايضا في احد القولين مذهب
 احمد بل نفسه وقفا لملك لانه متى لم يضمن صدقة صدغتن فقال منها ومنعت رجلا
 لاس له عتقه وراهم او باب باحد درهم او ثوبا فاخذ اكثر الثمان على الماعث ويرجع
 على الرسول وهو ظاهر كلامه لا يحق ونفسه الحال عليه على المحل ولا يطالب له
 وتعاد لقاب محال بعد دعواه مبيعها اذن ومن اخبر بتوكيل وطن صدقه بقرت
 وصح ظاهر قوله وقال لا ربحي اذا بقرت ساعلى هذا الخبر وهل يضمن فيه ويحان
 ذك في القاضي في الخلاف ساعلى حجة الوكالة وعدمها واسقاط الهمية في سعادته لنفسه
 والاصل في هذا قول الهدي اذ اطلق صدقه واذن الوكالة وخوله ساعلى طنبه ولو
 سدى الوكالة اسان لم قال احدهما فزعوله لم يثبت الوكالة وسوخته بلى كقوله بعد علم
 احكامه بضمه وكقول واحد عنهما ولو اقاما السمان حسب ما ادعوى الوكيل فشهدا
 عدا كرا فلا نا القاب وكل هذا الرجل كذا فان اعرف او قال ما علمت هذا وانا
 الصنف عتقت الوكالة لغة وعكسه ما اعلم صدقهما وان اطلق قبل فسر ومن قصد
 ما نعلق الحكم بالوصف ونسبه عليه ولم يعرض لجميع شروطه وموانعه لانه عسر
 اذ المصدسان امضاء السب الحكم ولو قال اعطى هذا الفقراء او نحوهم اسأذقه
 صدقه وفاسق ولو قال الا ان يكون احدكم كذا وكذا عند كذا وكذا او لو قال من سرق
 منه فاطعه حسن ان تراخيه فمن سعى له في مصلحه عظيمه وان لم يحسن التقييد منه
 وكذا قول الطبيب اشربة للاسرا ليعرض صف سديد او اسما لذكور ذك **سحا**

سحا

كتاب الشك

لا تكثر مشاؤكه فاني ان ولي المسألة الصفة بقر عليه وصل فتي وكرمه الازحى
كحوتى بقر عليه وركن معاملته من ماله حلال وحرام محمل ذكر جماعة وعنه
حرم وطع به في المحب وذكر الازحى فاس المذهب وصل جماعة ان علب الحرام وصل او
حار وبلته وان خلطت حرام مباح صدق هذا مستملاك والقدحى قاله احمد
ذكر ابن عميل والنواد وصل الوطالب في الرت اعجب الى بصدق هذا عن الدرام
وصل الجماعة في الدرهم حرم الا ان نكر الحلال واجت خبر عدي في الصيد وعنه
انما نافله في درهم حرام مع اخر وعنه في عس فاقول لا يحف به واحار الاحاف لا
خرج قدر الحرام وقال **سبحان** لا تسن الى ان من الورع بركة وفي الخلاف في اسائه
الا ان الطاهر بالهبة طاهر ماله احبنا ناعني ابا بكر واداعلى الحاد وانا اني بحري
عنه طاهر فيما انا بحس لانه وصدق على ذلك في الدرهم فيما درهم حرام فان كانت عس
اخرج قدر الحرام منها وان كانت اول المسع من جميعها قال وجب ان لا يكون هذا وانما
يكون الاعسار ما كثر ثمانية وصل له بعد ذلك وقد علم اذا احلط درهم حرام بدرهم بقر
قدر الحرام وسفر في الماني قال ان كان الدرهم ماله معتن لم يخرج ان سفر في
منها مسعود او اعزل قدر الحرام وسفر في الماني وكان القوس منها انه اذا كان معز
منوسيك معه فهو سوسل لا مفا سمته واذا لم يكن معروفا واكثر ما فيه انه مال
للقرا بحوزة ان صدوقه وقال بعد ذلك فاس فلامه انه لا بحري في المسلوحين
لانه قال درهم عصب احلط بعس دراهم بعزل قدر الحرام وسفر في فماني ولم يحسب
الدرهم وسجل قدر بقر ما را حراما قاله احمد فدل انه نكته الطن وقاله ان
الحوزي قال احمد لا بحث عنى ما لم تعلم وهو خير وبابل الحلال بطين القلوب ثلثين
وعنه في السكة القادان كوكا له واسماها الصبحى اربعة احدها المضاربة في

وفعنا له المعلوم لا صيرت نقد ولا احد كسين سواء الى من تحرم منه حوزة او
كبه او احى مع عمل مته كصف رجه وعون المسائل من احد الشريكين فم عمل سدي
ومن الاجرم ان هو اعان بمنزلة العمل عليها ويكون العمل عليها بعضنا با وطاهر لا يعز
حقوز المال وقت العقد فان قال ورجه سنا مصفا وان قال لك والاصح اولى بلته
صح والماني للاخر وان ثلثة معه ربع غشوا الماني ويحون صح في الاصح ولو احلطا لمن المشروط
فالعامل وان قال حدة فاجز به والريح كله في قبضاع وان قال لك مضر وان قال
حده مضاربة ورجه الى اوقال لك مسدت ولا يصح هي سكة الممان تعرض طاهر المذهب
وفي الهبة معشوسه وفلوس ناصين وصل او اوحان وفي الرعب في فلوس باقية روايان
ولا اثر لها وفي الدنا وعمرها الفش سير بلصحت كجته هذه وكوها في دياره ذكر السجوة
الهبة سمع عرض وذن العقد وفي محصران رزين صح وصل في الاظهر يصح مثلي ويصح
علينا والمقصود ببيع هذا وما حصل منه صدق رتاك به لا ضارب يدى على فدي
فامنه ويصح امضه وضارب به ويودعني عندك وامضه من فلان وضارب بها وضارب
عن مالى الذي عصيته منى وصل لا يزل صيانة الادفعه مئنا ولا يعز وضارب
المال ويكفي ماسر به وصل بعز منطقة ويصح من مريض ولو سعى لعامله اكثر من اجز
مليه ونقدتم بها على اعز ما ومساوه ومن ارعة فامسلا وصل من يلبه كاجير ويصح
ممن شط العامل عمل المالك معه او عبده قال السخ مع علم عمله وذون البصف
وصل لا يصح وصل يصح عده كيميته بقر الوطالب فمن اعطى رجلا مضاربة على
ان يخرج الى الموصل فوجه اليه بطعام مسعة لم يسترى به ونوجه الى الموصل قال لا
ماس اذا كانوا راضوا على الريح ولا يصح عمل المالك بلا شرط على عليه ولو قال زف المال
لرجل عمل معي فاذن من ربح فمناح بعله ابوداود ويصح توصل على الاصح طوفان واذا مضى
وهو مرض مضى وهو متاع ولا ماس اذا ناعه فان مرضا بعله مئنا ويصح اذا البصف السنة

فلا تشتروا به احمالاً ولا تضاربوا في بيع وقبض وحيل وتوجروا على ذلك وورد
 لعب الحظ ولو ربح فيه سريته ونفوقه وفي البيع ولو بعد فسخا وسافريه وفيه رواية
 صححها الارزقي وروى عن زر بن وهب عن ابي عبد الله في البيع فنهى عن بيع العبد وعنته ما دون وان
 سافروا الغالب العطب من ذلك ابا عبد الله وطاهر طاهر وغيره وقما ليس الغالب السلامة
 وباتي في المودع وذكر جماعة في قول في بيع بمجرى موضع امن وتوحه السنة ومضى لم يعلم
 خوفه او فليس يشتري له بضمنا ذكره ابو عبد الله الصغير في سراه من يفتق وسوجه الخلاف
 وله شري معب خلاف وحيل ولا يبيع على الاصح في الابداع وفي الجبيع والزراعية واما ان
 ولو اشترى حمارا حله من يملكه ان يمسور ولا يملك دفعه مضاربة بعله الجماعة وفيه
 يخرج من يوكيله ولا احره للماني عما فيه وعنته بلى وسئل على الاول مع حمله كدفع عا
 وان مع علمه لاسي له ورحمة له به وذكر جماعة ان يحد ذلك ان كان يراه عين المال
 وذكره او حيا ان كان في ذمته انه للماني ولا حلاطة بغيره وعنته يجوز ما لنفسه بعله
 ان يمسور ومثلهما لانه ما مودع دخل فما اذن فيه ذكره القاضي ولا الاسد انه عليه
 في المصنوع ان يشتري ما اكثر من المال وكذا امن السبعة من حسبه وحوز الشخ كثره
 بعهده ومعه ذهب او عكسه ولا اخذ سفيحه به ولا دفعها وان قال اعلم براك وراى
 مصلحة كذا الحل فلو كان مضاربا بالصف ودفعة لاحزاب الربح عمل بذلك بضر عليه والاصح
 وحوز اخذ سفيحه وقال في المحزور والاسد انه وعلى الاصح والزراعية وقال ان يبيع
 ووضعه وسئل كذا امكاسة وفيه وعنته مال ويزوجه والمذهب لا الا نادى
 كبيع ونحوه وسئل حبل ستر بعض المن لمصلحة **فهي مشكوك** وله ان يضارب
 لاحزاب ان لا ياول حزم فان خالف ورج ودفعه منه في سركه الاول بضر على ذلك
 واحزاب السخ لا يرون كعمله في ما له او احزاب بفسه وسئل الارنم اذا استرط السقة قد
 صار اجير له ولا يضارب اجير فيل فان كانت لا تشغله قال لا يعني لان من سفل عليه

ان سول ما جرت العادة به فان فعله باحق غرمه وله الاستسقاء للذكار على المتاج وما العان
 قارئة به وكسره له فعله لما احذ احوته بلا شرط على الاصح وبذلك خفان وغشرا على المال
 قال احمد ما اسق على المال على المال وقال **سفيحا** في البذل للمخارب ونحوه وان عتق
 لمضاربه بلدا او متاعا وقال في الرعايه عامر الوحد او سدا او من سيع او سترى
 وفي المسوعب وعين او جمعها ما ذكره المعنى لاجمعها عتق والمضارب السقة شرط
 بباطق عليه كوكيل وقال **سفيحا** او عان فان شرطها ما تطلعه فله بعهده مثله والكسق
 ونضه من الماكول بقط وطاهر الا ان يطول سفره فيحتاج بحديثها وله حزم به في
 المعنى وسئل حبل سفق عامر ما كان سفق على نفسه عن ميعد ولا مضرب بالمال ولو لعينه
 سله اذن في سفره اليه وقد نص فاحله فله بعهده رجوعه في حيزه وله الشري ما فيه
 في روايه في الصول والمذهب انه ملكها ويصير منها فرضا ونقل يعقوب اعسا وسمية منها
 وعقر روطيه بعله ان يمسور وسئل كذا قبل الروح ذكره ابن رزين وذكر غير ان ظهر
 ربح عزرو وكلمة المهور وصحتها ان اولدها والاحد عالم ونضه بعزرو ولا يطا ربة الامه
 ولو عدهم الروح وسئل ان هاني انه سئل يسري حاربه او يكتسب وما طر قال لا يجوز هذا
 الا ان يسلط على ما حذر من مصادرك وسئل ان القسم ان يضارب لاحزله حوز فان اسق
 على نفسه في طوعه فعلمها بالخصر وان يلف بعثر المال وسئل بضره فامره واس المال
 وان يلف او يعيب او يزل سفق او خسر بعد الصرف وسئل حبل وميله خير الوصعة
 من ربح بامره وسئل بسمته فاضا او بضيضه مع محاسبته بضر عليها وسئل ان يمسور
 وحرث اذا احسنا وعلمها **واصح** به في الاسايد وانه يحمل ان سفق ربح وربه
 وسئل حبل اذا حال حوله من يوم احتسابا زكوة المضارب لانه علم ماله في المال
 والوصعة بعد ذلك على رب المال واجت ان لا يحاسب نفسه بكونه معه رجل من
 قبل رب المال كالموصى لا يشتري من نفسه لنفسه بكونه معه عن قال الارزقي لا يجوز

ان يخص رب المال بحساب المال لسبعة احدى سبعة حبل للثمة ولا يحضر المفاضلة
 مكان العقد و^٢ الرعي هل يستقر بحاسبه دون قسمه ومضى فيه روايان ومنه
 يخرج مسئلة اذ انض ولو كان مائة فحسب عشرة ثم احدى رنة عشر بمضها وخطها ما خرج
 درهم وشع ولو ربح في المائة عشرين فاحدها بعد احدى سبعة ومضى من المال سبعة عشر
 وثلثين وقطع بلالة وثلاثا ومن الربح مائة وثمانون واربعة واربعة واربعة واربعة
 ووجه وان دفع اليه الميسر ومن لم يخطها بمض عليه وسوخته حوان وان اذن
 من يبرقه في الاول او بعده وقد نض خان ولو تلف المان لم يسترى سبعة المضاربة فكيف
 وان استرها في الربح لم يلف المان قبل بعد ثمنها او تلف هو السلعة فالمرحوب المال
 ولرب السلعة مطالبة كل منهما باليمن ويرجع به العامل وان ابلغه لم يعد اليه
 من مال نفسه بلا اذن لم يرجع رب المال عليه بشئ وهو على المضاربة لانه لم يعد
 ذكره الا ان حكي قال وان ابلغه انفسحت لانه لا ملكة ما لم يرضه وان ابلغه من الربح
 للاخرين ان كان بلفه بعد المصروف والمضاربة كالحال والافني ودرثها ولو قبل العبد
 والامر لرب المال فان عي على مال والمضاربة كالحال كبدل السع والربان على فمته
 ربح وتحمل لرب المال لعدم عمل من العامل قال الا ان حكي ومضى نظرك كسبعة بعض السلع
 ومع ربح القودا لهما **فصل** في حرم قسمه الربح والعقد بالامانة
 وان ياخذ المصارف منه بلا اذن مض عليه والمذهب ملك حصته منه يطهون
 فالملك وكسافة في الاصح وعنه ما لعمه احبان القاضي وعنه لانه لو استرى المال
 عند من كل واحد يساويه واعينها رب المال عتقا ولم يصن للعامل ساد ذلك الا ان حكي
 مع انه ذكر انه لو استرى مائة فمضى لزمه حصته من الربح كما لو ابلغه وعنه ما لعمه
 والتضيض والفسخ معي الاول لا يستقر شرطه ورضا نصا به وعنه من يعق عليه
 وقيل ولو لم يظهور ربح وحان والاف المالك كقسمه معلوم نصبه وكذا الاخرى وسيل

قوله

قوله مضارب في انه ربح امر لا وكذا قدره سبعة ان منصور وذكر الحول في فيه روايان
 كعوض حايه المالكه كالحال وحكم ابو محمد الحوزي بقول رب المال ولو اقر به برادعي
 بالاف او حسان من قوله وان ادعي غلطا او كذا او سانا لم يسئل كدعواه اقراضا متم
 به وان المال بعد اقراره به لرب المال وعنه يسئل بقال لو اودد ومثنا اذا اقر برب
 به قال انما كنت اعطيك من راس مالك فصدق قال ابو بكر وعليه العمل وخرج بسنه
 ومنه ما موحلا محذور الاستدلال لا حالا ولو مضى بالمضاربة دونه لم اجر بوجهه
 واعطى رب المال نصف الربح فمض صاحب اما الربح فارجوا اذا كان هذا مضطرا عليه وسئل
 قول المالك بعد الربح فمض صاحب المضارب كقبوله في صفه خروجه عن يده وسئل حنبل
 بوله مضاربه وانه حار وراجحة المسد رجعا اليها وقال ابن عميل الاما سغان به وبسته
 اولى لانه خارج وقيل عكسه وسئل منها فمن قال دفعه مضاربه قال مرضا ولهما
 حسان فالربح بينهما نصفان وهو معنى كلام الارحبي وقال وعن احمد في مثل هذا فمن ادعي
 ما في كبري وادعي اخر بصفه روايان احدهما انه سها نصفين والباية لاحدهما رغبة
 والاخر بلالة ارباعه ولو طلب مضارب سماع نقا قراضه ونسخه فاني رب المال اجر
 مع ربحه مض عليه وقيل لا ولا فعلي بعد ربحا حسان بجهة سعة من ذلك ذكره الارحبي
 ولو انفسخ مطلقا والمال عرض فاحار المالك بموه **فصل** في حصة ملكه مض عليه
 به وان ربح السع لم يطالب به بفسطه في الاصح قال ابن عميل وان مضرب رب المال
 الحلة لمض الربح بان كان العامل استري خزا في الصف لربح في النساء او برخوا دخول
 موم او قتل وان حقه سقى الربح قال الارحبي اصل المذهب ان الخيل لا اثر لها وان
 لم يخر لزم المضارب سعة وقيل ان لم يكن ربح او اسقط حقه منه فلا فاد لم يلزمه ففي
 استقران بالسع وحان وذكر السخ وعنه بلزمة بعد راس المال ولو كان راس
 المال ذراهم مضاربا يبر او اعلش فكيف ذكره الاصحاب وقال الارحبي ان ولنا ههنا

ربح اذن الربح

واحد وهو صفة الاسماء لم يلزمه ولا فرق لتمام كل واحد مقام الآخر فعلى هذا يدور الكلام
 قال ولو كان صحاحا فنقض مراضة او نكس لزم العامل زنة الى الصحاح فسنمى الصحاح
 او نعوين به يستمرها به وان كان دينا لزمه نقاضية مطلقا نص عليه ومثل في قوله ولا
 يلزمه وكلا ذلك لاول الفرج يلزمه زنة على حاله ان صح ملا اذ به قال وكذا اشركا وليس
 لرب المال شرا للمال لنفسه او من عبده الماذون وعنه بلي صحها الاخرى كما سبه
 فعلمنا ما حدسنا فيه وكذا مضارب مع زوج والاصح في المصنوع في له الشري من غير المضارب
 قال احمد ان لم يسهل نراجه وهو واجب الى ومن استرى بصيب شريكه صح الا ان من علم
 مبلغ شي لم يسهل ضربه والا حان يكله او وزبه وبعل حبيل المنع في غير مجل وموزون
 وعلة في النهاية لعدم التعيين فيها وان مات مضارب نص عليه فانه غاصب معلق
 بملكه ومثل كوديعه وهي بركة في الاصح وفيما في الرعب الا ان يوت فجاء وزاد
 في المحض او يوصى لا عدل وتذكر جنس لقوله فيصير بالمرئى وجد وان مات وصي جده
 لعام مال لموليه موصو كذا قال **مخا** هو بركة ولو اراد المالك تصري
 واربه مضاربه مستداة ولا يبيع عرضا بلا اذ به مبيعة حاتم وبسم الروح ووارث
 المال هو مقرب والمضارب ويهدم على المحرم ولا يسترى وهو في مع واقضاد من
 كفسح او المالك حتى وان اراد المضاربه والمال عوض مضاربه مستداة وظاهر كلامه
 حوز ولو لم يعمل المضارب الا انه صرف الذهب بالورق فارتفع الضرب استحقا
 صرفا بسله حبيل ولو دفع عنه او ذاته الى من يعمل بها جرم من الاجرة او ثوبا
 بحطه او عن لا يسهل ويحق من ربحه او خوصته جاز نص عليه وعنه لا احال
 ان يعقيل وسله حصا ذرعه ويطحن قحبه ورضاع رصعه وكذا اسع معا عه خوص من
 وجهه واستفاما لخرم ساع منه ويحق وكذا اعزق بذابه خوص من السهم وقيل ان
 هاني داود اود حوز وحيلة الماضي علمه معلومة كارض بعض الخارج وهي مسئلة

من الطمان وعوق المسائل مسلة الدابة والله يضح على روايه المضاربة بالعرض وان
 لشركه نص عليه في روايه ابن لاخرب وان مسلة الفرس خوص من العمه وبعل مضارب
 المضارب هو واجب الى من المقاطعة وعنه وله معه جعل بعد معلوم لعامل قال ابو
 داود مات الرجل كرى دابة على الصنف وبالسهم من الحق بن ابراهيم الدمشقي ابو النضر
 لما محمد بن سعب اخبرني ابو زعنة يحيى بن لاخرب السبائي عن محمد بن عبد الله انه حدثه
 عن دابة من الاسقع قال ما دى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة سوك خرجت الى اهلي
 فقلت وخرج اقل لحمايه رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعت في المدينة انا دي من حبل
 رجلا له سممة فتا دى سخي من الاصا ولنا سممة على ان نحمله عقبه وطعامه معا فالت
 ثم قال ليس على بك الله قال فخرجت مع خير صاحب حتى افا الله علينا فاصابني قلاييف
 فسقتهم حتى استه الى ان قال انما هي غصمتك التي شرتك قال خذ قلاييفك ما ان اخي
 غير سيمك اودنا نورد عنه ابو زعنة ورويه ابن حبان وموله غير سيمك اودنا قال
 الخطابي سبه ان معناه اما اردت مساركك في الاجرة وعنه وله دفع دابة او خله
 لمن يورثه بجز من ثابه احسان **مخا** والمذهب لا الحصول ثابه بغير عمله وهو منه
 حوز منه معلومة ومما في ملكه **مخا** **مخا** الثاني شركة البان وهي ان
 سركا بما لهما المعلومين ما بذل كل واحد منهما من ثمنها لهما ولو استركا في محلا
 بينهما سائعا ان علما قدر ما لهن منهما وتعني لفظ الشركة على الاصح عن اذن صريح بالشر
 وهو المعول عليه عندنا باننا قاله في الفصول وبعتبر حضور ما لهما ليعبرا العمل وبحق
 الشركة اذن كضاربه قال احمد انما يكون المضاربة على شي خاص ومثل او احدهما ولو
 احلها حسا وقد راد وصفه لعلها والاصح او احدهما لكن بشرط ان يكون له اكثر من ربح
 فانه وسعد انصاع وبدونه لا يصح وصفه وحده ولا يصح حاطها لان مورد عقد
 الشركة ومحله العمل والمال تابع لا بالعكس والربح سبه مورد العقد قال والعل

عن محمد بن عبد الله

عمره

واحد

تصير معلوما ما اعلام الدخ وسوجه اولا لجعاليه وان تلف احدهما قبل الخلط فتمت كفاية
لصحة القسمة باللام كخوضنا وكذا الشركة **سجنا** اخرج به احمد قاله **سجنا** وعنه من ربه
وسئل ايراد احدهما عين فذكر على المال قبل الفرقة بينهما في وجه وفي اخوة نصيبه وكذا
مضارب **سجنا** حبيب عزير مع منع الاخوة منه رواه ابن ابي شيبة في تاريخه من الدين وسئل حق
الاخوة نصيبه وفي مضاربهم وفي ديمر لا ذمة رواه ابن ابي شيبة فان كانت مضارب المذهب من
الحوا اليه على ملي وجوبه قاله **سجنا** والشركة مضارب فماله وعليه ومنع منه ولا
يخرج من اوق في حصته وفي حصص شركته يعوق الصفة ويخرج الصحة من سرات المال
وان غزل احدهما الاخر مضرب المعزول في قدر نصيبه ولو قال فحق الشركة انغزلا
وعنه ان كان المال مخرضا لم يغزل كل منهما حتى تنصرف المذهب الاوّل لانها وكالة
والدخ يدخل ضمنا وحق المضارب اصل وهل كل منهما اجتمع صاحبه منه خلاف فان
كان فما ادعى بلفه سبب حتى خرج على رواه ابن ابي شيبة في تاريخه في الرعي والاقبل وسئل قول
رب اليد انما سده له وقول مسكر القسمة وان علم عقوبه سلطان سلب ما حذمال
مسافر فاحد منه لعرضه للاخذ كذا في النوادر وان اساحوا احدهما الاخر فما
لا سحر اخوة العمل فيه كقتل طعام بفسه او غلامه او دابة حازه فله الاكثر
لدايه وعنه لا لعدم امكن افعال العمل فيه لعدم مسير نصيبهما احدهما ابن عسقلان
والحرمة على شركته في زرع قول شي من سبله ما دله لا اذن وتوجه عكسه ولو كتب
المال الحامي والتمسار ورقة ليسلم الى الصيرة المتسلم ماله واثره ان لا تسلمه حتى
يصرف منه فحالف ضمن لغيره ويصدق البصر في منع منه والورقة ساهدة انه لانه
الغانه ذكره **سجنا** الثالث شركة الوجوه وهي ان يستمر في ذمتها بما تجاهها
سواء استمر كان في ربحه عينا حسنة او قدره او ومنه او لا ولو دل عليها للاخر ما استمر
من سى وسأصح والمالك سبها على ما شرطت اوها كذا في عيان وسئل ما استمر احدهما

سج

قال

سبها امر بالنية كوكيل منه وحيث **سجنا** وتوجه في عيان مثله وقطع جماعة ما لنيه
الشرايع شركة الابدان وهي ان يستمر كما سفلان في ذمتها من عمل قال احمد الشركة
عند ما باللام واخرج ما ان من سفلان وعما ووسعوا استروا فاما اصبا من شي فمسنا
وما سفلان احدهما في صانها وبلدتها عملها وذكر السخ احكاما وسئل اقران ما في
له عليهما ويصح مع احلاف الصفة في الاصح والشركة والوكالة في ملكك مناج في الاصح
لا سحر رعليه ولو من احدهما والاصح او تركه فلا عذر قاله لكتب سبها وله مطالبة
من يوم مفاته وان استمر كذا اسمها لعلها علمها ما متلا حمله في الذمة صح وان استمر كذا في
احد عن الداسن لو اسماها احاد خاصة لم يصح في الاصح ويصح شركة سبها قاله **سجنا**
قال للمساهدين نعم مفاته ان كان على عمل في الذمة وان كان الجعل على سبها وبه عنه
قالو حبان وضح جوانه ولما كبر الكراهة لان له نظرا للعدالة وعرفها وقال ايضا ان
استروا على ان كلما حصله كل واحد منهم تحت اذ اكتب احدهم وشهد سادته الاخر
وان لم يعمل في شركة الابدان كخوضت لحوذ الوكالة واما تحت لا خوض فيه وحيث
شركة الدلائل في موجب العقد المطلق للساوي في العمل والاجرة ان عمل واحد اكثر
ولم يصر طالب بالزيادة ولو استمر كذا لانه لو احدى دابة واخر راوية ومالك يعمل صح في
ما يرضيه احدهما السخ على شرطهم وكذا اربعة لو احدى دابة واخر جاد لمالك وكان
ورابع يعمل وعنده اكثر فاسدان والمعامل الاجرة وعليه لرفعه اجرة التهم وسئل ان
فصد الستة اخذ الما فلم ومن استاجر من الاربعه ما ذكر صح والاجرة صد القصة او ارباعا
كثيرة المهور ان يقبل الاربعه الطين في ذمتهم صح والاخر ارباعا ويرجع كل واحد
على رصته لساوت وقدرا العمل سلاية ارباع احوال الميل وان قال اخر عبيد واجر سنا
فله احواله ولا يصح شركة الدلائل قاله في الرعي وعنه لانه لا بدقها من وكالة وهي
على هذا الوجه لا يصح باجود استك والاحرة سنا وفي الموجز صح وقاله في المحرر ان قيل

العكرى والفاخي تعليقه **و** ذكف طاهر المذهب وقال ولو كان مغروسا ولو كان
 ماطر وفيه وانه لا يجوز لما طرعه مع نصب الوقف من السجلا حاحيه وان لما كبر الحكم بلزوما
 في محل النزاع فوط والحكم به من جهة عوض المبل ولو لم يقر به سنة لانه الاصل في العقود
 وسوجه اعساز سنة وقد قال **س** في العاوي المصربة يجوز صرفه فيما سدد بالوقف وعن
 حتى تقوم حجة شرعية بانه ليس ملكا لكن لا يحكم بالوقف حتى تست الملك ولو عملا بحريتها
 نصفين وسطا الفاضل في من حج وقيل لا كسافاه احدهما الاخر نصفه في اخره احتمالا ان
 وهي عمدا كما نزلت في القول لفظا ويعبر عنه مدة معلومة تكمل في مثلها المدة
 فان جعلها الحداد او اذراكها هو حبان وكذا مدة محتملة الكال فان لم يصح في احره
 عمله وحبان ويسمى كوكا له متى استجبت بعد طهورها للمعامل جعة وعليه بقية ما
 عليه من العمل وان سحفا هو ولا شيء له وان سحفا عن فله احره عمله كحفا له لا فدايه
 وقيل في الاستاد كسافاه وقيل لا رخصت احكامه ولو مات العامل او هرب
 مواريه كفو فان انى اساجرها كم من الزكاه او امض عليه ان هرب فان بعد فله الفسخ
 فان تسخ وقد صحت فله الشرا وله السع هو عن نفسه وحاكم عن عامله وسعة العمل
 عليها وان لم يسع ما عاها كم نصب عامل وما يلزمه ساجر عنه والباقي لو اراد وان
 لم يصح في احره لم يمت وقيل وهارب وحبان ولا يبع الا بشرط القطع ولا ساع نصب
 عامل وحله في شرا المالك له وحبان وان عمل المالك او اساجرا او امض ياذن
 حاكم رجوع وان عجز عنه ونوى الرجوع رجوع وان قدره خلاف ويسمى بموت عامل ان
 كانت على العين ولو بان السحفى سحفا فله احره مسله على عاصبه واحسانه السحق
 انها حان من جهة عامل لا زمة من جهة مالك ما اخذ من احان ويصح المزارعة
 لمز معلوم من الزرع اذا كان النذر من رب الارض ولو انه العامل وبقي العامل
 من الزرع في مع المزارعة رواه حكاها انوا الخطاب في مسئله المسافاه وقال **س**

قوله

اصل من الاحاب لا شرا في المعزوم والمغنى ولا يصح ان كان النذر من العامل او من عين
 الارض لهما او منهما وعنه بعض احاب السخ او محمد الحوزي **و** **س** وغيرهم فان رذ
 عامل كذبت رواه اسان في الواح وان كان من ثالث او من احدهما والارض والعمل من
 الاخر او النقر من رابع في الصفة يخرج وذلك **س** رواه واحان في محرمين ودين
 الله الا طهر في الاربعه خبر مجاهد وصعفه احمد لانه جعل فيه الزرع لرب الارض
 والنبي صلى الله عليه وسلم جعله لرب الارض هذا صفة وقيل لعبد الرحمن بن مهاد
 لمحدث به يحيى بن سعيد فقال احد مسلم هذا الحديث لا يحدث به وان كان من احدهما الماء
 من طرف واسان واجبه للمنع بالماء عن سح الماء وذلك ان حوزة حارسه وسيل الاكر
 الحوازم منه حرت وساله من له شرت في فناء هل سح ذلك الماء فلم يرض به وقال لا
 يعني واجبه بالماء عن سح الماء وهي مسافاه **و** **س** حقا بلفظ احان وحبان **فصل**
 وعلى العامل ما فيه صلاح من زرع كسقي وطريقه وتلقيح وتشميس واصلاح مكانه وآلة
 حرت وبقين وقال ابن ابي نمى والسخ وقدر ولا ب قال في القنون والباس الحاس
 يقطع الدغل فلا يمت وهو معنى ما في المحرر وعين ووطع خشش مضى وعلى رب المال ما
 يحطه كسدي حاريط وحفره من وبيرو ولا ب وشرا ما يلحق به وما ذكر ان رين وامن
 في حرت وسنايه وما يلحق به والمصاد على العامل بق عليه وقيل عليها وفي الموجز
 منه وفي ديارب وتذريه وحفظ سدد رواه انا جدار وهو علمها على الاصح حصتها
 الا ان شرطه على العامل بق عليه واحذته حجة شرط حل واحدا على الاخر او بعضه
 لكن هو ما يلزمه فلا يمتها معلوما في المغنى وان عمل العامل اكثر العمل الاسهر يستد
 الشرط في العقد رواه اسان وذكر انوا الفرج يستد شرط حراج او بعضه على عامله بلكره ان
 للامض عليه ولا للقطاط حصاد في الموجز رواه اسان وهو كضارب في قول ورد ويط
 للعقد حوز مشروط في الموجز ان احلفا بما شرط له صدق عامل في اصح الواهين

فان كان فشره معة فان تعدد معامل مكانه واحدا من العامل وان القدر في المعنى
 حلف وانه عمن للمالك ضم امن باجر من نفسه وفي المذهب سمع دعواه المحترقة قال
 وان لم يسمع البغ به لعدم بطشه اعم مقامه او ضم اليه وسوط اخذ مثل يذره واقسام
 الباقي فاسد نص عليه وفاقا وسوحة خرج من المضاربة وجوز اخذ **سنة** الوضعة
 بطريق الفرض وقال بلز من اعبر بالذم من رب الارض والاقولة فاسد وقال يجوز
 بالمضاربة وكا قسام ما سقى بعد الحلف وتعتبر معرفة حسن الذم ولو بعد وقدي
 وفي المعنى او تقدير المان بعينه وان سوط ان سقى سحا او زرعها سعة او الربع وتلفه
 وحظته فالصنف لم يصب كما زعت من شجرة على رغبة ومن حنطة موصفة او زرعها
 او ساسك هذا المصنف على ان الاخرين الربع وكصف هذا النوع وربع وخهل العامل
 قدرهما اولك الحسان ان لزمك خسان والا الربع في المصنوع فيما واصل ما عرت
 من ربع على نصف وان احب الارض وساقاه على الشجر فجمع بيع واجارة وان كان
 حيلة فذكر القاضي ابطال الحيل حوان والمذهب لا يمان بان كانت المساقاة في عقد
 بان جعلت فسد او هامة وجمان وان جمعها في عقد فغيرت الصفة والمساخر
 مع الاجارة وقال **سنة** سواحت او لا فاذ هب من الشجر ذهب ما يقابل من العوض
 ولا يجوز احاد ارض ويجوزها قال احمد احواف انه اساجر شجرة الممر وذكروا عبيد
 حرمة اجماعا وجوز ان يعمل سعا ولو كان الشجر اكثر لان عمره في الله عنه ضمن
 حرفة اسد من حصير لمامات بلا رستن لوقا دسنة رواه حرث وعرف ولانه وضع
 الخراج على ارض الخراج وهو اجماع وقاله ملك بعد الدلت وخوز **سنة** احاد الشجر
 مفرد او يعموم عليها المستاجر كارض لزرع وانما اسواقا الموقوف عليه والمسعر بلا عمن
 لسوفيه المستاجر بالعوض بخلاف بيع السنين فان تلفت الثمرة فلا اجماع وان نقصت
 عن العادة فالسنة او الارض لعدم المسعة المعصومة بالعقد وهو كجأحه واسترط عمل

انما

الآخر

وقيل يصح كازرعت من شيء فلي نصفه وان أجره الارض وساقاه على
 الشجر فجمع بيع واجارة وان كان حيلة فذكر القاضي في ابطال الحيل
 جوازه والمذهب لا يتم ان كانت المساقاة في عقد ثان فهل تفسد او هامة فيه
 وجهان (م ١٢) وان جمعها في عقد فتفريق الصنف والمساخر فسخ
 الاجارة وقال شيخنا سواء صححت او لا فما ذهب من الشجر ذهب
 ما يقابل من العوض ولا يجوز اجارة ارض وشجر فيها قال احمد اخاف
 انه استاجر شجرة لم يثمر وذكر ابو عبيد تحريمه اجماعا وجوز ابن عقيل
 تبعا ولو كان الشجر اكثر لان عمره رضي الله عنه ضمن حديقة اسيد
 ابن حضير لمامات ثلاث سنين لوفاء دينه رواء حرب وغيره ولانه وضع
 الخراج على ارض وهو اجرة وقاله مالك بقدر الثلث وجوز شيخنا اجارة
 الشجر مفردا ويقوم عليها المستاجر كارض لزرع وانما استوفاه الموقوف
 عليه والمستعير بلا عوض يستوفيه المستاجر بالعوض بخلاف بيع السنين
 فان تلفت الثمرة فلا اجرة وان نقصت عن العادة فالفسخ او الارش لعدم
 المنفعة المقصودة بالعقد وهو كجأحة واشترط عمل الآخر حتى يثمر

(مسئلة ١٢) قوله وان أجره الارض وساقاه على الشجر كجمع بين بيع
 واجارة وان كان حيلة فذكر القاضي في ابطال الحيل جوازه والمذهب لا يتم ان
 كانت المساقاة في عقد ثان فهل تفسد او هامة فيه وجهان انتهى (احدهما) تفسد
 المساقاة وحدها قدمه في الرعاية الكبرى والوجه الثاني يفسد ان وهو ظاهر ما جزم
 به في المقني والشرح اذا فملا ذلك حيلة على شراء الثمرة قبل وجودها أو قبل
 بدو صلاحها فلا يصح سواء جمعا بين العقدين أو عقدا احدهما قبيل الآخر
 وهو الصواب .

بعضه قال شيخنا والسياس على المالك ويتبع في الكلف السلطانية العرف ما لم يكن شرط قال وما طلب من قرية من وظائف سلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه وعلى السقار على ربه ما لم يشترطه على مستأجر وان وضع مطلقا فالعادة ومتى فسد العقد فالثمرة والبذر لربه وعليه الاجرة وكذا العشر وان صحت لزوم المقطع عشر نصيبه ومن قال العشر كله على الفلاح بخلاف الاجماع قاله شيخنا وان ائتمروا الفلاح به فمسئلة الظفر وقال شيخنا الحق ظاهر في اخذه وقيل ان شرط لاحدهما الثمرة ففي الاجرة وجهان وحكم بدين منهما كما لي عنان ، وفي ايجار أرضه بطعام معلوم من جنس خارج منها روايتان (١٣م) وعنه يكره وحمل القاضي الجواز على الذمة والمنع على انه منه ويجوز بغير جنسه وعنه وبما يهينيه ولا يكره بتقدو عرض ويجوز بجزء مشاع من الخارج نص عليه اختاره الاكثر وعنه لا اختاره أبو الخطاب والشيخ وعنه يكره فان صح اجارة أو مزارعة فلم يزرع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى فيه وان فسدت وسميت اجارة فاجرة المثل وقيل قسط المثلي

(مسئلة ١٣) قوله وفي ايجار أرضه بطعام معلوم من جنس خارج منها روايتان انتهى واطلقهما في المغني والشرح (احدهما) يصح وهو الصحيح اختاره أبو الخطاب قال في الفائق وهو المختار واظن ان الشيخ بقي الدين اختاره وقطع به ناظم المفردات وقال بذمتها على الصحيح الأشهر وقدمه في المستوعب والرعاية الكبرى والحاوي الصغير وغيرهم (والرواية الثانية) لا يصح اختاره القاضي رحمه الله ناظم قال ابن رزبن في شرحه لا يصح في الاظهر وقطع به في نهايته رمال اليه شيخنا في حواشيه فهذه ثلث عشرة مسئلة في هذا الباب

واختاره شيخنا وسأله ابن منصور : يشترط على الاكار أن يعمل له في غير الحرث؟ قال لا يجوز. وسأله الاثرم يشارطه على كراء البيوت مما أحدث من عمارة فيها وفي الأرض فهو لرب الأرض ثم يخرج الاكاد من قبل نفسه هل يطيب لرب الأرض ما عمله؟ قال اذا شرط فارجو أن لا بأس قال شيخنا لا يجوز أن يشترط عليه شيئا مأكولا ولا غيره وقال فيما يؤخذ من نصيب الفلاح المقطع والعشر والدياسة ونحو ذلك ان كانت لو دفعت مقاسمة قسمت أو جرت بمقدار فاخذ قدره فلا بأس قال وهديته له انما هي بسبب الاقطاع فينبغي أن يحسبها مما له عنده أو لا يأخذها وما سقط من حب وقت حصاده فنبت عاها آخر فلرب الأرض نص عليه وفي المبيع وجه لهما وفي الرعاية لرب الأرض مالكا أو مستأجرا أو مستميرا وقيل له حكم عارية وقيل حكم غصب وكذا نص فيمن باع قصيلا فحصد وبقي يسير فصار سنبلا فلرب الأرض وفي المستوعب لو أعاره أرضا بيضاء ليجهل بها شوكا أو دواب فينثر بها حب أو نوى فله استمير وللمعير اجباره على قلعه نص احمد على ذلك في الغاصب . واللقاط مباح قال في الرعاية يحرم منه نقل المروذي انما هو بمنزلة المباح ونقل حرب فيمن حصد زرعه فسقط سنبل فلقط قوم يتاسمهم؟ قال سبحانه الله لا، ونقل حنبل اذا أخذ السلطان حقه فعلى صاحبه انه يملك المساكين بما يصير له لقوله (وآتو حقه) والحصاد أن لا يمنع الرجل ويكون ذلك بعلم صاحب الزرع ونقل أيضا لا ينبغي أن يدخل مزرعة أحد الا باذنه وقال لم ير بأسا بدخوله يأخذ كلا وشوكا لا باحته ظاهرا عرفا وعادة

باب الاجارة

وهي عقد لازم نص عليه على النفع يؤخذ شيئا فشيئا وانتفاعه تابع له وقد قيل هي خلاف القياس والاصح لا لان من لم يخصص العلة لا يتصور عنده مخالفة قياس صحيح ومن خصصها فانما يكون الشيء خلاف القياس اذا كان المعنى المقتضي للحكم موجودا فيه ويخالف الحكم عنه . ينعقد بلفظها ومنه انه لاضافة الى الغير فكذا الى النفع في الاصح وفي لفظ البيع وجهان (م ١) قال شيخنا : بناء على أن هذه المعاوضة

باب الاجارة

(مسألة ١) قوله وفي لفظ البيه وجهان انتهى واطلقهما في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والكافي والمقنع والمهادي والمذهب الاحمد والتلخيص والبالغة والشرح وشرح ابن منجار الرازيين والحاوي الصغير والفائق وشرح الخرق للطوفي والقواعد الفقهية والزرکشي وغيرهم قال في التلخيص والفائق وأما لفظ البيع فان اضافته الى الدار لم يصح وان اضافته الى المنفعة فوجهان انتهى وهو مراد من أطلق (احدهما) يصح وهو الصحيح اختاره ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين فقل في قاعدة له في تقرير القياس بعد اطلاق الوجهين والتحقيق ان المتعاقدين ان عرفا المقصود انعقدت بأي لفظ كان من الالفاظ التي عرف بها المتعاقدان مقصودهما وهذا عام في جميع العقود فان الشارع لم يحدد حدا لالفاظ العقود بل ذكرها مطابقة انتهى وكذا قال ابن القيم في اعلام الموقعين واختاره وقدمه ابن رزين في شرحه قال في ادراك الغاية لا يصح بلفظ البيع في وجه تدل ان المقدم الصحة (قلت) وهو الصواب والوجه الثاني لا يصح صححه في التصحيح والنظر

نوع من البيع أو شبيه به وفي التلخيص مضافا الى النفع نحو بيعك نفع هذه الدار شهرا والا لم يصح نحو بيعكها شهرا ومضافا الى النفع والالم يصح . ويشترط معرفة نفع كبيع بعرف كسكني فلا يعمل فيها حداثة ولا قصارة ولا دابة والاشهر ولا مخزنا للطعام قيل لاحد يجيء اليه زوار عليه أن يخبر صاحب البيت بذلك قال ربما كثروا وأرى أن يخبر وقال اذا كان يجيئه الفرد ليس عليه أن يخبره وذكر الاصحاب له إسكان ضيف وزائر واختار صاحب الرعاية يجب ذكر السكنى وصفتها وعدد من يسكنها وصفتهم ان اختلفت الاجرة وخدمة آدمي شهرا أو شهرا للخدمة وفي النواذر والرعاية يخدم ليلا ونهارا وان استأجره للعمل استحقه ليلا وحمل معلوم الى موضع معلوم فلو كان المحمول كتابا فوجد المحمول اليه غائبا فله الاجر لذهابه ورده وفي الرعاية وهو ظاهر الترغيب ان وجده مينا فالمسمى فقط ويرده نقل حرب ان استأجر دابة أو وكيلة ليحمل له شيئا من الكوفة فلما وصلها لم يبعث له وكيله بما أراد فله الاجرة من هنا الى ثم قال أبو بكر : هذا جواب على أحد القولين والآخر له الاجرة في ذهابه ومجيئه فان جاء الوقت لم يبلغه فالاجرة له ويستخدمه بقية المدة ومعرفة مركوب كبيع وما يركب به وكيفية سيره وقدم في الترغيب لا وفي ذكر كوريته وأنوثيته وجهان (م ٢) وفي الموجز

(مسألة ٢) قوله معرفة مركوب كبيع وفي ذكر كوريته وأنوثيته وجهان انتهى واطلقهما في الرعاية الكبرى (احدهما) لا يشترط وهو الصحيح قدمه في المغني والكافي والشرح والفائق وغيرهم (والوجه الثاني) يشترط معرفة ذلك اختاره القاضي في الحصال وابن عقيل في الفصول واقتصر عليه في المستوعب وقدمه ابن رزين في شرحه

يعتبر نوعه وراكب كبيع وقيل برؤية وقيل لا يلزم ذكر توابعه العرفية كزاد واثاث ونحوه وله حمل ما نقص عن معلومه وقيل لا يأكل معتاد وفاقا لاحد قولي الشافعي والترغيب وغيرها ومعرفة حامل خرف أو زجاج ونحوه في الاصح وقيل مطلقا ويتوجه مثله ما يدير دولابا ورجي واعتبره في التبصرة ومعرفة محمول واكتفى ابن عقيل والترغيب وغيرها بذكر وزنه مما شئت ومعرفة أرض حرث ومعرفة الاجرة فهي في الذمة كسمن والمعينة كبيع وتصح في أجير وطير بطعامهما وكسوتهما وهما عند التنازع كزوجة نص عليه وعنه كمسكين في كفارة وعنه المنع وعنه في أجير وعنه يصح في دابة بعلمها ويستحب عند فطام اعطاؤها عبدا أو أمة مع القدرة وأوجبته أبو بكر ولو اكتري لمدة غزاته أو غيرها كل يوم بكذا جاز وعنه لا ولو اكتري دارا كل شهر بكذا ونحو ذلك ففي صحة المقد وقيل بعد الاول روايتان (م ٣) فان صح ففسخ بعد دخول الثاني وقال القاضي والمحرر الى تمام يوم وقال الشيخ أو قبله

(مسئلة ٣) وقوله ولو اكتري دارا كل شهر بكذا ونحو ذلك ففي صحة المقد ، وقيل بعد الاول روايتان انتهى وأطلقهما في المغني والشرح والمحرر (إحداهما) يصح وهو الصحيح نص عليه في رواية ابن منصور: وعليه أكثر الاصحاب قال الزركشي هو المنصوص واختاره القاضي وعامة أصحابه والشيخان انتهى ، قال الناظم يجوز في الاولى وصحة في الصحيح المحرر وجزم به الحرقي وصاحب الوجيز وغيرها وقدمه في الكافي والمنع والرعاية الكبرى وشرح ابن رزبن والفائق وغيرهم (والرواية الثانية) لا يصح اختاره أبو بكر وابن حامد وابن عقيل وغيرهم قال في الكافي وقال أبو بكر وجماعة من أصحابنا بالبطالان قال الشارح والقياس يقتضي عدم الصحة لان المقدم تناول جميع الاشهر وذلك مجهول انتهى

وقال أيضا وأبو الخطاب وشيخنا بل قبله وقال أي الشيخ أو ترك التلبس به فلا أجره وفي الروضة ان لم يفسخ حتى دخل الشهر الثاني فهل له الفسخ فيه روايتان . ولو قال شهر بكذا وما زاد بكذا صح في الاول وفي الثاني وجهان (م ٤) ولو قال ان خطته اليوم أو روميا فيبكذا أو ان خطته غدا أو فارسيا فيبكذا لم يصح على الاصح وكذا ان زرعا برا فيخمس وذرة بعشرة ونحوه وتجب الاجرة بالمقد وله الوطء ويتوجه فيه قبل القبض رواية وتستحق بتسليم المين أو بفراغ عمل لما يبد مستأجر أو بدلها وعنه قدر

(مسئلة ٤) قوله ولو قال شهرا بكذا وما زاد بكذا صح في الاول وفي الثاني وجهان انتهى ، الظاهر ان في كلام المصنف نقصا في قوله وما زاد بكذا فان الحكم لم يقله أحد من الاصحاب وإنما ذكروا الوجهين فيما اذا قال أجرتك هذا الشهر بكذا وما بعده كل شهر بكذا كما قاله في المغني والشرح والرعاية وغيرهم فعلى هذا يقدر وما زاد فله بكل يوم أو شهر كذا والله أعلم . اذا علم ذلك فأطلق الوجهين في المغني والشرح وشرح ابن رزبن وغيرهم (أحدهما) يصح وهو الصحيح نص عليه وهي شبهة بالمسئلة التي قبلها وأولى بالصحة وقدمه في الخلاصة والمنع والرعاية والنظم والحاردي الصغير والفائق وغيرهم وجزم به في الوجيز وغيره ونصره الشيخ الموفق والشارح وغيرهما (والوجه الثاني) ولا يصح ، قال في الرعاية الكبرى أيضا وان اكتري شهرا معينيا بدرهم وما زاد فبحسابه صح في الشهر الاول وحده ، ويحتمل الصحة فيما زاد من الشهور وان قال أجرتك هذا الشهر بدرهم وما بعده كل شهر بدرهمين فوجهان ، والقول بعدم الصحة اختاره القاضي وتناول قول احمد في رواية أبي الحرث هو جائز على الزمن الاول لا على الثاني قال الشيخ الموفق والظاهر عن أمر ذلك قل في البداية الظاهر ان قول القاضي رجع الى ما فيه الاشكال ، قال في المستوعب وعندني ان حكم هذه المسئلة حكم ما اذا أجره عيننا اسكل شهر بكذا يعني التي تقدمت

ما سكن وجهه القاضي على تركها لعذر ومثله تركه تنمة عمله وفيه في
الاتصاف كقول القاضي وله الطلب بالتسليم ولا يستقر الا بمضي المدة
بلا نزاع فان بذل تسليم عين لعمل في الذمة فوجهان (م ٥) ويجوز
تأجيلها وقيل ان لم يكن نعم في الذمة وقيل ويجب قبضها في المجلس ولا
تحل في أصح قولي العلماء مؤجلة يموت وان حل دين لا جملها مع تأخير
استيفاء المنفعة ظلم قاله شيخنا قال وليس لناظر وقف ونحوه تعجيلها
كلها الا الحاجة ولو شرطه لم يجز لان الموقوف عليه يأخذ ما لا يستحقه
الآن كما يفرقون في الارض المحتكرة اذا بيعت وورثت فان الحكر
من الانتقال يلزم المشتري والوارث وليس لهم أخذه من بائع وتركه
في أصح قولهم ولا أجرة بيدل عين في اجارة فاسدة فان تسلمها فأجرة
المثل تلف المنفعة بيده وعنه ان لم ينتفع فلا أجرة وفي التعليق يجب
المسمى في نكاح فاسد فيجب أن يقول مثله في الاجارة وعلى أن القصد
فيها الموضع فاعتبارها بالاعيان أولى وفي الروضة هل يجب المسمى في

(مسئلة ٥) قوله ولا يستقر الا بمضي المدة بلا نزاع فان بذل تسليم عين
لعمل في الذمة فوجهان انتهى ، قال الشيخ في المغنى وان بذل تسليم عين وكانت
الاجارة على عمل فقال أصحابنا اذا مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها استقر عليه
الاجر ، وقال أبو حنيفة لا أجر عليه وهو أصح عندي انتهى وكذا قال الشارح
ولم يختار ما اختاره في المغنى وجزم في السكافي بما اختاره في المغنى انه لا يستقر
ببذل التسليم وقطع في الرعاية الكبرى بما قاله الاصحاب وقدمه ابن رزين
وغيره وهو الصحيح من المذهب وكان الاولى بالمصنف ان يفصح باختبار
الاصحاب ان لم يقدمه والله أعلم

الاجارة أم أجرة المثل وهي الصحيحة ، فيه روايتان ولو أعطى ثوبه
قصاراً أو خياطاً بلا عقد اجارة أو استعمل حمالاً أو شاهداً ونحوه جاز
وله الاجارة في الاصح وذكر الشيخ وغيره المنتصب لتعريضه به أو كدخول
حمام وركوب سفينة ملاح

(فصل)

ما حرم بيعه فاجارته مثله الا الحر والحره ويصرف بصره في النظر
نص عليه والوقف وأم الولد ولا تنعقد الا على نعم مباح لغیر ضرورة
مقدور عليه يستوفي دون الاجزاء كاجارة دار يجعلها مسجداً أو كتاباً
لنظر وفي المصحف الخلاف وفي الموجز روايتان (م ٦) وذكر جماعة
فيه يكره بجنسه وعنه لا يصح وقيل له فتوب يلبسه قال لا بأس به
لانه لا ينقص وحيوان وقيل حتى كلب لصيد وحراسة وشجر لنشر
ثياب وقعود بظله وبقر لحمل وركوب وغنم لذياب زرع وبيت في دار
ولو أهمل استظراقه وآدمي لقود أو اراقة خر وعنه يكره فيها ويحرم
حماها لشرب على الاصح ومثلها ميتة لطرح أو أكل وتحرم اجارة دار
لبعده ونحوه شرط في العقد أو لا وعناز خل لتزوي وفيه تخرج وفاقا
لمالك وكرهه احمد لهما زاد حرب جدا قيل والذي يعطي ولا يجد منه

(مسئلة ٦) قوله وفي المصحف الخلاف وفي الموجز روايتان انتهى يعني
بالخلاف الخلاف الذي في بيعه وقد أطلق الروايات في كتاب البيع وتقدم تحرير
ذلك ون الصحيح لا يصح هكذا هنا فليراجع ، وقد قال المصنف هناك واجارته
كبيعه ، فحصل التكرار ، ولعله أراد بقوله وفي الموجز روايتان أحدهما كبيعه والثانية
ليس كبيعه فيجوز وان منعنا البيع لعدم رغبته عنه مطلقا

بدا فكرهه ونقل ابن القاسم وقيل له ألا يكون مثل الحجام يعطى وان كان منهيًا عنه ؟ فقال لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى في مثل هذا شيئًا كما بلغنا في الحجام وحمله القاضي على ظاهره وهذا مقتضى النظر ترك في الحجام وحمل في المغني كلام احمد على الورع لا التحريم قال شيخنا : ولو انراه على فرسه فتقص ضمن نفسه ونقم منسوب او أرض سبخة لزرع قال في الموجز : وحمام لحمل الكتب لتعديده وفيه احتمال قال في التبصرة وهو أولى وانه تصح اجارة هر وفهد وصقر معلم للصيد مع أنه ذكر في بيعها الخلاف وشع ليشعله وجماعه شيخنا مثل كل شهر بدرم فمثله في الاعيان نظير هذه المسئلة في المنافع ومثله كلما اعتقت عبدا من عبيدك فعلي ثمنه فانه يصح وان لم يبين العدد والنم وهو اذن في الانتفاع بموض واختار جوازه وانه ليس بالازم بل جائز كالجماعه وكقوله الق متاعك في البحر وعلي ضمانه فانه جائز أو من ألقى كذا فله كذا ومن ألقى كذا فله كذا وجوز اجارة ماء قناة مدة وماء فائض بتركهاياه واجارة حيوان لاخذ لبنه قام به هو أو ربه فان قام عليها المستأجر وعافها فكاستجار الشجر وان علفها ربهما يأخذ المشتري لبنا مقدرا فيبيع محض وان كان يأخذ اللبن مطلقا فيبيع أيضا وليس هذا بضرر لان الضرر ما تردد بين الوجود والعدم فهو من جنس القمار الذي هو الميسر وهو اكل المال بالباطل كبيع الآبق والشارد . قال : والمنافع والفوائد تدخل في عقود البيوع سواء كان الاصل محتسبا بالوقف أو غير محتسب كالعارية ونحوها كما نص عليه الشارع في منتجة الشاة وهو عاريتها للانتفاع بلبنها كما تميزه الدابة لركوبها ولان هذا يحدث شيئا

فشيئا فهو بالمنافع أشبه فالخاقه بها أولى ولان المستوفى بمقدار الاجارة على زرع الارض هو عين من الاعيان وهو ما يحدثه من الحب بسقيه وعمله وكذا مستأجر الشياه للبنها مقصوده ما يحدثه الله من لبنها بعلفها والقيام عليها فلا فرق بينهما والآفات والموانع التي تعرض للزرع أكثر من آفات اللبن ولان الاصل في العقود الجواز والصحة . قال وكطائر ومثلها تقع بئر وفي المبهج وغيره ماء بئر وفي الفصول لا يستحق بالاجارة لانه انما يملك بمجازته وفي الانتصار قال أصحابنا لو غار ماء دار مؤجرة فلا فسخ لعدم دخوله في الاجارة وفي التبصرة لا يملك عينا ولا يستحقها باجارة الا تقع بئر في موضع مستأجر ولبن طائر فيه خلاف تبعنا وذكر صاحب الحرر وغيره ان قلنا يملك الماء لم يجز والا جاز . ويكون على أصل الاباحة وهل المقود عليه اللبن أو الحضانة أو يلزمه أحدهما بمقده على الآخر واعتبار رؤية مرتضع فيه وجهان (٧م - ١٠) وقيل الحضانة تبع

(مسئلة ٧ - ١٠) قوله وهل المقود عليه اللبن والحضانة أو يلزمه أحدهما بمقده على الآخر واعتبار رؤية مرتضع فيه وجهان انتهى يعني في كل مسئلة وجهان وفيه مسائل (المسئلة الاولى) هل المقود عليه في الرضاعة اللبن أو الحضانة أطلق الخلاف وأطلقه في المغني والفائق (أحدهما) المقود عليه الحضانة وهي خدمة الولد وحمله ووضع الثدي في فيه وأما اللبن فيدخل تبعنا وهو الصحيح ، قال في الرعاية الكبرى وقع العقد على المرضعة واللبن تبع يستحق اتلافه بالرضاعة وقدمه الشارح وابن رزق في شرحه ، قال ابن عقيل في الفصول الصحيح ان العل وقع على المنفعة ويكون اللبن تبعنا ، وقال القاضي في الخصال لبن المرضعة يدخل في عقد الاجارة وان كان يملك بالانتفاع لانه يدخل على سبيل التبع انتهى (قلت) ويحتمله كلام صاحب المقنع وغيره وصرح به في المستوعب وغيره

للعرف وقيل عكسه . ويعتبر محل رضاع ورخص أحد في مسألة ترضع

حيث قال ولا تستحق بعقد الأجرة عين إلا في موضع ابن الظاهر وبمع السرفلها
بدخلان تبعاً ، وكذا قال في التبصرة كما حكاه المصنف عنه والوجه الثاني العقد
وقع على اللبن ، قال القاضي وهو الأشبه ، قال ابن رزين في شرحه وهو الأصح
لقوله تعالى فإن (ارضعن لكم فآتهن أجورهن) واختاره الشيخ تقي الدين قال
في الهدى والمقصود أنما هو اللبن وقوى ذلك بمشروء وجوه ذكره في آخر الهدى
قال الناظم . وفي الأجور المقصود بالعقد ردها والارضاع لا حضن ومبدأ يقصده
انتهى وهو ظاهر ما قطع به في الكافي فإنه قال ولا يجوز عقد الأجرة على ما يذهب
أجراؤه بالاتفاق به لا في الطير يجوز الرضاع لأن الضرورة تدعو إليه وقولهم لا في
الظئر ونعم البئر يدخل تبعاً بمود قوله تبعاً لي تقع البئر لا إلى الظئر ومال إليه ابن منجا
في شرح المقنع فعلى هذا يكون الاستثناء لجواز هلاك العين في الأجرة في الظئر والله أعلم
(المسئلة الثانية) إذا عقد على أحدهما هل يلزمها الآخر أم لا أطلق الخلاف

وفيه مسئلتان

(المسئلة الأولى ٨) لو استأجرت الرضاع وأطلق فهل تلزمها الحضانة أم لا
أطلق الخلاف وأطلقه في المغني والتلخيص والشرح والنظم والرايتين والحاوي
الصغير والفائق وغيرهم وذكره القاضي ومن بعده (أحدهما) تلزمها الحضانة
أيضاً قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الرابع من باب الأجرة (والوجه الثاني)
لا يلزمها سوى الرضاع قدمه ابن رزين في شرحه (قلت) الصواب في ذلك
الرجوع إلى العرف والعادة فيعمل بهما

(المسئلة ٩ الثانية) وهي (الثالثة) لو استؤجرت للحضانة فهل يدخل
الرضاع أم لا أطلق الخلاف وأطلقه في الرعاية الكبرى في موضع (أحدهما)
يلزمها الرضاع أيضاً قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الرابع من الوجه الثاني لا
يلزمها قل في التلخيص لم يلزمها وجهاً واحداً انتهى (قلت) وهو أقوى في هذه
المسئلة والصواب الرجوع إلى العرف وإن دلت قرينة عمل بها

طفلاً لنصارى بأجرة لا لجوسي وسوى أبو بكر وغيره بينهما لاستواء البيع
والأجرة ومن أعطى صياداً أجرة ليصيد له سمكاً ليختبر بخته فقد
استأجره ليعمل له بشبكته قاله أبو البقاء ومنع في المغني وغيره أجرة نقد
أو شمع للتجميل وثوب لتغطية نمش وما يسرع فساد كراحين قال في
الترغيب وغيره وتفاحة للشم بل عنبر لأنه المقصود منه وظاهر كلام
جماعة جوازه وتصح الأجرة للحجامة كقصديكره للحر أكله وعنه
يحرم واختار في التعليق على سيده وعنه لا تصح اختاره القاضي
والحاوي وكذا أخذه بلا شرط وجوزه الحواوي وغيره لغير حر وتجاوز
أجرة مسلم لذي في الذمة قال ابن الجوزي : على المنصوص وفي مدة
روايتان (م ١١) لا لخدمة على الأصح وكذا أعارته (*) ولا أجرة

(المسئلة الرابعة ١٠) هل تعتبر رؤية المرتضع لصحة العقد أم تكفي صفته
أطلق الخلاف فيه (أحدهما) تكفي صفته وهو الصحيح جزم به في الرايتين
والفائق وهو الصواب ، والوجه الثاني تشترط رؤيته لصحة العقد جزم به في
المذهب وقدمه في المغني والشرح وشرح ابن رزين والنظم وهذا الصحيح
على ما اصطاحناه والله أعلم

(مسئلة ١١) قوله ويجوز أجرة مسلم لذي في الذمة ، وقال ابن الجوزي
على المنصوص وفي يده روايتان انتهى ، يعني في جواز أجار تداخل غير الخدمة
مدة معلومة وأطلقهما الناظم (أحدهما) يجوز وهو الصحيح صححه الشيخ في
المغني والشارح وقال في المغني أيضاً المرأة هذا أولى وجزم به في المحرر والوجيز
وقدمه في الشرح والرايتين والحاوي الصغير والرواية الثانية لا يجوز ولا يصح
(تنبيه) قوله بعد ذلك لا لخدمة على الأصح وكذا أعارته انتهى فظاهر هذه
العبارة أنه لا يجوز أجرة عبد مسلم لذي في الذمة لخدمة على أصح الرايتين وهو الصحيح

مشاع مفرداً وعنه بلى اختاره المكبري وأبو الخطاب وقدمه في التبصرة كشريكه وفي طريقة بعض أصحابنا ويتخرج لنا من اجارة المشاع أن لا يصح رهنه وكذلك هبته ويتوجه ووقفه قال والصحيح صحة رهنه واجارته وهبته ولا خلاف في صحة بيعه والمراد عند الأئمة الأربعة والا ففي بيعه خلاف ذكره ابن حزم وهو قول الحنفية في مشاع من غرس وهذا التخرج خلاف نص أحمد في رواية سندي يجوز بيع المشاع ورهنه ولا يجوز أن يؤجر لأن الاجارة المنافع ولا يقدر على الانتفاع وهل مثله إيجار حيوان ودار لاثنين وهما لو ائحد أو يصح؟ فيه وجهان (م ١٢) وكذا وصية بمنفعة ولا امرأة بلا إذن الزوج ولا يقبل قولها أنها ذات زوج أو أنها مؤجرة قبل نكاح، ويحرم على أذن وامامة صلاة وتبليغ

وقل في العارية أعارة كل ذي نفع جائز منتفع به مع بقاء عينه إلا البضع وما حرم استعماله المحرم وفي التبصرة وعبداء مسلمان الكافر ويتوجه كاجارة انتهى فقطع هنا أن اعارته كاجارته، وظاهر ما قدمه في العارية الجواز وما منع إلا صاحب التبصرة ثم وجه من عنده أنه كلاجارة فحصل الخلل من وجهين فيما يظهر والله أعلم

(مسئلة ١٢) قوله بعد ذكر حكم اجارة المشاع وهل مثله إيجار حيوان ودار لاثنين وهما لو ائحد أو يصح؟ فيه وجهان انتهى (أحدهما) هو كاجارة المشاع جزئاً به المغني والشرح والوجيز وفرض في الحيوان والدار وفرضها في المغني والشرح في الدار فقط يعني إذا كانت لو ائحد وأجرها لاثنين وظاهر كلام المصنف إيجار الحيوان والدار لاثنين (والوجه الثاني) يصح هنا وإن منعنا الصحة في المشاع (قلت) وهو الصواب وعليه العمل

قرآن ونيابة حج وفي حديث وقفه وجهان (م ١٣) وذکر شيخنا وجهها يجوز لحاجة واختاره وعنه مطلقاً كما أخذه بلا شرط نص عليه وفاقاً للشافعي ومنع في إمامة وكذا مالك إلا في إمامة تبعاً لأذان وقال الشيخ فيها وجهان وهو ظاهر الترغيب وغيره وفي المنتخب الجعل في حج كاجرة ونصه الجواز على الرقبة وفاقاً لأنها مداواة ونقل حنبل يكره المؤذن أن يأخذ على أذانه أجرأ قال شيخنا وهو معنى كلام بعضهم من لم يجوزه لم يجوز إيقاعها على غير وجه العبادة لله كصلاة وصوم وقراءة والاستنجار يخرجها عن ذلك ومن جوزه فلا نه نفع يصل إلى المستأجر كسائر النفع وجوز إيقاعها غير عبادة في هذه الحال لما فيها من النفع قال وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة بل رزق الإعانة على الطاعة فمن عمل منهم لله أنيب وما يأخذه رزق الإعانة على الطاعة يأتي ما يؤيده في آخر الجهاد وقيل للقاضي لو خرج الأذن عن كونه قرينة لم يقع صحيحاً وقد قلتم يقع به الأجزاء بل على أنه قرينة فقال الحكم بصحته لا يدل على كونه قرينة كالمعتق على مال يصح وليس بقرينة ثم فرق بين البناء والخياطة بأنهما يانقمان قرينة وغير قرينة والأذان شرطه أن يقع قرينة كالصلاة

(مسئلة ١٣) قوله ويحرم على أذن وامامة صلاة وتبليغ قرآن ونيابة حج وفي حديث رفته وجهان انتهى (أحدهما) هما ملحقان بما قبلها فتحرم الاجارة عليهما جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمحرر وغيرهم وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وصححه النظم (والوجه الثاني) يصح هنا وهو الصحيح اختاره الشيخ الموفق والشارح وغيرهما وجزم به في الكافي والوجيز وشرح ابن رزين وغيرهم

ويجوز على حساب وحط وفي المبيع لا مشاهرة وتحرم أجره وجمالة على
بلا يتعدى نفعه كصوم وصلاته خلفه ويجوز الرزق على تمتد وفي التذكرة
في غزولا كاخذ الرزق في بناء ونحوه ذكره في الخصال والتأخير وذكره
في التعليق نقل صالح وغيره لا يعجبي أن يأخذ ما يحج به الا أن يتبرع
وقال شيخنا المستحب أن يأخذ ليحج لا أن يحج ليأخذ فن يجب ابراء
ذمة الميت أو رؤية المشاعر يأخذ ليحج ومثله كل رزق أخذ على عمل
صالح فيفرق بين من يقصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه فلا شبهة ان
عكسه ليس له في الآخرة من خلاق قال وحججه عن غيره ليستفضل
ما يوفي دينه الا فضل تركه لم يفعله السلف ويتوجه فعله لحاجة ونقل ابن
ماهان فيمن عليه دين وليس له ما يحج به أيجب عن غيره ليقضي دينه؟
قال نعم وفي الغنية ان فرط فيه حتى افتقر فعليه الخروج ببذنه مقلدا
فان لم يقدر فعليه أن يتكسب فان لم يقدر فليسأل الناس وقيل للقاضي
 وغيره أخذ الاجرة لا يخرججه عن القربة بدليل الرزق فقالوا الرزق
ليس في مقابلة العمل بدليل أنه لا يختص بزمان معلوم وأجرة معلومة
وانما يأخذه لان له حقا في بيت المال ولهذا يستحقه الغني والفقير وفي
الفنون أن بعض أصحابنا قال عبادات فاعتبر لها الاخلاص فقال ابن
عقيل لو كانت الاجرة قاذحة في الاخلاص ما استحققت الفنائم وسلب
القاتل وكذا أخذ مؤذنين وقضاة من بيت المال قال تجوز الاجرة على
ذبح الاضحية والهدي بلا خلاف كستفرقة الصدقة ولحم الاضحية والذي
هو محض القربة ما كان بالاهداء فاما الذبح فهو تقرب لها إلى الفقراء
وتجوز اجارة العين مدة ويشترط كونها معلومة لا يظن عدمها فيها وان طالت

وقيل الى سنة وقيل ثلاث وقيل ثلاثين وظاهره ولو ظن عدم العاقد
ولو مدة لا يظن فناء الدنيا فيها وفي طريقة بمض أصحابنا في
السلم الشرع يراعي الظاهر ألا ترى لو اشترط أجلا تفي به مدته صح
ولو اشترط ما بين أو أكثر لم يصح سواء وليت العقد أولا أو كانت
مشغولة باجارة أو غيرها وظن التسليم في وقته المستحق أو لم تكن فان
كانت مرهونة وقت العقد فوجهان (م ١٤) وقولنا وظن التسليم كذا قاله

(مسئلة ١٤) قوله وتجوز اجارة العين مدة وسواء وليت العقد أولا او كانت
مشغولة باجارة أو غيرها وظن التسليم في وقته المستحق أو لم تكن فان كانت مرهونة
وقت العقد فوجهان انتهى قال في الرعاية الكبرى ونأجره شيئا مدة لا تلي العقد
صح ان أمكن تسليمه في أولها سواء كان فارغا وقت العقد أو مؤجرا قلت فان كان
ما أجره مرهونا وقت العقد لا وقت التسليم المستحق بالاجرة احتل وجهين انتهى
(قلت) الصواب انه ان ظن تسليمها وقت الوجوب صحت والا فلا وهو ظاهر
كلام كثير من الاصحاب وداخل في عموم كلامهم ويعرف ذلك في هذه المسئلة
بحال الراهن بان يكون قادرا أو بادلا مع القدرة على التحصيل وقت الحلول والله أعلم
﴿تنبيه﴾ الظاهر أن المصنف تابع ابن حمدان في رعايته في إطلاق الخلاف
والظاهر من كلام صاحب الرعاية ان هذين الوجهين لم يسبق اليهما بل هو استنبطهما
وخرجهما وهو كالصرح في كلامه فان في إطلاق المصنف الخلاف نظر ظاهر لان
الاصحاب لم يختلفوا في الترجيح في هذه المسئلة حتى يطاق الخلاف فيها بل ولا
يعرف لهم كلام فيها ولم ترهذين الوجهين الا لهذين الرجلين والله أعلم ويمكن الجواب
بأن يقال المقاس عليه والمثابه لهذه المسئلة اخلف الاصحاب في الترجيح فيها لان
المجتهد اذا خرج مسئلة فلا بد من تخرجها على اصل مشهور في المذهب والله أعلم
ويمكن ان يكون المصنف اطلع على خلاف في المذهب في هذه المسئلة واختلفوا في
الترجيح وهو بعيد والمقصد عليه الاول

بعضهم وفي الرعاية ان أمكن التسليم وقال الشيخ وغيره لمن علل في منع اجارة المضاف بأنه لا يمكن تسليمه في الحال كالمعين المفضولة قالوا انما تشترط القدرة على التسليم عند وجوبه كالتسليم فانه لا يشترط وجود القدرة عليه حال العقد قالوا ولا فرق بين كونه مشغولة أو لا لما ذكرنا وكذا قال ابن عقيل في الفنون أو في الفصول لا يتصرف مالك المقار في المنافع باجارة ولا اعارة الا بعد انقضاء المدة واستيفاء المنافع المستحقة عليه بمقدار الاجارة لانه ما لم تنقض المدة له حق الاستيفاء فلا تصح تصرفات المالك في محبوس بحق لانه يتمذر التسليم المستحق بالمقدار اذ اصحاب متفق وهو أنه تجوز اجارة المؤجر ويعتبر التسليم وقت وجوبه وانه لا يجوز اجارته لمن يقوم مقام المؤجر كما يفعله بعض الناس وأفتى جماعة من أصحابنا وغيرهم في هذا الزمان ان هذا لا يصح وهذا واضح ولم أجده من كلامهم ما يخالف هذا ومن العجب قول بعضهم في هذا الزمان ان الذي يخطر بباله من كلام أصحابنا أن هذه الاجارة تصح كذا قال وقد قال شيخنا فيمن استأجر أرضاً من جندي وغرسها قصباً ثم انتقل الاقطاع عن الجندي أن الجندي الثاني لا يلزمه حكم الاجارة الاولى وانه ان شاء أن يؤجرها لمن له فيها القصب أو لغيره وليس لو كيل مطلق الايجار مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قاله شيخنا ولو قال أجزتك شهراً لم يصح نص عليه وعنه صحته اختياره الشيخ وابتدأه من حين المقدول أو أجره في أثناء شهر سنة فشهر بالمعدثلثين نص عليه في نذر وصوم وباقيها بالاهلة وعنه الجميع بالمدد وكذا ما اعتبرت الاشهر فيه كمدة ونص عليها في نذر وعند شيخنا الى مثل تلك الساعة

فصل

والاجارة اقسام عين موصوفة في الذمة فيشرط صفات سلم ومتى غصبت أو تلفت أو تعيبت لزمه بدلها فان تمذر فللمالك ترمي الفسخ وتفسخ بمضي المدة ان كانت الى مدة وعين معينة فهي كبيع وتفسخ بتعطيل نفقها ابتداء أو دواماً فيما بقي وقيل وما مضى ويقسط المسمى على قيمة المنفعة فيلزمه بحصته نقل الاثر من قيمته اكثرى بغيراً بعينه فأت أو انه دمت الدار فهو عذر يعطيه بحساب ما ركب وقيل يلزمه بحصته من المسمى وعنه لا فسخ بموت مرضع اختاره أبو بكر وقيل لا فسخ بهدم دار فيخير وله الفسخ بعيب أو بانت معينة وهو ما يظهر به بتفاوت الاجرة ان لم يزل بلا ضرر يلحقه وقياس المذهب أو الارش وقال شيخنا والاورد ضعفه على أصل احمد بن قال في الترغيب ولو احتاجت الدار تجديداً كان جديداً ولا فسخ وليس له اجباره على التجديد وقيل بلى وان شرط عليه مدة تعطيلها أو أن يأخذ بقدرها بعد المدة أو شرط عليه النفقة أو جعلها اجرة لم يصح ومتى اتفق باذن على الشرط أو بني رجم بما قال مؤجر ذكره الشيخ وفي الترغيب وغيره في الاذن مستأجر كاذن حاكم في ثقته على جمال هرب مؤجرها ولو غصبت واجارته العمل فالفسخ أو الصبر ومدة فالفسخ أو الامضاء واخذ اجرة مثلها من غاصبها ان ضمنت منافع غصب ولا انفسخ وفي الانتصار تنفسخ تلك المدة والاجرة للمؤجر لاستيفاء المنفعة على ملكه وان مثله وطء مزوجة وحيث خوف عام كغصب لا خاص ولو غصبها المكاري فلا شيء له مطلقاً نص عليه وقيل كغصب

غيره الثالث عقد على منفعة في الذمة في شيء معين أو موصوف كخياطة ويشترط ضبطه بما لا يختلف ويلزمه الشروع عقيب العقد وان ترك ما يلزمه قال شيخنا بلا عذر فتلاف بسببه ضمن وله الاستنابة فان مرض أو هرب اكترى من يعمل عمله فان شرط مباشرته فلا والاستنابة اذن نقل حرب فيمن دفع الى الخياط ثوبا ليخيطه فقطعه ودفعه الى خياط آخر قال لا ان فعل ضمن قال في المغني فان اختلف القصد فيه كنسج لم يلزمه ولا المكترى قبوله وان تعذر فله الفسخ وينفسخ العقد بتلف محل عمل معين ويشترط تقدير نفع بعمل أو مدة فان جمعتهما مثل استأجرتك لخياطة هذا الثوب اليوم لم يصح وعنه بلي كجمالة وفيها وجه قال في التبصرة وان شرط تعجيل العمل في اقتضاء ممكن فله شرطه ولا فسخ بموت وعنه بلي بموت مكتر لا قائم مقامه كبراء ضرر اكترى لقلعه اختاره الشيخ ولا يعذر المكترى ويصح بيع عين مؤجرة في المنصوص ولمشتر يجهله الفسخ ذكره الشيخ وفي الرعاية أو الارش قال احمد هو عيب وفي الانفساخ بشراء مستأجر أو ارثه لها روايتان (م ١٥) ولو أجرها

(مسئلة ١٥) قوله في شراء العين المأجورة وفي الانفساخ بشراء مستأجر أو ارثه روايتان انتهى وهما وجهان عند كثير من الامم حباب واطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والمغني والكافي والمقنع والهادي والتلخيص والشرح والفائق وغيرهم (أحدهما) لا تنفسخ وهو الصحيح صححه في التصحيح قال في القواعد الخامسة والثلاثين وهو الصحيح اختاره القليني وابن عقيل والاكثرون رجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الرعاية الكبرى وغيره (والرواية الثانية) تنفسخ قال في القواعد الصغرى والحاوي الصغير انفسخت الاجارة على الاصح قال في الخلاصة انفسخت في الاصح

لمؤجرها فان قلنا لم ينفسخ صح والافلا ولو أجر ولي موليه أو ماله وقيل ولو مدة يعلم فيها بلوغه أو سيد عبداً ثم بلغ وعق أو الموقوف عليه الوقف ثم مات لم تنفسخ (*) وللبطن الثاني حصته كزل الولي وناظر الوقف وكما سلكه المطلق ذكره الشيخ وغيره وقيل ينفسخ فيرجع في الاجرة مستأجر على مؤجر قابض أو ورثته وقيل فيها يبطل وقيل يرجع على العتيق على معتقه نحو ما بقي كما يلزمه تفقته ان لم يشرطها على مستأجر

هـ - (نبيه) قوله ولو أجر الموقوف عليه الوقف ثم مات لم تنفسخ وقيل تنفسخ انتهى قدم المصنف ان الاجارة لا تنفسخ اذا أجر الموقوف عليه وصححه في التصحيح والنظم وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعاية الكبرى وشرح ابن رزين قال القاضي في المجرى هذا قياس المذهب (والوجه الثاني) تنفسخ جزم به القاضي في خلافه وأبو الحسين أيضاً وحكاة عن أبي اسحق بن شاذان واختاره ابن عقيل وابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين وغيرهم قال الشيخ تقي الدين هذا أصح الوجهين قال القاضي هذا ظاهر كلام الامام احمد في رواية صالح قال ابن رجب في قواعده وهو المذهب الصحيح لان الطبقة الثانية تستحق العين بمكانها تلقياً عن الواقف بانقراض الطبقة الاولى انتهى وقدمه في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير وقال ابن رجب أيضاً في قواعده: واعلم ان في ثبوت الوجه الاول نظر لأن القاضي انما فرضه فيما إذا أجر الموقوف عليه يكون النظر له مشروطاً وهذا محل تردد اعني اذا أجر بمقتضى النظر المشروط له هل يلحق بالنظر العام فلا ينفسخ بموته أم لا فان من أصحابنا المتأخرين من ألحقه بالنظر العام انتهى فقد ظهر لك ان الصحيح من المذهب الوجه الثاني وهو الانفساخ من جهة النقل والدليل وكثرة الاصحاب وتحققهم وان الذي قدمه المصنف ليس هو المذهب والله أعلم وأطلق الخلاف في المسئلة في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والكافي والمقنع والهادي والتلخيص والبلغة والشرح وشرح ابن منبج والفائق والزر كشي وتجرى به العناية وغيرهم

ويتوجه مثله فيما أجره ثم وقفه ويجوز اجارة الاقطاع كوقوف قاله شيخنا قال ولم يزل يؤجر من زمن الصحابة الى الآن ولم اعلم علما منع

﴿ فصل ﴾

وتعتبر كون المنفعة للمستأجر فلو اكرت دابة لركوب المؤجر لم يصح قاله القاضي والاصحاب وله الاعارة لقائم مقامه وفي ضمان مستعير وجهان (١٦٦م) ويعتبر كونه كراكب في طول وقصر وقيل لا كعرفته بالركوب في الاصح فان شرط استيفاءها بنفسه صح العقد في الاصح وقيل والشرط ومثله شرط زرع بر فقط وله اجارتها على الاصح وعنه باذنه ولو بزيادة وعنه باذنه وعنه ان جدد عمارة ولو قبل قبضها (*) رفيه وجه

(مسئلة ١٦٦) قوله وله الاعارة لقائم مقامه وفي ضمان مستعير وجهان انتهى (أحدهما) لا يضمن رهو الصحيح قال في التلخيص ولا ضمان مستعير من المستأجر على الاصح واقتصر عليه في القواعد الفقهية وقدمه في الرعاية الكبرى في باب العارية (قلت) فيها باهما (والوجه الثاني) يضمن وهو ظاهر كلام كثير من الاصحاب - ﴿ تنبيه ﴾ قوله في اجارة المستأجر العين المأجورة وله اجارتها على الاصح ولو قبل قبضها وفيه وجه وقيل فيه من مؤجر (١) انتهى فقدم المصنف ان المستأجر اجارة المأجور قبل قبضه مطلقا وذكر وجهها بعدم الجواز مطلقا وهذا الوجه جزم به في الوجيز وصححه في الرعايتين والحاروي الصغير وغيرهما وقيل بالجواز للمؤجر دون غيره وهذا القول قدمه في الرعايتين والحاروي الصغير وشرح ابن رزين واختاره القاضي ذكره في الفصول وأطلقه في المنعي والشرح قال أصل الوجهين بيع الطعام قبل قبضه هل يصح من بانه أم لا والصحيح من المذهب عدم الجواز وعليه الاصحاب فعلى هذا يكون المذهب عدم الجواز عند الشيخ والشارح كما جزم به في الوجيز وصححه في الرعايتين والحاروي الصغير وغيرهم وظاهر كلام (١) ينظر الفرق بين عبارته وعبارة المتن

وقيل فيه من مؤجر واذا اكرت أرضا لزرع ماشاء أو غرسه أو غرسه صح في الاصح فيهما كزرع ماشئت وان قال لزرع فوجهان وكذا الغراس (م ١٧) وان أطلق وتصلح لزرع وغيره صح في الاصح وقال شيخنا إن أطلق أو ان قال انتفع بهما ماشئت فله زرع وغرس وبناء واذا اكرت لزرع بر فله زرع دونه ضررا من جنسه كشعير وبقلا لا فوقه كقطن ودخن فان فعل فنصه لزوم المسمى مع تفاوتها في أجر المثل وأوجب أبو بكر والشيخ أجر المثل خاصة ومثله سلوك طريق أشق ويجوز مثلها ومنعه الشيخ ولو جازد المكان أو زاد على المحمول فالمسمى مع أجر المثل للزائد وذكر القاضي فيهما قول أبي بكر وتلزمه قيمة الدابة ان تلفت وقيل نصفها كشوط في حد فان لم يكن له عليها شيء وهو يريد ربحا بلا سبب منه لم يضمن ومن اكرت زورقا فزواه مع زورق له فغرقا ضمن لانها مخاطرة لاحتياجها الى المساواة كسكفة الميزان كما لو اكرت ثورا لاستقاء ماء فجعله فدانا لاستقاء الماء فتلفت ضمن وان اجر أرضا بلا ماء صح فان اطلق فاختار الشيخ الصحة مع المصنف عدم البناء وهو ظاهر كلام الاكثر والله أعلم وهو الصواب الا ان يتوقف المأجور على تميز فلصواب عدم الجواز كما قاله الشيخ وغيره

(مسئلة ١٧) قوله وان اكرت أرضا لزرع ماشاء أو غرسه أو غرسه صح في الاصح فيهما كزرع ماشئت وان قال لزرع فوجهان وكذا الغراس انتهى فيه مسئلتان الخلاف فيهما مطلق مسئلة الزرع ومسئلة الغرس والحكم واحد (أحدهما) يصح وهو الصحيح جزم به في المغني والشرح ونصراه وجزم به ابن رزين في شرحه أيضا اختاره القاضي وابن عقيل قال في الرعاية الكبرى وان اكرت لزرع واطاق زرع ماشاء انتهى (والوجه الثاني) لا يصح (قلت) وهو قوي وقدمه في التلخيص

علمه بحالها وقيل لا كظنه إمكان تحصيله (م ١٨) وان ظن وجوده
بالمطار وزيادة الأنهار صح جزم به في المغني وغيره كالمعلم وفي الترغيب
وجهان ومتى زرع ففرق أو تلف أو لم ينبت فلا خيار وتلز الأجرة
نص عليه وان تعذر زرعها لفرقها فله الخيار وكذا القلة ماء قبل زرعها أو
بعده أو غابت بفرق يعيب به بعض الزرع واختار شيخنا أو برد أو فار
أو عذر قال فان امضا فله الارش كعيب الاعيان وان فسخ فعليه القسط
قبل القبض ثم اجرة المثل الى كماله قال ومالم يرو من الارض فلا اجرة
له اتفاقا وان قال في الأجرة مقبلا ومراعى أو أطلق لانه لا يرد عليه عقد
كارض البرية ومن اكرى لنفسه أو خياطة أو كحل ونحوه لزمه حبر
وخيوط وكحل كارض لزرع وقيل يلزم المستأجر وقيل يتبع العرف والمشى
المعتاد قرب المنزل لا يلزم راكبا ضعيفا أو امرأة وفي غيرهما وجهان (م ١٩)
ويلزم رب الدابة ما يتوقف النفع عليه كتوطئة مركوب عادة وزمائه
ورحله وشد محمل ورفع وحط وقائد وسائق لا يحمل وه ظلة ووطاء فوق

(مسئلة ١٨) قوله وان أجر أرضا بلا ماء فان أطلق فاختار الشيخ الصحة
مع علمه بحالها وقيل لا كظنه إمكان تحصيله انتهى الصحيح ما اختاره الشيخ
وقدمه في الشرح وهو الصواب (والوجه الثاني) لا يصح جزم به ابن رزين في شرحه
(مسئلة ١٩) قوله والمشى المعتاد قرب المنزل لا يلزم راكبا ضعيفا أو امرأة
وفي غيرها وجهان انتهى وأطلقهما في المغني والشرح (أحدهما) لا يلزمه وهو
ظاهر كلام كثير من الأصحاب وقدمه ابن رزين في شرحه (والوجه الثاني)
يلزمه قال في الرعاية الكبرى وان جرت المادة بالنزول فيه لزم الراكب القوي
الاقيس (قلت) وهو قوي جدا ليس ذوي الهيئات كالهلاحين والعرب
والتركان ونحوهم

الرجل وحبل قران بين المحامين قال في الترغيب وعدل لقماش على مكر
ان كانت في الذمة وفي المغني ان كانت على تسليم الراكب البيهية ليركبها
لنفسه فالكل عليه وأن الدليل لا يلزم مكر وقيل يلى في الذمة وجزم به
في عيون المسائل لانه التزم أن يوصله ويلزمه حبسها له لنزوله لحاجة وقال
غير واحد وسنة راتبة وتبريك بعير لشيخ وامرأة وفيه لمرض طارىء
وجهان (م ٢٠) ويلزم المكثري تفريغ الدار من فعله كبالوعة وقامة ويلزم
المكثري تسليمها لمنطقه وتسليم المفتاح وهو امانة مع مكثر

﴿فصل﴾

من استؤجر مدة فأجير خاص لا تضمن جنائته في المنصوص إلا
أن يعتمد قال جماعة أو يفرض ولا يستنيب وله فعل الصلاة في وقتها
والعيد وان عمل لغيره فأضر مستأجره فله قيمة ما فوته عليه وقيل يرجع
بقيمة ما عمله لغيره وقال القاضي بالاجر الذي أخذه من غير مستأجره
ومن قدر نفعه بعمل فاجير مشترك يضمن ما تلف بفعله كزلق حمال أو
سقط عن دابته وطباخ وخباز وحائك في المنصوص واختار جماعة ان
عمله في بيت ربه أو يده عليه فلا وما تلف بغير فعله ولا تعديه لا يضمنه في
ظاهر المذهب ولا اجرة له وقال في المحرر الا ما عمله في بيت ربه وعنه

(مسئلة ٢٠) قوله ويلزمه حبسها لنزوله لحاجة وقال غير واحد وسنة راتبة
وتبريك بعير لشيخ وامرأة وفيه لمرض طارىء وجهان انتهى (أحدهما) يلزمه وهو
الصحيح جزم به في المغني والشرح وشرح ابن رزين والرعاية الكبرى وغيرهم
(والوجه الثاني) لا يلزمه وهو ظاهر كلام جماعة

له اجرة بناء وعنه ومنقول عمله في بيت ربه وفي الفوذله الاجرة مطلقا لان وضعه الذم في عينه له كالتسليم اليه كدفعه الى البائع غرامة وقال ضع الطعام فيها فحاله فيها كان ذلك قبض لانها كيدته ولهذا لو ادعى اطعما في غرامة أحدهما كان له وان استأجر مشترك خاصا فلكل حكم نفسه وان استعان ولم يعمل فله الاجرة لاجل ضمانه لا لتسليم العمل فان تلفه أو حبسه فله قيمته غير معمول ولا اجرة وقيمتة معمول ولا يلزمه أجرته وتقدم قوله في صفة عمله ذكره ابن رزين واصله تلف اجير مشترك ذكره القاضي وغيره وقال أبو الخطاب تلزمه قيمته موضع تلفه وله أجرته اليه وكذا عمله غير صفة شرطه وذكر الشيخ له المسعى ان زاد الطول وحده ولم يضر الاصل ولا فوجها وان نقصهما أو أحدهما فليل بمحضته منه وقيل لا اجرة له ويضمن كنقص الاصل وقيل ان كان صبغه منه فله حبسه وان كان من ربه أو قصره فوجها وفي المتنور ان خاطه أو قصره وغزله فتلف بسرقة أو نال من ماله ولا اجرة لان الصنعة غير متميزة كفقير من صبرة وان اقلس مستأجره ثم جاء بأثمه يطلبه فللمصانع حبسه وان اخطأ قصار ودفعه الى غير ربه ضمنه فان قطعه قابضه بلا علمه غرم ارش قطعه كدراهم انفقها وعنه لا وله مطالبة القصار بثوبه فان تلف ضمنه وعنه لا اعجزه عن دفعه ولا ضمان على حجام ولا ختان ولا طبيب ولا يطار عرف حذقهم ولم تجن ايديهم خاصا كان أو مشتركا لان ما اذن فيه لا تضمن سرايته كجد وقود لانه لا يمكن ان يقال اقطع تطعا لا يسري ويمكن ان يقال دقه دقا لا يخرقه ولان النقص ونحوه فساد في نفسه لانه جرح فقد فعل ما أمره به ثم ما يطرأ من فساد عاقبته وصلاحيها لا يكون

مضافا اليه بل الى الآمر والآمر اذن في قصارة سليمه فأتمام بخسرة لم يتناولها العقد واختار في الفنون أن هذا في المشترك لانه الغالب في هؤلاء وانه لو استؤجر لحاق رؤس يوما جنى عليها بجراحة لا يضمن كجنايته في قصارة وخياطة وتجارة واختار صاحب الرعاية ان كان أحد هزلأه خاصا أو مشتركاً فله حكمه ويعتبر اعدم الضمان في ذلك وفي قطع سلمة ونحو ذلك اذن مكلف أو ولي والا ضمن لعدم الاذن واختار في كتاب الهدي لا يضمن لانه محسن وقال هذا موضع نظر ولا راع لم يتعد بنوم وغيتها عنه وغيره وان عقد في الرعي على معينة تعينت في الاصح فلا يبطل ويبطل العقد فيما تلف وان عقد على موصوف ذكر نوعه وكبره وصغره وعند القاضي لا عدده ويحمل على العادة ولا يلزم رعي سخاها وان ضرب سلطان رعيته قدر العادة ومعلم صبيا أو والدولة أو زوج امرأته أو مكتر دابة لم يضمن في المنصوص نقله أبو طالب وبكر في الزوج وسقوطه باذن سيده يحتمل وجهين (م ٢١) لاأبيه قيل ان أدب ولده فقلع عينه فقيها وجهاز وان ادعى أباق العبد أو مرضه أو شرود الدابة أو موتها بعد فراغ المدة أو فبها أو تلف المحمول قبل قوله وعنه قول ربه

(مسئلة ٢١) قوله وان ضرب سلطان رعيته قدر العادة أو معلم صبيا أو والد ولده أو زوج امرأته أو مكتر دابة لم يضمن في المنصوص وسقوطه باذن سيده يحتمل وجهين انتهى وكذا قال في الرعاية الكبرى (أحدهما) لا يسقط (قلت) وهو الصواب لان فيه حقا لله تعالى لا يباح له قبله باذن سيده فهو ممنوع منه شرعا وان كان لسيده حق منه في المأية والله أعلم (والوجه الثاني) يسقط وهو قوي لاذن السيد لكنه مأثور قطعا مع عدم الجبل

وقطع به في المغني في صورة المرض ان جاء به صحيحا وخرج في الترغيب في دعواه التلف في المدة روايتين من دعوى راع تلف شاة واختار في المبيع لا يقبل دعوى هربه أول المدة وفي الترغيب يقبل وان فيه بعدها روايتين وله في تلف المحمول اجرة ما حمله ذكره في التبصرة واختلافهما في قدر الاجرة كالبيع نص عليه وكذا المدة وعلى التخالف ان كان بعد المدة فاجرة المثل لتعذر رد المنفعة وفي اثباتها بالقسط وان ادعى على صانع انه فعل خلاف ما أمره به فاختر الشيخ قبول قوله ولا اجرة ونص احمد قول صانعه لئلا يفرم نقصه مجانا بمجرد قول ربه بخلاف وكيل (م ٢٢) وله اجرة مثله وعنه يعمل بظاهر الحال وقيل بالتخالف وفي المحرر ان ادعى على خياط انه فصل خلاف ما أمره قبل قوله وان اختلفا في صفة الانتفاع فلمؤجر الاعتراض ذكره أبو الفرج واذا انقضت رفع يده ولم يلزمه الرد وثبوته في الاصح كمودع وفي التعليق واوما اليه الى بالطلب كعمارية لا مؤنة المين فعلى الاصح لا يضمن تالفا امكنه رده وفي الرعاية يلزمه رده مع القدرة بطلبه وقيل مطلقا ويضمنه مع امكانه

(مسئلة ٢٢) قوله وان ادعى على صانع انه فعل خلاف ما أمره به فاختر الشيخ قبول قوله ولا اجرة ونص احمد قول صانعه لئلا يعزم نقصه مجانا بمجرد قول ربه بخلاف وكيل انتهى . الصحيح من المذهب هو المنصوص عن الامام احمد وعليه أكثر الاصحاب قال في التلخيص القول قول الاجير في أصح الروايتين قال الشيخ في المقنع فالقول قول الخياط نص عليه فقطع به وكذا قطع به في الهداية والمذهب والخلاصة والمحرر والوجيز وغيرهم وقدمه في المستوعب والمغني والشرح والفائق وشرح ابن رزين وغيرهم وما اختاره الشيخ رواية عن احمد فلهذا الثمان وعشرون مسئلة في هذا الباب

قال ومؤنته علي ربه وقيل عليه قال في التبصرة يلزمه رده بالشرط وانه يلزم المستعير مؤنة البهيمة عادة مدة كونها بيده

باب الجعالة

وهي أن يجعل معلوما كاجرة كمن رد عبدي أو بني لي هذا فله كذا أو مائة لانه في معنى المعاوضة لا تعليقا محضا أو فأنت برىء من المائة لأن تعليق الاسقاط أقوى واختار الشيخ أو مجهولا لا يمنع التسليم كربع الضالة لمن يعمل له وفي التلخيص أو الاجنبي قال أو يخبره أن ربه جعله ويصدق ربه والا لم يستحق وقيل ولو للعامل حتى مع جهالة عمل ومدة كرد عبد ولو الى وارثه ولقطة وبناء حائط واصابته بهذا السهم أو ان كان صوابه أكثر لا وان أخطأ لزمه كذا وفي شرح الحارثي ان كان للعامل استحق الجعل للوعد ويتوجه أنه سهو على المذهب وفي عيون المسائل في أنه يعتبر في الكفارة وقت بوجوب العتق أولا للترتيب وما ثبتت في الذمة لا يجوز اسقاطه الا بدليل ألا ترى أنه لو قال اذا دخل زيد الدار فأعطه درهما فاذا دخل الدار ثبت له الدرهم في ذمته فلا يسقط ، وقوله من وجد قطي كمن ردها فمن فعله بعد علمه بقوله استحقه كدين والا حرم نقل حرب في اللقطة ان وجد بعد ماسمع النداء فلا بأس أن يأخذ منه والا ردها ولا جعل له وفي اثباته يستحق حصة تمامه والجماعة تقتسمه وفي التبصرة ان عين عوضا ما سكه بنفس العمل فلو تلف فله اجرة مثله وان رده من نصف المسافة المعينة أو قال من رد عبدي فردا أحدهما فنصفه وان رده من أبعد فالمسمى ذكره في التلخيص ، ويقبل قول جاعله

في رده والمسافة كاصله وقيل بالتحالف ومع جهاته له أجرة مثله وقيل في آبق: المقدر شرعا، ولا يستحق شيئا بلا شرط اختاره القاضي ونصه فيمن خلص متاعا: يستحق أجر مثله بخلاف اللقطة. ويستحق برد آبق مطلقا لا يلحق بدار الحرب أو يشتغل بالفساد دينارا أو اثني عشر درهما وعنه أربعين درهما من خارج المصر وعنه عشرة استقرت عليه الرواية قاله الخلال وجزم به في عيون المسائل وإن الرواية الصحيحة من خارج المصر دينارا وعشرة ونقل حرب لا يستحقه امام لأنه ينبغي له رده على ربه وعنه ولا غيره اختاره الشيخ ويرجم بنفقته ولو لم يستحق جملا كرده من غير بلد سماه أو هربه منه نص عليه وقيل ببينة رجوعه وفي جواز استخدامه بها روايتان (م ١) في الموجز والتبصرة ومن وجد آبقا أخذه وهو أمانة ومن ادعاه فصدقه العبد أخذه ولنايب امام بعه لمصلحة فلو قال كنت أعنته فوجهان (م ٢)

باب الجمالة

(مسئلة ١) قوله في رد الآبق وفي جواز استخدامه بها روايتان في المؤجر والتبصرة انتهى (قلت) وحكما أبو الفتح الحلواني في الكفاية أيضا كالعبد المرهون والصحيح من المذهب أنه لا يجوز ذلك في العبد المرهون فكذا في هذا بطريق أولى وأحرى قال الشيخ في المغني وغيره ليس له ذلك في ظاهر المذهب يعني في العبد المرهون وقدمه في الكافي والمصنف وغيرهما وصحح في الرعاية الكبرى أن له ذلك والله أعلم

(مسئلة ٢) قوله فيما إذا وجد آبقا ولنايب الامام بعه لمصلحة فلو قال يعني صيده كنت أعنته فوجهان انتهى وأطلقهما الحارثي في شرحه في باب اللقطة

باب السبق

يجوز بلا عوض مطلقا وقال الآمدي بغير حمام وقيل وطير وكره أبو بكر الرمي عن قوس فارسية يقال رمى عن القوس وعلى القوس وبها لغة، وفي كراهة لعب غير معين على عدو وجهان (م ١) وفي الوسيلة يكره الرقص واللعب كله ومجالس الشعر وذكر ابن عقيل وغيره يكره لعبه بأرجوحة ونحوها وقال أيضا لا يمكن القول بكراهة اللعب وفي النصيحة لا يجري من وثب وثبة مرحا ولعبا بلا نفع فانقلب فذهب عقله عصي وقضى الصلاة وذكر شيخنا يجوز ما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة وظاهر كلامه لا يجوز اللعب المعروف بالطاب والنقيلة وقال كل فعل أفضى إلى المحرم كثيرا حرمه الشارع إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة لأنه يكون سببا للشر والفساد وقال ما ألهى وشغل عما أمر الله به فهو منهى عنه وإن لم يحرم جنسه كبيع وتجارة وغيرهما. ويستحب بآلة حرب قال

(أحدهما) يقل قوله وهو الصحيح قدمه في المغني والشرح وشرح ابن رزين والرعاية الصغرى والكبرى القديمة والحارثي الصغير وغيرهم وهو الصواب (والوجه الثاني) لا يقبل وهو احتمال في المغني والشرح (قلت) وهو ضعيف فعليه يكون ثمنه لبيت المال والله أعلم فهاتان مسئلان في هذا الباب. صححتنا

باب السبق

(مسئلة ١) قوله وفي كراهة لعب غير معين على عدو وجهان انتهى (أحدهما) يكره (قلت) وهو الصواب اللهم إلا أن يكون له فيه قصد حسن وذكر المصنف هنا أشياء تدل على ما قلناه قل في المستوعب وكل اسمي لعبا مكروه إلا ما كان معينا على قتال العدو وذكره ابن عقيل واقتصر عليه (والوجه الثاني) لا يكره

جماعة والثقاف نقل أبو داود لا يعجني أن يتعلم بسيف حديد بل سيف خشب لقوله عليه السلام « لا يشير أحدكم بحديد » واذ أراد به غيظ العدو لا التطرق فلا بأس وليس من اللهو تاديب فرسه وملاعبة أهله ورميه لانه عليه الصلاة والسلام قال « كل شيء يلهو به ابن آدم باطل » ثم استثنى هذه الثلاث رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث عقبة والمراد ما فيه مصلحة شرعية ومنه ما في الصحيحين من لعب الحبشة بدرقهم وحرابهم وتوثبهم بذلك على هيئة الرقص في يوم عيد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وستر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي تنظر اليهم ودخل عمر فاهوى الى الحصباء يحصبهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « دعهم يا عمر » وقد يكون من هذا ما روي عن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه أنه لما قدم ونظر الى النبي صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر حجل يعني مشى على رجل واحدة اعظام الرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يدل على أنه لا يحرم الرقص ولا ينفي الكراهة مع أنه لا يصح قال البيهقي وقد رواه من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر وفي إسناده الى الثوري من لا يعرف وقال بعض أصحابنا في كتابه الهدي لو صح لم يكن حجة لمن جعله أصالة في الرقص فان هذا كان من عادة الحبشة تعظيما لأكبرياتها كضرب الجوك عند الترك فخرى جعفر على تلك الحالة وفعليها مرة ثم تركها بسنة الاسلام وقال الخطابي في حديث عقبة المذكور في هذا بيان أن جميع أنواع اللهو محظورة وانما استثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الخلال من جملة ما حرم منها لان كل واحدة منها اذا تأملتها وجدتها معينة على حق أو ذريعة اليه ويدخل

في معانيها ما كان من المشاقفة بالسلاح والشد على الاقدام ونحوهما مما يرتاض به الانسان فيقوى بذلك بدنه ويتقوى به على مجالدة العدو . فاما سائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق فمحظور كله وكانت عائشة وجوار معها يلعبن بالبنات وهي اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن رواه أحمد والبخاري ومسلم وكانت لها أرجوحة قبل أن تتزوج رواه أبو داود وغيره واسناده جيد وأظنه في الصحيح فيرخص فيه للصغار ما لا يرخص فيه للكبار قاله شيخنا في خبر ابن عمر في زمارة الراعي ويتوجه وكذا في العيد ونحوه لان ابابكر دخل على عائشة وعندها لجانيتان في أيام منى يدفقان ويضربان ويفنيان ما تقاولت به الانصار يوم بعار فانهما أبو بكر وقال ابن عمر الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « دعهما فانها أيام عيد » وروى أحمد حدثنا علي بن ابراهيم حدثنا الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت لعائشة هذه قينة بني فلان تمهين أن تغنيك قالت نعم فاعطتها طبقا فغنتها فقال « قد نفخ الشيطان في منخريها » اسناده صحيح فيحمل على غناء مباح ويحرم بموضع إلا في ابل وخيل وسهام وذكر ابن البناء وجها وطير معدة لاخبار الاعداء وقد صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شاة فصرعه فأخذها ثم عاد مرارا فاسلم فرد النبي صلى الله عليه وسلم والسلام غنمه رواه أبو داود في مراسيله عن موسى بن اسماعيل عن حماد ابن سلمة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال البيهقي مرسل جيد وانه متصل ضعيف ورواه أبو الشيخ حدثنا ابراهيم بن علي حدثنا ابن

المقري حدثنا أبي حدثنا حماد عن عمرو عن سعيد عن ابن عباس قال شيخنا اسناد جيد وروى أبو الشيخ السبق فيه من وجه آخر فأراد النبي عليه الصلاة والسلام اظهار الحق وهذا وغيره مع الكفار من جنس الجهاد وهو في معنى الثلاثة وجنسها جهاد وهي مذمومة اذا اريد بها الفخر والظلم والصراع والسبق بالاقدام ونحوهما طاعة اذا قصد به نصر الاسلام وأخذ السبق (١) عليه أخذ بالحق فالمعالبة الجائزة تحمل بالموض اذا كانت مما ينفع في الدين كما في مراهنه أبي بكر اختار ذلك شيخنا وقال انه أحد الوجهين معتمداً على ما ذكره ابن البناء وظاهره جواز الرهان في العلم وفاقاً للحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم ونقل حنبلي السبق في الرش الحمام ما سمعنا وكرهه وفي الروضة يختص جواز السبق ثلاثة أنواع الحافر فيعم كل ذي حافر والخف فيعم كل ذي خف والنصل فيختص الشباب والنبل (٢) ولا يصح السبق والرمي في غير هذه الثلاثة مع الجمل وعدمه كذا قال ولتعميمه وجه ويتوجه عليه تعميم النصل وذكر ابن عبد البر تحريم الرهن في غير الثلاثة اجماعاً ويشترط كونه معلوماً مباحاً وهو تملك بشرط سبقه فلهذا قال في الانتصار القياس لا يصح وان شرط انه أو بعضه لاصحابه أو غيرهم أو قال ان سبقتي فملك كذا ولا ارمي أبداً أو شهراً بطل الشرط وقيل والعقد فلغير مخرجه بسبقه أجر مثله وعند شيخنا يصح شرطه للاسناد وشراء قوس وكري الحانوت واطعام الجماعة لانه مما يعين على الرمي وتعيين (١) قوله السبق - جمع سبقة وهو المال الذي يعين للسبق. ونقله عنه في حواشي نسخة المقنع المطبوعة بلفظ «الموض» هل يدخل في هذه القاعدة جواز أكل الربا من الأفرنج أفرادهم أو شركائهم كصاحب المصارف المالية؟ الظاهر نعم (٢) مثله الاسلحة النارية في هذا العصر قطعاً

المركوبين بالرؤية وتساريفهما في ابتداء عدو واتهامه واتحادهما نوعاً وفيه تخرج من تساويهما في الغنيمه قال في الترغيب وتساويهما في النجاة والبطء وتكافئتهما وتعين رماة يحسونه وان عقدوا قبل التمين على أن ينقسموا بعد العقد بالتراضي جاز لا بقرعة وان بان لبعض الحزب كثير الاصابة أو عكسه فادعى ظن خلافه لم يقبل ويعتبر تساويهما في عدد رمي واصابة وصفتهما واحوال الرمي وفي الترغيب في عدد الرماة وجهان (م ٢) وفي الموجز والرمي متساويان لا يكون بعضهم صلب والآ خر رخو ومسافة بقدر معتاد والمركوبين دون الراكبين وكذا القوسين ولا يعتبر تعيينهما بل جنسهما وفي النوع وصحة شرط مالا يتعين وجهان (م ٣ و ٤) ويندل

(مسئلة ٢) قوله ويعتبر تساويهما في عدد رمي واصابة وصفتهما واحوال الرمي وذكر في الترغيب في عدد الرماة وجهين انتهى وكذا قال في الباقية وأطلقهما في الراياتين والحاوي الصغير (أحدهما) لا يشترط استواء عدد الرماة وهو الصحيح صحيحه في النظم وجزم به ابن عديروس في نذكرته وهو ظاهر ما قدمه المصنف (والوجه الثاني) يشترط وهما احتمالان في الرعاية الكبرى واحتمال وجهين في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير (مسئلة ٣ و ٤) قوله ولا يعتبر تعيينهما يعني القوسين بل جنسهما وفي النوع وصحة شرط مالا يتعين وجهان انتهى ذكر مسلتين

(المسئلة الاولى - ٣) هل يشترط في القوسين أن يكونا من نوع واحد أو يصح أن يكونا من نوعين كقوس عربي وقارمي أطلق الخلاف في ذلك وأطلقه في المغني والشرح والفائق (أحدهما) يشترط فلا يصح بين عربي وقارمي وهو الصحيح جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمحرر والوجه والنور وغيرهم وقدمه في المقنع والنظم والراياتين والحاوي الصغير وشرح ابن منبج وغيرهم. قال الزركشي هذا المذهب قال الشيخ والشارح هذا قول غير القاضي (والوجه الثاني) لا يشترط اختاره القاضي وهو احتمال في المقنع

منكسر مطلقا ولا يصح في الاصح بتأصيلها على أن السبق لا يعدها رميا زادا في الترغيب من غير تقدير ويبدأ بالرمي من قرع وقدم القاضي من له مزية يئذل السبق واختار في الترغيب يعتبر ذكر المبتدئ به فان كان العوض من أحدهما أو غيرهما فسبق مخرجه أو جاء معا أخذه فقط وهو كبقية ماله قاله في المنتخب وغيره وان سبق من لم يخرج أخذه ويحرم العوض منهما الا بمحلل لا يخرج شيئا يكافئهما روبا ورميا بينهما فان سبقتهما أحرزهما وان سبقاه فلا شيء له وأحدهما يحرزهما ومع المحلل سبق الآخر فقط لهما نص احمد على معنى ذلك بالعدل ويكفي محلل واحد قال الآمدي لا يجوز أكثر لدفع الحاجة وفي الرعاية وقيل بل أكثر واختار شيخنا لا محلل وانه أولى بالعدل من كون السبق من أحدهما وأبلغ في تحصيل مقصود كل منهما وهو شأن عجز الآخر وان الميسر والقمار منه لم يحرم لمجرد المخاطرة بل لانه أكل المال بالباطل أو المخاطرة المتضمنة له وضعف جماعة خبر أبي هريرة في المحلل لانه من رواية سفيان بن حسين وسعيد بن بشير عن الزهري وهما ضعيفان فيه ورواه أئمة أصحابه عنه عن ابن

(المسئلة الثانية - ٤) لو اشترطوا شرطا لا يتعين بتعيينه فيحتمل ان مراده لو شرطا تعيين قوسين ونحوه هل يصح أم لا ويحتمل أن مراده لو شرطا شرطا لا يصح مثل ان يشترط ان السابق يطعم السبق أصحابه أو غيرهم لكن هذه المسئلة لا يصح الشرط فيها عند الاصحاب وهل يصح العقد أم لا أطلق جماعة الخلاف فيها والصواب ان مراده المسئلة الاولى وهو ظاهر كلام المصنف لكن لم أرها وقد ذكر الشيخ في المغني وتبعه الشارح او عقد النضال جماعة ليمناضوا هز بين جاز عند القاضي وذكر احتمالا بعدم الجواز

المسيب من قوله وقال أيضا ان سمح أحدهما للآخر بالاعطاء فلا اثم قال ولو جعله الاجنبي لأحدهما ان غلب دين الآخر لم يجوز لانه ظلم ولو قال الخرج من سبق أو صلى فله عشرة لم يصح اذا كانا اثنين فان زادا أو قال ومن صلى فله خمسة صح وكذا على الترتيب للاقرب الى السابق وهي جمالة فان فضل أحدهما فله الفسخ فقط وفي المذهب وغيره يجوز على هذا فسخه وامتناعه منه وزيادة عوضه زاد غيره وأخذه به رهن أو كفيل وقيل لازم فيمتنع ذلك لئلا تنفسخ يموت المعينين وفي الترغيب احتمال لا يلزم في حق المحلل لانه مغبوط كمرتهن ووارث راكب كره ثم من أقامه حاكم وان قلنا جائزة فوجهان (م ه) قال في الترغيب ولا يجب تسليم عوضه في الحال وان قلنا بلزومه على الاصح بخلاف أجره

(مسئلة ه) قوله ووارث راكب كره ثم من أقامه حاكم وان قلنا جائزة فوجهان انتهى (أحدهما) لا يكون الوارث كليت في ذلك وهو الصحيح وهو كالصرح المقطوع به في كثير من الاصحاب لقطعهم بفسخها يموت أحد المتعاقدين على القول بأنها عقد جائز كما قطع به الشيخ في المغني وغيره وهو ظاهر كلامه في الحاروي الصغير وغيره (والوجه الثاني) وراثته كره في ذلك ثم الحاكم جزم به ابن عبدوس في تذكرته وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغير والنفائق وهو كالصرح في كلام صاحب البقرة وصرح به في الكافي وقطع به لكن جعل الوارث بالخيرة في ذلك وقال في المستوعب فان مات أحد الراكبين قام وراثته مقامه فان عدم الوارث استأجر الحاكم من ينوب عنه انتهى فاطاق العبارة فظاهره انه كالوارث على القول باللزوم والجواز ولعل هذا المذهب

(تنبيه) جعل المصنف وغيره محل الخلاف على القول بأنها عقد جائز وهو مشكل اذ العقود الجائزة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ولعل الميت أحد الراكبين لا المتعاقدين قاله ابن نصر الله في حواشيه فهذه خمس مسائل في هذا الباب

بل يبدأ بتسليم عمل. والسبق بالرأس في متماثل عنقه وفي مختلفه وابل
بكتف وفي المحرر السكل بكتف وقيل بالقدم قال الشيخ ولا تصح بأقدام
معلومة لانه لا ينضبط وفي الترغيب الاول وزاد بالرأس في الخيل قال
وكذا ابتداء الموقف. ويجرم جنبه مع فرسه أو وراءه فرسا يحرضه على
العدو، وجلبه وهو أن يصيح به في وقت سباقه وفي مختصر ابن رزين
يكرهان. والسبق في الرمي بالاصابة المشروطة وهي اما مبادرة بأن يجعل
السبق لمن سبق اصابتين من عشرين رمية مع تساويهما في الرمي أو
مفاضلة بأن يجعله لمن فضل الآخر باصابتين من عشرين رمية ولا
يصح شرط اصابة نادرة قاله في المغني وغيره وفي الترغيب وغيره يعتبر
اصابة ممكنة ويشترط معرفة الغرض قدراً وصفة ولو وقع السهم موضعه
بعد أن أطارته الرمح احتسب به فان شرط اصابة مقيدة وشك فيما لو
بقي موضعه فلا وان عرض ما يمنع كسر قوس أو قطع رمح شديدة لم
يحتسب عليه وحكي وجهه والاشهر ولا له ويكره مدح المصيب منهما
وعتب الخطيء وحرمة ابن عقيل ويتوجه يجوز مدح المصيب ويكره
عيب غيره ويتوجه في شيخ العلم وغيره مدح المصيب من الطلبة وعيب
غيره لذلك والله أعلم

باب العارية

يعتبر كون المير أهلاً للتبرع شرعاً وأهلية المستمير للتبرع له
ويتوجه في مال صغير كقرضه وتجوز اعادة ذي نفع جائز ينتفع به مع
بقاء عينه الا البضم وما حرم استعماله لحرم وقيل وكلها لصيد وخلا

لضراب وقيل وأمة شابة اغير محرم أو امرأة جزم به في التبصرة والكافي
والاشهر يكره وفي المغني ان خلا أو نظروا انه لا بأس بشوهاة أو كبيرة
ويجوز لهما وقيل يكره وفي الترغيب الا البرزة وفي التبصرة وعبداً مسلماً
لكافر ويتوجه كاجارة رقيق فيه بالكرامة وعدمها وقيل تجب أي
العارية مع غنى ربه اختاره شيخنا ويكره أحد ابويه لخدمة والمعير الرجوع
وعنه ان عين مدة تعينت وعنه ومع اطلاقه لا يرجع قبل انتفاعه قال
القاضي القبض شرط في لزومها وقال يحصل بها الملك مع عدم قبضها وفي
مفردات أبي الوفاء في ضمان المبيع المتعين بالعقد الملك ابطاً حصولاً واكثر
شروطاً من الضمان لسقوط الضمان بإباحة الطعام بتقديمه وضمان المنفعة
بعارية العين ولا ملك فاذا حصل بالتعيين هنا الإبطاء فأبى حصول
الامرع هو الضمان وقال أبو الخطاب لا يملك مكيلاً وموزوناً بلفظها
ولو سلم ويكون قرضاً فانه يملك به وبالقبط وفي الانتصار لفظ العارية
في الاثمان قرض وفي المغني ان استعارها للنفقة فقرض وقيل لا يجوز
ونقل صالح منحة ابن هو العارية ومنحة ورق هو القرض وذكر الأزرعي
خلافاً في صحة اعادة دراهم ودنانير للتجمل والزينة ولا رجوع لمعير سفينة
لمتاع في اللجة حتى ترسى وحائط خشب حتى يسقط فلا يردان (*)

باب العارية

هـ - (تنبيه) قوله ولا رجوع لمعير حائط الخشب حتى يسقط فلا يرد انتهى
الصحيح من المذهب أنه ليس له رد الخشب مكانها اذا سقط كما قطع به المصنف
وجزم به في الهداية والمذهب والمسترعب والخلاصة والمقنع والمحرر والشرح
وشرح ابن منبج والراياتين والحاري الصفي والنظم والفائق وغيرهم، قال

بلا اذنه وفي الحائظ احتمال يرجع ان ضمن النقص وكذا ارضا لدفن
ميت حتى يبلى وقيل ويصير رميا وقال ابن الجوزي يخرج عظامه ويأخذ
ارضه ولا اجرة في الكل وان اعاره ارضا للزرع لا يقصل ويترك حتى
يحصد ولغرس او بناء وشرط قلعه عند رجوعه او في وقت قلعه فيه
مجانا والا فلب الرب الارض اخذه بقيمته او قلعه ويضمن نقصه خلافا
للجلواني فيه ولا يلزم المستعير تسوية الحفر قاله جماعة وفي المستوعب
الا مع شرط القلع وعند الشيخ الا مع اطلاقه ويلزمه بشرطها ومثله
غرس مشتر وبناءه لنسخ بعيب أو فلس وفيه وجه لا يأخذه ولا يقلعه
وقيل ان أبي القلس والفرماء القلع ومشاركته بالنقص أو أبي دفع القيمة
رجع أيضا والمبيع بمقد فاسد كمستعير فقط وفاقا للشافعي ذكره صاحب
المجرد والفصول والمغني في الشروط في الرهن ليضمنه اذا وصاحب
الحرر ولا اجرة . وفي المجرى لو غارسه على أن الارض والغرس بينهما فله
أيضا بقيته بالاجرة ويتوجه في الفاسد وجه كغصب لأنهم الحقوه به
في الضمان وفاقا لابي يوسف ومحمد ولا يقال لرب الارض قيمتها فقط
خلافا لابي حنيفة ومالك ومستمأجر كمستعير ولم يذكر جماعة فيه أخذه
بقيته زاد في التلخيص كما في عارية مؤقتة ولم يفرقوا بين كون المستأجر
وقف ما بناه أو لا مع أنهم ذكروا استئجار دار يجعلها مسجداً فان لم

الحارثي قاله المصنف - يعني به الشيخ الموفق - والقاضي وابن عقيل في آخرين من
الاصحاب وقال القاضي والمصنف يعني به صاحب المغني في الصالح له اعادته الى الحائظ
قال وهو الصحيح اللائق بالمذهب - لان السبب مستمر فكان الاستحقاق مستمرا انتهى
ولم يطلع المصنف على كلام الحارثي ولم يستحضره فلذلك جزم بالحكم تبعه غيره والله اعلم

يترك بالاجرة فيتوجه أن لا يبطل بالوقف مطلقا وتقدم في الصلح
كلامه في القنون وهو هنا أولى وقال . معناه شيخنا فانه قال فيمن احكر
ارصا بنى فيها مسجداً أو بنى وقفه عليه متى فرغت المدة وانهدم البناء
زال حكم الوقف وأخذوا أرضهم فانتفعوا بها وما دام البناء قائما فيها فعليه
أجرة المشل كوقف علو أو دار مسجداً فان وقف علو ذلك لا يسقط
حق ملاك السفلى كذا وقف البناء لا يسقط حق ملاك الارض وان
شرط في اجاره بقاء غرس فكاطلاقه وقيل تبطل ولو اكترى مدة لزرع
ما يتم فيها وشرط قلعه بعدها صح وان شرط بقاءه ليم أو سكت فسد فان
زرع فأجرة مثله وقيل يصح ان سكت فاذا تمت والزرع باق فقيل كفر اغها
وفيهما زرع بتفريط مكتر وهو كغاصب ولربه نقله وذكر القاضي أنه يلزمه وقيل
كعقبى بلا تفريطه يترك بالاجرة (م) وله أجرة مثله في اجارة وهما قال الاكثر
له أجرة في زرع من رجوعه نخرجه بعضهم في غرس وبناء وقيل وغيرهما وجزم

(مسألة ١) قوله وان اكترى مدة لزرع ما يتم فيها وشرط قلعه بعدها صح
وان شرط بقاءه ليم أو سكت فسد وان زرع فأجرة عليه وقيل يصح ان سكت
فاذا تمت والزرع باق فقيل كفر اغها وفيها زرع بقاؤه بتفريط مكتر فهو كغاصب
وقربه نقله وذكر القاضي أنه يلزمه وقيل كعقبى بلا تفريطه تركه بالاجرة انتهى
وهذان القولان في القول بالصحة فيما اذا سكت وأطلقها في المعنى والشرح
(أحدهما) حكمه حكم الزرع المبقى بتفريط المستأجر قدمه في الرعاية الكبرى
فقال فاذا فرغت المدة والزرع باق فهو كفر ط وقيل لا انتهى (قلت) وما قدمه
هو الصواب (والوجه الثاني) هو كالمقبى بالتفريط فيترك بالاجرة

(تنبيه) قوله وان اكترى مدة لزرع ما يتم قال شيخنا كذا في النسخ
والذي يظهر انه مالا يتم بزيادة «لا» بعد «ما» بدليل قوله . وان شرط بقاءه ليم

به في التبصرة في مسألة السفينة واختاره أبو محمد يوسف الجوزي فيما سوى أرض للدفن ولرب الأرض التصرف بما لا يضرهما ولربها دخولها لمصلحتها خاصة وأيهما طلب البيع ففي اجبار الآخر معه وجهان (م ٢) ولو حمل سيل بذراً فثبت للرب الأرض أجره مثله في الاصح وحمله غرساً كفرس شفيق وقيل فيه وقيل وفي زرع كغاصب

﴿ فصل ﴾

العارية المقبوضة مضمونة نص عليه لان النفع غير مستحق بخلاف عبد موصى بنفعه وقاسم جماعة على المقبوض على وجه السوم فدل على رواية مخرجة وهو متجه وذكر الحارثي خلافاً لا يضمن وذكره شيخنا عن بعض أصحابنا واختاره صاحب الهدي فيه وعنه بلى ان شرطه اختاره أبو حفص وشيخنا وعنه ان لم يشترط بقية جزم به في التبصرة بقيمتها يوم التلف ولا يضمن وقف بلا تفريط في ظاهر كلامه وأصحابه وان تلفت أو جزؤها بانتفاع بمروء أو الولد أو الزيادة لم يضمن في الاصح وفي ولد ويحتمل ان يكون لزوم متون وما نافية وقوله «تركه بالاجرة» هنا نقص وتنبه والله أعلم يلزم تركه فيلزم تركه فيلزم هو النقص (١)

(مسألة ٢) قوله ولرب الأرض التصرف بما لا يضرهما ولربها دخولها لمصلحتها خاصة وأيهما طلب البيع ففي اجبار الآخر معه وجهان انتهى. وأطلقها في الحرر والفائق (أحدهما) يجبر جزم به في الوجهين غيره قال في الرعايتين والحاروي الصغير اجبر في أصح الوجهين (والوجه الثاني) لا يجبر صححه في تصحيح الحر والنظم ونجريد العناية

(١) يقول مصححه ولكن نسختنا : يتركه بالاجرة - وهي بمعنى فيلزم تركه ولا نقص في الكلام

مؤجره ووديعه الوجهان ويصدق في عدم تعديده ولا يضمن رائض ووكيل لانه غير مستعير ويستوفي المنفعة كمتأجر وليس له أن ينتفع الا بالمنفعة معهودة ويؤجر بأذن وقيل وبدونه ان عين مسدة ولا يضمن مستأجر منه في الاصح والاجرة لربها وقيل له وفي جواز اعارة المستعير وجهان أصحهما هل هي هبة منعمة أو إباحة؟ (م ٣) ويتوجه عليهما

(مسألة ٣) قوله وفي جواز اعارة المستعير وجهان أصحهما هل هي هبة منعمة أو إباحة انتهى . فتتسكلم أولاً على أصل الوجهين فيه يعرف الصحيح منهما في جواز اعارة المستعير وعدمه فنقول نفس الاعارة هل هي هبة منعمة أو إباحة منعمة فيه وجهان وأطلقها الناظم (أحدهما) هي إباحة منعمة وهو الصحيح اختاره ابن عقيل وابن حمدان في الرعاية الصغرى وابن عبدوس في تذكرته قال الحارثي وهو أمس بالذهب واختاره غير واحد انتهى وجزم به في المفتي والتلخيص والشرح والفائق وغيرهم وقدمه في المستوعب والرعاية الكبرى (والوجه الثاني) هي هبة منعمة جزم به في الهداية والخلاصة والكافي والمقنع والهادي والمذهب الاحمد والجزر وادراك الغاية وشرح ابن رزين وغيرهم وقدمه في الرعاية الصغرى والحاروي الصغير قال الحارثي ويدخل على هذا الوجه الوصية بالمنفعة وليس باعارة وقال الفرق بين القولين ان الهبة تملك يستفيد به التصرف في الشيء كما يستفيد به بمقد المعوضة في والاباحة رفع الحرج من تناول ما ليس مملوكاً له فالتناول مستند الى الاباحة وفي الاول مستند الى الملك وقال في تعاليل الوجه الاول فان المنفعة لو ملكت بمجرد الاعارة لا يستقل المستعير بالاجارة والاعارة كافي الشفعة والمملوكة بمقد الاجارة انتهى اذا علمت ذلك فمن قال هي إباحة منعمة لم يجوز له الاعارة وهذا هو الصحيح كما تقدم ومن قال هي هبة منعمة اجاز للمستعير ان يعير والله أعلم (قلت) ظاهر كلام كثير من الاصحاب عدم جواز اعارتها على كلا الوجهين ففي الهداية والخلاصة والكافي والمقنع والهادي والمذهب الاحمد وادراك الغاية وشرح ابن رزين وغيرهم انها هبة منعمة وقالوا ليس له ان يعير

تعليقها بشرط وفي المنتخب يصح قال في الترتيب يكفي ما دل على الرضى
من قول أو فعل فلو سمع من يقول أردت من يعيرني كذا فأعطاه
كفى لأنه إباحة لا عقد وسهم فرس لغزوله لحيدس مستأجر وعنه مالك
وسهم فرس منصوب كصيد جارح ويعطى نفقة الحيدس نقله أبو طالب
ومن قال ما أركبها إلا بأجرة قال ربه ما أخذ لها أجرة ولا عقد بينهما
فعارية ولو أركب دابته منقطعاً لم يضمن وفيه وجه وكذا ردیف وقيل
بضمن نصف القيمة يقال ردفته بكسر الدال اردفته بفتحها إذا ركب خلفه
واردفته أنا واصله من ركوبه على الردف وهو العجز ويقال ردف بكسر
الراء وسكون الدال ورديف ولو سلم شريك شريكه الدابة قتلت بلا
تقریط ولا تعد بان ساقم فوق المادة ونحوه لم يضمن قاله شيخنا ويتوجه
كعارية ان كان عارية والا لم يضمن وان ردها الى من عرف بقبضه إعادة
كزوجة أو سائس خلافاً للحنوف في براءة الأفلان كاصطبل مالكها وعلامه
وخالف فيه صاحب الرعاية وظاهر تقديم المستوعب ببراءة ربهما ووكيله
فقط وإذا قال أعرتني أو أجرنتني قال بل عصمتي أو قال أعرتك قال

وهو الصواب ولا يتمتع به شيء مخصوص وعدم التصرف فيه وصحيح في النظم
عدم الجواز أيضاً مع اطلاقه الخلاف في كونها هبة منفعة أو إباحة منفعة ولكن ظاهر
كلامه في المغني والشرح الجواز على القول بأنها هبة منفعة وتابعها المصنف على
ذلك وقال الحارثي أصل هذا ما قدمنا من ان الاعارة إباحة منفعة وقيل عن الوجه
الثاني يتفرع على رواية لزوم في العارية المؤقتة انتهى (قلت) قطع في القاعدة
السابعة والثمانين بجواز اعارة العين المعارة المؤقتة إذا قبل بلزومها وملك المنفعة فيها
انتهى فتلخص ان المصنف تابع الشيخ في المغني على هذا البناء وان ظاهر كلام
أكثر الأصحاب منعه من الاعارة ولم يبنوا وهو الصواب فهذه ثلاث مسائل قد صحت

وعنه مالك وسهم فرس منصوب كصيد جارح ويعطى نفقة الحيدس نقله أبو طالب
ومن قال ما أركبها إلا بأجرة قال ربه ما أخذ لها أجرة ولا عقد بينهما
فعارية ولو أركب دابته منقطعاً لم يضمن وفيه وجه وكذا ردیف وقيل
بضمن نصف القيمة يقال ردفته بكسر الدال اردفته بفتحها إذا ركب خلفه
واردفته أنا واصله من ركوبه على الردف وهو العجز ويقال ردف بكسر
الراء وسكون الدال ورديف ولو سلم شريك شريكه الدابة قتلت بلا
تقریط ولا تعد بان ساقم فوق المادة ونحوه لم يضمن قاله شيخنا ويتوجه
كعارية ان كان عارية والا لم يضمن وان ردها الى من عرف بقبضه إعادة
كزوجة أو سائس خلافاً للحنوف في براءة الأفلان كاصطبل مالكها وعلامه
وخالف فيه صاحب الرعاية وظاهر تقديم المستوعب ببراءة ربهما ووكيله
فقط وإذا قال أعرتني أو أجرنتني قال بل عصمتي أو قال أعرتك قال

باب الوديعة
وهي ودالة في الحفظ معياراً كانها وسخ موت وحق عزل كودا له وبنزلة خطا
محرزاً من غرقاً كسرفه وان عيئة رها فاحر ذها ملبه او فوقه بلا حاجة كإسرا حاكم
في حضرة فليس ينعزل عكسه لم يضمن ومثل يلى هو رواية في التبعين ومثل ملبه كدونه
ومثل فيه ان رده الموقوف وان لها عن ارجائها الزمة اخراجها عند الخوف محسوم
لغيره في الإصح مما وان قال لا يخرجها وان حقت لم يضمن ومثل ان واقعة او خالفه من
كأخراجها غير خوف وان ترك علف الدابة من ومثل لا تعلقها وان حرمت وان امرت

به لزومه وميل بقوله وتعتزها كره في المصنف لا وان عثر عليه في كنهه وبه لا عكسه
 وان عثر كنهه في كنهه او عثر به في كنهه وحاجب وان خاف ما السوق واسن حفظا بيبسته
 مرقها عند التي مضيه لمزله من وقيل لا وهو اظهر من اطلق في كنهها بيبسته او
 سنها في كنهه او عثره وقيل من جانب الحبيب او تركه في كنهه سلا بلا شذ او تركها في
 وسطه وخرز عليه بر او بل لم يصنف في الصواب حسب وكبر على رواية ان الطوار
 لا يقطع وذكر ان تركه في راسه وعثره في عمامه او تحت فليس به احتمال انه خرز وان
 وقع الى من حفظ ماله او مال زتها عاده كروجه وحاديم وفي الروصه وولد وولد ذلك
 لم يصنف في المصنوع كوكيل رتها وان اذا فسفر الفرون اوله لمسته عنه ولا خوف وفي
 المبيع والموجز والغالب السلامة زاده عن المساييل والاسماء كاي ووصي قوله
 السفر بها نص عليه لا المساجر فطسي منه للملكه مناعه وله ما انفق عليه سبه الرجوع
 قاله القاضي وسوجه كطايير وقيل مع عسة رتها او وهله ان كان اخرز وان استونا
 موحجان ويلزمه موته وفي مقبه رد من بعد خلاف وفي الاسماء وان لم يسافر رتها
 او حصنه الوفاء له سلم احدهما بمرحاضا وفي لزومه بقوله وصواب مقصوب ودين
 غايي وحجان وقيل او ثقبه وذكر الخواني روايه كنعزها كره في الاصح وفي النوادر
 اطلق احمد الانداع عند غير خوفه عليها وجملة القاضي على المعمل لا المسافر وان او
 بلا عذر يصنفه وقران عليه فان علمه الثاني فعليه وعنه لا يصنف الثاني ان جهل
 احان **سجنا** كمرقنه وجه واحان **سجنا** وسوجه كخرج روايه من بدل
 الوجه له الانداع بلا عذر فان وفيما في مكان واعلم ساكنه فكاي اعبه والاضمن
 وان عثر في ما سقاه او اخذها لاصلاحها لنفسه او سمع روتها لم ردّها وصمما حة
 او كثر ختم او حله وفي اللابه روايه او محدّها لم اقر او منعها بعد طلب طالبها شرعا
 والتمكن ولو كان مساحرا لها وفي اخره ما مضى خلاف في الاسماء ضمن وكذا ان خلطها

لا

بغير ميموز وان متنزلا على الاصح وطاهر فعل العوى وان لم يمتن ولم تاوله في النوادر
 وذكر الخواني طاهر كلام الخزقي وخرز به في السور عن احمد قال لانه حاطة بماله
 وخرز به المبيع في الوجه كودع به في احد الوجهين وان لم يدرا بها ضاح ضمن بقله
 العوى وذكر جماعة وان اخذ درهما لم ردّه صمته في الاصح وعنه وغيره وكذا ان ردّه
 بدله ميموزا وعنه او عثر وكذا ان اخذ من احد منها فردد له فلا لذه ومنه خبر دله
 اسمانا او اراه برى في الاصح كرده اليه او ان خنت لم تركت فانت استغنى ذكره في الاسماء
 ومنه وجه يصنف سبه العذي جملتها في احد الوجهين في الرعي وان خرز وقوى
 السد فارش الكيش وان قال استخذه فعول صار عاده وان ادعى اذنه في دفعها للبلان
 وانه دفع قبل المصنوع ذكره صاحب المحرر طافا للامه وقال وافقوا ان اقر
 ما ذبه وقيل ذلك كوكاله سقا ومن لا يلزم المدعي المالك غير المنع ما لم يعثر بعض
 وذكر الانجي ان الرد الى الرسول موكل ومودع فانكر الموكل ضمن لتعيلوا الدفع سالت بحمل
 لا وان اقر وقال عثر لترك الاسماء واحمل وجهين وانفق الاحباب لو وطه سقا دسبه
 مصاه في غيبته ورك الاسماء ضمن لان من الدين على الصان وتحمل ان امكنه الاسماء
 مركه ضمن كذا قال ولو قال لم يرد عني لم يست لم يسل دعوى ردّه ويلف فان اوامر
 سنة مما بعد ما يجوز لم تسمع في المصنوع بعد سماع برده والاصح وسلف وسلف
 قوله مهمما في مالك عذري سى ولو قال لك ودعة لم ادعى طن السبا لم علم بلفها او
 ادعى الرد الى رتها فامكن ورسته موحجان ودعواه الرد اليهم او دعوى ورسته
 الرد الى رتها فامكن ورسته موحجان ودعواه الرد اليهم او دعوى ورسته
 ووطع به في المحرر ان جهلها رتها وعمل خطا ابيه على كسب لبلان في الاصح لخطه بدين
 له صحت وفي عليه وحجان واساذا الدار والمات ودقنه وكحها ولا لا امين
 وهذا وان اسعمل ما خاسا او عاخرها انما اذهب من حمول الناس لم يطره ذكره **سجنا**

لعلوه

٨٤

١٠٤

١١٤

وان طلب احد المودعين صديقه من مجل السوزون يسلم وهو معنى قول بعضهم
 لا يسقط سعيه لزمه دفعه فخرمه العاصي الا ما ذبه او اذن خاتم وفرض في البصر المسئلة
 2 عن مكن قسما ويلزم المسودع مطالبة غاصبا ومثل السلة ومسله منهن ومسا جو
 ومضارب ودلوا السخ فيه مع حضور رتب المال لا يلزمه وديعه كرها لمصمن وان
 صادرة سلطان لمصمن قاله ابو الخطاب وضمنه ابو الوفاء ان قوطا وان احدثا منه قهرا
 لمصمن عداى الخطاب وعند له الوفاء ان ظن احد هامة بافوان فان والا ومصمن
 2 في اخلاف والاصا ومصمن المال بالذلة وهو المودع 2 وما ولى ان الزاغوني من صادرة
 سلطان ونادى تهدي من له عدى ودفعه فلم يحل ان لم يصنع او غننه ويصدق
 ولمسله تعذيب امر ومصمن الافلا ومن اخر ذها بعد طلبها بالاعد ومنه هل لا حل
 ونوم وهضم طعام ومصمن بقدره 2 في الرعب ان اخر لكونه في حمام او على طعام الى صا
 غرضه مكن وان لم يات على وجه واحسان الا حتى قال يجب الردحك العان الا
 ان تكون باخر اعد وسنا لليلف ولم ارضى وسوى عندي مصمن لان الماخير انما حار شرط
 سلامة العاصيه وان امر بالردة الى وحله مكن والى مكن والايح ولولم يطلبها وحله وان
 مسعة او مطة بلا عذر به ادعى ردا اولف لم يسلم الاسية بحوجه عن الاما به ومن
 اخر ومع مال امر بدفعه بلا عذر ومنه ومثل لا واحسان ابو المعالي سائغا احصا
 الوجوب بامر السرخ وان قال هذا ودفعه اليوم لا عذر وعده بعود ودفعه فمسل لا
 وديعه ومثل بلى اليوم ومثل بعد عذر وان امر برد في عذر وعده بعتن ودفعه
 استامنة امر عظاما له فحشي من حاسيته ان سوه من عما دهم المقدمة لزمه فعل لما
 ملكته وهو اصله لا يبر من توليه عن قرضه فربع معهم والاحد سبة ذكره
باب الغصب
 وهو اسلا على حق عن قهر اظلم كافر ولد وعقار ومنه رواه لا بدحوله مطا وقيل

ولو سلمه

١٤٤

بعضه عصب ما ينقل ثقله 2 في الرغب الا في زكوة ذابة وجلوسه على فراش وتود
 كليا بقني لا تمتد 2 في الاصاح بصمة ويرد خذ في مسون وعنة ومثل وقيل
 دني وقال في الاصا لا يرد ها وانه لا يلزم اراقها ان خذ والا لزم تركه وعلمها ما يخرج
 بعز مرفقه وماني 2 احكاما الذمة قال 2 عنون المسابيل لا تسلم الضمة بقرون عا سريه
 وامانة لان 2 روايه حب الحد عليهم بالشرب ولا بقرون وان سلما فانا لا نعرض
 لهم فاما ان بقرونهم فلا يدر سطل بالمجوس بقرون عا حاج المحارم ولا تقضي عليهم بهم
 ونعمه ومراثي والمسلم بقرونه على حصة ومليك على الحمر للحليل وجلود المسته
 اللباغ والزيت البخر للاصباح لم لا يصمن من ايلقه وقال وهو الرعب وعصما
 رد الحرة المحرمة ويرد ما خلل سكه لاما اربق جمعة اخر محلل لزو ال يده ضنا
 وسوق ازاله الحاسه ان الاسهوان لنا خمر محترمة 2 و قد صيد او اجرة اوها
 اوحة ومسله فرش ويرد صيد عبدي و اجرة الوحان ومثل وكذا اجولة حزم
 به عز واحد في كب الاخلاف قالوا على ما بر موله ربح الدراهم ما الكما وسقط عمل
 القاصب 2 و قد حلد مسية ولودغ غاصبه وجهان ومثل ولو طهره من الاحمد 2
 رواه علي بن زكريا الثا والذابة اذا اصابها انسان مشته باخذ ذبح قال اذا كانت
 قد تركها صاحبها اجته به في الخلاف على طهاره شعرها ولا تست بد على بضع مصحح رويها
 ولا يصمن بعة خلافا لعون المسابيل 2 امية حبسها كما يصمن بعة منافع وكذا في الاصا
 ومنه لو خلاها ازمة مهر واجته سكا فاسد ولا يصمن خرو ومثل كبر بعصبه
 2 الاصح 2 سابه التي لم يزع عا عنه واجرة مد حبسه واكار المستاجر له وجهان ولو
 اسخمة كرها لزمته ولو سعة العمل ولو عبدا فلا وسوج به بلى صما 2 في الرعب
 2 سعة حرا وجهان 2 في الاسه او لا يلزمه فامسالة لو دم بلفا تحت يده كمال الجدي
 وكذا في عنون المسابيل لا يصمنه اذا امسكه لان الحرة يد نفسه ومنافعه بلفه معة

٩٤٩

١٠٤٨٢

كذلك قال ولوطالب احدهما من الاخر ان يزرع معه او نهايه فابي وللاول الزرع في
درجته بلا احره كذا رستمها فمنايا فمكن احدهما عدا ساعه مما يلزمه واحاد
ان يعمل وعنه انه لرب الارض والحمل لرب الامر لكن المنى لامة له خلاف البذر ذكره
سما وهل الطيبة ويحرمها الزرع او عن يمينه احتمالا لان وان حفر يراوله طين الغرين
صحح ومثل لا وان اراه وقال السخ وعنه اوسع فحان وان ازال اسمه
لكن عزل وطحن حب وجرح خشية وضرب مطبوع وطحن لنا وذكر جماعة او وضع او وضعه
وسواه رده ونصه ولا يلى له واحدا لما في عدم ملكه من ذبح السارق له ثم احرجه وعنه
ملكه بعوضه قبل بيعه احاد ابو بكر بن الحكيم جعله حلالا شيوا يقوم معطيه
المنع على العمه حدث النبي عليه الصلاة والسلام في الزرع اعطون من البذرة وعنه
يحترق المالك بينهما وعنه نصر بن عاصم بن زياد في ذكره المذهب والمتوعد انه طاهر
المذهب وان عصب جاف زرع او سقا محله تحت وحاجه ففرخ او نوى مغرسه وعنه
الاسفار او غصنا صا وسحق رده ونصه ويخرج منه كما قبله **فصل**
ويلزمه صان نصه ولوساف الحية امرؤ او قطع وب حمار وعنه يضمن ومقا
او بعضه معذرة ولو سحر من حرم معذرة من صبه كجنايته عليه وفي رواية ما نص
احادها الحلال وصاحب المعنى والرعب **سما** او ابو محمد الحوزي والمذهب يضمنه
مطلقا لاسمته ما بلغت وسيل جنيل لاسلغها دية حرم ومثل ياكلها كغصيه وحاشه
عليه على الاصح وعنه عن خيل وسيل وحمار ربع فتمت لصن العاصي واصحابه وخض
في الروضة هذه الرواية بعين القدر وان عن عمرها ما نص احمد قال في عين
الدابة وكذا قاله عمرو وان لم يسقط بعضه كبر ايتل وعنه مثل ارسه ومثل
بدله وحرم في الرعب وختم في الهداية من بداه او يصير لستقر فاحدة وارسه
ولا يضمن بعض سحر كمين هول فراوت وعنه يلى احاد ان لا يموت كعبد خطاه

١٢٣

١٢٤

كما لا يضمن نفسه ويوبه الذي عليه خلاف العبد فان بدا الغاصب ثاسه عليه وسفقه
عنزليه ويلزمه رده ان يرد ودية معصوب يناديه مطلقا في مسله الساحة كسرح
في الاسفار وفاقا لا في حشفه فان قال رده وعنه اعطى اجرة رده الى بلد عصبه لم
يلزمه فان رفع به سعيته لم يفلح في الحج ومثل مع حوان مختم او مال الغير حرم
به في عمون المسائل وان خطا به جرح حوان محرم وحفر رادى ومثل يلعن
شلقه والعمه فان كان ما كولا لغاصبه فاحدة المالك يذبح المعدل لاكل وان مات
رده ومثل ولو ادمنا قال ابن سهاب الحوان اكثر حرمه من نية المال ولهذا
لا يجوز منع ما به منته ولو فعله دفعنا عن ما له قبل الاغراضه وان يذبح الارض او غرس
لوفه القلع وفي الرعايه قول والتوبة والارض والاحق فان كانت الآت السائب
المعصوب فاجرتها مسته ولا اجرتها ولو احرها فالاحق بعدد صمها فعل ابن مسعود
من سقى قنم ونحوها القلة على النصف ونصفه الممن لرب الارض وعليه السعة
واحاد السخ له وفعل ابن مسعود يكون سريكة نزياد ساء ولا ملك احدهما لعمته وعنه
النساء قول ولا غرض صحح وعنه وذكر ان يعمل روايه فيه لا يلزمه ونعطيه فتمته
وسله ابن الحكيم وروى الحلال فيه عن عاصم مرفوعا له ما نص قال ابو علي الصوري هذا
سعا من القياس وسيل جعفر مبالغة الارض احدة وحرم به ابن زرين وزاد وثركة
ما حرم وان فيها له وفي القلع عرض صحح له خبر والافو حان وان زرع وحصة
والاحق وسيل حرب قال محمد بن يثرب الارض من احدة سعيته وعنه نعمته رعا
وله احق ارضه الى سلمه وذكر ابو علي الصوري لا يلعن ابراهيم بن الحرف ومثل منها
ما بها ساء ونزكه ان احدة وسيل ونحوها والافو حان ونزكه الى احصان ما حرمه ومثل
للغاصب ما اجن ومثل له قلعه ان صمته وقال **سما** ممن زرع بلا اذن شريك
والعان فان من زرع قنم له نصيب معلوم ولو بها نصيب سمع ما زرعه في نصيب يلى

نقله

فراقت صمته وقيل مع بلفه ولا مرضا عا دبره وبضه صمن كزبان في بلفه على
 الاصح فان عاد من حنك كمين من بر او صغى اخري وقيل او حسن كمين وتعلم
 صوحان وبعث حيايه المعصوب والافقه مال ربه وكرت الحنايه مطلقا القود وقيل
 لا يصح حيايته على سبه لعلها يرميه وان خلطه ما لا يميز كزيت ونقد على ما لزمه
 مسله نه 2 الوسله والموجز مسر منها بعد رصمها وان خلطه بخير منه او ذوبه
 او عرجه صر كان بعد رجها ما خلطها من عرجه صر عليه وقال القاضي ما
 بعد ومنه قاله ونقص روايه اى الحرف في زيت يرب على الشركه فلو اخلط ودهق
 باسن لاخر صلف اسان فمات في سبها على بلاليه او صفان سوجه وحقان وان صبغ
 بونا فصر كان بعد رصمها وزيان ممة احدها لما لله والبعض على الغاصب ومنع
 طالب ولع الصبغ منها وقيل لا منع ضا به البعض وعنه لا صمته رب الووب هناه
 وبلز منه قول الصبغ هبه كنج عزل وقيل لا كساير سترها ما نافي الاصح وبعث
 مولا ومور ونا بلف او بلفه مسله وعنه سميه ذكره القاضي وذكر ايضا العمه في
 نقر وسبكه وعنب ورطب كما فيه صناعه مباحه لا محرمه فان بعد رصم مسله يوم
 بعد وعنه يوم عصبه وقيل اكثرها لله وعنه يوم بلفه وعنه يوم مضى
 وقيل اكثرها وعنه يوم الحاكمة وان عزم لم يرد على المبل لم يرد العمه في الاصح
 وبعث عر نعمته يوم بلفه بلفه الجماعة وعنه يوم عصبه وعنه اليها وعنه
 2 معصوب مسله وقاله ابن موي واحسان **سحا** اجمع بعموم قوله قاتوا الذين
 ذهبت ارا واجههم سلا ما اسفوا وعنه مع ممة وعنه عر حوان مسله وكن جماع
 وفي الواح والموجز مسعر عنه عر ذراهم 2 الاسصار والمفردات لو حكم حاكم
 بغير المبل الملى ويغير العمه في المقوم لم يفسد حكمه ولا يلزمه مولا ويقال ان
 من كثر خلطه لا يسلحه وتغير العمه سله عصبه وعنه بلفه من غا لبه وحنم به

من كثر خلطه لا يسلحه
 وتغير العمه سله
 عصبه وعنه بلفه
 من غا لبه وحنم به

في الماني لانه موضع الضمان وان سيج عزلا او عجن ومقاقت سله وقيل او العمه
 وقيل قول غاصبه في بلفه في الاصح فطالته ما لله سله وقيل لا لانه لا تدعيه ولا صا
 في المال امثل شق بويه وقيل اسعل وموي خير احان **سحا** ولو غصب جماعة شاعا
 برذوا احد سهم واحد اليه لم يخرله حتى يعطى شراون بقر عليه وكذا ان ضالحق عنه
 مال بلفه حربت وسوجه انه سح المساع ولو زكاه ربه رجعها وظاهر كلامه الى المعالي
 لا وهو اظهر واحسان صاحب الرعايه لمنعه وان اتى معصوب فله به احد صمته
 للمحلوله كذا يتر لا لقواته ولو رجع لعمه ربه يزاويه واحدا لعمه لا زمان معطله
 2 وعون المسائل وعنه انه اذا احدا لعمه لا يملكها وانما حصل لها الاسفاح في معاليه
 ما قوته الغاصب فما اجمع الدك والمبدل كقيمه المدبر عندهم وذاخذ بذل صوة
 عسبه من اذهبه فانه سترت فيه بمر عاذا الضو رجع عليه وعلنا انه لا يملكه وكما
 بعث به هو ذلا في وعق رجوا للسفوت 2 حسبه لرد العمه عليه وحقان
 وان يخر عصبه فقل صمته وقيل سله وان خلل ربه وبصر العمه العصب 2
 عون المسائل لا يلزمه ممة العصب لان الخل عنه كجمل صار كيشا وان علاه عزم
 ارس نقصه وكذا انقصه وخملا لا لانه ما وان اولد الامه مسقط متا لم يضمنه وقيل
 بلى وقيل بعمه لو كان حيا وقيل بعشر ممة امه وما نفع احاده بلز منه اخو مسله
 بقر عليه في قضا ما وفي اسعاع وقيل ان الحكم لا مطلقا وظاهر المبيع المرفوع واحان
 بعثهم وحوله **سحا** طاهر ما نقل عنه ابن منصور ان ذرع بلا اذن عليه اجرة
 الارض بعد رما استعملها الى ربه او ابلايه او ذمته وقيل وبعد ما مع نقاويه
 وظاهر كلامه بضم راحة مسك وكفى خلافا للاسصار لانقاذ الحارة 2
فصل ومن احده من غاصبه ولم يعلم صمته كغاصبه ورجع عليه ما لم يلزم
 صانه مرجع مودع وكفى نعمته ومسعه وكذا امره من منتهى في الاصح ومشاخو

تقمنه وعلمه مشهورا مستغنيا عما ساجروا مستغنيا عما غاصب ما دفعوا اليه وما أخذ
 مستغنيا عما عمله من باع عازا له **سبحان** وفي الرعب احتمال يرجع مسير بما زاد على
 الممنوع فيه لا يطلب ما الزيادة الحاصلة من فضله قال السخ في قباويه وان السخ على
 اطفال غاصب وصيته مع علمه لم يرجع والارجح لان الموصي غرق وان اجل مستتر انما
 حاصله قولك حر وبلدته مدان على الاصح منه يوم وضعه وعنه يوم مطالسه بعممه وعنه
 سله في صميمه وعنه ما بها ماشا وعنه سله في صفاته بقرضا لحيات الخرق والفاخي
 واحكامه ويرجع سفيح ولاية وسعيه فاسيه وهذا ولي ذكر ان عميل فيه روايه وكذا
 مهنه واحسن بيع في بيع وغارته وهبه وعنه لا حصول بيع احكام الخرق وابوك
 وان عميل كفته ويدل احكامها وارس كاي وفيه روايه وللمالك بيمين المل لغاصبه
 ويرجع غاصبه على الاخذ بما لا يرجع به الاخذ عليه لو ضمنه المالك وان علم بالغصب والقرض
 عليه وسال منها عن عبد اذن له سيك في الخارج فسلمه وجعلها لا مصادره ما من السيد
 فسلمه العبد رجلا للستره من سيده به قال يرجع به صاحبه على مستر به فقلت له
 ذهب المالك قال يكون دنا على العبد قلت فتكون خزا قال نعم وطاهر لا يرجع الا على
 من القرض عليه ولو قبلها غاصب بوطيه فاديه بقله منها ومن استرى عداقا عتق
 فاذا عي مخرج ان ناعه عصه منه لم يعمل احدهما على الاخر وان صدوا استعصمانه
 على ستر ومسال بطل عتقه ان صدقه معهما وبره واديه لم مدح ولا ولا ولو قلع
 المستري او ساق لا سحما والارض يرجع ما لغرامه على البايع وعنه لزتها فلعنه ان ضمن
 بعصه لم واحد من البايع ومن بني فيما بطنة ملكه حاز بعصه ليعرطه ويرجع على
 غرق ومن احدث منه محبة مطلقه ما استراه رد ما بعه ما مضى وقيل ان سوا المالك
 القري والافلا وان اطعمه لغزا لم يعصبه قال جماعة اولاد ابته استقصاصه عليه
 وسال ان قال هو لي وعنه على اكله كاكله بلا اذنه وكذا ان اطعمه لربه

هذا الحديث في
 بيع المملوك
 وهو من
 حديث
 ابن عمر
 رضي الله
 عنهما

لا يرا وكذا ان احدث بعصه او سرا او صدقه وعنه من الجزم به بعضهم لغووها الى
 ملكه وان احدث ودعة وخوها لم يبر او قال جماعة على لغاربه ولو اناحه للغاصب فاطله
 بل علمه ضمن ذلك في الاسرار والطاهر ان يرا دهم ان غزا الطعام فهو ذلك ولا فرق
 قال في العيون في مسله العظام سعي الضمان بدل لما لو قدم له سوله الذي عصه منه
 صحح وهو لا يعلم ولو اجرها بعد موحه لربه بعله الجماعة واجتج خبر عمن من الجماعة
 قال جماعة منهم صاحب العيون والرعب ان صح الخبر اعل حرب في خبر غرقه انما جاز
 لان النسخ عليه الصلاة والسلام حرم له وعنه صدوقه وكذا ان استرى في ذممه وقال
 في المحرر بنيه بعله وعنه رحمه له وله الوطى بعله المترد ذي على هذا ان اراد الخلف
 من سيده سده استرى في ذممه لم يبرها وقاله القاضي وابن عقيل وذكره عن احمد
 وان يجهل ربه ويعمل الاثرم وعنه او علمه يستق دفعه اليه وهو سرحته مسلمه
 لا حاكم يري وله الصدوق على الاصح به سوط صمانه ويعمل المترد ذي بحسب الصدوق به
 وفي العصبه عليه ذلك ويعمل ايضا على فقره ان عرقه لان دنة فيل يوجب عليهم
 ويعمل صاحب او يسميه وله ثري عرض سعي ولا يجوز محاماه قروب وعنه بقر علمها واطاهر
 بل حرب في الناس الداهية وهو طاهر لاهم في عز موضع ولير ذكر احكاما غير
 الصدوقه ويعمل ابرهمن بن هاني صدوق او استرى به كراعا وسلاها لوقف على مصلحة
 المسلمين وساله جعفر عن سيد ارض او كرم للسراصله طبيا ولا تعرف ربه قال بوجه على
 المساكين وساله المترد ذي عن مات وكان يدخل في امور فريد بعض ولده السرم
 فقال اذا وقفنا على المساكين فاي شيء بقي عليه واسحسن ان يوقفنا على المساكين وحسنه
 على افضل البر قال **سبحان** يعرف في المصاح وقاله في ودعيه وعرها وقال قاله العلماء
 وانه مذهبنا وفاقا لاي حسمه ومليك وهذا مراد احكامنا لان المال صدوقه وقال **سبحان**
 من تصرف منه بولايه سرعته لم يضمن وقال للسرا صمانه اذا عرف رد المعاوضة لسوت

في قوله عليه السلام
 لا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل
 في قوله عليه السلام
 لا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل
 في قوله عليه السلام
 لا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل

الولادة عليها سرعا الحاجة كمن مات ولا ولي له ولا حاكم مع انه ذكر ان مذهب احمد و
 العبد الحاجة لجعل المالك والعزاجحة الواسان وقال فمن استرى مال مسلم من التبر
 لما دخلوا السامر ان لم يعرف صاحبه ضرت في المصالح واعطى مسترته ما استراه به لانه
 لم يصر لها الا سعيه وان لم يصدق ذلك فارجحه من الحرمان غير وريح وريح وريح
 سطوكا لم يصدق وان خاينة الامام اجت اليمين من الصدقة قال القاضي ان لم يعرف
 ان غنة معصوب فله ماله وسوى ابن عميل وعين من ودعة وعصب وذكرهما
 الخواص كرهين وان لم يصدق وهم مباح في النواذر ما لم يملكه الاما له غنة غنة
 لجلوا وقا له **فصل** من المفسر المعصوم وسله بضمنه صفة فان اكون
 فصل بضمن مكرهه كدفعه لانه ليس بالافاق فصل المكن كضطره ورجع في الاصح مع
 جهله فصل وعلمه لا ناهية الالافه ووجوبه خلاف ميل ولما تحت خلاف مضطرب
 وهل لربه طلب مكرهه فيه وحان فان ظالمه رجع على المليف ان لم يرجع عليه فصل
 الصان منها ولا صان مع اذنه وعين ابن عميل الوحة المادون فيه مع عرضهم
 وقال في العيون في المجلد التاسع عشر محكا على ان خومة الخوان الكثر المال لو
 اذن في صل عبد فسله لزمه فاته لله تعالى واقره لو اذن في الاف ماله سقط
 الصان والماله ولا فاته وقال بعد هذا يحوي نصف كراسة في اساءة لا يمنع من تصع
 الحب والبدوة في الارض السخنة ما يعصى انه محل وفاي وسواه خرم في الاسف
 دمن شي مع الكفن وان حل قيد عبدا او مع فصا عن ظاير به ذهب ضنه وفي
 العيون ان كان الطير ما لافلا كذا مستايسر متوحش وان دفع خبرا الى عبد
 فبرده في بطنه في بطنه دافعه وحان ولا يضمن دافع معاص الى لصر قال **سبحان**
 عرق سبب كذب عليه عبد ولا يبره له بغيره الكاذب وان حل وها فيه وهن
 حامد وذهب بريح الفته او شمس موحان فصل لا يضمنه بريح لانه غير مقصد ولو

لعل
 مقصد

حبس مالك ذوات فلفت لم يضمن ذلك في الاسفار والمعنى والرعب ومثل يلى قال
 في الرعب او مع حرزا الحيا اخر فرق وعند **سورة** من خمسة عن الاسماع مملدة
 ان يضمنه بالنسب وان يبط ذابة بطريق واسع ولست بدع عليها امر واسان يضمن
 بطريق ضيق ولو سعى رجل بصر عليه ومن ضمه اذن فرفضه فمات ضمه ذلك في
 العيون وتركه طنائها او حشبه او عمودا او حجرا او ليس ذراهم بصر عليه وما ساد
 حسيه الى حياط وما فناء طلب عقود بصر عليه ورواية الا لا اخل بته مالا اذنه و
 روايه بصل حبيل الحب اذا كان موثقا لم يضمن ما عقرو بصره بامساك سوره ما لم يفرأها
 غاة مع علمه كاللب وله صليا ما لم يجر وحق كالقوايق في العيون اجتناله و
 الرعب ان لم يدمع الابيه كصايل وان سعى مملدة او اخج فيه ما دار احسن ان افترط او فرط
 والمزاد لا بطران ربح ولهذا في عيون المسائل لو اجمعا على سطح دان فبهت الريح
 فاطارت السور لم يضمن لانه في ماله ولم يفرط وهبوب الريح ليس من فعله خلاف ما
 لو اوقف ذاته في طريق قنالت او رمى فيها صرطخ لانه في غير ماله فهو مقترط وطاقه
 لا يضمن في الاول مطلقا وان حفر بئر في سائله لبيع المسلمين ولا ضرر لم يضمن وعلة
 احمد فانه لبيع المسلمين وكما في دعته ما ذكرنا كره وعنه بلى وكذا احلم السائرين
 مساجدا وعرفها لبيع المسلمين فصل العمل من سعيد في المسجد لا يضمنه اذا لم يضر
 بالطريق وفعل عبد الله ان القلاء فيه الا ان يكون باذن امامه وفعل المروزي حكم
 هذه المساجد التي تبنت في الطريق هدم وساله محمد بن يحيى الخان يرد في المسجد
 الطريق قال لا يضمنه وفعل حبيل انه سئل عن المساجد على الاهاد قال احسن ان
 يكون من الطريق وساله ابن ابراهيم عن سائما طوفة مسجد ايضلي فيه قال لا يضمنه
 اذا كان من الطريق وسئل عن الصلاة على شط الهروا الطريق امامه قال ارخوا ان لا
 يكون به ماس ولكن طريق مكة يعني ان سخي عن الطريق ويضمنه الطريق وفعل ابن

٢٤٢

٢٤٢

مشيخ عن سادات طوق مسجد لا يصلي فيه اذا كان في الطريق قال الشيخ ويحمل ان يتبر
اذن الامام في السائر لرفع المسلمين دون الجفر لا عوى الحاجة الى الجفر لرفع الطوبى واصلاحها
وازالة الطين والماء منها وهو كسيفها ويحفر فيه ماء ويضع حجر يضرب بالماء فيه ووضع
الحصى في حفرة فيها لملاها وسيف ساقيه فيها ووضع حجر في طين فيها لطا الناس
عليه وهذا كله مناج لا يصمن ما يلف به لا يعلم فيه خلافا وكذا انما القناطر ويحمل ان
يعبر اذن الامام في لاق صلحته لا نعم وقال بعض اصحابنا في حفرة البرسفي ان ينقذ
سقوط الصان اذا احرقها في مكان ما يلبس عن الفارعة وحمل عليه حاجتها لعلها لتتوفى
وان حفر لنفسه من ولو في مائه ونصف وارسه في بركه واذن الامام فيه لانه
لعله ان ياذن فيه وذلك انه لا يجوز لو حلت بيت المال وعين سعي من طريق المسلمين
النافذ وانه ليس لحاكم ان يحكم بصلته وقاله **سرخا** وشوخته جوان المصلحة وحوز
بعض اصحابنا حفره لنفسه في مائه مائة ذلك القاضي قال **سرخا** ومن لم يستدبر
سدا منع من البصر بها من ما يلف بها وكذا ايسر خبير وعلوق مديد وكو مسجد
والاكر لا يصمن كوضعه حتى فيه والاصح ومعون فيه وفي طريق واسع ومحل عبه
ما من كفعله اعقته او لا ويصمن سلطان آمن وحده وان حفرها حتى باجن اولاد
علمه الهاء في ملكه عن بعض عليه من الحاضر ونصه بها وان حفرها لا آمن ومثل الحاقه
ويرجع وانما الحاطة الى غير ملكه وعلمه في الرعب وعلمه لم يضر ومثل
بلى كتابه ما لا ذلك وعنه ان طال له مستحق سعة وامكنه من واحان جماعة
واطلو في رواية ان مضور اذا كان اسعد عليه من ولا يصمن غامله لم يست سته لانه
ملكه وان اراه واحق له فلا وان طولب احدا المشتري في حصته وحان ومثله حفر
سقوطه يسعفه عرضا ويصمن خراج وكو ولو بعد سح وور طولب سعة لحصوله
لعله ولا يصمن والى قنطار موليه ذلك في الشجب وشوخته عكسته ن

فصل

فصل

ولا يصمن ما يلف المصلحة صدح حرم وعينه اطلعة الاحباب
وسوخته الا القاديه ولعله مرادهم وقد قال **سرخا** من امر رجلا ما ساء ما ضنه ان
لم يعلم بها وانه المصون من اطلو كذا عمورا اوداه وفوسا او عضوا على الناس
وحلاه في طريقهم ومطاطبهم ورحالهم فالف ما لا او ساسا من يعرفه وكذا ان
كان له طار خارج فالصقور البازي فاصد طيور الناس وحوالاهم وفي الاسباب
ان الهمة الصائده ملزم بالكم وعنه ان لا يها وكذا في عيون المسائل اذا عرفت الهمة
بالصول يجب على ما الهامها وعلى الامام وعلى غير الامام اذا ضالت على وجه المعروف
ومن وجب عليه على وجه المعروف لم يصمن كبريد واطلاوا الاحباب رحمهم الله فانه لا
يصمن ما يلف به همة لا يدعي باطاهن ولو كانت معصية لطاهر الجبر وعلل الاحباب
المسألة فانه لا يصرط من المالك ولا ذمة لها فعلق بها ولا قصد معلق برقتها
خلاف الطول الصغير والعبد ومن ذلك انهم ذكر واحسانه العبد المعصوب
وان القاصب يصمنها فالوا لان حاسه تغلق برصه فصمها لانه بعض حصل به
المعصوب فهذا الحفظ ويعلمه بعض خلاصه في الهمة وهذا منه بطور ولهذا
قال ابن عميل في حكايات الهما لم لو نقت لقر وترك السب فحوت منه الهمة صمها
ومن ما يحى بافلاتها وتخليها وقد يحمل ان حازها وتركها مكان من البعدية تركها منه
خلاف ما لو تركها مكانها وقت الغضب ومنه بطور ولهذا قال الاحباب في نقل الرباب
من الارض المعصوبه ان اذنه القاصب واما المالك فللقاصب ذلك مع عرض صحيح
مثل ان كان يعل الى ملك نفسه وسعة ليسفح بالمان او كان طريقه في طريقه فصمن
ما يحذره من حاسه على اذني او همة ولا ملك ذلك لا عرض صحيح مثل ان كان نقله
لاملك المالك او طرف الارض الى حفرة او سارق طم البر لانه لا يسلك عن عرض لانه
لسقط حان حاسه الحفر اذا ابن عميل ولعله معنى كلام بعضهم او حان العتق والرباب

طامع بعد الحزاء وقال ان عمل واطن والقاضي ايضا معني رواه حرب يرى من امر
 ذلك يرى من امر العصب وبعي انما ادخل على طلب ما لك من امر العصب ومعه المنع
 ملكه من حياته ولا يزل ولا يتركه الا بالضرورة وكذا هو على الصغير ان الصغار والقضاء
 لما توبه من الحق الا في شيء من دعواه على الله تعالى هذا من ان كان نؤذنه فجز
 هذا اسهل من الذي احثان وان مات على عصبه وهذا واجب عليه قال **سبحان** رحي
 ان يقضيه الله عنه وقال حجة لا يطالب به في الدنيا ولا الآخرة وكما ان ابو علي الصغير ما
 يعصى الله وقا وسوق الامام في ما خيرا الصلاة قال **سبحان** الله طامع لا يشك في
 محلول فخاله اولى بملك الدعاء بعد ما من حجة الطامع لا على من حجة وادى ما له
 باللفظ لو كذب عليه لم يضر عليه بل يدعوا الله من فترى عليه نظير وكذا ان افسد
 عليه دينه قال ومن نت وسته باجسار ومكن منه فلم يستوفه حتى مات طالب به
 ورثته وان عجز هو ورثته فالمطالبة له يوم القيمة في الاسبه فاني المطامع للحزب من
 له عدا حبه مظلمة من دمر امواله لا لها لو اسفلت لما استقر لمطامع حوزة الآخرة
 والآخرة مسروطة باليمين من الاستسقاء كما انه مشروط بالعلم بالوارث فلو مات من له عصبه
 بعد لا يعرف نسبته لم يورثه في الدنيا ولا الآخرة وهذا غاقر في حواله والعبد مشروط
 باليمين من العلم والعدين والمحمول والمجور عنه بالمعذور وقال عليه السلام لما بعد
 وث اللقطه هي مال الله نوسه من نسا قال احمد الدعا قضا من وعي على من طامع فاما
 صير يريد انه استصر لمن صر وعفرا ان ذلك لمن عزم الامور واخر اعظم ويعز ولا
 بذله **باب**

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة
 في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة
 في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

اذا علمت ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة
 اذا علمت ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة
 اذا علمت ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

محب على عصبه لكن مات على عله اذا صر ذلك وهو البرقانة وعمل حرا ومن عمل حلال ذن خراين
 ومن عمل حلال ذن سرائر واما نوات صاحب المال فانه وان لم يصدر ذلك وهو مولد من مال النسبة فليس
 ما حصل له من الحزب له وان لم يصدر ذلك الحيز ايضا فان احدا له مصبه فاذا السق خير بعد بولده من المصبة
 خير والصاب اذا اولدت حرا لم يورث صاحبها من نوا هذا معني كلامه والله اعلم

ان ملكه واختاره المرتب ان قلنا النسبة افرا زوجت هي النسبة بينهما فعلى هذا الاج
 يؤخذ بها موقوف جاذبة واما نسبت في عقارب فممنه وعنه او لا اخوان ابو علي
 واما محمد الجوزي **سبحان** وعصبه وغيره الا في منقول ينقسم فعلى الاول يؤخذ عرش
 وبنات معا وقيل وزع وتميز وقيل الشيخ الشرح بالظاهر وان غيرها يدخل بها
 مع انه قال في المعنى ان السراة وفيه طلع لم يورث فاني لم يا هذا القم بل الارض والقل
 بحضبه كشيء من سيف وكذا في غير اذ لم يدخل هذا الاصل حصه وقيل وثبت
 لجار وحياته القاضي يعقوب في السيرة رواه واحسان **سبحان** مع التزلة في الطريق
 وسال ابو طالب الشفعة لمن هي قال له اهل الطريق بها واحد اشركا لم يقتسوا فاذا
 مرفت الطريق وعرفت احوذوا فلا شفعة وان بيعت اذ لها طريق في دواب لا ينفذ
 يقبل لا شفعة فيه فالتركه فيه فقط وقيل بل في الاشهر يجب ان كان للمشتري
 طريق غير او امكن فتح باب به الى شارع وان كان نصيب مشتري فوق حاجته ففي ذان جوار
 وكذا اهل جوار وصحبه ولو ادعى كل منهما سورا فخالفا او تعارضت بينهما فلا
 شفعة ولو قدم من لا يراها الجار لا جاره لم يخله وان اخرجته خرج وقال لا يجني
 الخلف على امر اخلف فيه قال القاضي لان دينه فاما على القطع ومسايل الاجتهاد
 طينة وحيلة البعج على الورع وان للمشتري الامناع منه من تسليم المبيع باطلا وقال
سبحان توقف احمد فيمن عامل حيلة ويؤيه هل خلف ان ما عليه الا واما ما له نقله
 حرب وثبت في شق مبيع وقيل ولو مع خيار مجلس وشرط وقيل بشرط المشتري
 ثبت **باب** او اثاره ويؤخذ بقول مشر في حمله به في قوله وفي انه احدث
 العرس والبناء ويقوم غرض موجود فان قال ثمة ثمانية وقام للبايع بينه ثمانين
 اخذ الشفع بانه فان ادعى عطا او كذا فوجها بما استقر عليه العقد من ثمن
 مثلي وثمة غير وقت لزومه ولو يجب ان قدر عليه ثلاثة ايام وعشر يومين وعنه

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

في بيان ما لا يطالب به في الدنيا والآخرة

ما رأى حاكم ثقل صاح الماء حصته والاما استراها المشتري ولا يسقط حصه الماء من
المن ورجوع شفع بارش على مشي عنى عنه باع وجوان وان وقع مكيلا بوزن اخذ
مثل حله كقرض واخاره الرغب يلقى وزنه اذ المبدول في مقابلة الشقص وقد رالفن
مجان لا عوضه وان اقام شفع ومشتريته ثمنه احملا لهما وضما والقرعة ومسل
بينه شفع ولو انكرا الشرا خلف فاز بطل او اقام الشفع بينه اخذه ودفع ثمنه فان
اخر في ثباته بيده او باخذ حاكم الوجوه وعبد العاني يقال اقبضه او ابن منه
وفي مختصر ابن رزين وفي انكاره مشي وجهه ولو اذعى شرا موليته في الصفعة وجوان
وفي مختصر ابن رزين ياخذ ثمنه فلو اعسره وثقوا ياخذ ملى او من كفه ملى في مولى
اجل يقر عليه وان مضى ثم علم فالحال وان حمل بموت شفع او مشي فعلى الميت وماله
مطالبته ومسل وقبضه وقال الشيخ بلفظ يقتضي اخذه واعتبر ابن عقيل الحكم
ثاوة ودفع ثمنه ما لم يرض مشتريه ثم ان عجز فصح وقيل حاكم وقيل ان بطلان ولا
يعتبر رؤيته قبل ملكه ان صح بيع غائب وفي الراية الاصح له المصروف فيه قيل قبض
فملكه وفي الرغب له جسته على ثمنه لان الشفعة وهري والبيع عن رضى وحال
انما في خيار شرط وكذا اخبار مجلس من جهة شفع بعد ملكه ليقود ثمنه قبل قبض
بعد ملكه كارت وكذا اعسار رؤيته شقص نظرا الى كونه قهريا او مباحا ويخرج في
الكل كذلك نظرا الى الجهتين وان اشترى قبضه من باع اجبر وقال ابو الخطاب
قياس المذهب ياخذ شفع من باع ولو اقر البايع وخذ بالبيع وجبت بما قال البايع
قالوا اختلفا في ثمنه وكذا الفا وعهدته عليه وفي غيرها مشي وقيل لا شفعة ولا
يجب في منقول لا عوض وفي عوض غير مال كخاخ وخلع ودم عمد روايان وعلى قياسه
ما اخذه اجرة او ثمن في سلم او عوضا في ثمانية فان وجبت فقبل ياخذ بتمته وقيل
بقيمة مقابله وان قيل لا سقاطا لم يسقط قال احمد لا يجوز من الجبل ابطال ذلك

ولا في ابطال احواسهم وخوف بعد وجوها اتفاقا قاله **سرخا** فلو اظهر ثمنه مائة
وكانت قيمته عشرين او اربعة من ثمانين دفع اليه عشرين ولو باعه بصر نقد او جوهرة
دفع مثله او قيمته فان تعدد قيمته الشقص وسأله ابن الحكم دارين اثنين باع احدهما
نصف البنا لان لا يكون لاحد في شفعة قال جابر قلت فاذا المشتري قيمة البنا وهدمه
قال ليس ذلك له يعطى نصف قيمته **فصل** وهي على الفور وتسقط بتركها بلا عذر
وان اشهد وقت علمه فلا ثم ان اخرا الطلب بعد مع امكانه او قدر على استعاد عدل او
مستوى الحال او اخرا فلم يطلب بكذبا او قد معد وور على التوكيل فلم يفعل او شى
المطالبة او البيع او جهلا او ظن المشتري زيدا فبان غير او قال بكم اشترت او اشترت
رخيا او جهلا حتى باع حصته وجوان وكذا لو لم يشهد وباد ومضى معياد والاصح
لا يلزمه وطع حمار وطعام وثاقه ونقل ابن منصور لا بد من طلبه حين سيع حتى
يعلم طلبه ثم له ان يحاصم ولو بعد ايام وعشمة مختص بالمجلس احسان الخزي وارجاميد
والقاضي والحاكمة وعشمة على الراعي كخيار رعي ويسقط بتكذيبه عدلين لا بد لالة
في البيع ورضاء به وخمان ثمنه وتسليمه عليه والاصح ولو دعا بعد له في صفته
او بالمعنة او بخن ولا باسقاطا قبله ووقته ووايه ولا يتوكله فيه لاحد ما في الاصح
وقيل لو قبل باع وقيل عكسه ومثله وصحى وحاكم ولو ترك الولي شفعه موليه
قبضه لا يسقط وقيل بلى وقيل مع عدم الخط ولو اخذها ولا حظ لم يصح على
الاصح والا اسقط اخذه ولو قسم المشتري على الشفع لغيبته فان الحاكم ذلك في احد
الوجهين او قاسم وجهه او هو لا طهارة له رنان ثمن او هبة او انة استراة لغير وخن
ثم يرضى عن ثمنه علم الشفع بشفعة في باقية ولو اتها اخذها وعند ابن عقيل مع عدم
الضرر وجزمه الادنى البعد ادنى ولا يضمن نقصا بالقلع في الاصح فان اشترى الشفع
بتمته حين تقويمه او قلعه وضمن نقصه من القيمة وفي الاستصار او اقرب باجرة فان اشترى

وتسمى ملكا لما له الله وله اقطاع عز موافق ملكا واسما للمصلحة والامام ان لم يكن
موافقا لذاته حفظا وغاير وصعيف ما لم يصدق ولا ما لم يغير نقضه له وقيل لا
كاحياء النبي صلى الله عليه وسلم وملكه ما جاز وحان وسوخته في بعض الاطلاقات الخلاف
وعلى حديث الطابع خازن وقال له المروزي قال ملك لا يابى بطاع الامراء فانكره سديدا
وقال زعمرا به لا يابى من طاعهم ويسل عليهم بطابع الشام والخزير من المكروهة كانت
لنبي امته فاحذهاها ولا وتقل محمد بن اود ما ادى ما هذه الطابع مخوفها من اولى
لما من سواها قال ابو بكر لانه ملكا من اوطعها فكيف يخرج منه ولهذا عزم عمر جبررا الى الجاني
لما رجع فما اوطعه وقيل **السخيا** ان اطلق في الامم من المصالح من وقف عليها او عي
سكن ذابيه واطلق له ما حاج الله هي والعقد فقال ان استحوذوا له الحاجة مع ونبه
او لمسعه عامه ويحج جاز ولم يخرج محال له ولا طلبة باحق في الماضي والمستقبل وله
اوطاع جلوس في طريقه وجبه مسعة ما لم يضرب الناس ويكون احق كونه ما لم يعد
وخرم ما دسوع على امانه ولو بع من مع عدم اوطاع للناس في الجلوس على الامم ما على
مما سمع وعنه الى الدلالة في اسعار الى اذن وحان وله التماس في غيرة جاز به
وحوها فان اطاك او مقام سابق للمعدن في اذ الله وحان وقيل معدن من
احد فوق صاحبه مع وقيل لا وقيل ان احد الحان فايها اما فيسما والحاجة الماهية
والعروة ومعدن من نبي والعسمة وفي الصحة من عمل يومه في معدن ثم ان
فخا عن من الغد ليحل فيه لم ملك مسعه قال احمد في حواست السوق لساذن
الامم فتح بابا وحسن للحان ومن سبق للمعدن مساح او مبنو ذرعة عنه او وجد
عنبر على الساحل وهو احق ما احده وان سواها من امرها وقيل بعدم الامام
وقيل بعسمة معدن وهو الاصح في مسود وكذا الى الطريق وحرر الادنى البغدادى
بالعسمة وظهرت اعلاما ومباح السقي لما ان تصل الى كعبه ثم رسالة الى من يليه من عليه

وان كانت ارضه مستغلة سدها اذا سقى حتى تصعد الى الثاني قاله في الرغيب ويعتد
احد مستوين بقدره بقدر حقه وفي المنع من احيا موافق اقرب الى اول الماء وحان
ولا يسقى قبلهم ومن سبق لاقناة لا مالك لها فسبق اخرا الى بعض افرادها من فوق او اسفل
لكل منهما ما سبق اليه ولما لك الارض منع الدخول بها ولو كانت رسومها في ارضه وانه
لا يملك تضيق مجرى قناة في ارضه خوف لقرانه لها حيا نص على الملك وقال ابو بكر ان
لم يصل للاعمالها الا في الارض فليس له منع يعني عمار واية حبل وقد ذكر اجبار عمر محمد
ان سلة على اجزاء الماء في ارضه كلما كان على هذه الجهة او فيه من يمنع صاحبه فابى
اجاب والا اجبر السلطان نقل المروزي في هذا ايضا الكون الاستحار عليه ونقل يعقوب
فمن غصب حقه من ماء مشرك للبقية اخذ حقه من ونقل مشي من سدة الماء لجاهه
افا سقى منه اذا لم يكن تركي له يرون على من سدة عنه فاجاز بقدر حاجتي ومن ترك
ذاته بمهلكه او فلاة العجن او اقطاعا ملكا مستغلة وقيل لا كعبه وترك متاع
عجزا فرجع بنفقة واجرة متاع في المنصوص وفي القاية خوف عزق وجحان والله اعلم

باب في السطنة

حرر القاطم منع عن سبع صغير كابل ويقو نقر عليها وبقال وكلب وطيار وطيور
وجنوا هليته وخالف الشيخ فيما في طريقه مستوحشة ويضمنه كغاص ونقضه وقال ابو بكر
يقض خاله مكتومة بالقيمة من بين الخبز يبرأ بدفعه الى نائب امام او بامر برون مكانه كجائز
القاطم وقيل او لم يامر وان انفق على انه ملكه لم يرجع لتعديده ذكره في المنتخب ولا يبرأ
من اخذ من ثمر ثوبا الا بتسليمه له ولنائب امام اخذ الحفظ ولا يلزمه تعريفة ولا يلقى
فيه الصفة ذكره الشيخ واحدا الشيخ وايقن بموضع مخوف وله القاطم غيره من حيوان
وغيره غير متبع بنفسه كحشبة كبرى وعنه وخوشياه وعنه وعرض ذكرها ابو الفرج
اذا امن نفسه وقوى عليه والا وكغاصب والافضل تركه وقيل عكسه بضيعة وخروج جوبه

اذن وتقل حبل لا يعرض لها ولا حذر حيث اى ذر ولا تسألن احد شيئا ولا تقبض امانة
ولا تقبض من اثنين ويفعل الخط ما لا يملك ولا اكل حيوان وما يفتش فساك بيمينه قاله احمانا
والمغني يقتضي قول احمانا لا يملك عرض فلا ياكل ولا يبيع وخفط منه وهو كلفه ولم
يذكر الا كثر تعريفه وعنه يبيع كبر احاكم وعنه مع وجوبه وفي الترغيب لا يبيع بعض حيوان
واقفي ابو الخطاب وابن الزمعي في بأكله بمضيعة بشرط صانته والا يجوز تجمل بجمه لانه
يطلب وقال ابو الحسين وابن عقيل لا تصرف قبل الحول في الشاة ونحوها باكل وعين
رواية واحدة وتقل ابو طالب يعرف الشاة وذكره ابو بكر وغيره وجمع نحو ثقة
ببيعه على الأصح قاله المغني نص عليه فمن عند طائر يرجع بعلقه ما لم يكن مطوعا قال
ابو بكر وهذا مع ترك التعدي فان تعدي لم يجز له ويلزمه تعريف الجميع نص عليه
فهاذا حولا لما في أسبوع وفي الترغيب وغيره فمن كل اسبوع في شهر ثم من
في كل شهر وقيل على العاقبة على الفور بالنداء وأجرته عليه نص عليه وقيل من رها
وعند الحلواني وابنه منها كما لو رأى تخفيف عيب ونحوه واحتاج عزامة وقيل منها
ان لم يملك وذكره في الفنون ظاهر كلام احمانا في مجامع الناس ويحكم في مسجد وفي
عيون المسائل لا يجوزوا اخرج بقوله عليه السلام للرجل لا ردّها عليك وقاله ابن
بطّة في انشادها ولا يصفه بل من ضاع منه نفقة او شيء وقيل للقطعة صحرا بقرية
وملك اللقطة بعدا لتعريف نص عليه وذكره في عيون المسائل الصحيح في المذهب وعند
أبي الخطاب ان اخانا وهو رواية في الواح وعنه لا يملك نحو شاة وتقل الجماعة
ملك الأمان فقط احاد الاكثر ولا الصدقة بشرط صانته وعنه لا يعرفه أبدا
نقله ظاهر من محمد اخانا أبو بكر وله دفعه لحاكم وظاهر كلام جماعة لا يوجب
الدوايان فيما يأخذ السلطان من الموصى اذا لم يعرف ربه وتقل صاحب في الملقطة
ببيعه ويصدق بثمنه بشرط صانته واطلق بعضهم روايتين وتقل حبل في جى فوط وبلغ

الله

فادى

فاذا انصدق بها لا يحلف بما له تصدق بها مسرفة وعنه لا يملك للقطعة الحرم اخانا
وغيره من المتأخرين وعنه وعنه وعنه بملك فقير من عذر وى القري
فان اخو تعريفه بعضه سقط في الموصى فالنقاطه بيمينه ملكه وفي الصدقة به رواية
العروض فان اجمعت لعذر أو ضاعت فعزها الثاني مع علمه بالاول ولم يعلمه أو علمه
وصد تعريفه لنفسه فقيل ملكه وقيل لا كاخذه ما لم يرد تعريفه في الأصح نوى ملكه
أو كخذه أو لا وليس خوفه ان يأخذها سلطان خارج أو يطالبه بأكثر عذر أو ترك تعريفه
قال اخر لم يملك الا بعد ذلك ابو الخطاب وابن الزمعي في من اراد فهو والله اعلم انه ليس
عذرا حتى يملكه بالاعتراف ولهذا جزم بأنه يملك بعد وقد ذكرنا ان خوفه على نفسه أو
ماله عذر في ترك الواجب وقال ابو الوفاء في هذه فاذا وجد امنا عذرا فاحولا ولا يعرف
ما لا يتبعه همة او ساط الناس ولو كثر وقال ابن الحوزي همة كتمه وكسره وشسع قال
في التبرع وصدقته به اولى له اخذه والاسماع به نص عليه وعنه يلزمه تعريفه
وقيل من يظن طلب ربه له ومسل دون نصاب سرقة وقيل دون قرايط ولا يلزمه
دفع بدله خلافا للقبض وكلامهم فيه يحمل وجهين وقيل لا حذر في التبرع بخذها
او يلقها عصفورا يا اهلها قال لا قال ايطعم اصبيا او تصدق وقال لا يعرض لها نفقة ابو طالب
وعنه واخاى عبد الوهاب الوزاوى وشفع بطلب مباح وقيل يعرفه سنة
فصل في لقطة فاسق كعدل ومسل يضمن اليه وكذا ذمى وقيل يدفع لعدل
كفدر حفظ امته واذا عرف ولحقه سيفه وصلى وفي المنجب والتبرع والترغيب ومجنون
ما لا تقطعون ملكه ويلزم الولي حفظا ويعريفه وان تلف بيد احد هم ومقرطاض نص عليه
في كماله وكعبه وفي المنجب وغيره لا وما كان بخير ولقطة معق بعضه بينهما وقيل
لا يخل هي وكب نادى كهدية في مهاباة ولعبد ان يلقط ويعرف بلا اذن سيده في الأصح
لانه فعل حتى كما احتطابه فلم يكن رده وفي ملكه ما تقدم فان ملكه وانلفه ففيه ومثله

والا في رقبته نصر عليه وانه زاد المسافر لا يعدم الله في ضمانه اذا انكف ما لا مولا
 احدهما في رقبته كالجانية والثاني في ذمته وبالا قول ونقل ابن منصور جناية في رقبته
 واذا هرق يوب رجل هو ذم عليه وله اعلام سيده العدل وليس له اعدا له وتركه
 ليعرفه ويجوز نصره في اقل معرفته صفاتها وبهذا علمه دون صفاتها وعنه يلزمه اخاف
 ابو بكر ابن السمرقاني وقال عليه ما وكذا القبط وصل يلزمه لا يسترقه فلو تركه فلا يلزمه
 ذكره في الرغب ومن وصفه وقيل وطن صدقه اخذه ولو رجعت اليه بفسخ او شرع في قبلة
 بلائيه ولا يمتن نصر عليه وفي كلامه في الفرج والبصير جاز الدفع اليه ونقل ابن هاني في
 ابن موسى لا بأس وان قصه احد متعين حلف ذكره احمانا ومثله وصحة مسروقا ومغصوبا
 ذكره في عيون المسائل والفاخي واحكامه على قياس قوله اذا اختلف المجرؤ والمساخر
 وفيه في الداوس وصفه فهو له وقيل لا كودية وعارية وهن وعين لان اليد دليل
 الملك ولا تعدوا البيعة ويقوم بيعة باللفظ عبد وقيل لا فان اقام احسية انه له
 اخذ من واصفه ويضمنه مع تلبسه وقيل وله تضمين الدافع بلا حاكم ويتعين دفع بدله
 لا واصفه ويرجع عليه في الاولة ما لو بقوله بملكه ولو وصفه اثنان قيل يتشم وقيل
 يحلف من موع ومن وصفه بعد اخذ الاول فلا يثنى الثاني وقال ابو علي الصغير ان زاد
 في الصفة احملا خرجت على سنة الساج والساح فان رجحناه رجحناه وبأخذ اللفظ
 بها من ادبها قبل ملكها ولا يضمن منقطع اذن نقص ولا هي ان تلفت او ضاعت نصر عليه
 كأمينه والمنفصلة له بعد في الاصح وفي الرغب روايان ويضمن قيمة اللقطة يوم عن
 ربحها وقيل يوم نصرته وقيل يوم غرم بدلتها وعنه لا يضمن قيمتها بعد ملكها وقيل
 ولا يرد لها ومونة الدرع على ربحها ذكره في التعليق والانتصار للبرعة ومناه في مشي
 الغاية في عدم سقوط الزكوة بلف المالك قبل التمكن وفي الرغب والرياسة عليه وصار
 موته كودية وقيل به بعد الجول ووارثه له من الخدم مائة وترك بدله فلقطة

وهل يصد به بعد تعريفه او يأخذ حقه او يادونها كرفيه اوجه وقيل مع قبضه سرقة
 لا يعرفه وقبضه اوجه وتوجه جعل لقطة موضع عن يمين كذا وان وجدته حيوان
 نقد او ذرة فلقطة لو اجدته نصر عليه ونقل ابن منصور ليبيع اذ عاه الا ان يدع مشتريه الكلة
 عنه فله وان وجد ذرة غير متقوية في سكة فليصا لان الطاهر استلغها من معدنها
باب
اللقطة
 وهو طفل يشود وقيل او مبرح مؤسلة في احكامه وقيل الا في قود ومثله دعوى قاذوة
 رقة وسلك كفو كافر وقيل مسلم وقيل مع وجود مسلم فيه وما وجد قود او مسدودا
 اليه او تحته ظاهرا فله ووجد قود عنده طريا او بقره وجان وقيل ان وجد رقة فيها
 انه له فله ينفق عليه حاضنه وهو واجد وعنه يادونها كره وكذا اخفطه لما له وان انفق
 في وجوعه يبيته الخلاف ولا يلزمه واحارة المجرؤ والبصير لا يرجع وفيها له ان ينفق
 عليه من الزكوة وما حكي من انه لا يرجع مع اذون حاكم سمي وانما اعتبر في اتفاق المودع من
 الوديعة على دلالتها الغائب اذون حاكم لانه يشرط عنده اثبات حاجته لعدم ماله وعدم
 نفقة متروكة برحمته ونقل ابراهيم بن هاني فيمن عنده وديعة غاب رقبها فجات امراته الى
 القاضي فقدمت صاحب الوديعة الى القاضي فقضى لها بالنفقة ثم جاء الزوج فأنكروا قال
 ليس له ذلك اما حينئذ دافع حق وقد نقل ابو داود فيمن مات وله عند رجل مال وظلف
 ورثة صغار ينفق عليهم قال نعم قلت لا يضمن قال لا قيل له يقضي ذمته قال لا النفقة
 على الصبيان ضرورة ومع عدم ماله فمن بيت المال لانه وارثه فان تعذر ففرض كفاية
 على ابيه وللأما م قبل قائله اوديته نصر عليه والاشهر ينظر عند سقوط طرفة
 والامام العفول نفقة مع فقر وجونه ومع احد ما وجان وكذا يقر بيدا وقيل
 على امرئ ذمته وجه فلقطة وقيل ومثله سفيه ولا ينفق فان اذن سيده فهو نائبه ولا
 رجوع ولا قاذوة القبط مسلما وهو مسلم فيه وقيل يقدم مسلم ويبدوي فسقط المواع

هذا

وهو

وجهان ولا واحد في الخبرين وقيل لا بد من وجوه في الرغيب من وجهين
 قال نقله حيث شاء ويقدم مؤسره ومقيم وفي الرغيب وقيل وكريم وطاهر عدا له
 عاضدهم ويقترع مع السأوي وقيل يسلمه حاكم أحدهما أو غيرهما ويقدم وب يد ولا
 بينة وفيه وجهان ويقترع في الدين وإن ادعى أنه أخذه منه قهر أو سأل منه فحسبه
 بينة وفيه المنهج لا كطلاق ويقدم واصفه مع عدمها وذكر القاضي والمبهم والمنهج
 والوسيلة لا يقدم واصفه وذكر في الفنون وعمون المسائل عن أصحابنا لئلا يكون
 دعوى نسب والغنى بالقافية والأسلمة الحاكم من سائر الأسماء ولا يجوز للصبي ومن
 اسقط حقه سقط وقيل لا يسلمه حاكم ويقترع ومن أقام بينة مجهول نسبته بأنه له أو
 أنه ولد لأمته وقالت في ملكه وقيل أو لا فهو له وكذا أن ادعى رقه وهو طفل أو مخون
 ليس بيد غيره بل يده وليس واجده وهو له ولو أنكر بعد بلوغه ولو ادعى إجنى نسبته
 مع بقاء ملك سيده ولو مع بينة بنسبه قال في الرغيب وغيره إلا أن يكون مدعيه امرأة
 فتثبت حق بته وإن كان رجلا عديا فهو وإتقان وفيه وجهان ما أخذ منها حقه
 إسلامه وإن أنكر بالغا قلا فلا ولو عاد امتد وفي الرغيب إذا رابعا عبد أبي رجل
 فادعى أنه حر الأصل قبل إمام مع سكوتة فيجوز ويحتمل أن لا يجوز حتى يسأله فيحقق وإن
 لم يسبق من قبل وقيل لا يقيط إلا إخوان الشيخ وإن كان تصرف ببيع ونكاح وغير
 لم يقبل وعنه بلى وعنه فيما عليه ومتى كذبه مدعي سقطت صحته إقراره في حق نفسه
 لا خروجه وإن بلغ فقال أنه كافر فترد وقيل لا يقر بجزية أو يلحق بأمته والله أعلم

باب الوقف

يصح بفعل ذان عليه عرفا كمن جعل أرضه مسجدا أو مقبرة وأذن فيها نص عليه قال
 شيخنا أو أذن فيه وأقام ونقله أبو طالب وجعفر وجماعه ولو نوى خلافه نقله
 أبو طالب وعنه بقول فقهاء إخوان أبو محمد الجوزي وصرح به وقت أو حبست

أو سبكت وكذا تبه تصدقت أو حرمت أو أبتدت فيصح بخاصة بنية أو إقراره أحد
 القاطع الخمسة لها أو حكمه وفي المغني وغيره إذا جعل على موضع أو سبكه مسجدا وكذا
 أسقطه ولم يذكر استطرافا كبيعته فيوجه منه الأقناب لفظ يستعمل بالمقنود وهو أظهر
 على أصلنا فيصح جعلت هذا للمسجد أو فيه وخون وهو ظاهر منصوصه وصح في رواية يعقوب
 وقت من قال قديني التي بالتغرلو إلى الدين به ولا ولا دهم وقال شيخنا أو قال إذا قال
 وأخذوا جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو مقصدا مسجدا أو مقصدا ذلك وإن لم يكملوا
 عمارة وإذا قال كل منكم جعلت ملكي للمسجد أو المسجد وخون ذلك صار بذلك حقا للمسجد
 وفي هذه المسئلة قال شيخنا اليسر أن تسأجرا الوقف ريان على شرط الواقف ولا يغير
 لمصلحة نفسه بل إذا غيّر لمصلحة نفسه الرثم ما عاديه إلى المسلما كان وبصان منافوته من
 غير منفعة وعلى ولاية الأمور الزلزمة بما يجب عليه فإن أبقى عوقب بحبس وضرب وخون
 فإن المدين يعاقب بذلك فكيف بمن امتنع من فعل واجب مع تقدم ظلم فعمل الأول
 يكون مبيحا للمسجد وخون جرمه الحاد في أي المسلمين لتفهم به وظاهر كلام الشيخ
 وغيره لا يملك لأنهم ذكروا في الأقرار له وجهين فالجمل وقد يوافق هذا قول ابن الجوزي
 وغيره الموهوب له كل ادعى موجود وفي الرغيب وغيره الموهوب له يعتبر كونه اهلا
 للملكة الجملة فلا يصح لجدار ولا بهيمة ويصح لعبد الأول أظهر وهذا لا يخالفه
 ويوجه من الوقف على حمل حصة الهبة وأولى لصاحب العبد ولا يعتبر قبول الناظر خلافا
 للسافعي كنعقد القول بحالة الوقف وذكر أبو الفرج أن أبتد صرح وأن صدقه موقوفه
 أو يؤبد أو لا يشاع كناية ولا يصح في الذمة بل في معتبر جاز بغيره ذلته نفعه مع بقائه
 كاجارة ولو مشاع إذا قال كذا اسمها من كذا اسمها قاله أحمد ثم يوجه أن المشاع
 لو وقف مسجد أثبت حكم المسجد في الحال فيمنع منه الجنب ثم القصة مسعنة هنا لتعيينها
 طريقا للأشباع بالموقوف وكذا ذكر ابن الصلاح لا أم ولد ورياحين وشمع واعتبر

قال أبو الفرج في الوقف الموقوف على غير وجه هذا الشرط فيه
 من أن يكون وجهه من وجهه الموقوف عليه لا يجوز أن يكون وجهه من وجهه
 من وجهه الموقوف عليه لا يجوز أن يكون وجهه من وجهه الموقوف عليه
 من وجهه الموقوف عليه لا يجوز أن يكون وجهه من وجهه الموقوف عليه
 من وجهه الموقوف عليه لا يجوز أن يكون وجهه من وجهه الموقوف عليه

أبو محمد الجوزي بقا متطاولا أدناه عمر الحيوان ولا قيل نقد على مسجد فيزيكه وبه قيل
يصح فيه فيلس ويصرف لمصلحة وعن لا على التحل وعنه ولا منقول وقيل المراد في لا
الجوزي وقد سلاح ذكره أبو بكر وقد قيل التحل وورن فقط وجوان وقيل الجماعة لا يصح
وإن أطلق بطل وقيل يصح يحمل عليهما وكذا الجارية وعند القاضي أن أطلق فقرر قيل
جماعة فمن وقف الدار ولم يحد لها قال وإن لم يحد لها إذا كانت معروفة وفي الوكيل يصح
وقف المصحف رواية واحدة وفي الجامع وقف الماء قال الفصل سألته عن وقف الماء فقال
إذا كان شيئا استجازوا بينه جاز وحمله القاضي وغيره على وقف مكانه ولا يصح الأعلى
معتن ملك لا على جوبن ومريد وحمل بناء على أنه تملك اذن وأنه لا يملك وفيه ما تراج
وصحة ابن عقيل والخارثي تحيل وفاقا لملك كوصية له وفاقا وعبد وقيل يصح له
وفي مكاتب وجوان وفي وقف أحد هذين وعليه وجه وسجد لحكامته ومعلوم أحلا
كوقفته على من سئل في أوله وفي صحة فيه في المحقق وفاقا لملك لأنه يراد للدوام
بخلاف الوصية وفي الرغبة هو منقطع الأول ولم يعتبر الخارثي أن تملك لحصول
معاذ يصح لعبد وفيه ينفق عليهما ولا على نفسه وعنه يصح ذكره في المذهب
ظاهر المذهب وأخا ابن أبي موسى وابن عقيل وأبو المعالي **وشحنا** كثر طغلت له
أولاً من حياته في المنصوص ومع حكمه حاكم حيث يجوز له الحكم فظاهر كلامهم
ينفذ حكمه ظاهره وإن فيه في الباطن خلاف وفي فتاوى بله عمر بن الصلاح فيما إذا علم
حنفي وأنفقه شافعي للواقف نفقه إذا لم يكن ذلك الصحيح في مذهب أبي حنيفة ولا
جاء له نفقه في الباطن فقط بخلاف صلاته بالمسجد وحده فإنه لعدم القرية والقائمة
فيه ذكره ابن سهاب وغيره ولا يصح إلا على ترك كقرب من مسلم أو ذي نفع عليه كساجد
وخوها قال جماعة منهم الشيخ وأما صح وإن كان ملكا لأنه على المسلمين لأنه يعود ونفقه
إليهم والحق والغزو وقيل ومباح وقيل ومكروه لا دابة توراة والخيل والليسة

ويصح نفع عليه وفيهما في الموزن روايته كآراءهما وفي المذهب والرعاية وما ربحا منهم
وقال في المعنى بناء بيت سكنه المجتاز منهم وفيه وعيون المسائل والمعنى وغيرهما يصح
على أهل الذمة كالمسلمين وصحة الحلواني على فقهاءهم وصحة في الواضح من ذي عليهم وعلى
بيعه وكيسة ووصية كوقف للكل وقيل من كافر وفي الأنصار لونه والصدقة على ذمة لينة
وذكر في المذهب وغيره يصح للكل وذكر جماعة روايته وذكر القاضي صحة أخيه وما يدل
ولا يعتبر في الوصية القرية خلافا **لشيخنا** فلمذا قال لجعل الكفرا والجمل شرطاً في
الاستحقاق لم يصح فلو وصي لأجهل الناس لم يصح وقال لجنس الذي من مال نفسه شيئا على
معابدهم لم يجز للمسلمين الحكم بصلته لأنه لا يجوز لهم الحكم إلا بما أنزل الله قال ومن ما أنزل
الله أن لا تغاونا على شيء من الكفر والفسوق والعصيان فكيف يغاونا ونون بالحبس على المواضع
التي يكفرون فيها وعلى القاضي الوصية لمسجد بانه قرينة وفي الرغبة صحة العمان قبور
المساجد والعلماء وفي البصرة أن وصي لما لا معروف فيه ولا يترك كنيسة أو كتب التوراة
لم يصح وأبطل ابن عقيل وقف شتور لغير الكعبة لأنه بدعة وصحة ابن الزاغوني فيصرف
لمصلحة ذكر ذلك ابن الصيرفي وفي فتاوى ابن الزاغوني أنه معصية لا ينفق وأفي أبو الخطاب
بصلته وينفق على عمارته ولا يستولن الكعبة خضت بذلك كالطواف وشرط استحقاقه
مادام ذمياً لاغ وصحة في الفتون لأنه إذا وقف على الذمة من أهله دون المسلم لا يجوز
شرط لهم حال الكفر وإي فرق ويصح على الصوفية قال **شيخنا** فمن كان منهم جماعة المال
ولم يخلقوا لأهلهم والمحمود ولا تأديب بالأداب الشرعية غالباً أو فاسقا لم يستحق الأداب
وضعية وإن كان قد جاوز للفقير مجزوا السكينة لم يعتبر الخارثي الفقير ويصح إحصاء
لا يصح عليهم ولهذا قال السافعي ما رأيت صوفياً عاقلاً إلا أسماً الخواص وقال لو أن رجلاً
تصون من أول النهار لمرات الظهور الأحدثه أحق ولا يصح معلقاً بشرط وفيه وجه
ولا أنفقاً فإن صح فبعد منقطع وقيل بلغوا بوقيته ويصح تعليق بوقته من ثلثه وقيل

لا وان شرط فاسد الخيار فيه وتحويله وتعيين شرط لم يصح وخرج من البيع صحة بكونه
 باجابه وعنه باخراجه عن يد اخوان في الارشاد فلو شرط انظر له سلمه ليدعين ثم
 ارجعه ورأيت بعضهم قال قال القاضي في خلافه ولا يخلف مذهبنا انه اذا لم يكن بصره
 في مصادفه ولم يخرج عن يده انه يقع باطلا وقيل اذا كان على ادنى معين بشرط قبوله كصحة
 وقصيه قال **سبحا** فاخذ ريعه قبول وذكر صاحب النظر في عين المعين احتمالا
 يقبله نائب امامه ولو وقف على كفاية ثم الفقراء مات بعضهم او رد قضيبه الباقي فان
 ماتوا او ردوا للفقراء وقال **سبحا** اختلف فيما اذا رد قبل ان يعود وان لم يقبل
 قبل كسقطه الا بدار وقيل يصح وهو اصح كعدواستحقاقه لتوث وصفي فيه
فصل اذا وقف على وجه منقطع ولم يزد صح ويصرف بعدها الى ورثته نساء
 بقدر اوقافهم وعنه الى عصبته وعلمها يكون وقفا وعنه ملكا وقيل على فقرائهم
 وعنه يصرف في مصالح وعنه للفقراء اخوان جماعة وعليها وقف وعنه يرجع الى
 ملك واقفه الحق وتقل حُرْب انه قبل ورثته لوربه الموقوف عليه وتقل المزودي
 ان وقف على عبيد لم يستقم قلت فبعضهم قال حايذ فان ماتوا ولهم اولاد فلهم والا
 فلعصبته فان لم يكن بيع وفزق على الفقراء وكذا ان وقفه ولم يزد وقال القاضي وانما
 في وجوه البرزوخ في عين المسائل فما قصدت به لجماعه المسلمين وفي الروضة ان
 قال وقفته ولم يزد صح في الصحيح عندنا وان وقف على وجه باطله صح صحه صرف اليها
 وقيل مع ثبوتها الباطلة ومعروفة انقراضا مصرف المنقطع وخرج من تفريق الصفقة
 بطلان منقطع وسطه او احد طرفيه او هما ويملكه الموقوف عليه فينظر فيه هو او
 وليه وقيل يضم لهما الفاسق امين ويرزقه ان لم يشرط لغيره ولا يزوجه ويقدره
 هو ملك الله تعالى فينظر فيه ويرزقه حاكمه ويرزقه وجناسه في كسبه وقيل يست
 المال وهو روايته في التبرع وقيل لا يزوجها ويلزمه بطلان مصادفه في مثلها وقيل

مصادفه للبطلان الثاني ان يلقى الوقف من واقفه فذل خلافه وفي المجزوء والفتول والمغني
 وغيرها ان لبطلان الثاني يلفونه من الواقف لاس البطلان الاول فلهم الميمن مع شاهدهم لتوث
 الوقف مع امتناع بعض البطلان الاول منها وان سرقه او تاه فان ملكه الميمن قطع والافلا في الامم
 فيها لا يوقفه على غير معين والاصح يخرج الميمن وطريقه على الادلى كعبد اشترى من غلة الوقف
 لخدمته الوقت لتام التصرف فيه فكل ابو المعالي فيبطل بسلبه قودا لا يقطع وان قيل
 فالظاهر لا قود كعبد مشترك ولا يعقوب عن قيمته وان قطع طرفه فللعبد القود وان عفى
 فاقبته في مثله وفي الرعيب احتمالا كسبغه كجاية بالانف طرف ونعانا لها بملوك لاما لك
 له وهو عبد وقف على خدمة الكعبة قاله ابن عقيل في المشور وعنه لا يزول ملك واقفه
 فيلزمه الخصومة فيه ومواعاته ولا يصح عتق موقوف ويتوجه عتق من غلق عتقه
 بصفه على رواية يملكه واقفه وينظرها كرهيا لا يخرص او على مسجد وخون وسأله
 المزوي 2 دار موقوفه على المسلمين ان يبيع رجل فقام بامرها وقصد في غلته على الفقراء
 فقال ما احسن هذا ومن شرط انظر له لم يعزل بلا شرط وان شرط لنفسه ثم لغيره اوقفه
 اليه او اسند فوجها في المناظر بالاصالة النص والعزل وكذا المناظر بالشرط ان جاز
 للموكل التوكل ولا يوصيه ومن شرطه ان مات فعزل نفسه او سوفي كونه لان خصيصه
 الغالب ذكره **سبحا** يتوجه لا ولو قال المناظر بعد له فهل هو كذلك او المواد
 بعد نظر يتوجه وجها في المناظر التقرير في الوطائف ذكره في باظر المسجد وذكر
 الاحكام الساطانية انه يعززه الجوامع الجبار الامام ولا يتوقف الاستحقاق على نصبه
 الا بشرط ولا ينظر لغيره معه اطلاق الاحكام وقاله **سبحا** ويتوجه مع خصوصه فيقدر
 حاكمه وتطفيه خلت في غيبته لما فيه من القيام بلفظ الواقف في المباشرة ودوام نفعه
 فالظاهر انه يريد ولا حجة في تولية الامم مع البعد لمنعه غيرهم التولية فتطمين
 منع الواقف التولية لغيبه المناظر ولو سبق تولية ناظر غائب قدمت والحاكم الناظر العام

موقوف الواقف النظم لا اسد من اوله
 موقوف واقف استحقاقا في النظم
 على سلال لا في كسبه ما عدا سلالا
 على سلال لا في كسبه ما عدا سلالا
 من سلاله وحده السيد لا يملك الموقوف
 ما عدا سلالا في كسبه ما عدا سلالا
 ما عدا سلالا في كسبه ما عدا سلالا

فيعترض عليه ان فعل ما لا يسوغ وله ضم ايمن مع تفریطه او بهيئته يحصل به المقصود قاله
شيخنا وغيره ومن ثبت فسقه او اضر منقرفا بخلاف النسخ الصحيح علما بخبره قدح فيه فاما
 ان يقول او يعزل او يقيم اليه ايمن على الخلاف المشهور ثم ان صار هو والوصي اهلا عا دكا
 لوضع فيه وكما لموصوفه كذا **شيخنا** قال ومتى فرض سقط مما له بقدر ما قوته من الواجب
 والاحكام السلطانية في العالم يستحق ما له ان كان معلوما فان قهر فترك بعض العمل لم
 يستحق ما قابله وان كان بخلافه منه استحقه ولا يستحق لزيان وان كان محمولا فاجرة
 مثله فان كان ممدرا في الديوان وعمله جماعته وهو اجرا المثل وان لم يسم له شيئا قياسا
 المذهب ان كان مشهورا باخذ الحادي على عمله فله حادي مثله والا فلا شيء له وله الاجرة من
 وقت نظره فيه وقاله **شيخنا** قال **شيخنا** ومن اطلق النطق بالحكم كمثل اي حاكم كان سوا
 كان مذهبه مذهب حاكم البلد من الواجب اولا والا لم يكن له نظرا اذا انفرد وهو
 باطل اتفاقا ولو قوضه حاكم لم يجوز لاحقره نقضه ولو ولي كل منهما شخصا قدم والامر
 احقهما وقاله **شيخنا** لا يجوز لو اوقف شرط النطق لذي مذهب معين دائما ومن وقف على
 مدرس وقيما فللقاظر هو الحاكم بقدر اعطيتهم فلو زاد النما هو لهم والحكم بتقديم مدرس
 او غيره باطل لم يعلم احدا بعقدية قال به ولا يملك شيئا ولو نفذه خدام لانه انما يجوز
 ان يحد حكم من هو اهل الحكمه مساع والضرور وان الحائز الى تنفيذ حكم المقلد دائما
 هو اذا اوقف على هذا التقليد ولم يجاسر على قضية لوزنت على عموم الجمع لها اهل الشورى
 وبطلانه لما قلناه من مقتضى الشرط والعرف ايضا لانه لا يقصد ولا يملك حكمه غير محال
 ولا يملك الحكم لان النما لم يخلق وليس هذا حكمه ان مقتضى شرط الواجب كذا حيث
 ينفذ في حاضر ومستقبل لان ذلك نظره موجب عقد الوقت وليس التقدير من مقتضيات
 المطلق وليس تقدير القاطر امر اجتمعا كالتقدير كالحاكم حيث لا يجوز له او غيره زيادته ونقصه
 للمصلحة وان قيل ان المدرس لا يرد اذ لا ينقص زمان النما ونقصه كان باطلا لانه لهم

٢٦٢

اي وان لم يقدريه
مذهب الاتباع

قال في المضاف
 وقال الشيخ في الدرر
 لا يجوز لو اوقف شرط
 لذي مذهب معين دائما
 وقال ايضا وهو قد
 علم مدرس وفقه فللقاظر
 هو الحاكم على قوله

الحكم بالاضاف

والقياس انه يسوي بينهم ولو تفاوتوا في المنفعة كالامام والجيش في المنفعة لا سيما عند
 يسوي في قسمة القوي لكن ذلك الخوف على التفضيل وانما قدم القيم ونحن لا نقول فاحذ اجن
 ولهذا جزم اخذ فوق اجرة مثله بلا شرط ذكر ذلك كله **شيخنا** وجعل الامام والمودن
 كالقيم بخلاف المدرس والمعيد والفقهاء فالهم من جنس واحد وذكر بعضهم في مدرس
 وقضاة ومفتية وامام وقيم ونحو ذلك يقيم بينهم بالسوية ويتوجه روايتا عاملا
 الزكوة الثمن او الاجرة قال ولو عطل مغل وقف مسجد سنة تقسطن الاجرة المستقبل
 عليها وعلى السنة الاخرى ليقوم الوظيفة مهما فانه جزم من التعطيل لا ينقص الامام سبب
 تعطيل الزرع بعض العام قد ادخل مغل سنة في سنة واقفي غير واحد منا في رمضان
 نقص عما قدره الواقف كل شهرا انه يتم ما بعد وحكم به بعضهم بعد سنين ورايت
 غير واحد لا يراه وقال ومن لم يتم بوظيفته غير من له الولاية لمن يقوم بها اذا
 لم ينتب الاول ويلزم بالواجب ويجب ان يولي في الوظائف وامامة المساجد الاحقر رعا
 وان عمل ما يقدر عليه من عمل واجب وفي الاحكام السلطانية ولانه الامامة ظهير
 الاولى لا الواجب بخلاف ولاية القضاء والنفاية لانه لو تراخي الناس امام من صلى لهم صح
 ولان الجماعة في الصلاة سنة عند كثير ولا يجوز ان يؤم في المساجد السلطانية وهي الجوامع
 الامن ولاه السلطان للملايقات عليه فيما وكل اليه وفي الرعاية ان رضوا بغيره بلا
 عذر ذكره وصح في المذهب قال القاضي وان غاب من ولاه فثابته احق من رضيه
 اهل المسجد لتعذر رادته وتقليد المودن لاهذا الامام ما لم يعرف عنه لانه من سنة
 ما ولي القيام به ويعمل برأيه واجتماع في الصلاة لا يجوز معارضة فيه وله ان ياخذ
 المودن بما في الوقت والاذان واقل ما يعبر به هذا الامام العدالة والقراءة الواجبة
 والعلم باحكام الصلاة وجواز كون الامامة اجمعة عبدا ورايا فذلك انه ان جاز
 صحت ولايته وكذا العدالة وغيرها وقال **شيخنا** قد يجوز الصلاة خلف من لا يجوز

مضاف
 انتهى كلامه مختصا بياقي
 في كلام المصنف اذا
 علم من غير حصر
 قال في الوقوع وجعل
 الامام والمودن كالقيم
 الخ الامور التي اولى
 ثم قال انه في حال
 ولو شرط على من ينفذ
 امام في كل سنة فله
 ذكره ابن الصبيح في
 المناقب قال في
 قلت بحمد وجهين
 اخذ من روي في
 العالم هو الذي
 اعتبرا راي القسمة او
 مثله بالنسبة الى
 قال الشيخ في
 ولو عطل مغل
 مسجد سنة

محم

توليته وليس للناس ان يقولوا عليهم الفسق وان نفذ حكمه اوجبت الصلاة خلفه وقال
 ايضا اتفقوا الائمة على كراهية الصلاة خلفه واختلفوا في صحته ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته
 وماتناه اهل السوارج والقبائل من المجاهد فالامامة لمن رضى لا اعتراض السلطان عليهم
 وليس لهم صرفه ما لم يتغير حاله وليس له ان يستنبد ان غاب ولهم ان يساح كتاب الوقف
 والسؤال عن حاله واجبه **سبحا** بحاسبه النبي عليه السلام عاملة على الصدقة مع
 ان له ولاية صرفها والمستحق غير معين فهنا اولى نصه اذا كان متمما ولم يرضوا به
 ونصب المستوفى الجامع للعمال المتفرقين هو بحسب الحاجة والمصلحة فان لم يتم مصلحة
 قبض المال وصرفه اليه وجب وقد يسغى عنه لقلة العمال ومسايرة الامام والمحاسبة
 بنفسه كمنصب الامام الحاكم ولهذا كان عليه السلام في المدينة يباشر الحكم واستيفاء
 الحساب بنفسه ويؤلى مع البعد ذكره **سبحا** وسجل كتاب الوقف من الوقف كالعان
 ذكره **سبحا** وولد من وطى شبيهة قيمة على واطنيه مصروفة في مثله قيمة اصله
 المثلث ومن زوج او زنا وقف وقيل الولد وقيمته ملكت له كنفقة ومهر وحجر
 وطينة للامة وتصرام ولد ان ملك فيلزمه القيمة ونفقة منه مع عدم شرط نفقة
 حيوان من موقوف عليه وقيل في بيت المال وتحت عمارته بحسب البطون ذكره
سبحا وذكر غيره لا يجب كالطالو ويقدم عمارته على ارباب الوظائف وقال **سبحا**
 الجمع بينهما حسب الامكان اولى بل قد يجب وللناظر الاستدانة عليه بلا ادن حاكم
 لمصلحة كثره للوقف نسبة او بنقد لم يعينه ويتوجه في قرضه ما لا يولى
فصل ويرجع الى شرطه في تقديمه وتسوية وجميع وضد ذلك واعتبار صف
 وعدمه وعدم احكام او قدر المدة واحكام **سبحا** لزوم العمل بشرط مستحب خاصة
 وذكره ظاهر المذهب لانه لا ينفعه وبعد غيره فبذل المال فيه سفه ولا يجوز وايده
 الحاد في نفيه الا في شرط اجرة للناظر وقال **سبحا** ومن قدر له الوقف ميا فله الكثران

في هذا السطر
 قوله كما يجوز في شرطه
 وان شرطه باحالة في نفسه
 كان ايضا باطلا

ان اسحقه بموجب الشرع وقال الشرط المكروه باطل اتفاقا وقيل لا ينبغي طائفته
 عليها مسجد او مقبره كالصلاة فيه وفي الانشاء يحمل ان عين من يصلي فيه من اهل الحديث
 او مدرسه العلم اختصه ان سلم فلانه لا يقع التراحم باساعبه ولو وقع فهو اصل لان الجماعة
 يراد له وقيل يمنع تسوية بين فقهاء متساوية قال **سبحا** قول الفقهاء نصوصه كنصوص الشارع
 يعني في الفقه والدلالة في وجوب العمل مع ان الحقيقة ان لفظة ولو لفظ الموصي والخالف
 والماذرو كل عاقد يحمل على عادة في خطابه ولغته التي تكلم بها وافقت لغة العرب
 اوله الشارع او لا قال ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد وغير
 شرعي ونحوه لم يصح والخلاف في المباح كالوقوف على الاغنيا لا يخرج مثله فمالا لانه
 يفعل لانه مباح ولا يجوز اعتقا وغير المشروع مسروعا وقربة وطاعة واتحان دينيا
 والشرط انما يلزم الوقا بها اذا لم تنص ذلك الى الاخلال بالمقصود الشرعي ولا يجوز
 المحافظة على بعض ما مع تفاوت فوات المقصود بها قال ومن شرط في القربات ان يقدم
 الصنف المفضل فقد شرط خلاف شرط الله كشرطه في الامامة تقديم غير العلم فكيف اذا
 شرط ان يختص بالصنف المفضل والناظر منقذ لما شرطه الواقف ليس له ان يتبدى بشرط
 وان شرط ان لا ينزل فاسق وشريز ومجوه ونحو عمله ولا يوجه ان لا يعتبر في فقهاء
 ونحوهم وفي امام وموذن الخلاف وهو ظاهر كلامهم وكلام **سبحا** في موضع وقال ايضا
 لا يجوز ان ينزل فاسق في جهة دينية كدرسة وغيرها مطلقا لانه يوجب الانكار عليه وعمومه
 فليقل ينزل وان نزل استحق تنزيلا شرعيا لم يجوز صرفه بلا موجب شرعي وان حاله محض
 لوقف فيه شروط لم يظهر حجاب وقف غير ثابت وجب بثبوته والعمل به ان امكن وان شرط
 اخراج من شأنهم وادخال من شأنهم بطل المناقاة مقتضا لاقوله يعطى من
 شأنهم وينع من شأنه لتعليقه استحقاقه بصحة ذكره الشيخ وقال الحاد في الفروع
 لا يجهه وقال **سبحا** كل متصرف بولاية اذا قيل ما شاء يفعل فاما هو لمصلحة شرعية

حكم

كل من فعل ما فعل الامارة الشرع وكل من قسم شيئا من ماله (فمنه يستخرج ما يريه)

حتى لو طرح الواقف بفعل ما يهواه وما يراه مطلقا فشرط باطل لمخالفة الشرع وغاية
 ان يكون شرط مباحا وهو باطل على الصحيح المشهور حتى لو تساوى فعلان عمل بالقرعة
 واذا قيل هنا ما يغير فله وجه قال وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع
 الاستنباه ان كان عالما غاذا لا يسوغ له اجماعه قال ولا علم خلافا ان من قسم شيئا يلزمه
 ان يحوز العدل ويتبع ما هو ارضى لله ورسوله اسفاد القسمة بولاية كامام وحاكم او
 بعقد الناظر والوصي ويتبع مصرفه نقلة الجماعة وقيل ان سئل ما للشرب
 جان الوضوء به فيشرط ما للوضوء يتوجه عليه واوبى قال الاجرى في الغريب
 الجبين لا يعبر ولا يجوز الا لنفع النفس ولا ينبغي ان يركب في ضاحيه الا لقادسيه جمال
 للمسلمين ورفع لهم او غيظه للعدو ويقدم وصية بخرم الوضوء من منم فعلى
 نجاسة المنفصل واخبر وقيل لمخالفة شرط الواقف وانه لو سئل ما للشرب في كراهية
 الوضوء منه ونحوه وجها في فقاوى ابن الداعوني وغيرها وعنه خروج بسط
 مسجد وحصر من ينظر الحنان وسئل عن التعليم بيمام الغزو فقال هذا منفعة المسلمين
 ثم قال اخاف ان يكسروا له ذكوب الدابة اعلفها صله السابغي وان شرط الناظر اجرة
 فلفته عليه حتى يبقى اجرة مثله نص عليه وقال الشيخ من الوقف قيل **سبحا** فله
 العانة بلا شرط فقال ليس له الا ما يقابل عمله وما ياحد القما من الوقف هل هو
 كاجارة او جعله واستحق بعض العمل لانه يوجب العقد عرفا او هو كزوق من
 بيت المال فيه اموال قاله **سبحا** واخبره هو الاخير قال ومن كل المال البا طلب
 قولهم روايت اضعاف حاجاتهم وقوم لهم جهات معلوم كثير ياخذونه ويستنبطون
 يسير وقال ايضا النيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائز ولو عينته الواقف
 اذا كان مثل مستنبيه وقد يكون في ذلك مفسد راجحة كالاعمال في الاجارة المشروطة
 على عمل في الذمة ويلزم تعميم الموقوف عليه والتسوية ان امكن كما لو اقر لهم حرج

سبحا

م ٧

سبحا

الشيخ بقوله عز وجل فهم رؤا في الملك وفيه نظر وعنه ان وقفي في اهل سبلته
 وهما اذ ربه التفصيل الحاجة قال ابن عقيل ومأسة الاكثاف بواحد ونقل الجوزي ركبنا
 المروزي التسوية ويعتبر سحاة وقت وصية نص عليه وجزمه في المستوعب وغيره
 وفي المغني اوطوا اليه بعدها وقيل هما اهل المحلة الذين طريقهم بديره وعنه فيمن وقفي
 في فقرا ملكه ينظر احوالهم وان لم يكن ابتداء كفي واحد وقيل بلالة وقيل في الواحد
 روايان ولا يجوز في المنصوص اعطاء فقير اكثر من زكاة ولو وقف على اصفاف او الفقراء
 والمساكين اقتصر على نصف كونه وقيل لا قال في الخلاف وهو ظاهر كلام احمد وقيل
 عن رجل وقفي ببلته في ابواب البر تجرى بلالة اجزاء فعلى هذا الفرق ان الوصية يعتبر
 فيما لفظ الموصي او اماله يعتبر في المعصود بدلالة ان الموصي للمساكين لا يجوز العود
 لغيرهم والاطعام في الكفاية يجوز صرفه الى غير المساكين وان كانوا منصوصا عليهم
 ولو قال اعتق عندي لانه اسود لم يعق وغيره وعكسه امر الله قال وقد نص احمد على
 هذا في الرجل يجعل الشيء في الصدقة على المساكين هل يعطى منه في السبيل قال لا يعطى
 المساكين كما لو اوصى وقال القاضي عن القول الذي قبله اوصى اليه في رواية احمد بن
 الحسين بن حسان فيمن وقفي ان يعز في فقرا ملكه نقل يفرق عما قوم دون قوم فقال ينظر
 للاحوجهم قال وظاهر هذا انه اعتبار الحاجة ولم يعتبر العدد كذا قال القاضي مع
 ان النص في فقرا ملكه وهم معينون وقيل لا نصف من وان افتقر شمله في الاصح
 وان ذكر الفقراء او المساكين اعطى الاخر وفيه وجه ذكره القاضي قد يعزى عن فائدة فاعتبر
 لفظه في الاحكام السلطانية يعمل الى المطالبة وقف عام بيد وان حاكم او سلطانه
 او كتاب قديم يقع في النفس محتمة ولو وقف على ولد او ولد غيره ثم الفقراء المذكور في
 نص عليه وياتي في الهبة وفي شموله ولذنبه الموجود وعنه ومن سوحذ وفي وصية
 قبل موت موصي روايان والاصح من يبا كبطا بعد بطن او الاقرب فالاقرب او الاول فالاول

قد لا

ونحوه وقيل لشمس ولد بنابه ولو كان ولد فلان قبيلة او قال اولادي واولادهم فلا يرث
 وماله ابرهاني عن وقتي قال هذا فلان حياته ولوله قال قوله حياته فاذ مات
 فلوله ولوقال ولدي فاذا الفرض ولد الفقرة اشملة وقيل لا ولو وقف على ولد له او
 نسله او ذرته او عقبه ولا قرينه لم يمتثل ولد بناته اخوان الا ان كان ينسب الي وعنه
 بلي وعنه ان لم يقبل الصلي وقيل ان قاله مثل ولد بناته اصله فقط وعنه شمله غير ولد
 وله وانه السبعة يمتثل في الذرية وان اخلاف في ولد له ويجوز حق حمل بانفصاله
 ثم وزج كشر نكته المزدوي قطع به في المعنى ونقل جعفر بن شاذان من رجع قبل بلوغه
 الحصاد وقطع به في المبيع وعنه المستوعب يستحق قبل حمله وعند **شيخنا** الثمن الموجود
 عند النابير او بدو الصلاح ويثبت الحمل ان قدم الى نحو موقوف عليه فيه او خرج منه
 لا بل موقوف عليه فيه نقله يعقوب وقتي من نقله مدرسة ونحوه واختار **شيخنا**
 يستحق حصته من مخرجه وان مرجعه كالمولد فقد اخطا وان لورثته امام مسجد اجرة
 عمله في ارضه كالمولد كان الفلاح غيرهم من مخرجه بقدر ما يشرموه وهم من الامامة
 وبني فلان كذا كورهم نص عليه فان كانوا قبيلة شمل النساء ولا يدخل مولى في هاشم في الوصية
 لهم لانه ليس منهم حقيقة كالمال المنعم ليس عصبه المعنوي والمجوس ليس باهل كتاب
 حقيقة فلا يمتثل ما الاطلاق وكما لو وصي له ثمانية لم يمتثل الموضع والموضع والاحكام
 فذلك وان لم يلحق بالحقيقة ذلك ابن عقييل وغيره ولو قال اولادي ثم اولادهم
 ثم الفقرا اقرب من جملة وقيل افراد وعنه الانتصار اذا قيل جمع جميع اقصى مقابلة
 الفرد منه بالفرد من مقابلة لغة فعلى هذا الاظهر استحقا والولد وان لم يستحق ابو
 قاله **شيخنا** ومن طعن ان الوقف كالأرث فان لم يكن والد اخذ شيئا لم يأخذ هو فليقل
 احد من الأمه ولهم رد ما يقول ولهذا الواسية الشروط في الطبقة الاولى وبعضهم لم
 يحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعا ولا فرق قاله **شيخنا** وقول الواقف من مات

وقيل ان الوقف كالأرث فان لم يكن والد اخذ شيئا لم يأخذ هو فليقل
 احد من الأمه ولهم رد ما يقول ولهذا الواسية الشروط في الطبقة الاولى وبعضهم لم
 يحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعا ولا فرق قاله **شيخنا**

فنصيبه لولد يعنه ما استحقه وما يستحقه مع صفه الاستحقاق استحقه اولادهم واللقايد
 ولصديق الا صافية بادني فلا يسه ولا يسه بعد موته لا يستحقه ولانه الممنون عند العامة
 الشارطين ويقصدونه لا يمتثل لميراث هو وابوه من الجد وان فصول الاجماع يتقبل
 مع وجود المانع الى ولد له لكن هناك يعبر موت الوالد بوجه الخلاف وان لم يتناول
 الاما استحقه فمعه جرح يخرج الغالب وقدينا ولد الوقف على اولادهم فمعه جرح
 قول **شيخنا** ان قال بطننا بعد بطن ونحوه فترتيب جملة مع انه محتمل فان زاد على انه ان
 توفي احد من اولاد الموقوف عليه ابتداء حياته والولد وله ولذاتهم مات الاب عن اولاد
 لصلبه وعن ولد له الذي مات ابو قبل استحقاقه فله معهما ما لبيه لو كان حياته
 صريح في ترتيب الاقارب وقال ايضا فيما اذا قال بطننا بعد بطن ولم ير شيئا هذه المسئلة
 فيما نزاع والظاهر ان نصيب كل واحد يتقبل لاولادهم ثم الى ولد له ولا مشاركة وان
 قال على ان نصيب الميت عن غير ولد لدرجة والوقف مشترك بين البطلون فهل هو لاهل
 الوقف او لبطنة منهم كالميراث فيه احتمالا فان لم يوجد درجة وجته احد فالجزم
 كما لو لم يترك الميراث وان كان الوقف على البطن الاول على ان نصيب الميت منه عن غير ولد
 لدرجة فهل نصيبه لاهل الوقف او لبطنة وان كانوا من اهل الوقف فيه احتمالات
 ولا شيء لمن لا يستحق بحال وقوله من مات عن ولد فنصيبه لولد يمتثل الاصل والعاقد
 واختار **شيخنا** الاصل لان والديه لو كانا حيين اشركا في العاقد فكذا اولادهما ولو قال
 اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم الذكور من ولد الظاهر فقط ثم نسلاهم
 وعقبهم ثم الفقرا على ان مات منهم وترك ولدا وان سفل فنصيبه له فمات احد
 الطبقة الاولى وترك بنتا فماتت ولها اولاد فقال **شيخنا** اما استحقته قبل موتها لهم
 ويوجب له ولو قال ومن مات عن غير ولد وان سفل فنصيبه لاختوته ثم نسلاهم وعقبهم
 ثم من لم يعقب ومن اعقب ثم انقطع عقبه لانه لا يقصد غير واللفظ احتمله فوجب الحمل

وقيل ان الوقف كالأرث فان لم يكن والد اخذ شيئا لم يأخذ هو فليقل
 احد من الأمه ولهم رد ما يقول ولهذا الواسية الشروط في الطبقة الاولى وبعضهم لم
 يحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعا ولا فرق قاله **شيخنا**

من

عليه قطعاً ذكره **شيخنا** وتوجه نفوذ حكم خلافه ولو وقف على من عادته حضور الدرس أو
المسجد أو المبيت فيه أو نحو ذلك فقد قيل للقاضي اعتبار العان في الحيز لو كانت العان معتبر
في ذلك لوجب أن لا يلي تكثر من مرتين ولا أكثر لانه لا يحصل لهذا القدر عان الا ترى ان من بات
في الجامع لم يلحق لا يقال ان العان يستوتة في الجامع واذا حضر مجلس الفقه من بين لا يقال ان
عادته حضور مجلس الفقه وكونه مأخوذاً من العود لا يوجب اعتبار الاستفاق فيه وان كان
مستقاماً ان الدابة مشقة من قولهم دبت على الارض دبت ولا يجوز ان يقال كلما دبت
على الارض يمتدحى انه قتال القاضي قد ثبت ان العان مأخوذ من المعاونة وهذا المعنى جاز
بالمؤمنين ولا يوجب بالحق واما من بات مسجداً فاعتبر فانه يقال بان معنى العان وجدته
حقه وهو المعاونة الا انه لم يطلو عليه ذلك لانه غلب عليه ما هو اظهر منه وهو
البيتوتة في غيره ولا مسكننا قد اجتمعنا على اعتبار هذه العان الثابتة دون ما قبلها فكان
الاعتبار بالمعاونة لوجود معنى الهم فيه اولى وكذلك انما قولهم دابة لكل ما دبت للن
غلب على بعض الحيوان فركنا الاستفاو لاجله ولو وقف على ولد فلان وفلان وسكن عن
الثالث وعلى ولد له منع الثالث وقال القاضي لا ونقله حريث وكذا اولى فلان وفلان
ثم الفقهاء اهل يميل ولد له وقيل يسميه وان تعقب شرطاً عاماً عاد الى الكل وفي
المعنى وجهاً في انت حرام ووالد لا اكمل ان شاء الله واستثنى كشرط في المنصوص وقيل
والجمل من جسد وكذا انخص من صفة وعطف بيان ونوكيد وبديل ونحوه والجاز
والمحرو ونحوه على انه بشرط انه ونحوه كشرط لتعلقه بفعل لا بايهم وعموم كلامهم لا فرق
بين العطف بواو وقاءه وتفرقة له **شيخنا** وذلك لما تقدم ذكره ابن عقيل وغيره ورواه
ولن وولد ابيه وجدة وجد ابيه وعنه واكثر الى الاب الأدنى وعنه ثلاثة ابا وعنه
يخص منهم من يصلة نقله ابن هاني وغيره وصحة القاضي جماعة ونقل صاحب ان وصل
اغنياءهم اعطوا والا الفقراء اولى بالخدمة الحارثي عدم دخولهم في كل لفظ عام وقيل

وكذا قرابة امه وعنه ان وصلهم شملهم والافلا ومثله قرابة عمه او القم وبصل بعضهم
ذكره القاضي ونقل معناه عبد الله وابنه كاييه في اقرب قرابة او الاقرب اليه واخوه لا يولد
ابويه لجذاب وقيل يقدم ابنه واخوه وقيل يقدم جد واخوه لا ييه كانه ان سلة
قرابة وكذا ابناءؤها ولا ييه اولى ويتوجه رواية كاخيه لابنه لسقوط الامومة كالحاج
وجزومه في البصيرة وابن او من ابن ابيه وفي الرغيب ابن ابيه وان من قدم قدم الله
الا الجد يقدم على بني اخوته واحاه لا ييه على ابن اخيه لا ييه ويسوي جداه وعماه كابن
وقيل يقدم جد وعمة لا ييه وان قال جماعة او لجمع من الاقرب اليه قتله وتسم
بما بعد الدرجة الاولى ويسمى اهل الدرجة ولو كثر او توجه في جماعة اثنان لانه
لفظ مفرد وقد قال صاحب المحرر اقل الجمع فماله شنة خاصة ثلاثة وفي البلغة يجب
حضور واحد اجمع عند اصحابنا وعندى اثنان لأن الطائفة الجماعة واقلاً اثنان ووجه
وجه في لفظ الجمع اثنان وذكر جماعة اجماعاً وقال في كشف المشكل في الخبر القاضي
من سند عمر بن قولة فقد صفت قلوبكم اي زافت عن الحق وعدلت وانما قال قلوبكم
لأن كل اثنين فما فوقهما جماعة قال سيبويه العرب تقول وضعا رحا لهما يريدون
رحلي رحليهما ولفظ النساء ثلاثة على ظاهر ما بنو وسبق صاحب المحرر وفي غرر المسائل
وغيرها فيما اذا اظهروا من اربع نسوة وقد اجمع بالآية قال والنساء انما يلدن فوق الثلاثة
كذا قال واهل بيته والة وقومه وساقه لقرابته وقيل كدى رحمه وهم قرابة
ابويه او ولد وكذا القاضي مجاوزة لاب رابع وان ولد ليس بقرابته ونقل صاحب
يخص من يصلة من قبيل ابيه وامه ولو جاوزا اربعة ابا وان القرابة تعطى اربعة ابا
من دون واخا وأبو محمد الجوزي ان قومه واهل بيته لقرابة ابويه وان القرابة قرابة
ابيه الى اربعة ابا وعنه ازواجه من اهل بيته ذكرها **شيخنا** وقال في خولن
والله واهل بيته ورايان واختار الدخول وانه قول الشريف ولفظ اهل بيته يضارع

الله وان الشخص يدخل فيها لاني اهله لانه من عمل بيته لا نفسه وظاهر الوسيلة ان
لفظ الاهل كالقربة وظاهر الواح انه نساق وعترته عترته وقيل ذرية وقيل ولد
وولد وقيل قرابة كاله واهل الوقف المتناول وعصبته وانما مطلقا وقيل فيها
وفي قرابته الاقرب والعزب والابن غير المتزوج وقيل العزب لرجل والابن لامرأة
وفي النسبة الايامي النساء البالغ ومن فارت زوجها ارملة وقيل كذلك الرجل ارملة وفي
تعلقوا القاصي الصغير لا تسقط ابنا ولا عروفا وانما ذلك صفة للبالغ والشيبة زوال
الكان قاله الشيخ وقال ابن عقيل بزوجية من رجل وامرأة وأخوته وعمومته لذلك
وانني كخائس وبكر وشوكة وجه وتناول له لبعيد كولد ولد وقال ابن الجوزي هناك
رجل ايم وامرأة ايم ورجل ارملة وامرأة ارملة ورجل يكر وامرأة يكر اذا لم يتزوجا ورجل
يث وامرأة يثبة اذا كانا قد تزوجا قال والقوم للرجال دون النساء قال تعالى لا ينكح
قوم من قوم الله وقافا للشايعي متواقيما لغيرهم بالامور ولم يرد على ذلك والرهط
لغة ما دون العشرة من الرجال خاصة ولا واحد من لفظه والجمع ارهط وارهطاد وارهط
وارهيط وقال في كشف المشكل لرهط ما بين الثلاث الى العشرة وكذا قال النفس من الله
لا عثرة ومواليه من فوق من تحت وقال ابن حامد من فوق متى عدم مواليه فقيل
لعصبة مواليه وقيل لو اربيه بولا وقيل منقطع ولا ياتي لواله الى عصيته الامع عدم مواليه
ابدا وجيرانه اربعون دار من كل جانب وعنه مسددا رابعين وعنه ثلاثين فقيل
ابن منصور ينبغي ان لا يعطى الا الجار الملاصق وقيل العرف ولو وقف على اهل قريته او قرابة
او اخوته لم يمتثل محالفاديه بلاقريته وقيل يمتثل وقف الكافر المسلم كقول كافر
في القادسية ان ورثه والعلماء حلة الشرع وقيل من تفسيره وحديثه وفعه ولو
اغنيا وحل يختص من صلة لقربته واهل الحديث من عوفه وذكر ابن رزين فقها وشيخة
كلما ولو حفظ اربعين شيئا لا يجرد سماع او القراء لان حفاظة والصبي والفلان من

هذا الحديث في قوله عترته عترته وقيل ذرية وقيل ولد وولد وقيل قرابة كاله واهل الوقف المتناول وعصبته وانما مطلقا وقيل فيها وفي قرابته الاقرب والعزب والابن غير المتزوج وقيل العزب لرجل والابن لامرأة وفي النسبة الايامي النساء البالغ ومن فارت زوجها ارملة وقيل كذلك الرجل ارملة وفي تعلقوا القاصي الصغير لا تسقط ابنا ولا عروفا وانما ذلك صفة للبالغ والشيبة زوال الكان قاله الشيخ وقال ابن عقيل بزوجية من رجل وامرأة وأخوته وعمومته لذلك وانني كخائس وبكر وشوكة وجه وتناول له لبعيد كولد ولد وقال ابن الجوزي هناك رجل ايم وامرأة ايم ورجل ارملة وامرأة ارملة ورجل يكر وامرأة يكر اذا لم يتزوجا ورجل يث وامرأة يثبة اذا كانا قد تزوجا قال والقوم للرجال دون النساء قال تعالى لا ينكح قوم من قوم الله وقافا للشايعي متواقيما لغيرهم بالامور ولم يرد على ذلك والرهط لغة ما دون العشرة من الرجال خاصة ولا واحد من لفظه والجمع ارهط وارهطاد وارهط وارهيط وقال في كشف المشكل لرهط ما بين الثلاث الى العشرة وكذا قال النفس من الله لا عثرة ومواليه من فوق من تحت وقال ابن حامد من فوق متى عدم مواليه فقيل لعصبة مواليه وقيل لو اربيه بولا وقيل منقطع ولا ياتي لواله الى عصيته الامع عدم مواليه ابدا وجيرانه اربعون دار من كل جانب وعنه مسددا رابعين وعنه ثلاثين فقيل ابن منصور ينبغي ان لا يعطى الا الجار الملاصق وقيل العرف ولو وقف على اهل قريته او قرابة او اخوته لم يمتثل محالفاديه بلاقريته وقيل يمتثل وقف الكافر المسلم كقول كافر في القادسية ان ورثه والعلماء حلة الشرع وقيل من تفسيره وحديثه وفعه ولو اغنيا وحل يختص من صلة لقربته واهل الحديث من عوفه وذكر ابن رزين فقها وشيخة كلما ولو حفظ اربعين شيئا لا يجرد سماع او القراء لان حفاظة والصبي والفلان من

بلغ

بلغ ومثله التيم بلايب ولو جهل بقا اسوة فالاصل بقا في ظاهر كلامهم وقال **شيخنا**
يعطى من ليس له ببلد الاسلام ان يعرف قال ولا يعطى قاض وذلك انه لا يعطى من وقف عام وهو
ظاهر كلامهم في مواضع وشوكة وجه قال ابن عقيل عصبة لا يمتثل ولد الزنا لان التيم
الحار يدخل على القلب بفقد الاب قال احمد فمن بلغ خراج من هذا التيم وشوكة ان
اعمل الناس الزكاة قال ابن الجوزي ليس من الزهد ترك ما يقيم النفس ويصلح امرها في
ظاهره والاخر فانه هذا الجفال وانما هو ترك فصول العيش وما ليس ضروريا في نفس
في هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم واجهه قال **شيخنا** الاسراف في المباح هو مجاوز الحد
وهو من العذر وان المحرم هو ترك فصولها من الزهد المباح والامتناع منه مطلقا كمن منع
من الخمر او الخمر او الماء او لبس الحان او اطلق او النساء فهذا جهل وضلال والله امر
بالطيب والطيب والشكولة والطيب ما ينفع ويعين على الخير وحرم الخبيث وهو ما يضر دينه
والسائب والفقير من بلغ الى الثلاثين وقيل خمسة والكامل من اهل حسن والشيخ منها
للسبعين وفي الحان والرغب الى اخرا العشر من الهرم وابواب البر القربى وافضلها
الزهد واليه فقر عليه وشوكة ما تقدم في افضل الاعمال والرقاب والقارمون
وسبيل الله وابن السبيل مصارف الزكاة تعطى في ذل الاسرى من هذههم قال **شيخنا**
الزكاة في ما استدين منهم لان النبي عليه السلام قال ان يستدين اهل الزكاة فيصرفها
لصل الدين فعلم ان الصرف وقا فالصرف اذا قال ويعطى من صا ومسحقا قبل تسمية المال
لكونه وذكر القاصي والرغب ان مع ثلثي حث اراك الله او سبيل الله البر والقربة للفقير
مسكين وجوبا والاصح لا كفرا قرابته مع ان قرابته لا يرت احق فبداهم نقص عليه قال
شيخنا ولهذا في وجوب وصيته لهم اكلاف فذل ان سئلوا في وقال احمد في الماء الذي
سقى في السبيل هو والاعيان منه قيل لا احمد اوصي بالمال في السبيل فدفع الى قرابته في الثغر
رواته ولعل في الثغر اشجع منه ولو لم يكن قرابته لربط المال كله اياهم ولم ياحذنا

بوا

قيل له بعث بالقرابة له بالبعد بغزواته تولى ليرى او يقبله قال القرابة غير البعيد
واذا بعث اليه بال وكان قد اسرفت نفسه فلا باس برده وكانه اختار ان قيل له اوصي الخ
بكذا استرى به فوسايعز وابه وادفع نفسه اليه ففرا ثم مات قال هو لو توفيت عنه وسبيل
الجبر ليس اخذ من زكوة الحاجة في الجوز وقال ابو الوفاء نعم يمدخل فيه القادر الاصلاح
قال لا يجوز لغني قريب ويستل جميع مذكرات المسلمين وضمين النبي وقيل لا كعكسه ولا فرق
اهل بيت النبي عليه السلام ذلك **سجنا** قال واهل العراق كانوا لا يسمون شيئا الا من كان في
العباس وكثير من اهل الشام وغيرهم لا يسمون الا من كان علويا قال ولم يعلق عليه الشارع حكما
في الكتاب والسنة ليشلي حد من جهة والشريف في اللغة خلاف الوضع والضعيف وهو
الرياسة والسلطان ولما كان اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم اهل البيت بالشريف صار من
كان من اهل البيت شريفا ولو وصي لشيء فاهم لم يمدخلوا اليهم فقر عليه في رواية ابن منصور
وخبيل قال في الخلافة لان الوصية تعتبر في لفظ الموصي ولفظ صاحب الرعية تعتبر في المعنى
ولهذا الوصف لا اكلت المسكر لانه خلوه لم يعمر غيره من الخلاوات وانه لو قال عبدي
حر لانه اسود لم يحق غيره من العبيد ولو قال الله حرمت المسكر لانه خلوه عمة جميع
الخلاوات وكذلك اذا قال اعتق عبدي لانه اسود عمة والوصية كما لو قيل في جميع
ذلك نقل جماعة فمن اوصي بصدقة طعاما لاهل الجوز الوصي فمعه فمعه قال لا الا ما اوصي
وجعله في الاثقال وفاقا قال احمد والوصايا تنتهي فيما اوصي به الموصي ونقل
صاحب وابن هاشم فيهم وصي في مرضه فقال صيرت دار هذه لولد اخي وولد اخي عا
ان يكونوا نفقة في ثلثه على ما في ونصر فيمن اوصي بصدقة في ابواب عدا ففعل ونصر
قال اعتقوا رقبته ولو كافره لا يعتق الاسلام ونصر فيمن اوصي بكمالات عدا وعشا اعجب
الى ما اوصي ولو اوصي في المساكين لم يجز في عرو وغيره بل يعطى المساكين كما اوصي بنصر عليه
وفي الوصية من اوصي لرجل بخدمة عبده او سكنى داره فله ان يحاربها اوصي اليه ونقل

فمن وصي لاجني وله قرابة لا تشرع في قرابته يحتاج يرد الى قرابته وذكر **سجنا** رواه له ثلثا والوصي
له ثلثاها ونقل صاحب وابطواب والجماعة الاول كما وصي واحج بان النبي عليه السلام
أجاز وصية الذي اعتق والاحج وحول وادبه في وصيته لقرابته خلافا لما استوعب ومن لم
يجز من الورثة بطل نصيبه ولو وصي بتقواه فاشي والعبد ذكر وقيل او اني وصي عن
المسكول وجان ولو اوصي باخيه اني اود كير فضي اخيه خير امته جاز وعلمه ان غنيل يزان
خير من الخوخ **فصل** في جبر مربعة وكذا المناقلة نقله علي بن سعيد لا يستدل
به ولا يبعة الا ان يكون بحال لا يتسفع به ونقل ابوطالب لا يفر عن خاله ولا يباع الا ان لا يتسفع
منه سبي وقالة الاحباب وجوزها **سجنا** لمصلحة وانه قياس الهدي وذلك وجها في
المناقلة واما اليه احمد ونقل صاحب نقل المسجد لمصلحة لمنفعة الناس ونفعه بحديث
بانه لمصلحة وعنه يرضى جرائبه وعنه يجوز شرطه وورقة لمصلحة عامة **سجنا**
سمائلة قال **سجنا** يجوز جبره ووالعلماء يعتبرون به لمصلحة لجعل الذور حوانات
والحكومات المسمومة ولا فوق بين بناء وبناء وعرضه بعرضه وقال فيمن وقف كروما على
الفقر يجعل على جرائها بضر ويعوض عنه بها الا من وقفه على الجيران ويعود الاول
ملكه والثاني وقفا ويجوز نقض مناديه وجعلها في خانة لخصمه نصر عليه ونقل ابو
داود انه سئل عن مسجد فيه خشبتان لها من شعث وخافوا سقوطه ابياعا وينفق
على المسجد ويبدل مكانها جذعين قال ما اري به باسا واحج بدوات الخبز التي
لا يتسفع بها باع ويجعل ثمنها في الخبز قال في البيوت لا باس بتغيير حجارة الكعبة ان عرض
هامرة لان كل عمر احتاج فيه اليه قد فعل ولم يظهروا ولو تعينت الاله لم يجر
كالحجر الاسود لا يجوز نقله ولا يقوم غير مقامه ولا يشغل النساك معه كاي القرآن الجوز
نقلنا عن سون هي في لا يال لم توضع الا ينصر من النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صفوها في سون كذا
قال وقال العلماء مواضع الا في كتاب الله كفسس الاي ولهذا جهم النبي عليه السلام مائة

التعبير في احوال الحج والبيت وكن نقل حجارته عند عمارتها الى غيرها فالجوز صرف
 تراب المساجد لئلا يغيرها بطريق الاولي قال ولا يجوز ان تغلى ابيته زيانا على ما وجد من
 علوها وانه يكن الصلوات فيها واما ابيته الا بقدر الحاجة وتوجه جوار البناء على قولهم
 عليه السلام لان النبي صلى الله عليه وسلم لما رضى عنه لعله كان في حرم عائشة قال ابن هبيرة
 فيه يدل على جوارنا خير الصواب لأجل قاله الناس وراى ذلك والشافعي تركه اولى بالاصح
 ملعبة للملوك وكل وقت تعطل نفعة المطلوب منه بخلاف او غير ولو يفتق مسجد يضر عليه
 او حرم محلته نقله عبد الله بن داود في جماعة نقل جماعة لا باع الا ان لا يفتق منه شيء
 لا يرد شيئا وفي المغني لا ان نقل فلا بعد نفعا وقيل او التي سعة نقله مما في فريسي وضعف
 او ذهبت عينه نقلت دارا وضعة ضعفتوا ان يقوموا عليها قال لا بأس به اذا كان النفع
 لمن يفتق عليه منها وقيل او خيف تعطل نفعة حرمه في الرعاية وقيل او اكثره وربما
 سالة الممنون في بيع اذا عطلت اذا فسد قال اي والله يباع اذا كان مخاف عليه التلف
 والفساد والنقص باعوه وروى في مسئله وسأله الشافعي ان اخذ من الوقف شيئا ففتق في
 يد وتغير عن طاله قال يجوز للمسلمة وكذا في النخيل والرغيب والبلغة لو ائتمروا على
 كبر او هدم وعلم انه لو ائتمروا يفتق به بيع وقوله سمع اي يجوز نقله واذن جماعة وثبت
 انما قالوه للاستئذان بما لا يجوز وانما يجب لان الولي يلزمه فعل المصلحة وهو ظاهر رواية
 الممنون وغيرهما قال القاضي والحاجب والشيخ ولانه استبقا للوقف بمعناه فوجب كايلا
 امة موقوفة او قبلها وكذا قال شيخنا مع الحاجة يجب بالمثل وبالحاجة يجوز خيمنة
 اظهور والمصلحة ولا يجوز نقله لغوات العين بلا حاجة وفي المفق ولو امكن بيع بعضه
 ليعمر به بتمتة بيع والبيع جميعه ولم اخذ لاحد قبله والمراد مع ايجاد الواقف كالحاجة
 ثم ان ادعيتين كداين وظاهر ذلك اعطاء واحدة ولم ينقص القيمة بالنسبة فان نقصت
 بوجه البيع في قياس المذهب كبيع وصي لدين الحاجة صغير بل هذا اسفل الجوار في حقها

هذا هو الوجه في بيع الوقف
 انما قالوه للاستئذان بما لا يجوز وانما يجب لان الولي يلزمه فعل المصلحة وهو ظاهر رواية
 الممنون وغيرهما قال القاضي والحاجب والشيخ ولانه استبقا للوقف بمعناه فوجب كايلا
 امة موقوفة او قبلها وكذا قال شيخنا مع الحاجة يجب بالمثل وبالحاجة يجوز خيمنة
 اظهور والمصلحة ولا يجوز نقله لغوات العين بلا حاجة وفي المفق ولو امكن بيع بعضه
 ليعمر به بتمتة بيع والبيع جميعه ولم اخذ لاحد قبله والمراد مع ايجاد الواقف كالحاجة
 ثم ان ادعيتين كداين وظاهر ذلك اعطاء واحدة ولم ينقص القيمة بالنسبة فان نقصت
 بوجه البيع في قياس المذهب كبيع وصي لدين الحاجة صغير بل هذا اسفل الجوار في حقها

المصلحة وبيعه على قول ولو شرط عدمه بيع وشرطه اذن فاسد في المنصوص نقله حرب وعلمه
 بانه ضرورة ومنفعة لهم ويتوجه على تعليله لو شرط عدمه عند عطلة وتعليه حاكم وقيل
 بانه ضرورة وفي مسئله او نقص مثله قاله احمد وقاله في النخيل وغيره كجنته واقصر في المغني
 في ظاهر الحرق او يقع غير ونقل ابو داود في الحبس او يفتق منه على الدواب الحبس ويصير
 حكم المسجد الثاني فقط وعنه لا يباع مسجد فينقل الله لمسيح اخوان ابو محمد الجوزي
 ولا يباع غير اخوان الشريف وابو الخطاب لكن ينقل اليه نقل جعفر بن محمد خانا في السبل
 وبني حنيفة مسجد اصفاء انما في المسجد قال لا قيل فانه ترك ليس ينزل فيه وقد عطل
 قال يترك على ما صير له ولا يجوز نقله مع امكان عمارة دون الاولي بحسب التما قاله في الفتا
 وان جماعة اتوا بخلافه وعلاطهم وله بيع بعضا وصرفا في عمارة بنصر عليه ومن وقف
 على غير ما خلت صرف في غير مثله وكذا في النخيل ونقل حرب فمن وقف على قطرة فالخرف
 الما يرصد لعله يرجع وفي رفع مسجد او اذا كثر امله رفعه وجعل تحت سفله سقافة
 حائطا وجها وجوان ظاهرا كلامه وما فضل عن حاجه مسجد بجزء من مثله ونقص
 نقل عليه وعنه لا وعنه بل مثله اخوان شيخنا وقال ايضا في سائر المصاح وبناء
 مساكن المسحق بعبه القائمة بصلحته قال فان علم ان ريعه ينصل عنه دائما وجب صرفه
 لان نقاء فساد واعطاء فوق ما قدره الواقف لان يفتق من لا يمنع استحقاقه لغير مسجد
 وقال ومثله وقف غير وعلام غير معناه قال ولا يجوز لغير الناطق صرف الفاضل ويحرم
 غير شجرة في مسجد وتقلع قال احمد غرست بغرض طالع عرس فيما لا ملك وفي الارشاد
 والمبيع يكن وان وقفه وفيه وعين مصر في ابيع والا كمنقطع وذكر جماعة في مصاحبه
 وان فضل لغيره الكما نقل عليه قال جماعة وغيره وقيل للفقير منهم وقيل لطلقا وان
 بني او غرس باخره وقف توجه انه ان شهدوا الا للوقف ويتوجه في اجني للوقف
 بنيت وقال شيخنا اذا الواقف ثابتة على المصلحة ما لو بات حجة تدفع موجها لمعرفة كون

الغار غرسه بما له بحكم اجاره او اعان او غضب ويد المستاجر على المنفعة فليس له دعوى
 البناء بلا حجة ويد اهل عرصه مشتركة ثابتة على ما فيها حكم الاستراة الامع بينة باحتصاصه ببناء
 ونحن وتحليته بذهب ونفضه وفاقا للشايع وقيل يكن وقفا للملك والمخفية الدراهم والابا
 والنفق قالوا ويضمن متولى الوقف واجتوا ابتدع الولايد للكنبة لما بعثوا اليها خالد القسري
 ويحرم حفرة برفيه ولا يغطي بالمغتسل لانه للموت وفظم نقل ذلك المروفي وفي الرعاية في
 اجاء الموات ان احمد لم يكن حفرة فابيه فقال قلت بلى ان كره الوضوء فيه وفي حجة بيع
 فيه وفاقا وحريمه خلافا للامة وعملا صفة كخاطة تنفع المسجد او ايمان وتحمي اقامه
 حريمه وجمان وكرهه احمد واخاذه طريقا ووضع الغش فيه لا النسخ او موى اذا لم يكتب
 ينكسب به وقاله بعضهم ويتوجه مثله تعليم الحابة بلا ضرره وفي النوادر لا يجوز
 واقفي في الفنون باخراجهم واستثنى فيها يدري ما يمان عنه فقرا قال وقد قال النبي عليه
 السلام لا يبيع في المسجد حقه الاستدات الا حقه اى يكره اما حقه لسابقته ويعتزم هذا
 المعنى وقالت عائشة اسلمت امرأة سودا لبعض العرب وكان لها حشيش في المسجد اى بيت
 صغير وكانت تاتيا فتحدث عندها واداه البخاري في باب لا يحب ان يضرب فيه احد ولا
 يقام حد لعله يكون منه شيء ومنع شيخنا اخاذه طريقا قال والاخذ والاستجار وكيع وراى
 وتعود صانع وفاعل فيه لمن يكرهه كبضاعة لمست لا يجوز قال هذا الله سالت ابي عن الرجل
 يخط في المسجد قال لا ينبغي له ان يخذ المسجد معاشا ولا مقيلا ولا مبيتا اما بيت المساجد
 لذكر الله والصلاة وسأله ابوطالب عن المسجد يكون في طريق قريب منه امر فيه قال لا يخذ
 طريقا سأل اهل الكوفة عن طريق في المسجد قال كان يوم مطير فبينما هم اذا كان مندر
 يظفوا اليه مثل المطر فعمرو ويكن فيه كثر حديث لاخ وفاقا ودينا ونقل حنبل مسجدا عليه
 السلام خاصة لا يبيد فيه شعور ولا مرفق بل حجر كرامة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يرى لجل
 اذا دخل المسجد الا ان يلزم نفسه الذكر والسمع فان المساجد اما بنيت لذكر الله والصلاة

الى

فيه

ولكن رفع صوت وفاقا بغير علم ونحن خلافا للملك ولو احتج اليه خلافا لابي حنيفة ونوم
 غير مكلف ونفضه وما لا يستدام كريض وضعف ومجان وعقبة منع مستدام وعقبة يجوز
 وفاقا للشايع وقيل يكن مبيتا ومقيلا ومنعها شيخنا الغنى وفي المبسوط للمخفية يكن الا
 لمكلف وفي المحيط للحاجة الى حفظ مصالح المسجد ويباح ان يخلق ابوابه لئلا يدخله من يكن
 دخوله اليه نص عليه وهو من اغلاق الباب فهو مغلق وعلق وهو مغلق ولغة ردية وكرهه
 الحنفية واخاذه مستأخهم كقولنا ونزل احمد قال احمد يخرج المعبرة القصاص وقال
 يعنى قاض اذا كان صدوقا ما اخرج الناس اليه ونقل حنبل اما هاولا الذين احدثوا
 من وضع الاخبار فلا اراه ولو قلت انه يسمعون الجاهل لعله يتسع ولكن منعهم ونقل
 ابن هاني ما اتفقوا للعامة وان كان عامة حديثهم كذا وقال ابرهم الحارثي حدثني حجاج
 ان محله قال يقضي بشر بن الحرث وانا اريد مجلس منصور بن عمار فقال لي واث ايضا فاجماع
 ارجع فوجعت قال ابرهم لو كان فهذا خير لسبق اليه النوري ووكيع واحمد وبشر وفي
 الغيبة قيل صلاة الجمعة لا يستحب له حضورها لانه القصص بدعة وكان ابن عمر
 وغير من الصحابة يخرجونهم من المسجد لان يكون من اهل المعرفة واليقين فحضور مجلسه
 افضل من صلاته فاما قراهم للتوراة ونحوها فنقل ابن هاني انه سئل عنه فقال هذه مسألة
 مسلمة وغضب وطاهر الانكار وحزمة ابن بطة والفاخي وذكر ان ابن هرون من اهل اينا
 كان يفعل فأنكر عليه ابن بطة ومن جعل سفلى بيته مسجدا اتفق بسطحه ونقل حنبل
 وانه لو جعل السطح مسجدا اتفق بأسفله لان السطح لا يحتاج الى اسفل

باب الهبة

وهي تبرع المحي بما يذهب غرضا وفي المستوعب والمغنى في الصداق لربعه الابلق الهبة
 والعفو والقليل وفي الرعاية في عفو وجمان وفي المذهب الفاظا وهبت واعطيت
 وملكت وفي الانتصار اطعمته كوهبت كة وكان عليه السلام يقبل الهدية ويثبت عليها

وفي الغيبة يكون رد الهبة وان قلت وكافية او بدعوا له وتوجب ان لم يجد دعي له
 كما رواه احمد وعنه ولا احمد من حديث ابن مسعود لا تردوا الهدية وهي احمد في رواية
 من عنده قال ترك الكفاة من التطفيف وقاله مقاتل وكذا الخار **سرخا** في رد
 الرافض ان من العدل الواجب مكافاة من له يذ او نعمة لجزء بها وظاهر كلامهم يقبل
 هدية المسلم والكافر وذكر في الغيبة ونقل ان منصور في المشرق ليس تعالى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم رد وقبل وقدر واهما احمد وقال ابن الجوزي في ثلاثة اوجه احدها
 ان اختيار المولد اثبت والثاني انها ناسخة والثالث قبل من اهل الكتاب وقوله من اهل
 الشرك ضعيف او منسوخ وقيل الهبة تقضي عوضا وقيل مع عرف فلو اعطاه ليعاوضة
 او يقضي له حاجة فلم ينف فكل شرط و **احسان** **سرخا** وان شرط معلوما صحت كعادته
 وقيل يقيم بغيره هبة وقيل لا يصح كفي من كجهول وعنه يصح فيه ذكر **سرخا**
 ظاهر المذهب ويرضيه فان لم يرض زدها بزيادة ونقص نقص عليه فان قلت قيمتها
 يومه ولا يجوز ان يكافيه بالشك والفقير عليه فان ادعى بها شرط العوض او البيع
 فانك فوجان **سرخا** هبة جاز بغيره خاصة نص عليه قال احمد ما جاز بغيره جاز
 فيه الصدقة والهبة والرهن وقال احمد اذا وقف او وصي بارض مساعيه احتاج
 ان يحدها كلها وكذا البيع والصدقة هو عندي واحد وهبة مجهول بعد عمله كعمل
 وقال الكافي وكلت والحاجة سباح نفعا نقل جليل فمن اهدى لا جليل طلب صيد ترى
 له ان يثيب عليه قال هذا خلاف المتن هذا عوض من شيء فاما الثمن فلا وقيل وجلد
 مينة وقيل ومجهول عند منيب وعنه قد ورد وصية وتوجب هبة معدوم وغيب
 ونقل ابن عبد سئل عن الصدقة بثلاث اذ عاينه عن رجل مساعة وجدا لداروش
 معروفة قال جاز ليس في قولها ولا لا يجوز حتى يعرف الدال ونقل جاز اذا قال ثلث
 ضيعتي لفلان بلا اسمه جاز اذا كانت يعرف لا معلقة بشرط غير الموت ولا موته خلافا

الحادث في فيما الا في العمري لقوله اعمرتك او اعطيتك او جعلته لك عمرك او عمري او
 ما بقيت او حياتك فيصح ويصير للمعمول ولو رثته بعده كتمرحه ونقل يعقوب وابن هاني ومن
 يعمر الجارية اطلاق لا اراة وجملة الفا على الورع لان بعضهم جعلها لمليك المنافع
 وروى سعيد بن هشيم ان جديدا الحسن ان رجلا اعمر فرس حياته فخاصه بعد ذلك
 لا النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام من ملك شيئا حياته فهو لورثته بعده والانسان
 انما ملك الشيء عمره فقد وقته ما هو موقت به في الحقيقة فصار المطلق قال في المعنى
 والتميز اذا كان صحة المنهي عنه ضررا على من تملكه لم يمنع صحة كطلاق الحايض وصحة العمري
 ضرر ولو ازال ملكه بلا عوض وان شرط رجوعه اليه ان مات قبله او الى غيره فهو الرقي
 او رجوعه مطلقا اليه او الى ورثته فسد الشرط ذلك الشيخ ظاهر المذهب وعنه صحة
 كالعقد على الامح قال احمد حديث النبي عليه السلام العمري الرقي لمن وهبت له والحد
 الاخر من ملك شيئا حياته فهو لورثته بعد موته نقله احمد الزهدي وسخا او علته او
 خدمته لك او منحه عادية نقله الجماعة ونقل ابو طالب اذا قال هو وقف على فلان
 فادامات فلولدي او لفلان فكما قال اذامات فهو لولده او لمن اوصى له الواقف ليس بملك
 منه شيئا انما هو لمن وقفه يضعه حيث شاء مثل السكنى والسكنى متى شأ جمع فيه ونقل جليل
 في الرقي والوقف اذامات فهو لورثته بخلاف السكنى ونقل العمري والرقبي والوقف
 معنى واحد اذ المراد ان يملك منه شرط الرجوع الى ورثته المعمور وان شرط في وقفه انه له حياته
 رجوع وان جعله حياته وبعد موته فهو لورثته الذي اعمى والارجع الى ورثته الاول
 ويقدم اذا وقت الوقف ويصح بالعقد وهل يلحق به فيه وجهان وفي الاشارة واثبات
 وعليه ما يخرج المأذون لرجاء ان يصل القبض ويلزم بقبضه باذن واهب وعنه منبئ
 بالعقد احسان الاكثر وقال ابن عقيل هو المذهب ويعتبر اذن واهب فيه وفي الرغب
 في صحة قبضه بلا اذنه واثبات ويلزم في كل ما يد منبئ بالعقد وعنه يعقب ومضى ومن

بناقي قبض فيه وعنه وادنه ويصح رجوعه في اذنه او فيها قبل قبض وعنه لا يبطل
اذنه يموت احدهما وادنه واهب يقوم مقامه وقيل يبطل العقد كسب في الاصح قبض
ابن لطفيل من نفسه والاصح لا يحتاج قبولا ولا قبض في غيره من نفسه روايتا وشاة
وبيعه له من نفسه قال في المحرر يعتبر لقبض المشاع اذ في الشريك فيه فيكون نصفه مقبضا
وملكا ونصف الشريك امانة قال في الفنون بل عارية يضمنه **فصل في حجب**
التعديل في عطية اولاد وقيل لصلبه وذكرنا احاديث في الاولاد بينه وبينه وعنه لا
في نفقة كسب ما فيه نص عليه وقال ابو علي الصغير كسب سر وعنه بل مع تساوي فقد
او غني بقدر ارضه منه وفي شرح القاضى هذا مستحب كسوية في وجهه بغير ايام واج
واخت ذكر في الواضح وعنه المستحب ذكرنا في كنفية واخا في الفنون قال احمد
في رواية اي طالب لا يسعي ان يفضل احدا من اوله في طعام وغيره وكان يقال بعدك
بينهم في القبل فدخل فيه نظروا وقف واحتج به الحاد في عل وجوبه مع وجوب النفقة
لبعضهم والاصح هنا لا ومثلهم بقرته او اذ به نص عليه واخا في الاكثر خلافا للشيخ
وغيره ونعم احاديث في انه المذهب وانه عليه المتقدمون كالخزني واي يكره ابن الجوزي
وهو سهو فان الشيخ في تعليل لا تملكه السوية بالرجوع وقال اعز القول الاول لان
خالف فعله ان يرجع او يعمهم بالخلعة ونقل حوت في ذي محل بعض اوله فمات المخلوك
وركن اناله كيف حاله في هذا المال قال لا بأس به لان هذا كان في الشرك وان خض
بعضهما وفضل وقيل ليعز عن قبيح سوى رجوع لم يذكر احمد غير في رواية الخزني
واي يكره الاستهزاء كذا باعطاء ونص عليه وعنه لا مرضه ونقل الميموني وغيره
لا ينفذ وقال ابو العرج وغيره يوم يرون وان مات قبله ثبينا لزومه ذكره القاضى
وغيره وعنه لو رتب الرجوع اخا ابن نطة وابو حفص **ويشأن** وحكي عنه بطلانها
اخا في الحاد في وقال ابو علي الصغير قولهم لو حرم لفسدوا العهر ثم نقضوا الفساد في

هو جهله وجعل قوطا من ذهب من حران فوفيه ما جمع فدر من الذهب
وقال الرجل من ذهب من حران فوفيه ما جمع فدر من الذهب
عليه احمد وذكره الذي جمع له الكفر ففعل منه وهو انه ان عرف ما فعله
من فخره عليه وان لم يعرف ففعل من فخره الى ربه والله اعلم

رواية لا في اخرى يدل موله في الصلاة في اربع صبي ذلك انه على الخلاف وذكرنا عمل
في الصحة وواسن ولة الحصى يادون ذكر الحاد في ولة مملكة لاحله ودمه الحاد في
وسل ابن هاني لا يعني ان اكل منه سنا ولا يكون مسر حتى ماله من اولاد سلة الاكثر وعنه بل
وسل ابن الحكم لا يعني فان خدعت ولا تسوي ندبا فدمه بعضهم وقيل وهو ما قال احمد
العجب اني ان تسوي امصر عليه في المغني وسخت السوية ذكرنا في وفي سل ابن الحكم لا
ما سل فان فضل قال لا يعني على وجه الاثر الا لغيره بعدهم وقيل بل كسبه وقيل
وسما واحاد في الاسار والحاد في ولو وقف ثلثه في مرضه على الواث او وضع بعضه
عنه كسبه صحيح بالاحاد وعنه لا ان قيل هبة وعنه بلزم في بلبه وهي اسه على
لوسوي من اسه وسبه في دار الملك عنهما فرق املنا وقف سبهما بالسوية وملتاها
ميراثه وان رد اسه فله ثلثا المثلين او ما ولسته ثلثهما وقفا وان ردت فلها الثلث
او ما ولا سبه بصلها وقفا وسدما او ما لرد الموقوف عليه وكذا لورق السوية ولسته
ثلثهما وقفا وعلى الاول عملك في الدار كثلثها على الماسة ولا يصح وقف زائد على بلبه على
احي حرم به السخ وعنه واطلوا بعضهم وجهين ولا يصح رجوع واهب في هبته نص
عليه كالعمه وعنه ولو ابا وعنه فيه يرجع ان لم يعلق به حق او رغبة كزوج
وقليس او ما منع تصرف الممتب مؤبدا او مؤقتا فان زال المانع رجع الا ان يرجع محذورا
وقبه يصح وجهان وقيل ان وهب ولديه فاسترى احدهما من الاخر ففي رجوعه في الحد
وجهان وان اسقط حصة من الرجوع فاحما لان الاسار ودية زمان مصلية واما ان
وفي رجوع امرأة مما وهبته زوجها مسلمته وقيل اولاد واسان وقيل يرجع او وهبته
لرفع من رطله سدم او عوضا او شرط فلم يحصل ولو قال هي طالوت لانا ان لم يبرئني فامرته
صح وهل يرجع ما لهما يرجع ان طلقتا ذكر **ويشأن** وعنه وان احلفا في خدوت زمان وجهان
والمفصلة لا ين وقيل لا يب ولا منع الرجوع كقصه وفيما في الموجز ووايد وان وهب

قال انتم تعلمون فيه وجازيتهم ولان فلعلمكم
فان احب اليكم عليكم وان احب اليكم ان اعظم
مناضيه يكون وهو عند احب اليكم ان اعظم
كلوا صحت في ايده على اياه او ان الله اعلم

يأخذ حياء ولا يتأوا ان كان بعينه اذا اجان لنفسه ونقل ابوداود فيمن اعطى بعض ذلك مالا
يسوي بينهم ثم اقرضته ثم مات قال ما وجدوه بعينه فهو ما لهم عليه وما استهلكه فلا
يكون للولد على ابيه دين وكان قبل ذلك يسقط عن الميت دين وله والام كتاب في نسوة
فقط نقل عليه وفي الافصاح والواضح وغيرهما رجوع وهو ظاهر كلام الحزقي قاله في المحرر
واخوان القاضي يعقوب والشيخ وقيل وبذلك ونقصه ولا يملك ولا يتصدق قال وهي
احوال الزميه في توحه واية مخرجه من روايه ثبوت ولا يه جدي واجبان ان يكون كتاب
في كل شيء ما لم يخالف اجماعا كالعموتين وهدية كفيه وكذا صدقة ونقل المروزي
وحبل لارجوع وفي عمود المسائل والمستوعب وغيرهما لا يعتبر في الهدية قبول للعرف
بخلاف الهبة ودعا هدية كهي مع عرف ومن اهدى لهندي اليه اكره فنقل صاحب ان اياه
ذكر قول الصحاح لا يمان به غير ابني عليه السلام ونقل ابو الحرف فيمن سأل الحاجة
فسعى معها فهدى له قال ان كان شيء من البر وطلب الثواب كرهته له ونقل صاحب فيمن
رد الوديعة فهدى له ان علم انه لا ذاء امانه لم يقبل الا ان ياقبه ونقل يعقوب لا
ينبغي المخاطب اذا خطب لقوم ان يقبل لهم هدية فها تان روايان واحاد **سبحا** الترمذي
قال وهو المنقول عن السلف والامة الاكابر قال وخص فيه بعض المتأخرين جعله من
باب اجعل له وقال ابوداود باب الهدية للحاجة ثم روى من روايه القاسم
وحديثه حسن عن علي امامه مرفوعا من شفع لاجنه شفاعا فهدى له هدية فقد ان بابا
عظيما من ابواب الربا وكان الرجاء ادب القاسم بن عبيد الله فلما تولى الوزان كان
مطيفته عرض القصص وقضا الاشغال ويشارط ويأخذ ما امكنه قال ابن الخوزي
المشهور على الولاية ايضا كقصص اهل الخواج فاقامة من يأخذ الجعل على هذا احرام
فان كان الرجاء لا يعلم ما في هذا فهو جهل والاحكام في غايه القبح فتعذر بالله من قلة القبح
وتوجه احمان ولعله ظاهر كلام ابن الخوزي ان يجب عليه حرم والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم

وارجع بزائد على ظنه وقيل لا كما لو كان المجاز عبثا او مبلغا مقدرا ووطن بقرعة المال كثيرا
وفيه وجه قال **تختار** وان قال ظننت قيمته الفانيان اكثر قبل وليس نقضا للحكم بصفة
الاجان ببيته او امره قال وان اجاز وقال اودت اصل الوصية قبل وله الخوع في وصية
نحو صحت او هو لو رثي او ما اوصيت به لزيد فلعمرو ونقص عليه ولو اوصى به لعمرو ولم يرجع
فيهما وقيل للثاني في نقل الاثر ثم يوجد باخر الوصية وفي النسخ الاول وانها ماتت هي
للاخر وان وصي ثلثه ثم ثلثه لا خوارفان وفي الرد فيقسم الثلث بينهما ولو رثته
او كاتبه او ذبح او اوصيه في بيع او هبته فلم يقبل او عرضه لبيع او رهن او وصي ببيعه
او هبته او خلطه مما لا يتميز او ازال اسمه او زال هو او بعضه فرجوع كبيع وهبته وقيل
لا كما كان وتزوجته ولسه وسكناه وكوصيته بثلث ماله فيثلث او ببيعة ثم يملك مالا
وان حجه او خلطه بغيره بغيرها بخير وقيل لمطلقا او عمل التوفيقا
والجزئين او سجه او ضرب النقرة او دح الشاة او رثي او غرس فوجان وذكرهما ابن
ريزن في وطنيه وان رثيها وادت وخرجت من ثلثه قبل يرجع بقيمة البناء وقيل لا
ويضمن ما نقصا وان جعل الوصية فله قيمته عن مملوع وان زاد منه عما في احدها
وجهان قال في السور لا ما حذنا منفصلا في متصل وجهان وفي بيع فيما يبيع الوين
ونقل ان صدقة فيمن وصي بكم وفيه جعل هو الموصل له ونقل عن ابن كان يوم وصي به
له فيه حمل فهو له قال في عيوض المسائل ولا يلزم الوادئ سقر من موصي بها لانه لم
يضمن تسليم هذه الثمن الى الموصي له بخلاف البيع وان قال ان قدم زيد فله وصية عمر
فقدم في حياته وقيل وبعد هائله

باب في بيع المريض

بقرعة في مرض موته الخوف وقال في الاستشارة في التيمم او غير خوف بخوصية ومكابة
وقيل وكاتبه كوصيته واختلف فيما كلامه الخطاب وكذا اوصيته بكاتبه واطلاقها

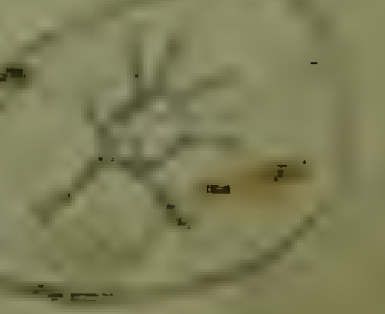
في مرض موته الخوف وقال في الاستشارة في التيمم او غير خوف بخوصية ومكابة
وقيل وكاتبه كوصيته واختلف فيما كلامه الخطاب وكذا اوصيته بكاتبه واطلاقها

بقيته وخرج ابن عييل والخلواني من فليس رواية ينفذ عتقه ولو علو حجة عن عبد
فوجد شرطه في مرضه فمن ثلثه في الامح والخوف كبر سام ورجع قلب وريته واسما لا يستمسك
او معه دم وفي المغني او زعيم وحتى مطلقته وقول الخ وهجان صفرا او بلغه ورعا
او قام ذاته وابتداء فالج وما قاله طبيباني عدلان وقيل لا او احد اعدم وذكر ابن
ريزن الخوف عرفا او يقول عدلين في المرض المندرجل وجدان فان قطع صاحبه وعتقه
او لا فمن ثلثه والحاضر التحام الحرب قال او هجان بخرا او قوح طاعون او هو اسير
من عاتقه القتل وعتقه او لا او قدم ليقول او خسر له كبريض وعتقه لا والحامل عند
الطلاق نقص عليه وعتقه لنصف سنة كبريض حتى نجو من نفاسها والا مشهور مع اليرابعد
مضعة وفي المعنى الامع الير وحكم من دج او ابنت حشوته وهي معاونة لآخرها وقطعها بالبيع
قط ذلك الشيخ وغيره كيت فحكمه ذلك الشيخ وغيره في الحركة في الطفل وفي
الجناية وقال هنا لا حكم لعطسه ولا الكلامه وقران انه كيت وذكر الشيخ ايضا في
ضاييه ان خرجت حشوته ولم يبن ثمرات ولد وورثه وان ابنت فالظاهر بونه لان
الموت وهو النفس خروج الروح ولم يوجد ولا في الطفل يرت ويورث مجر داسمه لاله
وان كان لا يذل على جناية است من حياة هذا وظاهر هذا من الشيخ ان من دج ليس
كيت مع تبار روحه وياتي في الجناية في ان قطع حشوته او مريته او ودجته قتل ومن
خرج موجعا فكمريض مع ثبات عقله وفي الرعاية ان فسد عقله وقيل لا ولا يرضع
وفي الرعي من قطع بموته كقطع حشوته وغريقه معاين كيت وهذا يوافق ما ذكره هو
وعمر في الجناية وسباني في بيع معاوضة مريض بثلثه وعتقه مع وادئ باجانه
احسان في الاستاذ انوار حقه من المعين وقال **تختار** فيمن اجر الموقوف لاجني
كفوضي ومثلها وصيته للز وادئ معين بعد رجعه وبيع وقعة كذلك بالاجان لانه
حشون ولا يحصل من الادئ وسوجه اخلاق في جعله كهيبة ولو كان الوادئ واحدا في القى

في مرض موته الخوف وقال في الاستشارة في التيمم او غير خوف بخوصية ومكابة
وقيل وكاتبه كوصيته واختلف فيما كلامه الخطاب وكذا اوصيته بكاتبه واطلاقها

قبل ما صح وهاهنا اجازته ولا يوزن الا بعد موت الواقف فلو مات الموقوف عليه قبله
 لم مات الواقف والوقف يخرج في ثلثه على الاشهر وهل الرضعة تزوجت بدون مهرها
 نفسه فيه وجان وجوز في الرغيب ليس لها كاجار وانفسها كاجار وموجبة في كاهن
 وزبان مريض عامر المثل من ثلثه نص عليه وعنه لا يستحق صحها ابن عميل وغيره قال
 احمد كوصية لو اديت قال لا الانتصار له ليس باعم ولا جلب حاجته وان فعله لتفوت
 الورثة منع وفيه منعه لا بقدر حاجته وعادته وسلمه ايضا لانه لا يستدرك كالتلافه
 وجوز فيه الحلواني وغيره وابن شهاب قال لا يجوز وارثه لو لم يتعلو بعين ماله ولو قضي
 بعض غرمائه ونفي تركته ببقية دينه صح ونفسه مطلقا ولا يبطل بتوعه فاقرا في المنصوص
 ولو باع من اجني كاجار عبد اتمته ثلاثون بعثه فلم يخرج الورثة فله ثلثه بالعشرة
 وثلثه بالمحابة لتسببها من قيمته فصح بقدر النسبة وعنه لم يصح في نصفه بنصف ثلث النسبة
 الثلث من المحابة فصح بقدر النسبة احسان في المغني والمحرر ولا في المشتري سوى الجار
 وعنه لم يصح البيع ويدفع ببقية قيمته عشرة او يفسخ ولو كان وارثا صح البيع على الاصح في
 ثلثه ولا محابة وعلى الثلثة بدفع ببقية قيمته عشرين او يفسخ ولو افضى الى اقاله في سلمه
 بزبان او بافضل تعينت الوسطي كبعده في غير خطبة قيمته ثلاثون بغير خطبة ثم عشرة
 او سلفه عشرة في غير خطبة ثم اقاله وقيمته ثلاثون في مرضه ولو حابا اجنبيا اخذ
 سفينة الوارث بالسفينة في الاصح **فصل** من وهب او وصي لو اديت فصا و
 غيره اديت عند الموت صحت وعكسه بعكسه اعتبارا بالموث ولو وهب مريض ماله
 لزوجته ولا يملك غيره فمات قبله عملت بالجبر لقطع الدود فيقول صحت هبته في
 شيء ورجع اليه بآدمه نصفه يتولى الوثبة المالك الا نصف شيء يعدل شين اجر المالك
 بنصف شيء وقابلوا بسط الشين ونصفا خمسة فالشيء الذي صحت فيه الهبة خمسا
 المال فلو رثته اربعة اخا ماله ولو رثته خمسة ولو اعقوب وارجحوا واعقوا امه وتزوجوا

يدرس



عقود ورثته في المنصوص وكذا لو اشترى من يعقوب عليه وعنه من رأس ماله ورثته احسان
 جماعة وقيل لا يصح من مديون وقيل لا يبيع فعلى الاول لو اشترى اياه ولا يملك غيره
 وركب انما عقوب ثلثه على الميت ولا فرق له وورث ثلثه الحزب لك سدس نفسه من نفسه
 ولا ولا عليه وبقية ثلثها يرثها الابن يعقوب عليه وله ولا فرق ويصح ظاهر الجرم تزويجه
 امته المعقوبة حتى يبرأ ولو اعقوب امه ثمة بمائة وله ما شان ونحوها بمائة مهر مثلها صح عقبة
 ونكاحه وقيل ولها المهر ودية او ثلثها الوجبان والجرم وطى منهيب حتى يبرأ او يموت
 والكلاف له التصرف وفي الانتصار والوطى ولو اقرانه اعقوب صحته وارجحوا
 ملك من يعقوب عليه بهبة او وصية من رأس ماله وورثا في المنصوص فيما فلو اشترى اياه
 لخمس مائة ويساوي الفاقعة والمحابة من رأس ماله ولو اشترى من يعقوب على وارثه صح
 وعقوب على وارثه وان ذبح بران عنه عقوب والمنصوص لا يبرأ وان قال انت حرة في آخر
 حياتي عقوب الاشهر يبرأ وليس عقبة وصية له فهو وصية لو اديت ولو علو عقوب
 عليه يموت قرينه لم يرثه ذكف جماعة قال القاضي لانه لا حوله فيه وموجبه الخلاف
 ولو اذبح الهبة او العقوبة الصحة فأنكروا الورثة قبل قولهم نقله منها في العقوب ولو قال
 وهبني زمن كذا صححوا فانكروا قبل قوله ولو كان مهرها عشرة الاف فقالت في مرضها
 مالي عليه الامة فالتصا ما قضت نقله ابن ابراهيم **فصل** اذا اعجز ثلثه عن
 عطايا ووصايا يدي بالعطايا الاول فالاول ثم بالوصايا متقدمة وما اخرها سوا فلو
 تبرع بثلثه ثم اشترى اياه صح ولم يعقوب عليه اذا قلنا يعقوب من ثلثه ويعقوب على وارثه ولم
 يبرأ وعنه يعقوب بين الكل بالخصص مطلقا وعنه يقدم العقوب ويخالف العطية
 الوصية في انه لا يملك الرجوع فيها ويقبلها عند وجودها ويثبت ملكه من حيثها فاذا خرجت
 من ثلثه عند موته يسا بنوثة والاقله منه بحسب حروجه ونحوها يتبعها فلو اعقوب في
 مرضه عبدا لا يملك غيره فلكسب قبل موته مثل قيمته دخله الدود فيقول ابد اعقوب

منه شيء وللورثة شيان مثلا ما عتق منه وله من كسبه جزئيه الجزاء الذي استحقه شيء لانه
هنا مثلها فصار العبد وقمته بعد اربعة اشياء فالشيء اذ نصف العبد فيعتق نصفه وله
نصف كسبه وللورثة نصفهما والعطية كالوصية الا في اربعة اشياء المذكورة ويجوز حصة
نحو ارثه لاحكامه في المنصوص ثم كما الواجب كغيره ومثله وصية بعتق فان
خير من راسماله ويترعه من ثلث باقية ونقل ابن ابراهيم في حج له يوصيه وركه له يوصي
من الثلث ونقل عنه من كسبه مع علم ورثته ونقل عنه في زكوة من كسبه مع صدقة عتق
يقدم الزكوة على الحج ونقل ابن صدقة فيمن اوصت في مرضها لزوجها بمهرها هذه وصية لو اوصت
لا يجوز الا باحالة الورثة قبل فاقوت وهي صحيحة قال ان كانت صحيحة جاز قال الله
فان طعن لكم الآية فان اخرجته من لاداية له من ماله باذن اجزاء الانوجان وفي الخلاف
وقد قيل له لا يجوز له اخراج الزكوة حيا بلا امن فكذا بعد موته كالاخي قال لا يسلم
ان الاخي لا يجوز اخراج الزكوة عنه بعد موته لقوله في رواية حنبل لا يجزي باخذ درهم
لج بها الا ان يكون متوعا حج عن ابيه واجبه وان سلما ذلك فالمعنى في الاخي انه لا خلف
الميت بخلاف الوارث فان قال اذوا الواجب من ثلثي وقيل اذوا وقال حنبل او تصدوا
بدئي به فان نفذ ثلثه سقط تبرعه وقيل بل يباح ان فيه وباقي الواجب من ثلثه وقيل
من راسماله فيدخله الذور ولو كان المالك ثلثين والبرع عشرة والواجب عشرة
جعلت ثمة الواجب شيئا يكن للثلاث عشرة الا ثلث شيء بين الواجب والبرع للواجب
خمسة الاسدس شيء فاضم الشيء اليه يكن الشيء خمسة وخمسة اسدس شيء بعد الواجب
عشر فيكون الشيء ستة والبرع اربعة وان كانت خمسة الواجب من الثلث ثم
انصب كل من حصة البرع والورثة من الباقي فخدمهم ثمة الواجب بقدر النسبة
او انصب ثمة من الباقي وخدمها فان في الروضة ومن مات بطريق مكية لزمه ان
يوصي بحجة الاسلام كذا قال ويتوجه يلزمه ان يعلم باعليه من واجب

فصل

فصل

اذا اعتق مريض بعينه عتقه له او لغيره او ذبح او وصي بعتقه وثلثه
يحمل كله عتقه ويدفع قيمة حريته وعتق مريض في المحر خاصة وعتق لاهل اية ولو
مات قبل صيد عتق بقد وثلثه وقيل كله لان رد الورثة هنا لا فائدة لهم فيه وينبغي عليه
اذا وهب عبدا او اقبضه فمات ثم مات السيد فموتة لجهين بحسب ذلك فالله في الرغيب
وغيره قالوا لو قال اعتقت ثلثهما افرع ولو قال اعتقت الثلث من كل واحد واحد
منهم فكما قال ولا فرعة ولو اعتق عبيد لملك غيرهما فلم يخرج الورثة عتقوا احدهم بعتقه
وثمة الثلث من الباقي والاعتق منه بقدر الثلث فيصير قيمة من فرع في ثلثه ثم ينسب
ثمة ما مبالغ فيعتق منه بثلثه وان استغرقتا من عليه ببعاء عتقوا الثلث
فان التزم وارثه تقابله فوجها وان لو اعتق احدهما بعتقه وتساوت قيمتهما وحلف
اشين فقال احدهما اني اعتق هذا وقال الاخر بل اعتق هذا عتق ثلثهما والحل ان يدين
الذي عتقه ونصف الآخر وكذا لو عتق الاصغر عتق احدهما واطلعه الاكبر وخرجت
الفرعة لغير المعين ولو خرجت للمعين عتق ثلثاه فقط ولو اعتق ثلثه اعبده فمات
احدهم قبله افرع بينهم بعتقه احدهم فان خرجت للميت مات حرا وتقوم الثلث
بقدره بين الباقيين وان خرجت لاصحهما فماتت ثلث قيمتهما وقال الشيخ
سرع بن الحسن وسقط حكم الميت كعتقه اجد عبده غير معين فمات احدهما عتق
في الثاني ذكرها القاضي وغيره وان قال ان اعتقت سالما ففان حره قدم سالما ولو زاد
في وقت عتق له لملكه بوقان

الموصى له

يصح لمن يصح ملكه ولاهل الذمة ذكرا المأخوذ وغيره والمذهب والحنفي طهية اجماعا
وفي المذهب يصح لأهل الذمة وذو ارحب نقله ابن منصور وملكائيه وملكائيه ويقدم
عتقه على وصيته كعبد القن مشاع وقال القاضي يعقوب بعتقه وملك منها بقدره ولا ثم ولك

وامر

عليها ما اذنت
 كوصيته ان تتركه وف على ولدها نقله المروزي وان شرط عدم تزويجها ففعلت
 واخذت الوصية ثم تزوجت فقبل بطل وقيل لا كوصية يعقوب امته على شرطه ولعبه
 معين كساع ففعله كاله وعنه سري ويعقوب والمذهب لا يصح وعنه من غير زمني
 ذلك ان يعقوب وقص وصيته له بنفسه او برقبته ويعقوب يقول له ان خرج من ثلثه والابن
 ويصح لعبد ان ملكه في الواضح او لا وهي لبيد ما لم يكن خيرا وقت موت موحي وان
 عتق بعد وقبل قبوله فالحال ولا يصح لعبد وارثه وقائله ما لم يصر خيرا وقت نقل الملك
 ويصح للمكاتب وارثه والحمل علم وجون حين الوصية بان ياتي به لدون ستة اشهر من الوصية
 حيا فان اتت به لا كذا ولا وطى فوجان ما لم تجاوز اربعة الاجل وكذا الوصية وان
 قال ان كان بطلك ذكر فله كذا او ان كان اني فله ان كانا فلها ما شرط ولو كان قال ان
 كان ثانيا بطلك فلا لان احدهما بعض حمل الا كذا وقيل يصح للحمل ولو وصي بثلثه لاجلها
 هذين اوقا لجاري او قريتي فلان اسم مشترك لم يصح وعنه يصح كقوله اعطوا ثلثي احدهما
 في الاصح فقبل بعينه الورثة وقيل بقرعة وجزء ابن زين يصح للمجهول ومعدوم
 وبها وجزء الشيخ في قباويه في الصوت الا ان كان له فانه لا يصح واجتبه به على انه لا يصح رجوعه
 عن اداها فلي الا ان قال لعبدى غانم حر بعد موتى وله مائة وله عبدان بهذا
 الاسم عتق احدهما بقرعة ولا شيء له نقله يعقوب وحبل وعلى الثانية هي له من ثلثه
 احسان ابو بكر ولو وصي ببيع عبده لزيد او لاحدهما صح لا مطلقا ولو وصي له بخدمة عبده
 ستة ثم هو حر فوهبه الخدمة او رد عتق منجز او كذا الشيخ لا وان قيل الوصي الموكى
 ولو خطأ بطلت ولا تبطل وصيته له بعد حوجه وقال جماعة عرفهم اولا ثم اذنا وشاها
 التدبير فان جعل عتقا نصفه فوجان يصح للمسجد ويرى في مصلحة فلو قال ان مت
 فبقي للمسجد او فاعطوه مائة من مالي له توجة صحته ويصح مصحف ليقول فيه ويوضع
 كجامع او موضع حرير نص عليه ولقرير جيسر ما لم يرد تملكه فان مات فالبقية للورثة

قال ابو العباس في الوصية
 ان كان العبد يملكه
 له سبعة اشهر من الوصية
 وقال بعضهم بوفاء الثلث
 عتق العبد على من شرطه
 وقال بعضهم بوفاء الثلث
 عتق العبد على من شرطه
 وقال بعضهم بوفاء الثلث
 عتق العبد على من شرطه

لا لقرير جيسر المتصور كوصيته يعقوب عبده زيد فعتق او مشري عبدا بالالف او عبدا
 لها في المتصور فيه فاشترى بدونها ولو وصي يعقوب نسيمة بالالف فاعتقوا نسيمة الخمس اية لزمهم
 عتق اخرى خمس اية في الاصح ذلك في الرغب وان قال اربعة بكذا اجازا الفضل بينهما ما لم
 يسم ثلثا معلوما نص عليه ولو وصي يعقوب ووصيته فاعتقه سيد اخذ العبد الوصية نقل
 صاحب معناه ولو وصي يعقوب عبدا بالالف اشترى ثلثه ان لم يخرج ولو وصي بشرى فليس للغزو
 معين في بياضة نفقة له فاشترى اقل ثلثه فباقيه نفقة لا ادت في المتصور ويصح لقرير زيد
 وان لم يقبله ويصرفه في علفه ولو وصي بشرى لزيد وبشرى للفقراء او جيرانه وزيد منهم لم
 يساوو كهم نص عليها ولقرابته والفقير القريب فقير سهران ذلك ابو المعالي ويؤخذ بخرجه
 حكمه كل صورة الى الاخرى ولو وصي له وللفقراء بثلثه فنصفان كله ونقل فيه كله
 له وقيل الا ان له كاحدهم كله واخوته في حقه ولو وصي لحي وبنت فنصفه للحي
 وقيل له مع علمه بموته ان لم يقبل بينهما كالمفوض له ولجربيل او الحاريط وله وللرسول
 فنصف الرسول والمصاح **فصل** لا قبول ولا رد لموصي له في حياة الموصي
 وذكر بعد قبوله وفيه وجه فاما كحل او وزن وقيل وغيره وان لم يقبل فكمنه
 من او يبطل بموته قبل الموصي او وزن بعد ان مات بعد قبل قبوله وزن فوارثه كهو
 وعنه يبطل نص القاضي والحاوية وان طلبه وادت باحدهما وانما حكمه عليه برز
 وقيل ينقل بلا قول لخير وقبول الوصية كهيبة قال احمدها واحد وذكر الحارط
 عن الحارط ان يملك بلا قبوله كيراث وفي المعنى وطنة قبول كرجعة وبيع خياره متى رد او
 قال لا قبله فركه وليس له خصص احد ونصيب من لم يقبل من ثلثي ثلثيهم للورثة
 وبطل الوصي ونما منفصل من قبله ذلك الشيخ انه المذهب ونص القاضي والحاوية
 فهو صلة للورثة فتركه وقيل الميت وقيل من ذوات الموصي فيزيه وعنه يقبضه
 اذ قبله وعليه والذي قبله لو قبله وارثه كان ملكا للمورثه وبثبت حكمه وبطلت بطلته

وقال احمد ان احد نص في من
 كالمالك وهو ان يملكه
 كالمالك وهو ان يملكه
 كالمالك وهو ان يملكه

قبل قوله مطلقا **ان** تلف غير فلولي كلف ذلك السبح وقال غير ثلثة ان ملكة بقوله
ويؤمر بسبع وقت الموت ذلك جماعة وقال في المجرى على اقل صفاته الى القول على الاخير
وعلى انه للورثة او للميت يوم القول سعة وصفة وفي الرغب وغير وقت الموت انه
يعتبر قيمة تركته اقل من موت الي قبض او يحمّل وقت موت وان لم يكن له غير الامان
غابت او دين اخذت المتوفى في الاحصاء ومن بعده بقدر ذلك ما يحصل لملكه ومثله
المذكور كونه احبنا وفي الرغب فيه نظروا انه يلزم من تجيز عتق ثلثة تسليم ثلثه الى
الورثة وتسليطهم علمها مع توقع عتقها محصور المال وهذا هو منه وقال وكذا اذا
كان الدين على احد اخوي الميت والامال له غير فلولي عن نصيب نفسه قبل تسليم نصيب
اخره على الوجهين والتمنا المتصل ببيع العين وان تلف بعض العبد المعين فله نفسه
وقبل ثلثها اكلت ثلثة اعبد استحو منها اثنان وقيل له الباقي ايضا ولو وصى له بثلث
ضمن مجهول او موزون فثلث ثلثها فاقوله الباقي وقيل ثلثه ومن اوصى بعتق عبد بعينه
لم يعتق حتى يعتقه وارثه فان ابي فاحا كره وكسبه بن الموت والعقار وتذكر جماعة له
وتوجه مثله في موقفي بوقفه وفي الروضة الموصى بعتقه للبر لم يبره له حكم المدبر
في كل احكامه **باب** **الموصى به**
يعتبر امكانه وفي الرغب وغيره واحصاه به فلولي ما لغيره لم يصح ولو ملكه بعد
ويصح بما يجوز عن تسليمه وبان اذهب وقضه وبر وجهه ووقت ضيق التناحر فيه اطلاق
وبما يحل بحوته ابدأ او الى مدة ولا يلزم الوارث السقي لانه لم يضمن تسليمه بخلاف ما سار
فان حصل شيء فله والا بطلت ومثله بما لا يملك اذن وفي الروضة ان وصي ما يملك
هذه الامة او هذه الخلقة لانه وصية بعد دم والاسهر وحمل الامة وياخذ قيمته نص عليه
قيل يدفع اجرة حصانه وان لم يحصل شيء بطلت وبما ج نفعه كدني جحر له ثلثة وقيل
كله مع اقل مال له غير وكذا اكلت الصيد وحفظ ما سبه وزرع وقيل وبوقت والاصح

وزعمه صغير لا حلهما وان لم يصبه او يصبه ان احبته او لحفظ ما سبه وزرع ان حصل
خلاف وفي الواضح الحب ليس مما يملكه وفي طريقة بعض احبابنا انما يصح ملك اليد الثابت له
لحجر خلل ولو مات من يدك حذر عتق فليد ايرت الحب نظرا الى اليد حشا وصح
مجهول كعبد ويعطى بما يقع عليه ائمة لغة وقيل عرفا واختار الشيخ فشاء عنه اني
ليس ويعبر بموثر عنه للذكر وحرم يد في البقرة وفي اطلاق العتق (سجلت الغنم تناول
الصغار والجوار وقد قال ابو حنيفة لو حلف لا اكلت لحم شاة فاكل لحم جدي حث وقال
ايضا الداء اسم للآفة قيل له بل الآفة والذكر فقال هذا خلاف اللغة والذات خيل
ويقال وحيتو فيقتد بعين من حلف لا يركب دابة لها وفي الرغب وجه في وصية بدابة
يعتبر عرف البلد وحصان وجمل ذكر وناقة وبقرة اني وفي التمهيد في الحقيقة الغريبة
الدابة للفارس عرفا والاطلاق يعرف اليه وقوله في الفنون عن اصولي يعني نفسه قال
لنوع قوة في الدبيب لانه ذو كز وفز وان قال من عبيدي فعنه بعينه الورثة وعنه
الفرعة وفي البقرة هما في لفظ احمل معين قال وحمل حمله على طاهرهما وقوله اعتقوا
عبد الفجر وعن كفارة ونقل صاحب بن من وسط واحد عبيدي كوصية وقيل محرو عن كفارة
ونقل ابن من عتقوا القرعة هنا وجوز به ابن عميل وغيره وقال في المستوعب للعبيد تعيين
عتق احدهم فان هلكوا الا واحدا تعين وصية وقيل بقراءة وان لم ملكه بطلت وقيل
يشترى كعبد من مالي وكالمقصود في اعطوه مائة من احدى كسي فلم يوجد فيها شيء وان
ملكه قيل موته فوجان وان قبلوا بعد موته عزم قاتله له قيمة واحد بقرعة واختار
الورثة وان وصي بكل وطيل فله المباح والا لم يصح ولو وصى له بقوس له اقواس
ولا قرينة فله قوس شارب وقيل وورثها جزم به في الرغب وقيل كاحد عبيد وقيل
غير قوس بند وقيل ما يرعى به عان ولو وصى من لا ج عليه ان يج عنه بالقرص من
ثلثه حجة بعد اخرى راجا او راحلا نص عليه حتى ينفذ وعنه موته حجة وبقرينة ارث

وقال ابن ابراهيم بعد حجته الحج او سبيل الله فان لم يكن الالف او البقية فمحيته يبلغ وعنه
يعان به في حجة وعنه يجوز وان قال حجة بالالف فكله من حج عنه او لا وسبيل البقية اريد
جوز به في البقية وان الى المعين الحج فبطل في حقه لقوله يعقوب بن عبد الله بن وهب
بمنه فلم يقبل وكما لو لم يرد الموصي في البقية في السبيل على الخروج فله ابو طالب وحج عنه
بأقل ما يمكن نفقة او اجره والبقية للورثة كالعرض في كونه حجوا عنه وله تأخير لعذر
ولو قال من عليه حج صرفت الالف كما سبق وحسب من التثنية الفاضل عن نفقة المثل او اجره
مثله للعرض وفي الفصول من وصي ان حج عنه بكذا المسمى ما عين زائد على النفقة لانه مشابه
جعله واحسان ولا يجوز في الحج ومن ادعى ان حج عنه ما لنفقة صح واختار ابو محمد الجوزي ان
وصي بالالف حج بها من في كل حجة قدر نفقته حتى ينفذ ولو قال حجوا عني بالالف فما فضل
للورثة ولو قال حج عني زيد بالالف فما فضل وصية له ان حج ولا يعطى الى ايام الحج قاله احمد
نقل ابو طالب استرى به ما عاين بحجبه قال لا يجوز فذخا لم يقبل الجوزي ولا يصح ان حج
وصي بأخر اجازة عليه قال لانه منفذ لقوله تصد وعني به لا ياخذ منه وكما لا يصح على
داية موصي بها في السبيل ولا حج وارتض عليه واختار جماعة على ان غنيته ما لم يرد على
نفقته وفي الفصول ان لم يعينه جاز وقيل له في رواية اي داود او وصي ان حج عنه قال
لا لانه كان وصية لو اريد ولو وصي حج نفلا في حجة صر في عام بطلان ولو وصي
بذخر كتب العلم لم ينفذ قاله احمد وقال ما يجني ونقل الاثر من لا يابن ونقل عنه محب
من ثلثه وعنه الوقت قال الخلال الا حوط دنيا ولو وصي بأخر او ثلث ما له صح وصرف
في جميع الكعبة وتوزيع المساجد ذكره ابن عثيمين قال هو وابن الجوزي وفي الثواب صرف
في تكفين الموتى وفي الماء صرف في عمل سنن المجاهد وقال ابن الجوزي اما من عنده او حكاية
عن السافعي وله قاله لو ان رجلا وصي بثلثه من العلم لا خروا كان فيما كتب الكلام لم يخل
في الوصية لانه ليس من العلم **فصل** اذا وصي بثلثه عمه وعنه بعمه المجاهد

وقيل

مع علمه به او قوله بثلثي يوم اموت ووصية مطلقا له كصيد وقع بعد موته في اجبولة
نصفها خلافا للاسناد وغيره وان ثلث بها شي فموجب في صان الميت اخلاف وسبق في
الغيب ضامه بين جفرتها في ثنائه والظاهر ان هذا له من قال يملك صيدا وقع بعد موته
في اجبولة نصفها والا فلا فرق قال احمد قضي النبي عليه السلام ان الية ميراث وعنه هي
لو وثقه قال لا نأما تجب بعد موته ولو وصي بثلثه امته ابد او لا خير فيها او بقاها تركه
صح ولما لك وصيها بغيرها كعتق وقيل وعن كفايته كعبد موصي في انفاق وبه الوصية له
وقيل بيع لما لك نفعا وقيل لا وله كفايته الاخلاف وله قيمة ولدها وقيمة من وطى سبية
وقيل من من ثلثا وعليه ما يخرج لو لم يصر من قالها اهل يلزمه القيمة وان جنت سلمها
هو او فداها مسلوته ولا يطا في الرغيب وجان ولما لك نفعا خذتها حبرا وسفرا
واجازتها واعادتها وقيمة المنفعة على وارثها ان قبلها قاله في الاسناد وفي البقرة ان
قبلت فروقه بثلثها مقامها ويحمل انه لما لك النفع قال وهو اولى وقيل لحد موطئه وذلك
من تزويجها اليها وحب رطله ولها ما لك الرقة وسئل عنها ومهرها ونفقتها
وحضانة ونفقتها بعد الوصي لو وصيه وطع به في الاسناد وانه يحمل مثله في هذه نفقة وان
وسحاهاشمرا وسليم وسئل لورثته الموصي وهل يعبر خروج منها من ثلثه او ما قيمتها
بنفعا وبدونه وفيه وجان وان وصي بنفعا وقتا فقيل كذلك وقيل يعبر بحد من
ثلثه لا ما كان يقوم به مفرد او يصح بيعها ويصح مال الكفاية والولاية لسيد وما لم يكتب
وهو كسرية ويصح به لزيد وبنه لعمرو ويعتق با دابة ويملكه زيد بحجته فيبطل وصيته
عمرو مطلقا فيما بقي وان قال لصعوا لهما فاشا وادته وان قال اكثر ما عليه ومثل صفه
وضع فوق نصفه وتوق بعه وان قال ما شاءا لهما وقيل لا كما شاءا لهما وفي اخلاف
ومن مات وعليه وصية ان الوصية لا تصح بمال الكفاية والعقل لانه غير مستفاد
وان وصي بكنانة ايمان فاقوله ثلاثة نقل حنبلي

نقل

باب عمل الوصايا

إذا أوصى له مثل نصيب وارث عينه فله مثل نصيبه مضمومًا إلى المسألة وفي القول
احتمال ولو لم ير منه موصي مثل نصيبه لما منع وإن لم ير عينه فله كالمثل نصيبًا مضمومًا منع
ابن نصف ومع زوجة تسع وكذا وصيته بنصيبه لأنه أمكن تصحيح كلامه بحمله على الأصل
وهو اعتبار الحمل على الجواز ولأنه لو وصي ما له صح مع تضمنه الوصية بنصيب الورثة
وقيل لا يصح لأنه وصي بحصة كذا في ما يأخذ من إرثه وإنما يصح في التولية بعنقه ما استمر
به للعرف في حقه خلاف بعنقه بما يباع به فلان عبدك ويعلمانه وقالوا يصح وطأه من
يبيع البيع ولو كان الثمن عرضًا وذكر بعض هؤلاء استدعاء التولية المثل وإن قال كاعظمهم
فله مثله ذكر في الرغيب وإن وصي مثل نصيب والده وله ابن وبنت فله مثل نصيب بنت
نقلا من الحكيم ومثل نصيب وارث لو كان فله مثل نصيبه لو كان موجودًا منع اثنين الربع
ومع أربعة السدس فصح مسألة عدم الوارث ثم وجود ثم ضرب أحدًا في الأخرى
ثم قسموا ارتفاع على مسألة وجود فما خرج أضفه إلى ما ارتفع وهو اللوصي له واقسم
ما ارتفع بين الورثة وكذا العمل لو وصي مثل نصيب وارث الأمثل نصيب وارث لو كان
فلو خلف خمسة بنين وصي مثل نصيب أحدهم الأمثل نصيب ابن سادس لو كان فاضرب
مسألة عدمه خمسة في مسألة وجود ستة ثلثين فاقسمه على مسألة الوجود لكل واحد
خمسًا وعلى عدم الكل واحد ستة فقد وصي بستة واستثنى خمسة فله سهم يضاف إلى
الثلثين ذكر أبو الخطاب ومعناه للشيخ والمحرو وغيرهما وفي بعض نسخ المصنف المفقود
أربعة بنين وصي مثل نصيب أحدهم الأمثل نصيب ابن سادس لو كان قاله صاحب النظم
وإن على هذا يصح أنه وصي بالخمس إلا السدس كذا قال مع قوله في الشيخ المعروفة أربعة
أوصي مثل نصيب خامس لو كان الأمثل نصيب سادس لو كان على قياس ما ذكره الأوصي بالسدس
إلا السبع فيكون له سهمان من اثنين وأربعين وكذا قال الحادق أنه قياس ما ذكره وإن

توهم أوصى له بالخمس إلا السدس صحح باعتبار إن له نصيب الخامس المعد وغير المضموم
وإن النصيب المستثنى هو السدس وهو طريقة السافعية وما قاله الحادق في صحيح يؤيد
أن نسخة معروفة على الشيخ أربعة أوصي مثل نصيب أحدهم الأمثل نصيب ابن خامس لو كان
فقد أوصى له بالخمس إلا السدس ويوافق هذا قول ابن قدامين في اثنين وصي مثل نصيب ثالث
لو كان الربع والأمثل نصيب رابع لو كان سهم من أحد وعشرين ولو وصي بضعف نصيب
ثلاثة وبضعفيه ثلاثة أمثاله وثلاثة أضغافه أربعة أمثاله وقال الشيخ ضعفاً مثلاً
وثلاثة أضغافه ثلاثة أمثاله ولو وصي بخط أو قسط أو نصيب أو جز أو شيء إعطاء وارثه
ما تمول وثلاثة الأخطأ أعطى ما يصح استثناءه وبسهم من مال وهو سدس ولو كان غائبًا
مضمومًا إليه نقلا من ابن منصور وقيل سدس كله أطلقه في ولاية حرب وأطلقه في المحر
والروضة وعنه له سهم مما يصح منه المسألة مضمومًا إليها إحداهن الحرقى وعنه
له مثل أقلام مضمومًا إليها إحداهن الأخطأ وصاحبه وقال القاضي وجماعة عليهم الأثر
على السدس وكذا الشيخ أن صح في لغة أو إثارة السدس فكسدر موصي به ولا يخفى
فصل وأن وصي بخبر معلوم كذا فخذ من مخرجه واقسم البقية على مسألة
الورثة فإن لم يصح ضرب المسألة أو وقع للبقية في المخرج فيصح بما بلغ ثم ما للوصي مفروب
مسألة الورثة أو وقفاً وما للكل وارث في بقيه المخرج بعد الوصية أو في وقفه وكذا
أن وصي باجرأ ثلث وأحرث وإن ردت أحدتها من مخرجها فجعلها ثلث
المال فإذا وصي بنصف وربع وله أنان فأجازا صحت من ثمانية وإن ردتا جعلت الثلث
ثلاثة والاثني ستة وإن أجازا لأحد مما ضرب مسألة الأجارة في مسألة الرد اثنين وسبعين
للجاء له سهم من مسئلة في الأخرى وكذا من رد عليه والباقي للاثني وإن أجازا اثنين لها
وردت الأخرى فله سهم من الأجارة في مسألة الرد ولمن رد سهم من الرد في الأجارة والباقي
للوصيين على ثلاثة وإن أجازوا واحدًا واحدًا واحدًا واحدًا فاعمل مسألة الرد

وخذ من الخبز لمن أجاز له ما يدفعه بأجاز مائة فإن أنكر فابسط الكل من جنسه ولو عرت
الوصايا المال فكسلة غايلة نص عليه فنصف وثلثان من سبعة فمالا يقسم مع الأجاز
عليها والثلث مع الرد ومال ونصف من ثلاثة نص عليه وحزم به الأثر في الغيب
وجه فمن وصي ماله لوارثه وأخر بثلثه وأخير فلا أخى المستحق ثلثه ومع الرد هل
الثلث بينهما على ثلاثة أو أربعة أو لا يجزي فيه الخلاف ولو وصي لزيد ماله ولعمرو بثلثه وله
إنسان فأجاز فألما أن أرباعا لزيد نصف وربع ولعمرو ربع وإن رد فألثلك ذلك
ولكل ابن أربعة وإن أجازا لزيد فلعمرو ربع والثلث والبقية لزيد أعطاه الوصية
أو المكن منها وقيل ثلاثة أرباعه كالأجاز لهما وإن أجازا للعمرو فله ثمة الثلث
وقيل ثمة الربع ولزيد ثلاثة أرباع الثلث وإن أجاز ابن لهما أخذ ما معه أرباعا وإن
أجاز لزيد أخذ ما معه وقيل ثلاثة أرباعه وإن أجاز لعمرو وأخذ نصف ثمة الثلث
وقيل نصف ثمة الربع وقيل الثلث أو الربع **فصل** وإن وصي لزيد بعد
ثمته مائة ولعمرو بثلث ماله وماله غير العبد ما شئت فلزيد ثلاثة أرباع العبد
ولعمرو وربعه وثلث الماسين ومع الرد لزيد نصفه ولعمرو سدسه وسدس الماسين
وطريقه أن يعطى كل واحد ما وصي له بقدر ثمة الثلث إلى مجموعها وقيل يقسم
الثلث بينهما على حسب ما لهما في الأجاز أحيان الشيخ لزيد ربع العبد وخمسة
ولعمرو عشرة ونصف عشرة وخمس الماسين وطريقه أن ينسب الثلث إلى الحاصل لهما
مع الأجاز فيعطى كل واحد بقدر النسبة ولو وصي بثلثه لزيد وبماية ولعمرو وبتمام
ثلث آخر عليها الهك وثلثه مائة بطلت وصية بكر والثلث بينهما وإن جاوز المائة
فأحرقت وإن رد فكل نصف وصيته في اختيار الشيخ وقيل إن جاوز مائتين فلزيد
نصف وصيته ولعمرو ماية ولبكر نصف الزائد وإن جاوز مائة فلزيد نصف وصيته
وبقية الثلث لعمرو مع مائة بكر وقيل بطلت وصية بكر فماله ولو وصي له بعد

وآخر تمام الثلث فملك العبد قبل الموصي المقت فمئة من ثلث التركة بعد تقويم يردونه
ثم البقية للتمام ولو وصي لوارث وغير بثلثيه اشترى كأمع الأجاز ومع الرد على الوارث
الأخر الثلث وقيل نصفه كوصيته لهما بثلثه والرد على الوارث وإن رد وأما جاوز
الثلث لا وصيته عينا فالثلث بينهما وقيل للأخر وقيل له السدس وإن أجاز للوارث
فله الثلث وكذا الأخي وقيل السدس **فصل** وإن وصي لزيد بثلث ماله
ولعمرو بثلث نصيب أحد بنييه فقبل لكل منهما الثلث مع الأجاز كالفرد لهما والسدس
مع الرد ويصح من ستة وقيل لعمرو وابن بعد إخراج الثلث وهو ثلث الباقي تسعان
وفي الرد لهما الثلث على الخمسة وإن كانت وصية زيد بثلث باقي المال فعلى الأول لعمرو
الثلث ولزيد ثلث الباقي مع الأجاز ومع الرد الثلث على خمسة وعلى الباقي فيه رد
لوقوف معرفة كل من ثلث الباقي ونصيب ابن على الآخر فأجعل المال ثلاثة أسهم ونصيبا
فالنصيب لعمرو ولزيد بثلث الباقي سهم ولكل ابن سهم وهو النصيب وبالمال نصيب
مخرج كل وصية في الأخرى يكن تسعة أو ثمانية أو ما زاد من مخرج الوصية فالجوز
فالنصيب سمان ويصح من ثمانية وإن شئت قلت للاثين سمان ثم نقول هذا مال ذهب
ثلثه فرد عليه مثل نصفه فيصير ثلاثة ثم رد مثل نصيب ابن لوصيته النصيب فيصير أربعة
وبالجوز مالا أو الوثمة نصيبا وثلث باقيه يبقى ثلثا مالا للاثني نصيب بعد نصيبين
أجر وقابل وأبسط من جنس الكسرة أقد فاجعل المال ثمانية والنصيب اثنين وإن
وصي له بمثل نصيب أحد بنييه الثلاثة الأربع المال فخرج الكسرة أربعة وربعه نصيب
خمسة وهو النصيب ورد على عدد البنين واحدا أو اثنين فيخرج الكسرة بصير عشرة
فللوصي سهم وإن شئت قلت فضل كل ابن ربع فكل ابن ربع يبقى ربع اسمه بنية وبنيهم
فله نصف من سهم من ستة عشر ولو قال الأربع الباقي بعد النصيب فالباقي بعد ماله
النصيبا وربعه أجر وقابل فيصير مالا وربعاً وأربعة أنصاف وربعاً أبسط من جنس الكسرة

يصير خمسة اموال وسبعة عشر نصيبا فاجعل المال تسعة عشر والنصيب خمسة فالوصية
 اثنان ولو قال الاربع الباقي بعد الوصية فالباقي بعدها النصيب ثلثة قالوا ربعا من نصيب
 الوصي يبقى ربعة هو الوصية زنة على انصبا واسطما او باعافله سهم من ثلثة عشر
باب الوصي ابيه
 يصح الوصية الى سيد عدل ولو رقيق باذن سيده وعنه يصح الى مملوك وعنه مراهق
 ومثله سفينة والى قاسق ويضم اليه امين لان اكل الحفظ به وذكرها جماعة في فسق طار
 فقط وقيل عكسه ويصح الى عاجز خلافا للرغيب ويضم اليه امين واختار ابن عقيل ابداله
 وفي الكافي الحاكم ابداله ولا يظن حاكم مع وصي خاص كاف قال شيخنا فيمن وصي اليه
 باخراج حجة ولانه الدفع والتعين للناظر الحاضر جماعة انما للولي العام الغرض
 لعدم اهليته او فعله محروما فظاهر لا ينظر ولا ضم مع وصي متهم وهو ظاهر كلام جماعة
 ويقدم كلامه في ناظر الوقف وتقل ان من صور اذا كان الوصي منهما لم يخرج من يد وجعل
 معه اخرون وتقل يوسف بن موسى ان كان متماضم اليه رجل يرضى اهل الوقف بعلم واجزا
 ولا تنزع الوصية منه وترجمه الحلال هل للورثة ضم امين مع الوصي المتهم ثم انضه
 باجتن من الوصية توجه جوان ومن الوصي فيه نظر بخلاف ضم مع الفسق وفي عيون
 المسائل ابتداء الحجة على سيد بدو ما له انه مال الخستي ضياعه في غير وجهه فجاز الحاكم
 حفظه كما لو وجد مال غني في مضبعة وداى الحاكم الوصي سيد مال اليتيم ويعبر اعلامه
 فان كان الوصي كافرا فوجان ويعتبر الشرط عند الموت والوصية وقيل فيها وقيل
 يكفي عند الموت وقيل وعند الوصية ويضم امين ومن وصي الى واحد ثم الى آخر
 ولم يعزل الاول اثره انصر على ذلك ولا ينفرد احد بما يصرح لم يجعله له نص على
 قيل له فان اخذ بعض المال ذونه وقال لا ادفعه اليك قال انما عليه الجهد والجهل
 فيما ظهر له وما غاب عنه فليس عليه قيل فرفع امرهما الى الحاكم ويبرأ منهما قال نعم

ومن وجد منه ما يوجب عزله قال الشيخ او غاب لزم ضم امين فان وجد منها في الاكفاء
 بواحد وجهان وان صحت بحول ضعف او علة او كن عمل ونحو قيل يضم امينا وقيل
 له ذلك وان كان لكل منهما الصرف ولا يجوز له ان يكون في الاحكام السلطانية في العامل
 فان كان فيه ناظر قبله فان كان مملوكا صح فيه الاشتراك فان لم يجز به عرف كان عزلا
 للاول والا فلا ولو وصي اليه الى ان يبلغ او يحضر فلان وان مات فيلان صح ويصير الثاني
 وصيا عند الشرط ذلك الاحكام او هو وصي سنة ثم عمر والخبر امير كرم زيد والوصية
 كالثامير ويتوجه لان الوصية استنابة بعد الموت فهي كالوكالة في الحياة ولهذا
 هل للوصي ان يوصي يعول من وصي اليه ولا يصح الا في معلوم والوصي عزله وغير ذلك
 كما لو قيل فلان لا يعارض ذلك ما ذكره القاضي وجماعة اذا قال الخليفة الامام بعدك
 فلان فان مات فلان في حياته او تغير حاله فالحليفة فلان صح وكذا في الثالث والرابع
 وان قال فلان ولي عهدي فان لم يمات فلان بعد لم يصح للثاني وعملوه
 بانه اذا ولي وصارا ما حصل الثمر والنظر والاختيار اليه فكان العهد اليه
 فيمن يراه وفي التي قبلها جعل العهد الى عين عند موته ويعتبر صفاته في الحالة التي
 لم يثبت للمعود اليه امامة وظاهر هذا انه لو علق ولي الامر ولاية حاكم او خليفة
 بشرط سقوطها او بشرط فوجد الشرط بعد موت ولي الامر والقيام مقامه ان ولايته
 تبطل وان النظر والاختيار لم يبق مقامه يؤيده ان الاحكام اعتبروا ولاية الحكم
 بالوكالة في مسائل وانه لو علق عمقا او غيره بشرط بطل موته قالوا لو زال ملكه
 فبطل تصرفاته قال في المعنى وغيره ولا ان اطلاق الشرط يقتضي الحياة ولهذا لو علق
 عمقا منجزا بشرط فوجد بعد موت المعلق لم يفتق واذا بطل العتق وغيره مع ان فيه
 حقاله ولهذا الواقع على ابطال الشرط فها هنا اولى وقد يقال ظاهر هذا انه لو قال
 لعبد عمرو ان قت فانت وعبدي زيد حران فباعه ثم قام او قال ان قت فانت

تمطر

طالب وعبدى زيد خرقا بانها قامت انه لا يعق زيد وقال صاحب الرعاية يحمل عقته
 وعدمه وللوصي قبولها حياة الموصي وبعد موته ويعتبر قبولها له عزل نفسه فيما
 وفي المحرر اذا وجد حاكما ونقلا الاثم وحبل وعنه لا بعد موته وعنه ولا قبله اذا
 لم يعمل قيل لاحمد ان قبلها لم يغير في الموصي قال لا يلزمه قبولها اذا اغير في ما انفعه وصي
 متبرع بعروف في قبولها من تنبيه ذلك **شخا** ولا يصح الوصية الا في معلوم بل الله الموصي
 كوكاله كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغار وحد قد فقه يستوفيه لنفسه لا للموصي
 لا باستيفاء دينه مع رشده وادبه وفي الانصاف منع وتسلم في وكالة عامة بيع ماله وصرفه
 في ذلك او تصرفه في ماله اطلاقا بكل دليل وكثير وان الوصية تصح كالأب للمصلحة المضاربة
 يؤيد ما ذكره رواية اليموني فمن وصي اليه في شيء لا يتجاوز فان وصي اليه في تركه وان
 يقوم مقامه وهذا وصي في جميع امور بيع ويشترى اذا كان نظرا لله وان وصاه بتفريق
 ثلثه او قضا دينه قاضي الوثقة او محذوا وتعذر وثوقه في حواضن باطنا وتحميل ثلثه
 من بقية ماله واثان وقيل له في رواية اخرى ادفع عدم البينة في الدين اجل له ان
 لم ينفذه قال لا فان فرقة لم تظهر ومن مستعرق او جهل موصي له فيصدق هو او حاكم
 به لم يثبت لم يضمن على الاصح وفي حبس البقية لتعطون ما عندهم او يعطيهم ويظا اليهم
 بالثبوت واثان ومع بينة في لزوم قضائه بلا حاكم وقال الشيخ في حوائج روايات
 ما لم يوافق وادبه المحلف وقبراه المومن باطنا بقضائه دينه يعلم على الميت الروايات
 قيل له وصي جعله الورثة يثبت واغلقوا عليه ولم يخرجوه حتى اشهد لهم وخرج منها
 قال لا يجوز له جهده جهده ولا يدفع اليهم قيل له في رواية اخرى ادفع في تركه ورثة
 وغنما قال لا يدفع المال اليهم حتى يخضوا الغنما والمدين دفع الدين الموصي به لمعين اليه
 والي وصي الميت وان لم يوص به ولا يقبضه عينا والى الوارث والوصي وقيل الوصي وان
 صرف اجني الموصي به لمعين وقيل وغيره في جهته لم يضمنه وان وصاه باعطاء مدع ذم

بسمه بعد من اسما له قاله **شخا** وقيل ابن ماني بينة ونقله عبد الله ونقل يقبل
 مع صدق المدعي ونقل صاحب انه اوصى ابن العوزان على خمسين دينارا وهو يصدق فيما قال
 يتبع من عمله اذا لم يعطى او صاحب كل ذكروا في عشرة وراهم عشرة ونقل ابن ماني
 فمن وصاه يدفع ماله لانه لم يدفعه مع غيبة الورثة واذا قال لصع بلقي حيث شئت او
 اعطته او تصدقته على من شئت لم يرج له في المنصوص وقيل مع عدم قرينة وكذا اولده
 وورثة غنيا او فقرا نص عليه واباحه صاحب المفق والمحرر وذكر جماعة منع ابنه وذكر
 اخرون وايه ولم يزدوا وذكر ابن رزين منع من موته وجهاء لو قال تصدق من مالي
 احمل ما ينال له الاسم واحمل ما قل وكثر لانه لو اراد معينا عينه ذكرها في التمهيد في
 الزيادة على اقل الواجب ومن وصي اليه بغير بطريق مكية او في السيل قال لا اقدر
 فقال الموصي فاعل ما توى لم يخرج حفرها بد او قوم لا يملهم لما فيه من تخصيصهم نقله
 ابن ماني ولو امر ببناء مسجد فليجده عرضة لم يخرج ثرا عرضة يزيد ما في مسجد صغير
 نص عليه ولو قال يدفع هذا الماشي فلان فاقرا بقرينة والوصية ذكره **شخا**
 وللوصي بيع عقار لو دونه ذبا وابوا ببيعة الواجب او غابوا او لهم ولصغار وللصغار
 حاجة وفي بيع بعضه من نص عليه وقيل يبيع بقدر دينه ووصية وصفا وقيل
 لاحمد يبيع الوصي له وعلى الصغار يجوز قال اذا كانت نظرا لله لا على كفاي يوفى منه
 رشدها كالأب في كل شيء الا في النكاح قيل له وان لم يكن اثبت وصيته عند القاضي
 قال اذا كانت له بينة ومن مات بقرينة ولا حاكم ولا وصي فلم يسلح جوف تركته ومع ما رواه
 وقيل الا الا ما يلقته منها ثم من عنده ويرجع عليها او على من يلزمه نفقته وان نواه
 ولا حاكم فان تعذر ادائه او اباه اخرج وقيل فيه وجهان كما كانه ولم يسأله
 او لم يضمنه ادبه والله اعلم **كتاب الفرائض**
 اسباب الارث نكاح ورحمة ولا تحقق وعنه وعند عدم من هو الاله وهي الواخاه

باب ما قلناه

قال في المفق فصل في الواجب
 على الثابت ان البالغ اذا كان
 انكح وقال صاحب ان كان
 البس على الصغار والاك
 اذا كانت حقوقه
 في عقار او في بيع اما العتقة
 حاكم الى البيع
 ولو لم يكن له
 لان ذلك من
 للصغار
 احتياقا للميت
 في قضائه
 وقال الشيخ
 لا يبيع بغير
 لا تصرف في ما
 من غير كذا
 ولا يبيع بغير
 ولا يبيع بغير
 ولا يبيع بغير
 ولا يبيع بغير

لانه دلحققة او مجاز و ابن الاخ ليرباخ او اثنين من اخوة او اخوات وان سقط باب
 لا يباع فيها والتلت مع عدمهم فتزوج وامر واخوان لا يسمي مسئلة الا لزام لان
 ابن عيار جعل للامة ثلثا والباقي لهما وهو انما يدخل النصف على من يصير عصبه بحال وان جعل
 للامة سدس فلا يحكم الا بثلثه وهو لا يري القول وله اني زوج وابوين ثلث الباقي بعد
 فرض الزوجة لهما نص عليه لانها استويان في السبب المدعي وهو الولاد واما والاب
 بالتعصيب بخلاف الجد وعند ابن عيار لهما الثلث كاملا وعن احمد انه ظاهر القرآن
 قال في المغني والحجة معه لولا اجماع الصحابة ولو انقطع نسب ولها وتعصية من ابيه
 لامن امه للونه ولدونا او منقيا بلعان او اذ عنة امرة والحق لها وروى
 الفرض منه فرضه وعصبته بعد ذكوره ولد له وان يترك عصبته امه في الوث ويروى
 اخوة لانه مع بنته لا اخوة ونعانا بها ونقل جوين ويعقلون عنه وروى احمد عن
 ابن شبيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام كتب كتابا بين المهاجرين والانصار على ان يعقلوا
 معاقلهم وينفذوا عاينهم بالمعروف والاصلاح بين المسلمين واحمد بن حريش جري المهاجرو
 والانصار بعضهم اوليا لبعض وعنه امه عصبته احسان ابو بكر **وحيثما** فان عذمت
 فعصبته فان استلحقه ولحقه اخواته وعنه برقة على ذي فرض فان عدم فعصبته عصبته
 فلو مات ابن ابن ملاءنة عن امه وجدته الملاءنة فلامه الجميع على الاولى والثالثة
 وعلى الثانية الثلث والبقية للجد ونعانا لها وليست الملاءنة عصبته لولد بنتها
 وظاهر احتيا والاجر يروى وهو ذو الفرض فرضهم ومما ينعى لمولاها ان كانت مولاة والا
 لبنت المال ولا يورث ثوبا ملاءنة وزنا وفرد لها با حقة لاب وعنه بلي وقيل
 في ولدملاءنة والجد فاكتر السدس ان تخاذلن والاولا لقرههن ومنصوصه ان
 البعدي من جهة الام تساو القربى من جهة الاب والبروت غير ثلاث امرا لامة
 وامر الاب وامر ابى الاب وان علون امومة وقيل وابوة الامدلية بغير وارث

كما في الامه واخوان **شيخا** ويرث امر الاب والجد منهما كالعمة وعمته لا فويلها
 لامة امر مع الاب وامه السدس وقيل نصفه معاد ويرث الجد بقرابته وعمته
 باقواها ولو تزوج بنت عمته فجدته امر امهم ولديها وامر ابى ابنه وبنت خالته جدته
 امر امهم وامر اقرب **فصل** ولينبت صلب النصف فهو لينبت ابن له لاخت
 لا يوين له لاب منفردات لم يعصبين ولتستين من الجميع فاكتر لم يعصبين الثلثان ولينبت
 ابن فاكتر مع بنت صلب السدس مع عدم تعصب وتقول المسئلة به فان عصبها اخوها فهو
 الاخ المشؤم لانه ضرها وما استغ ذلك في عيون المسائل والمنتخب وغيرهما وكذا لاخت
 لا ي فاكتر مع اخت لا يوين فاما العائيلة مع زوج واخت لا يوين ان المدركا فاكتر لم يروى
 وكذا بنت ابن ابن مع بنت ابن وعلى هذا ذكر في المنتخب وغيره وتقول المسئلة بسدس
 الاخت فان عصبها اخوها فهو الاخ المشؤم لانه ضرها وما استغ ذلك في عيون المسائل
 وغيرها فان اخذا الثلثين بنات صلب او بنات ابن اوها سقط من ذواتهن ان لم يعصبين
 ذكرا وانها انزل من بنى الابن للذكور مثل الانثى ولا تعصب ذات فرض على منه وكذا اخوات
 لا ي مع اخوات لا يوين الا انه لا يعصبهن الا اخوات للذكور مثل الانثى والاخت فاكتر
 مع بنت ابنت ابن فاكتر عصبته ولو احدى كوا كان وانثى من ولد امر سدس ولا ينبت
 فاكتر ثلث بالسوية وسقط جذ باب وابتدأ بقرب وولدا ابنه وولدته بالامه وولد
 الابوين باين وابن ابن واب وولد الاب لهم وباخ لا يوين وعنه يسقط ولدا الابوين
 والاب بجد وهو اظهر اخوان **شيخا** قال وهو قول طائفة من اصحاب احمد كذا في
 حفص البركي والاجرى وذكر ابن الزاغوني عن بعض العلكرى والاجرى وذكر
 ابن الحوزي الاجرى من اعيان اصحاب احمد ونقل ابو طالب اقوال يقول وفيه
 ليس الجذ بالاقوال القوي على سلم افضلكم زيد ضعفه **شيخا** وهو من رواية ابن
 حديث حسن واسان ثقافت وروى مرسلا وسقط به ابن اخ وولد الامه بولد وولدا ابن

قط قيل له لا اظهرت هذا من عندك كان مهيأ فنبته وربح مع ثلثين او ثلث او
سدس من اموالهم وتقول على الافراد الى سبعة عشر كذا زوجات وجدتين واربع اخوات
لا يرثون اخوات لا يورثن وهي الاموال لان الورثة نسأ فان كانت الزكة تسعة عشر
دينارا فكل امرأة دينار وبعباياها فالسبعون المسائل ونظم بعضهم
قل لمن قسم الفرائض واسألك ان نالت الشيوخ والاحداثا
ماتت عن سبع عشر انثى من وجوه شتى لحزن التواثا
احذت هذه ما احذت تلك عمارا ودهرهما واتا

ومن مع سدس او ثلثين من اربعة وعشرين وتقول للسبعة وعشرين وفي البقرة
رواية الى احدى وثلثين ولعل مراده بالرواية عن ابن مسعود كماله في الروضة وشي
الخيالة لعله عولها والمنبرية لقول علي رضي الله عنه على الميوسا رثما تسعا وقرص
من جنس يقول السبعة فقط وهي امرؤ واخوة لا يرثون اخوات لا يورثون اولاد وادالم
يستغفر الفرض المال ولا عصبه ردا الباقي على كل فرض بقدر الزوجات ووجه
قله الجماعة وعنه لا ردة رعت على ابيهم او مع ذى سهم ونقله
ابن مسعود الا قوله مع ذى سهم فان ردت على الواحد اخذ الكل وتأخذ الجماعة من
جنس كيات بالسوية وان اختلفت اجناسهم فخذ عددهم من اصل ستة ابد
لان الفروض كلما خرج من ستة الا الربع والثلث وهما فرض الزوجين وليس من اهل
الزوج فان انكر شي صححت وضربت في مساكنهم لانه السنة فحدة واخ لا يرث من اهل
وامرؤ اخ لا يرث من ثلاثة وامرؤ بنت من اربعة وامرؤ بنات من خمسة فان كان معهم
أحد الزوجين قسم الباقي بعد فرضه على مسألة الرذ كوصية مع اربث فاحوان
لا يرثون زوج اوها وزوجة وامرؤ من اربعة وهما اوجدان وزوجة من ثمانية وزوج
وامرؤ بنت او زوجة وحنة واخ من ستة عشر ومكانه زوجة من اثنين وثلاثين

ومع البنت ستان اربعين وتصح مع كسر كاسياتي وان شئت صح مسألة الرذ ثم رذ
عليها الفرض الذوجية للنصف مثله وللربع ثلثا وللثمن سبعا وابسط من خرج كسر
ليزول وابوان وبنات من ستة ثمان مائت احدى البنين وخلفت من خلفت فان كان الميت
ذكر فقد خلفت اخا وحنة من ثمانية عشر توافقا مائت عنه الاخت بالانصاف
فيضرب نصف احدىهما في الاخرى اربعة وخمسين ثم من له شيء من الاوله مضروب في
وقول الثانية تسعة ومن الثانية مضروب في فوق مائت عنه وهو سهم وان كان
الميت انثى فقد خلفت اخا وحنة لا يرث وتصح من اربعة توافقا مائت عنه
بالانصاف فيضرب نصف احدىهما في الاخرى يكن اثني عشر ومنه تصح المسلمان وشي
المأمونية لان المأمون سأل عما يحيى بن اكرم لما اراد ان يوليئه القضاء قال له ابوان
وبنات لم قسم الزكة حي مائت احدى البنين وخلفت من خلفت فقال الميت الاول
ذكر ام اني فعلت ما عرفت فقال له كرسك ففطن يحيى انه استصغره فقال من معاخذ
لما ولده النبي صلى الله عليه وسلم اليمن وسن عتاب بن اسيد لما ولده مكة فاستحسن
جوابه وولاه القضاء

في المسائل والناسخات وقسم الزكيات

اذا انكسر سهم فربو عليه ضربت عدة ان يابن سمانه او وقف لها في المسئلة وعولها
ان عالت ولا يرث لو احدىهم ما كان لجماعتهم او وقفه وان انكسر على فردين فاكر ضربت
اخذ المتماثلين ككلاية وثلاثة او اكثر المشاهدين بان كان الاقل حراما من الاكثر كنصفه او
وقها او بعض المباين في بعضه الى اخره ووفق المتوافقين كسنة وثمانية عشر في كل
الاخر ثم وقها فيما بقي ثم المسئلة وعولها ان عالت وما بلغ منه يصح ثم من له شيء من
اصل المسئلة مضروب في العدد الذي ضربته في المسألة وهو المسمى جزء السهم فما
بلغ قله ان كان واحدا ونسمة على الجماعة ومتى يابن اعدادا الرؤس او الرؤس والسما

١٢٧
كأربع نسوة وثلاث جذات وخمس أخوات لأم صارت صا وأربع نسوة وخمس جذات
وسبع بنات وتسع أخوات لأبوين أو لأب تسعة مسئلة الأمتان لها تسع بنات أو ثلث
وما بين وأربع بنات لضرب الأعداد بعضها في بعضها الفوا مائة وستين ثم في المسئلة وليس
في الورثة نصف يبلغ عدد عشر **فصل** من مات من ورثة ميت قبل قسم
تركته وورثته وورثته كالميت الأول كعصبة لها قسم على ما بقي وإن لم يرث وورثته لم يمت
غيره كاخوة لم يمتون صححت الأولى وقسمت بينهم الميت الثاني على مسئلة وصحت كاتقدم
وإن لم يرثوا الثاني كارتفع الأول صححت الأولى وقسمت بينهم الثاني على مسئلة فإن انقسمت
صحنا من الأولى وإن لم ينقسم ضربت مسئلة أو وقفا لسمامه في المسئلة الأولى ثم من له
من الأولى في مفرق في الثانية أو وقفا ومن له من الثانية شيء مفرق في سهام الميت الثاني
أو وقفا أو زوجة وبنات وأخ من مائة مائة بنت عن عمها وبنات وزوج فهي من أربعة
وصحنا من مائة ولو كانت الزوجة أم البنت الميعة كانت من اثني عشر توافق سهامها
بالربع فيصير ربعا ثلاثة في الأولى أربعة وعشرين ولو خلفت البنت بنتين عاليت إلى
ثلاثة عشر فيصير بها في الأولى لمباينها لسمامها الأربعة تكن مائة وأربعة وعشرين في مسئلة
فأكثر كمالك في الثاني مع الأول واختصاص المناشآت أن توافق سهام الورثة بعد صحيح
جزء نصف وخميس وجزء من عدد أصغر كاحد عشر فترد المسائل إلى الجزاء سهام كل وارت
إليه وإن فصل أبوان وأبنتان لم يقسم حتى ماتت إحدى البنين أحتج إلى السؤال
عن الميت فإن كان رجلا فالأب جذ الأبواب وارت في الثانية وتصحان من أربعة
وخمسين وإن كان امرأة فهو أبوان وتصحان من اثني عشر وتسمى المأمونية لأن المأمون
سأل يحيى بن الحكم عما يقال من الميت الأول فعلمهم **فصل** إذا ملك نسبة
سهم كل وارت من المسئلة خروفا من التركة كنسبة ولو قسمت التركة على المسئلة
وصرت الخارج بالتقسيم بينهم كل وارت خرج حقه ولو ضربت سهم كل وارت في عدد

١٢٨
٤٧٣
التركة أو وقفا وقسمت المرفوع على المسألة أو وقفا خرج حقه وإن أودت القسمة على
قراريط الدينار جعلها كتركة معلومة وعملت كاتقدم وتجمع السهام من العقار فثلث
وربع من قراريط الدينار وتقسيم كاتقدم وإن شئت أخذتها من مخرجها وقسمتها على المسئلة
فإن لم يسهم وأفتت بها ومن المسئلة لم يمت المسألة أو وقفا في مخرج سهام العقار ثم من
له شيء من المسئلة يضر في السهام المورقة من العقار أو وقفا فما بلغ فأسسه من مبلغ
سهام العقار ومن له شيء من تركة الميت يضر في مسئلة أو وقفا فإن أخذ بعضهم بآرته
تعد معلوما قسمته على سهامه وضربت الخارج في المسئلة وهو التركة والآن ضرب ما أخذ
في المسئلة وقسمته على سهامها الزوج تخرج التركة كمالك ضرب في سهام بقية الورثة
وقسمته على سهامه وإن أخذ عروضا فطريق قيمته قسمه النقد على سهام بقية الورثة
فيضرب الخارج على سهام الأخ من سهام البقية فخذ بالنسبة من النقد وإن أخذ عروضا
ونقدًا فالنقد من النقد والضرب سهامه في البقية وأقسمه على بقية المسئلة فالخارج
حقه فالنقد من البقية قيمته ومن قال أما يورثني أربعة بنين الأكبر دينار وللثاني
ديناران وللثالث ثلاثة وللرابع أربعة وكل منهم بعد ما أخذ خمس الباقي فتركة
سبعة عشر دينارًا أو لو قال لمن قال أو من أما يورثني امرأتان وجمعاك وأختاك وعمتك
وأختاك فقد نكح كل منهن واحدة الأحكام مائة وأمرأيه فأولد المريض كل منهن اثنين
فهما من إرث أب الصبي عمن الصبي ومن إرث أمه خالته وقد كان أبو المريض فلكم الأمر
الصبي فأولدها بنتين وتصح من ثمانية وأربعين قال أحمد في قوله وإذا حضر القسمة
أولوا القوي الآية وذلك إذا قسم القوم الميراث فقال حطان بن عبد الله قسم لي أبو
موسى هذه الآية وتعل ذلك غير قال فذل ذلك على أنها محكمة وقال ابن المسيب أنها
منسوخة كانت قبل الفرائض وتقل ابن منصور أنه ذكر هذه الآية فقال قال أبو موسى
أطعمناه وعبد الرحمن بن بكر وذكر العاصي وغيره أن هذا منسوخ وأنه عام في الأموال

وَبَنَاتِي أَحْسَنَ مِنَ الْأَمْ وَبَنَاتِي أَحْسَنَ مِنَ الْأَبُونِ وَقَالِي أَمْ وَبَنَاتِي أَحْسَنَ مِنَ الْأَبُونِ
أَحْوَابُ مُقَرَّبَاتٍ وَاللَّهُ سَمِيحٌ وَنَعَالِي أَعْلَمُ

أَخَوَاتٍ مُعْرِقَاتٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

باب مِائَةِ الْجَمَلِ

من مات عن رجل يرثه فطلب ورثته القسمة وقوله الأكثر من أدب والدين تطلقا فإذا
ولدا أخذت وهل جرى في حوله الزكاة كما قاله صاحب الرعاية من عند من موته لحجنا
له بالملك ظاهر أحيى منعنا باقي الورثة أو أدن كما هو ظاهر كلام الأكثر وجرم به صاحب
الحجزة في مسئلة زكاة مال الصبي معللا بأنه لا مال له بدليل سقوطه ميتا لاحتمال أنه
ليس حيا ولو لم يكن حيا فإنه وجهان ذكرهما أبو المعالي فصل الملك العام قال ولو وصي
لحجلا ومات فوضعت لزون ستة أشهر وقيل وليه ملك المال وهل يقع حوله
من الموت أو القبول فيه الخلاف في حصول الملك وأن لم يكن ثوطا فوضعت لمصطفى
أربع سنين وقلنا يصح الوصية له ففي وجوب زكاة ما مضى من الميتة قبل الوضع وجهان
وما أتى لمستحقه وما أخذ من لا يحجب عنه أنه كجد ومن سبعة أسا الدين ومن سقط به
له ما أخذ شيئا ويرث ويورث أن اسميل صا ر خا نقله أبو طالب قال في الوصية هو الصحيح
عندنا وعنده وبصوت غير ذ الأشهر وبرضاع وحركة طويلة وغير مما يعلم به
حياته لا بمجرد حركة واختلاج وذكر الشيخ ولو علم مع ما حياة لأنه لا يعلم استقرارها
لاحتمال كونها الحركة المذكور فان الحيوان يتحرك بعد ذبحه شديدا وهو ميت وقال
القاضي وإحبابه وجماعة وبغض وفي المذهب والرغيب أن قامت بيته أن الجبن
تنفس أو تحرك أو عطس فهو حي ويعل ابن الحكم إذا تحرك فيه الدابة كاملة ولا
يرث ولا يورث حتى يسقط أو يخرج بعضه فاسميل ثم خرج ميتا لم يرث على الأصح لأن
جهل اسميل من توأمين أنهما مختلف عتين بقرعة ولومات كان من رجل منه لم
يرثه لحكم أحمد بإسلامه قبل وضعه وكذا في الحزب وقيل يرثه وهو ظاهر في المتن

يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بَعْدَ وَضْعِهِ وَيُرْتَدُّ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ إِذَا مَاتَ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يَرْتَدِّ وَجَمَلَهُ
عَلَى وَلَا ذَنْبَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْ كُفْرٍ غَيْرِهِ فَاسْلَمَتْ أُمُّهُ قَبْلَ وَضْعِهِ وَمِنْ رُوحِ
أُمِّهِ مَحْضًا جَمَلًا فَقَالَ السَّيِّدُ إِنْ كَانَ جَمَلُكَ ذَكَرًا فَأَمَاتَ وَهُوَ قَتْلٌ وَإِلَّا جُزْأً فِي الْقَائِلَةِ
إِنْ لَمْ يَذْكُرْ الْمَوْتَ وَلَمْ يَرْتَدِّ وَالْأَوَّلُ شَاوٍ مِنْ خَلْفَتِ زَوْجًا وَأَمَّا وَاحِدَةٌ لِأُمِّهِ وَأَمَّا ابْنُ
حَامِلَةٍ فِي الْقَائِلَةِ إِنْ الذَّائِي وَرَثَتْ لِأَدَاؤِهَا مِنْ خَلْفَ وَرَثَةٍ وَأَمَّا مِنْ وَجْهَةٍ فَقِيَ الْمَغْنَى يَنْبَغِي
إِنْ لَمْ يَطَّأْ حَتَّى تَشْتَبِرَ أَوْ ذَكَرَ غَيْرُ جَيْرٍ لِقَوْلِهِمْ إِنْ كَانَ وَطْئُ أُمِّهِ لَسْتَبْرَأَتْ بِهِ بَعْدَ
خَمْسَةِ سَنَةٍ مِنْ وَطْئِهِ لَمْ يَرْتَدِّ قَالَ أَحْمَدُ يَكْفُ عَنْ أُمِّهِ وَإِنْ لَمْ يَكْفُ فَجَاءَتْ بِهِ
بَعْدَ سَنَةٍ أَشْهُوَرًا أَوْ رَى هُوَ أَوْ حَامِلًا

میراث المفقود

من انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة كاسير ورجائ وسياحة انظره تيمم سبعين
سنة منذ ولد وعنه ابد اجمعت الحاك لغيبه ابن سبعين ذكره في الرغيب وعنه
ابد اخي تيمم موته وعنه زمانا لا يعيش مثله غالباً اخاه ابو بكر وغيره وقال ابن
عياض مائة وعشرين سنة منذ ولد وقال ابن رزين يحمل عندي اربع سنين لقضاء عمره وانما
هو من مهلكة وان كان ظاهرها هلاكه كفقود بين اهله او في مغارة مهلكة كالحجاز
او غوت سفينة فسلم قوم دون قوم انظره اربع سنين وعنه مع اربعة اشهر
وعثر او عنه هو كالقسم قبله وفي الواح وعنه زمانا لا يجوز مثله قال وحدها في
بعض رواياته بتسعين وقيل سبعين نقل الميموني في عبد مفقود اظهر انه كالحز
فصل منها وابوطالب في الامه على النصف ونزكي قبل قسمه لما مضى نصر عليه فان مات
موروثه في مدة التبصر اذ كل وادى اليقين ووقف الباقي فاعمل مساله حياته ثم موته
ثم اضر ب احداها او وقع في الاخرى واجتز باحداها ان تماثلنا او باكثرها ان تناسبتا
وباخذ اليقين الواو منها ومن سقط في احداها لم ياخذ شيئاً وليقية الورثة الصلح

فلا ينبغي له ان يترك
العلم والادب والاعمال
التي هي من الله تعالى
والتي هي من نعمه
والتي هي من
التي هي من

وارثه عنهما او لم يشهدوا الاعتبار بالتممة حال الأثر وجزم بعضهم ان اثبت التهمة بقصد
حرمانها الارث او بعضه لم يثبت في الأصح فتوجب سنة لو تزوج في مرضه نكاحاً لينقص ارث
غيرها واقرت به لم يثبت ومعنى كلام **شيخنا** هو ظاهر كلامه عن تركة لانه ان يوصي بالثلث
قال لو وصي بوصايا اخرا تزوجت المراه زوج ياخذ النصف فهذا الموضع فيه نظر قال المفصل
انما هي في هذا من محمد ابانة اذ علم امراته لم يثبت ان دامت على قولها وان ماتت عن زوجات
لا يثبت بعضهن جمل عن اخراج الوارثات بالقرعة ولو قتل في مرضه لم يثبت له تركة
لخروجها من حين التملك والمليك ذلك ان عميل وعمره وسوخته خلاف كمن دفع

باب ميراث اهل الملل والاقارب

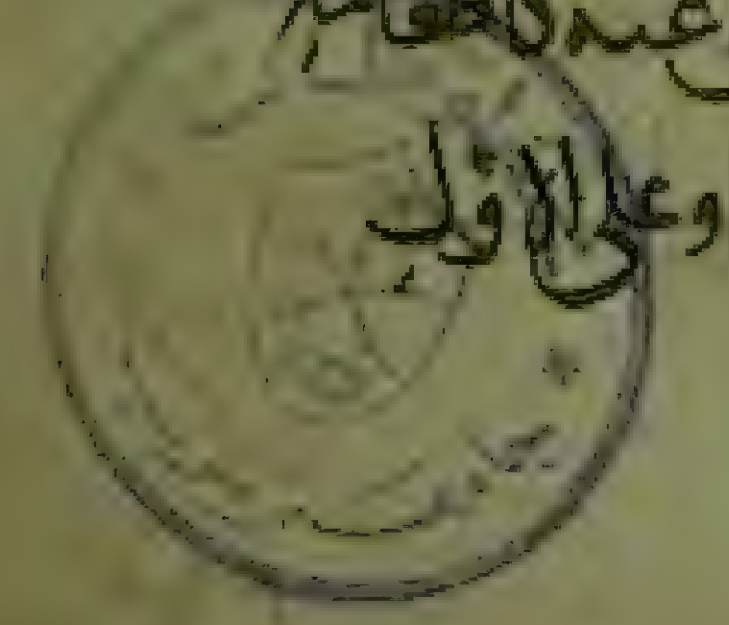
لا يرث كافراً مسلماً ولا مسلماً كافراً وسوارمان اكلوا لسوءه وعنه لا يوارث تعليمها
يرث عصيه سدة الموات ولدته وورث **شيخنا** المسلم من ذمي لئلا يمنع منة من الاسلام
ولو جوب نصر ولا نصر وسوا ولا مواله كمن آمن ولم يهاجر نصره ولا ولائله لانه فيما ولاء
لا نصر وسوا ولا هم يد اربا لغيرهم دائماً فلم يكونوا ثبوت ولا يورثون والارث بالعدل
وورثين في ماله واولوا الارحام في الاحراب ان الحرب المشار في الايمان والهجرة
اولي من ليس براه وان كان مومناً مهاجراً او لما حث ملكه توارثوا ومن لم يمتد الحق
ولم يهاجروا لانه فيه الامن له هناك نصره وحما وحسبه فرت وفي الرد على الزنادقة
ان الله حكم على المومنين لما هاجروا ان لا سواربوا الا بالحق فلما كن المهاجرون وقد الله المرات
على الاولاد هاجروا او لم يهاجروا او في عيون المسائل كان التوارث في الجاهلية به صدم
الاسلام بالخلق والنصرة يرسخ الى الاسلام والهجرة نقوله والذين امنوا ولم يهاجروا
ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فماتوا سواربون بالاسلام والهجرة مع وجود النسب
يرسخ بالرحمة والعلمية قال في هذا السخ من بين كذا رواه عن عمره وان اسلم كافراً قبل قسمة

ارث قريب مسلم وثمة وعنه لا يحجها جماعة كقن عن قول مسلمة على الاصح والفقن
مثل حلفه فلا سواربون مع احلافها وعنه بالان الله اليهودية والبرانية ودينهم عن سنة
طهيلة سواربون احاد الحلال واحاد صالحة الاولى متوارث حربي ومستامن
وذمي ومستامن وفي المنيح برقت مستامنا ورثه حرب لانه حربي وفي الرعي هو
حكم ذمي وفي الرعي فعل الوارث الحربي المستامن يموت هناية ورثه وكذا ذمي وحربي
سنة يعقوب وقالة القاضي في تعليقه قال في الاسماء هو الاقوى في المذهب قال السخ
هو فاسده وفي المحر واحاد الاكثر لا وكون الوارث في المذهب انما هو الارث
ميراث احاد وان اسلم قبل القسمة فالروايات وان قتل عليها او مات فماله في وعنه
لوارث مسلم احاد **شيخنا** لانه المعروف عن الصحابة على وان مسعود ولاق ودقة
كرض موته وعنه من اصل الذمجة دسنة الذي احاد والداعية الى بدعية ملقنة
ماله في نقص عليه في الجهي وغيره وسان ذلك وعلى الاصح او عن داعية وهما في غسله
والصلاة عليه وعن ذلك وفعل المموني في الجهي اذ مات في يديه لسرفه الا يشارك
من شهده قال انا لا اسهده سهد من ساء قال ان حامد طاهر المذهب خلافه على
فعل يعقوب وعن وانه مشابه اهل الرد في وقايه وماله وكاحبه قال ودر يخرج
عنا وابه المموني انه ان يولاه منقولي فانه يحمل ماله ميراثه اهله وحاجه وذكر عن رواية
المموني فعل بالاسهده الجهمية والرافضة وسهد من ساء فذكر النبي صلى الله عليه وسلم
الصلاة على اهل من قوا الدين والعلول وقابل بسده وقال صاحب المحر وان اراد به الاباحة
لا الامكار فحمل على المولد غير الداعية لانه فاسق فاسق بالفعل والزيدي وهو المناق
كرهه قال في الفصول والاحت لا يسلم بوسة فالمراد اذا الرتب او باب ولم يعمل او ذكر
الروايات اذ اناب في قتله واحكام الاسلام الطاهر واحصح جماعة منهم لسخ ملك
النبي عليه السلام عنهم ما طهر السمان مع علم الله له ساطنهم وكذا قال ان الحوزي بعد

ان ذكره لجهادهم بالامام بالسيف واورد على الثاني انه لم يقع فاحاب انه اذا اظهره
فان لم يات امران باحد ظاهرهم ولا بحث عن من هم وكذا قال **هذا** ان اوله نزل
ملعونين انما سفوا اخذوا وقتلوا اقبلا فاعلم ان اظهروا كما كانوا اقبلوا وقال ابن
الحوزي في هذه الآية معنى الكلام الامراي هذا الحكم منهم ستة الله اي شق في الذين ياتون
الاسماء ورحموني هم ان يفعل بهم هذا قال وقال المفسرون وورعني هم قتل له جاهد
الغفار والمناصين وعند **سفيان** برث وورث لانه عليه السلام لم ياحد من تركه منا في
سنا ولا جعله منا فعلم ان المرات مدان على النصرة الطاهره قال واما الاسلام فخرى
عليهم في الظاهر اجماعا وعند **سفيان** وغيره ونسب من فعل بعض المعاصي متافقا للخبير
وقال ابن حامد ومن نامن السفا ومن انه غالب في حال الانسان وقال القاضي وعن
من احكام السفا وطع الاوث وخرنم السكا وهذا المعنى لست ممن اربك المعاصي
موجب ان لا توصف بهذا الاسم وحمل الخبر على المعطوف وان اسلم محمدي او حاكم البنا
ورث بقراسه وعنه ما قواها وكذا اسلمه تولد ذات محرم وعرفا سمي به ست النسب
وفي المعنى وكذا من خرى محمدي من سلك ذات محرم ولا اوث سكا ذات محرم
ولا سكا لا يقر عليه كافر لو اسلم فلو ولد ستة سنا مزوج فخلعها وعمها فلها اللان
والسنة لعمه فان مات الكري بعد فالمان للصغرى لانها ست واحت لاج فان
مات قبل الكري فلها ثلث ونصف والسنة للعمه لو زوج الصغرى فولدت سنا
وحلف معهن عمها فلها ثلثه اللان وما يلى ولو مات بعد سنة الكري فلو سطي
النصف لانها ست وما يلى لها وللصغرى لانها احبان لاج مصح من اربعة مائة ست
ست ورت مع بنت مولى لشدس ولو مات بعد الوسطى والكري ام واحت لاج
والصغرى ست واحت لاج للام السدس والست النصف وما يلى لها بالعصب
فان مات الصغرى بعد فاما احت لاج فلها اللان وما يلى العم ولو مات بعد

ومسل وكذا عسفة رحيم ولو قل عن وصيه في الصدقة وتركه ست المال وحيوانه الصدقة
ومن ادن لعبد في عمو عسفة فاعسفة فولاوة لولاة الاول بعله ابنه صوره ومن اوث
عسقة وامه من الاصل فلا ولا عليه لعسقة وعسفة بلى لولى اسم ولا ولا على من اوث محمدي
النسب وامه عسفة وحلى عنه بلى لولى امه ومن اعسقة عسفة عن عن بلا اذ به والعسوة والولا
المعقولا لان عسفة ولده في واحب وله تركه وان لم يعسق المعق اطعمه او كسا ونصح عسفة
ومسل بوصيه قال في الرعب سنا على قولنا الولاء للمعق عنه وان يبرع بعسفة عنه ولا تركه
فصل لخرنه باطعام وكسوه امر لا حزمه في الرعب لان المعقونة الولاء ولا يمكن امانة بدو
المعق عنه فيه وحيوان وان يبرع احب عنه فاحدة الثالث لخرنه في اطعام وكسوة وفي
الرعاية من اعسقة عنه عن نسب في واجب وقفا للميت ومسل لا ومسل ولا في فقط للمعق
قال امر النص قال احمد في المعق عنه الميت ان وصي به والولاة والا للمعق وقال في
رواية المعقوني والى طالب في الرجل يعق عن الرجل فالولاة لمن اعسقه والاجر للمعق عنه
وقال في رواية حبل اذ وصي لرجل يعق وقبه فزاد الوصي من ماله مائة درهم وقال هذه
الروية حبل عن الميت لا يات بذلك ويكون للوصي من الولاء سنا لانه وصي للميت باطعام
المال فدللت بوضعه ان المعق للمعق عنه وان الولاء للمعق الاعلى روايه حبل في
معدوم الفرائض الى الخبر سلامة من صدقة الخزانة ان اعسق عن غيره بلا اذ به فلا يات
الولاة فيه روايان في الروضة فان اعسق عن اثنان غير اخراه وولاة للمعق
ولا يرجع على المعق عنه في الصحيح من المذهب وكذا الواعق عنه عسقة حبان المعق عنه
او سنا وولاة للمعق عنه السبع من اعسقه عن عن بلا اذ به والعسقة للمعق بالولاة
وحمل للميت المعق عنه لان القرب يصل بواثها اليه ومن قبل له اعسق عبدك
عني او عني محمدا او على من فعل صل فراه او بعدة والمعق وولاة للمعق عنه باطعام
والسنة وذكر ابن لا موي لخرنه حي ملكه اياه فيعقفه هو وبعده منها وعلى الاول

لا



لحرمة عن واجب ما لم يكن ورثته وثلثه عوضه ما لم يكن ورثته وثلثه ان لم يكن
 وعنه العتق والاولى للمعتق ان لم يكن له عوضه وفي الرعب اعنفه عن كفاي ذلك على
 مائة واعنفه عتق ولم يحرره وثلثه المائة والاولى له قال ابن عديل ولو قال اعنفه عن
 هذا الحر او الحرين ملته دعوى فلهه والملك نصف على المصير فيه بطلان لا ينفذ
 العتق لئلا يعق عتقك عن سفل الملك قبل اعتاقه وحرره جعله فانما من طريق الحكم
 كقولك عتقك او وهبك هذا العبد فقال المستر هو حر عتق وعتقك العتق حرام وكلام
 عمر في الصور لا يحرره بعض عدمه ولو قيل له ايمه في عتقه او اعنفه عتقك
 وعلى من لزمه منه والاصح ان العتق وولاه للمعتق عنه وحرره عن واجب في الاصح والى
 قال امله على درهم فلعقد ذكره في الاسرار وسوخته ووجه وان قال كافر لمسلم اعنفه
 المسلم عني وعلى منته في صحته وحرره **فصل** ولا يرث امرأة بركة الا نسبا
 وعنفه واولادها ومن حره واولاده والمصوص وعنفه انما اذا كانت ملاعنه وعنفه
 رثت المتعق احادها والباقي واحداه وعنفه مع عدم عصبة وعنفه رثت مع اخيه
 فلما ارث هو واحده اياها فعتق ثم ارث عتقا او اعنفه ثم مات عتقه بعد اسره
 ورثته انه لا يثبته وعلى الناس برأه ان لا يثبته من تحت عتقا واحدا او من تحت العتق ان
 الداعي في النصف وذكر الثمن وان لم ير الدف الجبيع ولا رث به وورث عن سيد
 لا يرث مع ابن او جدي مع اخوة تحت مرضه السب واحدا او ابواحق سقوطهما
 مع ابن ومحل حد فاح وان كنوا قال في الرعب هو افسد في الاسرار واما حملنا
 بورث اب سيدنا فعرض مع ابن غدا وانه لو رثت بنت المولى محي من هذا انه رث
 فوانه المولى بالاولى على جوارحه ولا يجوز بيع الولد ولا توثقه ولا يورث واما رث
 اوف عصبة السيد باليوم موت عتقه قال احمد فوانه عليه السلام اعطيه الحر
 حراة لئلا يكره من ساء والله امرهم لا حراة قال ولا يجوز سرائ ولا وقفه فلو مات

السيد

السيد عن ابن تيمية ما عتق من ابن تيمية فادته لابن سيد ولو خلف احدا بينه ابنا
 والاخر اكثر ثم مات عتقه فادته لهم بعد وهم نص على ذلك ونقل حبل يورث الاول كالمال
 كن للعصبة قلبن الابن نصف الا وفيهما وقيل في الاول وفيه ابن الحكم في الثانية ومن خلفت
 ابنا وعصبة غيرهم وعتقا فولاة لابنهما وعقلا على عصبتها فان تابوها فولاة لعصبتها ونقل
 فعنف لعصبة بنهما وهو موافق للولاة فورث ثم لعصبة بنهما وقيل لبيت المال وسياقي من
 العاقلة واجتج احمد بن عليا والزيور رضي الله عنهما اختصا في موالى صفية فمضى عنهما العتق
 على علي والميراث للزبير **فصل** في جزاء الولد **ودوره** من ثبت له ولا لم
 يرث عنه فاما ان يزوج عبد معتقه فاولادها فولاة ولدها لمولى امه فان عتق الاب للحر
 ولاوة الى معتقه ولا يعود الى مولى امه ولا يقبل قول سيد من باب ميت انه اذى وعتق لحر الاول
 ان عتق الجد قبله لم يحرره وعنفه بلى مع موت الاب وعنفه مطلقا ثم ان عتق الاب جوزه
 ان ارث الابن اباه عتق عليه وله ولاوة وولاه اخوته ويسقى ولا نفسه لمولى امه كالارث
 سته فلو اعنف هذا الابن عبد ثم اعنف العتق اباه معتقه ثبت له ولاوة وحره ولا معتقه
 صا ولا يخل منها للاخر ومثله لو اعنف حر في عبد اذ افر افسى سيد فاعتقه فلو سى المسلمون
 العتق الاول فرق ثم اعنف فولاة لمعتقه ثانيا وقيل الاول وقيل لها ولا يجرى الاول الى
 الاخير قيل وقية ثانيا من ولاه ولد وعنفه وكذا اعنفه في وقيل او مسلم واذا ارث
 رثت معتقه اباهما نصفين فقد عتق وولاة لها وجوز كل منهما نصف ولا صاحبها ويسقى
 نصفه لمولى امه فان مات الاب ورثاه اقلابا بالنسب وان ماتت البنت بعد ورثها اخوها
 بالنسب فادامات فلمولى امه النصف ولمولى اخيه النصف وهذا الاخ ومولى الام فلمولى
 امها النصف وهو الربع بنى الربع وهو الجوز الدائرة لانه خرج من الاخ وعاد اليه فيكون
 لمولى امه وقيل لبيت المال وقيل لمولى امه ثلثان ولمولى امها ثلث ولا يرث البنت
 من عتق ابها مع اخيه لانه عصبة واحطافا فيما خلق قاله في الرغب والله اعلم

باب الأقراء بمشارك في الميراث

إذا اقر كل الورثة ولو مع عدم اهليته الشهادة ولو ائمة واحد بواحد الميت من حق أو
امته نقله الجماعة مشاركا أو مسقطا فصدق أو كان صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه ولو منع
له لا يرث لما منع وفيه وخو وبثت أوثة مع عدم مانع روق وبخه فيه وإوته وقبل لا يرث
مسقطا أحارة أبو الخو وذلك لأخيه عن الأصحاب سوى القاضي وأنه الصحيح فقبل نصيبه
ببد المقتور وقبل بيت المال ويعتبر إقرار الزوج والمولى المقتور إذا كان من الورثة ولو كانت
يتاح لا رثتها بقرض ورثة وإن أقر أحد الزوجين بأخيه من غير صدقة ثابت أمام ثبت
نسبه وفيه احتمال ذلك لأخيه لأن الإمام ليس له منصب الورثة قال وهو منى على أنه
صل له استيفاء ثلثه وأرث له وإذا لم يرث أخذ نصف ما بيد المقتور ولا يصح إقراره بغير وارث
لزوج وخو وإن شهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ولد له أو ولد على فراشه أو أنه اقتربه
نساء والأوليات ثبتت نسبه من المقتورين الوارثين وقبل لأخيه من الأخي وغيره فلو كان
المقتور أخا ومات المقتور عن نكح ورثته وعلى الأول يرثه الأخ وهل ثبت نسبه من ولد
المقتور المنكر له تبعاً فثبتت العمومة فيه وجهان ومنه الاستصحاب خلاف مع كونه البر يسنا
من لا المقتور المعروف النسب ولومات المقتور وظلته والمنكر فارتبه بينهما فلو خلفه
قطا ورثته وذلك جماعة إقرار له كوصية فيما خذ المال في وجهه وثلثته في آخره وقبل
المال لبيت المال وإن صدق بعض الورثة إذا بلغ وعقل ثبت نسبه فلو مات وله وارث
غير المقتور اعتبر تصديقه والأولاه عتة إن أقر اثان منهم على إيهما يدين أو نسب
ثبت في حق غيرهم إعطاه حكمهم وإن أقر أحد من اعتبار عدلها الوارثان وفي الهدية
إن أقر بعضهم لم يثبت نسبه في اليهود من المذهب وسأله أبو طالب عن تزوج سراً
فأراد سفر فقال لبعض قرائه في السؤامرة وولد لهم سافرة ماتت فانت امرأة
بصي فالت أنها امرأة وأنه ابنه ولها شاهدان غير عدلين فقال إن كان من أخيه

نفة لحقة بقاءه أو أقر بعض الورثة مسلماً إقرارين نفة وإن لم يكن قال إقرارين ولا
وهي لم ينقل الأبعدلين وفراوان أقر بعضهم ولم يكن عن نفة أبو طالب وسئل الأثرم
أن شهد اثان بأخ ثبت نسبه على من نفاة وإن اقتربه وإحداه أخ للجميع إذا لم يكن
من يدفع ذلك لأنه عليه السلام قال في ابن زمعة الولد للمقتور ولم يدفع دعوى عبد
ابن زمعة أحد من الورثة ومتى لم يثبت نسبه أخذ الفاضل بيد المقتور فضل شيء أو كله
أن سقط به فإذا أقر أحدهما بأخ فله ثلث مائة مائة مائة يكون محمد وإن أقر أحدهما
فلهما خمسة وإن أقر ابن ابن بأخ فلهما مائة ولو خلف أخا لأب وأخا لأم فاقتر الأخ
لأب بأخ لأبوين أخذ ما بيده وإن اقتربه الأخ لأب فلا شيء له وطريق العمل في جميع الباب
أن تضرب مسألة الأقراء في مسألة الإنكار وتراعى الموافقة وتعطى المقتور سهمه من مسألة
الأقراء في الإنكار والعكس بالعكس فافضل للمقتور فلو خلف اثنين فأقر أحدهما
بأخوين فصدق أخوه في أخيهما ثبتت نسبه فصاروا ثلاثة من اثني عشر للمقتور ربع والمنكر
ثلث وللنفق عليه إن حجدا الرابع والأفقا للمقتور والبقيعة للمحجور وعند أي الخطاب
لا يأخذ المفق عليه من المنكر إذا صدق الأربع ما بيده ويصح من ثمانية للمنكر ثلاثة
والبحر وسهم والاخرين سهمان **فصل** وإن خلف اثنا فاقتر بأخوين
فلا يرث من قبل ثبت نسبه ما وقيل إن خلفا ولم يكونا توأمين فلا وإن أقر أحدهما
بعد الآخر فكلدب الأول بالتالي ثبتت نسب الأول فقط وله نصف ما بيد المقتور والثاني
ثلث ما بيده وإن كذب الثاني بالاول وهو مصدوق به ثبتت نسب الثلاثة وقبل بسقط
نسب الأول وإن أقر بزوج له الميت لزمه من أرثها بعد رحمة وإن مات المنكر فاقتر
به ابنه ففي كمال أرثها وجهان وإن مات قبل أن كان ثبت أرثها ومن قال لغيره مات
أخي فقال هو أبي ولست بأخي فالمال بينهما وقبل للمقتور وقبل للمقتور وكذا
مات أبونا وخي ابنه وإن قال مات أبوك وأنا أخوك فكله للمنكر وإن قال لمات

لا يعلية قال شيخنا فمن عتق برجل لا يملك بايعة استرجاعه لغيره مستور ورجح ابن عقيل
 لا عتق مملوك وعنه ان مملوكه بارت لم يعتق وفي اجبان على عتقه واما ان كان ابن
 وعنه لا يعتق حمل حتى يولد في ملكه حيا فلو ورج ابنه بامنه فولدت بعد موت جده فهل
 هو موروث عنه او حرقه الروايات و اخرج في القنون باق انداء العقود اذ يملك الرجم
 وكافر مسلم بارت وان اكل الفقه الاستدانة ولا يعتق في المنصوص له ولو نزل من
 زنا ومثله ابو من زنا ذكره في التبعة ويعتق حمل وحده بعينه ويبيع امه بعتقه انص عليه ما
 وان اقربا فاحتملان وذلك لا يخفى وجهه دخوله في قول اسماء له كما لو اقرب
 بستان الا تجار او شجرة شمال الغصان فان فصل فقال لم اراد الحمل فيقبل لا يقبل الرجوع
 عما دخل تحت اطلاقه وقيل بلي كاستنائه بلفظه كعضو خلافه عدى في يوم حامل
 وقيل كل منهما منفرد او ان اعتقه تدهي فدم واسراية منه ويصح استشفاء ككثير
 وكفاية ويتوجه فيها مسألة ولهذا قال في الروضة الكتابه على العتق وعنه لا يبيع
 وعنه لا يعتق فيها حتى يوضع حيا وان عتق من حملها العتق كالموتى به ضمن قيمته ذلك
 القافي وقدم في المتوجع لا يعتق بحرمة به في الرقيق واخانه في المحذور ولا يعتق حر
 غير محرم ولا محرم برضاع او مضاينة نقله الجماعة قال على قول النبي صلى الله عليه وسلم
 من ملك ذارهم محرم فهو حر الرضا ع لبت برحمه قال الرضا مضى السنة بان
 يتاع وعن احمد يكن بيع ابيه لرضاع وقال بيع اياه ومن مثل برقيقه يقطع عضو
 او حرقه عتق في المنصوص بلا حكم خلافا للمالك قال جماعة لا مكاتب لا يهر به وضائه
 وفي اعتبار القصد وبوت الولاء ورجحان ولو زاد منه يجب او خفي فيتوجه حمل
 الزنا **فصل** ومن عتق بعض عبده غير سفيح وخون عتقه كله وان عتق
 من عبده مشترك كله او نصيبه منه مورثه حتى يريه على ما تقدم في ذكوة قطرون
 عليه وفي المعنى مقتضى نصه لا يتبع له اصل مال او كاتبه فاذا اى اليه او ملكه من يعتق

ومن عتق من عبده غير سفيح وخون عتقه كله وان عتق من عبده مشترك كله او نصيبه منه مورثه حتى يريه على ما تقدم في ذكوة قطرون عليه وفي المعنى مقتضى نصه لا يتبع له اصل مال او كاتبه فاذا اى اليه او ملكه من يعتق

ومن عتق من عبده غير سفيح وخون عتقه كله وان عتق من عبده مشترك كله او نصيبه منه مورثه حتى يريه على ما تقدم في ذكوة قطرون عليه وفي المعنى مقتضى نصه لا يتبع له اصل مال او كاتبه فاذا اى اليه او ملكه من يعتق

عليه بعله وفي رواية في المنهوب وعنه او قصر اذ عتق كله عليه الخيرة لا يرق لا
 لا يحر الكاح ولو قال امانم لاسيوا اذ عتق نصفك لم يصح ولعن حتى يريه لا يملك عتقه وفي
 الارصاد وجه يوم يعوم ويقتل فيما قول المعنى وقيل يعتق يدفع منه واحدا **سبحا** فلو
 اعترى يريه قبلها فوجان وله نصف العتق فانه احمد لامة النصف ويعتق على المورث بعضه
 بقدره في المنصوص والمعتق يعتق حقه فطخلاف الفاس او مصر والعرو وعنه كله ويسعى
 العبد بقتية نص في الاسرار واحسان ابو محمد الخوزي **سبحا** وكوبه قبل اذا انا الجوز او
 معن بعضه والرايه يعنق فزسر قاله من مسلم ورجحان وسرى لاسيوا يريه وهذا ومنه
 مكانة قاله في الرعب وكذا اماسا او مدرا وقيل اذا اطلاقا ومن حوسر يك نصف منه مكانا
 وعنه ما على عليه حزم به في الروضة ومن له نصف عبده ولا حركه له وعنه لا يحر ما عتق مورثان
 مهم حينها معا ساءوا في ضمان الباقي وولاهه وقيل بعد ملكها ومن قال اعنت نصيب
 سري ولفو ولو قال اعنت النصف انصرف الى ملكه يريه لان الطاهر انه اذا نصيبه وبعد
 ابن منصور ودارسهما قال احصهما بعتك نصف هذه الدار لا يجوز انما الربع من النصف
 حتى يمول نصيب ولو دل احدهما الاخر فاعتق نصفه ولا يهر به الى نصيب موطنه ام نصيبه
 اما اليها احتمالات في المعنى واما سري عليه له نصيبه وفيه احسان وان ادعى كل
 من الرين المورثان سريه اعتق حقه عتق عليها ولا ولا لها فان اعرف به احدهما است
 له ومن حوسر يك والافلت المال وحلف كل منهما للسرايه وان كان احدهما معسرا عتق
 حقه فقط ومن عتق ثلثها لا يعتق منه شيء ومع عدا الثلثا وسوت العتق ساھيد ومن خلف
 مع سمان دل واحد ويعتق او مع احدهما ويعتق نصفه ودل الران لا موسى لا يصد واحدنا على
 الاخر وذكره في زاد المسافر وعمله ما بها خصان ولا سمانه لخصم على حصه واما السري
 حوالا خر عموما السري وقيل حصه واذا قال لسريه المورث اذا اعنت نصيبك فصبي
 حرقا عتق عتق الباقي بالسرايه مضمونا وقيل يعتق عليه ما لا يح في قوله مصبي حرم مع

ومن عتق من عبده غير سفيح وخون عتقه كله وان عتق من عبده مشترك كله او نصيبه منه مورثه حتى يريه على ما تقدم في ذكوة قطرون عليه وفي المعنى مقتضى نصه لا يتبع له اصل مال او كاتبه فاذا اى اليه او ملكه من يعتق

ومن عتق من عبده غير سفيح وخون عتقه كله وان عتق من عبده مشترك كله او نصيبه منه مورثه حتى يريه على ما تقدم في ذكوة قطرون عليه وفي المعنى مقتضى نصه لا يتبع له اصل مال او كاتبه فاذا اى اليه او ملكه من يعتق

خدمه المبيع مدة حياته لانه عقد معاوضه بحلف الثمن لاجله ولو باعه نفسه ماله في يده
 في صحبه رواه ابن قال في الرعب ما حدثنا هزل مؤمعا رة او يعلق وان قال اعطى
 القافات حره فعلق محض لا سطة ما دام ملكه ولا يعلق ما رآه بل يعلق ما يرضى عليه وما فضل
 عنه لسيد ولا يملكه ان يعطيه من ملكه اذ لا ملك له على الامم وهو لقوله لا ماله ان اعطى
 مائة فانت طالوات مائة معصوبه في وقوعه احما لان قاله في الرعب والعقولة
 وان هذا الخلاف يجري في الفاسد اذا صرح في التعليق ونقل جيل الاول ان قاله
 لصغير لم يحول لانه لا يدر عليه وان قال جعلت عفك لك او خيرتك ونوى بوجه
 اليه فاعق نفسه في المجلس عفو وسو حة كطلاق ولو قال استرني من سيدي هذا
 المال واعطني ففعل عفو ولم يدره المستر وكذا ان استراة بعينه ان لم يدر
 النقوط والانتلا وعنه اجتن عنه وذلك لا ربحي ان صرح الوكيل بالضافة الى
 العبد وقع عنه وعفو وان لم احتمل ذلك واحتمل ان يقع عن الوكيل لانه لو وقع
 عنه لعقوا السيد لم يرضوا لعق **فصل** من قال مما يليك او رقتي او طر
 بملوك او عبيد املا حرميل كاسوه ومديروه وامرؤله وكذا اشتقاصه وعل
 مناسية كشقيص موطا ذكر ان عميل وعبد عبيد الباجر حلالا لا يفسد مع عدم
 به او وجود دين وان علق بشرط فدية او اخره فسواء ان صح تعلقه بالملك ذلوه
 السخ في ما وبه وان قال عدي او زوجي طالق ولم يوافق لعل لا احلهم بغيره
 في المصوص والمراد ان كان عبد موعدا للذلول والى وان كان لذكور موطا لم يمتل الى
 الا ان اجمعوا علما قال احمد من قال لخدم لرحال ونساء اتم احرار وكانت معهم
 وله ولم يعلم بها الفاعق قال ابو محمد الحوزي بعد المسئلة وكذا ان قال كل عبد
 املا في المستقبل وان قال زهد عبيدي او عسدي او بعضهم حره ولم ينف او عنه
 ونسبه او احد مكاسه و جعل اقرع او واديه وعقوا احد بغير عليه وان بان للناس

ان عسقه اخطائه الفرعة عفو وسطل عفو الاخر وسطل الاك القربة حكم حاكم وان قال
 اعففت هذا لابل هذا عفا وكذا افراد واوث وان عفا احدهما بشرط فمات احدهما او باعه
 صله عفو الماني كقوله له ولا حني او لهمة احدى عفو وحده واحدا السخ بصر
 لا يملك العفو وقت موله وكذا الطلاق وان قال ان كان هذا الطائر عرانا معدي حره
 وقال احزان لم يكن معدي حره لم يملكه ولا عفو فان استرى احدهما عبد الاخر ففعل
 عفو احدهما بقرعة وسطل عفو المشترا وسطل ان كانا ذنا وبغير تقاضي الكاح احكام
 الطلا وباقية وحرم عليهما الوطوء الامع اعفا واحدهما خطا الاخر في الامم فمما
 سأل ان القسم فلتقيا الشبهة في المحب انما سأل عن برفه في العبد كوطيه ولاحت
 واحاد او الفرح وان عمل والحواني وانه في التبعين **وسحا** بلى وحرم به والرو
 بصرع وذكر القاضي المصوص وسو حة مسلة في العفو والله اعلم

التكثير

وهو تعلق العفو بالموت ويصح من تبيع وصيته من يلبه ونقل جيل من كله لانه قد
 وقع فيه عفو وعنه في الصحة مطلقا خواتم فانت حر او مدين ومقيد الخو
 ان مت من مرضي هذا او عاقى هذا او هذا البلد فانت حر وان قال لا لعبيد ان منا فانت
 حره وهو علق للحرية موها جميعا ذكر القاضي وجماعة ولا يعلق بموت احدهما بى
 ولا سغ وادته حقه وقال احمد واحاد السخ وعرف اذ مات احدهما فمصة حره
 فان راد انه حر بعد اخرها موها فان علق للحرية على صفة بعد الموت عفو بموت
 الاخر منها عليهما والاعقو نصيب الاخر منها ما لم يدر وسر اسه ان احمله بثله الرواسان
 وصرحة وخاتمة فالعقو ونقطة صرح وسطل هو عفو عفو بغير موته قبل وجود
 حوا وقد من سنة فانت حر بموت السيد قبل مضيه وان قال ان ست فانت مدين
 مساحاة سيد مصادر مدين كمن ست واد است وسطل حصن المجلس وذكر القاضي

في اذ او ان قال انت حر بعد موتي شهرا واحدا من ذنبي اسنة بعد موتي ثم ات حر في
صحة وعينه واما ان وسوحيان في وصية بعد مساع فان صح واري من الخدمة عتق
من حبه وقبل بعد سنة فان كانت الخدمة لبيعة وهاذا فان اسلم في لزوم القيمة
لخدمة الخدمة واما ان كانت لاسنة حتى سعي فكلوا اسعق عن رضاع عتق وقبل
ابطاحا به وتيجته بقل منها لا يعتق حتى سعي فلت حتى يعلم قال لا دون الاحتلام
والروايات ان فعلت كذا بعدى فالت حر وعلى الصحة لا ملك واردة من قوله
قال موسى قبل موله قال له جماعة وذكر العاصي والرعيب يصح بعلق عتقه مستمرا بعد
موتيه فاذن على اللوربه ولا سطل المدين برحمة فيه وابطاحا به وسعة بمرارة كعلق
كعتق معلق بصفه وفيه رواة في الاسرار الواح له نسخة كبيعته وتوحيه في ظلال
وعنه على كوصيته ولا يصح رجوعه في حمل لم يوجد وان رجع في حامل في حمل او حجاب
لا بعد وصفه والروايات ان اذا لم يات بصرح العلق او صرح الوصية فالة في الرعب
وعنه وفي السيرة رواية لا يرجع في الامه فقط وان انكره لم يرجع ان قلنا بعلق والا
فوحوان وله سعة ان لم يصر به وعنه في الدين وعنه والحاجة احسان الحر في عتقه
لا ساع الامه واذا لم يصح او ذبح الحمل برباع امه فاستنابه في السع فالة في الرعب
وفي الروضة له سعة العبد في الدين وفي سماعه واما ان ذبح بوسر فالة في
عبد لم يصر وقبل بصر مذبوا ومن ممتة وان اسلم مذبوا فميرس عليه ان
اني ازالة ملكه عتقه فاما لو اسلم مكاسه وعجن وقبل لا يلزمه ان اسدام بدين
وحال سميما ويلزمه بعتقه حتى يعتق موبه واذا اسلم عتقه العلق فحكمة بالقول
الاول وذبحوا بولي بصر مكاسه ويكفي وواردة سلة وان اسلمت امه فالة في سالي
وان اسلم حلت له وعنه لا يلزمه بعتقه وعنه يستسعي في ممتا لم يعتق وبعل منها
يعتق سلاهما وان كاب مذبوا او ذبح مكاسه فاذي عتق وكسبه له وان مات ولم

107
بوة عتق بموتها ان جملة المثلث والاعنق بدينه واما به مكاتب تقسطه وكل كسبه اذا عتق
او بعد عتقه لسيد وعنه له كسبه وقيل ان ما لا بد من كسبه وكالوا في المديرة
كسبه بعد موته وامكن لشوقه به عليه خلاف ولله وكذا ان اولد امته بكاتبها او كاتبا
اولد لها لكن يعقوبه مطلقا وان اعنق عتقه العلق او كاتبا او اعنق مكاتبه فماسة لسيد
وعنه له وعنه مكاتبه قبل ابراهيم ما يفي وقبل فصح لعتقه في تمامه وسطل المدين بالابلا
وقيل وما كاتبا ان قلنا هو وصية وان جني سعي وان قراه في يدوه وان باع بعضه
فما به مذبوا وان مات قبل بيعه عتق وان وقا ملكه بها وان اوجبت القود وقلنا ملكه
لم يعق والله اعلم **باب**
وهي مسجبة مع كسب عبده واما به واسطحا في المواضع والموجز والصنع وعنه واجبه
مطلبه بعمته احسان ابو بكر وودم في الروضة الامامة ويصح من حابين سعة ولو من بعض
عنه حتى المهرن وفي الموجز والصنع ان عشر او سقا بلا اذن ومالك من كسبه بدينه وعنه
لوما ووما وعتق طفل ومخون ما ذاب معلق بصرحا والا فوحوان وسعقد بوليه كاستك
على اذامع قوله ولكن في الموجز والصنع والرعب وغيرهما وان لم يقل فاذا اذنته فالت
حر وفي الرعب وجه هوروايه في الموجز والصنع ستر طوله وقيل او سته ولا يصح الا
بعض من باع يصح السلم فيه مسجبه من قال يعلم كل خدم مسطه ومدرته ساوت اولا وقبل
وبخر وقال القاضي واصحابه وعبد مطلق كصوف على الاول بوقبها ساعين ام
بعترا له وقع في العدة على المكسب فيه خلاف في الاسرار وفي المعنى لا يجوز الا موجه
ظاهر المذهب فدل ان فيه خلافا وفي الرعب في حبابه من بصفه حره فانه حاله حبان
ويصح على مال ودم ذلك او اخره وخزمته فاذا اتي ما كوتب عليه فصفه هو اولى
بمخون ولو من مخون فالة في الرعب او ابراهمة والاصح وبعض وره الموت من حقه
لا سقاط حل حقه عتق بعمته لسيد على فامله وعنه يعق بملكه وفا قدته لورثته

فصل الأول ان مات عن ذكاته السيد وعنه لا يسمع احدا ان يورث
 والخطاب في كونه حالاً ام على خومه فيه روايان وفي عتبه بالاعتناء وجهان وان
 بان يعوض فنعف عيب فله ارسه او عوضه بده ولم يزل عتقه وقته وجه كبيع ولو
 احسنه حقه طاهره قال هو حرير بان مستحقا لم يعق وان ادعى حرمة قبل بطلته
 والاحلف العذر يجب احده وعقوبه لم يملكه وان اضافه الى مالك وان كل
 حلف سده وله قصه من ذنبه عليه وتجبين وفي تحين من احده لك عن حقه الدين
 وجهان في الرعي والاعتناء السيد وفادته سنة عند النزاع ومالك كسبه وقعه
 والاقرار وكل تصرف يصح ما له كسح واحار وسعلو سنة بدمته وان دعوى المسائل
 في الصحيح عنه لانه في نفسه وليس من السيد عز وخلاف لما دون له وان حبه يعنى
 كلام السح او مسعه مدة في لزومه اجزها او انظاره مثلاً او ارفقها مكاسه ارحه
 وله السفر كغيره واحدا الصدق ويصح شرط تركه كما على الاصح كالعقد بملك تحين وسأل
 لا سفره مكاسه ربه ولا يصح شرط بيعه وسحق على نفسه وزمعه ووله التابع له
 كوله من امه فان لم يصح سيده كما انه لعنه لزمته السعة والمكاتب السعة على وملك
 من امه لسه وقته من مكاسه لسه احما الا في والآخر يملك ما له ما ذنبه كسح
 وفرض ونزوح بض عليه وسأل ابرهم الحر في له ذلك لاله واستقر وعنه المنع وعنه
 عكسه وكذا احمد ما له ما لم يخل بغيره وسأل نطقاً واطلعه في الرعي وعين وقالوا
 بض عليه وسأل ابن مسعود ان شرط السدان لا يزوج ولا يخرج من ملكه ان يزوج ويخرج
 وان شرط الخدمة فله ذلك والافلاحة الممولى وفي الاسماء استمتع كارسه وسجد
 وسرق مسنة الاسود وعنه نساء ولو برهن وهنته يعوض وقته ومصارفهم
 وقود من يعرض نفسه الجاني على نفسه وحده ومكاسه ويزوجه وعنه مال في ذنبه
 وقود لنفسه من حتى على طرده بلا اذن وجهان وسأل يزوج امه وله يعرض لانه ما لك

نحو

فهم أولى من زوج ذكره في عيون المسائل والسيدة القود منه وولاء من
 وغيرهم ليس له أن يهب ولو بثواب مجهول والوجه الثاني يصح وهو الصواب اذا كان
 فيه مصلحة والله أعلم

(المسئلة الثالثة ١٠) هل له أن يرهن أو يضارب أم لا أطلق الخلاف وأطلقه
 في البداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والمقنع والحرر والشرح والنظم
 وشرح ابن منجا والرايعتين والحاوي الصغير والفائق وغيرهم (أحدهما) ليس له
 ذلك وهو الصحيح فيهما صححه في التصحيح وبه قطع في الوجيز وغيره وقدمه في
 الكافي وغيره وقدمه في الشرح في موضع آخر وقطع به ابن رزين في شرحه في
 المضاربة (والوجه الثاني) له ذلك اختاره ابن عبدوس في تذكرته والنفس تميل اليه
 وهو الصواب في الرهن اذا رآه مصلحة وهو ظاهر كلام جماعة

(المسئلة الرابعة ١١) هل له اقود من بعض رقيقه الجاني على عبده أم لا أطلق
 الخلاف فيه وأطلقه في الحرر والرايعتين والحاوي الصغير والنظم والفائق وغيرهم
 (أحدهما) ليس له ذلك الا باذن سيده وهو الصحيح اختاره أبو بكر وأبو الخطاب
 في رموس المسائل وابن عبدوس في تذكرته وبه قطع صاحب الدراية والمذهب
 والمستوعب والخلاصة والمقنع والوجيز ومختخب الأدمي وغيرهم وصححه في الباقية
 وقدمه في الشرح وشرح ابن منجا والوجه الثاني له ذلك اختاره القاضي وهو ظاهر
 ما قدمه في الكافي

(المسئلة الخامسة ١٢) هل له اقامة الحد على رقيقه كالحر أم لا أطلق الخلاف
 وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب والخلاصة والكافي والهادي والحرر والرايعتين
 والحاوي الصغير وغيرهم (أحدهما) ليس له ذلك وهو الصحيح جزم به في الوجيز
 وغيره وصححه في الهداية وغيره (قلت) وصححه المصنف في أول كتاب الحدود
 حيث قال والسيد مكلف عالم به والاصح حرانته في فصيح اشتراط الحرية في
 اقامة الحد على الرقيق وهذا من جملة ما ناقض فيه على ما تقدم في المقدمة أول
 الكتاب وقدمه في المغني والمقنع والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم قال ابن

يمتقه ويكاتبه بأذن سيده وقيل له ان عتق وله ملك رحمه المحرمية ووصية
منجبا في شرحه هذا المذهب وهو ظاهر ما جزم به الادمي في منتخبه والوجه
الثاني له ذلك وهو احتمال في المقنع ورواية في الخلاصة

(المسئلة السادسة ١٣) هل له مكاتبة رقيقه أم لا؟ الخلاف فيه وأطلقه في
المحرر والراعيين والنظم وغيرهم (أحدهما) ليس له ذلك وهو الصحيح وبه قطع
في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمقنع والوجيز وغيرهم وقدمه في
الكافي والمغني والشرح وشرح ابن رزبن والفائق وغيرهم والوجه الثاني له ذلك
اختاره القاضي وأبو الخطاب في رزم المسائل (قلت) وهو الصواب إذا رآه
مصلحة وقال أبو بكر هو موقوف كقوله في الممتع المنجز

(المسئلة السابعة ١٤) هل له تزويج رقيقه أم لا أطلق الخلاف (أحدهما)
ليس له ذلك إلا بأذن سيده وهو الصحيح وبه قطع في الوجيز وغيره وقدمه في
المغني والشرح ونصره وصحة في الكافي وغيره والوجه الثاني له ذلك إذا رأى
المصلحة فيه اختاره أبو الخطاب وقدمه ابن رزبن في شرحه (قلت) وهو الصواب
وقيل له تزويج الأمة دون العبد حكاه القاضي وابن البنا في خصالهما وهو قوي
وأطلقه في البلغة والراعيين والنظم والحاوي الصغير والفائق وغيرهم

(المسئلة الثامنة ١٥) هل له عتق رقيقه بما لا أطلق الخلاف فيه وأطلقه
في المحرر والراعيين والنظم والحاوي الصغير والفائق وغيرهم (أحدهما) ليس له
ذلك إلا بأذن سيده وهو ظاهر ما جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة
والمغني والمقنع وغيرهم وجزم به في الوجيز وغيره قال في الكافي ليس له أن يعتق
الرقيق (والوجه الثاني) له ذلك إذا كان فيه مصلحة وهو الصحيح والاول ضعيف
وقطع به ابن عقيل في التذكرة ولنا وجه ثالث ان عتقه موقوف على أداء المكاتب
فان أدى عتق وإلا بطل وهو اختيار أبي بكر والشرير في خلافه قال القاضي
هذا قياس المذهب والله أعلم

(المسئلة التاسعة ١٦) هل يسوغ له قوده نفسه من جنس على طرفه بلا إذن

وكسبهم له ولا يبيعهم فان عجز رقبوا معه وان عتق واختار الشيخ ولو
باعتاق سيده أياه عتقوا لا يعتق السيد أياهم وفي شرائهم بلا إذن وجهان (م ١٧)
ومثله الفداء قاله في المنتخب وفيه من الترغيب بفدية بقيته ويصح شرائه
من يعتق على سيده وذكره في الانتصار والترغيب فان عجز عتقوا

أم لا أطلق الخلاف (أحدهما) ليس ذلك من غير إذن سيده قال في الرعاية ولا
يقتص لنفسه من عضو وقيل أوجرح بدون إذن سيده في الاصح وكذا قال
في "فائق" قال القاضي في خلافه هو قياس قول أبي بكر قال في القواعد السابعة
والثلاثين بعد المائة وفيه نظر انتهى والوجه الثاني له ذلك (قلت) وهو الصواب
والصحيح من المذهب واختاره القاضي في المحرر وابن عقيل والقول الاول ضعيف
جدا إذ قد قال الاصحاب ان العبد إذا وجب له القصاص له طلبه والعفو عنه فهنا
بطريق أولى ذكروا ذلك في باب العفو عن القصاص اللهم الا أن يقال له هناك
طلبه ولا يقتص إلا بأذن سيده أو يقال أيضا المكاتب قد تعلقت به شائبة الحرية
وهي مطلوبة شرعا فروعي طلبها فيقوي القول الاول والله أعلم

(مسئلة ١٧) قوله وفي شرائهم بلا إذن وجهان انتهى يعني في شري من
يعتق عليه بالرحم وأطلقهما في المذهب والكافي والمحرر والنظم والفائق وغيرهم
(أحدهما) له ذلك وهو الصحيح نص عليه قال الزركشي هذا أشهر قال في
الرعايتين والحاوي الصغير وله شري ذي رحمه بلا إذن سيده في أصح الوجهين
واليه ميل الشارح وقطع به الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في خلافيهما وان
عقيل والشيخ في المغني وغيرهم واختاره القاضي والخزقي قاله القاضي (والوجه
الثاني) ليس له ذلك إلا بأذن سيده قال ابن منجبا في شرحه هذا المذهب وبه قطع
الشيخ في المقنع وصاحب الوجيز وهو ظاهر ما قطع به في الخلاصة وقدمه في الهداية
والمستوعب

﴿فصل﴾

يصح شرط وطء مكاتبته نص عليه لبقاء أصل الملك كراهن يظاً بشرط ذكره في عيون السائل والمنتخب، وعنه لا ذكره أبو الخطاب واختاره ابن عقيل ومتى وطئ بلا شرط عزز عالم فقط ويلزمه مهرها كأجرة خدمتها وقيل إن طأوعته فلا. ويجوز بيعه وعنه لا وعنه بأكثر من كتابته ومشتريه مقام مكاتبه، وفي الواضح في مدبر كذلك كعبد أوصى بمنفعته فإن أدى إليه عتق دون ولده وولأؤه له والاعادتنا وجهل مشتريه كتابته كعيب وإن اشترى كل من المكاتبين الآخر صح شراء الأول وحده فإن جهل سبقها بطلا وقيل أطلاء ويلزم سيده ارش جنائته عليه وإن جنى المكاتب لزمه فداء نفسه بقيمته فقط قبل الكتابة وقيل يتحصان فإن أدى مبادراً وليس محجوراً عليه عتق واستقر العداء والفداء على سيده إن قبله وكذا إن أعتقه ويسقط في الأصح إن كانت على سيده قاله في الترغيب وإن عجز وجنأته على سيده فله تعجيزه وإن كانت على غيره ففداءه والا بيع فيها قنا نقله ابن منصور وغيره ونقل الأثرم جنأته في رقبته بفدية إن شاء قال أبو بكر وبه أقول ويجب فداء جنأته مطلقاً بالأقل من قيمته أو ارشها وعنه جنأته على أجنبي وعنه سيده بالارش كله وإن عجز عن ديون معاملة لزمته تعلقت بذمته فيقدمها محجور عليه لعدم تعلقه برقبته فهذا إن لم يكن بيده مال فليس لغريمه تعجيزه بخلاف الارش ودين الكتابة وعنه تعلقت برقبته فتساوى الاقدام ويملك تعجيزه ويشترك رب الدين والارش بعد موته نفوات الرقبة وقيل يقدم دين المعاملة ولغير المحجور تقديم أي دين شاء وذكر ابن عقيل وجماعة أنه بعد موته هل يقدم دين الأجنبي على السيد كحال الحياة أم

يتحصان؟ فيه روايتان وهل يضرب سيده بدين معاملة مع غريم فيه وجهان (*) ولا ينفسخ (١) بموت السيد وجنونه والحجر عليه لسفه أو جنون ونقل ابن هاني أن أدى بعض كتابته ثم مات السيد يحسب من ثلثه ما بقي من العبد ويمتق ولا يملك أحدهما إلا السيد بعجز العبدان يحل نجم فلم يؤده وعنه لا يعجز حتى يحل نجهان وعنه لا يعجز حتى يقول قد عجزت. وفي أسر كافر واحتسابه على المكاتب بالمدة عند الكافر وجهان (م ١٨ - ١٩) وله الفسخ بلا حكم ولو ذهب ويلزمه إنظاره ثلاثاً كيبيع عرض ومثله مال غائب دون

هـ - ﴿تنبيه﴾ قوله وإن عجز عن ديون معاملة لزمته تعلقت بذمته فيقدمها محجور عليه لعدم تعلقه برقبته وعنه تعلقت برقبته ويشترك رب الدين ولا ارش بعد موته نفوات الرقبة وقيل يقدم دين المعاملة ولغير المحجور تقديم أي دين شاء وذكر ابن عقيل وجماعة أنه بعد موته هل يقدم دين الأجنبي على السيد كحال الحياة أم يتحصان فيه روايتان وهل يضرب سيده بدين معاملة مع غريم؟ فيه وجهان انتهى الذي ذكره ابن عقيل والجماعة طريقته في المذهب والتصحيح من المذهب ما قدمه المصنف وأبست هذه المسئلة والتي قبلها من الخلاف المطلق (مسئلة ١٨ - ١٩) قوله وفي أسير كافر واحتسابه على المكاتب بالمدة عند الكافر وجهان انتهى ذكر مسئلتين

(المسئلة الأولى) قوله وفي أسير كافر يعني إذا أسر المكاتب كافر وحل عليه من النجوم ما يقتضي تعجيزه لو كان مطلقاً فهل يملك سيده تعجيزه ونسخها والمالة هذه أم لا أطلق الخلاف (أحدهما) لا يملك تعجيزه وهو الصواب والوجه الثاني يملك ذلك وهو ظاهر كلام الأصحاب

﴿تنبيه﴾ - أهل الخلاف مبني على الخلاف في المسئلة الآتية بعد هذه

«١» قوله في المتن: ولا تنفسخ الخ كذا في نسختنا وذكره في التصحيح بالاستفهام: وهل تنفسخ الخ وجوابه بعد للجمل المعترضة: وجهان

مسافة قصر يرجو قدوة ودين حال على ملي ومودع واطاق جماعة استثناءه
لا يلزم السيد فيتوجه مثله في غيره وفي عيون المسائل ليس له الفسخ بعد حلول
نجم ولا قبله مع قدرة عبد على الاداء كبيع وفي الترغيب إن غاب بلا اذنه لم
يفسخ ويرفع الامر إلى حاكم البلد الذي فيه الغائب ليأمره بالاداء أو
يثبت حجزه فينشد يفسخ وحكي عن أحمد المبد فسخها كمرتهن وكاتفاها
ويتوجه لا فيه لحق الله ويملك قادر على كسب تعجيز نفسه فان ملك وفاء
ولم يعتق به لم يملكه للارقاق فيجبر على أدائه فلا فسخ لسيده ولهذا يحرم أن
يتزوج أمة مع قدرته على حرة أو صبره ذكره في الانتصار وعنه يملكه
فيفسخ السيد وفي الترغيب في فسخها بمنون مكاتب وجهان ومن مات
وفي ورثته زوجة لمكاتبه أو ورث زوجته المكاتبه انفسخ نكاحها فيعياها

فان قلنا يحتسب عليه بتلك المدة كان له تعجيزه وان قلنا لا يحتسب عليه بها لم يكن
له تعجيزه والذي يظهر أن هذه المسئلة هي التي بعينها وفائدتها ما قلنا ولذلك لم
يذكرها الاكثر وانما ذكرها الثانية ولعله رأى هذه العبارة في كتاب وتلك في آخر
والله أعلم بمراده ويحتمل أن يكون الخلاف مبني على الرواية الثالثة التي ذكرها في
تعجيزه وهو انه لا يملك تعجيزه حتى يقول قد عجزت فلو كان أسيراً فهل يملك
تعجيزه على هذه الرواية أم لا وقال شيخنا معناه اذا أسره كافر وعجز عن الاداء
بسبب ذلك رقال عن المسئلة الثانية إذا قام في أسر الكافر مدة ثم أطلق فهل يحتسب
السيد عليه بتلك المدة لاجل العجز أم لا عبرة بها فيه وجهان انتهى وقاله غيره في
الثانية وأصاحح بعضهم أسير بأسر يحذف الياء وقيل انه وجد في بعض النسخ كذلك
(المسئلة الثانية ١٩) هل يحتسب على المكاتب بمدة حبسه عند الكافر أم لا
أطلق الخلاف وأطلقه في المغن والشرح والفائق والزر كشي (أحدهما) لا يحتسب
قدمه ابن رزبن في شرحه وهو الصواب والوجه الثاني يحتسب عليه قطعاً في الكافي
فقال وان قهره أهل الحرب فحبسه لم يلزم السيد انظاره لان الحبس من غير جهته انتهى

وقيل حتى يعجز قال في الانتصار نص في رواية ابن منصور أن الدين يمنع
انتقال ما يقابله إلى الورثة فعلى هذه الوصية بمعين والكتابة بمنع الانتقال
فلا فسخ وعلى رواية انه لا يمنع ينعكس الحكم ويلزمه اذا أدى مكاتبه إتياءه
ربيع كتابته تعجيلاً أو وضماً بقدره ويلزم المكاتب قبول جنسها وقيل وغيره
وقيل بل منها فان أدى ثلاثة أرباعه وعنه أو أكثر كتابته وعجز لم يعتق
ولسيدة الفسخ في أنص الروايتين فيهما وفي الترغيب في عتقه بالتقص
روايتان ولم يذكر العجز وقال لو أداه من بعض النجوم أو اداه لم يعتق
منه على الاصح وانه لو كان له على سيده مثل النجوم عتق على الاصح وفي
مختصر ابن رزبن وعنه يعتق بملك ثلاثة أرباعها ان لزم إتياء ربيع وفي
الروضة رواية وتدمها لا يجب إتياء الربع وان الامر في الآية للاستحباب

فصل

إذا اختلفا في قدر مال الكتابة أو حبسه أو أجله قبل قول السيد كالعقد
وقدر الاداء وعنه عكسه اختاره جماعة كعتقه بمال ويتوجه فيه مثلاً وعنه
يتحالفان اختاره أبو بكر فان لم يرض أحدهما بقول الآخر فسخاه الا مع
حصول العتق فلا يرتفع فيرجع بقيمته ويرد عليه ما أداه وان قال قبضتها
ان شاء الله أو زيد عتق ولم يؤثر ولو في مرضه ذكره الشيخ وغيره وفي
الترغيب الثانية وان كاتب عبده صفقة بعوض واحد صح بخلاف قول
ثلاثة لبائع اشترت أنا وزيداً وهذا عمراً وهذا بكراً بمائة دينار وقسم
بينهم بقدر قيمتهم يوم العقد وانهم أدى قسطه عتق وقيل بعدد ماله لا
يعتق واحد منهم حتى يؤدي الكل واذا أدوا وادعى بعضهم اداء الواجب
قبل قوله والا فلا ونقل ابن منصور اذا كاتب على نفسه وولده ولم يعلم

كم عدتهم ولم يسعهم فقد دخلوا في الكتابة أيضا ومن قبل كتابه عن نفسه
وغائب صح كنديير فان أجاز الغائب والزمه الكل ذكره أبو الخطاب
ويتوجه أفضولي وتفرق الصفقة ولهما كتابة عبيدهما على تساوي وتفاضل
ولا يؤد إليهما الا بقدر ملكيهما فان خص أحدهما بالاداء لم يعتق نصيبه
واختار أبو بكر ولو باذن لان حقه في ذمته واذا كاتب ثلاثة عبيدا فادعي
الاداء اليهم فأنكره أحدهم شاركهما فيما أقرأ بقبضه ويقبل شهادتهما عليه
وفي المنى والمحرر قياس المذهب لا واختاره ابن أبي موسى والروضة ومتى
حرم الموض أو جهل أو شرط ما ينافيها وفسدت بفساد الشرط في وجهه
فلكل منهما فسخما ولا يعتق بالبراء بل بالاداء واختار في الانتصار
ان أبي بالتعليق وهل يفسخ بموت السيد وجنونه والحجر ويتبع
الولد والكسب فيها ويجب الايتاء فيه وجهان (م ٢٠ - ٢٤) وكذا جعل

(مسئلة ٢٠ - ٢٤) قوله في الكتابة الفاسدة وهل تنفسخ بموت السيد وجنونه
والحجر ويتبع الولد والكسب فيها ويجب الايتاء فيه وجهان انتهى . فيه مسائل
(المسئلة الاولى) هل تنفسخ الكتابة الفاسدة بالموت أم لا ؟ أطلق الخلاف
فيه (أحدهما) تنفسخ وهو الصحيح وعليه أكثر الاصحاب منهم القاضي وأصحابه
وبه قطع صاحب الوجيز وغيره وقدمه في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة
والسكافي والمقنع وغيرهم قال ابن منجا في شرحه هذا المذهب (والوجه الثاني)
لا تنفسخ اختاره أبو بكر وأطلقهما في المنى والمحرر والشرح والنظم والرايعتين
والحاوي الصغير والفائق وشرح ابن رزين وغيرهم

(المسئلة الثانية - ٢١) هل تنفسخ بالجنون والحجر لفسه أم لا ؟ أطلق
الخلاف وأطلقه في المحرر والشرح والنظم والرايعتين والحاوي الصغير والفائق
وشرح ابن رزين وغيرهم (أحدهما) تنفسخ وهو الصحيح قال ابن منجا في شرحه
هذا المذهب وبه قطع صاحب الوجيز وغيره وقدمه في الهداية والمذهب والمستوعب

لزم ايتايرج وفي الروضة رواية وقدما لأخت ايتايرج وان الامر في الابه للاصحاب
فصل اذا اختلفا في قدر مال الكاتب او حسه او اجله قبل قول السيد بعد
و قد راوا وعت عكسه احسان جماعة كعقبة بمال وسوخته منه شيئا وعت بحالها
احسان أبو بكر فان لم يرض احدهما بغير الاخر سخطه الامع حصول الحق ولا يرفع مرجعهم
ورود عليه ما اذاه وان قال مصطنع ان شاء الله او زندق ولم يوثق ولو من صفة ذكره
الشيخ وعن وفي الرعب العائنه وان كاتب عسده صفة يعرض واحد صح خلاف قول
بلايه لبايع استرث انا وزيدا وهذا عمر وهذا بكر انا ما به دينار وستم سنهم بعد رمتهم
يوم العبد والهم اذى سطة عتق وقت بعد رمتهم وانه لا يعق واحد منهم حتى يوثقوا
الكل واذا ادوا ادعى بعضهم اذاه الواجب قبل قوله والا فلا ويعق من مضور اذا كاتب
عكسه واوله ولم يعلم كم عدتهم ولم يستهم صد دخلوا في الكتابة ايضا ومن قبل كتابة
عن نفسه وغائب صح كنديير فان أجاز الغائب والا لزمه الكل ذلك أبو الخطاب وحسبه
كفضولي وسعد الصفيي ولهما كتابة عبيدهما على تساوي وتفاضل ولا يوثق لهما الا بعد
ملكيهما فان خص أحدهما بالاداء لم يعتق نصيبه واحسان أبو بكر ولو باذن لان حقه
في ذمته واذا كاتب ثلاثة عبيدا فادعي الاداء اليهم فأنكره أحدهم شاركهما فيما أقرأ
بقبضه ويقبل شهادتهما عليه وفي المنى والمحرر قياس المذهب لا واختاره ابن أبي موسى
والروضة ومتى حرم العوض أو جهل أو شرط ما ينافيها وفسدت بفساد الشرط في وجهه
فلكل منهما فسخما ولا يعق بالبراء بل بالاداء واختار في الانتصار ان أبي بالتعليق
وهل يفسخ بموت السيد وجنونه والحجر ويتبع الولد والكسب فيها ويجب الايتاء فيه
وجهان (م ٢٠ - ٢٤) وكذا جعل

أحكام أمهات الأوقاف

على الله عليه وسلم لها الصداق بما استحل من فرجها والولد عبدك فاذا وُلدت فاجلدوها
ولا لها الصداق ولا علمها استكرهت حدث ابو موسى وقال ابو داود في سنة الرجل يزوج
المرأة فيجدها حبل حراما مخلصا من جاليد والحسن بن علي ومحمد بن الاسود بن المعنى قالوا
عبد الوزار انما اخرج عن صفوان بن سليم عن سعد بن المسيب عن رجل من الانصار قال
انظروا لثوب من احباب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل من الانصار يبرأ فقال له بضع ثوب
من روث امرأه نكرا في سترها وقلت عليها فاذا هي حلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها
ما استحل من فرجها والولد عبدك فاذا وُلدت قال الحسن فاحلها وقال
ابو اسحق بن ابي اسحق فاحلها او قال فخذوها قال ابو داود وروى هذا الحديث قتاد بن
انزيد عن ابن المستب ورواه اخوه عن كثير عن يزيد بن نعيم عن سعد بن المسيب عن
الخواري عن سعد بن المسيب ارسلة وفي حديث ابن ابي شيبة عن ابي
امية وطلحة قال في حديثه جعل الولد عبد الله حر رعا محمد بن ابي عثمان
عن علي بن ابي ابي السار عن اخيه عن يزيد بن نعيم عن سعد بن المسيب ان رجلا
بضع ثوب امرأه فذكر معناه فزاد وقرئ فيها وحدث ابن جريح ان رجلا
بضع ثوبا من الثوب قال له وهو مؤسر كذا قال وفي الحديث من لم يملك ما كان له ولد
من ثوب من ثوبها وعزم صداقها اخذته ولدها وحلها له فاحلها وهذا محمل
انه اريد عقوبة لامرأة على زناها وغشورها ويكون خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم
انه مفسوخ ومسل فان في اول الاسلام سترت الحرة الدين استهي كل
ومسل بضع رجل محمول وقال ابن جريح لا يصح في حريم وطى الحامل
خبر اي الدرداء ومن افترى بولدا منه انه انه ولد له في ملكه وكافته
تصرا له ولد ومسل لا يعلو الولاء وبه نظر قاله في المتحجب ومن قال
امرؤا ولي اولادها نكاح اني صح ذلك في الاسناد طلاق جنة والله اعلم